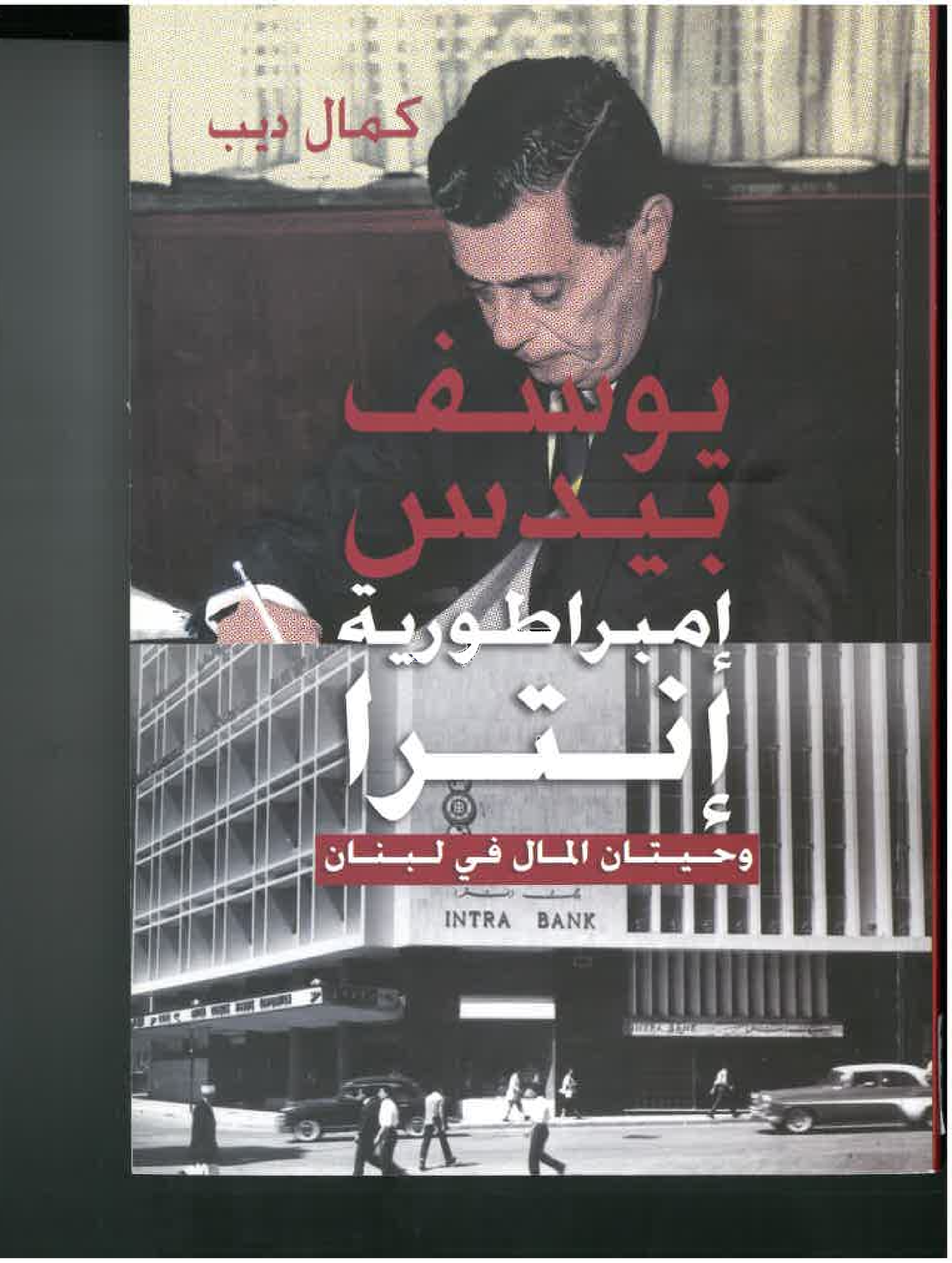

كمال ديب
يوسف
بيدس
إمبراطورية
إنترا
وحيتان المال في لبنان
INTRA BANK

كمال ديب

يوسف بيدس

امبراطورية «إنترا» وحيتان المال في لبنان



"If you want to see the Middle East, come to London.
But if you want to see Europe, go to Beirut".

The Economist Magazine, England, May 1965

What Lebanon needs is one man with perhaps five or more millions of dollars who will consciously and endlessly work for her growth and development, and for the realization of herself.

Kahlil Gibran, in Barbara Young, *This Man from Lebanon*, 1944, p. 6.

ما يحتاج إليه لبنان هو رجل واحد يملك ربّما خمسة ملايين دولار أو أكثر يستطيع بضمير وتفانٍ أن يعمل من أجل تنمية البلد وتطويره ليحقق لبنان ذاته.

جبران

شخص مذهل! أتمنّى لو كان عندنا وزير مال في فرنسا بعقل يوسف بيدس وذكائه.

الرئيس الفرنسي شارل ديغول، 1963

المؤامرة السياسية كانت غيمة سوداء فوق إنترا. الدولة هي المسؤولة عن بنك إنترا، امّا يوسف بيدس فنحن نعتبره الرجل الذي بنى أكبر مؤسسة عرفها لبنان الحديث في تاريخه القصير. ستمّر السنون ولن نرى في لبنان شخصاً يوازي ما فعله زوجك، أو أن ينجح كما نجح هو في بناء هذه المؤسسة. لعلّه كان فرصة لبنان الأخيرة لبناء مصرف بمستوى عالمي. وربما كان ثمّة أمر ما غير حميد بين زوجك ورئيس الجمهورية، أو

الطبعة الأولى، كانون الأول 2014
ص. ب 5188 - الحمراء، بيروت، لبنان
فاكس 961-1-747623
darannahar@darannahar.com

ISBN 978-9953-74-397-4

بينه وبين رجال المال والأعمال الذين راقبوا تحركاته. مهما كان الأمر، نحن نعلم أشياء حصلت لعلّكِ لا تعرفينها.

كمال جنبلاط، رسالة إلى وداد بيدس، 5 كانون الثاني 1968

هبوط يوسف بيدس كان نذير شؤم للصراع اللبناني – الفلسطيني في السبعينيات.

إدوار سعيد

يذكّر التآمر على بيدس بالتآمر لقتل القياصرة... أنْ ينجح رجل بهذا الحجم وهذه التطلّعات في بلد لا يقدّر الناجحين إلّا في الغربة، هي خطيئة كلّ زمان. وقد ارتكبها يوسف بيدس بكلّ حسن نيّة، كما ارتكبها جميع الفلسطينيّين، ولا سيما في الحقلين الفنّي والإعلامي، الذين اندفعوا إلى خدمة لبنان وكأنّه بلدهم.

أنسي الحاج، صحيفة الأخبار، 27 آذار 2013

المحتويات

شخصيّات الكتاب

يوسف بيدس
بديع بولس
اميل مسلـّم
منير أبو حيدر
شارل قرم
كارلوس عريضة
دايفيد روكفلر
نلسون روكفلر
بول غيتي
بول باركر
خليل بيدس
جمال عبد الناصر
الشيخ جابر الأحمد الصباح
عبدالكريم قاسم
فيصل بن عبد العزيز
سعود بن عبد العزيز
الملك حسين
فوزي الحص
آدال أبو الروس

نعيم عطاالله
وداد بيدس (مولودة سلامة)
غسان يوسف بيدس
مروان يوسف بيدس
زياد يوسف بيدس
عبدالله سلام
عبدالله الخوري
شارل سعد
دانيال لودفيغ
هاني سلام
علي عرب
يوسف (جوي) سلامة
نجيب علم الدين
نجيب صالحة
اسكندر (أليكس) أيوب
بدر الفاهوم
الياس سركيس
سليم الحص
شارل الحلو
إميل البستاني

فيليب تقلا
فؤاد شهاب
صائب سلام
منير حداد
فريتز مروَم
جورج اشتكلَف
ميرنا البستاني
عبدالله اليافي
رشيد كرامي
بيار إدّه
ريمون إدّه
جوزف أوغورليان
بيار الجميّل
كميل شمعون
هنري فرعون
ميشال شيحا
بشارة الخوري
منير أبو فاضل
أنطوان بست
لوسيان دحداح

شكر

بدأ عملي على هذا الكتاب في خريف 2009 عن طريق المصادفة.

إذ في صيف ذلك العام، جاءتني رسالة إلكترونية من مخرج بلجيكي أنّه بصدد إعداد وثائقيّ عن يوسف بيدس. لقد قرأ كتابي الصادر بالانكليزية عام 2004، *Warlords and Merchants*، وما كتبت عن بيدس في أحد فصوله ويريد أن يعمل على وثائقيّ عنه. وطلب أن يسجّل مقابلة معي في بروكسل. وأسعدني هذا الطلب كما أطربني مديحه لكتابي. فأجبته أنّ سفري ليس ممكناً بسبب ارتباطاتي المهنية في كندا وعليه الانتظار حتى شهر نيسان من العام التالي. وبعد أخذ وردّ، استقر الرأي أن يحضر هو وفريقه إلى كندا. وكان ذلك في شتاء 2010، وكنتُ قد كتبتُ حوالى 40 صفحة للأجابة عن الأسئلة بالفرنسية. وأصرّ المخرج على أن يكون التصوير خارجياً حتى يبدو البرلمان الكندي خلفي عندما أتكلّم. وصوّرنا المقابلة فيها درجة الحرارة تناهز 10 تحت الصفر. ثم دخلنا فندق Château Laurier في أوتاوا لتناول مشروب الشوكولا الساخن، واستعرضنا النص الذي حضّرته والذي لم استعمل منه إلا القليل. واقترحتُ أن يصير هذا النص كتيّباً صغيراً عن بيدس بالفرنسية والانكليزية. فقال إنها فكرة ممتازة ولكن الإمكانيات غير متوافرة لتنفيذها في الوقت الحاضر.

وكعادتي في عدم تفويت الفرص وعدم انتظار ما لن يحصل، أخَذَت فكرة تأليفي كتاباً عن بيدس تختمر في رأسي. وخلال أيام، وضعتُ مخطط هذا الكتاب، ثم استغرق تأليفه أربعة أعوام من البحث والكتابة والقراءة والحوارات.

ألفت نظر القارئ إلى أنّ هذا الكتاب ذو مضمون مزدوج، يشبع فضول من يريد أن يكتشف سيرة يوسف بيدس، ولكنّه يسلّط الضوء على تاريخ لبنان الاقتصادي من 1948 إلى 1968، وهي الفترة التي عاصرها بيدس في لبنان. وسيدرك فوراً أنّ في هذا العرض المزدوج فائدة كبرى تساعد على فهم كيف انهارت الرأسمالية الوطنية

والبورجوازية المحلية ووقع لبنان ضحية الغزو الرأسمالي الغربي.

أتوجّه بالشكر إلى الأصدقاء الدكتور سهيل قعوار، الخبير الاقتصادي، والدكتور جورج قرم، وزير المال السابق والخبير الاقتصادي، والدكتور رزق الله هيلان، استاذ الاقتصاد وخرّيج سويسرا. وأنا ممتنٌّ لمذكرات بعض رجال بيدس الذين سلّطوا إضاءة شخصية على سيرته. وأخصّ بالذكر الشيخ نجيب علم الدين، مدير عام شركة طيران الشرق الأوسط الميدل إيست السابق، ورجل الأعمال الفلسطيني البريطاني نعيم عطاالله، ويوسف سلامة، شقيق زوجة بيدس وداد والمسؤول في فرع إنترا نيويورك، ومروان يوسف بيدس الذي بدأ نشر بعض المواد منذ العام 2001 والاجابة عن اسئلة الصحافة. ولقد نشر كليبات عن أمّه وأبيه على يوتيوب.

مقدمة المؤلف

كيف أصبح علم الاقتصاد عبداً لحيتان المال
أزمة إنترا بداية نهاية لبنان

يُعتبر القطاع المصرفي اللبناني قلعة الجمهورية الحصينة التي لم تهتز حتى في أسوأ الأزمات التي عصفت في لبنان في القرن العشرين. بل مثّل، دوماً، طوق النجاة لعودة الاستقرار في مراحل القرن العشرين كافة. وحتى «العصر الذهبي» للاقتصاد اللبناني والذي بدأ مع عهد الرئيس كميل شمعون واستمر في عقد الستينيات مع فؤاد شهاب وشارل حلو، كان ازدهاراً عشوائياً غير عادل لا يهدف إلى النمو العاقل الذي يحقق الاستقرار والبحبوحة لمعظم السكان، إن لم يكن لكل السكان. ففي أوج هذا الازدهار، كان القلق حول المستقبل ملازماً لأصحاب الأمر في البلاد، رغم أنّ فترة الستينيات كانت أفضل عقد اقتصادي لبناني في القرن العشرين. ولكن في الوقت نفسه كانت الستينيات حقبة احتشدت فيها التناقضات وجذور الأزمات السياسية والاجتماعية التي ستنفجر فيما بعد.

لقد ازدهر الرأسمال الوطني في بيروت، والذي كان في الواقع مزيجاً من رأسمال لبنان وسوري وفلسطيني، رغماً عن الطغمة الحاكمة التي تبعت النيوليبرالية الغربية والتي كانت مهمتها الأولى القضاء على هذه الرأسمالية الوطنية.

في 1966، وقعت أزمة مصرفية كبرى أودت بسمعة وقوّة أكثر القطاعات اللبنانية حيوية وأهمية، عُرفت باسم «أزمة إنترا»، اشارةً إلى أكبر مصرف تجاري في لبنان والشرق الأوسط في تلك الفترة وهو بنك إنترا. وتُمثّل هذه الأزمة درساً هاماً عن ممارسات الطبقة السياسية الاقتصادية في تأدية أدوار تنافي تماماً المصلحة الوطنية اللبنانية والعربية.

كشفت أزمة إنترا والتحقيقات التي تلتها أساليب العمل والسلوك الهابط ليس في أوساط أصحاب المصارف والتجّار في ذلك الوقت فحسب، بل على مستوى قادة البلاد. وكان حجم بنك إنترا كأكبر مؤسسة مصرفية هو ما جعله عنواناً للأزمة. لقد تعاملت الدولة اللبنانية بشدّة بالغة القسوة وبسلبية مستغربة جداً مع إنترا الذي سقط ضحية الطبقة السياسية الاقتصادية. لقد رفضت هذه الطبقة مصرفاً أسّسه رأس المال الفلسطيني ودعمته، إلى حدّ ما، جماعة النهج الشهابي وطبقتها الجديدة، وترعرع في زمن انطلاق الرأسمالية الوطنية في لبنان. فكانت مهمة الطبقة المهيمنة على لبنان أن تفلّس البنك وتدفعه إلى الانهيار رغم أنّه كان تاج الاقتصاد اللبناني. فقد كان في الامكان تلافي الأزمة وانقاذ البنك لو شاء هؤلاء[1] ولجموا تداعياتها التي تركت أثراً عميقاً في الاقتصاد اللبناني حتى اندلاع الحرب عام 1975.

عوامل تدين بيدس

ثمة ثلاثة عوامل تدين بيدس، سنأتي على ذكرها بالتفصيل في الكتاب:

أولاً، إنّ مكمن خطأ إنترا القاتل كان نجاحه الباهر الذي رافقته مخاطر لم يتحسّب لها أصحابه. فقد كان بيدس يعقد صفقات تجارية ومجازفات استثمارية مردودها كبير على المدى الطويل، بينما معظم موجودات البنك كانت ودائع جارية أو متوسّطة الأجل. وكان بيدس يعتقد أن النسبة الكبرى من الودائع تعود لأثرياء لن يحتاجوا إلى سحبها لأنّها تمنحهم فوائد مرتفعة. ولكن العكس هو الذي حدث عام 1966.

ثانياً، إنّ بيدس ومجلس إدارة إنترا كانا يعلمان وقبل الأزمة بشهور، أنّ سيولة إنترا كانت في مستوى متدنٍّ، وكان في الإمكان تدارك الكارثة بعمل شيء باكراً بدل الخطوات السريعة واليائسة قبل أسابيع قليلة مَن الإقفال.

ثالثاً، لازَمَ بيدس الغرور والشعور بالمناعة في العامين الأخيرين وأن امبراطوريته لا تُقهر وأعداءه منافقون وأن حجم البنك يجعله منيعاً عن الانهيار وفي امكانه كالعادة تدبّر الأمور.

1. Abdul Amir Badruddin, *The Bank of Lebanon : General Banking in a Financial Centre and a Financial Entrepot*, London, Pinter, 1984.

ويشير الدكتور سهيل قعوار، في حديث إلى المؤلّف إلى أنّ التعثر هو من طبيعة العمل المصرفي الذي استند إلى لعبة السيولة والاحتياط تاريخياً، وأن المصرفي الذكي سيدرك أن الاستفادة من ودائع قصيرة الأجل لاستثمارات طويلة الأجل ممكنة فقط في فترة التوسع الاقتصادي، وهذا لا ينطبق على العامين الأخيرين قبل إفلاس إنترا، وأن السلطات النقدية في معظم الدول تعرف ذلك، ولذلك فهي تفرض على المصارف ملاءات رسملة كبيرة لمواجهة أي انحدار أو ركود في النشاط الاقتصادي وتفرض خاصة على المصارف سيولة أعلى وتضبط كيفية استعمال مساعدة المصرف المركزي كحلّ أخير. ويستنتج قعوار أن إنترا كان في وضع فضفاض بين السيولة الضئيلة والموجودات الجامدة الطويلة الأمد في وقت كان على أصحابه أن يكونوا أكثر حذراً، ليس فقط بسبب الوضع الاقتصادي العالمي بل بسبب العداوات المتأصّلة في السوق المالي اللبناني.

ويضيف قعوار أن مجلس إدارة إنترا لا يحق له أن يتصرف وكأنه فوجئ بالأحداث وبعدم رغبة اللاعبين في مساعدة إنترا. فالطمع والحسد هما جزء من الحياة التجارية وعلى أصحاب المصالح أن يحتاطوا إلى المخاطر مسبقاً وأن يدخلوا في تحالفات ويتموضعوا في استراتيجيات للتعاون مع آخرين، الخ.

عوامل لمصلحة بيدس

ثمّة ثلاثة عوامل هي لمصلحة بيدس:

أولاً، كان يمكن قانون النقد والتسليف الصادر عام 1963 أن تستغلّه الحكومة وتجعله فور صدوره ناقوس خطر لترشيد أعمال المصارف اللبنانية. إلا أنّها لم تفعل. ولذلك، فإنّ بيدس، كغيره من المصرفيين، كان معذوراً إذا لم يراع الضوابط والقيود التي وضعها القانون، خاصة أنّ المصرف المركزي لم يكن قد بدأ بعدَ ملاحقة المتخلّفين عن اتباع التعليمات الجديدة، في حين منح القانون المصارف خمس سنوات من صدور القانون لتجهيز نفسها، على أن تنتهي فترة السماح عام 1968.

ثانياً، إنّ مرسوم تأسيس إنترا سمح بتنويع الاستثمارات، ولذلك لا يمكن أن يتضمّن أي اتهام لبيدس أنّه ذهب في استثمارات بعيدة عن العمل المصرفي البحث أو أن توضع هذه الاستثمارات تحت بند خطايا وأخطاء. ولقد كشفت الأيام أنّ إفلاس

إنترا كان مصطنعاً، خاصة أنّ مَن وضع اليد عليه استفاد عقوداً عدّة من استثماراته غير المصرفية وحصل على أموال بلغت مئات ملايين الدولارات.

ثالثاً، نقطة هامة أشار إليها مروان ابن يوسف بيدس، أنّ المبالغ التي دفعها البنك خلال أيام قبل إقفاله كانت ضخمة جداً وغير مسبوقة وغير استثنائية، ولم يكن قد لبّاها أي بنك في لبنان مهما كان حجمه، ومع ذلك حرمه مصرف لبنان من المساعدة:

«سؤال: ما سبب انهيار البنك، برأيك؟ البعض كان يقول إنّ الوالد كان يشغّل الودائع بنسبة اكبر من المفروض. سحب كبار المودعين ودائعهم ما ادى إلى الانهيار.

مروان بيدس: في آخر 10 أيام من عمله، دفع بنك انترا للمـودعين اكثـر من 100 مليون ليرة نقداً تشكل 15٪ من الودائع. وهجوم المودعـين على صناديق المصرف كانت، بلا شك، مفتعلة حيث حصل أعداء إنترا بطرقهم الخاصة على لوائح بأسماء المودعين وباشروا الاتصال بهم لدفعهم إلى سحب اموالهم وهذا ما حصل»[2].

ورغم ما قاله مروان بيدس، فهو لم يكن ممكناً لأعداء بيدس أن يحصلوا على لائحة بأسماء المودعين من دون مساعدة من داخل إنترا.

يمكن تصوّر حال لبنان الممتازة لو لم تفترس الطبقة السياسية بنك إنترا عام 1966 ولو تمكّن البنك من متابعة مسيرته مع المساهمين العرب، وخاصة بعدما حصلت ثورة البترول عام 1974 وتضاعف سعر البرميل ثلاث مرات خلال أسابيع. ذلك أنّ الاستثمارات في الاقتصاد اللبناني عبر إنترا كانت ستصل إلى مستويات تسهم في رفع مستوى المعيشة اللبنانية وخلق بنية تحتية متطورة تنقل لبنان إلى مصافي الدول الأوروبية المتوسطية كإيطاليا واسبانيا.

***

أمام إصابتي بالخيبة من العلوم الاقتصادية التي تلقّنتها خلال سنوات طويلة في الجامعة، وجدتُ نفسي أمارس نوعاً من الكتابة التي تمزج بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، لأظهر الجانب الإنساني من قضايا الشعوب العربية، وخاصة مسقط رأسي لبنان. ولقد كتبتُ بمنهجي الخاص ثلاثية عن لبنان أعتز بها هي:

2. مقابلة مع مروان بيدس أجراها جوزف فرح، الديار، 25 كانون الأول، 2001.

- أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان.
- هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي 1920–2020.
- بيروت والحداثة: الثقافة والهوية من جبران إلى فيروز.

كما كتبتُ ثلاثية أخرى عن سورية والعراق وبالمنهج البحثي نفسه:

- تاريخ سورية المعاصر.
- أزمة في سورية.
- موجز تاريخ العراق.

وها أنذا أبدأ ثلاثية جديدة تؤرّخ الهجمة النيوليبرالية على لبنان لإلحاقه بالمتروبول الدولي وامتصاص خيراته وإفقار شعبه، وتغطّي فترة زمنية تمتد من 1948 إلى يومنا هذا.

هذا الكتاب عن يوسف بيدس هو باكورة هذه الثلاثية الجديدة، يؤرّخ فترة عشرين عاماً، من 1948 إلى 1968، أي منذ غادر بيدس فلسطين ليقيم في بيروت وحتى وفاته في سويسرا. وهو الجزء الأول الذي يكشف كيف نجحت النيوليبرالية العالمية في القضاء على الرأسمالية الوطنية في بيروت وتدمير أمبراطورية إنترا. على أن يغطّي الجزء الثاني من الثلاثية فترة تدمير لبنان تماماً من 1970 إلى 1990 والجزء الثالث المرحلة الحالية أي منذ 1990 والتي بات لبنان معها تابعاً ذليلاً للنيوليبرالية ولأربابها الإقليميين. وستصدر هذه الثلاثية تباعاً في الأعوام القليلة المقبلة.

في هذه التوطئة وفي الفصل الثاني شرح نظري وتقديم لأطروحة الكتاب وأنصح بقراءة التوطئة والفصل الثاني لفهم أفضل لأحداث الكتاب. أمّا مَن أراد ولوج سيرة بيدس وحسب، فيمكنه الانتقال فوراً إلى الفصل الأول الذي يبدأ بحفل زفاف يوسف بيدس ووداد سلامة في القدس عام 1946.

***

ثمّة سبب مباشر دفعني إلى وضع هذا الكتاب، وهو لا يختلف كثيراً عمّا دفعني إلى وضع مجموع نتاجي من كتب ودراسات ومقالات، وهو ضرورة ممارسة العقل النقدي في درس الظواهر الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية والثقافية، في لبنان أو كندا أو في أي بلد آخر.

فالمرء يذهب إلى الجامعة ويحصل على شهادة تجعله مهندساً أو طبيباً أو محامياً أو أستاذ تاريخ، لكنه لا يصير جامعياً حقاً ومن ثم مهنيّاً كفيّاً ما لم يكتسب الفكر العلمي، الذي أساسه وجوهره المنهج النقدي. وهذا المنهج لا يُكتسب بالتعليم وحده وإنما يتكوّن في الممارسة النظرية من خلال دراسة المؤلفات العلمية ودراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية ومراقبة نتائجها وتطوراتها، وفي الوقت ذاته وبصورة خاصة يتكون في الممارسة العملية من خلال ممارسة علاقات العمل وملاحظة الواقع الاجتماعي المحلي والعالمي.. فكيف بالأحرى إذا كان اقتصادياً أو عالم اجتماع أو طبيباً نفسانياً؟ وعلى أي حال، ملكة العقل النقدي هي أبرز ما قدّمته الجامعات في أوروبا وخاصة في بريطانيا حيث جامعة أوكسفورد.

عندما باشرت دراستي الجامعية في كندا، كان اختياري هو فرع الهندسة المدنية وفي بالي أن أعود لأعمل في لبنان في التصميم والإشراف على بناء الجسور والمدن وشبكات البنية التحتية بعد الحرب. وبعد نهاية العام الدراسي الأول، رغبتُ في الاستفادة من شهور الصيف، وعلمتُ أنّ ثمّة موادّ من خارج منهاج شهادة الهندسة يمكنني الالتحاق بها وإضافتها إلى جدول علاماتي. فاخترت مادة الاقتصاد 101 مع البروفسور ميشال شوسودوفسكي الذي كان يشرح الدرس ثم يعمل على تفكيك ونقض وتفنيد، ما لا يفعله سوى كبار الأساتذة والعلماء. وراق لي سهولة المواضيع الاقتصادية وخاصة في الدروس التي تلجأ إلى معادلات جبرية وتصاوير من مادة الرياضيات، وهو ما حضّرتني له مواد الهندسة في السنة السابقة.

لقد نلت علامة ممتاز (100 في المئة) في مادة الاقتصاد هذه. وكانت لي أحاديث مع هذا الاستاذ صاحب العقل المتنوّر الذي نصحني بأن أترك الهندسة واستكمل الدراسة في علم الاقتصاد. وهذا ما حصل، حيث فضّلتُ دراسة علم الاقتصاد الذي فتح ذهني على وعي اجتماعي لا حدود له، ولم أندم بعد ذلك على التخلّي عن الهندسة.

في العام الأخير من شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، تابعت مادة اقتصادية مع استاذ زائر من سويسرا هو شارل جانيريه المتخصّص في شؤون التنمية الاقتصادية وبلدان العالم الثالث. وساعدني هذا الدرس على أن أحدّد نوع اختصاصي في الدراسات العليا في شؤون التنمية البشرية والمالية العامة في دول العالم الثالث. ولكن بعد ذلك، اكتشفت أني لم أكن موفقاً في الحقل الذي اخترته. إذ كلّما ازددت علماً ووعياً في هذه

المجالات، ازدادت خيبتي من ممارسات أرباب علم الاقتصاد وخدمتهم لأسياد العالم. ولكن كانت خيبتي من النوع المحفز، أن أستعمل ما تعلّمته في الاقتصاد من أجل العدالة والتنمية، وكان هذا الحافز عاملاً كبيراً في ولادة مسيرتي الكتابية.

لقد نصحني جانيريه بأن أتابع الماجستير في التنمية الاقتصادية. وفعلاً فزتُ بمنحة والتحقتُ بالمعهد الدولي التابع لجامعة أوتاوا كارلتون، وغرقتُ في مواد الاقتصاد والنظريات التنموية، ودرستُ عمل المنظمات الدولية ومشاكل أفريقيا وأميركا اللاتينية والدول العربية ودور الشركات المتعددة الجنسية، ومبادئ التجارة العالمية، الخ. واكتشفتُ من هذه الدراسة ومن مراقبة الواقع، خبث المنظمات العالمية وعلاقاتها بالنخب المحلية في الدول النامية وعلاقات زعماء العالم الثالث التبعية والعميلة أحياناً بدول المتروبول الغربي – وهي علاقات غالباً ما كانت تنضح بالفساد والتبعية و«البخشيش» وتبديد الأموال.

ولدى تخرّجي في هذا المعهد بشهادة الماجستير، فزتُ في امتحانات التوظيف في الأمم المتحدة، وذهبت إلى نيويورك حيث مركز هذه المنظمة الدولية لإجراء مقابلات للحصول على وظيفة. وبعد فترة انتظار، وصلتني ثلاثة عروض عمل. ولكني كنتُ أتساءل، في تلك الفترة، حول صوابية وجهتي المهنية في «برنامج التنمية الدولية» التابع للأمم المتحدة. وقرّرتُ التريّث والتفكير، حتى عزمت على العودة إلى الجامعة للحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد التي تطلّبت أيضاً الحصول على ماجستير ثانية في الاقتصاد النظري.

في تلك الأثناء، كان زملائي الذين توظّفوا في الأمم المتحدة يعودون إلى كندا من أماكن عملهم في آسيا أو أفريقيا ويخبرونني عن تجاربهم. أحدهم، مثلاً، عمل في إثيوبيا حيث كان مئات الآلاف يموتون من الجوع كل عام، وقال لي إنّه شهد في عاصمتها أديس أبابا طوابير من الاثيوبيين، شباناً وشابات، بملابس أوروبية أنيقة، يقفون أمام الملهى الليلي حيث تسعيرة الدخول عشرون دولاراً، وأنّ النخبة الإثيوبية المرتبطة بالغرب تتمتّع بالمال والسلع الباهظة الثمن والمساكن والسيارات وترتاد المطاعم لتناول أجود أنواع الأطعمة. فكان لسان حاله يقول إنّ المسألة كبيرة ولا يكفي قدوم شبان من أمثالنا يدفعهم وعي الضمير لمساعدة الفقراء وبراءة طالب العلم الذي يحلم بإنقاذ العالم.

كنتُ قد اجتزت مراحل فكرية جعلتني لا آخذ على محمل الجد «علماء الاقتصاد» في أوروبا وأميركا. وكان هذا هو مزاجي عندما وقَعَت الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 حيث حدثت انهيارات مالية خطيرة. والمهزلة أنّه، بعد اندلاع الأزمة بثلاثة أعوام، مُنحت «جائزة نوبل في الاقتصاد» للعام 2011 للبروفسور توماس سارجنت من جامعة نيويورك، ولزميله كرستوفر سيمز. وتذكرتُ اسم سارجنت لأنه أعاد إلى مخيّلتي سنوات مقاعد الدراسة حيث درسنا نظرياته وكنتُ مقتنعاً أنّ نظرياته كانت مسؤولة إلى حدّ ما عن أزمة 2008 وهو لا يستحق الجائزة. فقد كانت نظرياته إلزامية لنا في الصفوف الجامعية العليا وكان أساتذتنا يحدثوننا بإعجاب وفخر عنه وعن نظرياته ويملأون اللوح أمامنا بتركيبات جبرية ورياضية لإثبات علميتها. وعندما ذهبتُ لسماعه عام 1993 في محاضرة عن الاقتصاد الأميركي ألقاها في مركز الفنون الوطني في أوتاوا، كنتُ مشدوهاً به. أما عام 2011 فقد اعتبرت فوزه بجائزة نوبل مهزلة دفعتني إلى الابتسام.

بنى سارجنت امبراطوريته الفكرية تحت اسم «التوقعات المنطقية» Rational Expectations حيث سأل: كيف تكون ردّة فعل الناس على تغيّرات في أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة على سبيل المثال؟ ويجيب: إنّهم سيفعلون ما هو الأنسب لمصلحتهم ولا يحتاجون إلى الحكومة لتشرح لهم ما تفعل وما عليهم فعله، لأنّهم شطّار ويستنتجون ما عليهم فعله في كل مرّة.

لقد تعامل اساتذة الاقتصاد مع نظريات سارجنت ومن يذهب مذهبه في الاقتصاد كأنّها صادرة عن نبيّ توراتي وكأنّ ما يقوله هو الذهب بعينه. فقد احتضن صنّاع القرار المالي والاقتصادي وأصحاب المصارف في أميركا وقادة بنك الاحتياط الفدرالي الأميركي هذا المذهب الاقتصادي، وصيغت حول نظرياته موديلات رياضية اتُخذَت على أساسها سياسات سيئة أعطت نتائج سلبية لأميركا والعالم.

ولم يكن سارجنت يمزح في صيف 2011 عندما أنهى مقابلة بمناسبة نيله الجائزة عندما اعترف بتواضع: «نحن نقيم تجارب بموديلاتنا الرياضية ثم نهدم العالم». ولم يأتِ سارجنت بنظرياته من العدم بل كانت نظرية «التوقعات المنطقية» التي أطلقها امتداداً للفلسفة المركزية في علم الاقتصاد النيوليبرالي حول فعالية السوق Market Efficiency في حل مشاكله بدون تدخّل حكومي أو أي جهة رسمية أو منظّمة

حكومية محلية أو هيئة دولية. وهذا المنطق سيطر على حقل الاقتصاد وبالتالي على السياسات المالية والاقتصادية في الغرب منذ 1955، وبالتالي سيطر على المنهاج التعليمي الذي كنا ندرسه قبل ثلاثين سنة من السنة الأولى وحتى شهادة الدكتوراه.

لقد أوهمتني النسبة المرتفعة من الرياضيات وعلم الإحصاء في دراستي وكأنني في حقل علمي يشبه الفيزياء والرياضيات. ولكني أدركتُ أنني إنّما أُشبعت أيديولوجيا رأسمالية غربية، تماماً كما درس أقراني الاقتصاد الماركسي في جامعة موسكو وجامعة لينينغراد أيام الاتحاد السوفياتي. حتى اكتشفتُ أنّ علم الاقتصاد في الغرب هو الايديولوجية النيوليبرالية بعينها، وهدفها إعداد جيش من المحترفين لخدمة النيوليبرالية الاقتصادية في العالم، وسأعود إلى هذه النقطة.

وربما يجب عدم تحميل أصحاب النظرياتو الاقتصادية الحديثة وحدهم مسؤولية «هدم الاقتصاد العالمي». ولكنّ نظرياتهم كانت السبب الأهم في عمى بصيرة خبراء ومسؤولي قيادة الاقتصاد في الحكومات والمصارف وابتعادهم عن الحقيقة، وبالتالي وقوع أخطاء فادحة في تشخيص المسائل الاقتصادية وعلاجها، مما أدى إلى خسائر في العالم الغربي وفي الدول النامية على السواء. فلم تنفع النظريات وبرامج الكمبيوتر الحسابية والمعادلات المتطورة، ولم ينفع أصحاب الأدمغة الاقتصادية الذين ينالون ملايين الدولارات على استشاراتهم وعلى علمهم، لكي يتنبأوا، ولو بشكل جزئي، عن أزمة 2008. والمصيبة أنّهم، عندما وقعت الأزمة وحتى اليوم، ما زالوا يقدّمون النصح السيّئ والحلول السطحية، لأنّهم أصبحوا عبيداً للنظام الذي ساهموا في بنائه، ولنمط حياة الرفاهية التي اعتادوها.

ومن ناحية أخرى، لا يمكن هؤلاء إنكار أنّ الأزمة الاقتصادية عام 2008 قد أثارت شكوك الكثيرين في جدوى تعليم مادة الاقتصاد وفي صوابية تحضير جيل جديد من الخبراء الاقتصاديين بأدوات ثبت فشلها.

لقد خرج كثيرون في السنوات الأربعة السابقة عبر وسائل الاعلام وفي مقالات وكتب يعبّرون عن قلقهم على مستقبل علم الاقتصاد وينصحون بإعادة النظر في المواد الاقتصادية التي تدّرس في الجامعات، ويدققون في ماذا يتحدّث الأساتذة في قاعات الجامعات. فإعادة النظر ملّحة إذا كان المطلوب تخريج طلاب يقدمون نصحاً وحلولاً تعكس حقيقة الأمور في بلادهم.

لأكون أكثر تحديداً، فليس المطلوب نسف علم الاقتصاد من أساسه، فعلم الاقتصاد ليس في هذه الدرجة من التقاعس. بل المقصود هنا أنّ الطابع النيوليبرالي في علم الاقتصاد هو الذي سيطر في كل مكان، خاصة منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. ولم تكن سيطرته كاملة بل أنّ باحثين وأساتذة وكتّاباً مثل أستاذيّ جانيريه وشوسودوفسكي والكثيرين من اقتصاديّي العالم الثالث ذوي الشهرة العالمية، ومنهم بخاصة المصري سمير أمين وصديقي اللبناني جورج قرم وغيرهما، كانوا يقدّمون طروحاً بديلة ويشيرون إلى عيوب في النظام الرأسمالي أكان ذلك في الدول الغربية أم في العالم الثالث، وإلى معضلات اجتماعية اقتصادية لا يمكن إهمالها.

وبعد أزمة 2008، بات يحق لهؤلاء النقاد أن يقولوا: «يا ليت أصحاب الأمر أصغوا إلينا». ذلك أنّ شكوى أصحاب النظرة البديلة كانوا قد بدأوا ثورة داخل كليات الاقتصاد في جامعات الغرب في التسعينيات ومن باريس منذ عام 2000 حيث أعلن طلاب في الصفوف العليا الحرب على «المؤسسة الاقتصادية» المهيمنة في التعليم وفي الحكومة وفي الشركات. وهي «مؤسسة» (establishment) دكتاتورية تريد تخريج طلاب في إدارة الأعمال والتحليل الاقتصادي والمالية العامة والمصارف، وترويض الطلاب بحيث يكون هاجسهم الوحيد الراتب والامتيازات والسيارة والبيت ومسيرة حياة، قوامها الحصول على مناصب في الشركات والحكومات بمكافآت مالية وفوائد شخصية.

لكن، ازاء هؤلاء، كان ثمّة كثرة من الطلاب والأساتذة الآخرين الذين ثاروا على مؤسسات التعليم ورفضوا النِعم المادية التي تقدّم لهم، وفضحوا الأمر الواقع. لقد أصدر الطلاب المنشقّون عريضة على موقع لهم على الانترنت ندّدت بالمنهاج الدراسي الذي لا يشبه الواقع في العالم ولا له علاقة بما يحدث خارج قاعة الدرس. وطالبوا بإضفاء الواقعية على علم الاقتصاد وعدم إبهار الطلاب بكثافة المضمون الجبري والرياضي والمعادلات الحسابية، بعدما أصبح هذا التوجّه هدفاً بحد ذاته، فيصرف الاساتذة والطلاب ساعات في حلّ أحاجي معادلات رياضية والتي لا تجعل الطالب أكثر فهماً للعالم الذي عليه مواجهة مشاكله فيها بعد. وذكّرني هذا بأيامي الدراسية، عندما كان الاستاذ يمضي الأسابيع في حل المعضلات الرياضية بمتعة كبيرة وأنا

أتساءل متى نصل إذن إلى المضمون الواقعي الاقتصادي؟

طالب الثائرون على علم الاقتصاد النيوليبرالي بتعديل مضمون المواد الذي يستند إلى إيديولوجية نيوليبرالية ونيوكلاسيكية تُهمل العلوم الاجتماعية الأخرى، ومنها الأنتروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم التاريخ، وتقلّل أهميتها. وخلصوا إلى أنّ علم الاقتصاد قد أصبح مصاباً بداء «التوحّد» (Autisme)، ضائعاً في عالم من الخيال. وأطلقوا على تحرّكهم تسمية Autisme-économie.

لقد لقي تحرّك الطلاب اهتماما رسمياً من حكومة فرنسا على الأقل، حيث شكّلت وزارة التربية لجنة لمراجعة منهاج تدريس مادة الاقتصاد. كما أقدم طلاب في جامعات أوروبا وأميركا الشمالية على ترجمة إعلان طلاب باريس، وأطلقوا بيانات لا تختلف في المضمون. أمّا الأمضى أثراً فكان نشاط طلاب بريطانيا الذين نظّموا تحرّكهم وبدأوا مجلّة شهرية باسم Post-Autistic Economic Newsletter تعنى بمقالات وتقارير عن تأسيس علم اقتصاد بديل. كما دافعت صحيفة الاندبندنت (The Independent) المستقلة في لندن عن منطق هؤلاء الطلاب، واقترحت أن يكون نداؤهم بمثابة «مانيفستو» لوحدة طلاب العالم وأنّه إذا كان من صلاة دعاء يومية لإصلاح علم الاقتصاد فيجب أن تكون «نجّنا يا رب من التجريد (abstraction)».

ومن جانب آخر، ردّ أساتذة وكتّاب ينتمون إلى النهج النيوليبرالي أنّ تحرّك الطلاب هو عودة إلى شيوعية ماركسية أثبتت فشلها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة الاشتراكية. وأنّ تقييم هؤلاء النقاد لمادة الاقتصاد خاطئ، لأنّ النظريات الاقتصادية التي عمل عليها النيوليبراليون ساعدت على تحاشي أزمات كبرى في السابق، وساهمت في مراحل نقاهة ونمو معتدل، منذ بداية التسعينيات، في الاقتصادات الغربية.

ولكن ردّ النيوليبراليين جاء بلهجة تبجّح عشية أزمة 2008. فقد أُصيب أساتذة وخبراء اقتصاديون بالغرور وعقدة العظمة بأنّ أدواتهم وصلت إلى حدّ من التطوّر يمكنها حل كل مشاكل العالم وأنّه، بفضلهم، تخلّص الغرب أخيراً من تقلبات النظام الرأسمالي ومن دورات الركود والبطالة والتضخم. حتى إنّ اقتصادي آخر (كانت نظرياته إلزامية لنا أيضاً) هو روبرت لوكاس من جامعة شيكاغو، ولا يقل أهمية عن سارجنت، أعلن باستعلاء، عشيّة فوزه بجائزة نوبل للاقتصاد عام 2003: «أنّنا نجحنا في حل المعضلة المركزية، وهي تلافي الانهيار الاقتصادي (depression

prevention)». والمصيبة أنّ إعلانه هذا جاء قبل خمسة أعوام من أزمة 2008 التي لم يكن لها مثيل منذ 1930.

كان نداء طلاب باريس عام 2000 بمثابة دق ناقوس الخطر. ولكنّ أحداً في موقع السلطة والمناصب العليا في الدولة لم يُعر الأمر اهتماماً لا في الأسواق المالية في وول ستريت، ولا في لندن وباريس وتورنتو وطوكيو، ولا في ردهات الجامعات والمعاهد التعليمية، ولا في قصور حكومات الدول الغنية في واشنطن وباريس وبرلين ولندن وسواها. وحتى لو كانت حكومة فرنسا أو رئيس الجمهورية الفرنسية من الحزب الاشتراكي فهذا لم يعنِ شيئاً بعدما أصبح هذا الحزب تابعاً ذليلاً للنيوليبرالية العالمية، (كمثل أحزاب ورؤساء دول وحكومات كثيرة غيره في البلدان العربية وبلدان أوروبا الشرقية وبلدان الجنوب). وشاءت سخريات الأقدار أنّ الرئيس الديغولي نيكولا ساركوزي والمحسوب على اليمين كان أكثر يسارية في سياسته الاجتماعية من الحزب الاشتراكي. فهو أيّد برامج تعاضد للعجزة والمتقاعدين والعاطلين عن العمل فيما عارضها خلفه فرنسوا هولاند الاشتراكي.

الأكيد أنّ نداء الطلاب في الغرب وقع على آذانٍ صمّاء في لجنة جائزة نوبل في ستوكهولم في السويد واختياراتها للفائزين، وهي اختيارات منتقاة بعناية وفق مصالح النيوليبرالية. وسنعود إلى موضوع هذه اللجنة لاحقاً، ولكن نسأل هنا: كيف وصل علم الاقتصاد إلى هذا الدرك من التجريد النظري والرياضي المنفصل عن الواقع ليصير سلعة تخدم قوى الهمينة على حساب الانسانية جمعاء؟

قتلوا الوجه الانساني لعلم الاقتصاد

إذا كان علم الطب بدأ مع الإغريق والفرس ثم طوّره العرب، مع ابن سينا والرازي، ووصل إلى علماء الطب الغربيين في القرن الثامن عشر وبعده حتى يومنا هذا، فلا شك في أنّ علم الاقتصاد له أيضاً جذور تاريخية انسانية، ولكنّ المشرفين عليه في القرن العشرين هم الذين قتلوا التاريخ الانساني وقلّلوا تدريسه في الجامعات، كما استغلت النيوليبرالية علم الطب وحوّلته لخدمة شركات الصيدلة الدولية التي تختلق الأوبئة لتبيع اللقاح.

قتلُ الأبعاد الانسانية في علم الاقتصاد لم يمنع الطلاب، وأنا منهم، من زيارة

المكتبات وقراءة الكلاسيكيات، خاصة تلك التي كُتبت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لنكتشف أنّ تلك الكتابات كانت واقعية وتعكس أحداث عصرها وعالمها وتخاطب مشاكل مجتمعها، مقارنة بمجلدات علم الاقتصاد المعاصر الحافلة بالرياضيات والرسوم الغرافية.

وحول جدوى نظريات الاقتصاد الكلاسيكي في أوروبا، فقد أطلقت الثورة الصناعية في أوروبا الغربية تغيّرات اجتماعية واقتصادية عميقة وخطيرة. فقام علماء الاقتصاد في تلك الفترة بدرس الأزمات وتحليلها وتفسيرها للرأي العام وللحكومات ولأصحاب الأمر في مواقع المسؤولية. وأفادت كتاباتهم الحكومات التي اعتمدتها أسساً لسياسات وبرامج مساعدات اجتماعية وضمانات صحية وتربوية وتأمين ضد البطالة. وهذه البرامج ميّزت لاحقاً دول أوروبا الغربية عن أميركا وجعلتها موقعَ حسد عالمياً في القرن العشرين.

لقد انتقلت الفلسفة الاقتصادية ببعدها الاجتماعي لدور الدولة من أوروبا، إلى كندا عن طريق الاستعمارين البريطاني والفرنسي، ولكنّها لم تنتقل إلى الولايات المتحدة الأميركية لأنّ أميركا استقلّت عن بريطانيا عام 1776، أي قبل 75 سنة من الثورة الصناعية في أوروبا. ولذلك فهي طوّرت نهجها الاقتصادي باتجاه نظام ليبرالي متوحش لا يزال حتى اليوم بعيداً عن البرامج الطبية والاجتماعية العامة ويرفض تدخّل الدولة لمساعدة الناس.

من خلال مطالعتنا لكلاسيكيات علم الاقتصاد، نلاحظ أنّها لم تستعمل لقب «خبير اقتصادي» أو «عالم اقتصاد» (économiste). ونقرأ خاصة في كتاب ثروة الأمم[3] (1776) لآدم سميث الذي يُعتبر أبا علم الاقتصاد الحديث والليبرالية الاقتصادية الصحيحة، أنّ الحقل الذي برع فيه آدم سميث وأترابه من فلاسفة الاقتصاد في الغرب خلال مائتي عام كانت تسميته «الاقتصاد السياسي»، وكان يفسّر الظواهر الاقتصادية كنتيجة عوامل سياسية واجتماعية، أو بالعكس (أي إنّ العوامل الاقتصادية كالثورة الصناعية تؤدّي إلى ظواهر سياسية).

وحتى عندما بدأ تدريس مادة الاقتصاد السياسي في جامعات الغرب منذ 1870،

3. Adam Smith, *The Wealth of Nations*, 1776.

فقد كانت تأخذ حيّزاً صغيراً ضمن منهج الفلسفة الوجدانية والأخلاق moral philosophy، أي إنّ منحاها كان أخلاقياً وليس انتهازياً كما أصبح علم الاقتصاد في الغرب وكيف أصبح امتداداً لكليات إدارة الأعمال.

الفلسفة السياسية الأخلاقية طوّرها سميث في كتابه الهام *The Theory of Moral Sentiments* وفي ثروة الأمم. فقد ركّز على اليد الخفية للسوق وعلى المنفعة الخاصة كأساس لتحقيق المنفعة العامة. وقد تأثر في هذا، دون شك، بفرنسوا دي مندفيل في أسطورته الشهيرة (حكاية النحل). وفي صفحات كتاب ثروة الأمم إعلان آدم سميث الشهير – وننصح بقراءته – «أنّ النضال لتحقيق المصلحة الشخصية الذي يقوم به أفراد وشركات يجب أن يتماهى مع مبدأ أن يكون هؤلاء متنوّرين وأن يكون هدفهم النهائي فائدة المجتمع»، أي إنّ الناشط اقتصادياً، سواءً كان شركة أو فرد، يجب ألاّ يدمّر العالم ويفقر البشر ويقتلهم من أجل الربح. ولكنّ أصحاب النية السيئة ممّن قرأوا كتاب سميث، أهملوا غاياته السامية وسرقوا مقولته حول «الأيدي الخفية لاقتصاد السوق» واستعملوها جزئياً. فابتعدوا عن الاساس الوجداني لعلم الاقتصاد الليبرالي، واتجهوا نحو مصلحة مادية والسعي للربح المتخِم لأصحابه والمضرّ بالمجتمع.

لقد سرقوا آدم سميث وجعلوه مؤسس النيوليبرالية والـ«laisser-faire»، وأهملوه كفيلسوف انساني حذّر في كتابه من أنّ ترك الحرية للسوق – حتى لو كانت هذه الحرية مفيدة للبعض – ليس مناسباً للمجتمع ككل. بل لقد شدّد سميث على التحلّي بإخلاقية وصدقية وقوّة الإرادة وروح التعاون في السوق. وهي الصفات المطلوبة لسعادة الفرد وللتضامن الاجتماعي. ولم تكن دعوة سميث للمصلحة غير المكبوحة والاستهلاك المادي بدون حدود.

معنى هذا أنّ نظرية آدم سميث هي دعوة إلى اقتصاد رأسمالي حرّ ضمن مجتمع تضبطه أخلاقيات إنسانية غير رأسمالية.

أمّا كيف حُرِّفت رسالة الاقتصاد الليبرالي ليصبح أداة للهيمنة والاستعمار، فهذا حصل على مراحل.

إذ ما ان شارف القرن التاسع عشر على نهايته وبدأ القرن العشرين حتى بدأت خطوط مادة علم الاقتصاد الحديث تتبدّى وتبتعد عن الفلسفة الوجدانية والاقتصاد

السياسي الذي تطلّب عدم إهمال البعد الاجتماعي. وأخذ اقتصاديون يدفعون بمقولة منح الثقة العمياء بمقدرة اقتصاد السوق – المحرّر من أي توجّه – على التوصل إلى أفضل توزيع للثروة والموارد والسماح للأفراد بالسعي إلى تحقيق ذاتهم ومصالحهم بأفضل ما يملكون من عقل وتفكير ومنطق. ورأى هؤلاء «المجدّدون» (أصحاب علم الاقتصاد النيوكلاسيكي) أنّ النظام الحرّ سيؤدّي في نهاية الأمر إلى توازن الأسعار والأجور والعرض والطلب فيكون الجميع في سعادة واكتفاء.

وبهذا المنطق، لم تعد مادة الاقتصاد السياسي (التي تربط الاقتصاد ببعد أخلاقي إنساني) بنظر المغرضين (أي أصحاب الغرض الخبيث) ضرورية، بل هي خطيرة ومؤذية لأنّها تدعو إلى تدخّل الحكومات في السوق. وهذا التدخّل إنّما يخرّب مقدرة السوق على تحقيق التوازن المثالي والتوزيع الفعّال للثروات والموارد. أمّا تدّخل الدولة فهو يُحدّد بمسائل فوق العادة ويُستعمل في الحالات القصوى (وفُسّر فيما بعد أنّ هذا التدخّل سيصبح مرغوباً لاستعمال المال العام لدعم أصحاب الشركات والمصارف الخاصة عندما تتعرض لتعثّر أو لانهيار كما حصل عام 2008. وذلك على حساب المجتمع والبرامج الاجتماعية، أي إنّ الحكومة تمنح مليارات الدولارات لأفراد هم أصحاب مليارات على أي حال وتحرم ملايين الشعب المتضرّر من المساعدات).

وماذا عن الفلسلفة الوجدانية؟ هذا منكرٌ آخر بنظر الاقتصاديين النيوكلاسيكيين، لأنّ على مادة الاقتصاد أن تكون «علماً» موضوعياً منشغلاً بمسائل اقتصادية بحتة. أمّا ما يحصل خارج السوق، فهو برأيهم ليس من اختصاص هذا الحقل، بل يهتم به حقل آخر كعلم الاجتماع. فينظر اقتصاديو النيوليبرالية إلى مسألة طرد ألف عامل في مصنع بأنّها جيّدة لنقاهة الشركة وتحسين الربحية. ومصير الألف عامل هؤلاء سيعالجه السوسيولوجيون وعلماء النفس أو إنّ هؤلاء العمال سيتدبرون أمرهم عاجلاً أم آجلاً.

وهكذا كلّما ابتعد حقل الاقتصاد عن الاقتصاد السياسي وعن الفلسفة الوجدانية، اعتبره النيوكلاسيكيون الذين يديرونه، علماً مجرّداً كسائر العلوم (يقولون إنّ «على العالِم أن يخلع انسانيته على باب المختبر حتى لا يكون منحازاً»).

في أواسط القرن العشرين، أصبح علماء الاقتصاد في وادٍ وعلماء الاجتماع في وادٍ آخر. فعلماء الاقتصاد باتوا يبحثون عن نظريات وموديلات تشرح الكون من وجهة اقتصادية بحتة، مسلّحين بمعادلات الرياضيات والحساب وعلم الاحصاء. وإن دلّ

ذلك على شيء فهو على حسَدِهم من مادة الفيزياء ورفضهم تصنيف الاقتصاد مادة من مواد العلوم الانسانية. ولكن حتى في أوج استعمال الجبر والرياضيات فإنّ علم الاقتصاد لم يخرج عن نطاق التركيز على السلوك البشري تماماً كعلم الاجتماع وعلم النفس.

وقد توهّم كثيرون أنّ أدوات الرياضيات الصالحة للفيزياء والهندسة ستمكّنهم من التنبّؤ عن السلوك البشري في السوق وتوقّع الأحداث الاقتصادية قبل وقوعها. لقد فاتهم أنّ مادة بحثهم ليس الذرّة أو الخليّة البيولوجية، بل العقل البشري وأسراره الدفينة. وظنّوا أنّ استعمالهم أدوات الهندسة والفيزياء (الجبر والهندسة والرياضيات) والتحدّث بمفردات تلك العلوم سيضفي وجهاً علميّاً على الاقتصاد.

ولكنّ الذي يتابع مادة «تاريخ علم الاقتصاد» - والتي قلّما تدرّسها الجامعات الغربية - سيكتشف أنّ مؤلفات الاقتصاد منذ آدم سميث عام 1776 حتى جون ماينرد كيانز عام 1936 كانت نصوصاً كُتبت بلغة سهلة لا يعتريها أي معادلة جبرية أو رسم رياضي. وبعد ذلك، أصبح الحقل علم أرقام وجداول ومعادلات وأحجية وطلاسم.

نقطة التحوّل الكبرى في علم الاقتصاد كانت عام 1947 عندما صدر كتاب البروفسور بول سامولسون عنوانه أسس التحليل الاقتصادي Foundations of Economic Analysis. وكان هذا الكتاب ثورة وَضَعَت نهاية لكل ما سبقه من نصوص. ومع هذا الكتاب، أضحت مادة الاقتصاد تدّرس كفرع للرياضيات التطبيقية. وعندها أعلن سامولسون بثقة «أنّ علماء الاقتصاد كانوا حتى اليوم يمارسون بهلوانيات فكرية في رؤوسهم لأنّهم محرومون من أدوات علمية متوافرة لغيرهم من العلماء في الحقول الأخرى. وها هو يقدّم في كتابه أدوات التحليل الرياضي للاقتصاد. وشُبّه علماء الاقتصاد قبل كتابه كمحترفي كرة قدم يمارسون اللعبة في رؤوسهم من دون أن ينزلوا فعلاً إلى الملعب».

بعد كتاب سامولسون، يندر أن يسّمي أي شخص نفسه عالم اقتصاد أو خبيراً اقتصادياً إلا إذا كان متعمّقاً ومتمرّساً في الجبر والرياضيات والإحصاء. وبقيت حقول قليلة من علم الاقتصاد التي تستغني عن الرياضيات كتاريخ الاقتصاد والاقتصاد الاجتماعي.

لقد أصبح كتاب سامولسون كالإنجيل يُذكر في النقاشات - شهدتُ بعضها - بتبجيل. فإذا ناقش خبراء معضلة ما وقال أحدهم «إنّها في سامولسون It is in Samuelson»، هزّ الآخرون رؤوسهم بالموافقة صمتاً.

خمسون عاماً مضت على كتاب سامولسون حتى العام 2000 حيث أصبحت مساءلة مصير علم الاقتصاد أمراً مقبولاً. وبعد عام من بدء الأزمة العالمية عام 2008، كتب بول كروغمان، البروفسور في جامعة برنستون والفائز بجائز نوبل في الاقتصاد للعام 2009، مقالاً في المجلّة الأسبوعية التي تصدرها صحيفة *New York Times* ينتقد فيه واقع مهنة الاقتصاد. ويقول: «إنّ السبب الرئيس في فشل مهنة علم الاقتصاد يعود إلى الرغبة في خلق نهج شامل ومرتّب كالعلوم الحقيقية. ولكنّه نهج انتهى إلى أنّه منَحَ علماء الاقتصاد الفرصة للتبجّح بتفوّقهم في الرياضيات فحسب».

كذبة جائزة نوبل في الاقتصاد

وعلى سيرة نوبل، فمتى وكيف بدأ منح «جائزة نوبل في الاقتصاد»؟

لقد تأسّست اللجنة في السويد عام 1901، أي قبل 46 عاماً من كتاب سامولسون وفي وقت لم يكن أحد يجرؤ على إطلاق لقب «علم» على مادة الاقتصاد. وحتى بعد مرور عقود على منحها الجائزة ،كانت لجنة نوبل تركّز على العلوم الصحيحة كالطب والهندسة والفيزياء. وعلى الآداب إضافة إلى جائزة للمساهمين في السلام الدولي. لم يطرح أحد مطلقاً فكرة ضمّ علم الاقتصاد إلى قائمة الحقول التي تكافئها لجنة نوبل.

ونلاحظ هنا أنّ النيوليبرالية الدولية منذ الخمسينيات وخاصة في الستينيات قد اخترقت لجنة نوبل أيضاً. ففي أواخر الستينيات وقد بلغ النظام النيوليبرالي الدولي مرحلة متقدّمة في توسّعه العولمي ووصل إلى السويد، بدأ مصرف السويد المركزي يمارس الضغط على لجنة نوبل لإضافة علماء الاقتصاد كمرشّحين محتملين لنيل الجائزة.

ولكن أسرة ألفرد نوبل الذي أطلق الجائزة رفضت هذا المنحة التي ستؤدي إلى أمركَة الجائزة. فقرّر المصرف المركزي خلق جائزة بديلة وتمويلها من المال العام، ما جعل «جائزة نوبل في الاقتصاد» الوحيدة التي يدفع ثمنها مواطنو السويد. أما كيف

خطف بنك السويد اسم نوبل، فالحقيقة أنّ الإعلام الأميركي هو الذي أطلق تسمية جائزة بنك السويد على أنّها «جائزة نوبل في الاقتصاد». وهذا كان كذباً لأنّ الشهادة التي يتسلّمها الفائز وسائر الأوراق تذكر اسم الجائزة الرسمي والحقيقي، وهو «جائزة مصرف أسوج في علوم الاقتصاد تخليداً لروح ألفرد نوبل». نعم أقحم اسم نوبل في اسم الجائزة، ولم يعطِ هذا مسوغاً للإعلام النيوليبرالي ليختصر الاسم بحجة أنّ اسم الجائزة الرسمي طويل، فجعل هذا التزوير منح جائزة بنك السويد وكأنّها من لجنة نوبل[4].

عملية الخداع هذه كانت مفهومة. فقد رغبت النيوليبرالية الغربية في إضفاء شرعية على حقل يمارس النفاق ويخفي الحقائق ويخدم النيوليبرالية بتقديمه الخلفية الايديولوجية للنهب العالمي. وعلى أي حال، فإنّ لجنة نوبل الأصلية لم تُترك وشأنها بل اختُرقت مباشرة بعد ذلك. وأخذت، منذ نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات، تبتعد كثيراً عن مثاليات مؤسّسها. ومقارنة بجوائزها التاريخية التي يمكن مراجعتها على مواقع البحث، فقد أخذت تمنح جائزة نوبل للسلام لأشرار تاريخيين شنوا حروباً على دول أخرى، كمناحيم بيغن، أو باعوا بلادهم رخيصة ومارسوا الدكتاتورية في الحكم، كأنور السادات، أو مارسوا العدوان العالمي، كالرئيسين بيل كلنتون وباراك أوباما، أو خدموا النيوليبرالية الغربية بانشقاقهم عن بلادهم، مثل الأديب ألكسندر سولجنيتسن، أو حاربوا بلادهم برعاية الغرب باسم الحرية، كالدالاي لاما، أو بررّوا عمل السادات ووقفوا معه، كنجيب محفوظ.

كانت «جائزة الاقتصاد» التي ألصقت زوراً بنوبل، حلقة من حلقات العلاقات العامة في النظام النيبوليبرالي العالمي. ولمزيد من التمويه، جعلوا توقيت منحها كل سنة مباشرة بعد منح سلسلة جوائز نوبل الحقيقية في الفيزياء والطب والكيمياء. وهذان الجائزة وتوقيتها، ساعدا على إعطاء علم الاقتصاد هالة صدقية على أنّه في نفس مستوى العلوم الطبيعية.

أخفت جائزة الاقتصاد – وهذا الأخطر – الهدف الأساسي منها، وهو إضفاء شرعية على إيديولوجية مدمّرة للانسانية هي الأرثوذكسية الاقتصادية أو النيوكلاسيكية

4. Sveriges Riksbank Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel.

اللاإنسانية في علم الاقتصاد واسمها المتداول «النيوليبرالية».

والدليل؟ خلال السبعينيات والثمانينيات، حصد «جائزة نوبل» للاقتصاد أشخاص روّجوا لنظريات وسياسات النيوكلاسيكية والنيوليبرالية. ودعموا بكتاباتهم ونصحهم وتوصياتهم اقتصاديات السوق. كما إنّ الأشخاص نفسهم ومَن لف لفّهم من مراكز أبحاث وThink Tanks ومعاهد ومؤسسات حصلوا على تمويل ودعاية ومجد لم يحلموا بها.

أمّا مَن لم يسر في هذه الإيديولوجيا من علماء الاقتصاد ومن مراكز بحث، أو انتقد هذه الايديولوجيا ورفض ادّعاءاتها بالعلمية، فقد كان يتعرّض للتحجيم والإقصاء والحرمان من المناصب والأموال. وبات حظّه في التقدّم في مهنته الأكاديمية مقفلاً واتُّهم بالاشتراكية أو الماركسية أو التخريب[5].

وطبعاً كانت نتيجةُ فوز النيوليبرالية فرضَ عقيدة منسجمة طيّعة للمنظومة العسكرية الاقتصادية النيوليبرالية في العالم، يطّورها وينشرها فريق من علماء الاقتصاد، ما ألغى عمليّاً أي دور نقدي بنّاء لعلم الاقتصاد[6].

النقد الجدّيّ لحقل الاقتصاد اليوم هو أنّ أصحابه باتوا يشكّلون جيشاً يمارس انحيازاً كاذباً لاقتصادات السوق الوحشية، مانحاً مسحة فكريّة محترمة للزعماء السياسيين والقادة العسكريين وأصحاب الشركات الذين يعملون معاً على تحجيم دور الدولة وإضعاف القطاع العام ومنع تدخّل الحكومة في الشأن الاقتصادي وإبقاء هذا التدخّل ضمن حدود دنيا تُسجَّل في باب خدمة أصحاب الأعمال وتنفيذ طلبات المتروبول الدولي.

5. Mirowski, *History of the Economics prize*.

6. Friedrich Hayek, *The Road to Serfdom*, University Of Chicago Press, 1944; Joseph A. Schumpeter, *History of Economic Analysis*, Oxford University Press, 1996; Emmet et al., Ross, *The Elgar Companion to the Chicago School of Economics*, Edward Elgar Publishing Ltd., 2010; Palley, Thomas. «From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics»; Biglaiser, Glen, «The Internationalization of Chicago's Economics in Latin America». *Economic Development and Cultural Change*, 50 (2), 2002.

ثورة في الجامعات

لا يوجد اليوم أي حافز لعلماء الاقتصاد النيوليبراليين لتغيير أسلوب تفكيرهم أو مراجعة بديهيات علم الاقتصاد الذي بنوه. خاصة أنّ لا أحد سيحاسبهم على ما ارتكبوه في تقديم توصيات واقتراحات وحلول كانت في أساس أزمة 2008.

طبعاً ثمّة انهيارات مالية واسعة أصابت الأفراد، وثمّة ملايين من البشر خسروا وظائفهم وملايين من الناس العاديين خسروا عشرات مليارات الدولارات من مدخراتهم واستثماراتهم الصغيرة، إضافة إلى مئات الملايين من شعوب العالم الثالث الذين يعانون اليوم من درجات أعلى من الإفقار والجوع. ولكن علماء الاقتصاد الذين يخدمون قوى الأمر الواقع في العالم بَقوا في مناصبهم يتمتعون بمراتب مرتفعة ويجلسون في لجان سياسية خطيرة تدير مستقبل العالم ويهمسون في آذان الرؤساء حول ما يجب عمله لدعم الشركات الخاصة. فالخبير الاقتصادي يكون بروفسوراً في الجامعة يدرّس الطلاب وبعد الظهر يعمل مستشاراً لدى السياسيّين، وهو ما يناقض ضميره المهني. وهذا جانب سيئ جداً في مهنة علم الاقتصاد التي يريد أصحابها أن تُعامل كعلم بحد ذاته، ونسوا أنّ الأطباء والمهندسين يخضعون لدفتر سلوك هو بمثابة حدود أخلاقية لمهنتهم.

لقد وافقت جمعية خبراء الاقتصاد في أميركا على إنشاء لجنة استقصاء حول الحاجة إلى دفتر سلوك أخلاقي في مهنة الاقتصاد شبيهة بتلك المعتمدة في حقول علم النفس وعلم الاجتماع والإحصاء والانتروبولوجيا. ولكن تبيّن، فيما بعد، أنّ لا حماس بين الأعضاء لمثل هذا الدفتر. وبرّر البروفسور لوكاس، في مقابلة مع نيويورك تايمز، عدم الحاجة إلى دفتر سلوك بأنّ الاقتصاد هو علم كالعلوم الأخرى وأنّ نيّات عالم الاقتصاد هي شأن ثانوي. فالمهم لعالم الاقتصاد هو عمله الذي يخضع لمعايير زملائه وحِرَفيتهم.

في العام 2010، عرُض فيلم وثائقي ضمن حلقة تلفزيونية لبرنامج Inside Job الأميركي يفضح ممارسات أساتذة وأكاديميين أميركيين في علم الاقتصاد. فهم يدعون في كتبهم ومقالاتهم وفي غرف التدريس إلى إلغاء المقاييس والقوانين التنظيمية في السوق المالية الأميركية، ويقدّمون الحجج والأسباب المدعومة بمعادلات رياضية وأرقام. ولكنّهم، في الوقت نفسه يعملون مستشارين لدى المؤسسات المالية الكبرى

في وول ستريت. ما يشكّل تدّخلاً ومعضلةً منفعة شخصية لا يمكن السكوت عنها لأي صاحب ضمير. كما أنّ مجلة بحثية في جامعة ماساتشوستس الأميركية فضحت 19 أكاديمياً أميركياً يملكون كميات كبيرة من الأسهم في شركات مالية ويتمتعون بعضوية مجالس إدارات هذه الشركات، وأنّ فقط 4 من هؤلاء الأشخاص ذكروا علناً حيازتهم للأسهم وعضويتهم في الشركات، أمّا الآخرون فقد أخفوا هذا الأمر[7].

في تشرين الأول 2009، أعلن الملياردير جورج سوروس، أحد أبرز قادة النيوليبرالية الناعمة في العالم، أنّ «النهج الحالي في علم الاقتصاد قد ثبُت فشله». وأنّه عازم على إنقاذ علم الاقتصاد من القيّمين عليه، مخصّصاً مبلغ 50 مليون دولار لمؤسسة جديدة اسمها «معهد التفكير الاقتصادي» في نيويورك مهمتها العمل على إصلاح النظريات الاقتصادية ومناهج التطبيق عبر المؤتمرات والمنح الدراسية ودعم التحرّكات الطلابية الضاغطة على إدارات الجامعات[8].

لقد طالب عدد كبير من الطلاب من التلامذة، ومنهم طلاب الكلية الاقتصادية في جامعة كولومبيا في نيويورك، بتعديل المنهج ليعود الفكر الاقتصادي الصحيح. كما طالبوا بوقف منحى هيمنة الرياضيات والإحصاء على مواد التدريس. وبدأوا يسألون أين ذهبت مواد «تاريخ الفكر الاقتصادي» من منهاج التعليم ومواد «التاريخ الاقتصادي» الذي بات متهماً بأنّه ماركسي الاتجاه. وهي مواد ضرورية للنضج والحس النقدي في أذهان الطلاب بدل حشو رؤوسهم بمعادلات رياضية وجبرية لا علاقة لها بالواقع المعاش. كما انضم بعض الأساتذة إلى هذا التحرّك في أميركا حيث شكوا أنّ مَن يطالب باستعمال أدوات البحث السوسيولوجي وعلم النفس في علم الاقتصاد عليه أن يتفرّج كيف أنّ الأمر لا يقتصر على عدم استعمال البحث السوسيولوجي، بل فُرض عليهم حتى إهمال الفكر الاقتصادي في تعليم الاقتصاد. وأنّ نظريات التوقعات المنطقية والأسواق المتقنة لدورها ممنوع مناقضتها وتفنيدها، بل تُدّرس كأنّها علم منزَل catechism وليس مجرّد نظريات. فيصبح التعليم تلقيناً كنسياً وإرهاباً فكرياً. ومَن لا

7. Published last year in 2010, the Academy Award-winning documentary *Inside Job* by the Political Economy Research Institute at the University of Massachusetts, Amherst.

8. Institute for New Economic Thinking (INET).

يصدّق هذه النظريات ويقبل بها فهو ليس من «القبيلة الحاكمة» في هذا الحقل فيُعاقَب ويُبعَد ويُحرَم من المنح وفرص العمل والمال وأضواء الشهرة. وليس ثمّة مناقشات مفتوحة حول هذه المسائل الحساسة.

ومن علماء الاقتصاد البارزين في أميركا والذين عملوا على تغيير المنهج، جوزف ستغلتز من جامعة كولومبيا، وهو صاحب مؤلفات قيمة كثيرة وكان مستشاراً لصندوق النقد الدولي وللرئيس كلينتون. وهو أيضاً دعا في مناسبة افتتاح مؤتمر معهد التفكير الاقتصادي إلى «نظريات أفضل تشرح تأثير السلوك المدمّر البعيد عن العقلانية». ومن الأوراق التي قُدّمت حول دمج الشركات والصراعات فيما بينها لشراء بعضها البعض، دراسة عن طمع وطموح رؤساء الشركات وأنانيتهم، ما يدفعهم إلى اتخاذ قرارات غير منطقية تؤدي إلى كوارث. ويقول البروفسور ميرلنغ من جامعة كولومبيا إنّ ثمّة أموراً كثيرة قُدّمت على أنها من البديهيات والحقائق ولم تكن صحيحة لأنّ العالم شديد التعقيد ولا ينفع تبسيط الأمور في فهم الحقائق.

وهناك تفاؤل في الولايات المتحدة أنّ التغيير لا بد قادم إلى الجامعات ومراكز البحث الاقتصادي. وذلك لسببين: الأول أن نسبة كبيرة من «خدم السلطان» الذين عملوا عقوداً على تبرير النيوليبرالية والتبجيل لأعمالها، آخذة في التقاعد بسبب التقدّم في السن. والسبب الثاني أنّ طلاب الجامعات بعد العام 2008 أصبحوا بذهنية أكثر استعداداً للنقد وشغفاً بالمعرفة الصحيحة. وعندما يتخرّج الجيل الجديد سيظهر أثره في الشركات وفي دوائر الحكومة الأميركية وفي مواقع التعليم، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى تنوير الرأي العام وإلى التعامل مع النظريات المسيطرة في السابق بحذر وسخرية.

ذلك أنّ «الانسان العقلاني الاقتصادي» الذي بشّرت به المدرسة النيوليبرالية هو أسطورة في حين أنّ الانسان الحقيقي هو شديد التعقيد، وغير منطقي أحياناً ولا يمكن التكهّن بسلوكه ومستقبله بشكل علمي، وخاصة في الشأن الإقتصادي. وكما قال آدم سميث قبل 240 عاماً إن لحقل الاقتصاد جانباً أخلاقياً ووجدانياً لا يجب إهماله.

في كانون الثاني 2010، دعت افتتاحية مجلة *Real-World Economic Review* المؤسسات الاقتصادية في العالم – أكانت في منظمات الأمم المتحدة أو في الحكومات والجامعات، إلى طرد هؤلاء الاقتصاديين الذين عملوا كل في مجاله – أكان تعليماً في الجامعات أو نصحاً للحكومات أو كتابة في مؤلفات أو مقالات – على دعم النظام

العالمي الذي أوصلنا إلى الانهيار المالي. هؤلاء هم وراء الأزمة الوجدانية المستمرّة في مهنة الاقتصاد»[9].

وكيف يبرّر سرجنت ما حصل؟ يقول: «إنّ الكثير من مشاكل العالم اليوم أصبح أكثر تعقيداً من نظرياتنا. ماذا نفعل؟ هذه هي الحياة» (c'est la vie).

9. *Real-World Economic Review,* January, 2010.

الفصل الأول

يوسف بيدس عبقريّ من القدس

حفل زفاف يوسف ووداد

لم يسع الفرح قلب يوسف بيدس الشاب وهو يغتنم الفرصة مراراً لتقبيل عروسه اللبنانية الجميلة وداد سلامة. كان يوماً خريفياً ناعماً في القدس من أيام كانون الأول 1946، وقد احتشد في حفل الزفاف عشرات الأقارب والأصدقاء والضيوف للاحتفاء بيوسف، المصرفي المعروف في أرجاء فلسطين وابن العائلة الكبيرة التي كان من أبرز فاعلياتها خليل بيدس، الأديب والناشر والزعيم الوطني، والاحتفاء بوداد سلامة، ابنة اخت منير أبوفاضل الذي كان يعمل آنذاك في الشرطة الفلسطينية.

ظهرت في حفل الزفاف الذي يمكن مشاهدته على هذا الرابط https: //www. youtube.com/watch?v=y7Ohp_cyAU8 عدّة تفاصيل عن بيدس. فقد بدا في هذا الشريط أنيقاً وسيم الطلعة، يتمتّع بطلّة جميلة، وكأنّه كلارك غايبل في فيلم «ذهب مع الريح» أو بطلٌ من أبطال هوليوود. والمسألة الثانية أنّه كان محاطاً بعدد كبير من الأهل والأقارب والأصحاب، بدوا جميعاً من الطبقة الوسطى، ما يدحض قول كثيرين أنّ بيدس جاء بيروت فقيراً مدقعاً أو أنّه كوّن نفسه وثروته هناك.

فمَن يعلم لو بقي بيدس في القدس واصبحت فلسطين دولة مستقلة ولم تبتلعها الحركة الصهيونية، لكان شخصاً عظيماً ومصرفياً عالمياً أيضاً. وستبقى حسرة في نفسه خسارة فلسطين وعدم استطاعته تسخير أفكاره ومشاريعه فيها. وعوّض عن هذه الخسارة بأن منح مواهبه إلى لبنان الذي تنكّر له وقتله في أوج تحقيق أحلامه وآماله الوطنية.

والملاحظة الثالثة هي أنّه كان يُقبّل عروسه وداد بشكل دائم وبدون خفر كلّما وقعت الكاميرا عليهما. فهو كان عاشقاً للنساء، وتصرّفه دلّ على تحرّر ثقافي غربي بعيد

عن المحلية والتقاليد الشرقية.

أمّا عروسه وداد سلامة فقد كانت في فستان عرس أبيض بإطلالة بهية وقامة طويلة، خجولة كبنات البلاد يوم زواجهن. لقد وُلدت وداد في لبنان، وهاجر ذووها إلى أفريقيا وسنّها لم تتجاوز السّتة أعوام. فأودعوها مع شقيقيها في مدرسة الشويفات الداخلية. وفي العاشرة انتقلت للعيش في القدس حيث أشغال خالها الذي كان على علاقة صداقة بأسرة بيدس. وهناك التقت يوسف الذي تزوجته عام 1946.

وكان يوسف ووداد في منتهى السعادة، وامتد شهر العسل ليصبح أشهراً، ثم قرّرا في منتصف 1947 أن يباشرا في انجاب الأولاد. ولكن شاءت الظروف أن يكون حظّ العريسين عاثراً. إذ إنّ نكبة فلسطين وقعت في العام نفسه، وامتد القتال إلى القدس. فأرسل يوسف زوجه الحامل الى بيروت، وبقي هو في القدس يعمل إلى أن اشتدت المعارك بين الفلسطينيين والمنظمات الصهيونية، فاضطر الى الانتقال هو ايضاً إلى بيروت. وهكذا هاجر بيدس وزوجته مع 104 آلاف فلسطيني إلى لبنان، حاملاً بعض المال وعشرين عاماً من الخبرة في الإدارة وفي القطاع المصرفي. ووُلد ابنهما البكر مروان في لبنان عام 1948 ووُلد فيما بعد غسان وزياد. وهذه الأسماء العربية الصافية لأولاد يوسف عكست خلفية أرثوذكسية غسانية لعائلة بيدس ولتأثير الوالد الأديب خليل بيدس.

مَن هو يوسف بيدس؟

يوسف بيدس، رئيس بنك إنترا وشريك مؤسس، استطاع خلال 15 سنة بناء شبكة مالية واقتصادية كانت تُعتبر من بين الأكبر في العالم في تلك الفترة. كان فلسطينيّ الأب من عائلة أرثوذكسية من القدس ولبنانيّ الأم. وأصل عائلة بيدس هو من مدينة الناصرة في الجليل شمال فلسطين، والده الأديب النهضوي خليل بيدس، أطلق عليه اسم يوسف تخليداً لذكرى شقيقه الأكبر الذي كان أول من لُقّب ببيدس في القرن التاسع عشر، ومعناه باللغة العربية القوي العزم والعضل أو الشديد المراس، بيدس. أمّا اسم العائلة الحقيقي فهو الصباغ. أما والدة يوسف بيدس فهي آدال أبو الروس، لبنانية من بسكنتا. وكان خليل بيدس يمارس مهنة التعليم في راشيا ومرجعيون ثم في سوق الغرب وبسكنتا. فالتقى الشابة آدال عام 1908 وتعارفا حتى تزوجها وعاد بها إلى فلسطين، حيث أقاما في حي البقعة الفواق في القدس.

ولد يوسف خليل بيدس في القدس عام 1912 ودرس في مدرسة القديس جورجيوس الانجيلية في القدس أيضاً. ويروي عن طفولته قائلاً: «كنتُ اكره التاريخ وكان الحساب أحبّ المواد إليّ».

وكان والد يوسف استاذ مدرسة ضليعاً في علوم اللغة العربية والروسية ومؤلف عدد من الكتب الأدبية ومن أدباء اللغة العربية الذين ارتبطت اسماؤهم بعصر النهضة. وخليل بيدس هو ابن خال والد المفكّر الفلسطيني إدوارد سعيد. ويقول إدوارد سعيد في مذكراته إنّ قريبه يوسف بيدس مارس نفوذاً قويّاً في لبنان قبل انهيار امبراطوريته المالية، وإنّه عندما توفي بداء السرطان في لوسرن، سويسرا عام 1968، كانت عمّة إدوارد سعيد، نبيهة، تشارك في العناية به[1].

اضطر يوسف بيدس إلى ترك الدراسة للعمل في سن 16 عاماً لمساعدة أمّه وأخوته بعد مرض والده. وابتعاده عن المدرسة هذا جعله، عندما أصبح في قمة نجاحه المهني، يحتقر حملة الشهادات الجامعية والأكاديميين: «لقد عملت لمساعدة عائلتي. فنفقات تعليم أخوتي الثلاثة الذين يكبرونني سنّاً كانت تثقل كاهل أبي. كلّ اخوتي نالوا تعليماً اكثر مني، ولم يكن لي مثل هذا الحظ لأنّي، عندما كبرت وجاء دوري لدخول مدرسة عليا مرضَ أبي وذهبتُ إلى العمل».

التحق بيدس بوظيفتين حكوميتين عامَيْ 1928 و1930، «لكن العمل في الدوائر الرسمية كان مملا ورتيباً». فقد بدأ أولاً كموظف في الإدارة الانتدابية البريطانية في فلسطين، ثم قاده إعلان مبوّب إلى بنك باركليز الانكليزي، فدخل القطاع المصرفي موظّفاً في هذا البنك البريطاني فرع القدس عام 1932، حيث عمل 11 سنة واكتسب خبرة في المال والمصارف. وقال: «بدأتُ العمل براتب قدره 8 جنيهات استرلينية. كنتُ أدفعُ منها ستة لأهلي واحتفظ باثنين للإنفاق الشخصي».

في هذا البنك، بدأ بيدس يتعلّم ويكتسب الخبرة والطموح الماليين: «أمضيتُ لياليَ طويلة أدرس الملفات واكتسب خبرة تبادل العملات. وكنت أسهرُ حتى الحادية عشرة ليلاً. وبعد ثلاث سنوات، وكنتُ في الحادية والعشرين، رقّيت الى رتبة رئيس قسم التسليف، وكان المنصب من أعلى الرتب التي كانت مفتوحة أمام أبناء البلاد

1. Edward Saïd, *Out of Place*, New York, Alfred Knopf, 1999, p. 113.

الفلسطينيين في البنك».

نال بيدس رضى مسؤولي البنك بتفوقّه في عمله وجذبه للزبائن، فحصل على عدّة ترقيات في فترة زمنية قصيرة. ويقول إنّه «بعد سنوات من العمل الصعب والبارز، وجدتُ أنّ الراتب كان ضئيلاً والعلاوات بطيئة جداً».

وبهذه الخبرة، انتقل إلى العمل في فرع «البنك العربي المحدود» في القدس عام 1943 والذي أصبح مديره، «حيث نلتُ راتباً تجاوز راتبي في باركليز ثلاثة أو أربعة اضعاف». وبتعيينه مديراً عاماً لفرع البنك العربي، جذب بيدس معه زبائن باركليز، وشارك أيضاً في رسم خطة لإنهاء «البنك العربي» في المنطقة العربية. وبعدما أصبح من المدراء العامين في «البنك العربي»، أخذ يبني علاقات هامة مع مؤسسات وأفراد في مواقع حساسة حتى ذاع صيته كمصرفي في أنحاء فلسطين في فترة الأربعينيات.

بيدس وعائلته يلجآن إلى بيروت،

عندما أتى بيدس إلى بيروت كان يبلغ من العمر 36 عاماً، وبقي بدون عمل بضعة أسابيع ما أشعره بالملل: «فاستدعيتُ أربعة من اصدقائي وقلتُ لهم: لنشغّل ادمغتنا. واستأجرنا مكتباً برأسمال أربعة آلاف دولار. انتقينا اسماً مبهراً هو «التجار العالميّون» لأنّ شركتنا كانت صغيرة جداً. وانطلق العمل في مكتبنا تحت اسم International Traders في حي باب ادريس، ومنه انبثقت تسمية In Tra «انترا» Intra العنوان البرقي للمكتب ورأسماله 12 الف ليرة»[2].

كان العمل الرئيس للمكتب هو تشغيل القطع الأجنبي: «عملتُ في تصريف العملات الاجنبية لأن التشغيل السريع للعملة يعطي ربحاً كبيراً برأسمال صغير... وفي مهلة قصيرة، أصبحَت لي علاقات مع المصارف وشركات الصيرفة في بيروت وبعضها له امتداد عالمي».

ويقول عن الفترة التأسيسية: «سمح لي الشغل في تصريف العملات بتجديد رأسمالي ست مرات في اليوم، وكنتُ أحقّق ربحاً في كل مرة». فكان يعرف كيف يجمع المال ويقتطع ربحاً حتى لو كان نصف ليرة من أي مبلغ يصل يديه ومهما كان تافهاً،

2. حنّا عصفور، بنك إنترا قضية وعبر (عَمِل حنا عصفور مستشارا قانونيا لإنترا طيلة فترة الأزمة).

تحضيراً ليوم يسمح له بالتوسّع والاستثمار. فقد كان بيدس حفيد التراث البيزنطي المشرقي التجاري بامتياز، بزّ فيه جميع الآخرين من لبنانيين وسوريين وفلسطينيين.

وفي حادثة دلّت على أسلوبه في عام 1949، علم بيدس أنّ مؤسسة الصليب الأحمر اللبناني تفتتح مكاتباً في حي القنطاري في بيروت وتنتظر المال لتأثيثها. فعرض تأجير أثاث مكتبه للصليب الأحمر واكتفى في مكتبه بسجادة على الأرض وكرسي. وعمل بدون أثاث لعدّة شهور حتى استعاد الاثاث مع عمولة من الصليب الأحمر. فضمّ العمولة إلى الاستثمار. وخلال عامين، أصبح مكتب بيدس يدير عمليات تحويل عملات وأموال على صعيد واسع دفع مائة مكتب صرافة في وسط بيروت إلى الإقفال. وكان بيدس يكتسب الخبرة في العملات الأجنبية وأهميّة كل منها وارتباطها بأحوال بلدانها الاقتصادية والسياسية، فاستطاع ببديهته أن يتوقّع تقلبّات العملات قبل وقوعها ويجني الربح من هذه المعرفة ويتعامل مع المصارف الأجنبية من موقع الخبير.

استفاد بيدس من شعبية كبيرة في أوساط الوافدين من فلسطين إلى لبنان والذين كانوا يقصدونه لتصريف أموالهم أو إيداعها أو استثمارها في قطاعات عدة. وقابل نجاحه حسد وخوف لدى صرّافين وسماسرة. «كانوا اول اعدائي لأنّي قطعتُ عليهم الكثير من الاعمال... وأصبح عملي كبيراً وواسعاً إلى درجة أنّ عدة مكاتب صيرفة في بيروت أُجبرت على التوقف عن العمل. إذ كان بإمكاني أن أقوم بعمليات تبلغ 5 ملايين دولار في دقائق ما لم يستطعه أي مكتب آخر».

استقرّ بيدس، إذاً، في عمله في بيروت واستعمل علاقاته العربية الواسعة وكوّن صداقات في بيئته اللبنانية الجديدة، وأخذت شركته تتعاطى في الخدمات المصرفية. وانضم إليه منير أبو فاضل، خال زوجته، في أيّار 1949. كما انضم رجل الأعمال الفلسطيني بدر الفاهوم الذي كان آنذاك رئيس شركة آرابيا للتأمين.

توسّعت شركة بيدس توسّعاً مرموقاً أيضاً في أعمال النقل وتخليص البضائع من الجمارك، وتعاقدت مع شركات ومؤسّسات كشركة تكرير النفط للبحر المتوسط وشركة باكتل الأميركية. فزاد الشركاء وتضاعف رأس مالها في أقل من سنة. ومن أجل تسهيل أعمال زبائنها، وسّعت الشركة عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية في ظل سوق لبنان الحرة والخالية من أي ضوابط، فجنت أرباحاً كثيرة.

ولادة بنك إنترا

بعد ثلاث سنوات من قدومه إلى بيروت، أصبح بيدس من أصحاب الملايين وبات مستعداً للخوض في العمل المصرفي وبيده رأس مال قيمته 2.1 مليونا دولار أميركي ويؤسس بنك إنترا مع آخرين. ففي العام 1951، اجتمعت عوامل محلية أفسحت المجال لتتحوّل هذه الشركة مصرفاً لبنانياً. وأبقى بيدس الاسم البرقي لشركته «انترناشنال تريدرز» (التجّار الدوليّون) وهو «إنترا»، اسماً للبنك تيمّناً بنجاحه الأول.

هذه الانطلاقة الصاروخية خلال عامين لم تكن منطقية لو لم يكن الأساس الذي ارتكز إليه بيدس، عائلياً وفلسطينياً واجتماعياً ومالياً، متيناً. فقد تقدّم بيدس، ومعه منير حداد ومنير أبو فاضل، بطلب إنشاء بنك اسموه «بنك إنترا». وكان رأسمالهم ثمرة جهد لبناني – فلسطيني مشترك، بلغ 6.4 ملايين ليرة، وأعلن افتتاح البنك في 7 تشرين الثاني 1951 كل من يوسف بيدس واللبنانيّين منير الخوري ومنير أبوفاضل الذي اصبح فيما بعد نائباً لرئيس مجلس النواب اللبناني.

وأيّد رخصة بنك إنترا ليباشر أعماله المصرفية الوزيران عبدالله اليافي وفيليب بولس ورئيس الجمهورية بشارة الخوري. ومنذ البدء، أجازت الرخصة للبنك الدخول في مشاريع تجارية وعقارات وأشكال أخرى من الاستثمار. وصدر مرسوم رقم 6647 في 16 تشرين الثاني بالترخيص لإنترا لممارسة أعمال مصرفية وغير مصرفية بالمعنى المهني، كتخزين البضائع والتصدير والاستيراد، إضافة إلى تملّك أموال منقولة وغير منقولة. ولم تكن القوانين اللبنانية حينذاك تضع شروطاً خاصة للمعاملات البنكية حيث كانت المصارف تخضع لقانون التجارة فقط ثم منَحَها قانون السرية المصرفية امتيازات إضافية عام 1956.[3]

أكبر مصرف في لبنان

شهد بنك إنترا نموّاً منقطع النظير، مستفيداً من بيئة الاقتصاد الحر في لبنان ومن تدفّق الأموال العربية، وخاصة من الدول النفطية. وافتتح فروعاً في الأردن وسورية والعراق وقطر وسيراليون وفرنسا وبريطانيا وغيرها ليصل إلى نيويورك. وضاعف

3. عصفور، بنك إنترا، ص. 11-13.

رأس ماله عدّة مرات، واستحوذت أعماله على نسبة عالية من مجموع الأعمال المصرفية في بيروت. وساهم إنترا مساهمة فعالة في النهضة السياحية والصناعية في البلد فكان من أكبر المساهمين في كازينو لبنان وفندق فينيسيا وراديو أوريان وشركة طيران الشرق الأوسط وشركة البريد.

وفي أعوام قليلة، ارتفع حجم عمل البنك turnover من خمسة ملايين ليرة الى 29 مليون ليرة عام 1955 ثم إلى 250 مليون ليرة عام 1960 و750 مليوناً عام 1965. فكانت ودائعه تنمو بنسبة متوسطة بلغت 40 في المئة سنوياً، مقارنة بنسبة نمو 10 إلى 20 في المئة لمصارف بيروت الأخرى. وتحوّل البنك إلى امبراطورية عالمية تضم حوالى 40 فرعاً عاملاً. وكان ثمّة 24 فرعاً قيد الافتتاح في صيف 1966 قبل شهر من وقوع الأزمة. وتأسّست مصارف شقيقة لـ«إنترا» ضمّت 33 فرعاً و4 مصارف في لبنان و48 شركة خاصة.

خلال الـ18 عاماً التالية، أثبت بيدس أنّه رجل أعمال فريد من نوعه، من تلك النوعية التي ولّدها المشرق بعراقته في عالم التجارة المتوسطية. فكان مدمناً على العمل. وحتى في الوقت القليل خارج العمل، كان يستغلّ النشاط الاجتماعي لعقد المزيد من الصفقات ومناقشة أمور التجارة والاقتصاد. فأصبح، خلال فترة قصيرة، معروفاً في الأوساط المصرفية والاقتصادية في لبنان. وكان حديثه المفضّل هو فلسفته الخاصة عن المال. فكان يقول إنّه يؤمن بنصيحة الملياردير الأميركي بول غيتي أنّ «قيمة النقود الحقيقية هي في استثمارها وليس في انفاقها».

كان بيدس يدرك جيداً استياء أعدائه في لبنان من توسّع اعمال مصرفه في لبنان ومختلف انحاء العالم: «كلما كبرنا، كثر عدد اعدائنا في لبنان. مائة عائلة تعتبر نفسها مالكة هذا البلد الصغير. يحاربون بعضهم بعضاً لكنّهم يتحدون ضد الدخلاء». لقد اعتبرت هذه العائلات بيدس دخيلاً عليها بسبب أصوله الفلسطينية، رغم أنّه يحمل الجنسية اللبنانية وأنّ أمّه كانت لبنانية.

في مهنته الطويلة في المصارف، أصبح لبيدس مكاتب وشقق سكنية في عدد كبير من العواصم العالمية وبنى علاقات صداقة شخصية مع رجال أعمال كبار في أميركا وأوروبا. وكان يكره السماسرة والوسطاء، ويرفض عقلية الوسيط intermédiaire السائدة في بيروت، ويفضّل أن ينهي الصفقات بنفسه.

وأصبح بنك إنترا أمبراطورية مالية واقتصادية عالمية بفروع ومكاتب ومؤسسات على امتداد العالم العربي وأفريقيا وأوروبا وأميركا الشمالية، في نيويورك وباريس ولندن وفرنكفورت وروما وجنيف والبرازيل وجزر البهاما ونيجيريا وليبيريا وسيرا ليون. كما كان لإنترا حصص واستثمارات في 26 من أهم الشركات اللبنانية وفي سبع شركات في فرنسا وثلاثة في انكلترا وثلاثة في سويسرا وواحدة في كندا وواحدة في البرازيل. وفي معظم هذه الشركات، كان إنترا صاحب أغلبية الأسهم، بل كان بعضها باسم بيدس شخصياً على أن تسجّل لاحقاً.

وفي وقت كان معظم المدراء العامين في المصارف اللبنانية والأجنبية راضين عن أعمالهم ويتمتّعون بالحياة الليلية في بيروت، كان بيدس ورجاله يطوفون في العالم العربي بحثاً عن فرص واستثمارات وزبائن حيث جذبوا ودائع من كبار أثرياء دول النفط العرب والأمراء والملوك والتجار وأهل السياسة وكبار الضباط في الجيوش العربية. وكان بيدس لا يكتفي بجلب الزبائن لفتح حسابات في إنترا، بل كان يبذل الجهد ومعه كبار معاونيه لجعل هؤلاء مساهمين في استثمارات البنك الواسعة والمستمرّة في التوسّع في لبنان والعالم.

أصبح إنترا أكبر مؤسسة مصرفية لبنانية في وقت كان عدد البنوك في لبنان قد بلغ 99. ومع حلول 1966، بلغ عدد المساهمين في إنترا 750 مساهماً، 80 في المئة منهم لبنانيون و20 في المئة من جنسيات عربية، أهمّهم آل الصباح حكّام الكويت (5.9 في المئة) وعائلة آل ثاني أمير قطر (4.2 في المئة) ورجال أعمال سعوديون (3.4 في المئة) ورجال أعمال أردنيون (1.8 في المئة).

ورغم أنّ نسبة المساهمين العرب إلى اللبنانيين لم تزد عن 20 في المئة إلا أنّ أعداء بيدس داخل لبنان ما فتئوا يهاجمون البنك على أنّه لبناني بالاسم فقط وأنّ رأس المال العربي يغزو الاقتصاد اللبناني من خلاله وعاجلاً أم آجلاً سيشتري الرأسمال الخليجي لبنان ويغيّر وجهه المسيحي والغربي. والمفارقة أنّ هذا قد حصل، ولكن بعد العام 1990 وبتسهيلات من هؤلاء الذين قضوا على بيدس وإنترا عام 1966، وفي وقت كان رفيق الحريري رئيساً للحكومة.

في غياب خلفية أكاديمية لدى بيدس ولقلة معرفته بالنظريات المتنوعة والقوانين التي تحكم عالم المال والتجارة، كان أسلوبه تبسيطياً لمسائل معقدة. وكان هذا فألاً

جيداً للمصادفة، جعله مبدعاً في أساليب مصرفية مبتكرة لم يسمع بها أحد من قبل، أكانت ابتكاراته ناجحة أم فاشلة. وكان صاحب رؤية ثاقبة حيث تنبّأ في مطلع الخمسينيات بالطفرة النفطية القادمة في الدول العربية وضرورة أن يستغلّها العرب لتطوير اقتصاداتهم. وفي العام 1963، قال لديفيد روكفلر رئيس تشايز مانهاتن بنك الأميركي، وكانا صديقين في ذلك الوقت: «في المستقبل القريب، سيقوم وزراء المالية ورجال الأعمال من أوروبا والولايات المتحدة بزيارة الكويت والرياض والدوحة وأبو ظبي بحثاً عن فرص استثمار وقروض»[4].

وهذا ما حصل بالضبط فيما بعد.

ولذلك، فإنّ جذب الزبائن العرب كمساهمين في استثمارات إنترا في وقت مبكر كان خطوة لمصلحة المصرف، ذلك أنّ هؤلاء لم تبقَ ثرواتهم متواضعة، بل أصبحوا من أصحاب المليارات بسبب الطفرة النفطية. وكان إنترا يجذبهم إلى بيروت كعاصمة العرب المالية والاقتصادية بفضل ما قدّمته من خدمات وتسهيلات، إضافة إلى كونها عاصمة عربية. فكان يتطلّع إلى تكوين تكتّل اقتصادي وطني عربي تكون بيروت نواته.

أعداء يوسف بيدس يكثرون

رغم أنّ أمّ يوسف بيدس لبنانية وبات يحمل الجنسية اللبنانية ويعمل جهده على النطق باللهجة اللبنانية، إلا أنّ أعداءه في كل وقت كانوا يتحدّثون عنه ويتعاملون معه على أنّه فلسطيني.

ولم تشفع مسيحية بيدس له. وليس في ذلك غرابة، لقد كان ثمّة مسيحيون لبنانيون كثر من موارنة وغير موارنة مغضوب عليهم لأنهم كانوا شيوعيين وقوميين أو حتى إذا كانوا مثقفين لا يرضخون لسلطان. بل كان المطلوبَ مسيحيٌّ مطيعٌ يتكيّف مع الممروجة الطائفية والفولكلور السياسي ويمشي معهم لمصلحته الشخصية، أي عميل أو عبد مأمور. ولو كان بيدس من هذه الطينة فلن يكون أصله الفلسطيني عائقاً.

وعلى سبيل المثال، في العام 1992، لم يكن عائقاً أمام الطبقة المهيمنة في لبنان قبول رجل الأعمال رفيق الحريري السعودي الجنسية والذي تخلّى عن جنسيته اللبنانية، أن

4. يوسف سلامة حدّثني ي س قال، مدينة ليند، السويد، دار نلسن، ص 67.

يكون رئيس حكومة لبنان (جمّدت السعودية جنسيته) ولم يكن ثمّة اعتراض على طرح اسم الأمير السعودي الوليد بن طلال رئيساً للوزراء في لبنان. ولو وجد هذا الطرح طريقه إلى التنفيذ لأزيلت العراقيل.

كان بيدس، وحتى 1953، يفسّر عداء الآخرين له في لبنان على مستوى شخصي، ويقول إنّ أعداءه كان يحرّكهم الحسد والحقد. مع أنّ الأمر كان عنصرياً صافياً يضمر الشر ويخفي الكثير من النيّات السيئة تجاه بيدس. وهذه النيّات لم تتراجع أبداً وأدّت إلى تدميره فيما بعد.

كان القطاع المصرفي اللبناني مبنياً على أسس تقليدية وعائلية، ولم يكن ليقبل شخصاً من خارج هذا النطاق. ذلك أنّ العائلات التي سيطرت على هذا القطاع وتزيّت بالذوق والسلوك الأوروبيين، نظرت إلى بيدس على أنّه لا يعرف الإتيكيت الارستقراطية وأنّه وقح وصفيق، إضافة إلى أنّه لاجئ فلسطيني، وتصرّفاته تعكس سلوك حديث الثروة: الغرور والفظاظة والنرجسية.

ولكنّ المصرفيين اللبنانيين أخفوا حقيقة أنّهم يرفضون المنافسة الحرة، واعتبروا أنّ أي دولار يكسبه بيدس هو دولار يخسرونه هم. وكانت هناك أيضاً مسألة الرشوة والفساد، وهي لا تقتصر على لبنان، بل هي مشتركة بين دول المشرق منذ أيام الدولة العثمانية. وبيدس لم يكن غريباً عن أورشليم، ولكنّه أساء استعمال سلاح الرشوة والفساد ذي الحدّين. فمن ناحية، «أطعم» بعض السياسيين والعسكريين وأعطى مالاً لتمويل الانتخابات النيابية، وهذا ما يفعله أي رجل أعمال كبير حتى في أميركا نفسها. ولكنّه، من ناحية ثانية، حجب المال عن شخصيات سياسية مهمة يمكن أن تؤذيه، ومن هؤلاء عبدالله اليافي وصائب سلام اللذان كانا من رؤساء الحكومات.

النجاح والتفوّق السريعان كانا سبباً في الثقة الزائدة لدى بيدس بالنفس، وبالتعالي على الأساليب التقليدية المشرقية (الليفنتية) في معالجة الأمور. ففي حادثة دالّة، أثناء اجتماع عمل مع أصحاب مصرف لبناني آخر أتى إليه بهدف الشراكة، اختلف بيدس معهم حول استراتيجية العمل. وكان هؤلاء يتوقعون أن يتواصل النقاش على فنجان قهوة وإيجاد حل للخلاف كما يحصل عادة في لبنان. إلا أنّ بيدس خرج من الاجتماع غاضباً وهو يصيح: «أنا ما بشتغل مع حرامية (لصوص)». وفي العرف اللبناني سلوك بيدس هنا «لم يترك للصلح مطرح».

وتقول مجلة لايف الأميركية إنّ بيدس كان يتعامل مع لصوص في بيروت وهو يعلم أنهم لصوص، ذلك لأنّ لبنان لم يحصل على لقب «سويسرا الشرق» من فراغ بل من السريّة المصرفية ومن حريّة رجال الأعمال المطلقة ومن نظام السمسرة والبخشيش والرشوة. لقد أصبحت مصارف بيروت ملاذاً آمناً لأي كان ولكل مَن يريد أن يخبّئ أمواله – بدءاً من المتهرّبين من دفع الضرائب إلى مشايخ النفط العرب وقادة الأنظمة العسكرية في المنطقة، وصولاً إلى تجّار المخدرات وأبطال الصفقات وتبييض الأموال من جميع أنحاء العالم. فأي مصرفي ذكي لن يرفض الودائع لأنّ لديه نوازع أخلاقية. بل هو يقبلها لأنّ الزبون سيودعها في مصرف آخر.

في العام 1965، سيطر بنك إنترا على معظم عمليات السوق المصرفية اللبنانية في الوقت الذي كانت فيه الأموال تتدفّق على بيروت وكان الاقتصاد العالمي في صحة جيّدة. أمّا خارج لبنان فقد وصل عدد فروع إنترا حول العالم إلى 40 فرعاً، يطوف موظفوه العواصم بحثاً عن المشاريع والفرص والعقارات المميّزة لشرائها.

وكان بيدس يمضي أوقاتاً طويلة خارج لبنان للتأكّد من الاستثمارات العقارية بنفسه، فكان يريد شراء أبنية في شوارع رئيسة في مدن كبرى كباريس ونيويورك وشراء فنادق في إيطاليا وسويسرا. وكانت واجهة المبنى وجماليته وهيبته تهمّه، حتى أنّه اشترى ناطحة سحاب في نيويورك بلغت قيمتها عام 1968 عشرة ملايين دولار إلى جوار مبنى روكفلر سنتر. ولكن، كلّما كبُرت امبراطوريته المالية، كان بيدس يستسلم لشهوة القوة power فيستسهل الدوس على مَن يقف في طريقه، كما أشارت مجلة لايف. وعلى سبيل المثال، عندما وصل إلى مسمعه أنّ حاكم البنك المركزي الإيطالي قد يرفض ترخيص إنترا لفتح فرع في روما، هدّد بيدس بأنّه سيعمل ما بوسعه لإقفال Banco di Roma في بيروت. وهكذا استعمل بيدس الابتزاز وحصل على رخصة في روما، ولكنّ عدد أعدائه زاد.

وكان العامان 1955 و1956 بداية مرحلة جديدة في نمو ريوع النفط العربي، إذ إنّ الشركات الكبرى الغربية أقرّت اتفاقات تمنح بلد المنشأ حصة أكبر من العائدات، ما جعل دول الخليج تجلس على هرم ثروات مالية هائلة بين ليلة وضحاها. فكان «إنترا» جاهزاً لاستيعاب وإرشاد أصحاب هذه العائدات، ما كان أحد اسباب الكره الشديد الذي أضمره اصحاب المصارف اللبنانية الأخرى. وسيخوضون ضدّه حرباً شعواء

وحملة إعلامية لتشويه سمعته عام 1963. إلا أنّ البنك تجاوز الحملة واستعاد بسرعة مركزه الأول لتصل ودائعه إلى مستوى غير مسبوق بلغ 750 مليون ليرة عام 1965، ما شكّل ربع موجودات القطاع المصرفي اللبناني كلّها في ذلك العام[5].

وأحياناً كانت الحملات ضد بيدس فعالة دفعت بعض أثرياء العرب إلى عدم التعامل معه. وقد ذكرت الصحافة حادثة مع أمير الكويت. نجح بيدس في جذب الودائع أكثر من أي مصرفي لبناني أو عربي. كما أنّ أسعار الفائدة مع بنك إنترا كانت الأفضل: فقد كان يعطي زبائنه فائدة هي الأعلى في السوق على الودائع، وفائدة هي الأدنى في السوق على القروض، حتى لو ناقض ذلك مبادئ الربح والخسارة. إذ إنّ بيدس كان يتقن المناورة في إدارة أموال المصرف لكي يقدّم عروضاً جذابة. عدا ذلك، فإنّ بيدس تمتّع بسحر وشخصية آسرة، إن في ابتسامته الحاضرة أو في سرعة بديهته في الكلام ومقدرته على طمأنة زبائنه بروحه المتفائلة وهالة الثقة بالنفس التي تشع فوق رأسه. وكان نجاحه لافتاً مع مشايخ النفط الذين لا يثقون بالمصارف ويريدون ثروتهم قريبة منهم «تحت بلاطة» المطبخ في المنزل. ولكنّهم وثقوا به.

فكان بيدس يعرف كيف يتودّد إليهم ويخاطبهم بما يحبّون سماعه من تملّق وتفخيم. وإذا شكا أحدهم من أمر، فإنّ بيدس جعل ماله غبّ الطلب. وحدث مرّة أنّ أميراً خليجياً يصطاف في لبنان شكا هاتفياً إلى بيدس حول إشاعات سلبية سمعها عن إنترا، فأمر بيدس بوضع المبلغ الذي أودعه هذا الأمير كاملاً في حقيبة، وأرسله إلى قصر هذا الأخير في جبل لبنان ليطمئنه. وأمام هذا التصرف، اطمأن الأمير وأعاد المبلغ إلى البنك.

مشروع بيدس الكبير

عندما استتب وضع البنك بعد تأسيسه عام 1951، جلس بيدس في مكتبه عام 1954 وأمامه ورقة وقلم، يدفعه طموحه إلى لبننة الاقتصاد البناني واستعادت شركات وقطاعات لبنان من الهيمنة الأجنبية.

5. مروان اسكندر، الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار رياض الريس، بيروت، 2000، ص 213.

وكتب بيدس لائحة بأكبر المؤسسات التجارية في لبنان وصمّم على شرائها. وخلال سنوات، اشترى شركة الميدل إيست طيران الشرق الأوسط التي كان يملكها الانكليز، وكانوا قد دفعوها إلى شفير الافلاس لمصلحة شركات الطيران البريطاني. فطوّرها بطائرات ركّاب جديدة وتجهيزات ومكاتب وخطوط خارج لبنان لتصبح أكبر شركة طيران تجارية في الشرق الأوسط ومن بين الأكثر ربحية في العالم. واشترى شركات أخرى سنأتي على ذكرها لاحقاً.

وهذه النجاحات جلبت احترام الأصدقاء، وحتى الأعداء رغماً عنهم. وأصبح لقب بيدس في بيروت «داهية القدس». والداهية هي صفة لبنانية تطلق، مثلاً، على أينشتاين. ومع نجاح بيدس، تضاعف الحسد والكراهية.

وفي العام 1956، عندما أقرّ البرلمان اللبناني قانون السريّة المصرفية، استوعب بيدس نتائج هذه الخطوة فوراً. فكان حدسه يقول له إن السرية المصرفية وسوق القطع الأجنبي المتفلّت من أي رقابة والحرية التجارية الفريدة في المنطقة وميول سكانه وطبقته الحاكمة إلى الغرب، ترشّح لبنان ليؤدي دوراً مصرفياً رائداً. وكان بيدس ورجاله في طليعة المصرفيين الذين طوّروا علاقات وثيقة مع حكّام السعودية والكويت وقطر في وقت كان انتاج النفط يزيد بسرعة مذهلة. وفي هذا، سبق بيدس مصارف أخرى كبنك سورية ولبنان الفرنسي الهوى الذي كان لا يزال يعمل بعقلية كولونيالية متعالية على العرب.

في الفلسفة السياسية، يمكن المرء أن ينمّي ثروته ويترك الآخرين ينمّون ثروتهم. ولكن هذا في عالم المال، أمّا في عالم القوة والسلطة فلا يكون مكسب شخص إلا على حساب اشخاص آخرين. ويُنقل عن بيدس مآثر فلسفية حول المال. فكان يقول لموظفيه وشركائه: «المال يصنع المال عندما يتحرّك فقط»، لإقناعهم أنّ إنترا ليس مجرد بنك لإدخار وإقراض المال بل هو شركة عالمية للاستثمار. فكان يخوض مخاطر عديدة ويجازف بموجودات البنك السائلة عندما تظهر فرص لتحقيق الربح السريع أو الكبير. حتى أصبح شغوفاً بالتوسّع والاستثمار وأصبحت مشاريعه حول العالم تعدّ بالعشرات تضم فنادق وكازينوهات ومصنع فولاذ ومنشأة بناء سفن، إضافة إلى إصدار شيكات سفر، كتلك التي يعتمدها بنك أميركان إكسبرس، وصندوق استثمار أسهم تجارية.

سقوط إنترا

وعلى أساس النمو الصاروخي لامبراطورية بيدس، كان يمكن التوقّع المتفائل بالقفزات التالية ليس لانترا فحسب بل لبيروت ولبنان، لولا ارتفاع أسعار الفائدة الأوروبية والأميركية بدءاً من ربيع 1966، تحت ضغط السياسة النقدية الصارمة التي نفّذها المصرف المركزي الأميركي (بنك الاحتياط الفدرالي) للجم التضخّم الاقتصادي في الولايات المتحدة. وإذ بدأت مصارف ألمانيا تعطي فائدة تصل إلى 9 في المئة على حسابات الإدخار في أوروبا، لم يستطع إنترا المنافسة كما في السابق، وخاصة أنّ أموال بنك إنترا كانت مجمّدة في استثمارات طويلة الأجل. وبدأ بريق إنترا يخبو بالنسبة للزبائن الكبار، وخاصة مشايخ النفط وانسحب الواحد تلو الآخر. حتى إنّ جهة سعودية من أسرة فيصل بن عبد العزيز أقفلت حسابها وسحبت دفعة واحدة ستة ملايين دولار. فحلّت على البنك أزمة سيولة، وهي أسوأ ما يمكن أن يصيب مصرفاً تجارياً في تلك الأيام.

لم تكن نهاية إنترا عادية كأي إفلاسات أو انهيارات مالية أو تجارية قد تشهدها لندن أو نيويورك أو باريس، فتنشر عنها الصحف التقارير وتشرح تداعياتها الاقتصادية، وقد يصيب شررها بعض السياسيين. أما انهيار إنترا فقد رافقه بركان مدوٍّ تطايرت حممه على لبنان والشرق الأوسط، وأدّى إلى انهيار القطاع المصرفي اللبناني وإلى هبوط اقتصادي وانكشاف لبنان والمنطقة العربية لشبكة المال الغربية. وبات الطريق نحو الحرب اللبنانية عام 1975 معبّداً بأفكار شريرة.

لقد سبق أزمة إنترا تعثّر بعض البنوك اللبنانية في 1963 و1964. فقد انتشرت أنباء أنّ ثمّة مصارف قد وقعت في ديون باهظة، ما قد يزعزع الثقة بالاقتصاد. فنفى عدد من مديري المصارف هذه الأخبار. ولكن تبيّن أنّ «البنك العقاري» و«البنك التجاري» قد وقعا في صعوبات.[6] وحاولت الحكومة وجمعية المصارف اعتبار ما حصل لهذين البنكين لا يدعو للقلق ولا يؤدّي إلى أزمة مصرفية، وتمّت معالجة الأمر قبل افتتاح مصرف لبنان. ولم يكد القطاع المصرفي يتجاوز هذه الأزمة الصغيرة حتى تعرّض الى محنة جديدة. ففي 4 أيلول 1965، أبلغ «بنك سوجيكس» مصرف لبنان

6. مجلة المصارف، 30 تموز 1965، ص. 39.

وجمعية المصارف أن البنك يواجه أزمة سيولة أمام تهافت المودعين على سحب أموالهم بعد تعرّض البنك لخسائر داخل لبنان وخارجه. فقرّر مصرف لبنان تصفية سوجيكس وتأمين السيولة لتغطية سحوبات المودعين. ثم أخذ مصرف لبنان يشطب أي مصرف يتوقّف عن الدفع من لائحة المصارف التي كان عددها كبيراً.

أثار نجاح بنك إنترا حفيظة العديد من أصحاب المال والسلطة في لبنان وتعرّض إلى حملة شائعات في الصحافة حتى قبل الأزمة بعدة سنوات. وفي أواسط 1966، تعرّض إنترا لحملة شائعات حول نقص حاد في سيولته. وفي أيلول وصلت نسبة السيولة في البنك الى 3,5 في المئة من الودائع، وهي نسبة متدنية غير مسموح بها في أوروبا والولايات المتحدة.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية في الخارج واستقطاب الأموال الخليجية من بيروت الى الدول الغربية، زادت أخبار نقصُ السيولة لدى إنترا، من إقدامَ مودعين كباراً على سحب أموالهم من البنك.[7] وفي مطلع تشرين الأوّل، سحبَت بعض المصارف الوطنية والأجنبية ودائعها من إنترا تبعها صغار المودعين الذين انتابهم الذعر. فتجمهروا على أبواب فروع المصرف في باب إدريس ورأس بيروت. وقد بلغ مجموع الأموال المسحوبة من 3 إلى 10 تشرين الأوّل أكثر من 51 مليون ليرة. في الأيام الأولى لموجة السحوبات، كان بيدس يتابع أعمال البنك في الخارج. وأيقن مسؤولو المصرف في بيروت، وعلى رأسهم رئيس مجلس الإدارة بالوكالة نجيب صالحة، أنّ الخطر بات يحدق بالمصرف ولم يعد ممكناً المعالجة الذاتية بل يجب طلب المعونة.

وعقد مجلس إدارة البنك اجتماعاً في 6 تشرين الأول 1966، وقرّر تفويض نجيب صالحة التفاوض مع مصرف لبنان لطلب سلفة. وفي اليوم نفسه، التقى صالحة جوزف أوغورليان، حاكم المصرف بالوكالة، وتوصلا إلى اتفاق يقضي بفتح مصرف لبنان اعتماداً لسنة واحدة بالعملة اللبنانية لصالح إنترا بحدود 15 مليون ليرة وبفائدة 7 في المئة. وبالمقابل، يضمن إنترا هذا الاعتماد عبر رهن سندات يسلّمها على سبيل التأمين لمصرف لبنان. وأخضع مصرف لبنان هذه السندات لرسوم حفظ على أن يقوم مصرف لبنان بتخمين قيمتها بالسعر الذي يحدده هو فيما بعد. واتفق الفريقان على إيداع جميع

7. كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، بيروت، دار النهار، 2007، ص. 224.

السندات لدى بنك إنترا في المصرف المركزي ونقلها إلى مقره في ساعة مبكّرة تفادياً لانتشار الخبر، ما قد يساهم في إذكاء حالة القلق في البلاد حول إنترا. وجُلِبت صناديق السندات وكُدِّست في بهو مدخل المصرف ما استرعى انتباه الموظفين والعملاء وأثار الشكوك وزاد البلبلة والشائعات.(8) ويصف نعمان الأزهري – المصرفي ومدير عام بنك لبنان والمهجر حينها – مشهد شاحنات محمّلة بموجودات إنترا لرهنها، وأثّر هذا المشهد سلباً في القطاع المصرفي بأكمله.(9)

كانت سحوبات الزبائن من إنترا قد بدأت ببطء، ثم تسارعت لتتحوّل تظاهرات أمام فروع إنترا في لبنان والخارج لزبائن خائفين على مدخّراتهم ويريدون سحب أموالهم فوراً. وفي ليل الخميس 13 تشرين الأول 1966، كانت إشاعة انهيار إنترا في أي ساعة تخيّم بظلّها الأسود على بيروت. وكان مصرف لبنان يمدّ إنترا بمبالغ صغيرة بلغت 15 مليون ليرة، ولكنّ مفعولها زاد تأجيج الأزمة في وقت كان بيدس في نيويورك يسعى إلى تأمين السيولة ليعود إلى بيروت على وجه السرعة ومعه رأسمال كافٍ. ولكن المصيبة أنّه، في صباح 14 تشرين الأول، تجمهر آلاف صغار المودعين أمام فروع إنترا في بيروت يطلبون سحباً فورياً لمدخراتهم. وبلغ مجموع السحوبات خلال أسبوعين وحتى مساء ذلك اليوم، 70 مليون دولار. وانخفضت الموجودات عند الإقفال إلى 330 ألف دولار كانت تكفي لتلبية الزبائن لمدّة دقائق فقط لو فتح البنك أبوابه في صباح اليوم التالي.

لقد أقفلت فروع إنترا كافة في لبنان صبيحة السبت، وهو يوم شغل عادي في بيروت. فارتفعت وتيرة الأزمة عندما حضر الناس إلى فروع إنترا لسحب أموالهم وفوجئوا بالإقفال وأخذوا يحطّمون الزجاج الخارجي ويقتحمون الأبواب. بل خلعت إمرأة ملابسها أمام فرع جاندارك جَزَعاً على فقدان جنى العمر. وتدخّلت قوى الأمن بقوّة محاولة ضبط الوضع بالهراوات.

في ذلك اليوم، وبينما كان إنترا يواجه الإنهيار الكامل، دعا رئيس الجمهورية إلى اجتماع طارئ حضره رئيس الوزراء ووزير المال عبد الله اليافي ورئيس جمعية المصارف

8. حنا عصفور، بنك إنترا، ص. 39-41. ومجلة المصارف، «أطول 5 أيام مصرفية في تاريخ لبنان»، العدد 58 – 31 تشرين الاول 1966، ص 72 لغاية 79.

9. نعمان الأزهري، هذه تجربتي، بيروت، دار النهار، 2008، ص. 127.

بيار إده وجوزف أوغورليان عن مصرف لبنان وأعضاء مجلس إدارة إنترا نجيب علم الدين ورفيق نجا ونجيب صالحة بالإضافة إلى وزراء وشخصيات اقتصادية. وكان نجيب صالحة الذي أصبح رئيساً لإنترا بالوكالة بدل بيدس، جاهزاً لتقديم ضمانات مكتوبة للحكومة المنعقدة في بعبدا. فقد ساعده محامو البنك على جمع ما يكفي من الوثائق التي تخص إنترا وتخصّه شخصياً واتّجهوا إلى قصر بعبدا لإقناع المجتمعين بضرورة دعم إنترا، وعرض كفالة البنك شخصياً بفضل هذه المستندات التي بلغت قيمتها 50 مليون دولار. وكان بين الوثائق أيضاً كشوفات تظهر أنّ البنك كان في حالة جيدة تنقصه السيولة الموقتة فقط. ولكن الحكومة رفضت سماعه كما رفضت السماح لمحامي إنترا بالدخول ومعهم الملفات التي تثبت وجهة نظر مجلس إدارة إنترا. وانتهى الاجتماع يوم الأحد 16 تشرين الأول من دون قرار رسمي بدعم إنترا، ورفض مصرف لبنان منح السيولة، ولم يتمخض بيان الحكومة عن معجزة إنقاذية بل اكتفت الحكومة بالإعلان عن تحقيق رسمي.

وكان مجلس إدارة بنك إنترا منعقداً في اليوم نفسه عندما سمع بيان الحكومة وتوجّهها نحو ضرب البنك. ففقد الأمل في عمل إنقاذي وأعلن توقّفه عن الدفع وقام بإغلاق أبوابه(10).

أين أخطأ بيدس؟

كان موقف الطبقة السياسية وأصحاب المصارف الأخرى عدائياً تجاه أكبر مؤسسة مصرفية لبنانية. ولتبرير عدم مساعدة إنترا، أطلق البعض تصريحات أنّ أزمة إنترا عميقة جداً وأنّ أي محاولة لإنقاذ البنك تعني رمي المال في حفرة بلا قرار: «بيدس نشر أموال الناس في أرجاء الدنيا ولديه العديد من الالتزامات في عدّة أمكنة والتي لا يمكنه تلبيتها. لقد أساء فهم تعقيدات السوق المالي العالمي واتكل على المال السهل، فارتكب خطأً قاتلاً متوهماً أنّ السوق سيصعد إلى الأبد ولن يكون مشكلة. زائد أنّه قام بكل العمليات الكبرى بمفرده one-man show من دون أن يشارك مجلس إدارته في القرارات... لقد حفر قبره بيديه».

10. كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل، ص. 224.

ولكن هذا التوصيف الذي ركّز على شخص بيدس لم يستقم أمام التحليل العلمي والدقيق والموضوعي الذي اجرته شركات المحاسبة الغربية فيما بعد. وحتى صندوق النقد الدولي وبّخ الحكومة اللبنانية مباشرة بعد الأزمة على موقفها من إنترا.كما استغرب أصحاب المصارف الأوروبية كيف بلدٌ كلبنان يُطلق على نفسه الرصاص وتساهم حكومته في إفلاس أكبر مؤسسة وطنية على أراضيه.

لقد رأى الخبراء الأجانب أنّه، حتى دعم مالي بسيط من بضعة ملايين، مرفقاً بتصريحات حكومية مطمئنة لتهدئة المشاعر كان كافياً لانقاذ البنك. ثم إنّ إنترا كان لديه أكثر مما يكفي من الأسهم والممتلكات حول العالم لدعم موقف الحكومة اللبنانية لو سلكت طريق تمويل سحوبات الزبائن وانقاذ البنك.

وحتى بعد إقفال إنترا، كان بيدس لا يزال يطوف في أوروبا بحثاً عن السيولة، لأنّ قراراً رسمياً لبنانياً لم يُتخذ بعد بحق إنترا. ولكن الحكومة عجّلت حكم الإعدام، وعيّنت خلال إيام من الإقفال محققين مصرفيين دخلوا فروع إنترا في لبنان وبدأوا مطالعة ملفاته. ثم أعلنت محكمة تجارية لبنانية أنّ إنترا قدّم كشوفات مغلوطة ومتناقضة وأنّ أملاكه مبالغ بها. وكشفت عن ديون إضافية بقيمة 40 مليون دولار، وأنّ إنترا، ولعدّة فترات، لم يحتفظ بأكثر من نسبة 5 في المئة سيولة بينما القانون اللبناني يفرض نسبة 25 في المئة حدّاً أدنى لتلبية العمليات اليومية. فأعلنت هذه المحكمة إفلاس إنترا، وأمرت بسجن أربعة مدراء فروع وأربعة مدققين ماليين، وصادرت الأموال الشخصية لـ12 مديراً في إنترا. ثم أصدرت الحكومة اللبنانية مذكرّة جلب بحق بيدس أيضاً بتهمة التزوير البنكي والتلاعب. وعندما أدرك بيدس حجم المؤامرة ضده، صرف النظر عن السعي للسيولة وطار إلى البرازيل لتنضم إليه زوجته.

كان بيدس يبلغ 54 عاماً من العمر عندما وقعت الأزمة، وفي أوج مجده ونجاحه، يتربّع على امبراطورية مصرفية وتجارية قد تبلغ قيمتها بمقاييس اليوم مليارات الدولارات. فقد كان إنترا عشية إفلاسه أكبر مصرف تجاري في الشرق الأوسط، مركزه في بيروت وفروعه في عواصم المال العالمية في أوروبا وأميركا الشمالية والدول العربية والأفريقية مع أملاك وعقارات واستثمارات حول العالم. وبعد 24 ساعة من صباح 14 تشرين الأول، فرغت فروع إنترا من المال بعد سحوبات كبرى لم يتوقعها اصحابه أو فشلوا في توفير السيولة في الوقت المناسب.

يعتقد البعض أنّ بيدس لم يقدّر خطورة الموقف عام 1966، إذ في أشهر الربيع والصيف كان يواصل جولاته السندبادية في أوروبا ليكتشف صفقات جديدة ومنها عقارات على جادة الشانزيليزيه في باريس، ويعقد اجتماعات مع شركاء محتملين عرب وأجانب لجذب الرأسمال. وكلّ هذا كان يترك انطباعاً أنّ إنترا كان في وضع مالي جيّد وليس ثمّة ما يُقلق. وكانت غلطة بيدس، في تلك الفترة، أنّه طلب قرضاً من مصرف لبنان قيمته 33 مليون دولاراً لدعم سيولة إنترا. وهذا الطلب فتح أعين المصرف المركزي وبالتالي أعين رجال الطبقة السياسية أنّ بيدس سيقع أخيراً في مأزق.

فرحَ أصحابُ المصارف اللبنانية بتعثّر إنترا. ولكن سرعان ما تبخّر فرحهم لأنّ المسألة لم تقتصر على إزاحة بيدس كما كانوا يرغبون، بل اشتعلت أزمة انتشرت كسرطان بدأ يحطّم البنوك اللبنانية الواحد تلو الآخر ويهدّد الاقتصاد اللبناني برمّته. وتبيّن أنّه ليس بيدس مَن لا يعرف عالم المال، بل إنّ أفق أصحاب الأمر من سياسيين ومصرفيين كان ضيقاً إلى درجة لم يفقهوا معها العلاقات العضوية بين سائر القطاعات الاقتصادية في أي بلد. حتى أخذت المصارف تقع تباعاً.

ويبدو أنّ صحوة النوم هذه قد دفعت الحكومة إلى التحرّك فنفذّت طلب جمعية المصارف إعلان «عطلة مصرفية» لثلاثة أيام لاستيعاب الانهيارات البنكية. ثم افتتح السوق في اليوم الرابع مع ضمان حكومي لحسابات الزبائن في المصارف المتبقّية. ومن نتائج هذه الأيام الصعبة أنّ جزءاً كبيراً من موجودات المصارف اللبنانية المتبقية قد سحبه الزبائن وأودعوه لدى فروع المصارف الأميركية في بيروت، حتى وصل مجموع التحويلات من مصارف لبنانية إلى مصارف أميركية 34 مليون دولار. واستقالت حكومة اليافي.

لقد انفلشت أزمة إنترا على مساحة لبنان، ليس فقط في انهيار مؤسسات مصرفية بل في تقهقر النشاط الاقتصادي وتوقّف العمليات التي تموّل تجارة لبنان الخارجية ومشاريع البناء والصناعة والتي ارتبط مصيرها بتسهيلات إنترا وقروضه. فحلّ الركود عدّة سنوات. واستغلّت العواصم العربية التي تعتمد النهج الاشتراكي - دمشق وبغداد البعثيتين والقاهرة الناصرية - أزمة لبنان الاقتصادية كدليل حي على أنّ الرأسمالية لا تنجح وأنّها تحمل سرطانها الخبيث في ثناياها حتى في أوج نموها. وأنّ ما حصل في لبنان يؤكّد فشل الرأسمالية الغربية في الشرق الأوسط والعالم العربي. وفات هؤلاء أنّ ما حصل في لبنان كان بالضبط جزءاً من نشاط الرأسمالية الغربية لضرب الاقتصاد

الوطني في الدول النامية وتحسين مواقعها، وضم بيروت إلى نفوذها المباشر وليس العكس. وأنّ الرأسمالية الغربية كانت تقول للقطاع المصرفي اللبناني الوطني «أخرج لأقعد مكانك»، وكل ما عدا ذلك كان دموع تماسيح تلي عادة التهام التمساح لطريدته.

بعد انهيار البنك

بعد انهيار بنك انترا عام 1966 وإصدار السلطة اللبنانية مذكّرة توقيف دولية بحق بيدس عمّمتها على البوليس الدولي الانتربول، لجأ بيدس إلى البرازيل. وفي كانون الثاني 1968، نشرت صحيفة لايف الأميركية مقابلة أجرتها معه في فيلا يسكنها في ضواحي مدينة سان باولو بعنوان «سقوط عبقري القدس: لماذا سقط بنك إنترا اللبناني؟ من مخبأه في البرازيل، يوسف بيدس مؤسس إنترا الذي تشرقط عيناه ناراً يشرح المؤامرة ضده». واعتبرت المجلة بيدس الشخصية المركزية في «ملحمة هي الأكثر ميلودرامية وإثارة في لبنان في القرن العشرين».

أثناء المقابلة، كان بيدس غاضباً يشير بقبضتيه في الهواء وهو يلعن «أولاد القحبة الخنازير.. أعدائي الذين طعنوني بالخنجر..»، ويتحدث عن «مؤامرة مخطّط لها جيّداً.. فعلاً أعدّوا الخطة ضدي بشكل محكم!».

الصحافي الأميركي الذي أجرى المقابلة وصف بيدس بأنّه غريب الأطوار، ولكنّه شديد الذكاء اشتهر بتربّعه على عرش أهم وأقوى مؤسسة مالية واقتصادية في الشرق الأوسط هي امبراطورية إنترا من مركزها في بيروت وفروعها وشركاتها حول العالم.

لم يكن سهلاً على مجلة لايف العثور على بيدس إلا بعد مهمة شاقة في البحث عنه في أوروبا والأميركتين. و كان بيدس يعتقد أنّه في مأمن في البرازيل من أعدائه في فيلا حجرية بلغ علو سورها 12 قدماً. ولذلك، وافق على استقبال الصحافي. ولكنّ مقابلة لايف كشفت مكانه وأعطت فرصة للسلطة اللبنانية للسعي إلى القبض عليه، خاصة عبر النفوذ اللبناني الواسع في البرازيل حيث يقيم ملايين اللبنانيين أو المتحدّرين من أصل لبناني، ومنهم مَن يتمتع بقوة اقتصادية وسياسية وإعلامية.

ولم يعُد بيدس إلى لبنان بعد انهيار بنكه، بل اختفى وتنقّل من بلد إلى آخر إلى أن كشفت مقابلة مجلة لايف عن مكانه في البرازيل.

لقد وصفت مجلة لايف لايف اختفاء بيدس مثل الجن في مصباح علاء الدين، وأنّ قصّته تستحق أن تكون حلقة في سلسلة ألف ليلة وليلة. وحتى صعوده الغرائبي في

عالم المال والأعمال على المسرح الدولي كان مصدر إعجاب وحسد كثيرين في أوروبا وأميركا. وهو صعود اعتبروه غير متوقّع من رحم القطاع المصرفي اللبناني الذي عُرف آنذاك بضعفه وتخلّفه وأساليبه الفولكلورية بالتعاطي مع شبكات وصفقات المال في بلد خارج للتوّ من انتداب فرنسي مديد. ولذلك، فإنّ صعود أمبراطورية بيدس كان فيه الكثير من السحر. وفي ذلك ما يشرح الكثير لماذا أراد أعداؤه اللبنانيين القضاء عليه.

قتلوا بيدس

من سرير المرض في سويسرا التي انتقل إليها، قال بيدس: «لم يعد لي أحد، ولا حتى السيولة اللازمة لأكلّف محامياً للدفاع عني. جميع الناس ضدي. هددوني بالقتل اذا عدت الى لبنان». ولكن بيدس لم يعد إلى بيروت. فعام 1968 وفي احد مستشفيات لوسرن في سويسرا، أغمض عينيه نهائياً بعد صراع مع مرض عضال، هو سرطان البنكرياس كان الضغط النفسي لقضية «انترا» سببه الرئيس، وخاصة أنّ الضغط سبّب له مشاكل أمراض القلب والمعدة.

يقول ابنه البكر مروان: «عندما توفي والدي كان عمري 20 سنة. لقد أرسلنا الأهل إلى بريطانيا للدراسة سنة 58 اثر الاشتباكات بين الرئيسين شمعون وسلام. ولذلك لم نكن نرى أبي كثيراً... قبل الأزمة التي اطاحت بالبنك سنة 1966 كان يُعلّمنا أنّ كل شخص يجب ان يبني نفسه بنفسه ولا يتّكل على الغير. حاولتُ تطبيق تعليمه وقُهرت. موته كان مبكراً، وكان عمره 56 سنة. وعندما توقّف المصرف سنة 1966 كان الوالد عمره 54 سنة. وقبل التوقّف بشهر واحد، أي في ايلول 1966، عمل check up شاملاً في الولايات المتحدة الاميركية أظهر أنه يتمتّع بصحة جيدة ولم يظهر شيء أبداً. ولكن، خلال سنتين، أصبح معه سرطان في البنكرياس وتوفي في تشرين الثاني 1968 في لوسرن في سويسرا. وأنا واثق مئة في المئة بأنّ السرطان الذي أصابه كان نتيجة الحزن ليس فقط على خسارته الشخصية وخسارته كل شيء أمضى 16 عاماً في حياته يعمل من أجله وكان يعمل 18 الى 20 ساعة في اليوم، بل حزنه الأكبر كان على لبنان وعلى عقلية هدم المؤسسات الناجحة التي سيطرت عليه. حزنه كان على بلدٍ كان يتمنّاه مزدهراً ومتقدّماً عن الوضع الذي وجده فيه عندما جاء إليه بعد نكبة فلسطين عام

1948 وساهم في نهوضه لكي يصبح دولة حديثة ومزدهرة»[11].

صوت بيدس لا يزال يدوّي حتى اليوم معدّداً اسماء أعدائه السياسيين وغير السياسيين. بعضهم لبنانيون وآخرون اميركيون: شارل حلو، عبدالله اليافي وصائب سلام، بيار اده، آل عريضة، سامي شقير، دانيال لودفيغ، دايفد روكفيلر وتشايز مانهاتن بنك، الخ. كانت له مع كل منهم حكاية لم يتوانَ عن الكشف عنها حتى لو كانت تتعلق بملايين الدولارات:

– «سلام بدأ يهدّدني وانضمّ إلى اعدائي بعدما رفضت تسليفه 3 ملايين ليرة لبناء شقق. فقام بتوزيع 8 آلاف منشور مليئة بالاكاذيب عن انترا على البنوك والمموّلين ليعمّموها، ووافق سلام على دعم اليافي عدوه اللدود شرط أن يأتيه برأسي.

– شقير أراد ان يصبح رئيساً لشركة استثمار مرفأ بيروت، وعندما جعلته نائباً لرئيس الشركة لم يعجبه ذلك واستقال موجّها اللوم اليّ.

– بيار إده يكره منظري. حاول دائماً ان يستعمل جمعية المصارف ضدي.

– كارلوس عريضة جاءني إلى فندق «والدروف» في نيويورك وعرض علي مليوني دولار رشوة لأبيعه طيران الشرق الاوسط. لكني لست ممن يأخذون مالاً لجيبهم.

– دانيال لودفيغ كان يعمل مع «تشايز مانهاتن بنك» وروكفلر ضدي.

– روكفلر كان يطعنني في الظهر ويشارك في المؤامرة لتخريب إنترا.

– تشايز مانهاتن بنك تصرّف كأنه زمرة من الرعاع في الادغال.

– حكومة اليافي عملت كل ما في وسعها لتقتل «انترا».

أكّد بيدس في مناسبات عدّة أثناء فراره خارج لبنان أنّ «المؤامرة استمرت في حملة شائعات منظمة: «استأجروا اشخاصاً ليتصلوا بالناس هاتفياً في بيروت، ووزّعوا صفحات دليل الهاتف للاتصال بالناس وتحريضهم على سحب أموالهم وقالوا لهم إنّ «إنترا سيقفل ابوابه».

سنحاول في كتابنا هذا فكفكة تفاصيل هذه الملحمة اللبنانية وخلفياتها لأول مرّة منذ انهيار إنترا قبل نصف قرن.

---

11. «مروان بيدس لـ الديار: والدي ضحية السياسيين التقليديين في لبنان وثروته المبددة تقدّر بـ100 مليون دولار في ذلك الحين»، أجرى المقابلة جوزف فرح، الديار، 25 كانون الأول 2001.

الفصل الثاني

النيوليبرالية وإشكالية المال والسلطة

بعد نصف قرن على سقوط بنك إنترا، نتذكّر في هذا الوقت الشخص العملاق الذي كان وراءه، يوسف بيدس، ونستعيد وقع السقوط المزلزل على لبنان، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب إنّما على الصعيد السياسي، وخاصة أنّه كان للسقوط أبعاد عربية ودولية شرعت منذ نهاية الستينيات في ضرب اقتصاد لبنان وتدمير جوهرته بيروت.

ولا يزال حتى اليوم ثمة انقسام في الآراء بين مَن يؤكّد وجود مؤامرة سياسية على البنك وصاحبه الذي انتشر اسمه في كل اقاصي الارض، ومَن يعزون الانهيار الى أسباب مالية-اقتصادية بحتة.

أطروحة هذا الكتاب واشكاليته

لقد جعلتُ أطروحة هذا الكتاب عندما شرعتُ في تأليفه عام 2010 كما يلي: يوسف بيدس وبنك إنترا هما ضحية الهجمة النيوليبرالية التي قادتها الولايات المتحدة في المنطقة العربية بعدما ورثت تركة بريطانيا وفرنسا الاستعمارية منذ الخمسينيات. لقد سيطرت أميركا على منابع النفط العربي ودوله، وقلبت أنظمة لا تزال تحنّ إلى بريطانيا وفرنسا في مصر وسورية والعراق مثلاً، وانكبّت على ضرب الرأسمال الوطني الناهض في بيروت عاصمة لبنان لتجعله مطية لها لتسخير المنطقة ومواردها للشركات الأميركية واستراتيجية أميركا العالمية.

فكان ضرب إنترا عام 1966 ووفاة بيدس عام 1968 المرحلة الأولى من الهجمة النيوليبرالية على لبنان، تلتها مرحلة أشد خطراً وفتكاً، وهي تدمير لبنان وجعل بيروت قاعاً صفصفاً تنعق فوقه الغربان، وتحويل جيشه الوطني ميليشيات متناحرة والقضاء

على أجهزته الأمنية وتفتيته طائفياً. فكانت هذه المرحلة الثانية من 1970 إلى 1990.

تحتاج هذه الأطروحة إلى خلفية نظرية نواتها شرح النيوليبرالية، وإلى وصف البيئة الاقتصادية والسياسية في لبنان وتحليلها، ثم إلى نظرة عميقة لسيرة بيدس وعائلته وأهله والرأسمال الفلسطيني الوافد، واعتبار يوسف بيدس رائداً مهماً من رواد الرأسمال الوطني، ما يخدم سياق الكتاب. وكل هذا سيحتل المقدمة والفصول الثمانية الأولى من الكتاب. في حين تحتّل سيرة بيدس وإمبراطوريته الفصول الأخرى وعددها 12 فصلاً.

في «رسالة إلى الشعب اللبناني» نشرتها جريدة «النهار» بعد وفاته بأربعة شهور، أوضح بيدس أنّ منطلق نشاطه كان وطنياً لبنانياً، متهماً «البورجوازية المالية اللبنانية» بمحاربة بنك إنترا لأنّه «وجّه نشاطاته لتكون فعلاً لمصلحة لبنان واللبنانيين، وليس كالكثير من المشاريع الأخرى التي هي لبنانية بالاسم فقط ولكنها أصابع للمصالح الغربية. لقد سعينا إلى تحقيق الاستقلال السياسي للبنان، واكتشفنا أنّ هذا الهدف أمامه عقبات، إذ كنّا نتحدى ليس فقط المصالح الغربية الجبّارة بل حاربتنا مجموعة من اللبنانيين الذين اعتمدوا في معيشتهم منذ أيام الانتداب على خدمة مشاريع مشبوهة في لبنان يسيطر عليها الأجانب»[1].

في تصريحه الأخير المكتوب، حذر بيدس من «أنّ لبنان، وإن حصل على استقلاله السياسي، فهو مهدّد دوماً أن يخسر هذا الاستقلال لأنّه بات هدفاً للمصالح الاقتصادية للشركات الغربية وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التي تجذبها ثروة النفط العربي والشرق أوسطي. وإلى جانب ذلك، فثمّة أمر أعلمه ويجب أن يكون واضحاً أنّ لبنان لن يحقّق التطوّر الاقتصادي إلا عن طريق لبننة المصالح الاقتصادية التي ظاهرها لبناني ولكنّها في الواقع في قبضة الشركات الأجنبية. أنا وشركائي عملنا من أجل لبننة الاقتصاد، ولكنّنا كنا على معرفة تامة أنّ عملنا هذا سيصطدم عاجلاً أم آجلاً ليس فقط بالمصالح الأجنبية الجبّارة بل أيضاً بجماعة نافذة من الشخصيات اللبنانية. هذه الجماعة لا تزيد عن 50 عائلة استندت في ثروتها، ومنذ الانتداب الفرنسي على خدمة المصالح الأجنبية في الشركات العاملة في لبنان وعبر مناصب معنوية. لقد شككنا، شركائي

1. **النهار**، 4 نيسان 1969.

وأنا، منذ البداية في أنّ مشروعنا للبننة الاقتصاد سيكون تحدّياً لتلك الفئة التي سترد علينا بمعارضة شرسة. وخلال فترة وجيزة، صحّت كل شكوكنا»[2].

***

قبل الولوج في موضوع النيوليبرالية، تجدر الإشارة إلى أن التفاصيل التالية لا تزال موقع أخذ وردّ في أوساط الاقتصاديين، خاصة أن النقد النيوليبرالي يعطي قوة مفرطة للشركات الغربية وللغرب إجمالاً، ويجعل الدول الأضعف والدول النامية وكأنها لا حول لها ولا قوة.

وأشكر الدكتور سهيل قعوار الذي أشار إلى بعض هفوات النقد النيوليبرالي منها مثلاً أنّ الحماية الوطنية لا يمكنها أن تكون دائمة للاقتصاد لكي ينهض وينمو بشكل صحي، وأن ثمة الكثير من أجواء المؤامرة في النقد النيوليبرالي، وأن على الاقتصادي أن يميز بين التحليل المعقول والجدّي والسياسة الاجتماعية التي تثير الكثير من المشاعر. وإن أي اقتصادي، مهما يكن منحى يساريته، لا يمكنه أن ينكر أن القطاع الخاص والمبادرة الفردية هما ما ينتج النسبة الأعلى من الانتاج من موارد محدودة. ويضيف قعوار أن دور الحكومات يصبح توزيعياً بعد ممارسة القطاع الخاص دوره في الانتاج، لا أن تكون الحكومات عاملة في الانتاج. وإن تنظيم القطاعات والسياسة الضريبية يجب أن يوظّفا لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية، ولكن بعد أن يكون الانتاج الاقتصادي قد تم بأعلى درجة من الانتاجية في القطاع الخاص.

ولذلك سنكتفي هنا باستعراض بعض النقاط الأساسية في منهج النقد النيوليبرالي على أن يتابع القارئ المهتم ما تبقى من نقاط في نهاية الكتاب.

النيوليبرالية

يعلم القارئ الفطين أنّ مصطلح النيوليبرالية يشير إلى أنّ المرحلة الحالية من تطوّر الرأسمالية الغربية بدأت مع صعود اليمين المحافظ في بريطانيا بقيادة مرغريت تاتشر عام 1979 وفي الولايات المتحدة بقيادة رونالد ريغان عام 1981. ولكنّها ثمار عقود من

2. Nagib Alamuddin, *The Flying Sheik*, p. 142.

تطوّر الفكري الاقتصادي من الكلاسيكية نحو النيوكلاسيكية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، ونتيجة تراجع الفكر التنموي في دول العالم الثالث منذ سبعينيات القرن العشرين وسقوط الرئيس سلفادور الليندي في التشيلي عام 1973 وديون المكسيك عام 1982.

ليست النيوليبرالية مسألة نظرية في الكتب أو «مخطط» و«مؤامرة». بل هي أيضاً مجموعة متكاملة من الشركات العالمية والعسكريتاريا والأنظمة الأمنية والاستخباراتية، ترفدها جامعات ومؤسسات ومراكز بحث وتموّلها مصارف، وتعنى بترويجها والدفاع عنها والكذب باسمها شركات إعلامية ضخمة تضم مئات المحطات الفضائية وآلاف الصحف والمجلات وملايين مواقع الإنترنت. حتى يكاد المرء يصدّق أنّ النيوليبرالية هي قوّة عاتية لا تُردّ ولا تُهزم، كما وصفها توماس فريدمان وأسماها «العولمة» التي تسحق مَن يحاول وقفها في الكرة الأرضية. أمّا مسألة وقف زحف النيوليبرالية، فهذا حديث آخر يطول، والمهم هنا أن نرى كيف زحفت على لبنان في الستينيات بمساعدة أدواتها المحلية والعربية من شخصيات وجماعات، وقضت على الاقتصاد الوطني وابتلعته.

النيوليبرالية هي أيضاً عقيدة فكرية متكاملة تشمل الاقتصاد والسياسة ونمط العيش، وتدّعي أنّها حفيدة الفكر الليبرالي لأنّها تدعو إلى حريّة اقتصادية مطلقة. ولكن ادّعاءها هذا ليس بريئاً، خاصة أنّه، وباسم تحرير الاقتصاد، يشمل:

- خصخصة أملاك الدولة والمرافق العامة،
- وفتح الأسواق تماماً،
- ورفع القيود تماماً أمام التجارة الدولية وإزالة أي حماية وطنية،
- ووقف مفعول أي قوانين منظمة للأسواق dérégulations،
- وخفض الانفاق الحكومي،
- ووقف البرامج الاجتماعية،
- وخفض الضرائب خاصّةً على الشركات،
- وإطلاق القطاع الخاص.

إلى حد أن البعض وصف النيوليبرالية بأنّها «النظام الرأسمالي الدولي وقد خلع قفّازيْهِ وظهرت مخالبه». وهذا النظام حلّ مكان اقتصادات التنمية التي ازدهرت

منذ مؤتمر باندونغ عام 1955 وحتى أواخر السبعينيات، وظهر منذ 1981 تحت اسم «تفاهم واشنطن» Washington Consensus. ولقد أصبح تفاهم واشنطن أو إجماع واشنطن هذا إيديولوجية أميركية وغربية جعلت «الحرية»، كما وصفناها أعلاه، مبدأً مقدّساً وقيمة تعلو أي قيمة أخرى، إلى درجة يصبح معها دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع هامشياً. وسنعود إلى تفصيل مبادئ إجماع واشنطن، ولكنّ المهمّ هنا أن نذكر أنّ النيوليبرالية ومنذ 1980 اصبحت آخر تجليات الرأسمالية حتى وصفها البروفسور فرانسيس فوكس بيفن بأنّها hyper-capitalism[3].

وجدت النيوليبرالية بُعدها العقائدي مع الاقتصادي ملتون فريدمان ومَن حوله في جامعة شيكاغو. فهم رفضوا مساهمات الاقتصادي البريطاني جون ماينرد كاينز حول ضرورة تدخّل الدولة، وخاصّةً في أوقات الركود. ثم تطّورت أفكار مدرسة شيكاغو منذ السبعينيات من القرن العشرين، نحو مدرسة rational expectations، ومن روادها جورج ستغلر ورونالد كوز وغاري بيكر، وكلّهم أميركيون. وقال اصحاب هذه المدرسة أنّه يجب ألاّ يكون دور للدولة بتاتاً في الاقتصاد باستثناء دور البنك المركزي لتنظيم حجم كتلة النقد monetarism.

رافق تلك الفترة فوز أحزاب وجماعات محافظة في الغرب تحمل العقيدة النيوليبرالية وتنشرها بحماس في أنحاء دول العالم الثالث. ولقد حدّد مؤرّخو علم الاقتصاد بداية النيوليبرالية أنّها كانت في التشيلي عام 1973 عندما قضى انقلاب دعمته «CIA» على

3. Chomsky, Noam and McChesney, Robert W., *Profit over People: Neo-liberalism and Global Order*, Seven Stories Press, 2011; Taylor C. Boas and Jordan Gans-Morse, «Neoliberalism: From New Liberal Philosophy to Anti-Liberal Slogan», *Studies in Comparative International Development*, 44 (2), 2009; Oliver Marc Hartwich, *Neoliberalism: The Genesis of a Political Swearword*, Centre for Independent Studies, 2009; Hans-Werner Sinn, *Casino Capitalism*, Oxford University Press, 2010; Jörg Guido Hülsmann, *Against the Neoliberals*, Ludwig von Mises Institute, 2012; David Brooks, The Vanishing Neoliberal, *The New York Times*, 2007; Matt Welch, «The Death of Contrarianism. The New Republic returns to its Progressive roots as a cheerleader for state power», *Reason Magazine*, May 2013; Charles Peters, «A Neoliberal's Manifesto», *The Washington Monthly*, May 1983.

النظام الاشتراكي فيها وقتل الرئيس سلفادور الليندي، وحلّ مكانه نظام دكتاتوري على رأسه الجنرال أغوستينو بينوشيه الذي أنهى إصلاحات الليندي الاجتماعية والاقتصادية وأطلق حرية الشركات الأميركية.

وهكذا أخذت دول أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا تنهار الواحدة تلو الأخرى. أمّا في الغرب فقد صعد المحافظون الجدد في بريطانيا أولاً بقيادة «المرأة الحديدية» مرغريت تاتشر عام 1979 وفي الولايات المتحدة منذ 1981 بقيادة رونالد ريغن. فكان لباس النيوليبرالية في بريطانيا اسمه Thatcherism وفي أميركا Reaganomics.

كان من أوائل منتقدي النيوليبرالية جوزف ستغلتز وبول كروغمان اللذان هاجما تركيزها على حرية السوق، فماذا نفعل إذا فشل هذا السوق وعادة ما يفشل؟ نكون عندها قد دخلنا في ما أسمياه crony capitalism أي نظام اقتصادي يشبه عصابة «الأربعين حرامي» في قصة علي بابا، حيث تمتنع الدولة عن أي تدخّل في الاقتصاد تحت شعار الحرية، ولكنها تفعل كل ما يلزم لتمكين وحماية عدد من الأشخاص والشركات، فيغتنون وينهبون ما طاب لهم من ثروة وسلطة داخل البلاد وخارجها، مقابل دعمهم المتواصل للنظام السياسي ومحاربتهم لأعداء هذا النظام في الداخل والخارج. وهكذا، فلا يختلف النظام السائد في الغرب في ظل النيوليبرالية بشيء عن الدكتاتورية باستثناء أنّ الدكتاتورية سافرة فيما هذا النظام متستّر بحجابات وخزعبلات، أولها كذبة الانتخابات والبرلمانات والديمقراطية.

والمدهش أنّ هذا النظام باستطاعته خلق اقتصاد سوق ليبرالي وحكومة فازت في انتخابات من دون أن يسلّم أي من سلطاته وجبروته. حتى إنّ حرية السوق وتغيير الحكومات إنّما يمنحان وجهاً جميلاً وديمقراطياً للنيوليبرالية، ويجذبان الاستثمارات الخارجية. وأكثر ما يزعج النيوليبرالية أن تنجح دول لا سوق حر لديها ولا برلمان يتغيّر كحال الصين.

ومن الظواهر المَرَضيّة للنيوليبرالية أنّ محاولات تطبيقها في روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي فشلت فشلاً ذريعاً وبقي وجهها البشع. إذ إنّ روسيا كانت تنقصها التقاليد الليبرالية الغربية من تعدّد أحزاب وحياة برلمانية وقوانين حماية الملكية الشخصية وتأسيس الشركات وقوانين التجارة. فكانت النتيجة حكماً تقاسمته المافيات وحيتان المال والشركات. وبدلاً من «نظام غربي حر» ظهرت أوليغارشية سياسية مالية. أما

ملايين البشر في روسيا وأوروبا الشرقية فلم يبقَ لهم سوى الترحّم على مكتسبات النظام الاشتراكي السابق لأنّ حصولهم على حق التصويت والسفر لم يُغنِ عن جوع ولا يمكن صرفه في البنك.

ورغم كل شيء، كان وقع اختراق النيوليبرالية لروسيا ودول أوروبا الشرقية أقل سوءاً من وقعها على دول العالم الثالث وخاصة الفقيرة منها. ذلك أنّ معظم الدول النامية كانت متخلّفة بدون مؤسسات وقوانين تحميها ولا صناعات محلية تذكر. لا بل إنّ معظم هذه الدول محرومة من دخول أسواق الدول الغنية والمتطوّرة تحت عوائق وعراقيل لا عدّ لها تجيزها الدول الصناعية الغربية لنفسها. وسهّل ذلك على الشركات الغربية غزو هذه الأمم الضعيفة وفرض سلطتها، ومَن يخالف الأوامر يتعرّض للاغتيال أو يصبح بلده عرضة لحرب أهلية أو غزو خارجي، كما حصل لسورية والعراق وليبيا. وكل شيء مترابط. فمن تغضب عليه النيوليبرالية تُغلق في وجهه الأسواق ويُحرم من القروض من المؤسسات الدولية والمصارف، ويرفض قادة الغرب استقباله أو زيارته، ويُصبح مادة يومية لهجوم الاعلام الغربي وتوابعه المحليين في العالم العربي وآسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وكل هذا يعني أنّ دول العالم الثالث يجب أن تحصّن نفسها وليس أن ترضخ لشروط العولمة. بل أن تقيم عوائق وعراقيل أمام اقتصاد السوق الغربيّة والتجارة العالمية حتى لا يسحقها قطار العولمة الزاحف. والمهزلة، كما يقول جوزف ستغلتز، أنّه لا يوجد اي بلد في العالم يقيم العوائق والعراقيل أمام التجارة الحرّة ويدعم الصناعة والزراعة ويتدخّل في كل كبيرة وصغيرة أكثر من الولايات المتحدة نفسها. ومع ذلك، فأميركا نفسها هي التي تقود الحرب الشرسة على الأمم الضعيفة لإرغامها على الانفتاح غير المدروس.

أي تشخيص حيادي وعادل لأوضاع الدول النامية سيظهر بدون تردّد أنّ هذه الدول تحتاج إلى الحماية من الأسواق الدولية وضد التجارة العالمية الحرّة. ولكن صندوق النقد الدولي الذي يطيع العقيدة النيوليبرالية وإجماع واشنطن، يصرّ على حلول وسياسات تفرض المزيد من فتح هذه الاقتصاديات بداعي تحريرها من العوائق وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بوجه التجارة، ما يسمح بإغراق هذه الأمم بالسلع والخدمات وجذب رأسمالها الوطني وشراء موادها الأولية وشحنها بأرخص

الأسعار. وبهذا، يقوم صندوق النقد والمؤسسات الدولية المشابهة والحكومات الغربية بعملية «انقاذ» لا علاقة لها بلبرلة الأسواق والاقتصادات، بل هي أسوأ أنواع الاستعمار الجديد.

قوات النيوليبرالية تلتقي على هذه العقيدة، المشبّعة بالمصالح الخاصة للأفراد والشركات ومجموعات الضغط والشركات المالية والشركات المتعددة الجنسيات، مع طغمات محلية حاكمة تستفي ثمن الدخول الليبرالي، سواءٌ في أفريقيا أو في مصر ودول الخليج العربي أو في أميركا اللاتينية ودول آسيا. وتقوم حكومات تدّعي أنّها وطنية بإفقار شعبها كما حصل في الأرجنتين، ثم يطلق سياسيّوها تصريحات تهاجم الامبريالية. ومن هذا ثمّة كثير في العالم العربي.

تفاهم واشنطن

أمّا «تفاهم واشنطن» فهو عبارة عن مجموعة سياسات تدّعي أنّ تحويل ملكية الاقتصاد من الدولة والقطاع العام إلى القطاع الخاص الداخلي والأجنبي، سيؤدّي إلى حكومة رشيقة ويحسّن اقتصاد البلد. ولقد ارتبطت هذه الأفكار بواشنطن لأنّ الإدارة الأميركية وأجهزتها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تقع جميعها في واشنطن.

و«إجماع واشنطن» يتضمّن عشر نقاط:

أولاً، تقشّف في المالية العامة: على الحكومات عدم مراكمة عجز خزينة كبير يصبح عالة على المواطنين لا يمكن تسديده فيما بعد إلا بضرائب وديون باهظة. وعلى أي حال، فإنّ تمويل نفقات الدولة بالعجز يكون مفعوله في خلق فرص العمل والنمو الاقتصادي قصير الأمد. ذلك أنّ تكرار العجز، عاماً بعد عام، سيجرّ إلى مستوى أعلى من تضخّم الأسعار وانخفاض الانتاجية. فيجب تجنّب العجز واستعماله فقط في الحالات النادرة وفقط لأهداف الاستقرار.

ثانياً، وقف البرامج الاجتماعية ومشاريع الدعم التي تقدّمها الدولة للفقراء وذوي الحاجات الخاصة والعجزة والأطفال، ويشمل ذلك خدمات الاستشفاء والطبابة والأدوية والتربية والتعليم وحتى الاستثمار في البنية التحتية كمشاريع الطرق والمرافق العامة. وهذا النوع من الإنفاق يسميه أهل إجماع واشنطن أنّه «indiscriminate subsidies». ويجب وقفه لأنّه لا يؤدّي إلى النمو ويمكن استعمال المال لغايات

أخرى كتسديد الديون ووقف العجز والسماح للقطاع الخاص بالقيام بمهام الخدمات والبرامج الاجتماعية.

ثالثاً، سياسة ضرائبية رجعية تكلّف أغلبية المواطنين، ولكنها خفيفة الوقع على الشركات والأغنياء لأنّ هؤلاء يستعملون ما وفّروه من ضرائب كحوافز مالية لمزيد من الاستثمار والابداع والاختراعات، والتي تحسّن الاقتصاد. ولبنان هو أسوأ مَن يطبّق هذا الأسلوب حيث تغلب الضرائب غير المباشرة ورسوم الدولة على أنواعها ويغفل النظر عن أصحاب المليارات وأرباح العقارات والريوع.

رابعاً، تحرير اسعار الفائدة يجب أن يتبع دائماً حركة السوق ولا يتدخّل في صنعها البنك المركزي أو الحكومة على أن تحتفظ بهامش حقيقي (r=R+P). r: real interest rate, R: nomninal interest rate, P: general price level or inflation rate.

خامساً، سعر عملة متقلّب يتبع السوق Floating exchange rates.

سادساً، «تحرير» التجارة الخارجية: رفع القيود الجمركية وغير الجمركية على الاستيراد، وأن تُرفع خاصة العراقيل المرتبطة بالكميات (كالتراخيص والاجراءات الإدارية) ووقف الحماية للصناعة الوطنية المحلية واستبدال مجموعات العراقيل والحمايات بميزان تعرفة دولي مبسّط. وهذا ما يسمح بنظر إجماع واشنطن بتنافس شريف ولنمو طويل الأمد.

سابعاً، تحرير الحساب المالي في ميزان المدفوعات، وهي الكلمة الملطّفة لشفط الرساميل من الدول الفقيرة، بحيث يُسمح للأفراد والشركات بتوظيف الأموال خارج بلادهم وخاصة في الدول الغربية ويسمح للأجانب باستثمار أموالهم في الدول النامية.

ثامناً، خصخصة مرافق الدولة وشركات ومصانع القطاع العام بداعي أنّ هذا يساهم في إطلاق المبادرة الفردية وانعاش القطاع الخاص لأنّ الدولة تفشل دوماً في توفير السلع والخدمات بشكل وافٍ وبانتاجية معقولة. ويجب خصخصة قطاع الاتصالات بوجه خاص لأنّ ذلك يطلق اليد لافتتاح عدّة شركات محلية وعالمية في البلد تتنافس وتقدّم مزيداً من الخيارات للزبائن.

تاسعاً، إزالة القوانين والأطر المنظّمة للقطاعات الاقتصادية dérégulation لأنّها لا تسمح بالتنافس الحرّ وتمنع دخول السوق لشركات خارج هذه النظم.

عاشراً، تشريع قوانين حماية الملكية الخاصة وحقوق أصحاب المال والأعمال وخاصة متى كانوا من الأجانب.

وباختصار شدّد «إجماع واشنطن» على حريّة السوق، كما سبقت الإشارة، وعلى الخصخصة. وربطت هذه الفكرة المركزية بأجندة السياسة الجديدة «new policy agenda» لفرضها على الحكومات.

***

من هذه المنطلقات الفكرية عن العولمة الاقتصادية والنيوليبرالية والاستعمار الجديد، ندرس التجربة اللبنانية، ونفهم أنّ واقع لبنان المرير اليوم كان نتاج سبعة عقود من الغزو الاقتصادي والعسكري الغربي بمساعدة نخب مالية وسياسية، محلية وعربية.

لقد مهّد الانتداب الفرنسي للغزو الاقتصادي عندما ربط لبنان بالمتروبول الغربي. وزرع أسس هذا الغزو طبقة سياسية اقتصادية لبنانية برزت منذ أربعينيات القرن العشرين. وسيغطي هذا الكتاب تفاصيل هذا الغزو للبنان من 1949 إلى 1969 متخذاً من أمبراطورية إنترا والنهاية المأسوية لمؤسسها يوسف بيدس النموذج الأبرز لانتصار النيوليبرالية وضرب لبنان.

ونبدأ من الفصل الثالث استعراض نشوء الاقتصاد الوطني اللبناني بمقومات جبارة ورأسمال محلي وأدمغة وطنية، وكيف دمّرته الطبقة المرتهنة للرأسمال الدولي وأوصلته إلى نفق مسدود في نهاية الستينيات. فكان ضرب إنترا أولى تباشير الحرب اللبنانية في السبعينيات.

الفصل الثالث

إقتصاد لبنان وتغلغل الرأسمال الغربي

الاقتصاد الريعي

يفترضُ الاقتصاد المنتج توظيف رأس مال بشري ومالي، مع أخذ زمام المبادرة والمخاطرة في الصناعة والزراعة والخدمات. أمّا الاقتصاد الريعي في عصر النيوليبرالية فهو يحقّق ربحاً لنخبة دون غيرها في البلاد من دون ان يتطلب ذلك نشاطا انتاجياً. وفي بلدان نامية كثيرة، يعتمد الاقتصاد الريعي (rentier economy) على «منحة» ليعيش – إمّا مباشرة من الطبيعة (مورد طبيعي كنفط ومواد أولية) أو من البشر (تصدير أبنائه إلى الخارج ليقوموا بتحويل الاموال) أو عبر أموال وافدة من خارج البلاد. وعلى مستوى الأفراد، ثمّة نشاطات ريعية كثيرة – بدون قيمة مضافة – كملكية عقارات وانتظار تسديد بدلات إيجارها أو تلزيم بساتين فاكهة أو جني الفائدة من حساب مصرفي.

واقتصاد لبنان كان تابعاً لمفهوم التجارة «الليفنتية» الماركنتيلية في انحيازها السافر إلى قطاعات الخدمات، كوصفة مربحة للقطاع الخاص، حيث رجال أعماله يزدرون مهن الزراعة والصناعة التي توسّخ الأيدي، ويفضلون مهناً «نظيفة» في التجارة والمصارف والادارة العامة. فالمفهوم الذي ساد في لبنان المعاصر لم يحبّذ الصناعة والزراعة أساساً رغم أنّ معظم سكان لبنان هم من أصول فلاحية، ورغم أنّ الزراعة لها مواصفات كثيرة يمكن أن تكون عالية الربحية. وفي حين بقيت النسبة الغالبة من اليد العاملة في سورية في الزراعة حتى فترة متأخرة من القرن العشرين، اختلف الوضع في لبنان رغم ادّعاء آباء الكيان أنّ ضمّ أقضية جديدة إلى دولة لبنان الكبير كان هدفه الاستفادة من الزراعة وإبعاد شبح المجاعة الذي أصاب اللبنانيين أثناء الحرب العالمية الأولى.

وهناك أسباب هيكلية وعوامل مختلفة أدّت إلى هيمنة الاقتصاد الريعي الخدماتي في لبنان.

ففي الثلاثينيات من القرن العشرين، تأسّست مرافق عامة باستثمارات خاصة بين شركات أجنبية وجهات محلية، مثل شركات الكهرباء والمياه والمنطقة الحرّة في مرفأ بيروت وريجي التبغ لاستبدال زراعة القطن وخاصة في جنوب لبنان. ولقد طبع اقتصاد لبنان، منذ تلك الفترة، هيمنة واضحة لقطاعات الخدمات، التي نمت وتشعبت. وفي العام 1936، ولتحسين دور بيروت الخدماتي في المنطقة، افتُتِح مطار في قرية خلدة الساحلية جنوب المدينة. وفي العام 1938، وُسِّع مرفأ بيروت من حوض واحد إلى حوضين لاستقبال المزيد من السفن. وبعد نيل استقلاله، استفاد لبنان من ظروف الحرب العالمية الثانية، حيث كانت جيوش الحلفاء موجودة في الأراضي اللبنانية واحتاجت إلى خدمات وبضائع لوجستية. فكان مجموع ما أنفقه الجيشان الفرنسي والبريطاني 607 ملايين ل.ل.[1]. وعندما أعلن المستوطنون اليهود إنشاء دولة اسرائيل في فلسطين عام 1948، لجأت عائلات فلسطينية ثرية ومتعلّمة إلى لبنان، في حين أخذت بيروت دور مرفأ المنطقة بعدما قاطع العرب مرافئ فلسطين التي سيطر عليها اليهود.

انتشرت في بيروت في الأربعينيات، تبجّحاً ومباهاة، قصّة قدوم بعثة بلجيكية عام 1947 درست الاقتصاد اللبناني. وقيل إنّ البعثة فشلت في فهم المعجزة اللبنانية، ولذلك فقد نصحت بترك كل شيء كما هو، طالما أنّه يعمل. ولكن حقيقة هذه الطرفة – التي ثابر البعض على استعمالها عدّة عقود كإشارة إلى «التميّز اللبناني» وإلى قصور العلوم تجاه فهم هذا التميّز – هي أنّ الحكومة اللبنانية استلمت تقريراً مفصلاً من هذه البعثة ينصح بتنمية القطاعات الانتاجية من أجل تخفيف الاتكال على التجارة والترانزيت والنشاط الريعي ووقف التقلبات الحادة[2]. فاختار أصحاب الأمر في

1. وعلى سبيل المثال، بنى الحلفاء سكة حديدية من بيروت إلى الناقورة ما ساعد على خلق فرص عمل لآلاف اللبنانيين باشراف مهندسين انكليز. وذكر مسعود ضاهر أنّ نفقات هذه الجيوش في سورية ولبنان في تلك الفترة بلغت 125 مليون جنيه استرليني أو 1350 مليون ليرة لبنانية سورية (نال لبنان منها أقل من النصف كما ذكرنا في النص) في: مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق**، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 71.
2. فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، ص 59. وذكر مرجعاً لصحيفة **الأوريان لوجور** في 25 نيسان 1947، ذكرت توصيات البعثة البلجيكية.

الدولة ما هو مناسب للجماعة المهيمنة على البلد من التقرير وأُهمل الباقي المتعلّق بشؤون الإنماء الصحيح.

ساهمت أحداث الشرق الأوسط في التوجّه الريعي والخدماتي في لبنان، حيث أدّت ثورة يوليو 1952 في مصر إلى زوال الأسرة الخديوية وأفول دور الجاليات الأوروبية في مصر، ما أزاح المنافسة المصرية لدور بيروت التجاري ودفع بعض أثرياء مصر (منهم نسبة كبيرة من أصل سوري ولبناني) وأصحاب الأعمال للهجرة إلى بيروت وإلى الدول الغربية.

ومع انهيار الجاليات الأوروبية واليهودية في شرق المتوسط، لم يبقَ سوى لبنان وريثاً للنمط «الليفنتي» الذي أصبح ثقافة بحد ذاتها في التجارة والحياة الاجتماعية والهندسة العمرانية والتاريخ، ومزيجاً من الفكر الغربي وعالم الغرابة الشرقية. فكانت هذه العناصر أساساً لشخصية بيروت الكوزموبوليتية التي أعجبت الناس من الشرق والغرب. ففي الخمسينيات، أصبحت المدينة الممثل الأوحد للثقافة الليفنتية المشرقية بعد تعطّل أدوار إزمير واللاذقية وحلب ودمشق وطرابلس وصيدا وعكا والقدس والاسكندرية.

تجربة عهد كميل شمعون (1952–1958) أقنعت أصحاب الأمر في لبنان بجدوى النظام الحر الذي اختاروه، وهي تجربة صبغها انفتاح اقتصادي شامل ودخول الاستثمارات الأجنبية على نحو غير مسبوق. ويقرن اللبنانيون عهد شمعون بمرحلة تطوّر اقترنت بولادة «قانون سرية المصارف» عام 1956 واستيراد البضائع الاستهلاكية الأجنبية (كأجهزة التبريد المنزلية والتلفزة) وبحملة واسعة للأشغال العامة، من أبطالها إميل البستاني ونعيم مغبغب، أوصلت الطرق إلى معظم المناطق اللبنانية (خاصة بعد زلزال مدمّر عام 1956). وكذلك افتتاح «مدينة كميل نمر شمعون الرياضية» جنوب بيروت وبداية العروض الرياضية العالمية التي دعا إليها شمعون الملوك والرؤساء، عرباً وأجانب[3]. كما بدأ العمل عام 1956 على بناء

3. أهملت المدينة الرياضية في سنوات الحرب واستعملتها المنظمات الفلسطينية مستودعاً للأسلحة والمعدات ومركزاً تدريبياً. وفي العام 1982، أغارت الطائرات الحربية الاسرائيلية على المدينة الرياضية ودمّرتها. وأعيد بناؤها عام 1995 في حلّة وهندسة أفضل بكثير مما كانت عليه قبل العام 1975. كما جرت محاولات لتغيير الاسم إلى «مدينة بيروت الرياضية» ليستقرّ اسمها الاساسي.

الأوتوستراد الدولي على الساحل اللبناني ومشروع الأوتوستراد العربي من بيروت إلى دمشق (والذي لم يكتمل حتى اليوم).

ومنذ السنوات الأولى لاستقلال لبنان الشكلي، رأى خبراء كثيرون إشكالاً كبيراً في الاتجاه الاقتصادي الخدماتي رغم نجاحه الظرفي وطالبوا بتوجيهه نحو اقتصاد انتاجي يرتكز على الصناعة والزراعة. ومن هؤلاء نعيم أميوني، خبير في وزارة الاقتصاد اللبنانية، الذي دعا عام 1946 إلى «تنمية القطاعات الانتاجية في الزراعة والصناعة وتحقيق أكبر مقدار ممكن من الاكتفاء الذاتي في انتاج المواد الغذائية الحيوية وتنويع الصادرات»[4]. ولم يفت أميوني انتقاد المقارنة السطحية التي قام بها البعض بين لبنان وسويسرا، ودعوة هذا البعض إلى النموذج السويسري، خاصة في الخدمات المصرفية والسياحية. وذكّر أميوني أن سويسرا هي بلد صناعي أولاً، بل هي واحدة من القوى الصناعية الكبرى في العالم، وقال: «إنّ اللبنانيين الذين تروق لهم تسمية بلدهم «سويسرا الشرق» بالإشارة إلى مناظر سويسرا الطبيعية، ينبغي أن يتذكروا أن سويسرا الحقيقية هي في المقام الأول بلد بالغ التطوّر وأنّ معظم ثرواته متأتية من الصناعة وليس من السياحة»[5].

وسنرى في هذا الفصل أنّ خبراء اقتصاديين آخرين، طوّروا نقد أميوني إلى أطروحة متكاملة[6].

عزا أميوني تراجع الزراعة اللبنانية إلى توسّع شبكة المصالح التجارية وسيطرتها حيث تكاثر عدد الوسطاء والسماسرة بين المنتجين والمستهلكين، ما رفع الأسعار بنسب بلغت 150 إلى 220 في المئة وأنّ الملّاك العقاريين باتوا يستثمرون مداخيلهم ومدخراتهم في قطاعات التجارة والمال والخدمات بدلاً من إعادتها إلى الدورة الزراعية لتقويتها. ووافق أميوني «أنّ التجارة هي قاطرة الاقتصاد، ولكن لا يمكنها أن تكون

4. فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، ص 74.
Naim Amyouni, *A Brief Review of Our Economic Issues Before and After the War*, Lecture at Junior College, 3 July 1946. Also Summarized in a U.S. government report.

5. المرجع السابق نفسه.

6. توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي 1948-2002 في حدود الليبرالية الاقتصادية، بيروت، دار النهار، 2004.

الاقتصاد ذاته». وانتقد الاستيراد الكثيف للمواد الاستهلاكية والكمالية الفاخرة.

وتحسّر أميوني على عدم الاهتمام بالصناعة اللبنانية الناهضة في تلك الفترة وأنّ نسبة ضئيلة فقط من اليد العاملة اللبنانية كانت تساهم في انتاج الثروة المادية، في حين تعاطت الأغلبية في العمل الاداري والمضاربات وقطاعات الريوع. وكان شاغل أميوني هو ضرورة الاهتمام بالقطاعات كافة مع المحافظة على دور لبنان الخدماتي. فكان يحذّر من مغبة التعويل الجارف على قطاعات الخدمات على أهميتها ويحذّر من مسألة عدم استعمال قدرات البلاد كافة لخلق اقتصاد عصري.

وفي تلك الفترة، غرقت المنطقة في صراعات الحرب الباردة بين الدول الكبرى وبين العرب واسرائيل، وسجّل قيام أنظمة عربية عسكرية اشتراكية في مصر وسورية والعراق. فتدفق إلى بيروت أثرياء العرب ورأسماليّوهم بحثاً عن الاستقرار والازدهار. وكان لبنان يدفع ثمن بعض الهزات، كما حصل في حرب فلسطين وفي حربه الداخلية عام 1958، ثم لا يلبث أن يستفيد من أزمة مستجدة.

وحتى أزمة إنترا عام 1966 طُويت وتجاهل أصحاب الأمر آثارها الطويلة الأمد، ولم تجرِ مراجعة مفاعيل الأزمة ولماذا انقلب ازدهار لبنان وعصره الذهبي إلى هبوط.

«لَم يكد خريف سنة 1966 يطلّ، حتى كان الازدهار اللبناني قد بلغ ذروته. ولكن شهد ذلك العام الإفلاس المقصود والمدروس لبنك إنترا الذي أسسّه الفلسطيني يوسف بيدس. وسجّل لبنان آنذاك أول عجز في ميزانه التجاري، وبداية انكماش عام. غير أنّ مصائب العرب عادت لتنعكس فوائد على لبنان. ففي سنة 1967، وقعت الهزيمة الثانية للعرب على يد اسرائيل في حرب الخامس من حزيران، وأقفلت قناة السويس، فعادت تجارة دول الخليج العربي لتتزاحم ببضائعها على أرصفة ميناء بيروت. وشرع العراق وسورية في تمويل جانب من تجارتها الخارجية عبر المصارف اللبنانية»[7].

لقد كان التجّار وأهل السياسة في لبنان أكثر اهتماماً بالتجارة والخدمات، وليس بالزراعة وبتنمية الأرياف، حيث أرادوا بيروت مركز خدمات للمنطقة العربية، ما يتلاءم مع مصالحهم. ولم يكن ثمّة داعٍ لتطوير النظام الاقتصادي، حيث رأوا في

7. صقر أبو فخر، السفير، 5 نيسان 2012، «خالدة سعيد.. حارسة المعبد الثقافي».

التجارة تفاضلاً طبيعياً للبنان. ودأبوا على تهنئة الذات وضرورة عدم مسّ الأمر الواقع بحجة غياب الموارد الطبيعية (وهي حجة أقبح من ذنب بدليل أنّ عدداً من الدول الصناعية الناجحة كاليابان لم يملك موارد طبيعية) وخاصة أنّه لم يكن ثمّة مبرّر منطقي للانماء غير المتوازن جغرافياً في لبنان أو لإهمال الصناعة والزراعة، حيث كان بالإمكان تنويع القاعدة الاقتصادية للبلاد والاستفادة من الأراضي الخصبة وتطوير صناعة تخلق قيمة مضافة وطنية، مع المحافظة على قطاعات خدماتية نشطة.

ونوضح في ما يلي ملامح النظام الاقتصادي اللبناني ومسيرته نحو التبعية والنيوليبرالية. ونختصرها في سبع نقاط هي:

(1) إهمال لبنان الطرَفي والزراعي،

(2) إعاقة الصناعة الوطنية،

(3) العجز المزمن في الحساب التجاري،

(4) الانقطاع عن الجوار الجغرافي،

(5) التكثيف العائلي للشركات،

(6) ضعف بورصة بيروت،

و(7) سواد قطاع الخدمات في الاقتصاد الوطني.

إهمال لبنان الطرفي والزراعي

النمط الاقتصادي المتّبع في لبنان يتعمّد إهمال الزراعة والصناعة والانماء المتوازن جغرافياً. في العام 1920، أفاق سكان لبنان الطرَفي (البقاع وعكار والجنوب) ومدن ساحلية كطرابلس وصيدا على حقيقة مرّة انّهم، بعدما ضمّتهم فرنسا إلى الكيان الأوسع، ينتمون إلى لبنان بالاسم فقط، حصلوا على بطاقة هويته من دون أن يتمتعوا بخيراته. وأنّهم بأفضل الأحوال كانوا مواطنين من الدرجة الثانية، مهما كان انتماؤهم المذهبي بنظر نخب العاصمة الاقتصادية والسياسية (حرمان قرى مارونية في جنوب لبنان وسنيّة في وادي خالد والبقاع الغربي، وشيعية في جنوب لبنان وبعلبك والهرمل).

قبل العام 1920، كثُر الكلام عن ضرورة تكبير الكيان الذي سيستقر عليه لبنان الكبير لأنّ جبل لبنان نواة هذه الدولة احتاج إلى سهل البقاع الخصيب الذي يمثّل

«اهراءات الامبراطورية الرومانية» لسدّ حاجة السكان إلى الأغذية ولمنع تكرار المجاعات. وكذلك كثُر الكلام عن ضرورة ضم مدن الساحل إلى الكيان بما تمثّل هذه الحواضر من حلم الماضي الفينيقي وأسُس النهضة السياحية والتجارية للبنان الحديث.

ولكن تبيّن، فيما بعد، أنّ هذه التبريرات كانت مجرّد شعارات وأنّ جلّ ما احتاجت إليه الطبقة السياسية والاقتصادية هو مدينة بيروت، جوهرة المشرق وبقرته الحلوب، بينما استغلت ما تبقى من البلاد (أو على الأقل، تلك المناطق الواقعة خارج نواة الجبل القريب وبيروت) لمصلحة الاقتصاد الريعي كتوابع للمدينة الكبيرة.

وطيلة الفترة الممتدة من العام 1930 وحتى 1960، لم يظهر تحسّن ملموس في أوضاع سكان لبنان الطرَفي (الجنوب والبقاع والشمال) ولم يشعروا بتغيّر في أحوالهم المادية. وبقيت تلك المناطق متخلّفة مقارنة بازدهار بيروت والشوف وعاليه وبعبدا والمتن وكسروان. وتراجعت الزراعة عما كانت عليه في السابق مصدراً رئيساً لدخل سكان الأطراف حتى أصبحت القطاع الأصغر في الاقتصاد اللبناني ولم تلقَ اهتمام الحكومات المتعاقبة حتى اليوم.

في العام 1944، كانت نسبة 70 في المئة من سكان لبنان يقيمون في الأرياف خارج المدن. إلا أنّ الزراعة لم تكن تساهم بأكثر من 20 في المئة من الدخل الوطني. ثم انحدرت نسبة الزراعة من الدخل الوطني إلى 12 في المئة عام 1964 وإلى 9 في المئة عام 1974. وأصبح اهمال الأراضي الزراعية في البقاع وعكار والجنوب وكأنّه سياسة غير مكتوبة وقاعدة لم تحد عنها الحكومات المتعاقبة.

لقد أشار نعيم أميوني إلى أنّ لبنان الاستقلالي في الأربعينيات من القرن العشرين أنتج 30 في المئة من حاجاته إلى الحبوب، وهي النسبة نفسها التي أنتجتها محافظة جبل لبنان فقط قبل ضم البقاع عام 1920. وأنّ لبنان الاستقلالي ضيّع فرصاً عديدة لتنويع اقتصاده. ففيما كان، قبل الحرب العالمية الأولى، ينتج من الحمضيات ما يوازي انتاج فلسطين، أصبح بعد الاستقلال ينتج أقل من 10 في المئة منه.

ولوضع هذه المعطيات في إطارها الصحيح، تجدر الإشارة إلى دراسة لسليم نصر وكلود نوبار بيّنت أنّ أراضي جبل لبنان الصالحة للزراعة بلغت 80 ألف هكتار وكانت ذات غلّات متواضعة، في حين كانت أراضي المناطق المضمومة خصيبة وصالحة للزراعة وتبلغ مساحتها 140 ألف هكتار، أو 64 في المئة من مساحة الكيان

الجديد[8]. ما يعني أن توسيع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بمقدار ثلاث مرات تقريباً في دولة لبنان الجديد كان يجب أن يضاعف الانتاج الزراعي. ولكن هذا لم يحصل ابداً.

كما أشار أميوني إلى مدينة طرابلس، التي كانت مرفأً مزدهراً في الحقبة العثمانية ولقرون كانت أهم من بيروت وصيدا. فأصبحت تعاني من نسبة بطالة مرتفعة في عهد الانتداب وبعد الاستقلال عام 1943. «لقد عاشت طرابلس على وعد نفط العراق ومصفاة تكرير النفط فماذا كانت النتيجة؟ بُنيت مصفاة صغيرة بدأت تستقبل مليوني برميل نفط. ولكن ذلك لم يحقق تقدّماً يذكر بالنسبة إلى استيعاب العمالة في عاصمة لبنان الثانية ولم تحتج إلى عدد عمال كبير. وبالمقارنة، فقد كان معمل نسيج واحد في طرابلس يشغّل أربعة أضعاف مجموع موظفي وعمال المصفاة»[9]. والحقيقة أن إهمال طرابلس كان واضحاً لا يحتاج إلى أدلة. فأي مشروع كان يظهر في طرابلس، كان للربح ولإفادة بعض الشخصيات وليس لكل الناس. وحتى اليوم، ورغم كثرة أصحاب السلطة والمال في طرابلس، ووفرة من رؤساء حكومة ووزراء ونواب (كنجيب ميقاتي ومحمد الصفدي)، فقد تراجع وضع المدينة الاجتماعي كثيراً ولم يُقدم أي من الزعماء ورجال الأعمال من أبنائها – الذين بلغت ثروات بعضهم بضعة مليارات من الدولارات – على افتتاح مشاريع اقتصادية حقيقية. وإذا انحرف الشباب الطرابلسي نحو التشدّد السياسي والجريمة، كانت تهمة الإرهاب جاهزة بدون خلفية تحليل اجتماعي. إلا إذا كان هذان الانحراف والتشدّد لمصلحة قوى الأمر الواقع في لبنان والمنطقة فيقوم السياسيون بدفع رواتب للمسلحين ومدّهم بالرشاشات لترويع السكان.

وحتى الستينيات من القرن العشرين عانى عدد كبير من قرى لبنان من غياب خدمات المرافق العامة البديهية كالماء والكهرباء، واستمرّ الناس يأخذون الماء من الينابيع والآبار. لقد كان البقاع ثروة وطنية لا تقدّر بثمن، حصل عليها عرابو الكيان بسهولة ولكنّهم أهملوها. البقاع وغوطة الشام وسهل حوران ووادي العاصي كانت المناطق الكبرى التي تضمّ الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة في المشرق. والبقاع هو موطن مناطق أثرية

8. سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان – مقاربة سوسيولوجية تطبيقية**، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1982، ص 32.
9. طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 76.

وسياحية هامة، بعضها لا مثيل له في العالم كمدينة بعلبك الرومانية. ولكن أولياء الأمر في السياسة والاقتصاد في لبنان استفادوا من البقاع قدر حاجتهم وأهملوه. فلولا حاجة رجال الأعمال في بيروت ورأس المال الفرنسي أولاً والغربي لاحقاً إلى اختراق السوق الداخلية السورية والعربية للاستيراد والتصدير وتجارة الترانزيت، لما تمّ شق طريق حديثة نسبياً بين بيروت ودمشق عبر وادي البقاع، ما خلق «كوريدوراً» حيوياً في وسط السهل أنعش مدينتي زحلة وشتورة. لقد كانت هذه الطريق نواة يمكن الانطلاق منها نحو بعلبك–الهرمل ونحو راشيا والبقاع الغربي لتنمية تلك المناطق النائية أيضاً. ولكن أي من هذا لم يحصل خلال 50 عاماً من الاستقلال.

وإضافة إلى الجمال الطبيعي والسهول الخصبة والآثارات التاريخية، فالبقاع هو منبع أكبر نهرين في لبنان هما العاصي والليطاني، ومصدر معظم المياه التي تغذّي حوض نهر الأردن وبحيراته، حيث تتجمّع كميات ضخمة من مياه الثلوج الذائبة من السلاسل الجبلية المحيطة بالبقاع في أحواض وسط السهل كل سنة وتكاد تجعل الوادي بحيرة كبرى موقتة. ولعشرات السنين – وحتى كتابة هذه السطور – كانت مليارات الليترات من مياه الري والشفة من موارد البقاع تذهب إهداراً إلى البحر بسبب الاهمال.

ومنذ عقد الثلاثينيات، انتشرت زراعة الحشيش في شمال البقاع. فكانت ردّاً لسكان المنطقة على إهمال السلطة المركزية للأطراف وعلى خطايا الدولة بحق أبناء بعلبك والهرمل وبشرّي بارتكاب خطايا مماثلة. وكان انتعاش الزراعات الممنوعة نواة لازدهار صناعة المخدرات في لبنان وصولاً إلى تصدير منتجاتها إلى الدول المجاورة. إلى حدّ أنّ الحكومة المصرية قدّمت مذكرة إلى الحكومة اللبنانية عام 1940 تطالب بمكافحة هذه الصناعة. ولكن هذا النشاط لم ينحسر، بل أخذ المزارعون والمصنّعون والمتاجرون يوسّعون أعمالهم، حتى بات لهذه الصناعة – ابتداء من سبعينيات القرن العشرين – امتداد دولي يستعمل أجهزة حديثة ويضاهي عصابات كولومبيا.

وعندما حلّ العام 1980، أصبحت هذه الصناعة تدرّ مليارات الدولارات لأصحابها الذين استغلّوا فلتان الأمن وانهيار الدولة في زمن الحرب. وربما ساهمت مداخيل المخدرات في تحسين الوضعين الاجتماعي والاقتصادي لبعض سكان شمال البقاع. ولكن هذا التحسّن تم عن طريق نشر السموم وتعميق الإدمان في البشر، فكان لإهمال البقاع المزمن ثمن باهظ للبنان ولدول أخرى.

لعدة عقود بعد الاستقلال، كان واضحاً اختلال ميزان العدالة الاقتصادية وسوء توزيع الثروة وغياب التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المركز البيروتي وجبله القريب، وبين بيروت والأطراف. إذ حتى في العام 1970، بقيت المحافظات الطرَفية غارقة في ريفيتها المنعزلة ومتخلّفة في الميادين الاقتصادية والتربوية والصحية. وفيما كان غلاة القومية اللبنانية يتغنّون بمدن طرابلس وصيدا وصور «عزّ فينيقيا ومجدها»، وتتبارز المناهج المدرسية في وصف هذه المدن والكشف عن تاريخها وتصدر كتب مجلدة بالانكليزية والفرنسية مليئة بالصور الملوّنة عن عظمة هذه المدن، بقيت طرابلس وصيدا وصور بلدات هامشية منسية وكأنها مناطق نائية.

في مطلع السبعينيات - السنوات التي سبقت اندلاع الحرب اللبنانية - لم يمكن زائر صيدا أو طرابلس أو صور أن يعثر على مؤسسة سياحية (مطعم أو كافيه أو فندق) مماثلة لتلك التي ازدهرت في بيروت وحملت سمعة عالمية. كما أنّ مرفأ صيدا بدا عام 1974 وكأنّ الصليبيين قد غادروه للتو قبل سبعمائة سنة لشدة فقره وتخلفه، في حين يُلاحظ في الكتيّبات السياحية التي أصدرتها وزارة السياحة في تلك الفترة مراكب صيد صغيرة في مرفأ صيدا في مشهد يصلح للتذكير بتاريخ الفينيقيين أكثر مما هو مشهد مرفأ المدينة الثالثة في لبنان.

إعاقة الصناعة

شهدت الصناعة اللبنانية تطوّراً في النصف الأول من القرن العشرين وفي الستينيات والسبعينيات، لكنّها لم تكن أوفر حظاً من الزراعة في تعرّضها للإهمال الرسمي ولضآلة الاستثمارات. ففي عهد الانتداب، عملت فرنسا على الإبقاء على تبعيّة لبنان الاقتصادية وإغراق أسواقه ببضائعها، ما أعاق نمواً صناعياً سليماً كان يطل برأسه منذ الثلاثينيات.

ولم تقم السلطات اللبنانية بعد الاستقلال بدعم الصناعة عبر قوانين منظِّمة وتعريفات جمركية لحمايتها من المنافسة الأجنبية السافرة، حيث ساد في لبنان الاقتصاد الريعي والخدماتي، كما ذكرنا، وأنماط نشاط مناقضة للصناعة المحلية - كالشحن والترانزيت والاستيراد وإعادة التصدير ودخول للبضائع الأجنبية - بصرف النظر عن أثر هذه السياسات في إعاقة تصنيع وطني سليم.

وكان تبرير رجال الأعمال والطبقة الحاكمة أنّ قطاع الخدمات الذي هو أولويتهم سيتضرر من الحماية. وهو تبرير سطحي مصلحي لأنّ المنطق يقول فليتضرّر قطاع الخدمات إذا كان نمو القطاعات الأخرى صحيّاً للاقتصاد اللبناني ككل يفيده بمراحل ويعوّض عن أي خسارة موقتة في قطاعات الخدمات. ولكن تلك الحسابات لم تحظَ بالتحليل الكافي.

ورغم أنّ الصناعة كانت القطاع الوحيد الذي أظهر أداءً جيّداً في عقد الأربعينيات من القرن العشرين، إلا أنّ الحكومة اللبنانية قامت بعد 1947 بخطوات لمصلحة التجّار دون الالتفات إلى عواقبها على الصناعة الوطنية وخاصة سياسة تحرير القطع وحركة الرساميل وصولاً إلى الانفصال الجمركي عن سورية. ومنذ الأربعينيات وحتى العام 1974، آخر سنة من الهدوء النسبي الذي سبق الحرب اللبنانية، لم يزد معدل نمو الصناعة اللبنانية سنوياً عن 2 في المئة، فيما شهدت دول أخرى في آسيا معدلات نمو صناعي زادت عن 15 في المئة.

ويشير المؤرخ اللبناني مسعود ضاهر إلى دور «البورجوازية التجّارية اللبنانية» في تقزيم مساهمة الصناعة اللبنانية منذ الاستقلال حيث لم تكبر نسبة الصناعة خلال 25 عاماً عن 2 في المئة: من 14.5 في المئة من الدخل الوطني عام 1948 إلى 16.7 في المئة عام 1974. واتضح أنّ هذه الصناعة نمت فقط لأنّ أصحاب الأعمال والتجّار والوسطاء فشلوا في لعب دور اقتصادي اثناء الحرب العالمية الثانية بسبب إغلاق الطرق الدولية وضعف الاستيراد فنشط الصناعيون لسدّ الحاجات. ولكن «ما أن عاد هؤلاء التجار ليمارسوا دورهم بعد الحرب العالمية الثانية حتى عادت السيطرة على الاقتصاد اللبناني بالوجهة ذاتها، بالرغم من الأهمية التاريخية لتطور الصناعة كحاجة وطنية واقتصادية واجتماعية. فعادت أعمال الترانزيت والخدمات الفندقية وشراء الأراضي وخلافها تتطوّر بخطوات كبيرة على حساب القطاعات الأخرى». ويقول ضاهر إنّ فئة التجار والوسطاء قد هيمنت على السلطة فلم يحصل توجيه في البلاد نحو القوى المنتجة الحقيقية[10].

وكمعظم النشاط الاقتصادي الآخر في لبنان، تمركزت المؤسسات الصناعية، على

10. مسعود ضاهر، لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 37.

قلّة مساهمتها في الناتج المحلي، في بيروت والضواحي الواقعة ضمن محافظة جبل لبنان. فمن أصل 600 مؤسسة صناعية عام 1954، كان 470 منها في بيروت وضواحيها، أي 78 في المئة من المجموع، مقارنة بنسبة 5 في المئة في البقاع و5 في المئة في لبنان الجنوبي و12 في المئة في الشمال. وارتفعت نسبة التركيز الصناعي في عقد الستينيات حيث كانت حصة بيروت وضواحيها 83 في المئة من مجموع المؤسسات الصناعية عام 1964 مقابل 3 في المئة في لبنان الجنوبي و4 في المئة في البقاع و10 في المئة في الشمال. وفي غياب الإنماء المناطقي، استقطبت بيروت وضواحيها نسبة أكبر في أوئل السبعينيات حيث ظهرت مناطق صناعية دائمة في شرق بيروت (المكلّس وسن الفيل وجسر الباشا وتل الزعتر) وجنوبها (كفرشيما والناعمة).

وحتى هذا النشاط الصناعي، على قلّته، لم يكن جزءاً من اتجاه بنيوي عقلاني لدى أصحاب المصانع للمساهمة في نظام اقتصادي حديث. إذ انحازت الصناعة اللبنانية نحو انتاج البضائع الاستهلاكية الآنية، ولم يكن بعض الصناعيين بعيداً عن العقلية التجارية الآنية وبدون بعد نظر.

في الفترة الممتدة من 1918 وحتى 1964، كانت نسبة 75 في المئة من المنتجات الصناعية اللبنانية مواد غذائية وأحذية وملبوسات للاستهلاك النهائي. أمّا البضائع الانتاجية التي تدخل في صناعات أخرى وتخفّف الحاجة إلى الاستيراد فقد زادت فقط بنسبة ضئيلة في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات. ورغم ذلك، بقيت البضائع نصف المصنّعة – أو المصنّعة كلياً بوسائل وطنية محلية تشكّل نسبة صغيرة من الانتاج الصناعي. في حين كانت عدّة صناعات (كالحلى والمجوهرات) تستند بنسبة 100 في المئة إلى الذهب المستورد والمواد المستوردة (وتسمّى على أي حال «صناعة الذهب» اللبنانية).

هذا الضعف البنيوي في علاقات القطاعات الصناعية أظهر غياب التواصل العضوي (Input-output Matrix) وكشف ظاهرة التبعية للخارج (أي في حاجات المصانع المحلية إلى المواد الأولية وإلى مقتضيات العملية الانتاجية) ودور التجّار المتفوّق بسبب علاقاتهم الخارجية وهيمنتهم على الاستيراد. كما عطّل غياب التداخل المحلي في الدورة الصناعية النهضة الصناعية، وخاصة عندما يتعلق الأمر بروابط صناعات جزئية ضمن قطاعات كبرى. وعلى سبيل المثال، حتى بداية القرن الحادي والعشرين، كان

قطاع خدمات الاستشفاء مصدر الطلب الرئيس للأدوية. ولكنّ الأدوية المصنّعة محلياً لم تشكّل أكثر من خمسة في المئة من الاستهلاك العام، في حين كان التجّار يستوردون 95 في المئة من الأدوية لتلبية السوق اللبناني. وحتى عندما كانت صناعة لبنانية للدواء تطل كان أصحاب السلطة والنفوذ يكافحونها بحجة أنّ صناعة الدواء المحلية تمارس التزوير، ويصرّون على ضرورة بيع الأصلي الأوروبي والأميركي في الصيدليات، مع أن المنطق يدعو إلى تنظيم هذه الصناعة واحتضانها.

وفي قطاع البناء، استوردت مصانع الدهانات كل ما احتاجت إليه من موادّ صناعية وألوان وآليات، فكانت صناعة مقنّعة لعب فيها التجّار الدور الرئيس باحتكارهم استيراد المواد الأولية والماكينات. وإذ اشترى متعهدو البناء الدهان والاسمنت من مصانع لبنانية، استوردوا الحديد والمصاعد والألمنيوم وغيرها من حاجات البناء من الخارج عبر التجّار.

كما اتضح ضعف الصناعة اللبنانية في حجم المؤسسات الصناعية الخاصة. فرغم العدد الكبير نسبياً للمصانع في لبنان، إلا أنّها كانت صغيرة من ناحية عدد العمال، وشابها صراع مزمن بين رأس المال وحقوق العمال من ضمانات وأجور لم تحسمه قوانين العمل ولا وعود البرامج الاجتماعية. ويبيّن الاقتصادي توفيق كسبار أنّ «الرأسمالية بما هي شكل محدد للعلاقة بين العمل ورأس المال» وذو قوّة ذاتية في جذب العمالة والنشاطات من الميدان غير الرأسمالي إلى دائرة نفوذها، لم تكن فعّالة في لبنان مقارنةً بدول أخرى نامية. ولاحظ توفيق كسبار جموداً كبيراً في حصة العمل المأجور والمنتظم من إجمالي العمالة بين 1951 و1997، حيث لم تزد نسبة العمّال بأجر منتظم عن 33 في المئة والعمال بأجر منتظم وماهر عن 10 إلى 17 في المئة من إجمالي العمالة[11].

لقد كان عدد العمّال الوسطي في المؤسسات الصناعية اللبنانية عام 1950 عشرة في كل مؤسسة حين كان المعدل الوسطي لقاعدة رأس مال المؤسسة الصناعية مائة ألف ليرة. وفي العام 1970، نمت المؤسسات، ولكن بقي عدد العمال الوسطي في المؤسسة الصناعية الواحدة 10 فيما أصبح رأسمالها 175 ألف ليرة. أي إنّ رأس المال تضاعف تقريباً، ولكنّ عدد العمال لم يزدد. وفي الفترة نفسها ازداد عدد المؤسسات الصناعية

11. توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 110.

في لبنان بمقدار ضعف ازدياد عدد العمال الصناعيين، رغم ظهور شركات كبرى في الستينيات استخدمت أعداداً أكبر من العمال، كما يشير مروان اسكندر[12]. فكان وقع زيادة الرسملة وعدم التوسّع في استخدام المزيد من العمال من عوامل الضعف بسبب هيمنة المؤسسات الصغرى العائلية على القطاعات الصناعية. فنسبة تركيز عوامل الإنتاج بين رأس المال والعمالة بلغت 7 إلى 1 في المئة عام 1950 لمصلحة رأس المال، ثم وصلت إلى نسبة 16 إلى 1 في المئة عام 1970، بزيادة كبيرة في المكننة وزوال بيوت الحِرف في فترة زمنية قصيرة.

مئات المؤسسات الصناعية اللبنانية كانت عبارة عن مشغل من بضعة عمال لا يزيد عددهم عن 5 أو 10، ضمن ملكية عائلية في معظم الأحيان، لغياب ظاهرة الشركة المساهمة التي توحّد الرساميل وتخلق مقدرة انتاجية أكبر. كما أظهرت دراسة في السبعينيات[13] استمرار الطابع العائلي للصناعة. كان في لبنان قبل الحرب 25 شركة صناعية كبرى مغفلة من حيث رأس المال والموجودات، بلغت رؤوس أموالها 180 مليون ليرة لبنانية، أي 15 في المئة من مجموع رؤوس الأموال الموظفة في مجمل القطاع الصناعي، وبلغت موجوداتها 770 مليون ليرة لبنانية. وقدّرت حصتها من الإنتاج الصناعي ما يراوح بين 40 و50 في المئة. ولكن كانت سبع مجموعات عائلية تملك 10 من تلك الشركات الخمس والعشرين، وتسيطر على 13 شركة أخرى[14].

أعاق الواقع البنيوي والقطاعي الاستفادة من economies of scale[15]، (وفورات الحجم الاقتصادي للمؤسسة) وأصبح حاجزاً أمام تطوير صناعة تنافسية لبنانية اقليمياً ودولياً. كما كان صغر السوق المحلية اللبنانية حاجزاً أمام نمو الصناعة

12. مروان اسكندر، **الدور الضائع لبنان وتحديات القرن الحادي والعشرين**، بيروت، رياض الريّس للكتب والنشر، 2000، ص 183. يشير اسكندر إلى بروز شركات لبنانية ببضعة آلاف من العمال في الخمسينيات والستينيات منها «كات» لصاحبها اميل البستاني التي كانت متنوعة النشاط بعدد عمال ناهز 18 ألف موظف، وشركة «قرم وشركاه» و«شركة طيران عبر المتوسط» و«شركة الميدل ايست» وشركة «بنك إنترا» وغيرها. كما كان لهذه الشركات فروع حول العالم.
13. سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، ص 90.
14. أنظر «التكثيف العائلي» في هذا الفصل.
15. على سبيل المثال في الاقتصاد المنزلي، يقتني أربعة أشخاص يقيم كل منهم بمفرده خطه الهاتفي الخاص. وفي حال اقامتهم في منزل واحد سيحتاجون إلى خطّ واحد، ويقتصدون في كلفة ثلاثة خطوط لا يحتاجون إليها.

اللبنانية حيث لم تسمح القاعدة السكانية الصغيرة للبنان بتحفيز طلب كلّي يدعم انتاجاً صناعياً أكبر.

ولئن غابت القاعدة الاقتصادية المتنوعة المتينة وطغت قطاعات الخدمات، كان وقع الحرب التي بدأت عام 1975 شديد الوطأة على مجمل النشاط الاقتصادي في لبنان. وحتى بعد الحرب المدمّرة التي انتصر فيها عملاء النيوليبرالية، سعى هؤلاء، بعد فرض هيمنتهم منذ العام 1990، إلى استعادة دور لبنان التاجر والخدماتي. وعلى أساس هذا المنطق، تركّز مشروعهم لإعادة إعمار لبنان على وسط بيروت فقط وليس على الانتقال الجذري بالبلاد نحو تنمية حقيقية تستفيد من المناطق الطرفية وتبني قطاعات انتاجية قويّة ذات قيمة مضافة عالية، وتحقق عدالة اجتماعية اقتصادية عبر برامج وسياسة ضريبية حديثة.

ولم يكن ثمّة دروس من فشل الماضي بعد 15 عاماً من الحرب، بل استعادت الطبقة السياسية والاقتصادية التي سادت منذ عام 1990 ميثولوجيا «الفينيقي التاجر»، تكراراً لمنطق أحد كبار المصرفيين قبل ثلاثين عاماً: «الرأسمالية اللبنانية ستغزو العالم كما فعلت فينيقيا في السابق... اقتصادياً»[16].

ولئن عجز لبنان عن النهوض صناعياً منذ الاستقلال وحتى اليوم، فإنّه فَقَدَ فرصة تاريخية ليصبح هونغ كونغ الشرق الأوسط، وبات اقتصاده relic (فكرة في طريقها إلى الزوال) في العالم. ذلك أنّ الاقتصاد الحديث والنمو المستمر يتطلّبان، حسب توفيق كسبار، «نشاطاً إنتاجياً يتحقق، في الدول النامية، في الصناعة لأنّها النشاط الوحيد الذي يمكنه توفير الانتاج الواسع للبضائع، وباستمرار، من خلال تطبيق منهجيٍّ للعلوم والتكنولوجيا.. وأنّ الزيادة في حصة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي قد ترافقت مع تسارع في النمو...وأنّ التصنيع هو محرك النمو»[17].

ومن شروط الوصول إلى هذا المستوى من التصنيع، أكّد كسبار أهمية المهارات، حيث «يتطلب التغيير الهيكلي والانماء، قبل كل شيء، إنتاج المهارات واستيعاباً متزايداً لها من نشاطات ديناميكية منتجة. لكن ذلك لم يحصل في ظل الليبرالية الاقتصادية في لبنان». حيث تبيّن من مسح حكومي للهيكلية العمالية عام 1970 أنّ 44 في المئة

16. يوسف سلامة، **حدثني ي س قال**، ليند، دار نلسن، 1988، ص 76.
17. توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 104.

من القوى العاملة عملت في الصناعة والزراعة، وأنّ 80 في المئة من مجموع العمال لم يحصّلوا أكثر من تعليم ابتدائي. ويقول كسبار إنّ ضآلة التحصيل العلمي لدى القوى العاملة في لبنان نسفت الفكرة القائلة والسائدة حتى اليوم إنّ قوّة الاقتصاد اللبناني تكمن في مهارة قوّته البشرية. وإنّ احصاءات كهذه كان يجب أن تقلق المسؤولين حول النقص الفادح في المهارات، ولكنّ شيئاً من هذا لم يحدث[18]. ويخصص كسبار فصلاً كاملاً يظهر فيه كيف عمل النظام الاقتصادي اللبناني على تقويض الصناعة. وكانت المصيبة أنّ لبنان خسر إلى الأبد نصف مليون شخص من سكانه خلال الحرب، منهم عشرات الألوف من أصحاب المهارات والشهادات العليا.

العجز المزمن في الميزان التجاري

أمام تراجع الصناعة والزراعة، أصبح العجز في الميزان التجاري سمة من سمات الاقتصاد اللبناني، حيث استورد لبنان معظم حاجاته، واقتصرت الصادرات على بعض المنتجات المحلية، إلى حدّ أنّ خبراء أشاروا إلى أنّ هذا الوضع سيؤدي إلى تآكل السيادة الوطنية كما حصل لعدد من البلدان[19].

ولفترة، كان ثمّة أمل في إمكانية الاستفادة من التكامل مع الدول العربية وخلق سوق عربية مشتركة. فالنظرة المتمعّنة في الاحصاءات التجارية، في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، بيّنت قوّة طلب الدول العربية على المنتجات الصناعية والزراعية اللبنانية، ما كان يبشّر بنهضة لبنانية صناعية وزراعية تكاملية مع المحيط العربي، لو شاء أصحاب الأمر في لبنان ذلك. إذ كانت الأرقام تشير بوضوح إلى أنّ لبنان كان يتمتع بفائض تجاري مع الدول العربية، في حين كان يشكو من عجز مزمن مع أوروبا وأميركا الشمالية، منشأ معظم حاجاته المستوردة.

وبسبب اعتماده نهجاً اقتصادياً فاشلاً جعل قاعدته الصناعية والزراعية ضيقة، كان واضحاً أنّ ازدهار لبنان الظاهري كان مهدداً، حيث كان العجز التجاري مزمناً في ميزان مدفوعاته. وبما أنّ الخدمات والريوع تستند أساساً إلى الهدوء والاستقرار، كان

18. توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 105-106.
19. Nadim Khalaf, *Economic Implications of the Size of Nations with Special Reference to Lebanon*, London, E. Brill, 1971, pp.1-25.

أي تهديد لأمن البلاد بمثابة خطر سافر على ثلثي الاقتصاد الوطني، أي القطاعات الخدماتية. وجاء تهديد الأمن الغذائي في المرتبة الثانية بعد الأمن الوطني، ما كشف هزل «الفكرة اللبنانية» حول الحاجة إلى سهول البقاع وعكار لتدعيم الأمن الغذائي، وهي فكرة لم توضع قيد التنفيذ، كما أشرنا. فالمزروعات اللبنانية في الستينيات وأوائل السبعينيات، على قلّتها، كانت cash crops تهدف إلى الربح الفوري وخاصة عبر تصديرها إلى الأسواق الخارجية. فلم يكن هناك خطة لبنانية لانتاج زراعي يحقق الاكتفاء الغذائي الذاتي. فيما كانت المواد الغذائية الأساسية كالحبوب واللحوم، مستوردة بمعظمها. وكان العجز التجاري يُغطّى في الحساب الجاري عبر حركة الرساميل، لا سيما تحويلات المغتربين.

لقد بلغت نسبة الصادرات الزراعية إلى مجموع صادرات لبنان 33 في المئة. في حين استورد لبنان بضائع صناعية ومواد غذائية أساسية من أوروبا وأميركا (سيارات وآليات ومواد صناعية ومعادن وأدوات كهربائية والكترونية وقمح ولحوم وأجبان، الخ)، وصدّر فاكهة وخضراً (لا سيما تفاح وحمضيات وكرز) ومنتجات صناعية ذات قيمة مضافة منخفضة إلى الدول العربية (مواد بناء وألبسة ومياه معبّأة، الخ). فيتضح أنّ سبب العجز التجاري كان الاستيراد الكبير للمواد الغذائية الاستراتيجية (القمح والحبوب مثلاً) والبضائع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية نسبياً وسلع الكماليات، وعدم السعي إلى انتاج هذه السلع محلياً.

وحتى بعد 1990، بقيت الصادرات الزراعية تشكّل نسبة عالية من مجموع الصادرات في حين استمرّ لبنان في الاعتماد على الاستيراد لتأمين حاجات الغذاء الأساسية.

ولئن كانت الأسواق العربية تستهلك معظم الصادرات الزراعية اللبنانية، فقد فرض ذلك تفاضلية منتجات زراعية محدّدة في لبنان (بمساعدة مكتب الفاكهة). وكانت السوق العربية للفاكهة اللبنانية تنمو باستمرار في السبعينيات، ما هيّأ لانطلاقة واعدة للقطاع الزراعي الذي نما بنسبة 9 في المئة سنوياً في الأعوام 1971-1974، في حين نمت نسبة الصادرات الزراعية إلى مجموع الصادرات 13 في المئة سنوياً في الفترة نفسها. فاستوعبت أسواق الخليج والسعودية والعراق كميات متزايدة من الفاكهة اللبنانية وبلغت قيمة الصادرات الزراعية 338 مليون ل.ل. عام 1974.

كما أنّ الصادارت الصناعية كانت قد بدأت تسجّل تقدماً ملحوظاً في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات. فحتى العام 1965، كان لبنان يصدّر كميات ضئيلة من البضائع الصناعية تراوحت قيمتها بين 10 ملايين ل.ل. و30 مليون ل.ل. في السنة. ولكن، في الفترة 1966–1974، نمت هذه الصادرات حتى أصبحت تشكّل 75 في المئة من مجموع التصدير، فارتفعت قيمتها إلى 87 مليون ل.ل. عام 1967 و129 مليون ل.ل. عام 1968. ونمت بشكل ملحوظ في أوائل السبعينيات بنسبة 29 في المئة سنوياً، حتى وصلت قيمتها إلى 1.5 مليار ل.ل. عام 1974 [20].

ولكن بالمقابل، نمت الواردات الصناعية، مشكّلة 30 في المئة من مجموع الاستيراد فارتفعت فاتورة الاستيراد الصناعي من 150 مليون ل.ل. عام 1959، إلى 350 مليون ل.ل. عام 1969، إلى 2.1 مليار ل.ل. عام 1974. ففي العام 1970، كانت فاتورة الواردات خمسة أضعاف فاتورة الصادرات، وهذا تحسّن عن 1960 عندما كانت فاتورة الواردات عشرة أضعاف فاتورة الصادرات.

لقد تدهور العجز التجاري اللبناني من ملياري ل.ل. عام 1971 إلى 6 مليارات ل.ل. في العام 1981. ورغم العجز في الحساب التجاري، فإنّ مجمل ميزان المدفوعات سجّل فائضاً في معظم السنوات، باستثناءات قليلة، حيث أمكن ترشيد سجل الحسابات الخارجية عبر تجارة الخدمات وتحويلات المغتربين وتجارة المخدرات. فشكّلت تحويلات اللبنانيين النسبة الكبرى من عوامل محو العجز في ميزان المدفوعات، خاصة تحويلات العاملين في دول الخليج العربي وغرب أفريقيا. لقد حوّلت العمالة اللبنانية في الخارج مبلغ 2.4 ملياريْ دولار إلى لبنان سنوياً في السبعينيات، انخفض إلى 1.8 مليار دولار عام 1983 ثم إلى حوالى المليار دولار سنوياً في الثمانينيات. كما أنّ تجارة الخدمات غطّت 40 في المئة من العجز في الحساب التجاري، تليها حركة الرساميل القصيرة الأجل والطويلة الأجل إلى جهات رسمية وإلى القطاع الخاص.

على صعيد البنوك اللبنانية، فقد وجد المستثمرون العرب والأجانب في لبنان حرية

20. **توزعت** الصادرات الصناعية اللبنانية كالتالي: 23 في المئة منتجات معدنية، 14 في المئة منتجات نسيجية و9 في المئة منتجات منجمية و7 في المئة مواد كيميائية و7 في المئة ملابس و16 في المئة مواد غذائية مصنعة و4 في المئة صحف وكتب ومجلات و4 في المئة منتجات جلدية (أحذية وحزامات وجزادين) و16 في المئة منتجات صناعية منوعة.

شبه مطلقة في حركة الرساميل وعملة قوية وسوقاً ماليّةً محترفةً، فاستقطب القطاع المصرفي مبلغ 471 مليون ل.ل. كودائع عربية وأجنبية عام 1971، ما يفوق ستة أضعاف حجم دخول الرساميل إلى لبنان سنوياً عن كل عقد الستينيات. ومنذ 1971، كان الاستقطاب المصرفي للودائع يتصاعد بشكل ملحوظ بالغاً 919 مليون ل.ل. عام 1972.

واضافة إلى التحويلات وتجارة الخدمات ودخول الرساميل، ساهمت الصادرات غير القانونية كالمخدّرات وزراعاتها المزدهرة، في تلك الفترة في سد عجز الحساب التجاري وفاتورة الاستيراد الضخمة. وهكذا كانت احتفالية صغيرة تطغى لدى الطبقة الحاكمة حول مقدرة لبنان على اطفاء عجزه التجاري بهذه الوسائل غير المباشرة كلما صدر بيان يؤكّد «صحّة» ميزان المدفوعات ولو كان هذا منافياً للأخلاق، لأنّ الجواب البديهي لمعالجة ميزان المدفوعات والعجز التجاري كان في السعي إلى تنمية الصادرات كما تفعل كل الدول التي تعتمد العقل والمصلحة العامة، وإلى تقليص فاتورة الاستيراد الباهظة التي احتوت كماليات أوروبية، أو على الاقل تخفيض نسبتها إلى الواردات فتنتفي الحاجة أيضاً إلى سياسة نقد بالية. فمن سلبيات اعتماد لبنان في تصحيح ميزان المدفوعات بالتحويلات وحركة الرساميل، عدا عن الضعف الشاذ في هيكليته، كان تأثّر اقتصاده المفتوح بأسعار الفوائد العالمية وسوق القطع، وتسلل الحلزون التضخمي (inflationary spiral) وانعكاسه على الاسعار المحلية، وخاصة أنّ معظم عناصر الاستهلاك والانتاج كانت مستوردة ومرتبطة بتقلبات سوق القطع: ففي الستينيات، تأثّر لبنان بارتفاع أسعار الفائدة إلى درجة انهار معها قطاعه المصرفي.

وفي العام 1973، تأثر لبنان بتسلل التضخّم الحلزوني الذي بدأ عام 1971 مع تخلي أميركا عن قياس الذهب، إذ شكّلت فاتورة الاستيراد عامذاك 40 في المئة من الطلب العام على البضائع والخدمات وأدّت ضغوط الأسعار العالمية إلى رفع مؤشر أسعار الأغذية بنسبة 24 في المئة إلى 145 ومؤشر الألبسة بـ17 في المئة إلى 156.

ضعف بورصة بيروت

كان تركيز التجّار على الريع والخدمات عشوائياً لا يتبع سياسة حكيمة ويظهر توحّش الليبرالية الاقتصادية المتبعة. ذلك أنّ أي دولة تريد أن تشق لنفسها تفاضلاً

دولياً واقليمياً في الخدمات المالية على سبيل المثال، كانت تدرك أن الخدمات المصرفية هي جزء من كل لا يكتمل إلا ببورصة نشطة للأسهم وسوق ثانوية للسندات والأوراق المالية، ما يكبّر حجم الرساميل المتوفّرة في الاقتصاد وينوّع أوجه استثمارها. وهذا يرضخ لتسامح أو لضوء أخضر من قوى كبرى تبدأ من واشنطن ونيويورك ولا تنتهي في لندن وباريس.

ورغم وجود بورصة في بيروت منذ العام 1920 إلا أنّها كانت صغيرة بعدد قليل جداً من المؤسسات المشاركة. وحتى في العام 1973، لم يزد عدد الشركات المسجّلة في بورصة بيروت عن 50 شركة، منها 32 مؤسسة صناعية و9 شركات عقارية وسبع شركات كهرباء ومياه، وشركتان بنشاطات متنوعة. وكان مصدر ضعف البورصة هو النمط العائلي للشركات اللبنانية التي امتنعت عن تأسيس شركات تصدر الأسهم وتطرح أسهمها في سوق البورصة وغياب الثقة والحسد بين العائلات وسعيها إلى إخفاء مصادر دخلها وثروتها عن الآخرين إلا ضمن حدود الوجاهة والشهرة. إذ لم يكن ثمّة رأس مال اجتماعي يتجسّد ببناء ثقة وطنية حول بورصة، من مهامها الرئيسية خلق خزّان رأس مال ضروري لبناء شركات كبرى (وهذا يعكس أيضاً طابع العلاقات السياسية حيث دأب الزعماء على التعايش في بيئة حذر متبادل ومحاصصة تسهّل للأجنبي السيطرة عليها). فكان همّ أصحاب المؤسسات الاقتصادية الإبقاء على السيطرة العائلية حيث كان التمويل يتم عبر التسليف المصرفي وليس عبر إصدار الاسهم أو الأوراق المالية. في العام 1973، ومن اصل 675 شركة كبيرة نسبياً في لبنان، كانت 44 منها فقط (أو 6.5 في المئة) شركات مساهمة.

وثمّة عوامل أخرى أدّت إلى ضيق سوق البورصة في لبنان في الفترة التي سبقت حرب 1975، منها طبيعة عمل البورصة ودفتر الشروط القانونية، حيث تطلّبت المشاركة في البورصة الإفصاح عن معلومات خاصة بالشركة مثل حجم التداول اليومي وسعر السهم وأسماء المشترين. وفيما تعتبر مسألة الإعلان هذه المعلومات عادية في كل البلدان، فإنّها لم تكن موضع قبول في لبنان، حيث رغب أصحاب المال أن يطبّق نموذج السرية المصرفية حتى على نشاط البورصة وهي رغبة فاسدة للغاية.

وعلى سبيل المثال، اعتبرت جمعية المصارف اللبنانية التداول العلني بالمعلومات في البورصة بمثابة خرق لقانون سرية المصارف الذي يحمي هوية المستثمر. وبالتالي،

امتنعت المصارف عن المشاركة رغم أنّ نظرتها هذه مناقضة تماماً لمنطق الأسواق المالية وشروط نمو المصارف. وكأن واجب الدولة اللبنانية هو تعديل قانون سرية المصارف لكي يتلاءم مع متطلبات البورصة العصرية وليس أن تطوّر المصارف نفسها وتدخل في عالم البورصات.

وجدت جمعية المصارف في عمل البورصة– البديهي في كل البلدان – ما يخالف قوانين التجارة. ويزول العجب من موقف جمعية المصارف لدى تحليل السبب الحقيقي. ذلك أنّ بورصة بيروت شكّلت منافسة للمصارف في استيعاب الادخار والرساميل الوطنية والوافدة في استثمارات الأسهم والأوراق التجارية التي كانت ستزيد حصّة القطاعات الانتاجية في الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، فرغم الصعوبات المرتبطة بحفظ هوية المستثمر في سوق الأسهم، كانت إدارة بورصة بيروت مستعدّة لملاقاة جمعية المصارف بتخفيف بعض الشروط لإفساح المجال أمام مشاركة عدد أكبر من المؤسسات الاقتصادية وأملاً في جذب المصارف والمؤسسات المترددة في الانضمام إلى البورصة.

كما عانت بورصة بيروت من مصاعب من نوع آخر. إذ كان ممثلو ووكلاء الشركات العالمية الأميركية والبريطانية والفرنسية (agents and brokers) يتخذون من بيروت مركزاً اقليمياً لبيع الأسهم والسندات والأوراق المالية الغربية. فكان المستثمرون المحليون يقبلون بهذه الإصدارات الأجنبية ويُقدِمون على شرائها – ما يعني تحويل الأموال الوطنية لتستفيد منها البورصات الغربية حيث تتداول أسهم الشركات الأجنبية. وهذا ما حرم أيضاً السوق اللبناني المحلي من رساميل هامة كان يمكن أن تحرّك النشاط في بورصة بيروت وتوفّر أموالاً يستعملها أصحاب الأعمال للاستثمار في القطاعات المنتجة.

ورابع مصاعب بورصة بيروت كان ضعف المكننة وضآلة المعلومات الديناميكية عن حركة الأسهم والشركات. وكان توفّر المكننة والمعلومات سيسمح للشاري باتخاذ قرارات مناسبة حول استثمار ماله، ولكن عدا تفاصيل حيوية مهمّة كان ينشرها قطاع الخدمات المالية (وخاصة التقارير الفصلية للمصارف)، كانت المعلومات عن تطوّر أسعار الأسهم وقوّة المؤسسات المشاركة قليلة.

كما أنّ ضمانات حماية شاري الأسهم كانت غير متوفرة. فلم يكن هناك مراسيم

حكومية تنظّم عمل البورصة وتضع شروطاً ادارية ومقاييسَ لتشجيع الاستثمار في الاصدارات. ولم يكن ثمّة مفوضية رقابة على سوق السندات (Securities Commission) تراقب السوق. فكان حجم سوق الاصدارات الخاصة في بيروت غير معروف ما جعل العامة ينظرون إلى البورصة وكأنّها بازار يبيح كل شيء باسم التجارة. وكان مفهوم البورصة الحديثة التي تجذب الاستثمارات وتحوّل الادخار الكلي في الاقتصاد استثماراتٍ مفيدةً في القطاعات المنتجة، غير موجود. بل سادت شريعة تحقيق الربح السريع والمنافسة غير الشريفة في بورصة بيروت. ولم يكن السعي إلى الحصول على معلومات من داخل البورصة (inside information) أمراً يعاقب عليه القانون كما في الدول الغربية، في حين كانت المعارك بين المستثمرين تؤدي إلى مضاربة واهتزاز متواصلين في أسعار الأسهم في بيئة شبيهة بالكازينو.

فلم تكن أسعار الأسهم تعني شيئاً في بيروت حيث كان التداول عشوائياً وحجمه متقلّباً وغير مفهوم. لقد هبط حجم التداول بنسبة 57 في المئة عام 1969 مقارنة بالسنة السابقة، ولكنه ارتفع 404 في المئة عام 1970 وارتفع 36 في المئة عام 1971 و199 في المئة عام 1972، ثم انخفض مجدّداً بنسبة 173 في المئة عام 1973 كما انخفضت الأسعار بنسبة 71 في المئة. وهذه تقلبّات مثيرة تدعو إلى الاستغراب في أي بورصة غربية. ورغم أنّ السنوات التي سبقت العام 1973 لم ترتبط بأي مؤشرات اقتصادية كليّة تفسّر هذه الحركات الحادة، إلا أنّ الهبوط في ذلك العام ارتبط بالوضع الأمني في البلاد، حيث بدأت اشتباكات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية في نيسان 1973 تحوّلت إلى جمود في الحركة الاقتصادية وحظر تجوّل ثم إلى حرب مفتوحة في أيّار وحزيران. واذ هبط حجم التداول بنسبة 65 في المئة في ربيع 1973، لم يزد حجم التداول في ذلك العام عن 51.6 مليون ل.ل. على أي حال[21].

طغيان قطاع الخدمات

حتى اليوم نسمع تمنّي الكثيرين أن يكون لبنان بمثابة هونغ كونغ أو سنغافورة أو تايوان على ساحل المتوسط «لأنّ موارده الطبيعية معدومة وقاعدته التصنيعية ضعيفة»،

21. غرفة التجارة والصناعة بيروت، **التقرير الاقتصادي اللبناني والعربي 1973**، بيروت.

فيبقى إذن قطاع الخدمات. ولكنّ هؤلاء أهملوا حقيقة أنّ هونغ كونغ وسنغافورة هما بلدان صناعيّان بالدرجة الأولى بدون أدنى حد من العشوائية في نظامهما الاقتصادي، كما هي الحال في لبنان،وأنّ صناعات استهلاكية شديدة الدقة والنوعية من السيارة إلى الأجهزة الإلكترونية والملابس الفاخرة تحمل اسم هونغ كونغ وسنغافورة وتايوان.

في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، كان النمو الهائل الذي أنجزه القطاع الخدماتي اللبناني كافياً كحجّة لأولوية الخدمات رغم أنّ المنطق قضى بتنويع القاعدة الاقتصادية وبتكامل نمو الخدمات بنمو مماثل في القطاعات الأخرى.

بلغت نسبة الخدمات إلى الناتج المحلي القائم في لبنان 68.5 في المئة عام 1974، بما فيها الخدمات السياحية والمصرفية، أكبر قطاعين في اقتصاد لبنان، حيث بلغت نسبتهما 30 في المئة من الناتج القومي. ومن ناحية أخرى، لعبت القطاعات غير الخدماتية دوراً ثانوياً في الاقتصاد اللبناني، فتراجعت الزراعة من 16 في المئة عام 1957 إلى 9 في المئة عام 1974، وكبرت نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي من 15 في المئة عام 1957 إلى 23 في المئة عام 1974. ولكن نمو التصنيع كان بطيئاً للغاية عانى من ضعف بنيوي هائل، كما أوضحنا سابقاً في هذا الفصل. لقد شكّلت نسبة العمالة في الصناعة والزراعة 40 في المئة من القوى العاملة في لبنان، حيث بلغت قيمة البضائع المصنّعة سنوياً 1.85 مليار ل.ل. عام 1974، وبلغ عدد العمال الصناعيين 120 ألفاً، بزيادة 24 ألفاً عن 1970. وفي حين نما الاستثمار الصناعي بنسبة 15 في المئة سنوياً في الستينيات، انخفض إلى 8 في المئة في أوائل السبعينيات.

لقد حاولت الطبقة الحاكمة الاستجابة لبعض الأمور التي كانت تتطلّب المعالجة والتي أصبح إهمالها فضيحة. فحاولت «حكومة الشباب» برئاسة صائب سلام القيام ببعض الإصلاحات، ومنها إصدار مرسوم، عام 1971، يرفع نسبة التعرفة الجمركية على بضائع الكماليات وتلك التي تدخل البلاد وتُنافس البضائع المصنّعة محلياً. ولكن اللوبي التجاري عارض هذا المرسوم، في حين خالفه كثيرون عبر التلاعب بأوراق الاستيراد وسلوك طرق ملتوية تخفّض القيمة الفعلية على فواتير الاستيراد، أو تقلّل نوعية البضائع المستوردة للتهرّب من الضريبة (كأن تذكر وثائق الاستيراد أسماء ونوعية بضائع رخيصة على جدول الاستيراد، سعرها يساوي عشرة في المئة من سعر البضائع الموجودة فعلاً في الكونتاينر، أو أن يحدّد سعر القطعة من شحنة ملابس من إيطاليا أو

فرنسا بثلاثة دولارات فتصبح الفاتورة التي تُدفع بموجبها الجمارك ثلاثة آلاف دولار بدل ثلاثين ألف دولار). ففشلت محاولات الحكومة لجم الاستيراد وتحسين شروط المنافسة للصناعة الوطنية، خاصة وأنّ الدولة كانت أعجز من أن تفرض سياستها الجمركية أمام ضغط لوبي التجّار الذي يقف وراءه الزعماء. وكان أن استقال الوزراء الواحد بعد الآخر من حكومة الشباب، ثم كلّف رئيس الجمهورية سليمان فرنجية صائب سلام مجدّداً في 25 أيار 1972 تشكيل حكومة ضمّت كالعادة زعماء تقليديين يدعمهم رجال الأعمال. فكان فشل تجربة إصلاحية يتمية في أوائل السبعينيات سبباً من اسباب اندلاع الحرب الأهلية عام 1975.

وبمقابل هيمنة الخدمات، لم تزد قيمة الانتاج الزراعي عام 1974 عن 745 مليون ل.ل. رغم أنّ عدد العمال الزراعيين كان 130 ألفاً. وبعد ذلك العام، عانت الزراعة من ضآلة الاستثمارات ومن التوسّع العمراني على حساب الأراضي الخصبة، حيث بدأت الأبنية الاسمنتية البشعة تغطي الأراضي الزراعية وتغزو مناطق ذات مناظر خلابة محدثة أضراراً فادحة في البيئة ومفسدة عوامل نهضة زراعية ممكنة. فكان تطوير الأراضي في الستينيات وأوائل السبعينيات هو لصالح العقارات المبنية ويعمل باستمرار ضد التوسع الزراعي. فكانت النتيجة ارتفاع أسعار الأراضي، لا سيا تلك المفروزة، ودخول عنصر المضاربة والسمسرة. كما أنّ ملاكي الأراضي الخصبة اعتبروا الاستثمار الزراعي غير مربح وفضّلوا فرز أراضيهم للمضاربة أو لبناء الشقق السكنية.

وفي غياب الاستثمار الخاص في الزراعة، كانت مساهمة الدولة مخجلة، إذ قدمّت المؤسسات الرسمية منحاً صغيرة بلغ مجموعها 25 مليون ليرة في أعوام 1961-1965 و123 مليون ليرة في 1965-1969.

الفصل الرابع

لبنان نظام إقطاعي متخلّف لخدمة الرأسمال الغربي

دولة لبنان المعاصر الذي اتخذ حدوده الحالية عام 1920، تجد جذورها في إمارة جبل لبنان، التي عاش سكانها قروناً طويلة كمنطقة إدارية جغرافية في الدولة العثمانية. ولقد احتلّت الجيوش البريطانية والفرنسية المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وسقوط السلطنة العثمانية. فكبرت حدود الإمارة الجبلية لتصبح دولة لبنان الكبير برعاية فرنسا، الدولة المنتدبة على لبنان وسورية، في حين وضعت عصبة الأمم العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني.

ولادة النظام السياسي الاقتصادي

في ظل الانتداب الفرنسي، تحوّلت النخب المحلية في لبنان - الزعماء الإقطاعيون وأصحاب المال والأعمال- إلى نشاط جديد جلبته الإدارة الفرنسية وهو العضوية في برلمان منتخب ومجلس وزراء وسطوة ومناصب في الإدارة العامة. وسرعان ما تبلورت القوى حول عائلات وشخصيات محدّدة خلقت لوائح انتخابية كان شرط الانضمام إليها المساهمة في صندوق الماكينة الانتخابية.

لقد رعت فرنسا ولادة أحزاب محلية عكست هدفها من نموذج الحكم الذي أرادت فرنسا ترسيخه في سورية ولبنان. فتقلّد هذه الأحزاب النموذج الغربي في خلق ماكينات حزبية وتُترجم شعبيتها إلى سلطة ومشاركة في الحكم. إلا أنّ هذه الأحزاب فشلت، ولم يبقَ أمام فرنسا سوى التعامل المباشر مع طبقة الأسر التقليدية التي نجحت في ربط نفسها بالانتداب أولاً وبضبط وتيرة العمليّة السياسية لمصلحتها ثانياً. ولقد

استفادت فرنسا من هذه التجربة وطبّقتها في أنحاء سورية، حيث فضّلت التعامل مع شيوخ القبائل على تخلّفهم في منطقة الجزيرة ومع رجال الإقطاع الأمّيين في حمص وحماة على حساب النخبة السورية الوطنية ومثقّفي دمشق وحلب.

أسفرت الساحة السياسية اللبنانية في العشرينات عن خروج كتلتين من أصحاب المصالح لا علاقة لها بالحزبية العصرية، تتنافسان على الكراسي: «الكتلة الدستورية» و«الكتلة الوطنية». فكانت إذا فازت إحدى الكتلتين، احتكرت أدوات السلطة ومنافعها. وكانت الكتلة الثانية التي لم تفز تعمل مع أطراف خارج السلطة لإسقاط الكتلة الفائزة أو على الأقل استجداء خدماتها. وكان كلّ زعيم أو شخصية ترفض الكتلة الحاكمة طلباته، يغضب وينضم إلى الشخصيات والعائلات المعارضة. وكانت هذه المعارضة – أو المعارضات لعدم انسجام عناصرها ولأنيتها المصلحية- تعمل بكل الوسائل، حتى لو كانت عنفية وتؤدّي إلى تدهور البلاد، لإسقاط الجماعة التي في السلطة إلى أن تأخذ مكانها. وهذا باختصار شديد بات أسلوب حكم لبنان حتى اليوم، واستبدل بتسميات عبر العقود ليصبح في القرن الحادي والعشرين «جماعة 8 آذار» و«جماعة 14 آذار» المقتصرة على أشخاص وزعامات وفق النفوذ الطائفي.

لم يستند اختيار النواب منذ العشرينيات من القرن العشرين إلى اليوم إلى طاقاتهم ومواهبهم في خدمة الناس والبلاد. بل اختيروا لولائهم وطاعتهم لزعماء اللائحة وارتباطاتهم المالية ومدى الدعم الخارجي لهم. وكذلك كان اختيار الوزراء ليس بسبب شهاداتهم وكفاياتهم العلمية بل لإرضاء الزعماء والعمل بإرشاداتهم ووفق مصالحهم. أمّا المناصب المدنية والعسكرية في الدولة فقد تبع الزعماء أساليب محاصصة ملتوية وغير قانونية لتعيين من يخصّهم في المناصب الحكومية والإدارة العامة وقوى الأمن والجيش.

وهذه البيئة المهيمنة فرضت نفسها ومحاسيبها على القطاع الخاص وفي مجالس إدارة الشركات والمصارف وحتى في تعيين صغار الموظفين. ولذلك عانت الإدارة العامة للدولة اللبنانية وعانى القطاع الخاص في لبنان ولا يزال من فساد بشع. وحتى لو انهارت هذه الدولة عام 1976، فإنّها عادت مسخة أسوأ من السابق وأكثر ظلاماً وطائفية وتزّلماً للخارج وإمعاناً في تدمير لبنان.

لقد كان من المفترض أنّ يحضّر الانتداب الفرنسي، بموجب قرار عصبة الأمم، لبنان للحكم الذاتي ثم لاستقلال سياسي، فيقدّم نموذجاً عن مهمة فرنسا التمدينية لدولة مشرقية. وحتى لو كان هدف فرنسا المبطّن هو خلق كيان كاثوليكي في وسط العالم العربي، فقد كان حرياً بهذا الكيان ولأنّه مرتبط بفرنسا أن ينشر في المنطقة مبادىء الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية. ولكن فرنسا سلّمت لبنان وسورية للطبقة الأكثر سوءاً وتخلّفاً وأقل تعلّماً. وعندما غادرت فرنسا لبنان عام 1943، كانت الطبقة السياسية المحلية الفاسدة تسيطر على مقدرات البلاد والعباد، لا بل ساعدتها فرنسا في اكتمال نموها. ونما إلى جانبها نظام اقتصادي احتكاري طبيعته سيطرة المال والاستغلال، وقوامه عدد من رجال الأعمال المختارين بعناية. وليس ذلك فقط، بل إنّ جهل الطبقة الحاكمة بشؤون الاقتصاد ومسائل المالية العامة وحركة الأسواق والتجارة والصناعة وإهمالها للمصلحة الوطنية العليا، سمحا بتحويل النظام الاقتصادي مافيا مالية اقتصادية. فاعتاد الرأي العام اللبناني تسمية النظام الذي نصبته فرنسا بالمزرعة.

عصابة علي بابا

ضمّت هذه المافيا/ المزرعة نادي رجال المال والأعمال من أصحاب مصارف وشركات خاصة يتعاونون بصرف النظر عن دياناتهم لامتصاص ثروات لبنان وحرمان شعبه. وحتى اليوم، فإنّ دواوين الإهدار والفساد والسرقة والغش التي ارتبطت بالطبقة السياسية تستمرّ بسبب اتفاق غير مكتوب بأن يستر أعضاء هذه الطبقة بعضهم على بعض ولا يفضحوا ما يحصل. فالذئب لا يأكل الذئب. وساهم في تعميق هذا السرطان اللعين عدم تنفيذ المادة 80 من دستور 1926 والتي أوجبت تعيين مجلس قضاء أعلى لمحاكمة رؤساء الجمهورية والوزراء في قضايا الخيانة وإساءة استعمال السلطة والمنصب أو التقاعس عن المسؤولية[1].

كما درج في لبنان عرفٌ أن يُقفل كل رئيس جمهورية ورئيس حكومة ووزير الملفات

1. عدّل نص المادة 80 بموجب القانون الدستوري الصادر في 1927/10/17 ، ثم عدّل مجددا بموجب القانون الدستوري رقم 18 تاريخ 1990/9/21 على الوجه التالي(1): يتألف المجلس الأعلى، ومهمته محاكمة الرؤساء والوزراء، من سبعة نواب ينتخبهم مجلس النواب وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي او باعتبار القدمية اذا تساوت درجاتهم ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة اصوات. وتحدد أصول المحاكمات لديه بموجب قانون خاص.

السوداء التي خلّفها مَن سبقه في المنصب. فيحميه ويحمي حاشيته ومساعديه. وليس هذا فقط بل إنّ الذين تركوا المناصب كان في فمهم ملعقة ذهب. فقد كانوا يحصلون على مناصب جديدة تتمتّع بالحصانة، أو مناصب تضمن استمرار نفوذهم، كتعيينهم سفراء أو أعضاء في لجان ومناصب مهمة في الإدارة العامة أو التدخّل لدى شركات ومصارف لتسميتهم في مجالس إدارة.

هذا الوضع الفاسد والذي بدأ كحالة شاذة في عهد الانتداب أصبح عصابة علي بابا منذ الاستقلال وحتى اليوم، ومنح اللصوص، وفي أعلى المناصب، شعوراً بالأمان والحصانة وحمى أعضاء الطبقة النافذة والرؤساء وأعضاء الحكومات المتعاقبة من أي ملاحقة قانونية أو محاسبة على أعمالهم الشائنة.

لم يخلُ لبنان من أصحاب الضمائر والراغبين في الإصلاح، حتى من داخل الطبقة الحاكمة. إذ عندما بلغ الوضع الفاسد ذروته في عهد بشارة الخوري، تداعت بعض الشخصيات للتصدّي لهذا الوضع الذي أصبح سرطانياً. ومن الذين قادوا التحرّك ضد الفساد آنذاك كمال جنبلاط وريمون إدّه اللذان عملا على مشروع قانون يفرض على موظّفي الدولة تقديم بيانات تفصّل ما يملكون وتكشف عن مصادر دخلهم بشكل يسمح للسلطات القضائية بالتدقيق في صحّتها. لقد ضغط جنبلاط وإدّه حتى صدّق البرلمان هذا القانون في 14 نيسان 1954 وُعرف حينها بقانون «من أين لك هذا».

ولكنّ خروج الرئيس بشارة الخوري المعروف بفساده ودخول كميل شمعون رئيساً لم يسهّلا تطبيق القانون. بل إنّ القانون بمجرّد أن صدقّه البرلمان، أودعَ في الأدراج وأُهمِل، من دون اعتراض يستحق الذكر طيلة عهد شمعون. ذلك أنّ لا رأي عام وطنياً في لبنان يطرد اللصوص في الانتخابات وينتخب الشرفاء. بل الشعب هو مجموعات طائفية ملتحمة في ملاجىء مصلحية مع زعمائها تمتلك حاسّة البقاء، بقاؤها هي في مواجهة الطوائف الأخرى وليس بقاء الوطن. والمناسبات التي يمكن أن يُقال عنها إنّها وطنية جامعة في تاريخ لبنان المعاصر، أو المناسبات التي تصرّف فيها الناس كشعب لبناني واحد، تكاد تكون معدومة. وإذا كان ثمة مناسبات وطنية جامعة، فإنّها لا تُؤرّخ ولا نجدها في أي مرجع، لأنّ الولاء هو للطائفة ولزعيم الطائفة.

وبسبب غياب الوحدة الوطنية، فإنّ الرأي العام العالمي لم يأخذ يوماً على محمل الجدّ لبنان كدولة ذات كيان وسيادة ووحدة وطنية. ومنذ الخمسينيات، اعتاد الصحافيون الأجانب التحدّث عن لبنان وأزمته الداخلية الأبدية بشيء من الهزل. وهذا الضعف البنيوي سهّل تدخل القوى الخارجية كلّما يحلو لها إلى جانب هذا الفريق اللبناني أو ذاك، وفق ولاء أي فريق لهذه القوى ورغبة الطبقة الحاكمة السياسية والاقتصادية لربط مصيرها بهذه القوى الخارجية.

منذ الاستقلال عام 1943 وحتى اليوم، دأب الزوار العرب والأجانب – وحتى السفراء – على زيارة الزعماء السياسيين والروحيين، ثمّ إطلاق تصريحات سياسية وقحة تتعلّق بالشأن اللبناني الداخلي، ضاربين بعرض الحائط اللياقة الديبلوماسية والعُرف في التعامل بين الدول. ويقول رجل الأعمال اللبناني نجيب علم الدين، وكان من أصدقاء يوسف بيدس المقربين، إنّ «مستشاري السفارات والملحقين والموظفين والجواسيس وعملاء المخابرات مارسوا التدخّل في شؤون لبنان وكأنّه حق مكتسب». وإنّ هذا التدخّل الذي بدأته فرنسا وبريطانيا ثمّ الدول الكبرى الأخرى فيما بعد، امتدّ إلى دول أقلّ شأناً. وأصبح سهلاً على السفراء العرب والأجانب النفخ في نار الفتنة في لبنان لإشعال حروب داخلية عديدة.

لم تمضِ سنوات على استقلال لبنان حتى اتخذ أصحاب المصارف والأعمال، تدعمهم الطَبقة الحاكمة، دور الوسيط بين الشرق الأوسط والغرب، ما انسجم مع رسالة زعموها للبنان عن استمرارية «دور التاجر» منذ أقدم العصور. فكان النمط الذي اختاروه مفرطاً في الليبرالية المتوحّشة لا يمت بصلة إلى العالم الحديث. حتى أصبح التوكيد على «خصوصية لبنان» وتميّزه التجاري النيوليبرالي «dogma» على مستوى نظام الحكم السياسي. وبات الإهمال الرسمي للشأن الاجتماعي ودور الدولة المتفرّج على مشاكل البلاد دون تدخّل وتشريع، بدعة لها قدسيتها.

والحقيقة أنّ أصحاب المال يدعمهم الزعماء قد فرضوا مصالحهم، ما جلب لهم المنفعة على حساب تطوّر صحي للقطاعات الاقتصادية الهامة وعلى حساب نمو لبنان الطرفي (المحافظات الواقعة خارج نواة بيروت وجبل لبنان)، كما سيتبين في هذا الفصل الذي يشرح البيئة أو الخلفية التي ظهر فيها يوسف بيدس وصعد فيها بنك إنترا.

لم تكن صدفة تاريخية أو رسالة فينيقية أن يتمسّك رجال الأعمال في لبنان بأقصى

درجات الفلتان الاقتصادي، ما يتوافق مع مصالح وأهداف الليبرالية الغربية، وبالأخص تمسّك هؤلاء بتحرير التجارة الخارجية من كل قيد أو عقبة، رافضين أي تدخل للدولة، معادين للتشريع، وخاصّة إذا كان يتعلّق بالضرائب والرسوم والإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية، ومعارضين دوماً تكبير الإدارة العامة، لكون هذه جميعها تستدعي مزيداً من الضرائب. فكانت الدولة اللبنانية بأجهزتها ومؤسساتها مضبوطة على عقارب ساعة رغبات هؤلاء الذين عملوا على اختصار دور الدولة إلى حده الأدنى، وفق مقدّمة هذا الكتاب عن النيوليبرالية.

لقد ذابت أثناء الانتداب الفرنسي وأثناء العقدين الأولين من الاستقلال (1920–1960) الفوارق بين الزعماء السياسيين من جهة ورجال المال والأعمال من جهة أخرى، وأصبحوا فريقاً واحداً التقى على المصالح الشخصية وليس على المصلحة الوطنية العليا. ذلك أنّ تصوّر رجال الأعمال لدور الدولة الذي يريدونه ضئيلاً لا يعني أنّهم كانوا سيمتنعون من جانبهم عن التدخل في السياسة. بل هم مارسوا دوراً فاضحاً وواضحاً وكبيراً لتأمين مصالحهم من خلال الصلة المباشرة بالسلطة بأبوابها التشريعية والتنفيذية والقضائية. وأصبحت تضاريس لبنان المالية والاقتصادية والسياسية مرسومة بتقاطع مصالح لم تحترم حاجات التنمية الاجتماعية وتعطّش البلاد إلى التطوّر الاقتصادي على أسس علمية.

ظاهرة البيوتات البورجوازية

صدرت منذ الستينيات دراسات عن ظاهرة تكثّف الطابع العائلي للاقتصاد اللبناني، وتكتّل أسر تجارية مالية في الأربعينيات والخمسينيات فاز بحصة الأسد من الامتيازات والإعفاءات الاقتصادية وتنفيعات الدولة والتزاماتها. كما تحدثت دراسات عن «كوتا» «حزب الاستيراد».

وحدّد مسح بحثي عدد هذه الأسر في الأربعينيات بثلاثين عائلة وُجّهت إليها أصابع اتهام وحُمّلت مسؤولية الانحراف الأخلاقي في عهد بشارة الخوري والإثراء غير المشروع في الطبقة النافذة وتهريب الأموال إلى الخارج والفساد والإفساد. وكتب في الستينيات الباحث الأميركي مايكل هدسون «أنّ السلطة في لبنان يستحوذ عليها تجمّع من رجال الدين والزعماء السياسيين شبه الإقطاعيين والمصرفيين ورجال

الأعمال والمحامين. وينتمي أعضاء ذلك التجمّع إلى نحو خمسين أسرة من الأسر الوجيهة». وفي السبعينيات، درج الحديث عن «المئة أسرة التي تحكمنا»[2] وتطرّقت الدراسات إلى «التركّز الاحتكاري» في الاقتصاد اللبناني عام 1973، حيث سيطرت 40 أسرة (من مجموع 800 أسرة تملك مؤسسات اقتصادية) على ثلث رؤوس أموال الشركات المساهمة والمغفلة العاملة في لبنان وعلى 70 في المئة من مبيعاتها، وعلى نصف تجارة الاستيراد والتصدير. وكانت ثلاث أسر فقط من الأسر الأربعين تسيطر على 22 في المئة من سوق الأدوية والمواد الطبية، ويحتكر 20 تاجراً من الأسر الأربعين 85 في المئة من استيراد المواد الغذائية. وقد استمرّ معظم الأسر الثلاثين التي كانت سائدة في الأربعينيات، إن لم يكن كلها، في عداد الأسر الأربعين التي هيمنت في السبعينيات من القرن العشرين.

وضمن الثلاثين أسرة التي تربّعت على قمة «البرجوازية التجارية المالية الصناعية» في لبنان الأربعينيات، ظهرت نواة صلبة من ست أسر تحلّقت حول رئيس الجمهورية بشارة الخوري ونمت ظاهرة سيادة العائلات على المؤسسات والمصاهرة بين هذه الأسر، ما وثّق عرى الشراكة في الأعمال. ففي جيل واحد، كانت عشر من تلك الأسر الثلاثين مرتبطة بعضها ببعض بعلاقات مصاهرة وشراكات تجارية مع رأس المال الأجنبي. ومن المثير للهزل تبجّح شخصيات لبنانية عديدة في مذكراتها عن علاقات أسرها ومَن تزوّج مَن، ومَن يكون ابن مَن، الخ.

وكان ثمّة ربطٌ بين الطابع العائلي والطابع الاحتكاري للاقتصاد وسيطرة التجّار على مرافقه المختلفة من جهة، ودعم السلطة السياسية الامتيازات الاحتكارية من جهة أخرى.

أمّا من حيث التركيب الطائفي، فقد توزّعت هذه الأسر إلى 24 أسرة مسيحية (9 مارونية و7 كاثوليكية و4 أورثوذكسية وواحدة لاتينية وواحدة بروتستانتية وواحدة أرمنية) و6 أسر مسلمة (أربع منها سنّية وواحدة شيعية وواحدة درزية).

وفي ما يلي أمثلة عن هيمنة هذه الأسر الثلاثين على مؤسسات رئيسة في القطاعات الاقتصادية في فترة الأربعينيات والخمسينيات:

2. فواز طرابلسي، ، **التكوّن الطبقي للسلطة السياسية بعد الحرب**، مجلة أبعاد عن المركز اللبناني للدراسات، العدد السادس، أيار 1997، ص 79-92.

1. **القطاع المصرفي**: المصارف الكبرى العاملة في لبنان اختصرت ملكيتها بضع عائلات أو شخصيات ومنها «بنك سوريا ولبنان» الذي تحكّم باقتصادات لبنان وسورية، و«بنك طراد» (Crédit Lyonnais)، و«بنك صبّاغ» (Indochine)، و«البنك التجاري الإيطالي»، و«بنك فرعون وشيحا»، و«البنك الأهلي».
2. **التأمين**: أكبر شركة تأمين وطنية، Union Nationale «الاتحاد الوطني» ومبناها في حي الصنائع كانت شراكة بين أربع أسر.
3. **التجارة**: ضمّت الأسر النافذة كبار مستوردي البضائع المصنّعة، وسيطرت على الحصص الكبرى من تجارة المواد الغذائية والأسلحة والذخائر والآلات الزراعية والصناعية ومواد البناء والسيارات والأدوات المنزلية والنسيج والخشب والأدوية والمواد الصحية وقطع الغيار. واحتكرت تلك الأسر، في ما بينها، وكالات الشركات الأجنبية المهمّة الممثّلة في لبنان. فكانت أسرة واحدة منها تمثل 25 شركة من أصل 50 شركة هي مجموع الشركات الأميركية الممثّلة في لبنان في أواخر الأربعينيات. فيما تقاسمت ثلاث أسر، **تنتمي هي أيضاً إلى** كتلة الثلاثين أسرة، تمثيل النصف الباقي من تلك الشركات.
4. **السياحة**: بادرت أسرة واحدة إلى بناء وتملّك المنشآت السياحية الحديثة كفنادق الدرجة الأولى في بيروت ومراكز الاصطياف والتزلج.
5. **النقل**: امتلكت الأسر الثلاثون مصالح مهمة في مجالس إدارة شركتي النقل الجوي Air Liban و«طيران الشرق الأوسط» بالشراكة مع رأس المال الأجنبي. وكانت واحدة من تلك الاسر تملك بمفردها أكبر شركة للنقل البري في الشرق الأوسط.
6. **المقاولات**: امتلكت خمس من تلك الأسر، شراكةً في ما بينها، أكبر شركة للمقاولات La Régie des travaux. وكانت أسرة واحدة تملك الحصة الراجحة في واحدة من كبريات شركات المقاولات العاملة في المشرق العربي والخليج. وقد تشاركت تلك المصالح مع رأس المال الأجنبي (الفرنسي والبريطاني) في السيطرة على الشركات ذات الامتياز وشركات الخدمات العامة كمرفأ بيروت وشركة الترامواي والتنوير في بيروت، وشركات المياه

والكهرباء في بيروت والمناطق، إضافة إلى احتكار ريجي التبغ.
7. **التصنيع**: احتلّ الصناعيون من تلك الأسر موقعاً احتكارياً في الصناعات الرئيسة – الإسمنت والنسيج والمواد الغذائية – وزاوجوا فيها بين أدوار الإنتاج وأدوار الاستيراد. وكانت هذه الأسر طاغية الحضور في صناعات مختلفة، مثل مواد البناء ومشروب البيرة والكبريت والمنتجات الزراعية والزيوت النباتية والدهان والزجاج...الخ.
8. **العقارات**: ضمّت كتلة الثلاثين أسرة كبار مالكي العقارات في المدن والأرياف، وكانت المبادِرة إلى تأسيس أولى المزارع الحديثة في البقاع وشركات التوظيف العقاري في بيروت، بالشراكة مع رأس المال العربي.

وحتى الأسواق التجارية سُمِّيت بأسماء العائلات مثل سوق أياس وسوق أبو النصر وسوق سرسق وسوق الجميّل وسوق سيور وسوق الطويلة وسوق باب ادريس وسوق التيان... الخ. والمصارف كانت أيضاً على هذا المنوال، فهناك بنك الجمّال وبنك سردار وبنك عودة وبنك جعجع وبنك فرعون وشيحا وبنك صباغ[3].

وإضافة إلى التمثيل المباشر في السياسة والاقتصاد، حصلت العائلات على تمثيل غير مباشر من خلال التحالفات:

أ. التحالف مع الزعماء السياسيين الذين مثّلوا مصالح أصحاب المال والأعمال في البرلمان والوزارة والإدارة. حتى أخذ السياسيون أنفسهم «يترسملون وينخرطون أكثر فأكثر في الأعمال التجارية والمالية من خلال الريع السياسي الذي كانوا يتقاضونه لقاء ذلك الدور» (وليس أقلّه تمويل رجال الأعمال لمعاركهم الانتخابية).

ب. الدور الخاص الذي أدّاه المحامون في تمثيل المصالح التجارية. وجدير بالذكر أن معظم هؤلاء المحامين انتمى إلى «أسر وجيهة». ومن الأمثلة المبكرة على صلة المحامين والمصالح الاقتصادية كان إميل اده الذي عمل وكيلاً للمفوضية السامية الفرنسية والشركات الفرنسية (ومنها Messageries maritimes) ووكيل شركة مياه بيروت وعضو في مجلس إدارتها. ثم أصبح

3. السفير، 27 تشرين الثاني 2010، صقر ابو فخر، «كراسي من ذهب وطرابيش من قصب ومبادئ من حطب».

رئيساً للجمهورية في زمن الانتداب. وكذلك بشارة الخوري الذي أصبح أول رئيس للجمهورية المستقلة عام 1943 والذي كان محامياً أيضاً ووكيل «البنك المصري لسوريا ولبنان». ثم تولّى ابنه المحامي خليل بشارة الخوري مكتبه فيما بعد، فحصل على وكالات الشركات الفرنسية ذات الامتياز كشركة الكهرباء والنقل والتنوير. وكذلك المحامي حبيب أبو شهلا الذي أصبح وزيراً في الحكومة ووكيل شركة التابلاين (السعودية الأميركية) وأدّى دوراً حاسماً في تمثيل مصالح تلك الشركة في مفاوضاتها مع الحكومتين السورية واللبنانية لعقد اتفاق نقل النفط السعودي. وكذلك عبد الله اليافي الذي أصبح رئيساً للحكومة مراراً ولكنه كان أيضاً محامياً ووكيل بنك سوريا ولبنان. وسنرى دور اليافي السلبي في أزمة إنترا عام 1966 عندما كان هو رئيساً للحكومة وزيراً للمالية ووزيراً للعدل في آن معاً، في حين كان جوزف أوغورليان زميله في بنك سوريا ولبنان حاكم مصرف لبنان بالوكالة عام 1966 ومحسوباً على عديله شارل حلو الذي كان رئيساً للجمهورية.

كما كان الوزير حميد فرنجية محامياً ووكيلاً لمجموعة «سيرياك»، وهي تكتّل لرجال أعمال لبنانيين وفرنسيين، تربّع على رأسه رينيه بيسون، مدير «بنك سوريا ولبنان». وبيسون كان الشخصية الاقتصادية ذات النفوذ المالي الأكبر في سوريا ولبنان آنذاك. وكانت «سيرياك» تحتكر المبادلات التجارية والمالية بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة أخرى، إضافة إلى كونها تتمتع بأفضلية الحصول على عقود الأشغال العامة الكبرى في لبنان.

في العام 1952، وضعت السفارة الأميركية تقريراً بعنوان «الطبقة التجارية في لبنان وتقدير ثروتها»، أشار إلى 15 عائلة بارزة بلغ مجموع ثرواتها 245 مليون ل.ل.[4] أي ما يوازي 40 في المئة من الناتج القومي اللبناني للعام 1948 والبالغ عامذاك حوالى 600 مليون ل.ل.

ولقد استمرّت البنية الاحتكارية والعائلية لرجال المال والأعمال في الستينيات، فكانت الأسر الثلاثون تتموضع حول كل عهد جديد وتتدخّل لإنجاح مرشّحها

4. فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 143.

لرئاسة الجمهورية والمناصب الأخرى. وأصبح التفاف الأسر التجارية المالية حول رئاسة الجمهورية في الأربعينيات والخمسينيات أحد المواقع التي مارست نفوذها من خلاله (كان هنري فرعون وميشال شيحا مستشارين نافذين لبشارة الخوري يتدخلان في كل ما يتعلق بالحياة العامة في للبلاد). وخلال الأربعينيات، احتل 13 من أبناء الأسر الثلاثين مقاعد نيابية واحتل 5 منهم مناصب وزارية وأصبح أحدهم رئيساً لمجلس الوزراء. كما كان 36 نائباً في الفترة نفسها يملكون أكثريّة الأسهم أو يمثلون أكثريّة المساهمين في 230 شركة من الشركات الكبرى في لبنان.

وكان تكتل هذه الأسر يزداد أو يتبدّل فتظهر أسر ومصالح جديدة من خلال انضمام حاشية طاقم العهد الجديد (أي رئاسة الجمهورية) إلى التكتّل، وتوافد أسر وشخصيات اغترابية، واستمرار ظاهرة ترسمل الزعامات السياسية ذات القاعدة الزراعية سابقاً وانخراطها المتزايد في الاقتصاد الليبرالي. وكانت تلك المصالح الأسرية في أساس تكوين الشركات في الخمسينيات والستينيات التي ظلت مطبوعة طويلاً بالطابع العائلي.

ورغم توسّع أسر أصحاب المال والأعمال، ظلت الأسر الثلاثون تمثّل نواتها الصلبة وتحتل موقع الأسد في القطاعات الرئيسة للاقتصاد. ففي العام 1968، احتلت عشر شركات تملكها العائلات موقع الصدارة بين أكبر 15 شركة مساهمة محلية من حيث رأس المال والموجودات. وفي السبعينيات، ازداد عدد العائلات التجارية في لبنان، ذكر بعضاً منها الاقتصادي كمال حمدان: آل صحناوي وعسيلي وعريضة وعرمان وغندور وجبر ونوفل وكتّانه ونكد وطرابلسي[5].

أشار سليم نصر وكلود دوبار إلى دراستين عن العائلات التي تقاسمت السيطرة المباشرة على القطاع الصناعي لعامي 1971 و1974. فدراسة العام 1971، تناولت 25 شركة صناعية هي الأولى من حيث الرأسمال والموجودات بحصّة 40 إلى 50 في المئة من الانتاج الصناعي، سيطرت على 10 منها سبع عائلات هي: غندور (سنّة) وعسيلي (أرثوذكس) وضومط والخوري (موارنة) وصالحة (دروز) وصحناوي (كاثوليك). كما ساهمت هذه العائلات السبع مباشرة، أو بالمشاركة مع عائلات أخرى، في السيطرة

5. كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، 1998، ص 88.

على المؤسسات الـ13 الأخرى. واعتبر هذا البحث أنّ «البورجوازية المسيحية» سيطرت على 17 مؤسسة من الشركات الـ25 الكبرى وحضرت في 24 شركة أخرى. وأنّ «البورجوازية الاسلامية» السنيّة سيطرت على سبع مؤسسات وحضرت في 12 مؤسسة أخرى. أمّا الدراسة الثانية للعام 1974 فقد تناولت 26 مؤسسة صناعية أظهرت أصول أصحاب بعضها من حَمَلة الرساميل الوافدة من سورية ومصر وفلسطين[6].

وأظهرت دراسات أخرى استمرارية التكثيف العائلي في الاقتصاد اللبناني وأنّ لبنان في أوائل السبعينيات كان يعاني من تركيز شديد للثروة في أيادٍ قليلة، بدرجة أكثر عنفاً من تلك التي بيّنتها بعثة ايرفد الفرنسية في مطلع الستينيات. حيث أظهر بحث لبناني[7] عن الخلفية العائلية للنشاط الاقتصادي، هيمنة 438 عائلة على مجالس إدارة أكبر 207 شركات لبنانية (عُرّفت العائلة بأنها نَسَب الدم المباشر). كما أنّ 13 عائلة (3 في المئة من مجموع هذه العائلات) سيطرت على 50 في المئة من مجموع الشركات و47 في المئة من الرساميل المستثمرة، و30 في المئة من الاستثمارات في المصارف والشركات المالية و24 في المئة من شركات الخدمات و29 في المئة من شركات النقل و14 في المئة من الشركات العقارية. وكانت خمس عائلات مرتبطة مباشرة بالرأسمال الخارجي. وذكر البحث بعض هذه العائلات منها: الخوري (مثال بطرس الخوري والشيخ فؤاد الخوري) وعريضة وغندور وصحناوي وجبر وكتّانه وسنّو وجبّور وعسّاف وعسيلي وصالحة وضومط وجلاد. ومن هؤلاء كانت ثماني عائلات مسيحية وخمس مسلمة (2 من السنّة و2 من الدروز وعائلة مختلطة).

فكانت نسبة التركيز المرتفعة للقوة الاقتصادية في أيدي عائلات قليلة تلاقيها نسبة تركيز مساوية في القوة السياسية في أيدي عائلات قليلة، وما وراء كل ذلك من مصاهرة ومن اجتماع السلطة والمال في العائلات نفسها.

وازاء تركيز الثروة في أيدٍ قليلة، ظهر الفقر الشديد في المجتمع اللبناني، كما برزت في الستينيات مظاهر الكماليات، أحدها ظاهرة اقتناء الخدم المنزلي. حيث أصبح الخدم من

6. سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**، ص 98-101.
7. كمال حمدان وروجيه الحاج، «الطغمة المالية في لبنان»، مجلة **الطريق**، رقم 4، 1979، ذكره كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، ص 116-117.

ضرورات الوجاهة في الطبقة الثريّة تعكس القدرات المالية للنخبة وغياب نظام ضرائبي يقلل المال المستباح للإنفاق النرجسي المظهري conspicuous consumption. هذه الظاهرة نمت بشكل واسع في الستينيات من القرن العشرين وعكست جزئياً النظرة الدونية للعمل اليدوي. وكان معظم خدم المنازل من الأرياف، لبنانيين من مناطق نائية أو سوريين من جبال العلويين، بدون أي حقوق وضمانات. وفي معظم الأحيان، كان ذوو الخادمة يجنون مرتّبها مباشرة من رب العمل، حيث يحضر الأب من قرية في جبال العلويين مرّة في السنة ليقبض مرتّب ابنته مباشرة من الأسرة. وفي الستينيات أيضاً، ظهر لبنانيون جمعوا ثروات في أفريقيا وجلبوا معهم خادمات أفريقيات. ومنذ الثمانينيات، انتشرت ظاهرة استخدام الآسيويات من الفيليبين وسري لانكا والهند بعدما كانت قد ابتدأت في دول الخليج العربي منذ الطفرة النفطية في السبعينيات.

وهناك ظاهرة طغيان سلالة الدم في الطبقة السياسية في لبنان بأسلوب الـ dynastie الذي يحافظ على استمرارية البيت عبر خط الأبناء الذكور، وفي حال تعذّر ذلك، فعبر الأخ أو الزوجة أو الأخت أو الابنة وأحياناً عبر ابن الأخ وابن الأخت. فمن كميل شمعون ذهبت زعامة العائلة إلى ابنه داني (اغتيل عام 1990) ثم إلى دوري شمعون. ومن بشارة الخوري إلى ابنه خليل الذي اصبح نائباً في البرلمان وابنه ميشال الذي اصبح حاكماً لمصرف لبنان ومرشحاً دائماً لرئاسة الجمهورية. ومن إميل إدّه إلى ابنه ريمون النائب والوزير الدائم، وأيضاً المرشّح الدائم لرئاسة الجمهورية، وابنه الثاني بيار الوزير والمصرفي. ومن بيار الجميّل الجد إلى ابنه بشير الذي انتخب رئيساً للجمهورية (اغتيل 1982) فزوجته صولانج فابنه نديم، وأيضاً من بيار الجميل الجد إلى أمين الجميل الذي أصبح رئيساً للجمهورية فابنه بيار ثم ابنه سامي. ومن نظيرة جنبلاط إلى ابنها كمال جنبلاط (اغتيل 1977) ثم ابنه وليد جنبلاط ثم ابنه تيمور وليد جنبلاط. ومن مجيد ارسلان إلى ابنه طلال ارسلان، ومن حميد فرنجية إلى أخيه سليمان فابنه طوني (اغتيل 1978) ثم ابن طوني، سليمان الحفيد. ومن أحمد الأسعد إلى ابنه كامل الأسعد. ومن علي سلام إلى ابنه سليم سلام فابنه صائب سلام ثم إلى الابنين فيصل سلام وتمّام سلام. ومن عبد الحميد كرامي إلى ابنه رشيد كرامي (اغتيل 1987) فشقيقه عمر كرامي فابن عمر، فيصل كرامي. ومن رُنيه معوّض (اغتيل 1989) إلى زوجته نايلة معوّض في المقعد النيابي ثم ابنهما ميشال معوّض.

الرئيسان فؤاد شهاب وشارل حلو لم ينجبا فأعفتهما الأيام من لقب السلالة. أمّا آل الصلح فقد اغتيل رياض الصلح ولم يكن لديه وارث ذكر، فانتقلت الكرسي إلى أقاربه حيث تسلم سامي الصلح ورشيد الصلح وتقي الدين الصلح كرسي رئاسة الحكومة على التوالي. ويشير الباحث صقر ابو فخر إلى أنّ رفيق الحريري صنع زعامته بالأموال السعودية وبالرعاية السعودية «ولم يرثها عن والده البسيط المتحدر من قرية زراعية في حوران بسورية تدعى «خربة غزالة». لكنّه، ما إن سلك مسلك أصحاب الكراسي في لبنان حتى دخل السياسة والمال في لبنان من الباب الواسع. وبعد اغتياله، ورثه ابنه الشيخ سعد في المال والسلطة، أي في الكرسي والجاه»[8]، كما ورثته شقيقته بهيّة وابنها أحمد.

ظاهرة «ولي العهد» بمعناه القبلي موجود في الدول العربية الأخرى، أكانت ذات أنظمة أميرية وملكية أم أنظمة جمهورية. وهي ظاهرة كادت تنعدم في الغرب الديمقراطي وليست من سمات المجتمع الحديث – باستثناءات قليلة – وإن كانت عيوب الغرب في مسائل أخرى – كالفساد ومساوىء الأخلاق والاستعمار الجديد– أكثر شناعة وحجماً.

طبع الفساد لبنان والمنطقة أيام السلطنة العثمانية التي يمكن أن يُكتب عنها مجلدات في فساد حكّامها الأسطوري. وتراجعت نسبة الفساد الموروث أيام الانتداب الفرنسي، ولكنّه عاد وعشّش في جسد الطبقة الحاكمة في لبنان بوتيرة أكبر بعد الاستقلال عام 1943، خاصة بعد سيطرة المصالح الخاصة للطبقة الحاكمة ذات القاعدة المذهبية وتقاسم المغانم، وسيطرة رجال الأعمال وعلاقاتهم المحلية والاقليمية والغربية.

وكان الفساد واضحاً في عهد بشارة الخوري، خاصَةً عبر المتاجرة بالنفوذ وتنفيع صلات القربى والعلاقات الواسعة بين رئيس الجمهورية وبلاطه وكبار التجار، حيث عمّم هذا النظام الفائدة الخاصة وتراجعت الخدمة العامة. فقد استلم محاسيب الرئيس الخوري أفضل الوظائف وأكثر المشاريع ربحاً، كما استفاد أعوانه وأفراد عائلته من نفوذهم للتأثير في الادارة الرسمية لمصلحتهم. واغتنى شقيقه سليم الخوري الذي أصبح نائباً في البرلمان، ولُقّب بـ»السلطان سليم» – تذكيراً بالعهد التركي – لشدة

8. السفير، 27 تشرين الثاني 2010، صقر ابو فخر، «كراسي من ذهب وطرابيش من قصب ومبادئ من حطب».

فساده. فيما حققّت زوجة الرئيس لور، وهي شقيقة ميشال شيحا، ثروات كبيرة.

لا تذكر كتب المدارس هذه التفاصيل عن عهد بشارة الخوري، كما أنّ معظم الكتب التي صدرت في لبنان عن عهد الخوري لم تحد عن أسلوب التبجيل ببطل الاستقلال بشارة الخوري والاشادة بشلّة طويلة من أسماء السياسيين. فلم يبقَ سوى منح الخوري وكل هؤلاء صفة الملائكة.

لقد أغضب فساد عهد بشارة الخوري كثيرين وحتى بعض حاشيته – ومنهم ميشال شيحا والوزيران هنري فرعون وكميل شمعون. وفاض الكيل عندما جرت في أيار 1947 انتخابات برلمانية كانت الأولى في لبنان بعد جلاء الفرنسيين. وكانت الفضيحة أنّ حكومة رياض الصلح – «بطل الاستقلال» هو أيضاً – مارست التزوير الانتخابي على نطاق واسع للمجيء بمجلس يمرّر تعديل الدستور للسماح لبشارة الخوري بتجديد ولايته المنتهية في 1949. فنال الخوري مائة في المئة من أصوات النواب. وعارضت شخصيات مارونية تعديل الدستور لرغبتها هي أيضاً في الوصول إلى الرئاسة، وعلى رأس هذه الشخصيات كان كميل شمعون الذي انخرط في معارضة ناجحة أسقطت الخوري عام 1952. كما أخذ ميشال شيحا موقفاً من فعلة قريبه الرئيس بشارة الخوري من منطلق الحرص على الديمقراطية والدستور، ونصح قريبيه هنري فرعون وموسى دي فريج بالتصويت ضد التعديل الدستوري.

يقول صقر أبو فخر إنّ «توريث الكرسي في لبنان هو أحد الأسس التي نهض عليها نظام الاستبداد في لبنان، وهو استبداد حقيقي لكنه متسربل برداء «ديموقراطية» زائفة وخادعة معاً. فجميع اللبنانيين يتكلمون على الديموقراطية، غير أن كل زعيم في طائفته دكتاتور. ومجموع الدكتاتوريين أقاموا، في ما بينهم، نظاماً سياسياً يضمن بعض الحريات لكل دكتاتور وجماعته. ولبنان بهذا المعنى هو بلد الحريات وبلد الدكتاتوريين الأحرار. والكرسي لدى هذا الدكتاتور أو ذاك الزعيم لا تبرح مكانها أبداً، فهي مرصودة للعائلة أو للطائفة... النفاق السياسي لأسباب كثيرة، تاريخية وتكوينية، نشأ في لبنان نظام معياري هو عبارة عن سلوك فلاحي في سياق حضري، أو ثقافة مجتمع جبلي في إطار مجتمع مديني حديث. وجراء ذلك، صارت السياسة مهنة أو حرفة وليس قيمة اجتماعية من قيم المجتمع المدني المعاصر الذي ينهض على العلم بالدرجة الأولى. ومن ظواهر هذا النظام المعياري النفاق السياسي، ولا سيما منافقة المتسلّط،

بحيث يصبح كل واحد محسوباً على زعيم»[9].

وليس أنّ الطبقة السياسية والاقتصادية في لبنان كانت منسجمة وفي سلم دائم، بل كانت متخاصمة ومتنافسة على المال والسلطة. فمناورات الزعماء ورجال الأعمال وإن اتخذت طابعاً محلياً ضيّقاً، جرت في اطار أحداث اقليمية وعالمية، وسنعود إلى تلك الفترة لاحقاً. ولكن هذا يقودنا إلى أنّ ضعف جو الثقة أو غيابها في صفوف هذه الطبقة أدّى أيضاً إلى ضعف الهيكلية الاقتصادية للبلاد.

الانقطاع عن الجوار الجغرافي

عبارة «النأي بالنفس» هي في عمق رؤية أسياد الكيان للسياسة الخارجية منذ ولادة دولة لبنان الكبير. ليس فقط أنّ لبنان بلد متوسطي شاخص نحو أوروبا، بل لا علاقة له بما يجري حوله من أحداث في سورية وفلسطين، وخاصة إذا كانت مآسيَ وحروباً.

ولطالما تمنى الزعماء ورجال الأعمال في النصف الثاني من القرن العشرين أن يكون لبنان دولة في أوروبا أو حتى جزيرة في مكان بعيد، طالما أنّ معظم مصادر التهديد لاقتصاده الخدماتي الريعي هي جغرافيّة. وكان التحدي الدائم للطبقة السائدة في لبنان هو كيفية عزل البنية الاقتصادية اللبنانية عن مؤثرات المنطقة والتي كانت تتمظهر بفيضان اللاجئين والحروب العربية-الاسرائيلية والوضع المتفجّر دوماً في الشرق الأوسط. ولم تمنع هذه الرؤية طبعاً هذه الطبقة من الترحيب بالمال العربي والسائح العربي. فأغدقت الكلام المعسول عن الأخوّة والروابط الثقافية والتاريخية مع العرب، بدون ترجمة حسيّة لهذه الروابط كتعميق التكامل الاقتصادي مثلاً أو زيادة التفاهم الثقافي الفعلي ودعم مثقفي لبنان للمساهمة في نهضة ثقافية تمدينية لمناطق متخلّفة في دنيا العرب.

لقد أهمل أصحاب المال والسلطة حقيقة أنّ لبنان شديد التأثّر بمحيطه الطبيعي ولا حجة لديهم في إهمال التعامل مع هذا المحيط ومشاكله. فقد تأثّر لبنان في حرب 1860،

9. السفير، 27 تشرين الثاني 2010، صقر ابو فخر، «كراسي من ذهب وطرابيش من قصب ومبادئ من حطب».

حيث نزح إليه مسيحيون من دمشق وغيرها من مناطق سورية جراء المجازر الطائفية هناك. كما تأثّر بالحرب العالمية الأولى حيث جاءه لاجئون من سورية، بعضهم من شمالها الذي ضمّته تركيا، وكان بينهم أرمن وسريان. وجرت هجرات أرمنية إلى لبنان على مراحل (1915 و1925 و1939) كما جرت هجرات سريانية إلى زحلة في البقاع ومناطق شرق بيروت، نتيجة المجازر والقمع التركي في كلّس ونصيبين وماردين وعينتاب وكيلكيا والاسكندرون. وحصل هؤلاء على الجنسية اللبنانية، وأُدخلوا في إحصاء 1932، وأصبحوا من فعاليات الكيان سياسياً واقتصادياً.

ولم تنتهِ مؤثّرات الجوار عند هذا الحد. بل استمرت وأصبحت أكبر وأبعد أثراً في النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة بعد اندلاع نكبة فلسطين وقدوم عشرات آلاف اللاجئين والتحولات العميقة في سورية، الكيان الأكبر المحيط بلبنان جغرافياً، والذي انفجر داخلياً عام 2011 وأوفد أكثر من مليون نازح إلى لبنان.

الجوار السوري: فيما كان للانقطاع الجغرافي مع فلسطين عام 1948 مظاهر حادة وبارزة حصلت في فترة زمنية قصيرة قبل العام 1950، كان الانقطاع الأكبر والأهم مع الجوار هو مع سورية التي احاطت بلبنان على ثلاثة أرباع حدوده البرية. ذلك أنّ الانقطاع قد حصل عام 1951 في لحظة سياسية، ولكنّه منح نفوذاً لا حدود له للدولة السورية على مقدرات لبنان. وحتى لو كان صحيحاً أنّ لبنان استفاد من اللااستقرار في سورية حيث رافقت الانقلابات والأحداث هجرات أموال وأدمغة إلى بيروت، ولكن أيضاً كان الانقطاع مدخلاً إلى أزمات متكررة ضربت لبنان على مدى القرن العشرين وما زالت حتى اليوم.

كانت رؤوس الأموال والأدمغة السورية تنزح إلى لبنان بعد كل انقلاب عسكري في دمشق أو قرار تأميم الأملاك الخاصة، وكان أكثر من 500 ألف مواطن سوري يزورون لبنان سنوياً للعمل والسياحة. كذلك اتّكلت قطاعات اقتصادية هامة في لبنان على اليد العاملة السورية. في حين جعلت الجغرافية شريان حياة الاقتصاد اللبناني مع المنطقة العربية بيد دمشق، خاصة بعد اقفال التجارة مع فلسطين.

يقول صقر أبو فخر: «في عامي 1957 و1958 تقاطر على لبنان آلاف السوريين الذين انتقلوا بأموالهم إلى مصارف بيروت هرباً من الاضطراب السياسي، وبحثاً عن استثمار آمن لنحو 900 مليون ليرة سورية بأسعار ذلك الزمان، تساقطت ثمارها على

المصارف اللبنانية، فشكّلت الفورة الثانية في الازدهار اللبناني. وفي مطلع ستينيات القرن العشرين، راحت أموال النفط العربي تغرق المصارف اللبنانية»[10].

في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، اختلف لبنان وسورية حول العلاقات الاقتصادية والمصالح المشتركة. وأدرك الزعماء ورجال الأعمال في لبنان باكراً ومنذ الاستقلال أنّ عليهم أن أن يحفظوا «خط الرجعة» مع السوريين، أي أن لا يُقدموا على خطوات تعتبرها دمشق معادية. فأبقوا على اللياقات وما تبقّى من مظاهر الأخوّة. إذ طريق لبنان إلى الدول العربية يمر في سورية وتلك الدول العربية كانت تستوعب 84 في المئة من صادرات لبنان الصناعية و75 في المئة من صادراته الزراعية. واستوعبت السعودية حصة الأسد من الصادرات اللبنانية بنسبة 35 إلى 40 في المئة. وكان ثمّة عمالة لبنانية هائلة في الخليج حقّقت أموالاً ضخمة أودعت في مصارف بيروت. ولم يكن أمام لبنان سوى سلوك الطريق البريّ الذي يمرّ عبر سورية إلى الأردن والسعودية والعراق والكويت ودول الخليج.

كما أنّ مرفأ بيروت كان منطلق حركة الترانزيت إلى كل دول الداخل، إلى سورية نفسها والعراق ودول الخليج ولكن عبر سورية. وكانت الحدود السورية مع لبنان باباً لدخول السياح العرب والعمال اللبنانيين العائدين من دول الخليج.

وأثبتت حرب لبنان التي بدأت عام 1975 أهمية الدول العربية للاقتصاد اللبناني. فقد انقطع هذا الاقتصاد عن العالم إلى حدّ كبير وأنقذه جزئياً من الانهيار استمرار التواصل العربي برّاً عبر سورية. وكانت سورية تدرك تماماً مدى نفوذها الاقتصادي على لبنان وتستعمل الاغلاق البرّي للضغط السياسي. كما أثبتت حرب سورية التي اندلعت في صيف 2011 عمق الأذى الذي يلحق بالاقتصاد اللبناني من جواره.

لقد اتجه لبنان في الخمسينيات إلى نظام برلماني بحريات نسبية ونظام اقتصادي شديد الانفتاح، واتجهت سورية في طريق معاكس، عسكري ذي نظام اقتصاد موجّه. حتى إنّ سورية لجأت عام 1961 إلى وضع قيود صارمة على التحويلات المصرفية إلى الخارج، ووضعت تحديداً رسمياً للعملة السورية في طريق الخروج من النظام النقدي الحر إلى النظام الموجّه. ثم أمضت سورية فترة الستينيات في سلسلة انقلابات وأعمال

10. «خالدة سعيد.. حارسة المعبد الثقافي»، صقر أبو فخر، جريدة السفير، 5 نيسان 2012.

عنف واشتباكات مسلحة دامت حتى 1970 تخلّلها أيضاً صراعات طويلة مع مصر والعراق والحرب العربية الاسرائيلية عام 1967، ومزيد من إقفال الحدود مع لبنان.

الجوار الفلسطيني: شارك لبنان عام 1948 في حرب فلسطين بقوة عسكرية محدودة في منطقة الجليل، ولم تكن نتيجة الحرب لمصلحته: ذلك أنّ لبنان خسر عشرين قرية ولجأ إلى أراضيه 104 آلاف مواطن فلسطيني وحُرم من التواصل الاقتصادي والاجتماعي مع فلسطين ومصر.

وبموجب اتفاقية الهدنة مع اسرائيل، استعاد لبنان 13 قرية فيما بقيت سبع قرى تحت الاحتلال لتُضمّ لاحقاً إلى كيان اسرائيل الجديد. واعتقد الحكام في لبنان وأصحاب الأمر آنذاك أن الهجرة القسرية للفلسطينيين ستكون موقتة، ثم يعود اللاجئون إلى بلادهم. وفيما اعترض البعض في لبنان على تحمّل لبنان وحده مسؤولية اللاجئين ورأى ضرورة توزيعهم على الدول العربية، رضخ رئيس الجمهورية بشارة الخوري، ومعه آخرون، لضغوط بريطانيا، الدولة الانتدابية على فلسطين التي كان يتبعها سياسيون كبار في لبنان ومنهم الخوري نفسه وكميل شمعون. وصمتت الدولة عن موضوع اللاجئين وعن ضرورة السعي لعودتهم في المحافل الدولية، تماهياً مع مواقف الأسياد الغربيين. واستمرّ صمت الدولة اللبنانية على مرّ العقود لأنّ أي سياسة أخرى تتطلّب موقفاً حازماً من اسرائيل والتزاماً صادقاً بالقضية الفلسطينية، وهو آخر ما كان في رؤوس أوصياء النظام اللبناني.

لقد ابتدعت الدولة اللبنانية مديرية لشؤون اللاجئين الفلسطينيين وجعلت مكان اقامتهم في مخيمات موقتة قرب المدن الرئيسة (طرابلس وبيروت وصيدا وصور وبعلبك والنبطية). ولكن لم يتنبّأ أحد أنّهم سيبقون هناك بعد 70 عاماً من نكستهم من دون تحقيق أي خطوة لعودتهم إلى ديارهم، حتى تضاعف عددهم إلى 400 ألف نسمة.

ولم يحتمل فلسطينيو المخيمات طويلاً عزلتهم عن المجتمع اللبناني، مقارنة بفسلطينيّ سورية والأردن مثلاً، وعانوا من عدم تمتعهم بالحقوق المدنية واهمال قضيتهم من جانب الدول العربية. فبدأوا منذ 1965 سلسلة عمليات عسكرية صغيرة انطلق بعضها من لبنان ما جلب غضب اسرائيل. فكان الجيش الاسرائيلي يردّ بأعمال انتقامية ليس ضد المخيمات فحسب بل ضد المدنيين اللبنانيين والمنشآت اللبنانية، وفاقت أيضاً في ضراوتها ووقعها مئات المرات ما كان يقوم به الفدائيون

الفلسطينيون ضد اسرائيل. وكانت النتيجة أنّ مئات الألوف من اللبنانيين الآمنين في الجنوب وضواحي بيروت الجنوبية والشرقية – وهم من الفقراء على أي حال ومن كل الطوائف – وقعوا في خط النار بين الفلسطينيين والاسرائيليين أمام عدم مقدرة دولتهم اللبنانية وعدم رغبة الطبقة الحاكمة على حمايتهم من إسرائيل. وازاء هذا الوضع، ترك عشرات ألوف اللبنانيين قراهم إلى ضواحي المدن اللبنانية، ما ولّد ضغطاً اجتماعياً خانقاً على المدن وخاصّةً في حزام البؤس الذي زنّر بيروت.

ويلخّص صقر أبو فخر انعكاس نكبة فلسطين على اقتصاد لبنان وعلى بيروت خاصة: «العناصر التكوينية للازدهار اللبناني، ثقافياً وعمرانياً، كانت عناصر خارجية في الأساس. فالازدهار اللبناني الذي تجسّد في بيروت بالدرجة الأولى، وفي جبل لبنان في الدرجة الثانية، لم يبدأ، عملياً، إلا غداة نكبة فلسطين في سنة 1948. قبل ذلك كانت بيروت عبارة عن ميناء مكرّس لخدمة مدينة دمشق ولتسهيل تدفّق الواردات السورية، وفيها جامعة تبشيرية هي الجامعة الأميركية، وبعض المطابع والصحف المزدهرة. لكن دور بيروت في المشرق العربي كان محدوداً. أما في سنة 1948 فقد تدفق على لبنان، مرة واحدة، أكثر من مائة ألف فلسطيني حملوا معهم 150 مليون جنيه استرليني، ما يعادل نحو عشرة مليارات دولار بأسعار اليوم. وكان حدث فلسطين الدامي سبباً من أسباب الفورة الأولى في الاقتصاد اللبناني. فاليد العاملة الفلسطينية المدرّبة ساهمت في العمران وفي تطوير الزراعة. والرأسمال النقدي أشاع انتعاشاً استثمارياً مهماً. وكان لإقفال ميناء حيفا شأن كبير في تنشيط ميناء بيروت وتوسيعه، مثلما كان لإقفال مطار اللد أثر فوري في نهضة مطار بيروت الدولي»[11].

وعن «الدّين الفلسطيني في عنق لبنان» يضيف أبو فخر في مقال آخر: «الفلسطينيون كانوا من بناة اقتصاد لبنان وحركته الثقافية والسياحية ومنهم يوسف بيدس، مؤسس بنك أنترا، وحوالى 13 اقتصادياً لامعاً، بمن فيهم مؤسّس أول شركة لتوزيع الصحف والمطبوعات (شركة فرج الله) وأول فلسطيني يرفع علم لبنان فوق القطب الجنوبي (جورج دوماني)... ناس لبنان يعرفون قصة يوسف بيدس، لكن موظفاً في فرع البنك العربي– البيرة، دَرْدَشتُ معه يجهل من هو يوسف بيدس الذي جاء إلى لبنان ليؤسّس

11. «خالدة سعيد.. حارسة المعبد الثقافي»، صقر أبو فخر، جريدة السفير، 5 نيسان 2012.

أكبر بنك لبناني (حتى تاريخه) وكذلك كازينو لبنان، وطيران الشرق الأوسط. كان بيدس جريئاً ومتهوّراً في التوسّع (أحواض سفن ناسيوتا فرنسا) فلعبوا عليه لعبة سحب الودائع، دون أن يسمحوا له بتسييل بعض أصوله.. فمات كمداً مطالباً بمحاكمة عادلة.. دون جدوى»[12].

كما يلخّص أبو فخر مساهمات سوريين وفلسطينيين في الحياة الثقافية في بيروت: «كان الفلسطينيون والسوريون العنصر اللامع في الازدهار الثقافي اللبناني. وتجربة مجلة شعر أفضل برهان عن هذه الفكرة، فقد أسّسها سوريون منفيون أو مهاجرون إلى لبنان هم يوسف الخال وأدونيس ومحمد الماغوط ونذير العظمة وفؤاد رفقة ومعهم رياض الريس وخالدة سعيد. ولا يمكن تصوّر نضارة الحياة الثقافية والفنية في لبنان من دون سوريين أمثال قسطنطين زريق وإدمون ربّاط ونزار قباني وغادة السمان وجبرائيل جبور ومنير بشّور وياسين الحافظ وجورج طرابيشي ورفيق خوري وصادق جلال العظم وعمر أبو ريشة وإنعام الجندي وحليم بركات والمطربة وداد وفريال كريم ومحمد محسن وجورج وسوف وورد الخال. حتى إنّ أول موديل عارية في لبنان كانت مريم خيرو من حوران. وهل يمكن أن تبقى الحياة الثقافية في لبنان على بهائها لو نزعنا منها أسماء فلسطينيين أمثال وليد الخالدي وإحسان عباس ومحمد يوسف نجم ونقولا زيادة وبرهان الدجاني وزين نور الدين زين وغسان كنفاني وأحمد شفيق الخطيب ونبيل خوري ومروان جرار ووديعة جرار وبول غيراغوسيان وجوليانا سيرافيم وعبود عبد العال وحليم الرومي وابنته ماجدة، وصبري الشريف وناجي العلي وسليم سحّاب وناهدة فضلي الدجاني والدكتور داهش (سليم العشي من بيت لحم). واللافت ان أفضل ما كتب عن بيروت كتبه غير لبنانيين ربما كانوا فقدوا فردوسهم الأصلي، ووجدوا ما يشبهه، أو بديلاً منه في بيروت. قصيدة «ياست الدنيا يا بيروت» كتبها نزار قباني السوري ولحّنها جمال سلامة المصري وغنّتها ماجدة الرومي الفلسطينية. وهذا ما فعله محمود درويش في قصيدة «بيروت» (ديوان **حصار لمدائح البحر** 1984)»[13].

رغم مقولة إنّ لبنان استفاد من نكبة فلسطين باستقطابه الرساميل والأدمغة الفلسطينية المهاجرة وبوراثة بيروت لمرافىء فلسطين، كانت الحقيقة أكثر تعقيداً، ذلك

12. صقر ابو فخر، «انتفاضة لاجئين في لبنان»، **السفير**، 29 حزيران 2010،
13. المرجع السابق نفسه. راجع أيضاً كتاب كمال ديب، **بيروت والحداثة**، دار النهار، بيروت، 2009.

أنّ «الاستفادة» من مصيبة فلسطين لم تكن دون خسائر اقتصادية واجتماعية وسياسية:

1. **اللاجئون:** تضرّر لبنان بشكل واسع من نتائج ظهور دولة اسرائيل وتداعيات القضية الفلسطينية حيث شكّل دخول أكثر من مائة ألف لاجىء إرهاقاً لامكانيات لبنان المحدودة وتهديداً للمعادلة الديمغرافية الدقيقة التي حافظت عليها الطبقة الحاكمة. لا بل إنّ فيضان اللاجئين لم يتوقف. إذ دخل الأراضي اللبنانية المزيد من اللاجئين الفلسطينيين بعد حرب 1967 وهزيمة العرب ووقوع القدس الشرقية والضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي. ودخلت أعداد أخرى بعد الحرب الأهلية في الأردن (1969–1971) وهزيمة المقاومة الفلسطينية هناك في مواجهة مع الجيش الأردني. وهذه المرّة دخلت لبنان فصائل المقاومة الفلسطينية المقاتلة فأحدثت اهتزازاً كبيراً في الوضع الداخلي اللبناني الدقيق. وبلغ عدد الفلسطينيين في لبنان عام 1975 320 ألف نسمة شكلّوا حوالى 15 في المئة من سكان لبنان في ذلك الوقت. وكان للقضية الفلسطينية تداعيات كوارثية على لبنان شكّلت أحد أهم عوامل الحرب الأهلية فيه واعتبرتها الطبقة الحاكمة أنّها سبب خراب لبنان.

2. **انقطاع التواصل التكاملي مع الاقتصاد الفلسطيني:** أدّى قيام اسرائيل إلى تفاقم العجز التجاري اللبناني نتيجة خسارة لبنان سوقاً رئيسةً لصادراته الزراعية والصناعية في فلسطين. فقد شكّلت فلسطين قبل 1948 السوق الأولى للصادرات اللبنانية حيث استوعبت بضائع لبنانية قُدّرت بقيمة 8 ملايين ليرة عام 1937 مقابل 3.7 ملايين ليرة هي صادرات لبنان لفرنسا و1.5 مليون ليرة لإيطاليا. وقد زاد استيعاب السوق الفلسطيني للصادرات اللبنانية إلى 13.6 مليون ليرة عام 1947 مقابل 2.9 مليونَيْ ليرة لفرنسا وأقل من مليون ليرة لإيطاليا ما كان سيعني ازدهاراً متعاظماً للبلدين لولا قيام اسرائيل.

3. **تراجع السياحة:** شكّل الفلسطينيون النسبة الأهم في حركة الاصطياف العربي في ربوع لبنان في زمن لم يظهر فيه السائح الخليجي بعد. وبلغ عدد المصطافين الفلسطينيين 2200 شخص عام 1936 من أصل 7700 مصطاف عربي، و6300 عام 1947 من أصل 13000 مصطاف عربي والنسبة الكبرى من المصطافين العرب كانت من المصريين والعراقيين والسوريين. وكان السوّاح الفلسطينيون يقيمون في فنادق ومنازل مفروشة في بيروت ومناطق الجبل القريبة، ويُنفقون المال للاستجمام

والتجوال[14].

4. **عزل التواصل مع شمال أفريقيا والجزيرة العربية:** اقفال حدود لبنان مع فلسطين منذ 1948 أغلق طريق الناقورة–عكا. كما أنّ خطوط الاشتباك بين الجيشين السوري والاسرائيلي أقفل طريق مرجعيون–صفد. وإذ أقفلت فلسطين بوجه لبنان انقطع البلد برّاً عن مصر والأردن وعن الدول العربية الأخرى جنوباً وغرباً، وأصبحت سورية منفذه الوحيد.

والمحصلة أنّ لبنان خسر السياحة الفلسطينية والأسواق الفلسطينية التي كسبتها اسرائيل لمصلحة بضائعها، وسُدّت في وجهه الطريق البريّة إلى الدول العربية. وفي هذا الكتاب، نركّز على ما جناه لبنان من حرب فلسطين، وخاصة على الطبقة السياسية اللبنانية التي عملت على تقويض حتى ما استفاد لبنان منه – أي الرساميل والأدمغة الفلسطينية. فقد حاربت هذه الطبقة بنك إنترا، المؤسسة الفلسطينية الأهم، بلا هوادة إلى أن كسرته، ودفعت اقتصاد لبنان إلى الهاوية.

إفقار اللبنانيين من مآثر الليبرالية

لقد ذكر توفيق كسبار أنّ النمو والانماء في لبنان في الفترة 1948-1970 لم يكونا بتاتاً بذلك الامتياز المزعوم في أنّ نظام الليبرالية الاقتصادية والمهارات التي يتمتع بها اللبنانيون كانت السبب في أداء مميز في غياب الثروات الطبيعية. فقال إنّه لا يمكن نظام الاقتصاد الليبرالي أن ينتج نمواً قوياً عندما يعمل في ظل رأسمالية متخلفة ومؤسسات سياسية بالية. ولقد جعل كسبار هذا الرأي أطروحة كتابه، حيث شرح أنّ أي نمو وإنماء تحقّقا في لبنان كانا نتيجة ظروف موقتة وخارجية مؤاتية كنكبة فلسطين وأحداث سورية أكثر مما كان نتيجة عملية انتاجية مستدامة للمهارات المحلية فيها دور متعاظم وفاعل.

ووصل كسبار إلى استنتاج أنّ النظام الاقتصادي اللبناني كان سيّئاً إلى درجة أنّه أعاق عملية النمو ولم ينتج المنافع ويوزعها على الناس كما يفترض أن يفعل نظام

14. مسعود ضاهر، **لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق**، ص 75.

السوق[15]. وحيث كان اقتصاد لبنان ينمو بشكل صحّي بعد الحرب العالمية الثانية ويشهد صناعة وليدة قوية ووضعاً مالياً قوياً، ومعدّل أمية منخفضاً نسبياً، وأسواقاً عربية مرحّبة بالصادرات اللبنانية ودخلاً فردياً هو من بين الأعلى في الدول النامية، جاء العمل التخريبي الذي قام به الزعماء وأصحاب المال والأعمال بتكريس نمط اقتصادي نيوليبرالي يخدم مصالحهم الفردية ويعيق النمو الصحيح ويتبع للنيوليبرالية الغربية.

ويكشف كسبار أنّ أوضاع لبنان في الستينيات والسبعينيات وحتى في التسعينيات لم تتوافق أبداً مع الانطلاقة الجيدة التي بدأها في الأربعينيات. وفي تفنيده لمزاعم منجزات هذا النظام، يذكر كسبار فشل النظام الاقتصادي في افادة غالبية السكان من الحد الأدنى من شبكة ضمان صحي، حيث لم يزد عدد المضمونين حتى في العام 1997 عن 14 في المئة من اللبنانيين. وبعكس الاعتقاد السائد، فإنّ نسبة النمو الاقتصادي في لبنان قبل 1975 كانت عادية لا بل بين الأدنى في دول الشرق الأوسط[16].

ويشرح كسبار سبب التناقض بين الاعتقاد بمقولة النمو المميّز واسطورة المستوى المعيشي المرتفع في لبنان وبين حقيقة الأرقام التي تؤكد عدم صحة ذلك، بأنّ معظم المراقبين كانوا يكتفون بتسجيل تطوّر بيروت وجبل لبنان المحيط بها ويعممون ذلك على كل لبنان، محاولةً منهم أن يهملوا مسألة سوء توزيع الثروة ومستوى مهارات العمال المتواضع. ولقد بيّن كسبار أنّ نسبة الأمية في لبنان بقيت مرتفعة بعد 35 عاماً من الاستقلال ولم تتراجع إلا بنسبة طفيفة من 40 في المئة في أواخر الأربعينيات إلى 32 في المئة عام 1970.

15. توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي، ص 88.
16. المرجع السابق نفسه، ص 94.

الفصل الخامس

تاريخ بيروت الاقتصادي

في هذا الفصل، نقدّم الخلفية المدينية التي احتضنت تجربة بنك إنترا. فقد نمت في المشرق سلسلة مدن تشابهت ظروفها وواقعها الثقافي والديموغرافي والتجاري وصلاتها مع أوروبا، كان منها إزمير (في تركيا اليوم) وحلب والإسكندرونة وبيروت وحيفا، والاسكندرية في مصر. ولو كانت فلسطين دولة مستقلة وحرة وظهر بنك إنترا في حيفا بمقاييس نجاحه في لبنان، لأصبحت فلسطين من الدول الناهضة المهمة على البحر المتوسط.

ولكل مدينة من مدن المشرق تاريخ وحكايا، فإذا رُويت سيرة إحداها لأمكن الاستدلال على تواريخ المدن الأخرى في المشرق. وعطفاً على الفصل السابق الذي أوضح جذور النيوليبرالية اللبنانية، نذكر هنا أنّ النخبة المرتبطة بالغرب كانت أكثر تمظهراً في حيّز جغرافي هو مدينة بيروت التي كانت ميدان امبراطورية إنترا والمركز الرئيس لانطلاق بيدس.

تعود بدايات ازدهار بيروت كمدينة ليفنتية مشرقية إلى القرن الثالث عشر. فبعد الحروب الصليبية وبعد قرون من الرقود الاجتماعي والديمغرافي والاقتصادي، بدأت بيروت تظهر على الخارطة التجارية للبحر المتوسط. ثم أخذت تزدهر منذ القرن الثامن عشر، وخاصة مع بدء تعمّق ارتباطها العضوي بالمتروبول الاقتصادي الأوروبي في القرن التاسع عشر. وشكّلت الفترة الممتدة من 1864 إلى 1943 الأساس الذي انطلقت منه المدينة لتصبح مركزاً مالياً وتجارياً عالمياً في القرن العشرين، تحت تراكم هائل من التدخّل الغربي نتيجة النفوذ التجاري والثقافي والتعليمي والسياسي الذي تمتعت به فرنسا وبريطانيا ودول أخرى.

بيروت عبر التاريخ

لم تكن بيروت وليدة الغرب، بل هي أولاً مدينة مشرقية عريقة يعود تراثها إلى فجر التاريخ، تبدو على الخريطة قطعة من اليابسة لا يعبرها أي مجرى مائي وتمتد في البحر تسعة كيلومترات ويحصل سكانها على المياه بحفر آبار ارتوازية، من هنا اسم «بئروت» وهو جمع لكلمة بئر باللغة الفينيقية الكنعانية. وبيروت هي أخت صيدا وصور وجبيل وطرابلس وأرواد وأوغاريت وعكا، المدن الفينيقية التي انتشرت على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط. مدن كانت مراكز حضارة وصناعة، وخاصة صناعة السفن والقماش والأدوات المنزلية والمفروشات، ومرافىء للتجارة البحرية.

يقول بعض المؤرخين إنّ الفينيقيين جاؤوا من الجزيرة العربية في العام 2800 قبل الميلاد[1] فيما يقول البعض الآخر إنّهم أتوا من شبه جزيرة سيناء. ويقول بعض ثالث إنّهم أصلاء في المشرق ولم يأتوا من مكان آخر. ويدين العالم أجمع للفينيقيين (باستثناء الصين واليابان حيث تعتمد الكتابة التصويرية) باختراع أحرف الأبجدية التي اتخذت أشكالاً مختلفة حول العالم وكان أساسها الألفباء المكتشفة في رأس شمرا (أوغاريت القديمة في شمال سورية). كما يدين العالم للفينيقيين بالسلّم الموسيقي الذي اكتُشف أيضاً في شمال سورية. ومن صناعات الفينيقيين كان قماش الأرجوان، الذي استندت صباغته إلى حبر عضوي من حيوان بحري هو الموركس. وكان هذا القماش فتحاً هاماً للتجارة في المتوسط حيث أصبح القماش الفينيقي لباس الملوك والكهنة في العالم القديم. فكانت الملابس تصنع في صيدا وصور وجبيل وتُصدّر من مرافىء عدة إلى مصر وأوروبا. ويرى الزائر اليوم آثار مصانع الارجوان وأكوام نفايات الموركس في شرق مدينة صور[2].

بدأت التجارة الفينيقية البحرية في جبيل شمال بيروت، ثم انتشرت في المدن الفينيقية كافّة على ساحل شرق المتوسط. ومنذ 1800 سنة قبل الميلاد، امتدت التجارة الفينيقية إلى موانىء قبرص، ثم توسّعت في كل قرن لتشمل جزر بحر ايجه (اليونان) ومن ثم جزيرة صقلية. أمّا في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط فقد انتشر التّجار الفينيقيون في

1. Herodotus, *Histories*, New York, Everyman's Library, 1991.
2. 92.- Julian Huxley, *From an Antique Land*, London, Max Parrish, 1954, pp. 67

موانىء مصر وشمال افريقيا لتصبح لهم مرافىء بنوها ومن ثمّ جاليات سكنت هناك. إلى أن بدأت مواقعهم تتحوّل ثغوراً ومستوطناتٍ ثم بلداتٍ ومدناً انتشرت من ليبيا إلى المغرب مروراً بالجزائر وتونس. ومن البحر المتوسط، انتشرت خطوط الفينيقيين التجارية البحرية لتشمل الجزر البريطانية التي لا تبعد كثيراً عن مضيق جبل طارق في المحيط الأطلسي، فحطّت سفنهم في مرفأ بريستول. وكانت لهم مرافىء على شواطىء البرتغال الأطلسية، أبرزها لشبونة حيث «الحي الفينيقي» هو أبرز أحيائها اليوم.

لقد احترم أباطرة الفراعنة (المصريون القدماء) مهارات الفينيقيين وبضائعهم. وكان الامبراطور الفرعوني نيخاو يثق بجدارة الفينيقيين في علم البحار. فموّل بعثة من سفنهم انطلقت من البحر الأحمر، وطافت حول أفريقيا من دون الابتعاد عن الشاطىء لاستكشاف سواحل القارة. ثم عادوا عبر مضيق هِرَقل (جبل طارق). كما أنّ امبراطورية قرطاجة الفينيقية أرسلت بعثة بقيادة قبطان يدعى حنّون لاستكشاف غرب أفريقيا حيث نزل الفينيقيون الساحل واستكشفوا مجرى نهر السنغال الكبير وتبادلوا البضائع مع السكان. ووصل الفينيقيون أيضاً إلى البحر الكاريبي (جزر الانتيل) في القارة الأميركية وربما إلى سواحل البرازيل.

بنى الفينيقيون مدناً على شواطىء البحر المتوسط لتسهيل تجارتهم واستثمار بلاد جديدة تتمتّع بمرافىء طبيعية ومياه وتربة خصبة. ومن المدن التي بناها الفينيقيون خارج المشرق، مرسيليا (أو مرساية باللغة الفينيقية ومرسى بالعربية) على ساحل فرنسا المتوسطي. واستوطنوا سواحل إيبيريا (أسبانيا والبرتغال) المتوسطية والأطلسية وسمّوا تلك الولاية الفينيقية «ترشيش» (وبقي هذا الاسم في قرية ترشيش في قضاء المتن – لبنان). وبنوا في ترشيش الاسبانية مدن قادش وقرطاج. وكانت جزيرة صقلية جنوب إيطاليا مكتظّة بالسكان الفينيقيين، وثمّة شواهد وأدّلة عديدة على أنّ مدينة باليرمو – عاصمة صقلية اليوم – قد بُنيت على المدينة الفينيقية القديمة. واستوطن الفينيقيون جزيرة مالطا التي تقع بين تونس وصقلية، وما زال سكانها إلى اليوم يتكلمون لغة سامية هي خليط من الفينيقية القديمة والعربية الحديثة.

لم يكن الفينيقيون تجّاراً فحسب كما ادّعت الجماعة المهيمنة على لبنان، بل أصحاب صناعة وحضارة وبناة دول، حيث أنشأوا دولاً على سواحل المتوسط أبرزها في البداية مملكة جبيل شمال بيروت. وفي القرن الحادي عشر قبل الميلاد، تحوّل الثقل

السياسي والاقتصادي من جبيل إلى مدينة صيدا التي أصبحت مركزاً لدولة كبيرة. وأصبحت جنسية سكان البلاد مرتبطة بها («الصيدونيون» كما جاء في العهد القديم من الكتاب المقدّس). وكان الانتشار الفينيقي عبر المتوسط يدين لصيدا وحكومتها بالولاء، فكانت صيدا تقيم العلاقات والتحالفات مع الممالك الأخرى في سورية وفلسطين ومصر وبلاد الاغريق. وكانت عملتها متداولة ورسمية في شمال أفريقيا (التي أسماها مؤرخو الاغريق «ليبيا» واسماها الفينيقيون «إفريقيا» والرومان «أفريقانوس»).

ثم استلمت صور لواء فينيقيا من صيدا. ومن صور بالذات، انطلقت المرحلة الكبرى للتوسّع الفينيقي في القرن التاسع قبل الميلاد لبناء امبراطورية قرطاجة (وهو اسم لاتيني للاسم السامي «قرط حدِشت» ويقال أيضاً حدِشيت، ويعني حديث. ومعنى قرطاجة، إذاً، «القرية الجديدة» أو «المدينة» الجديدة» أو البلد الجديد، مثل يورك في إنكلترا ونيويورك في أميركا.

لقد سيطرت قرطاجة بجيوشها على القسم الغربي من البحر المتوسط (أي ما بعد مضيق صقلية – تونس) بقيادة أسرة آل برقة (الملك هملقار برقة وابنه هاني بعل برقة). لقد هزم هاني بعل الامبراطورية الرومانية وفرض سلطانه على أجزاء من اسبانيا وفرنسا ونصف إيطاليا واحتل روما. ويقول فيليب حتي إنّ اسم مدينة برثالونا (أو برقا لونا) له علاقة بالأسرة الفينيقية التي امتد حكمها إلى أسبانيا، وهو ما تطمسه صفحة برثلونة في موسوعة ويكيبيديا على الانترنت[3].

وفي القرن الخامس قبل الميلاد أصبحت طرابلس الشام هي المركز الرئيس لفينيقيا في المشرق. ولكنّ صور كانت الأقوى على الصعيد التجاري. فيما استمّرت أمبراطورية قرطاجة حتى غزاها الرومان في القرن الثاني قبل الميلاد ودمّروا عاصمتها.

يتبيّن مما تقدّم أنّه في كل المراحل التاريخية التي امتدّت أربعة آلاف سنة تقريباً، لم تحصل بيروت على أي مجد ومركز ثقل في فينيقيا كما كانته جبيل وصيدا وصور وطرابلس وأرواد وأوغاريت وقرطاجة. بل كانت ثغراً صغيراً يقع على الجانب الغربي لمصب نهر بيروت (محيط مرفأ بيروت اليوم) ويطلّ على خليج مار جرجس شمالاً.

3. Philip Hitti, *Lebanon in History*. New York, MacMillan, 1951, p. 118

ولقد ذُكرت بيروت في القرن الرابع عشر قبل الميلاد كمركز لشخص من الأسرة الحاكمة في مملكة جبيل، ولم تزد أهميتها عن بلدة صغيرة على الساحل اللبناني كعرقة وأنفة.

ولكنّ شأن بيروت تغيّر في زمن الامبراطورية الرومانية. ففي العام 64 قبل الميلاد، اختار الرومان بيروت لتصبح منتجعاً سياحياً وترفيهياً لضباط الجيش الروماني، ما جذب الاستثمارات وخلق نواة لمركز خدمات تربوية وثقافية وطبية للعالم القديم. فتحوّلت بيروت مدينة للثقافة والتعليم وكان سكانها مواطنين في الامبراطورية الرومانية.

وحوالى العام 200 ميلادياً، تأسست في بيروت مدرسة **حقوق** وأكاديميات رومانية، في حين كانت السجلات الرومانية الرسمية تشير إلى بيروت تحت اسم Julia Felix Beyrit نسبة إلى جوليا ابنة الامبراطور جوستنيان التي عاشت في بيروت. وهناك شارع في بيروت اليوم يحمل اسم الامبراطور جوستنيان.

كما أنّ الرومان بنوا طرقات محلية واقليمية ربطت ولاياتهم الواسعة التي امتدت في أرجاء البحر المتوسط ومعظم أوروبا وحتى الجزر البريطانية. وجزء من هذه الطرق الكبرى كان على الساحل الشرقي للمتوسط. وما يطلق عليه اليوم تسمية «وسط بيروت التجاري» كان هو المكان الذي اختاره الرومان لبناء مدينتهم على أنقاض وإلى جَوار بيروت الفينيقية الصغيرة التي أشرنا إليها والتي تضمّنت بلدة صغيرة ومرفأ للقوارب عند مصب نهر بيروت تماماً. فمن تلك البلدة الصغيرة، بنى الرومان طريقاً دولياً هو الذي يمرّ في الطرف الجنوبي من ساحة الشهداء حالياً (يمرّ بجزء منه إلى جانب مبنى جريدة «النهار»)، وعُرف قديماً باسم طريق **Via Dicimanus Maximus**. فكانت الجيوش الرومانية تعبره وتستعمله لاحتفالاتها. وثمّة آثار رومانية كثيرة حول ذلك الطريق القديم في محيط ساحة الشهداء وشارع الأمير بشير.

وكانت بيروت الصغيرة تعاني من زحف الرمال وهبوبها الموسمي جنوب المدينة، فزرع الرومان غابة من الصنوبر بقيت أجزاء منها، رمّمها وأنعشها الأمير فخر الدين في القرن السابع عشر الميلادي وبقيت إلى اليوم المساحة الحرجية الوحيدة في بيروت.

تمتّعت بيروت في القرنين السادس والسابع ميلادياً بعمران وازدهار كبيرين في ظل الرومان. ولكنها **تعرّضت** منذ العام 503 ميلادياً لزلازل مدمّرة كانت تضربها

ثم تخمد لفترات متباعدة. لقد بدأت الزلازل خفيفة في بداية القرن السادس، ولكن في 9 تموز 551، حلّت الكارثة. ففي ذلك اليوم، اهتزّ الساحل بعنف وانحسر البحر ثم عاد بطوفان سَحَقَ السفن في المرفأ والمنشآت على الشاطىء. كما دمّر زلزال قلبَ المدينة محدثاً آلاف القتلى والجرحى، بينهم جنود رومانيون ومئات الطلاب. وانتشرت الحرائق فتهدّمت عشرات الأبنية وغرق بعضها في الوحول التي خلّفها الزلزال وخلت بيروت من أي مظهر للعمران أو الحياة. وبعد سنوات، رجع السكان لاعادة تعمير الوسط، ولكنّ حريقاً هائلاً شبّ عام 560 قضى على ما أعيد انشاؤه. ولم تفلح محاولات الامبراطور جوستنيان اعادة بناء المدينة فغابت كمركز روماني مهم، خلّده مؤرخو الرومان وشعراؤهم[4].

ثم عاد العمران إلى بيروت بعد سبعين عاماً، فشهدت ازدهاراً وتطوّراً حتى بلغ عدد سكانها 35 ألفاً. ولكن الحقبة الرومانية في لبنان (والتي تركت آثاراً في كل البلاد منها قلعة بعلبك ومدينة صور الرومانية) انتهت بسلسلة من الأزمات. ليس لأنّ الامبراطورية انشقّت إلى غرب مركزه روما وشرق مركزه القسطنطينية (البيزنطية)، بل إنّ الجزء الشرقي غرق في حروب ضد الامبراطورية الفارسية ابتداءً من العام 549م أدّت إلى سقوط المشرق تحت الاحتلال الفارسي. ورغم أنّ الجيش البيزنطي انتصر على الفرس عام 629 م واستعاد المشرق، إلا أنّ متعة الانتصار لم تدم. ذلك أنّه، خلال سنوات قليلة، باتت المنطقة خاضعة لعرب الجزيرة العربية بعد الفتح الاسلامي الذي هزم البيزنطيين في معركة اليرموك جنوب دمشق.

وخلال فترة الحكم الاسلامي لم تعد بيروت إلى الانتعاش إلا بعد 500 عام، وبالتحديد في الحقبة الصليبية في القرن الثاني عشر. فمهّدت الحقبة الصليبية لصعود تجّار المشرق وتجديد الإرث الفينيقي وفتح البلاد للاختراق الاقتصادي الأوروبي لاحقاً.

وكان لتجّار المدن الساحلية انطلاقتهم المحاذية لولادة بيروت الجديدة مدينة صليبية يحكمها بارونات من عائلة «دي إبلين» الذين بنوا قلاعاً ومنازل وكنائس (أكبرها كنيسة مار يوحنا المعمدان وسط المدينة). ولكن الوضع الاقليمي لم يكن

4. Philip Hitti, *Lebanon in History*, pp. 174-210.

مستقرّاً، بل شهدت المرحلة الصليبية حروباً متتالية كان أطرافها فرنجة ومماليك وأيوبيين وفاطميين وتركاً وتتراً بقيادة هولاكو.

وحتى بعد مغادرة الصليبيين في القرن الثالث عشر، بقيت بيروت طيلة قرون ضحية حروب وغزوات – قرية صغيرة تقبع في وسطها أطلال إمبراطوريات وممالك بائدة. وخارج جدران بيروت المهدّمة والخالية من السكان سيطر على البرّية الثعالب والذئاب واللصوص. ويذكر رحّالة أوروبيون وعرب وفرس أنّه، لفترة طويلة، كان السفر عبر بيروت خطراً جداً. فأينما كانت تحط عين الزائر كان المرء يرى خراباً وبقايا أبنية[5] يقيم فيها قطاع الطرق والفارون من العدالة والمشرّدون.

ولم يكفّ الصليبيون عن محاولة العودة إلى المشرق بعد مغادرتهم في القرن الرابع عشر، بل استمرّت غاراتهم وكانوا يستعيدون بيروت موقتاً، فيما استمرّ وجودهم طويلاً في قبرص حتى احتلها الأتراك العثمانيون عام 1570.

التغلغل الاقتصادي الإيطالي

رغم زوال الممالك الصليبية في المشرق في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، فإنّ أثرها بقي إلى الأبد. ذلك أنّ سكان المشرق اعتادوا، خلال قرنين من الحقبة الصليبية، التعايش والاختلاط مع الفرنجة، وخاصة أولئك الذين أتوا من فرنسا وإيطاليا. كما أنّ أجيالاً من الفرنجة وُلدت وعاشت واختلطت مع سكان المنطقة، أكلت ولبست وتشرّبت الثقافة المحلية بعاداتها وسلوكها.

وبعد اندحار آخِر الممالك الصليبية، بقي ألوف الفرنجة في البلاد وأصبحوا مسيحيين شرقيين أو اعتنقوا الاسلام، ومع مرور الزمن أصبحوا جزءاً من المجتمع المشرقي. ويعكس التنوّع الاثني لسكان لبنان وسورية وبعض فلسطين اليوم، ملامح الأفراد من حيث تعدد أشكال الوجوه ولون البشرة وأحياناً ضمن العائلة الواحدة، وبعضهم من أصول أوروبية صليبية.

لقد خاف الحكّام المسلمون (الأيوبيون ومن بعدهم المماليك) أن يعود الصليبيون بحراً ويرسوا سفنهم في مرافىء المشرق. ولذلك أمر الحكام المسلمون بإقفال هذه

5. عصام شبارو، **تاريخ بيروت من أقدم العصور إلى القرن العشرين**، بيروت، دار مصباح الفكر، 1987.

المرافىء ومنها مرفأ بيروت، وتخريبها وطمرها بالحجارة والتراب، وإبعاد المسيحيين والمسلمين الشيعة عن الساحل وتشجيع المسلمين السنّة من التركمان والأكراد لاستيطان مناطق الساحل والدفاع عنها ضد الغارات الصليبية. وهكذا انحدرت مدن المشرق لمدّة مائتي عام حتى غزا الأتراك العثمانيون الشرق الأوسط وافتتحوه للتجارة الأوروبية. ولكنهم حافظوا كما فعل أسلافهم من الحاكم المسلمين على أغلبية مسلمة سنيّة في مدن الساحل وعلى سياسة إبعاد الأقليات كالمسيحيين والشيعة والدروز والعلويين والاسماعيليين إلى الداخل والمناطق الجبلية.

شدّد العثمانيون منذ بداية دولتهم وحتى قبل دخولهم المنطقة العربية على التجارة مع إيطاليا. كما شرح الوزير سنان باشا، أحد أهم الشخصيات التركية، أهمية التجارة مع أوروبا وضرورة احترام التجّار الأجانب في كتابه «وصايا إلى أمراء بني عثمان».

ومنذ احتلّ الأتراك العثمانيون المشرق عام 1516 بدأ التغلغل التجاري الأوروبي، مستنداً إلى سلسلة اتفاقات مع السلطنة. فمنح العثمانيون امتيازات مفصّلة لدول أوروبية، كفرنسا وبريطانيا وروسيا والامارات الايطالية، ما مهّد لغزو ثقافي واقتصادي ثم عسكري فيما بعد. وكان لمعظم هذه الدول علاقات مبكّرة مع المشرق منذ الحقبة الصليبية (الفرنسيون والامارات الايطالية كالبندقية وجنوى وبيزا)[6]. ولذلك عندما فتح العثمانيون ولاياتهم في شرق المتوسط للتجارة الخارجية، كان الطليان والفرنسيون الأكثر استعداداً.

وكانت بيروت، في القرن السادس عشر، خاضعة لنفوذ آل عسّاف السنّة التركمان الذين استوطنوا الساحل شمال بيروت، ترافقهم قبائل كردية. فرمّموا وسطها المهدّم وأصلحوا ما تبقى من الطريق الدولي الروماني، ثم أعادوا تأهيل أطلال كنيسة مار يوحنا وبعض الأبنية الأخرى. وبنى الأمير منصور عسّاف مسجداً باسمه (إلى جوار مبنى «النهار» اليوم). فكان بنو عسّاف أوّل من أعاد الحياة إلى **بيروت** بعد خرابها قبل قرون.

ومع مطلع القرن السابع عشر، اختفى المشرق القديم الذي كان نقطة صراع بين البيزنطيين والفرس ثم بين الصليبيين والمسلمين، ليصبح نقطة التقاء تجاري ومصالح

6. Jan Morris, *The Venetian Empire*, London, Penguin Books, 1990.

مشتركة بين الشرق الأدنى وأوروبا.

لقد وجدت عبارة «المشرق» بمعناها التجاري الضيّق أولى استعمالاتها عام 1413 عندما أسّس تجّار طليان من إمارة البندقية شركة للتعامل مع مرافئ المشرق وأسواقه دعوها La Compagnia del Levante أي «شركة المشرق». وفي البدء، اقتصر لقب «مشرقي» باللغات الأوروبية Levantine على موظفي هذه الشركة وأصحابها من الطليان. فكان مواطنو البندقية الذين يزورون المشرق، أوّل من حمل لقب مشرقي «ليفنتي» باللغة الايطالية. ومع مرور الوقت، أصبح هذا الاسم يطلق على كل تاجر أوروبي في بيروت وحلب وطرابلس والاسكندرية حيث اعتقد الناس أنّه يعمل أو يتعامل مع الشركة الايطالية.

وفي القرن السابع عشر، تطوّر معنى هذه العبارة وأصبح يطلق فقط على التاجر الأوروبي الذي يقيم بصفة دائمة في المشرق أو المشرقي المتحدّر من الصليبيين وليس على التاجر الأوروبي الزائر. وظهر في أحياء المدن الساحلية في سورية ولبنان وفلسطين تجّار أوروبيون مرتبطون مع التجّار المسيحيين المحليين. فكان الاثنان يمثّلان نموذجاً ثقافياً جديداً «ليفنتياً» ليس أوروبياً خالصاً، ولكنّه ليس محلياً صافياً. كما ظهر تجّار محليون من يهود عرب ومسيحيين عرب وأرمن وذلك في لبنان وفلسطين وسورية والاسكندرية وازمير وسالونيك، إضافة إلى الجاليات الايطالية واليونانية وأقليات أوروبية أخرى احتكرت التجارة مع أوروبا. ليصبح تعبير «ليفنتي» يطلق على المجموعات الاثنية الاوروبية والمحلية غير المسلمة التي ارتبطت ثقافة وتجارة مع أوروبا.

وفي نهاية القرن التاسع عشر، أصبح لهذا اللقب دلالة على الشطارة في التجارة والمهارة في ادارة الأعمال ومعرفة اللغات المحلية (العربية والأرمنية والتركية والكردية) واللغات الأوروبية الرئيسة (الايطالية والفرنسية والانكليزية والروسية). فكانت سائر المدن الرئيسية المشرقية التي قطنتها أقليات مسيحية وجاليات أوروبية كبيرة، جزءاً مما عرف بالمشرق في اللغات الأوروبية، بما فيها الاسكندرية التي كانت، حسب هذا المفهوم، المدينة المشرقية «الليفنتية» بامتياز. ففي الاسكندرية، تمازج اليونانيون والطليان واليهود والمصريون الأقباط في بوتقة تجارية ثقافية عايشها كتّاب كثيرون، ومنهم أدباء انكليز معاصرون من مستوى فورستر ولورنس دوريل، ووصفها إدوارد

سعيد في مذكراته الجميلة[7].

وكانت الإمارت الايطالية (جنوى والبندقية وبيزا وتوسكانا) الأكثر نشاطاً في التجارة مع السلطنة العثمانية. وأثبت الطليان أحياناً – وخاصة البندقية – حيادهم تجاه صراع السلطنة مع القوى الأوروبية حتى في تجارة السلاح وفي نقل السكان من مكان إلى آخر في أزمنة الحرب. وكان لإمارة توسكانا تأثير واضح في العمران المدني اللبناني في القرن السابع عشر، من طرق وأبنية، في فترة شهدت توسكانا تقدّماً فذّاً بريادتها لعصر النهضة الأوروبية. حتى إنّ المشهد الهندسي العام لقرى لبنان ومدنه من أبنية ومنازل وقصور يدين الكثير لتوسكانا. (وأهمية إمارة توسكانا بالنسبة إلى لبنان والمشرق هنا أنّها كانت عاصمة الثقافة الإيطالية حيث برز فيها دانتي آليغري (1265 – 1321) صاحب كتاب «الكوميديا الإلهية» في القرن الرابع عشر. وكانت إيطاليا تتكلّم عدّة لغات مشتقة من اللاتينية، وكتب دانتي كتابه بلغة توسكانا. فساعد انتشار الكتاب في فرض لغة توسكانا لتصبح هي اللغة الأم لكل شعوب إيطاليا، وما اللغة الايطالية اليوم إلا لغة توسكانا القديمة.

لأسباب متعدّدة، كان المسيحيون السوريون واللبنانيون، ومنهم متمولون، قد أصبحوا تجّاراً، ينتقلون من جبل لبنان ومن العمق السوري شمالاً وشرقاً إلى مدينة بيروت التي بلغ عدد سكانها خمسة آلاف نسمة عام 1635 (وهو رقم أصغر بكثير مما كانته صيدا وطرابلس ودمشق وحلب في تلك الفترة). وكان النشاط التجاري في بيروت يتخذ طابعاً غير ديني، وهو من متطلبات الرأسمالية، حيث اختلط التجّار من كل الطوائف في اتفاق ضمني أساسه مشروعية الربح. وازدهرت الصناعة إلى جانب التجارة والخدمات وخاصة صناعة الحرير وتجارته مع الامارات الايطالية ومع فرنسا. وفي العام 1660، أكدّت الحكومة العثمانية أهمية بيروت بأن جعلتها عاصمة لسنجق عثماني يحمل اسمها ضمن ولاية صيدا (ضمّت ولاية صيدا العثمانية سناجق صيدا وبيروت وصفد).

7. Edward Saïd, *Out of Place*, New York, Vintage Books, 2000.

التغلغل الاقتصادي الفرنسي

وقّع العثمانيون ثمانية اتفاقات مع فرنسا شملت عدداً من الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية. فمنحت هذه الاتفاقات فرنسا **حق** حماية كل رعايا السلطنة العثمانية من الكاثوليك، وليس فقط المواطنين الفرنسيين المقيمين في أراضي السلطنة. وعندما التحقت الكنيسة المارونية بروما عام 1736، حصلت فرنسا عام 1740 على امتياز حماية الموارنة أيضاً بعدما أصبحوا رسمياً كاثوليكاً تحت جناح روما.

كما حصلت روسيا على امتيازات أكبر من تلك التي حصلت عليها فرنسا في التجارة، منها حق حماية رعايا السلطنة من الروم الأرثوذكس من يونان وسوريين وبلغار، إلخ.، وهم أكثر عدداً بكثير من الكاثوليك. كما تنازل الباب العالي عن أراضي شاسعة لمصلحة روسيا في شرق أوروبا بعد سلسلة هزائم **عسكرية** مُنيت بها السلطنة هناك.

ولاحظ الفرنسيون ازدهار بيروت التجاري بوجهها الليفنتي الأوروبي فسمّوها Petite Paris، وهو اسم حملته بيروت في القرن العشرين كـ«باريس الشرق». وعيّن الفرنسيون الماروني نوفل الخازن عام 1655 قنصلاً لرعاية مصالحهم في بيروت. فتوارث آل الخازن هذا المنصب لمدّة مائة عام، حتى احتلّ هذا المنصب موارنة آخرون منذ عام 1757.

وفي القرن الثامن عشر، ازدهر مرفأ بيروت وانضم إلى سكان المدينة الأصليين من روم أرثوذكس وسنّة، أعداد من الموارنة والدروز. وانتعشت في بيروت جاليات أوروبية كثيرة، منها اليونانيون والطليان والفرنسيون، يعملون جميعاً مع السكّان المحليين ومع الأرمن والترك والكرد في التجارة والحياة الاجتماعية، ويتّخذون لأنفسهم ولعائلاتهم منازل دائمة. ومن بيروت، انطلق الأوروبيون إلى العمق السوري وخاصة إلى مدينة حلب، ليطوّروا استثماراتهم وخطوط تجارتهم وحظوظهم من أسواق الاستهلاك. وطالما أنّ خطوط المواصلات كانت مفتاح التجارة وشريانها، كانت الطرق تتمدد في كل اتجاه من بيروت – على الساحل شمالاً وجنوباً ومع الداخل شرقاً لتسهيل نقل البضائع وسفر التجّار.

بيروت عاصمة المشرق الاقتصادية

تعرّضت بيروت لمراحل صعبة من حروب وأزمات في القرن الثامن عشر. ثم وقعت تحت الاحتلال المصري في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1840. ولكن ذلك لم يوقف نموها. ففي العام 1839، إبّان الاحتلال المصري، وصل عدد سكان المدينة إلى 15 ألفاً لتصبح المدينة الرابعة في المشرق بعد دمشق وحلب والقدس من حيث التعداد السكاني. ولكنها كانت الأولى من حيث حجم مرفأها وحداثته وشبكة المواصلات التي تنطلق منها. وفي تلك الفترة، أيضاً امتد عمران بيروت خارج وسطها الصغير والضيق، وتوسّع إلى أحياء جديدة شرق المدينة وشمالها حيث بنى المصريون قاعدة عسكرية ومستشفى تضم قسم الحظر الطبي (Cuarantina). كما أنّ الأوروبيين تعاونوا مع أصحاب الرساميل من الوطنيين لبناء فنادق ووسائل ترفيه غرب المرفأ باتجاه باب ادريس وزقاق البلاط وحي الزيتونة، فيما بقيت مساحات أخرى غرب وجنوب المدينة وعرة أو أراضي زراعية انتظرت عقوداً عدّة قبل أن يصلها العمران.

وبعد هزيمة مصر وانسحاب جيشها من لبنان ومغادرة أساطيل الحلفاء عام 1840، ابتدأت بيروت مرحلتها الكبرى في النهضة العمرانية والثقافية والازدهار الاقتصادي والتجاري. وعندما غرق جبل لبنان في صراعات أهلية دامية بعد رحيل الأمير بشير الشهابي عام 1843 وحتى دخول الجيش الفرنسي لبنان عام 1861، لم تتوقّف بيروت عن النمو بل كانت لا تزال تشهد افتتاح مصارف وفنادق ومؤسسات تجارية.

لقد تطوّر نشاط البيوت المالية الصغيرة إلى نشاطات بنكية حديثة وفقاً للشروط الأوروبية. فاستثمر الفرنسيون أموالهم في تأسيس «البنك العثماني» في بيروت عام 1856، حيث احتل في العام 1863 مبنى جميلاً في حي الزيتونة على كورنيش بحري جديد يبعد ثلاثة كيلومترات عن بيروت القديمة. وكذلك افتتح فرع لبنك «كريديه ليونيه» الفرنسي عام 1875.

وعام 1867، افتتح مبنى بلدية بيروت في وقت كانت المدينة تتفوق في الحركة

الاقتصادية والعمران، ليس على الجبل والساحل فحسب بل على سائر مدن المشرق والعمق السوري. وواصلت بيروت تمدّدها العمراني بعيداً عن المرفأ ومحيطه القديم وصولاً إلى بريّة رأس بيروت (البعيدة عن خطوط المواصلات التي كانت تربط بيروت بطرابلس وصيدا ودمشق) وشرقاً باتجاه تلال المصيطبة والأشرفية. وأقام في تلك الأحياء الجديدة، أي رأس بيروت والمصيطبة والأشرفية، الأغنياء من رجال أعمال روم أرثوذكس وكبار موظفي الادارة العثمانية من أثرياء المسلمين السنّة.

وعامل آخر ساهم في ازدهار بيروت هو انتشار التربية والتعليم. ويقول كمال الصليبي، عكس الشائع، إنّ انتشار المدارس ليس قديماً في لبنان. فرغم افتتاح بعض المدارس المارونية (كعين ورقة وعين تراز) ابتداء من القرن السابع عشر، إلا أنّ تعميم التعليم والمعرفة في لبنان لم يبدأ إلا منذ القرن التاسع عشر[8]. فطيلة القرون السابقة، كان الجهل والأمية سائدين في الجبل خارج رجال الكنيسة، في حين كانت القراءة والكتابة منحصرة في أوساط السنّة والروم الأرثوذكس من تجّار وكبار موظفي الدولة العثمانية في صيدا وبيروت وطرابلس. أمّا في الأوساط الشعبية – لدى كل الطوائف – فقد انتشرت «الكتاتيب» (أي تلقين تعاليم الدين الاسلامي أيام الجمعة والدين المسيحي في مدارس الأحد مع ما قد يرافق ذلك من تعلّم القراءة كهدف فرعي).

وفيما بدأ الموارنة في التوسّع التعليمي في القرن التاسع عشر، تخلّف الآخرون، «فكانت عامة الروم الأرثوذكس في المناطق الجبلية أقلّ الطوائف اللبنانية حظّاً بالتعليم بعد الدروز» لعدم سعي كنيستهم إلى انشاء مدارس خاصة. فكانت العائلات الغنية من الأرثوذكس والدروز ترسل أولادها إلى المدارس الخاصة المارونية[9].

وحصلت نهضة تربوية كبرى منذ أواسط القرن التاسع عشر. إذ إضافة إلى العدد الكبير من المدارس المارونية والارساليات الكاثوليكية (اليسوعيين واللعازريين) تكاثرت المدارس الأرثوذكسية، فأنشئت مدارس في الكورة وبيروت كمدرسة الثلاثة أقمار ومدرسة زهرة الاحسان. كما أسّس سنّة بيروت جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية لنشر التعليم في أوساط الشباب المسلم ففتحت مدارس في مدن الساحل كافة.

8. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، بيروت، دار النهار، 1973، ص 165.
9. المرجع السابق نفسه، ص 166-171.

وبقي الدروز والشيعة خارج هذه النهضة التربوية، فعوّض عنها الدروز بالالتحاق بالمدارس البروتستانتية فيما بقيت مناطق الشيعة بسبب بعدها عن العمران والمدن أكثر حرماناً وتخلفاً في لبنان حتى أواسط القرن العشرين.

بلغت نسبة التعليم قمماً جديدة عام 1900 عندما أصبح عدد المدارس في لبنان 650 مدرسة، منها 13 مدرسة فقط للدروز والمسلمين[10]. وأصبح لبنان أكثر مناطق السلطنة العثمانية تقدّماً في انتشار التربية والتعليم، فباتت القراءة والكتابة منتشرة وأصبحت المرحلة الابتدائية مفتوحة لمن يرغب. ووصل عدد المطبوعات في بيروت في منتصف القرن التاسع عشر 55 (40 دورية شهرية و15 جريدة يومية)، في حين باتت عدّة مطابع تصدر الكتب الجديدة بشكل منتظم.

وازدهرت كذلك مؤسسات التعليم العالي. ففي العام 1866، أسّست بعثة بروتستانتية أميركية «الكلية السورية البروتستانتية» وسط أراضٍ زراعية ووعرة في رأس بيروت أصبحت فيما بعد جامعة بيروت الأميركية واحتلّت مساحة عقارية واسعة في تلك الناحية، ما أدّى إلى ارتفاع أسعار الأراضي لتصبح الأعلى في كل لبنان وشرق المتوسط.

وساهمت المؤسسات والإرساليات الأميركية والانكليزية في نشأة الطائفة البروتستانتية حيث اعتنقها كثيرون من مسيحيي لبنان وسورية ممن درسوا في مدارسها أو عملوا مع الأميركيين والانكليز في نشاطات أخرى، واكتسب بعضهم شهرة واسعة. ولم يخلُ الأمر من التنافس بين البروتستانت والكاثوليك، حيث أسّس اليسوعيون الفرنسيون مؤسسة تعليمية شرق المدينة قرب الأشرفية عام 1875 أصبحت جامعة سان جوزف (مار يوسف). وواصلت الارساليات والجماعات المحلية عملية تأسيس المدارس ونشر التربية والتعليم طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وخاصة في مواد القانون والطب والفنون والهندسة. ولكنّ البعثات الأجنبية اختلفت في توجهاتها. ففيما ركّزت البعثات الأميركية على الأخلاقية البروتستانتية التي ألهمت الرواد الأميركيين الأوائل، كان محور البعثات الفرنسية - لا سيما اليسوعية - هو تفوّق الروحية المسيحية التي ألهمت التراث الكولونيالي الفرنسي والتهذيب النفسي

10. Tabitha Petran, *The Struggle Over Lebanon*, New York, Monthly Review Press, 1987, p. 31.

الذي طبع عمل الآباء اليسوعيين.

وطال الازدهار شبكة المواصلات، حيث أنجز مستثمرون فرنسيون بناء طريق بيروت دمشق لعربات الخيل عام 1857، في حين تولّى رجال أعمال مسيحيون بالشراكة مع فرنسيين بناء مرفأ جديد في بيروت مكان الحوض القديم، بات جاهزاً للعمل عام 1892. كما دشّنت سكّة حديد من بيروت إلى دمشق وإلى العمق السوري عام 1895[11].

ولقد اعترفت الحكومة العثمانية بأهمية مدينة بيروت فجعلتها عام 1888 عاصمة لولاية كبرى هي «ولاية بيروت»، امتدت على مساحة 30 ألف كيلومتر مربع من اللاذقية إلى عكا، وضمّت مدن طرابلس وصيدا وصور وعكا، بعدد سكان ناهز الـ900 ألف نسمة. ويُلاحظ غرابة حدود هذه الولاية التي كانت عبارة عن شريط ساحلي رفيع للغاية، محافظة من الحكومة العثمانية على تعهداتها للنظام الخاص بجبل لبنان الذي وقّعته الدول الكبرى عام 1863 ومهّد للمتصرفية.

وخلال تلك الفترة، ازداد عدد سكان مدينة بيروت من 80 ألفاً عام 1865 إلى 136 ألفاً عام 1908.

وهكذا، وخلال مائة عام، اقترنت مدينة بيروت في عقول الأوروبيين وسكان البلاد بالتجارة التي حققت الثروة والجاه والثقافة لأصحابها. وبدا تجار بيروت منهمكين في السعي وراء جني المال وانجاز الصفقات المربحة بصرف النظر عن الجنسية أو الاثنية أو الديانة للطرف الذي يتعاملون معه. وأصبح التاجر نموذج الشخص الذكي الذي يجيد عدة لغات: العربية والفرنسية والانكليزية والاسبانية والايطالية والتركية والأرمنية والروسية واليونانية. حقاً، لم يكن معقولاً أن يكون التاجر المشرقي في بيروت وحلب والاسكندرية ناجحاً بدون معرفة ثلاثة من هذه اللغات على الأقل.

وقد يعجب المرء كيف أتقن تجار ونخبة هذه المدينة الصغيرة هذا العدد من اللغات والخبرات في عالم التجارة. وهذا ليس لغزاً. فاللغة العربية هي اللسان الأم لسكان المشرق، في حين كان قسم من السكان المحليين ينطق بالأرمنية واليونانية والتركية كلغة أم بصفتهم أيضاً من رعايا السلطنة. وسمح انتشار مدارس ومعاهد الارساليات

11. كمال حمدان، **الأزمة اللبنانية**، بيروت، دار الفارابي، 1998، ص 80.

الفرنسية والانكليزية والمسكوبية (من موسكو أو Mockba باللغة الروسية) في تعلّم اللغات الفرنسية والانكليزية والروسية. أمّا بالنسبة إلى اللغة الايطالية، فثمة سببان لانتشارها وشعبيتها في المشرق. الأول هو قِدَم التجارة الايطالية مع المنطقة منذ قرون وخاصة مع البندقية وتوسكانا، وإقامة التجار الطليان في المدن الرئيسة، خاصة في بيروت وحلب والاسكندرية بشكل دائم. والسبب الثاني هو العلاقة الخاصة بين الامارت الايطالية والكنيسة الكاثوليكية مع موارنة جبل لبنان والتي أدّت عام 1584 إلى اقامة مدرسة في روما وإلى تخصيص منح لشباب الموارنة للقدوم إلى روما وتلقي المعارف الثيولوجية وغيرها، ودائماً باللغة الايطالية، ثم انضمام الموارنة إلى كنيسة روما.

ومن الناحية التجارية، لم تنتمِ الفلسفة المشرقية الماركنتيلية في القرن التاسع عشر إلى عرق أو قومية أو دين، بل مثّلتَ الرأسمالية بوصفها الكلاسيكي في ثروة الأمم لآدم سميث، بأنّ السوق لا يعرف أي عوائق أو حدود جغرافية أو قانونية أو عوارض من أي نوع. و«العميل الاقتصادي» (التاجر أو الصناعي) يسعى دوماً إلى المزيد من الثروة والتوسّع. فكان التاجر اليوناني أو الايطالي عندما ينتهي من صفقات اليوم ويجلس إلى مائدة العشاء مع أصدقائه اللبنانيين والسوريين والمصريين يشعر بأنّه في بيته وبين أهله في بيروت أو الاسكندرية، وكذلك التاجر المشرقي الذي يزور البندقية أو فلورنسا أو ليون بهدف الربح والتجارة.

كانت ترتسم منذ القرن التاسع عشر فئة تجارية ومالية في بيروت مرتبطة برؤوس الأموال الأوروبية، في خليط من بيوتات الأثرياء الوافدين من العمق السوري والأسر الارستقراطية البيروتية. فكان جلّ أثرياء بيروت من الروم الأرثوذكس بالدرجة الأولى إلى جانب الموارنة والروم الكاثوليك والسنّة. ومن هؤلاء الأثرياء، على سبيل المثال، بيت سرسق وبسترس وتقلا وفرعون وتويني وشيحا. وأقامت هذه العائلات علاقات ممتازة مع فرنسا، ولكنها أكّدت دوماً الروابط الخاصة والحميمة مع العائلات السنية في بيروت ومدن الساحل.

ورغم الصفة الرسمية للانقسام الاداري بين دولة جبل لبنان المتصرفية وولاية بيروت الساحلية، إلا أنّ ذلك لم يمنع التواصل السكاني الاجتماعي والاقتصادي بين أهل الجبل وبيروت. فبيروت مثّلت باب التجارة بين أوروبا من ناحية والجبل والعمق

السوري من ناحية أخرى. كما إنّ تجّار بيروت وزعماءها وكبار الموظفين الرسميين فيها قد امتلكوا منازل صيفية في الجبل، وتحدّر كثيرون منهم من عائلات جبلية. فكان مسقط رؤوسهم هو في إحدى تلك القرى في الشوف أو كسروان أو المتن أو حتى في حلب ودمشق والقدس واللاذقية، خاصة من العائلات المسيحية البارزة. ولم يكن الوافدون من الداخل السوري وفلسطين في ذلك الوقت أيدي عاملة رخيصة كما أصبح الحال في النصف الثاني من القرن العشرين. بل كانوا محامين وأطبّاء وتجّاراً وأصحاب رؤوس أموال ساهموا إلى حدّ كبير في صنع بيروت كما أضحت في أواسط القرن العشرين.

الفصل السادس

القطاع المصرفي (1)

من «بنك فرعون وشيحا» إلى «بنك سورية ولبنان»

آل فرعون وشيحا

من أبرز البيوتات المالية التجارية في نهاية القرن التاسع عشر في بيروت كانت أسرتا فرعون وشيحا اللتان لعبتا دوراً في نهضة بيروت الاقتصادية وفي جعل لبنان كياناً أكبر من الإمارة بعد الحرب العالمية الأولى.

وآل شيحا هي أسرة مسيحية آشورية عراقية برزت في بغداد في النشاط التجاري وفي العمل في البعثات الديبلوماسية الأجنبية، هاجر أبناؤها إلى سورية ولبنان ومصر ابتداء من القرن الثامن عشر. من أبنائها حبيب شيحا مستشار قنصلية فرنسا في بغداد وواضع مؤلف تاريخ بغداد بالفرنسية، وتوفي في مصر عام 1909، وفرنسيس شيحا المستشار أيضاً في القنصلية الفرنسية في بغداد وكان محامياً في شركة السكة الحديد العراقية، وتوفي في دمشق. ومن رجال الأعمال خليل شيحا وإبراهيم شيحا.

وهكذا انتشر آل شيحا في مصر وبلاد الشام، إلا أنّ المتحدرين من الفرع الدمشقي من آل شيحا هم الذين انتقلوا إلى لبنان في القرن التاسع عشر واستقرّوا في بيروت، حيث تزاوجوا من آل فرعون وأصبحوا شركاءهم في الأعمال التجارية.

وربما سبق تعارفَ الأسرتين قدومُ آل شيحا إلى لبنان، إذ كان آل فرعون أيضاً أسرة دمشقية كاثوليكية عريقة تعمل في التجارة بين دمشق وحوران. فحظي آل فرعون رضى الحكومة العثمانية، وأصبح للعائلة سمعة حسنة في أرجاء السلطنة. وكان منهم رجال أعمال وإداريّون في القاهرة والاسكندرية وبغداد وحلب وزحلة وبيروت.

ومن خلال تجاراتهم في مدن السلطنة، وسّع آل فرعون نشاطاتهم وعلاقاتهم فأصبح لهم فروع في البندقية وباريس. ومنهم أنطون فرعون مدير الجمارك المصرية عام 1784، الذي امتلك مصرفاً تجارياً يقرض منه رجال الدولة في مصر، وفتح فرعاً في إيطاليا واستقطب الودائع من أثرياء السلطنة العثمانية. حتى بلغت ثروة أنطون فرعون ثلاثة ملايين فرنك فرنسي ومنحه بابا الفاتيكان لقب «كونت». كما برز إلياس فرعون رئيس جمارك الاسكندرية في نهاية القرن الثامن عشر، فموّل الحملة النابليونية على الشرق لتغطية مشتريات الجيش الفرنسي في مصر. ثم غادر إلى فرنسا حيث أصبح إدارياً رفيعاً في الدولة الفرنسية، ومنحه الملك لويس الثامن أيضاً لقب «كونت». ولقد اطلعنا على مقالات وكتب تربط بروز هذه العائلات وغيرها بالماسونية أو بأخويات مال دولية. ولكنّ هذا يقع خارج نطاق هذا الكتاب ويحتاج إلى دراسة أعمق مما جاء في تلك المراجع.

عندما استقرّ آل شيحا وفرعون في بيروت، كانوا يحملون إرثاً تجارياً وثروة مادية ومعنوية هائلة. لقد أصبح آل فرعون من أبرز البيوتات المالية في بيروت بعد انتهاء الاحتلال المصري وعودة الاستقرار عام 1840. فكانت لهم حصة كبيرة من صناعة الحرير وتجارته ومن السوق المالي في المشرق. وبرز منهم بشارة فرعون الذي كان له دور في تمويل حملات الحرب الأهلية في جبل لبنان عام 1860. وعام 1870، قاد أنطون شيحا وعمّه روفائيل فرعون العمليات التجارية للأسرتين، فجنَت أعمالهما التجارية أرباحاً طائلة من الحرير واستعملا الرأسمال لتأسيس شركة عرفت باسم «بنك فرعون وشيحا» عام 1876 وتخصّصت في تمويل المشاريع الاقتصادية وخاصة تلك المرتبطة بالتجارة الخارجية. وأصبحت شركة فرعون وشيحا أكبر مالك لمصانع الحرير (75 في المئة من مجموع أحواض صناعة الحرير في كل ولايتَيْ بيروت وجبل لبنان)، وأبرز مصدّر للحرير إلى أوروبا ومستورد للفحم الحجري من بريطانيا عبر سفينة نقل خاصة[1].

عرف رأسماليو لبنان الحديث مصلحتهم حتى قبل ولادة دولة لبنان، ومارسوا صراع البقاء عندما استدعت الظروف السياسية ذلك، وخاصة عبر تعميق تأثيرهم في

1. طرابلسي، **صلات بلا وصل ميشال شيحا والايديولوجية اللبنانية**، بيروت، رياض الريّس للكتب، 1999، ص 17.

الطبقة السياسية وفي أحداث البلاد. فلم تكن جهود آل شيحا وفرعون وغيرهما من التجّار معزولة عن التطورات الإقليمية والعالمية. إذ حوالى العام 1900 وقبل سقوط السلطنة العثمانية بعشرين عاماً، انتشرت أفكار عديدة في اوساط أصحاب الأعمال من أبناء البلاد حول مستقبل العلاقة مع فرنسا وأوروبا ومصير الدولة العثمانية. واقتضت المصالح الاقتصادية (التجارة مع أوروبا والمشاريع المشتركة والأسواق الاستهلاكية وقرب انهيار السلطنة وتفوّق الدول الأوروبية في شتى الميادين) النظر في الخيارات المعقولة. حتى إنّ أقلية فقط من النخب المحلية بقيت إلى جانب الأتراك الذين كانوا ينهزمون في كل الميادين أمام الغزو الأوروبي.

وفيما فضّل قسم من المسيحيين، وخاصة الأرثوذكس منهم، اقامة مشرق فدرالي يضم سورية ولبنان وفلسطين تلعب فيه بيروت دوراً مركزياً، رأى آخرون أن يقوم كيان لبناني موسّع يضم الجبل والساحل والبقاع مكان المتصرفية الجبلية. وكان ثمّة رأي ثالث ساد في أوساط الموارنة في القسم الشمالي من جبل لبنان منذ نهاية الامارة الشهابية دعا إلى دولة مستقلة في جبل لبنان بأغلبية مارونية – أي لبنان الصغير.

فكان الرأي الأول – أي العمل لفدرالية اقليمية – أكثر نضجاً ومنطقاً لسعيه إلى أسواق أوسع وعدد سكان أكبر ومحافظته على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع العمق الأكبر في دمشق وحلب والقدس وعمّان وصولاً إلى الموصل وبغداد. والرأي الثالث كان أقلّهم أفقاً اجتماعياً وسياسياً يفتقر إلى نظرة اقتصادية وإلى عوامل الاستمرار.

تزامنت مجموعة هذه الأفكار التي تبنّاها مثقّفو المسيحيين وتجّارهم، مع انطلاق دعوات مفكّرين مسلمين إلى كيان عربي أوسع يضم الجزيرة وبلاد الشام والعراق، ومركزه مكّة وعلى رأسه الأسرة الهاشمية. وكانت بريطانيا تروّج للفكرة العربية بهدف استغلالها ضد السلطنة العثمانية، وخاصة أثناء الحرب العالمية الأولى فيما بعد، فدعمت الفكر القومي العربي. في حين وجدت الأفكار الأخرى التي كان معظم أربابها من المسيحيين – والمشروحة أعلاه – آذاناً صاغية في الأوساط الفرنسية.

وفي العقود التي سبقت إعلان دولة لبنان الكبير، قدّمت شخصيات لبنانية وسورية عدّة مذكرات إلى الحكومة الفرنسية. ومن هذه الشخصيات رجل الأعمال السوري جورج سمنة الذي دعا إلى كيان سوري موحد، ولكن مع حفظ وضع خاص لجبل

لبنان. في حين كانت أغلبية المذكرات الأخرى تدعو إلى كيان لبناني مستقل وموسّع عاصمته بيروت. وكان من الصعب خروج شخصيات مسلمة تدعو إلى حكم عربي منفصل عن السلطنة العثمانية، دولة المسلمين. ولذلك اكتفى مثقفو وزعماء لبنان وسورية من المسلمين بالكلام على اللامركزية ضمن السلطة ثم أخذوا يتحدثون عن دولة عربية بتشجيع من بريطانيا. ولذلك، كان للمسيحيين اليد الطولى في الدعوة إلى ولادة الكيان اللبناني كحلّ وسطي للطروحات كافة.

ميشال شيحا

من أبرز رجال الأعمال الذين سعوا إلى ولادة الكيان اللبناني المنفتح على محيطه وعلى أوروبا، كان ميشال شيحا الذي تحدّر من التصاهر القديم بين آل شيحا وآل فرعون. وميشال هو ابن أنطون شيحا شريك آل فرعون الأول، وأمّه أدما فرعون، ابنة روفائيل فرعون.

وُلد ميشال فرعون في قرية مكين قضاء عاليه عام 1891، ودرس في المعاهد اليسوعية في بيروت. إلا أنّ وفاة والده المبكّرة دفعته إلى الالتحاق بالتجارة مع خؤولته من آل فرعون. ثم غادر لبنان للعمل في فرع الشركة في انكلترا الذي كان يديره عمّه. فدرس اللغة الانكليزية ومبادىء الاقتصاد والتجارة واكتسب خبرة وهو لم يبلغ العشرين بعد. ثم عاد عام 1910 ليصبح مسؤولاً عن فرع بنك فرعون وشيحا في بيروت، وهو المنصب الذي بقي فيه طيلة حياته.

واضافة إلى أشغاله، أصبح ميشال شيحا ضليعاً وفاعلاً في شؤون لبنان العامة. وكان قد أيّد الانتداب الفرنسي في أعوامه الأولى، إلا أنّه وصل إلى خلاصة أنّ مستقبل لبنان الاقتصادي ليس مع فرنسا بل مع محيطه العربي والاسلامي. وكان أساس وعيه السياسي للمحيط العربي واهتمامه بمصير البلدان العربية هو فترة لجوئه إلى مصر إبان الحرب العالمية الأولى. حيث أصبح صديقاً لمجموعة من اللبنانيين البارزين في القاهرة، وخاصة الشاعرين هكتور خلاط وبشارة الخوري (وهو غير الرئيس بشارة الخوري). فمارس شيحا النشاط السياسي في أوساط الجالية اللبنانية والسورية هناك، وأصدر مع خلاط (المعروف بالفرنسية تحت اسم كلات) مجلة بالفرنسية ابتداء من العام 1916.

وفي تلك الفترة، كانت ميول اللبنانيين في مصر بارزة باتجاهين:

- الاتجاه الأول دعا إلى كيان وحدوي بين لبنان وسورية، بقيادة الأمير فيصل بن الحسين شريف مكة، أو ضمن دولة فدرالية تضم سورية ولبنان في ظل الانتداب الفرنسي. وكان التيار الفدرالي أكثر قوّة من التيار الوحدوي لأنّه اعترف بـ«خصوصية لبنان»، يقوده شكري غانم وجورج سمنة، وله فروع عديدة في مصر وأوروبا وأميركا، ويضم شخصيات معروفة أمثال بترو طراد وجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة.
- أما الاتجاه الثاني - بمواجهة الوحدويين والفدراليين - فكان أصحابه جماعة مكتفية بخصوصية لبنان وأنّ لبنان هو نهاية المطاف بالنسبة إليهم. ولكنها كانت منقسمة أيضاً إلى فئتين:
  - الفئة الأولى حبّذت فكرة إمارة الجبل المسيحي بحماية فرنسية، ودَعَمَها غلاةٌ أمثال فردينان تيّان الذي رأى أنّ لبنان فرنسي اللغة والانتماء وأنّ سكانه مسيحيون، وأنّ الموارنة منهم خاصة، فرنسيو القومية منذ فجر التاريخ. لقد طالب تيّان بإلحاق لبنان بفرنسا كولاية إدارية département d'outre-mer شبيهة بوضع الجزائر وبأنّ يُخيّر سكانه المسلمون بين تعلّم الفرنسية لينطقوا بها، أو المغادرة.
  - والفئة الثانية في الاتجاه اللبناني كانت جماعة الفرنكوفيليين - أصدقاء فرنسا - وخاصة الموارنة منهم، ومعظمهم حصّل تعليماً فرنسياً ويعشق الثقافة الفرنسية. وكان هؤلاء كثيري العدد تدعمهم الكنيسة المارونية، ارتبط بعضهم بمصالح تجارية فرنسية مباشرة فباتوا أكثر تمويلاً. وكان هدفهم الإبقاء على الانتداب الفرنسي وتوسيع كيان الجبل ليضمّ زحلة وجزءاً من البقاع ومدينة بيروت فقط (بدون طرابلس المسلمة). على أمل أن يصبح هذا الكيان يوماً مقاطعة في الجمهورية الفرنسية.

بمواجهة هذه الاتجاهات كان ثمّة طرف نقيض في أوساط اللبنانيين والسوريين في مصر دعا إلى أمّة اسلامية أو عربية، وإلى محاربة الاستعمارين، الفرنسي والبريطاني، ولا يتسع المجال هنا للكلام على هذا المنحى.

أما الحل الوسطي الذي ذكرناه أعلاه، أي كيان لبناني موسّع، فقد كان بعيداً عن دعاة الوحدة الاسلامية والوحدة العربية من جهة، وعن دعاة الوحدة السورية ودعاة

لبنان الصغير من جهة ثانية. فقد برزت «قوّة ثالثة» حبّذت توسيع الجبل ليصبح «دولة لبنان الكبير». ولعل من آباء هذا المصطلح بولس نجيم الذي وضع عام 1908 حججاً لقيام كيان سياسي اعتبره موجوداً «بالقوة» potentiel منذ الإمارتين المعنية والشهابية، ولكن الحكم الذاتي في زمن المتصرفية أدّى إلى تحجيمه. وإنّ هذا الكيان سيحتاج اقتصاده الوطني – ليكون صالحاً للحياة «بالفعل» actuel – إلى ضم بيروت والساحل والمناطق الزراعية شرقاً وجنوباً.

ومن أبرز دعاة هذه الفكرة في تلك الفترة يوسف السودا وأنطون الجميّل (هما من بكفيّا) اللذان أسّسا في القاهرة تنظيماً باسم «الاتحاد اللبناني» وقاما باتصالات سياسية ديبلوماسية لافتة. وفي القاهرة، وجد ميشال شيحا نفسه يميل إلى «الاتحاد اللبناني» بعدما قرأ مذكرة يوسف السودا **في سبيل لبنان**. فعمل مع هكتور خلاط على نشرها وترجمتها إلى الفرنسية.

يعتبر النص الذي وضعه السودا عصارة «الفكرة اللبنانية» كما تبلورت فيما بعد، وملخّصها أنّ لبنان يتمتع بحدود طبيعية تاريخية تضم إلى جبله، البقاع والساحل وعكّار، ويعود تاريخه إلى حقبة الامارة وصولاً إلى الحقبة الفينيقية. وفسّر السودا (عشوائياً على الأرجح بسبب وجود تفسيرات تاريخية بديلة) مراحل تاريخ الجبل بأنها كانت سعي أهله الدؤوب نحو الاستقلال، وأنّ بشير شهاب هو أبو الاستقلال وأنّ حرب عام 1860 كانت نضالاً وطنياً ضد الاحتلال العثماني، وأنّ تدخل الدول الأجنبية، لا سيما فرنسا، كان للدفاع عن استقلال لبنان[2].

عاد ميشال شيحا إلى بيروت عام 1918 بعد نهاية الحرب وانهيار الدولة العثمانية وخضوع لبنان وسورية لجيوش الحلفاء. ولكنّه، إلى جانب مزاولة عمله المصرفي والتجاري، استهواه العمل السياسي. فبدأ كتابة المقالات في صحيفة *Le Réveil* الصادرة بالفرنسية. وتزوّج من ابنة خاله مرغريت فرعون، ابنة فيليب فرعون، وشقيقة هنري فرعون (الذي سيبرز بعد استقلال لبنان).

وبرز من دعاة كيان لبنان الكبير أيضاً إميل اده وبشارة الخوري وأوغست أديب وغيرهم. ومع فوز منطق الكيان الموسّع وولادة دولة لبنان الكبير بإشراف فرنسا عام

2. فواز طرابلسي، صلات بلا وصل، ص 21.

1920، انضم أخيراً دعاة الكيان الصغير والكيان الكبير إلى صف الانتداب بمواجهة الجماعة الخاسرة التي راهنت على وحدة بلاد الشام في وقت لم تولد في الأذهان بعد فكرة لبنان كبلد مستقل تماماً عن فرنسا التي كانت الأم الحنون حتى لو ذهب البعض بعيداً (كيوسف السودا وبولس نجيم) إلى الدعوة لاستقلال لبنان عن فرنسا.

وحتى ميشال شيحا كان انتدابياً لا يزال بعيداً عن الصيغة التي أخرجت فرنسا من لبنان فيما بعد. فقد ساهم عام 1921 في تأسيس «حزب الترقي» وشعاره العمل ليكون لبنان جزءاً من فرنسا «في سبيل لبنان مع فرنسا». وكان لافتاً المعنى التمديني الكولونيالي لاسم الحزب وشعاره، ما عكس منطق المهمّة الحضارية لفرنسا في تهذيب الشعوب المحلية (mission civilisatrice). ولقد اقتصرت عضوية هذا الحزب على موارنة وكاثوليك من رجال أعمال وعائلات تقليدية ومحامين وشخصيات نافذة في الحياة السياسية والاجتماعية في بيروت. ومن قادة هذا الحزب كان إميل اده وبشارة الخوري وألفرد نقّاش وجان دي فريج ويوسف الجميّل وميشال شيحا وشكري قرداحي.

وكان لشيحا خمس شقيقات متزوجات من أسر التجّار وأرستقراطية المدينة. فشقيقته لور كانت متزوّجة من بشارة الخوري الذي أصبح رئيساً للجمهورية فيما بعد، وشقيقته آليس تزوجت من رئيس «حزب الترقي» جان دي فريج. أما شقيقته آدال فقد تزوجت من فريد شقير. ومن زواج ميشال شيحا من مرغريت فرعون، أنجبا فتاتين، مادلين التي تزوجت رجل الأعمال والسياسي بيار حلو، وماري-كلير التي تزوجت رجل الأعمال جوزف ضومط.

خلال هذه السنوات، كان شيحا مخلصاً لفرنسا بشغف، وعضواً في «حزب الترقي» وفي نادي «الفينيقيين الجدد» الذي أصدر مجلة بالفرنسية برئاسة تحرير الشاعر شارل قرم اسمها *Revue Phénicienne*. وضمّ النادي الفينيقي مثقّفي بيروت من الأسر التجارية أمثال المهندس ألبير نقاش وفؤاد الخوري (شقيق بشارة الخوري)، عملوا على تطوير الفكرة اللبنانية بما هي انتماء إلى «أجدادنا الفينيقيين» وعلى دعم دور لبنان الاقتصادي بما هو استمرار فينيقي للنشاط التجاري والخدماتي والعلاقة مع البحر. وصَبَّ نشاطُ النادي في تمييز الكيان اللبناني عن محيطه العربي وعن اللغة العربية بما هي «لغة آسيوية فرضها الاسلام على اللبنانيين بحدّ السيف» حسب تعبير شارل قرم، وأنّ

لبنان هو حفيد فينيقيا يتماهى تماماً مع الحضارة الأوروبية والمتوسطية عكس الداخل «الآسيوي صنو البربرية» (وهو مفهوم أدرجه قدامى الفلاسفة الإغريق عن سكّان آسيا من فرس وعرب وتشرّبه جماعة الفرنكوفيل من الكتب الفرنسية التي نقلت عن النصوص اليونانية).

وفيما بعد، انسحب شيحا من النادي الفينيقي ومعه فؤاد الخوري للالتحاق بمعسكر بشارة الخوري، في حين استمر هذا النادي بشارل قرم وإميل اده وانضم اليهما من الجبل، فؤاد أفرام البستاني المروّج للأصل الفينيقي، وإدوار حنين القائل إنّ «لبنان هو الجبل وشعبه هو الشعب الماروني». ولم يكن البستاني وحنين وحيدين في هذه الآراء التي كانت تلقى قبولاً واسعاً، استمرّ أثرها حتى السبعينيات من القرن العشرين.

«الأم الحنون» كانت وحشاً للرأسمالية الفرنسية

كان هدف رجال الأعمال في بيروت في العشرينيات بورجوازياً محلياً ينظر إلى أبعد من توسيع الكيان في ظل انتداب فرنسا. إذ، بعد سنوات من الانتداب، أخذت نظرتهم إلى الأم الحنون تتبدّل وتصبح أكثر واقعية. فكانوا يقبلون أمومة فرنسا في أشياء وأشياء، ولكنّهم يشكون من منافسة وهيمنة رجال الأعمال الفرنسيين ومن قمع فرنسا للحركة الاقتصادية المحلية ومواهب اللبنانيين والسوريين لمصلحة طبقتها الاقتصادية الفرنسية والشركات الفرنسية وطمع فرنسا في السيطرة على الأسواق المحلية.

فبدأ رجال الأعمال في لبنان وسورية في الثلاثينيات – على الأقل لتوسيع دورهم الاقتصادي وتحصين مصالحهم – يعملون على تحقيق استقلال لبنان عن فرنسا وانهاء الانتداب، خاصة بسبب ارتباط مصالحهم مع المحيط العربي المسلم حيث تسيطر بريطانيا، ومع الداخل السوري المناهض لفرنسا.

لقد فهم وجهاء بيروت نيّات فرنسا الاقتصادية أكثر من الإقطاع الجبلي الذي بقي على سجيّته الرومانسية. وفهموا أيضاً أنّ فرنسا ليست «أماً حنوناً» إذا نظر المرء خارج نطاق الترويج لثقافتها. أمّا دورها كـ«منقذة للمسيحيين» كما فعلت عام 1861 فقد كان لمصلحتها ضد الأتراك والانكليز، بل جاءت كقوّة امبريالية تسعى إلى الهيمنة وفرض التبعية على مستعمرات غنمتها من الحروب لإغناء الرأسماليين في فرنسا. وهي، أي فرنسا، قد درست مكيافلي جيداً، وتدرك أنّ أي فرنكوفيلي أو محبّ لفرنسا

من أهل البلاد التي تسيطر عليها فرنسا سيقبل بها ولن يعترض على هيمنتها، وسيكون تابعاً ذليلاً وحسب.

خلال فترة بسيطة من سنين الانتداب، سيطرت البضائع الفرنسية على أسواق لبنان وسورية وفرض الانتداب ضرائب كثيرة أنهكت المكلّف اللبناني والسوري، من دون أن يستعيدها عبر أشغال عامة أو خدمات. إذ أنّ الضرائب والرسوم كانت تُحوّل إلى خزينة الدولة الفرنسية في باريس. وكان من تبريرات فرض الضرائب تمويل إدارة الانتداب التي اعتبرها نصف الشعب اللبناني على الأقل احتلالاً أجنبياً. ومن تبريرات فرنسا لتحصيل الضرائب والرسوم أيضاً، تسديد ديون الدولة العثمانية لفرنسا ولمصالح الشركات الفرنسية عبر تحصيل أموال من ولايات السلطنة السابقة كغنائم حرب وقعت تحت احتلالها، وكأنّ لبنان وسورية مسؤولان عن تركة السلطنة بعد زوالها وليس تركيا. فعشية الحرب العالمية الأولى، كانت السلطنة العثمانية غارقة في ديون لفرنسا وبريطانيا، وكانت حصّة فرنسا من الديون المستحقة على الدولة العثمانية 51 في المئة، ومن الديون المستحقة على الشركات الخاصة العثمانية 60 في المئة، في حين كانت قيمة الاستثمارات الفرنسية في أراضي السلطنة ثلاثة مليارات فرنك ذهب[3].

فقد كان الفرنسيون يملكون جميع شركات المناجم العاملة في السلطنة العثمانية و89 في المئة من أسهم شركات المياه و68 من أسهم شركات المرافىء والأرصفة و47 في المئة في رؤوس الأموال العاملة في السكك الحديد و38 في المئة من رساميل المصارف و63 في المئة من أسهم باقي المشاريع الأخرى.

ولذلك كانت مصالح فرنسا الحيوية في السلطنة العثمانية ضخمة جداً – جزء كبير منها في لبنان وسورية – تقدّر بقيمة 200 مليون فرنك فرنسي ذهباً، في حين كانت معظم تجارة البلدين – سورية ولبنان – أساساً مرتبطة بالمتروبول الفرنسي. كما أنّ اتفاق سايكس بيكو الذي عقدته فرنسا مع بريطانيا عام 1916 تضمّن تقاسم مصالح النفط في شمال العراق بالاتفاق مع الولايات المتحدة[4]. وكانت المفارقة أنّ فرنسا التي كانت تدّعي أنّها تحرّر سكان البلاد من الاحتلال التركي، كانت تفرض على اللبنانيين والسوريين الضرائب لتسديد ديون لها على تركيا.

3. مسعود ضاهر، **تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1926**، بيروت، دار المطبوعات الشرقية، 1984، ص 15.
4. المرجع السابق نفسه، ص 17.

أساليب فرنسا السلبية والعدائية هذه كانت في صلب أسباب التقارب بين اللبنانيين، ما سمح بوحدة بين المسلمين والمسيحيين لا سيما في صفوف رجال الأعمال الذين دعموا شخصيات سياسية لبنانية للضغط على فرنسا. ويرى المؤرّخ روجر أوين أنّ بتر الفرنسيين لبنان الكبير عن محيطه الداخلي الطبيعي أضعف اقتصادات بلاد الشام ومدنها الكبرى كحلب ودمشق وعزّز هيمنة بيروت المالية والتجارية على الجبل وعلى الأقضية المضمومة وأطلق اليد العليا لفرنسا لقيام نشاط اقتصادي تخضع فيه الزراعة والصناعة بشكل مطّرد للمصارف والتجارة[5].

ميشال شيحا في العمل السياسي

لم يستمر تأييد ميشال شيحا للكيان الجديد وسلطة فرنسا بشكل اعتباطي عمومي، بل أدرك بعد سنوات أنّ استعمار فرنسا للبنان لم يكن لمصلحة اللبنانيين «بل لمصلحة قلّة من طلاب المناصب والوظائف من اللبنانيين وقبضة من الرأسماليين الاحتكاريين الفرنسيين الجشعين»[6]. وفيما فصلت القوانين في ديموقراطيات فرنسا والغرب بين المصلحة الخاصة ومهام المنصب العام وعدم جواز الخلط بين الوظيفة في الادارة والمناصب الرسمية وبين ممارسة النشاط التجاري، فإنّ هذا التمييز لم يُمارس في لبنان الكبير، بل كان معظم رجال الطبقة النافذة – بمن فيهم شيحا – يجمع المصلحتين.

فعام 1925، أصبح ميشال شيحا نائباً في البرلمان اللبناني عن كرسي الأقليّات في بيروت، مدعوماً من الزعيمين السنيين عمر بيهم وعمر الداعوق (كان ميشال شيحا كاثوليكياً ولكن على المذهب اللاتيني المرتبط مباشرة بكنيسة روما وليس على مذهب الموارنة أو الروم الكاثوليك). ثم التحق شيحا بلجنة صياغة الدستور الذي أوصت به بنود الانتداب التي وضعتها عصبة الأمم.

وعام 1926، ظهر نص الدستور، وبدَت لمسات شيحا واضحة حيث ذكر أنّ اللغة العربية وليس الفرنسية هي لغة لبنان الرسمية. وأكّد حيادية الدولة في المسائل

5. Roger Owen, *Essays on the Crisis in Lebanon*, p. 24, mentioned in Traboulsi p. 133.
6. يوسف السودا، في سبيل الاستقلال، بيروت، دار النهار. ذكره طرابلسي، ص 21.

الدينية وعدم وجود دين رسمي، وأنّ التوظيف في الادارة العامة يرتكز على الكفاية والنزاهة وليس على الانتماء المذهبي. وبالابتعاد عن جعل الفرنسية لغة رسمية واضفاء وجه مسيحي غربي على جمهورية لبنان، كان هدف شيحا جلب المسلمين كشركاء في الجمهورية الجديدة[7]. وساهم شيحا في صياغة المادتين 9 و10 المتعلقتين بحرية العبادة والأحوال الشخصية وحرية التعليم الديني وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية ومنعه من التجديد لولاية ثانية، كما هي الحال في فرنسا[8].

ترك شيحا البرلمان عام 1929 ليركّز نشاطه في العمل المصرفي. وفي عام 1932، أصبح عضواً في مجلس إدارة «بنك سوريا ولبنان» الذي كان بمثابة مصرف مركزي، وعضواً في مجلس إدارة شركة بيروت للترامواي والانارة، وفي بورصة بيروت التي أسهم في تأسيسها وتولى رئاسة مجلس إدارتها عند الاستقلال. وكان شيحا مساهماً رئيساً في الشركة الفرنسية اللبنانية للنسيج FraLiTex وهي شراكة بين مؤسسة فرعون وشيحا للحرير وشركة «غيران» الفرنسية، أكبر شركة للحرير في لبنان في ذلك الوقت[9].

وعام 1934، شارك شيحا في أصدار صحيفة «لوجور»، فعيّن ابن أخته المحامي الماروني الفرنكوفيلي شارل حلو رئيساً للتحرير. وفي البدء، اكتفى شيحا بمقال اسبوعي. ولكنه عام 1937، اشترى الجريدة مع أصدقاء له وبدأ يكتب الافتتاحيات ويموّل الصحيفة لإدراكه أهمية الإعلام في كسب النفوذ وتوجيه الرأي العام. واستمرّ في العمل الصحافي وفي ممارسة النفوذ السياسي على الدولة اللبنانية حتى وفاته في كانون الأول 1954. كما أسّس صحيفة بالانكليزية هي *Eastern Times*.

عوّض شيحا عن انشغاله عن النادي الفينيقي بتأسيس «جمعية البحر المتوسط» مع شارل حلو ورينه حبشي وشارل مالك، الأميركي الهوى والاستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت. وكان شيحا يقوم بمهام رسمية بتفويض من الدولة اللبنانية من حين إلى آخر (إذ كان يرفض الوظيفة العامة الثابتة). فأرسل بمهمة إلى الفاتيكان عام

7. Michel Chiha, *Visage et présence du Liban*, Beyrouth, Presse Orientale, 1964.
8. Edmond Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, Université Libanaise, Beyrouth, Librairie Orientale, 1986, p. 392.
9. طرابلسي، صلات بلا وصل، ص 33.

1946 لافتتاح بعثة ديبلوماسية، وعندما عاد إلى بيروت، دعم ترشيح ابن أخته شارل حلو ليكون ممثل لبنان لدى حاضرة الفاتيكان عام 1947. كما دعم أيضاً تعيين صديقه شارل مالك مندوباً للبنان إلى مؤتمر الأمم المتحدة عام 1945. وبقي هذا الأخير هناك سفيراً للبنان في واشنطن ومندوباً للبنان لدى الأمم المتحدة حتى عيّنه الرئيس كميل شمعون وزيراً للخارجية، فوجّه دفّة لبنان بشكل سافر تحت مظلة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

أسّس شيحا «الندوة اللبنانية» عام 1946 التي تولى رئاستها ميشال أسمر. فعقدت 500 محاضرة حوارية خلال 25 سنة. وأسّس شيحا «الجمعية اللبنانية للاقتصاد السياسي» مع شارل حلو وألفرد نقاش.

ولكن رغم كل هذه النشاطات الفكرية والثقافية، لم يكتب شيحا إلا باللغة الفرنسية (رغم معرفته الوثيقة بالعربية). فقد كان خرّيج المعاهد اليسوعية وصاحب ثقافة كاثوليكية غرفت من كتابات فلاسفة ومستشرقين فرنسيين، فكان أقوى ثقافياً من منهل فرنسي.

أجاد شيحا اللغة الانكليزية أيضاً وكان مطّلعاً على أساليب الانكليز التجارية وعلى الاقتصاد الليبرالي. فكان هذا أساس تفكيره عندما لعب دوراً في تصميم وتوجّه اقتصاد لبنان.

كان دور ميشال شيحا تقدمياً بمعنى مساهمته في خلق لبنان آخر بعيداً عن أوهام ورومانسية الإقطاع الريفي حول الوطن الماروني والامارة اللبنانية الصغيرة. وفي تحديد دور لبنان الاقتصادي في التجارة، أضفى شيحا بعداً «حضارياً»: إنّ لبنان بلدٌ يطل على البحر المتوسط ويرتبط بماضيه الفينيقي ويمتد في الانتشار اللبناني في العالم، وحظي نشاطه التجاري بالأولوية عبر العصور. وعرّف شيحا النشاط الاقتصادي اللبناني بأنّه ما يقوم به رجال الأعمال من خدمات وبيع وشراء، وليس صناعة وزراعة. وبأنّ قاعدة لبنان التجارية هي الأفراد والمبادرة الفردية لا الجماعات، وبأنّ عصب البلاد هو المال. وبالمقابل، انتقد شيحا الاقطاع السياسي الريفي بأنّه يمثّل تحدّياً للكيان وأن أساس هؤلاء هو إمارة الجبل بما هو ملجأ للأقليات، وأنّهم في شغلهم السياسي بقوا في الفولكلور ولم يدخلوا عالم التجارة. وأنّ أساس قاعدتهم هو الطوائف وليس المال، وأنّهم يعملون ضمن جماعات، وليس كأفراد ناجحين مثل رجال أعمال. وأنّ

دورهم في الكيان الجديد يقتصر على البرلمان والمناصب العامة. وأنّهم مخزن للتقاليد والتركة الدينية.

رأى كثيرون في شيحا «أحد المهندسين الرئيسين للنظامين السياسي والاقتصادي في لبنان اللذين أرسيت قواعدهما في العهد الاستقلالي الأول»، وأنّ فكره مارس تأثيراً حاسماً في الأجيال التالية، «إذ كانت أفكاره وطروحاته وشعاراته محرّكاً للفكر السياسي والاقتصادي اللاحق ومصدر إلهام العديد من تلامذته الذين احتلوا المناصب الأولى في الدولة والادارة»[10]. فساعد على ارساء «رسالة» و«مهمة لبنان» الاقتصادية كتقديس للمبادرة الفردية.

شيحا بلا قناع

بعيداً عن رواية «نبوغ شيحا» وتمجيده في الستينيات والسبعينيات إلى مصاف الأنبياء والخارقين، فالحقيقة إنّ النمط النيوليبرالي هو ما طغى على عقيدته الاقتصادية، مثل سائر أبناء الطبقة الاقتصادية والسياسية في لبنان. معظم ما أتى به من «إلهام» كان يستند إلى ما استقاه من فرنسا وبريطانيا ومما تطلبه الدول الاستعمارية من تبعية من دول العالم الثالث. وأمثال شيحا ظهروا في كل مكان امتد إليه الاستعمار الأوروبي، وما أطنان الحبر التي صرفها في المقالات والخطابات وما جاء فيها من نصائح وسياسات إلا توسيع محلي للرأسمالية الغربية.

لقد روّج شيحا لأفكار أوصلت لبنان إلى اقتصاد يطغى فيه قطاع الخدمات على حساب الصناعة والزراعة، وذلك باسم حريّة التجارة. وعارض شيحا أي تشجيع للصناعة الوطنية إذا كانت ستعرقل حرية التجارة، وما أكثر ما تكرّر ذكر عبارة «اللوبي التجاري» في لبنان في الستينيات والسبعينيات.

وإذ شجّع شيحا تأسيس شركات مساهمة وخاصة مع الفرنسيين، فقد كان أحد أهداف هذه الشركات تخفيف العبء الضريبي على الشركات الفرنسية العاملة في لبنان عبر منحها ترخيصاً مع مواطنين لبنانيين والتي كان هو من أكبر المساهمين فيها. فكان عمل شيحا هو فرنكشتاين خلْق وحش اقتصادي مسخ يأكل الشعب اللبناني

10. طرابلسي، صلات بلا وصل، ص 12.

ويخدم قلّة ثرية ومن ورائها الاستعمار الجديد.

نعم، إنّ نظرة شيحا المتعالية إلى «الاقطاع السياسي» والزعماء التقليديين في لبنان – وهذا واضح في مئات المقالات التي كتبها – لم يترجمها إلى موقف عملي. بل بالعكس، كان برغماتياً يبجّل هؤلاء عندما يلتقيهم في نشاطات بيروت العديدة، ويصرّ على استعمال الألقاب التاريخية كالمير والبيك والشيخ لدى مخاطبته إيّاهم. ويتحمّل مسؤولية أنّ الألقاب البالية باقية إلى اليوم في أصحاب المعالي وأصحاب الفخامة ودولة الرئيس والبيك والشيخ والمير. والأحرى كما في كل الدول التي تحترم نفسها أن يقال السيّد الرئيس أو السيد الوزير، أو السيدة الوزيرة. وكان هؤلاء يحترمون شيحا ويجلّونه عندما يخاطبهم بلغة الألقاب. وهذا التملّق الشيحاوي انتشر وبات مقبولاً، طالما أنّ شخصاً من وزن شيحا هو الذي يستعمله.

لقد رأى شيحا الوجه البطريركي (أي الأبوة الاقطاعية) أساساً لهؤلاء في توزيع الخدمات والهدايا من المحاصصة، على رعاياهم، اضافة إلى سطوتهم وسيطرتهم على مناطقهم وقمعهم القديم المتوارث المساهم في لجم تطلعات المواطنين نحو العدل والمساواة [11]. ولكن بعكس ما كُتب عنه من صفات مثالية، فقد كان شيحا عملياً وفي علاقاته ينادي بالتحالف بين الاقطاع السياسي وأصحاب المال والأعمال. وكأنّ المثقّف الذي يكتب المقالات بالفرنسية ويحيي ديمقراطية فرنسا غير السياسي والتاجر الذي يسرح في المدينة.

أمّا التحالف الذي دعا إليه فقد كان يقوم، برأيه، على «إرادة العيش المشترك» القائمة على «الخوف السياسي المتبادل» وعلى «المنفعة الاقتصادية المشتركة». وهذه النظرة بقيت ثابتة لبنانية حتى اليوم ظنّها البعض أنّها تعني المجتمع بأسره، ولكنّها انطبقت على الطبقة السياسية والاقتصادية التي إذا تخاصم أعضاؤها – لسبب طائفي وولاء للخارج على الأرجح – هدّدت البلد.

وكان شيحا يرى أنّ اللبنانيين يربطهم تشارك اقتصادي بما هو «لبنان الشراكة» (وهو تعبير اقتبسه البطريرك بشارة الراعي عام 2011 «شراكة ومحبة»). ولكن المؤرخ

11. تحضرنا عبارة «المرجعية» التي درجت بعد 1975 كأحد مظاهر انهيار الدولة اللبنانية. فلكي يتمكن وزير الداخلية من أن يمارس صلاحياته في أي منطقة، عليه أن يطلب إذناً من زعيمها لاعتقال فارّ من العدالة أو مرتكب جريمة أو فتح طريق.

البريطاني اللبناني الأصل ألبرت حوراني فسّر ذلك بأنّ لبنان هو «جمهورية التجّار» حيث العيش المشترك هو حصيلة تفاعل وتبادل اقتصاديين وخدماتيين طائفيين على أرضية اقتصاد السوق[12]. وأصبحت مصالح التجّار المتضامنين، رغم انتمائهم إلى طوائف مختلفة، مرتبطة دوماً بعمل الزعماء السياسيين الذين يلعبون دوراً حيوياً في البرلمان (التشريع والموازنة) والحكومة (الانفاق والضرائب والعلاقات الخارجية) والادارة العامة (تحاصص وظائف الدرجة الأولى حسب التوازن الطائفي).

جعل شيحا صحيفة **اللوجور** منبراً لمعسكر صهره بشارة الخوري، شنّ شيحا عبرها حرباً ضروس على إميل إدّه ومعسكره. وكان في المواجهة صحيفة **الأوريان** التي تولاها جورج نقّاش. واتخذ النزاع بين الطرفين المسيحيين منحىً عقائدياً بين «عالم طبقة العائلات الكبرى في حي سرسق ذي التراث الموروث والذي تمتّعت عائلاته – الكبيرة الاسم – بثرواتها وعاشت بمعزل عن هذه الأمة في حياة ترف وبذخ ومباهج» (حسب منطق صحيفة شيحا) و«عالم فرعون وشيحا وشقير وكتانة في الصناعة والتجارة والمصارف والشركات»[13] (حسب منطق صحيفة جورج نقاش).

إضافة إلى الوسيلة الاعلامية التي مثّلتها **اللوجور**، كان بنك فرعون وشيحا يموّل الحملات الانتخابية. فاتُّهم ميشال شيحا باستعمال سلطة المال، ما سمح له بأن يختار شخصياً ثلاثة أرباع اعضاء البرلمان وأنّ 24 نائباً كانوا يتقاضون مبالغ من هذا البنك، «المسيّر الفعلي لسياسة الدولة الاقتصادية ومقرّر تشريعاتها الضريبية»[14]. حتى إنّ النائب الشيخ يوسف الخازن (مؤيّد لإميل إدّه) اقترح افتتاح جلسات البرلمان بـ«اسم مصرف فرعون وشيحا» لا باسم «الشعب اللبناني».

كما أنّ جورج نقّاش رئيس تحرير **الأوريان** اتهم شيحا بالانتفاع من عضويته في مجالس ادارة كبريات الشركات الفرنسية لتحقيق مآرب سياسية. ولم يكن هذا الرأي بعيداً عن الصواب، إذ كان شيحا وراء معظم القوانين والبرامج والقرارات الرسمية التي صنعت هيكلية الاقتصاد اللبناني. وحتى لو لم يكن شيحا المهندس الرئيس لكل ما له علاقة بالسياسة المالية والنقدية والاقتصادية، فعلى الأقل لم يكن شيء يتم بدون

12. طرابلسي، ص 189-191.
13. فقرة من اسكندر الرياشي، قبل وبعد، ص 64، ذكره طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 28.
14. طرابلسي، ص 28.

مشورته وموافقته، كقوانين التجارة والقطع الأجنبي وضريبة الدخل المنخفضة (ما وجّه خزينة الدولة اللبنانية نحو الضرائب غير المباشرة كالدخل الجمركي والرسوم منذ البداية)، ومعارضته تشريعات حماية الصناعة الوطنية وإصراره على ضرورة تغطية العملة اللبنانية بالذهب. ولذلك أحاطت الطبقة السياسية والاقتصادية اللبنانية ميشال شيحا بهالة من الاحترام والتقدير في العقود التالية وطويلاً بعد وفاته، حتى أصبح فوق الشبهات ومن قدسيات الجمهورية اللبنانية.

عملياً، سيطرت على البلاد بعد الاستقلال عام 1943 تركيبة سرطانية لدولة اقطاع مالي وسلطوي، وعمّ الفساد حتى في أقرب الناس إلى ميشال شيحا وخاصة حاشية الرئيس بشارة الخوري، صهر شيحا، الذي زوّر الانتخابات وعدّل الدستور ليجدّد ولايته. كما أنّ نشاط الزعماء أبقى لبنان كانتونات جغرافية أحياناً ومعنوية أحياناً أخرى يعمل كل من هؤلاء الزعماء لنفسه ولجماعته بتوزيع المنافع والخدمات والوظائف وابتلاع مقدرات الدولة بدون حدود، حتى لو ادى هذا التصرّف إلى إنهيار مالي عام أو إلى الاستدانة القاتلة للاستمرار في الانفاق الذي ينفع مناطق بعينها ومشاريع وتمويل جهات دون أخرى.

أصبح لبنان، إذاً، نظام المحسوبية أو الزبائنية clientélisme[15].

لم يكن شيحا، إذاً، مثالياً وفي وادٍ غير الوادي التقليدي حتى لو بدا أنّه كان بعيداً عن النشاط السياسي المباشر أو عمل في الصحافة. ذلك أنّه استمرّ يمارس نفوذه على الفئة الحاكمة في أعلى مستوياتها في قرارات وتعيينات - رأى هو أنّها الأفضل للبنان - غير عابئ بأنّ القرار السياسي الديمقراطي هو مشورة وحوار وبرلمان ورأي عام.

«بنك سوريا ولبنان»

تعود جذور القطاع المصرفي اللبناني إلى الدكاكين المالية التي ازدهرت باكراً في القرن التاسع عشر في بيروت. وأثناء الحكم المصري (1831-1840)، ظهرت مؤسسات حسم (discount finance houses) كانت هي نواة السوق المالية، قدّمت خدمات مصرفية خارجية لتسهيل التبادل التجاري بين أوروبا (وخاصة إيطاليا وفرنسا)

15. طرابلسي، ص 212.

والشرق الأوسط. فاستفاد تجّار المشرق السوريون واللبنانيون والفلسطينيون من هذه الخدمات ومن دورها في تنمية الاستيراد والتصدير.

وعام 1856، افتتح في بيروت أول مصرف أوروبي حديث هو «البنك العثماني» برأسمال فرنسي، كما افتتح فرع لبنك Crédit Lyonnais الفرنسي عام 1875. وبعد ذلك توسّع النشاط المصرفي في سوق بيروت برأسمال لبناني وسوري، وظهرت عائلات مصرفية لتمويل الصناعة والخدمات ومنها شيحا وفرعون وسرسق، كما أشرنا. وأصبح، في هذه الفترة، البنك العثماني في مبناه الجميل في حي الزيتونة على شاطىء بيروت أكبر مصرف في المشرق.

وعام 1924، أثناء الانتداب الفرنسي، غيّر الفرنسيون اسم «البنك العثماني» وجعلوه «بنك سوريا ولبنان» الذي لعب دور المصرف المركزي لسورية ولبنان بعد حصوله على امتياز إصدار عملة البلدين واشرافه على سيولة الدولتين من نقد وذهب. وبلغت حصة الفرنسيين والانكليز من أسهم هذا البنك 85 في المئة وحصّة اللبنانيين والسوريين 15 في المئة. ولئن جعل رئيس البنك وأعضاء مجلس ادارته مكان اقامتهم ومكاتبهم في أوروبا، مُنحت السلطات التنفيذية كافة للمدير العام المقيم في بيروت. وتوزّع نشاط بنك سورية ولبنان على ستة فروع في لبنان وستة أخرى في سورية. وأدّت المعاهدات التي وقّعتها فرنسا مع كل من سورية ولبنان عامي 1936 و1937، والتي تضمنّت وعوداً بالاستقلال واعترافاً بسيادة البلدين، إلى تقوية «بنك سوريا ولبنان» بأن جعلته مصرفاً رسمياً وعميلاً مالياً للبنان وسورية. وبعد ذلك، تعاملت حكومتا البلدين مع البنك كلّ على حدة. فأصدر البنك، ابتداءً من 1938، عملتين مستقلّتين للبلدين تحملان عبارة «بنك سوريا ولبنان»، وتولّى البنك إصدار البنكنوت من العملة الورقية، وسكّ العملة النحاسية.

جلب استقلال لبنان ونهاية الحرب العالمية الثانية الاستقرار والازدهار والاستثمارات الأجنبية إلى لبنان. فنمت الودائع في المصارف من 27.5 مليون ليرة لبنانية عام 1939 إلى 227.1 مليون ليرة عام 1945[16] في حين بلغ عدد المصارف سبعة. ومن أسباب هذا النمو دخول أموال غربية لتمويل جيوش الحلفاء التي رابطت

16. انخفضت إلى 180 مليون ل.ل. عام 1949.

في لبنان حتى 1946. وكان ثمّة ناحية سلبية لهذا النمو هي التضخم النقدي الذي أحدث ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات والذي لم يكترث له أصحاب الأمر.

وعام 1951، نمت الودائع في القطاع المصرفي إلى 259 مليون ل.ل. في حين بات عدد المصارف أحد عشر[17]. ومنذ الخمسينيات وحتى 1966، كان عدد المصارف يزداد كل عام تقريباً، من 21 مصرفاً عام 1954 إلى 99 مصرفاً عام 1966. كما ارتفعت الودائع من 392 مليون ل.ل. عام 1954 إلى 1585 مليون ل.ل. عام 1963. ومن هذه الودائع زاد حجم القروض التجارية من 318 مليون ل.ل. إلى 1333 مليوناً في الفترة نفسها. ويعكس نشاط مقاصة بيروت التحوّل الكبير في هذا القطاع حيث ارتفع عدد الشيكات المخلّصة من 5 ملايين شيك (بقيمة 94 مليون ل.ل.) عام 1943 إلى 803 ملايين شيك (بقيمة 3.6 مليارات ل.ل.) عام 1963. وقلّصت غرفة مقاصة المصارف التجارية مسؤولية «مكتب مخاطر القروض» في بنك سوريا ولبنان.

الجانب المظلم من هذه الفورة المصرفية باكراً في حياة الجمهورية كان في ضآلة القروض الممنوحة للقطاعات المنتجة للبضائع كمشاريع الصناعة والزراعة. إذ أنّ معظم الودائع كانت مستثمرة في أوروبا وفي الذهب والقطع الأجنبي وحسابات العملات الصعبة[18]. ففي الخمسينيات، أصبحت بيروت سوقاً دولياً للذهب في حين أصبحت المراهنات بالعملات الأجنبية نشاطاً مربحاً. وكانت المؤسسات المالية تستعمل العملات الأجنبية للتسليف المحلي لأنها اعتبرت الودائع بالعملة الصعبة جزءاً من السيولة التي تحملها وجاهزة للتحويل إلى الليرة اللبنانية، وهو نشاط نَدَرَ ما مارسته المصارف الأجنبية حتى في بلدانها حيث يجب منح القرض بالعملة الوطنية. واستغلت المصارف في بيروت هذا السلوك، فكانت تحوّل ودائعها بالعملات الأجنبية إلى الليرة لتسدّد طلبات السحوبات متى كانت سيولتها بالعملة الوطنية لا تسمح بذلك. كما كانت نسبة كبيرة من الودائع محفوظة في استثمارات خارج لبنان وهو سلوك

17. عام 1951 كان عدد المصارف الأجنبية خمسة والوطنية ستة. ولكن حتى في المصارف الوطنية كان الفرنسيون شركاء في اثنين منها فيما كان للانكليز والطليان والعراقيين والأردنيين حصص رئيسة في المصارف الوطنية الأربعة الأخرى.

18. كانت أنواع القروض المتوفّرة في تلك الفترة تنحصر بكوبونات الحسم ومنح على الأوراق المالية وسحوبات اضافية لأقل من سنة . كما كانت هذه القروض تربط بضمانات عقارية أو توقيع جهة كافلة.

مصرفي استمرّ حتى التسعينيات من القرن العشرين.

عام 1950، وقعت القطيعة الاقتصادية بين لبنان وسورية وأسفرت عن ثلاث نتائج متعلّقة بالقطاع المصرفي:

1. وقف السياسة النقدية المشتركة بين البلدين.
2. إقفال مكتب القطع المشترك في «بنك سوريا ولبنان».
3. انهاء العمل بالوحدة الجمركية بين البلدين.

بعد القطيعة، سارع الجانب اللبناني إلى رفع العوائق كافة أمام التبادل بالعملات وتحرير سوق القطع وتحويل الأموال لزيادة حجم التجارة، فاكتمل هذا المسعى في 17 أيّار 1952. وفيما استمرّ بنك سوريا ولبنان في إذاعة السعر الرسمي للعملات الصعبة، أوقفت الحكومة اللبنانية العمل بهذه الأسعار في الأسواق، وأبقت على هذه الأسعار الرسمية لتحديد تعرفات الجمارك وضبط جداول المالية العامة في وزارة المالية. ولكن الحكومة اللبنانية استمرت في الاعتماد على دور دائرة القطع في بنك سوريا ولبنان لاحتساب عمليات الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية – مثل إتاوات حقوق ترانزيت النفط العربي ومصاريف النشاط الديبلوماسي، وذلك في غياب مصرف مركزي لبناني.

وفي عقد الخمسينيات، أدار البلدان، سورية ولبنان، ظهريهما عن الخلافات للتركيز على بناء مؤسسات رسمية منفصلة وعلى إضعاف دور «بنك سوريا ولبنان» في السياسة النقدية للبلدين. ذلك أنّ هذا البنك، منذ اتخاذه دور المصرف المركزي والعميل المالي لسورية ولبنان عام 1925 وحتى العام 1956، استغلّ غياب القوانين المنظمة للسوق Regulatory Framework وعمل على مبدأ الربحية الذي كان، في معظم الأحيان، مناقضاً للمصلحة الوطنية للبلدين وحاجاتها النقدية. وعلى سبيل المثال، قام بنك سورية ولبنان بعمليات حسم وقروض أضرّت بأهداف الاستقرار النقدي. فارتفعت السيولة في السوق عندما نقل الأوراق المالية إلى دائرة الاصدار، ما أدّى إلى المزيد من عرض النقد، هذا في فترة كان تضخم الأسعار يشغل بال الحكومة في البلدين ويهدّد معيشة المواطنين.

وبدلاً من التعاون على حلول مشتركة تضاعف بوقعها التحسّن الاقتصادي في البلدين، انصرف كل من سورية ولبنان إلى سياسات نقدية مختلفة وأنظمة اقتصادية متناقضة. كان كبرياء سورية الوطني يغشى بصر حكومتها عندما سعت لتفرض على

لبنان أفكار الاشتراكية والتأميم والاندماج الاقتصادية. ففي الفترة من 1952 إلى 1956، تبعت سورية نهجاً قومياً موجّهاً، وأصدرت القانون 151 الذي فرض رقابة صارمة جداً على سوق القطع وحركة الرساميل، وأسّست المصرف المركزي السوري وأنهت أي تبعية لـ«بنك سورية ولبنان». ثم عمدت إلى تأميم المصالح الخاصة، ما ألحق ضرراً كبيراً بالهيكلية الاقتصادية وأدّى إلى هروب الرساميل إلى بيروت.

وبالمقابل، أخذ لبنان وجهة معاكسة نحو ليبرالية نقدية وتنظيم سطحي للأسواق المالية. أمّا مسألة تأسيس مصرف مركزي لبناني فقد انتظرت عهد فؤاد شهاب الاصلاحي. فكان لبنان يشدّ عود استقلاله بتطوير اقتصاده على أساس السوق المرتبط بالمتروبول الغربي العالمي، يمضي إلى المزيد من تحرير أسواق الرساميل لتحفيز الاستثمار الأجنبي. وساعد في ذلك «قانون سريّة المصارف» الذي صدر في 3 أيلول 1956. وبذلك، لم يعد ممكناً كشف الحسابات المصرفية بدون موافقة أصحابها. وجعل هذا القانون لبنان مستودعاً entrepôt للمودعين الذين أرادوا حصانة وحماية لثرواتهم الشخصية. وكان توقيت القانون مناسباً، إذ جاء في فترة بداية الطفرة النفطية وهجمة الاستثمارات الأجنبية لا سيما الأميركية في المنطقة، وهروب رساميل أغنياء العراق ومصر وسورية وفلسطين إلى بيروت.

شهدت المنطقة العربية في الخمسينيات بركاناً من الثورات والانقلابات والحروب وأصبحت الاشتراكية والقومية العربية نموذجاً يحتذى به. فبعد بنجاح ثورة تموز 1952 في مصر، قام رجال متحمّسون في معظم الدول العربية بانقلابات أو بمحاولات انقلابية لتقليد النموذج المصري[19]. وأصبحت بيروت جنّة آمنة للثروات العربية، مدعومة بنظام لبناني ليبرالي نسبياً ومستقرّ – أيضاً نسبياً – مقارنة بالدول العربية الثورية. واستعملت الشركات الأجنبية بيروت نقطة انطلاق لأعمالها واتصالاتها في المنطقة.

ورغم النمو الملحوظ لسوق بيروت المالية، إلا أنّ هذا النمو كان عشوائياً في غياب الضوابط القانونية المنظّمة للمؤسسات وللنشاط المالي. فكان الاطار القانوني، على ضعفه، يتعاطى بشكل سطحي وجزئي بقطاع بات الأهم بين القطاعات اللبنانية.

19. موجز تاريخ العراق لكمال ديب، دار الفارابي، بيروت، 2012.

كما أنّ القطاع المصرفي عانى في الخمسينيات من مسألة السيولة وحماية الودائع لأنّ المصارف التجارية لم تأبه لقاعدتها المرسملة، فأبقت على نسبة مئوية صغيرة من الاحتياط. واستثمرت، بعكس ما هو متوقع من بنك يقبل الودائع، في مسائل تخضع للمضاربة، وخارج الاستثمارات التقليدية للمصارف (كأوراق مالية قصيرة الأمد) ما شكّل مجازفة بأموال الناس.

ووقعت حوادث صغيرة كانت مؤشراً مخيفاً للأزمة القادمة وللصعوبات التي واجهها القطاع المصرفي. فكانت بضع مؤسسات مصرفية مهدّدة بالافلاس لأنها احتفظت باحتياط صغير للغاية ولم تستطع مواجهة سحوبات مهمّة من المودعين. وانتظر الأمر، كما أشرنا، حتى عهد فؤاد شهاب حيث بوشر العمل عام 1962 بقانون يفرض على المصارف التجارية من فئة «أ» (أي تتعامل مع الجمهور مباشرة) أن تكون عضوة في دائرة مخاطر القروض في «بنك سوريا ولبنان»[20] وقانون تجاري يتضمّن بنوداً مصرفية حول الودائع في المؤسسات المالية والقروض التجارية لدى البنوك. فأصبح شرط الانضمام إلى دائرة المخاطر هو الالتزام بقاعدة رسملة دنيا لدى «بنك سورية ولبنان» هي مليون ليرة لبنانية (حوالى 350 ألف دولار في تلك الفترة) يستحق نصفها فوراً[21].

وبهذا التحسّن في تنظيم السوق، أخذ «بنك سورية ولبنان» يتدّخل للانقاذ في حال شكا أي مصرف من السيولة أو كان مهدداً بالعجز عن الدفع، فكان يدعم هذه المصارف بإعادة حسم أوراقها المالية، ما يسمح بزيادة سيولتها. وخارج بنوك الفئة «أ»، كانت المصارف الأجنبية الموجودة بكثرة في بيروت والتي لم تكن مسجّلة لدى دائرة المخاطر، تعالج مشاكل السيولة بالتعاطي مباشرة مع فروعها الرئيسة في بلدانها الأصلية.

وفي الستينيات، أصبح القطاع المصرفي أكبر قطاع اقتصادي في لبنان (قبل طفرة أوائل السبعينيات). فكانت مكاتب البنوك في بيروت وصالات العمل داخلها مراكز اجتماع لعقد الكثير من الصفقات، المشبوهة أحياناً. وضمن بيئة ذات نسبة عالية من المخاطر ركّز أصحاب المصارف واداراتها العامة على نشاطات ريعية كإصدار

20. مرسوم اشتراعي 9860 حزيران 1962 ومرسوم اشتراعي 10412 آب 1962.
21. مرسوم اشتراعي رقم 8004.

الأوراق التجارية والقروض القصيرة الأمد، وصرفوا النظر عن القروض الطويلة الأمد التي تساعد المواطنين على شراء المنازل والبضائع الدائمة غير القابلة للتلف السريع (كالسيارات والأدوات الكهربائية)، أو للراغبين في الاستثمار في قطاعات تحتاج إلى أمد طويل للنضوج والوصول إلى الربحية كالصناعة والزراعة[22].

وتعاملت الحكومة اللبنانية مع الأزمات والصعوبات في القطاع المصرفي بشكل أحادي ويومي، في غياب قوانين وهيئات رسمية منظّمة للسوق. إذ كان الهدف في الفترة الممتدة من 1948 وحتى أوائل الستينيات إنهاء التبعية المالية والنقدية لفرنسا وللفرنك الفرنسي واطلاق حرية الأسواق المالية. فكان قانون سرية المصارف عام 1956 عاملاً مساعداً لجذب الرساميل العربية والأجنبية ودخول العملات الصعبة بوفرة. ولذلك بات الأمر ناضجاً في بداية الستينيات لتنظيم القطاع المصرفي والأسواق المالية بدون عرقلة أو اضعاف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات المنتجة أو استثمارات البورتفوليو (حقيبة ودائع وسندات وأسهم وأراق مالية لتخفيف المجازفة).

صعود الليرة اللبنانية

عاشت الليرة مجداً رفيعاً في الفترة الممتدة من 1949 (عام تحرير سوق القطع) وحتى 1975.

22. اضافة إلى المصارف التجارية، ظهرت في تلك الفترة 4 مؤسسات مصرفية لغايات اقتصادية لتوسيع القروض للمشاريع الزراعية والصناعية. منها الشركة اللبنانية للتسليف الزراعي والصناعي وبنك التسليف الزراعي والصناعي والمالي. وتلقّت هاتان المؤسستان قرضاً سهلاً من الحكومة بقيمة 55 مليون ل.ل. بفائدة 2 في المئة. منحت هاتان المؤسستان قروضاً طويلة الأمد لمشاريع زراعية وصناعية ولقطاع البناء والاسكان، بفوائد تراوحت من 5 إلى 9 بالمئة سنوياً. وثمّة مصارف ذات طابع خيري منها شركة المتوسط للاستثمار والادارة ومؤسسة جبل التقوى المصري وهي مؤسسات فرنسية قدّمت منحاً وقروضاً صغيرة. في العام 1974، استمرّ بنك التسليف الزراعي والصناعي والمالي فيما غابت المؤسسات الأخرى، واقتصر دوره على تسليف المؤسسات الزراعية والصناعية التي لم يوافق وضعها شروط المصارف التجارية. كما ظهرت مصارف أخرى في أوائل السبيعينيات تهدف إلى منح القروض الطويلة الأمد منها بنك التنمية السياحية والصناعية الذي كان مبادرة مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص. كما بدأت في الفترة نفسها مصارف ذات رأس مال وطني وأجنبي مشترك في اطلاق برامج تسليف طويلة الأمد. ولكن اشتعال الحرب عام 1975 عوّق استفادة الزراعة والصناعة من هذه الخدمات.

لقد فرض الانتداب الفرنسي على لبنان وسورية بعد الحرب العالمية الأولى عملة جديدة livre أو libra (ليرة) لتحلّ مكان العملة العثمانية الزائلة. وقامت لجنة فرنسية بريطانية في «بنك سورية ولبنان» الفرنسي الهوية بمهمة الاشراف على إصدار النقد. ومن 1920 لغاية 1941 ارتبطت الليرة اللبنانية – السورية بالفرنك الفرنسي مدعومة بأصول محرّرة بالفرنك الفرنسي كسندات خزينة من الدولة الفرنسية واحتياط فرنكات وأوراق مالية من شركات تجارية. وكانت مصارف مرسيليا وباريس تقبل شيكات محرّرة بالليرة اللبنانية في تلك الفترة. وكانت الليرة تجزّأ إلى 100 قرش وتساوي عشرين فرنكاً فرنسيّاً في سوق القطع في تلك الفترة (وهذا ما يشرح تسمية فئة الخمسة قروش اللبنانية المعدنية بـ«الفرنك» باللهجة الدارجة).

أذنت نهاية الانتداب بضرورة تفاهم سورية ولبنان على مصالحهما المشتركة كالجمارك ومناقشة أي نظام اقتصادي ومالي ونقدي لمستقبل البلدين. ولم تنجح المفاوضات في الإبقاء على سياسة موّحدة تجاه هذه الأمور. ففي 24 أيّار 1949، أعلن لبنان ولادة الليرة اللبنانية المستقلّة عن سورية وعن الفرنك الفرنسي وعن أي عملة أخرى، على أن يحّدد سعرها في سوق القطع بـ405.512 ملغرامات ذهباً أو 45.66 سنتاً أميركيّاً. واصبح سعر صرف الدولار الأميركي في سوق قطع بيروت نحو 2.19 ل.ل.

وفي خطوة لاحقة لمزيد من الاستقلالية في السياسة النقدية، تولّت الخزينة اللبنانية إصدار العملة المعدنية. وكان اصدار العملة الورقية من مهام «بنك سورية ولبنان» يُغطّى بنسبة 50 في المئة بسندات إصدار دول أوروبية و50 في المئة عملات صعبة وذهباً. ولكن وزارة المال اللبنانية اضطلعت بمسؤولية تقرير نوعية الغطاء ونسبته، وبدأت بإصدار سندات خزينة لبنانية.

وبحلول 17 أيّار 1952، رفع لبنان ما تبقى من عوائق أمام سوق القطع الحرّ وسمح بحريّة مطلقة لنقل العملات والرساميل بأسعار السوق الجارية. ومنذ ذلك الوقت، أصبح «السعر الرسمي» الذي ينشره «بنك سورية ولبنان» مقتصراً على الاستعمال الحكومي لتحديد نسبة التعرفة الجمركية على الاستيراد والتصدير وتقييم رصيد الدولة اللبنانية من العملات الأجنبية وأوجه الانفاق الرسمي بالعملات الصعبة. وهكذا استمّرت دائرة القطع في «بنك سوريا ولبنان» في إدارة عمليات الدولة اللبنانية بالعملات الأجنبية وخاصة الجعالة من ترانزيت النفط العربي في

الأراضي اللبنانية وحسابات البعثات الدبلوماسية والسفارات في الخارج.

وفي غياب مصرف مركزي وطني وبسبب الهامش الضيّق الذي كانت تتمتّع به الحكومة اللبنانية بوجود «بنك سوريا ولبنان» واضطلاعه ببعض مهام سياسة النقد، كانت الليرة اللبنانية تتعرّض لتقلبات في سوق القطع. وكان الحلّ الموقت خلق «صندوق تثبيت النقد» برئاسة وزير المال اللبناني وعضوية ممثلين لـ«بنك سوريا ولبنان» ومفوّضين اثنين من الحكومة اللبنانية. وعملت لجنة الصندوق كهيئة تدير احتياط الذهب والعملات الأجنبية لحماية الليرة من التقلبات. وسمحت قوّة الليرة لهذا الصندوق بأن يبني احتياطاً كبيراً من الدولارات الأميركية خلال الفترة 1949 – 1963. والمفارقة أنّ من تدخلات الصندوق المهمة كان وقف هبوط الدولار في سوق القطع في بيروت عشية الحرب الكورية عام 1953 عبر الشراء الكثيف للعملة الأميركية لمنع ارتفاع الليرة. وبازدياد حجم الرساميل الوافدة في تلك الفترة، كان الصندوق يعمل على ضخ كميات متزايدة من الليرة اللبنانية في النظام النقدي.

ورغم أنّ لبنان تبع نظام ليبرالي مطلق في سوق القطع، إلا أنّ صندوق التثبيت حافظ على حيّز 3.01 ل.ل. – 3.21 ل.ل. تجاه الدولار الأميركي منذ الحرب الكورية عام 1953 وحتى 1963. فكان يواجه سقوط الدولار في الأسواق العالمية بضخّ المزيد من الليرة وشراء فائض الدولارات.

ومنذ ولادتها عام 1949، تبعت الليرة اللبنانية منحى تصاعدياً في حين كان هبوطها نادراً. لقد ارتفع الدولار الأميركي في سوق بيروت من 3.26 ل.ل. عام 1949 إلى 3.73 ل.ل. عام 1951، ولكنّه هبط أثناء الحرب الكورية واستقرّ عند 3.15 ل.ل. عام 1959 و3.01 ل.ل. عام 1962، و3.07 ل.ل. عام 1964[23].

وأدّت حرب 1958 في لبنان إلى هروب الرساميل وتراجع الاستثمارات الأجنبية، ولكن الليرة استطاعت المحافظة على استقرارها. ففي الفترة 1958 إلى 1963، حصل لبنان على مبلغ 12.5 مليون دولار مساعدة من الولايات المتحدة. كما أنّ انفجار أزمات سياسية وثورات وانقلابات في المحيط العربي جعل سوق بيروت ملجأً آمناً نسبيّاً، اضافة إلى أنّ صندوق التثبيت تدخّل مراراً في هذه الفترة حيث اضطرّ هذه المرّة

23. أسعار صرف الدولار في سوق بيروت في هذا الفصل حسب إقفال مصرف لبنان في نشرته الشهرية.

إلى ضخ الدولارات في سوق بيروت ليحافظ على هامش 3.01 ل.ل. – 3.10 ل.ل. للدولار وهو المستوى الذي استقرّ عليه في نهاية 1963.

ولكن بعد العام 1963، وسط ارتفاع أسعار الفائدة العالمية وهجرة الرساميل العربية لبيروت إلى المصارف في أوروبا وأميركا، لم تكن المحافظة على حيّز مناورة في العملة أمراً سهلاً بل تحقّق بتكلفة عالية وبضخّ متواصل لاحتياط الدولار في سوق قطع بيروت ما جعل الدولة اللبنانية تخسر كل ما جمعته من احتياطي الدولارات في فترة الخمسينيات. وهي الفترة التي وقعت أثناءها أزمة إنترا. إذ في الفترة 1963 إلى 1967 لم تعد بيروت تجذب الرساميل كما في السابق بعدما ارتفعت أسعار الفائدة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان. وكانت، على سبيل المثال، 6 في المئة في طوكيو مقارنة بـ2 في المئة في بيروت. وتقلّص عرض الدولار في بيروت وعانى ميزان المدفوعات اللبناني من صعوبات. وبعد تقلبّات استراتيجية في السوق عامي 1963 و1964، غيّرت السلطات النقدية سعر الصرف الرسمي من 2.19 ل.ل. (المتبّع منذ 1949) إلى 3.08 ل.ل. للدولار ابتداءً من أول كانون الثاني 1965. ونصح خبراء النقد الحكومة بالسعي إلى استقرار السوق عبر رفع أسعار الفائدة بالليرة اللبنانية وإصدار سندات خزينة قصيرة الأمد بالليرة أيضاً ومقاومة أي اتجّاه إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية عبر زيادة السيولة. وفي الوقت نفسه، وبظهور مصرف لبنان على الساحة قرّرت الحكومة وقف العمل بصندوق تثبيت العملة وتدخلاته المتكرّرة وانهاء سياسة تثبيت العملة. وانتهى دور بنك سورية ولبنان. وهكذا تحرّر السوق من التدخلات المتكررة وأتخذت الليرة حركة مستقلة.

في السنوات التي تلت أزمة إنترا وحتى العام 1971، ارتفع سعر الدولار الأميركي في بيروت من 3.08 ل.ل. إلى 3.22 ل.ل. ولكن الأحداث التي تلت قلبت المنحى لمصلحة الليرة. إذ أنّ الدولار بدأ بالهبوط عندما أصيب النظام النقدي العالمي بأزمة في أوائل السبعينيات ما سمح لليرة بتعزيز موقعها. ففي شباط 1972، ارتفع سعر أونصة الذهب من 35 دولاراً أميركياً إلى 37 دولاراً في الأسواق العالمية. فكانت ردّة الفعل في بيروت هي تعديل سعر صرف الليرة تجاه الدولار بموجب وزن الذهب

الذي حُدّد عام 1949، فتم تكييفه مع سعر الذهب مجدداً في بداية عام 1965[24]. ولئن هبطت قيمة الدولار بالذهب من 886.71 ملغ إلى 851.30 ملغ في شباط 1972، ارتفعت الليرة بالنسبة نفسها. ولم يكن هذا التعديل نهاية المطاف. إذ ارتفع سعر الذهب مجدّداً في أيّار 1972 إلى 42.22 دولاراً للأونصة ما خفّض سعر الدولار إلى 737.67 ملليغراماً من الذهب. وبتردّد واضح، تدّخل مصرف لبنان مرّة أخرى وعدّل سعر صرف الليرة نحو الأعلى نسبة إلى الدولار.

ولم يتأخّر ردّ فعل الادارة الأميركية طويلاً على تطوّرات السوق العالمية، إذ في 15 آب 1972، أعلن ريتشارد نيكسون رئيس الولايات المتحدة أنّ بلاده قرّرت وقف العمل بموجب معيار الذهب، وهو المعيار العالمي للعملات حتى ذلك الوقت. وأدّى هذا القرار إلى تداعيات خلقت اصطفافات وتكيّفات في أسعار سائر العملات الرئيسة في العالم. وأمام هذا الواقع، لم يعد ينفع أي تدّخل من مصرف لبنان لوقف تدهور الدولار الأميركي في سوق بيروت، والذي بدأ سلسلة من الانحدارات فأغلق على 2.61 ل.ل. في 1973 و2.33 ل.ل. في 1974، وصولاً إلى 2.20 ل.ل. في الأشهر الأولى من 1975، وهو أدنى مستوى له في بيروت منذ 1950.

ولم يكن التخلي عن معيار الذهب السبب الوحيد لقوّة الليرة اللبنانية، إذ أنّ الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة في تشرين الأول 1973 ومضاعفة أسعار النفط أربع مرّات خلال 11 شهراً تُرجِما بالنسبة إلى لبنان دخول كميات كبيرة من الأموال إلى بيروت من دول النفط العربية، أضف إلى نمو مضطرد وحركة نشطة في الاقتصاد اللبناني في أوائل السبعينيات. لقد خلق المال العربي طلباً هائلاً على قطاعات الخدمات اللبنانية من مصارف وسياحة ومستشفيات ومؤسسات تربوية، وارتفعت أسعار العقارات بنسب خيالية، في حين جلبت هجمة السيّاح الأوروبيين والعرب إلى ربوع لبنان المزيد من الدخل للبلاد ودعمت ميزان المدفوعات وقوّت الليرة اللبنانية.

في هذه البيئة، باتت الليرة اللبنانية عملة مقبولة للمدفوعات على المستوى الدولي ومؤشّر ايجابي على نهوض سوق مالي هام في بيروت. في العام 1972، اكتتب 15 مصرفاً محليّاً في بيروت على اصدار سندات للدولة الهندية لمصلحة مصرف الهند المركزي

24. حدّدت المادة 229 من قانون النقد والتسليف اللبناني قيمة الدولار الأميركي عند 886.71 ملغ ذهباً وقيمة الليرة اللبنانية عند 405.51 ملغ ذهباً.

(State Bank of India) بقيمة 15 مليون ل.ل. ما فتح الباب لإصدارات سيادية أخرى محتملة بالعملة اللبنانية. وعام 1973، اكتتب 33 مصرفاً محليّاً إصدار سندات للبنك الدولي بقيمة 75 مليون ل.ل. في حين اكتتبت عشرة مصارف محليّة إصداراً من شركة رينو الفرنسية للسيارات بقيمة 50 مليون ل.ل.، كما أصدرت الحكومة الجزائرية في سوق بيروت عام 1974 سندات بقيمة 50 مليون ل.ل. وكانت التحضيرات قائمة ذلك العام لعدد كبير من الاكتتابات لدول عربية وأفريقية وآسيوية وشركات عالمية.

الفصل السابع

الرأسمال الأميركي يرِثُ فرنسا في لبنان

سمح خروج الانتداب الفرنسي من لبنان واستقلاله عام 1943 بتزايد دور اللاعبين المحليين في الاقتصاد والسياسية وإلى تضاعف عددهم، مع التأكيد على عمق علاقاتهم المتشعبة مع فرنسا وبريطانيا. وعمل النظام السياسي اللبناني بوعي على نمو الطبقة السياسية والمالية وتدعيم نفوذها ووحدة حالها. وعلى سبيل المثال، حرص زعماء ورجال الأعمال الموارنة على استمالة الشخصيات والأسر النافذة من المسلمين السنّة والمسيحيين الأرثوذكس إلى الكيان الجديد الذي رفضوه سابقاً، وعمل النظام السياسي اللبناني على تأمين مصالح الطبقة التجارية بعدم اللجوء إلى تشريعات ضريبية أو سياسات وبرامج اجتماعية. وبلغ عدد اللاعبين في التركيبة الوطنية المسيطرة ما يقارب المائتي بيت وشخصية، استقطبت السلطة والثروة في لبنان في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين.

وكلما افترقت مصالح هؤلاء عن المصلحة العامة واختلفوا في ما بينهم، كانوا يحسمون الأمر أولاً حبيّاً لِما تمتّع به النظام اللبناني من ليونة وديبلوماسية (وهذه ناحية جيدة في النظام)، أو في حال غياب الحل السلمي، كانوا يلجأون إلى المبارزة العسكرية، حيث يسهل عليهم جلب جماعاتهم الأهلية وشدّ العصب المذهبي أو المناطقي أو الزعامة. وفي غياب الوعي السياسي الوطني لدى المواطن، كان من السهل اللجوء إلى الشارع.

لقد حرصت الطبقة السياسية والاقتصادية في لبنان، خلال 26 سنة من الاستقلال، على دور البلد في المنطقة وخاصة في التجارة والخدمات واعتنت خصوصاً بالتوازنات الطائفية الداخلية التي هي أساس النظام. فجعلت رئيس الجمهورية مسيحياً مارونياً، ورئيس الوزراء مسلماً سنيّاً، ورئيس البرلمان مسلماً شيعياً، ووُزّعت مقاعد البرلمان

بموجب قاعدة مذهبية أن يكون مقابل كل 6 نواب مسيحيين، 5 نواب مسلمين. واعتُمد المقياس الطائفي الدقيق نفسه في توزيع الوظائف الحكومية وقيادة الجيش وصفوف الضباط. وهذا النظام الدقيق نفسه تعرّض لهزّات من وقت الى آخر، أبرزها حرب 1958 التي انتهت بدخول قوات من المارينز قوامها 14500 جندي أميركي.

لعبة الأمم

ولم يمضِ على الاستقلال سوى بضع سنوات حتى بدأ لبنان في منتصف الأربعينيات يشعر بوطأة الحرب الباردة بين الجبارين الجديدين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي.

فقد كان الروس يسعون إلى تصدير الشيوعية وإلى مدّ نفوذهم في الشرق الأوسط، في حين اعتبر الأميركيون أنفسهم جاهزين لوراثة مواقع الانكليز والفرنسيين، ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في أنحاء العالم.

وكان التغلغل الأميركي في الشرق الأوسط أكثر نجاحاً من الروس لعدّة عوامل، منها استلامهم لمواقع بريطانيا في المنطقة، وعلاقاتهم مع الأسرة السعودية وانخراطهم في مشاريع التنقيب عن النفط واستخراج البترول وتسويقه، وخدماتهم الثقافية والتربوية (منذ أواسط القرن التاسع عشر) في دول المشرق وخاصة سورية ولبنان، وغياب تاريخ امبريالي سابق لأميركا في المنطقة، وارتباطات المغتربين اللبنانيين والسوريين في الولايات المتحدة بوطنهم الأم، وقوّة أميركا الهائلة في الاقتصاد العالمي والتي تمثّلت مثلاً بمشروع «مارشال» الضخم لبناء أوروبا بعد 1945، ونشاط الشركات الأميركية الخاصة في قطاعات النفط والبناء والتنمية في الشرق الأوسط. وأخيراً، التعاون الوثيق بين أميركا من جهة وبريطانيا وفرنسا، من جهة أخرى، ضمن حلف شمال الأطلسي في مواجهة الكتلة الاشتراكية التي يقودها الاتحاد السوفياتي. وأدّى هذا التعاون إلى تسليم فرنسا وبريطانيا إلى واشنطن مناطق وبلداناً معيّنة مباشرة. وكان أن تلكأت هاتان الدولتان في الانسحاب لأميركا التي كانت تدفع بها إلى التخلّي عن بعض المواقع (انقلاب في سورية عام 1949 ومجيء حسني الزعيم، وانقلاب في مصر ضد الملك فاروق عام 1952 ومجيء عبدالناصر، وانقلاب في العراق ضد العائلة الهاشمية عام 1958 ومجيء عبدالكريم قاسم).

ساعد الصعود الأميركي السريع أنّ الاتحاد السوفياتي كان خارجاً للتوّ من حرب مدمّرة ضد ألمانيا النازية أسفرت عن مقتل 20 مليون سوفياتي وجرح وتهجير عشرات الملايين وهلاك اقتصادي فادح. واحتاج إلى نقاهة دامت بضع سنوات ليلتقط أنفاسه، في حين لم يلحق الولايات المتحدة أي أذى من الحرب.

كانت بريطانيا قد سلمّت مفاتيح منطقة الشرق الأوسط لأميركا في شباط 1947، وأبلغت واشنطن رسمياً أنّه لم يعد باستطاعتها تمويل حكومتَي اليونان وتركيا لصدّ الخطر الشيوعي الذي يغذّيه السوفيات. كما سحبت بريطانيا يدها من فلسطين أيضاً. ففي 2 نيسان 1947، أعلنت بريطانيا عدم استطاعتها إدارة الوضع المتفجّر في فلسطين بين الفلسطينيين والمستوطنين اليهود، فصوّتت الأمم المتحدة في أيار 1947 لمصلحة قيام دولة يهودية هناك[1].

وخلال أشهر، أصبحت مناطق آسيا المحاذية لجنوب الاتحاد السوفياتي ضمن دول الطوق الأول التابع لأميركا (اليابان والباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا واليونان). في حين عملت أميركا ودول الغرب على مشاريع دعم لقيام «طوق ثانٍ» بأغلبية إسلامية يقع خلف الطوق الأول. وكانت عيون أميركا وحلفائها الغربيين ترشّح دول الشرق الأوسط كأعضاء في الطوق الثاني، وفي مقدمة هذه الدول العراق وسورية ولبنان والسعودية ومصر إضافة إلى اسرائيل.

ولم يقف السوفيات طويلاً ساكناً. فمنذ 1949، وقد أدركوا حجم الهجوم الأميركي الذي يسعى لتطويقهم وعزلهم، اتّجهوا إلى تثبيت مواقعهم أولاً في صرف النظر عن الانسحاب من دول أوروبا الشرقية وإقامة دول المعسكر الاشتراكي وحلف وارسو، وثانياً عبر دعم الأحزاب الشيوعية والعلاقات المباشرة مع دول العالم الثالث ومنها الشرق الأوسط. فأخذ الروس يتغلغلون عبر شبكة الشيوعية الدولية في تركيا واليونان وايران ومصر واليمن والعراق، ما جعل الشرق الأوسط من أكثر الساحات سخونة في الحرب الباردة في الخمسينيات. ومن ناحيتهم، دعم الأميركيون اسرائيل الناشئة كقاعدة عسكرية متقدمة ضد السوفيات وضد الحركات التحررية في المنطقة، كما دعموا دولاً عربية موالية للغرب بهدف تمكينها من مواجهة التغلغل السوفياتي.

1. كامل مروّة، قل كلمتك وامش، دار الحياة للطباعة والنشر، بيروت، 1988، المجلد الخامس، ص 21-24.

وأخذت الأحزاب الشيوعية العربية تبث دعاوة عن تخلّف الانظمة العربية وانحطاطها وفسادها، وتحض الشعوب على الثورة.

وكانت وزارة الخارجية الأميركية تعلم مدى هشاشة الأنظمة العربية وعدم جهوزيتها لمواجهة الدعاوى الشيوعية، حيث جاء في أحد تقارير هذه الوزارة: «يدّعي السياسيون في سورية ولبنان والعراق ومصر أنّهم جاؤوا إلى السلطة بالانتخاب. ولكن أي انتخاب يتحدثون عنه إذا كان الفائزون عملاء لقوى أجنبية أو طبقة اقطاع تفرض نفسها على الناس كي يصوتوا لها بالقوة، أو محتالين يشترون أصوات الناخبين بالمال؟ شعوب هذه البلدان بدأو يعون أوضاعهم وباتوا مستعدين للديمقراطية»[2].

وبهذا التوصيف بدأت المخابرات الأميركية CIA الاتصال بزعماء دول كان معظمها يتبع الانكليز، بغية تحويل أنظمتها إلى الفلك الأميركي: الملك فاروق في مصر ونوري السعيد في العراق وشكري القوتلي في سورية وبشارة الخوري في لبنان. وكان هدف أميركا اقناع هؤلاء بتحرير عملية الانتخاب وتطوير المؤسسات الديمقراطية حتى تتحصّن الجبهات داخلية على المستوى الشعبي وتقاوم الشيوعية[3].

وخلال سنوات قليلة دعمت واشنطن تحولات - بعضها انقلابي - في هذه الدول. وكان المطلب الرئيس الوقوف في وقف الشيوعية مقابل المال والسلاح (وعلى سبيل المثال، دعمت واشنطن حكم الضباط الأحرار في مصر وحكم حزب البعث في العراق واسقاط بشارة الخوري في لبنان).

وكان الوضع متشنجاً في لبنان عشيّة بدء الحرب الباردة عام 1949 لعدة عوامل، أهمها ثلاثة: انقسام الطبقة الحاكمة حول التجديد لبشارة الخوري، وحرب فلسطين الخاسرة التي شارك فيها لبنان، والأزمة الناشئة بين الحزب السوري القومي والسلطة.

فقد كان لنجاح بشارة الخوري في تجديد ولايته ثمن باهظ وتّر الأوضاع في لبنان لعدة أعوام. كما أنّ فشل الجيوش العربية في منع قيام دولة اسرائيل

2. Miles Copeland, *The Game of Nations*, London, Weidenfeld and Nicholson, 1969, pp. 28-35.

3. Miles Copeland, *op. cit.*, p. 41.

عام 1948، أدّى إلى نزوح 104 آلاف فلسطيني إلى لبنان كلاجئين ريثما تسمح الظروف بعودتهم إلى بلادهم. ثم بدأت أزمة دموية بين الحزب السوري القومي والسلطة عام 1949.

وبعدما أعدمت السلطات اللبنانية أنطون سعادة في 8 تموز 1949، وقع انقلاب في سورية حيث قام عسكريون مقربون من الحزب القومي في 14 آب 1949، بقتل حسني الزعيم في منزله كما قتلوا رئيس وزرائه محسن البرازي. وظهر سامي الحناوي كقائد للانقلاب مدعوماً من العقيد أديب الشيشكلي، وهو عضو في الحزب القومي. وقال الشيشكلي لعناصر المخابرات الأميركية اجتمع بهم: «إننا نقدم لكم خدمة بمعاملة حسني الزعيم كعميل فرنسي لا كعميل أميركي»[4]، حيث دفن حسني الزعيم في المقبرة الفرنسية. وانتخب البرلمان السوري رئيساً شكلياً للبلاد هو هاشم الأتاسي، فيما حكم العسكر.

ولكن بعد أربعة شهور - في كانون الأول 1950 - قام الشيشكلي بانقلاب ضد الحناوي وأعوانه في تحدّ سافر للرئيس الأتاسي، ثم دبّر اغتيال الحناوي الذي لجأ إلى لبنان، فنفّذ الجريمة قريب لمحسن البرازي الذي قتله الحناوي سابقاً.

أمّا في لبنان فقد تلى اعدام سعادة قيام السلطة بحلّ حزبه وكذلك بحلّ حزبي الكتائب والنجادة، ما دفع أنصار هذه الأحزاب إلى صفوف المعارضة. ولم ينته الأمر عند هذا الحدّ، إذ اعتبر أعضاء الحزب القومي وأنصاره أنّ سرعة إعدام سعادة هي دليل على الوجه الدموي لنظام الحكم في لبنان الذي يختبىء خلف قشرة من الديمقراطية، وأنّ رياض الصلح لم يفسح في المجال لمحاكمة قانونية عادلة ضد شخصية فكرية من طراز أنطون سعادة كان من الممكن أن تستفيد منها البلاد، بل قتلوه لأنّه هدّد النظام الفاسد. إذ أثناء ولاية الخوري الثانية، سعى القوميون للثأر، فحاولوا اغتيال رياض الصلح في 9 آذار 1950، وقاموا بمحاولة ثانية في 17 تموز 1951 أدّت إلى مقتله أثناء زيارته إلى عمّان في الأردن.

وفي تشرين الثاني 1951، وقع انقلاب رابع في سورية قاده الشيشكلي واعتقل رجال الدولة الرئيسين، فاستقال الأتاسي. وخلق الشيشكلي نظاماً دكتاتورياً عسكرياً

4. Miles Copeland, *op. cit.*, p. 44-45.

مباشراً في حلف مع القوميين السوريين، وحقّق استقراراً سياسياً سمح باصلاحات أساسية، وأصدر 257 قانوناً لتطوير البلاد. ثم دبّر انتخابات نيابية سمحت بفوز أعوانه وبانتخابه رئيساً للجمهورية عام 1953 بنسبة فاقت الـ99 في المئة. ولكنّ قمعه للمعارضة واستعماله الأسلحة الميدانية والطائرات الحربية ضد الدروز جنوب دمشق كادا يؤديان إلى حرب أهلية في سورية. فانقلب عليه قائد أركان الجيش السوري شوكت شقير، وهو درزي. فلجأ الشيشكلي إلى لبنان في شباط 1954، وتنقل من السعودية إلى فرنسا ثم البرازيل حيث اغتاله عام 1964 نواف غزالة وهو درزي من السويداء ومغترب في البرازيل[5].

فعاد شكري القوتلي من القاهرة حيث كان لاجئاً بحماية عبدالناصر، واستُقبل استقبال الأبطال في دمشق، وانتخبه البرلمان السوري عام 1955 رئيساً للجمهورية. وتوّج القوتلي علاقته بعبدالناصر بأن تنازل عن الرئاسة في شباط 1958 لتصبح سورية اقليماً في الجمهورية العربية المتحدة تحت شعار مواجهة الشيوعية في سورية ومصر، باتفاق حزب البعث وعبد الناصر.

لقد طغت لعبة الأمم في سورية وجعلت منها ساحة لصراع الحرب الباردة. فيما كان لبنان يتجّه منذ مطلع عهد الرئيس كميل شمعون بسرعة إلى الحظيرة الأميركية وان لم تستقر أموره الداخلية بعد. وكان لأحداث سورية أثر كبير على الساحة اللبنانية في عهد كميل شمعون. وعقّد الأمور أنّ الخمسينيات كانت فترة صراع مرير بين العرب واسرائيل الوليدة، واشتعال الحرب الباردة بين الأميركيين والسوفيات. وفي الحرب الباردة، كان لبنان بلداً موالياً للغرب حيث أصبحت الطبقة السياسية والاقتصادية تدور في الفلك الأميركي.

وإذ حاول ميشال شيحا اقناع بشارة الخوري بالانضمام إلى الأحلاف الغربية، كان هذا الأخير يرفض لتعارض هذا الأمر مع الميثاق الوطني وضرورة احترام مشاعر المسلمين وارتباطات لبنان العربية. وسهّل الأمر بعد سقوط الخوري عام 1952 مجيء شمعون رئيساً الذي كان أكثر انفتاحاً على الأحلاف الغربية.

---

5. http://www.asharqalarabi.org.uk/center/rijal-adib.htm

أيضاً وليد المعلم، سوريا 1918- 1958 التحدي والمواجهة، دمشق، 1985، ص 133- 170.

عهد كميل شمعون

ولد كميل شمعون عام 1900 من عائلة مارونية في دير القمر أكبر بلدات الشوف. والده نمر شمعون الذي كان في منصب مساو لوزير مال في حكومة جبل لبنان وأمّه أنطوانيت ديب نعمة، من عائلة كبيرة نسبياً في البلدة. في العام 1916، نُفي نمر شمعون وأفراد عائلته إلى بر الأناضول بسبب نشاطه المناهض للأتراك، ثم عادوا إلى لبنان عام 1918، فانتسب كميل إلى كلية الحقوق في الجامعة اليسوعية وتخرّج عام 1923 ليمارس المحاماة عام 1924. وابتداء من العام 1926، مارس الكتابة في صحيفة **«لو ريفاي»** الصادرة باللغة الفرنسية.

وانتخب كميل شمعون نائباً في البرلمان عن الشوف عام 1929، وتزوّج زلفا تابت عام 1930، ابنة الارستقراطي البيروتي نقولا تابت، ورزقا لاحقاً بولدين، داني ودوري. وفي الثلاثينيات والأربعينيات، أصبح شمعون وزيراً ونائباً في عدة دورات ووزارات واحتل حقائب هامة. كما كان سفيراً للبنان وعضواً في كتلة بشارة الخوري، وصاحب صداقات مهمة في بريطانيا.

بدأ نجم شمعون يسطع في الأوساط المارونية في الأربعينيات وكان منافساً جديّاً لبشارة الخوري وإميل اده على رئاسة الجمهورية عام 1943، رغم أنّه لم يكن من بيت إقطاعي أو مالي. فبدا أنّ الانكليز كانوا يحبّذونه رئيساً لولا حاجتهم إلى مراضاة بشارة الخوري. وأدار شمعون حملات معسكر الخوري الانتخابية **فاكتسب خبرة** وأصبح شاهداً على مناورات الزعماء في استغلال نظام اللوائح لتفصيلها على مقاسهم واختيار مَن يشاؤونه من المرشحين. فبات نفوذ هؤلاء سيفاً مصلتاً لا يُردّ، وكانوا وراء تزوير انتخاب برلمان 1947 الذي جدّد للخوري، ما اعتبره شمعون موجّهاً ضد طموحه، فاعتبر شمعون شخصيات عديدة من أعدائه. وكان شمعون وزيراً في حكومة رياض الصلح، ولكنه عارض التجديد للخوري معلناً أن ذلك كان لعباً بدستور البلاد من أجل مصلحة فرد، واستقال من منصبه في 19 أيار 1947. وفي رسالة استقالته إلى الصلح، فصّل شمعون الاصلاحات المطلوبة، ومنها تغيير قانون الانتخاب الذي سمح للاقطاع بالهيمنة على مناطق كبرى عبر تركيب اللوائح. ثم تحالف كميل شمعون مع كمال جنبلاط الذي كان يبرز على الساحة.

كان كمال **جنبلاط** في سنّ صغيرة (14 عاماً) عندما اغتيل والده فؤاد جنبلاط

عام 1931 فتابع دراسته، في حين تولّت والدته الست نظيرة لواء العائلة، يساعدها حكمت جنبلاط ابن شقيق فؤاد. وبعد وفاة حكمت، ظهر كمال على الساحة نائباً في البرلمان. وقاد كميل وكمال المعارضة ضد بشارة الخوري وطالبا في جلسات البرلمان باستقالته وبفتح تحقيق عن فساده وفساد حاشيته وحلفائه. وأسّس جنبلاط الحزب التقدمي الاشتراكي عام 1949 ونادى بالاصلاح وبالقضاء على الفساد، وندّد بسيطرة أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى على مقدّرات البلاد من منطلق فلسفي مثالي كان مصدره دراسته للعلوم الانسانية في جامعات فرنسا[6].

كما انضم إلى شمعون وجنبلاط رجل الأعمال إميل البستاني الذي كان يحمل أفكاراً إصلاحية ورغبة في تطوير البلاد، وسنعود إليه في الفصل التاسع.

في بداية العمل المعارض، التفّ حول شمعون وجنبلاط في البرلمان جوزف شادر، عضو المكتب السياسي في حزب الكتائب، وبيار اده نجل إميل اده، عن حزب الكتلة الوطنية، وآخرون. فعمل هؤلاء معاً على تأليب الرأي العام وحشد الصفوف ضد الخوري والطبقة الحاكمة. وخلال عام واحد، انضمت اليهم معظم القوى النافذة في البلاد وباتوا يشكلون ضغطاً هائلاً على رئيس الجمهورية.

بهذه النوعية من المعارضين، تمّت الانتخابات البرلمانية في نيسان 1951، ففاز كميل وكمال وإميل بمقاعد نيابية، ولكنّهم رأوا في القانون الانتخابي الذي اعتمد عام 1951 نواقص سمحت مرّة ثانية بسيطرة الاقطاع المعادي للتغيير على اللوائح الكبرى والفوز في البقاع والجنوب.

وفي 16 أيلول 1952، دعا المعارضون إلى إضراب عام مطالبين باستقالة بشارة الخوري. فطلب هذا الأخير من قائد الجيش فؤاد شهاب أن يتدخّل لضرب المعارضة، ورَفَضَ شهاب ليصبح موقفه قاعدة غير مكتوبة في لبنان أن لا يتدخل الجيش في صراعات الزعماء مخافة انقسامه. فاضطر الخوري إلى الاستقالة بعد يومين، ما فتح الباب لانتخابات رئاسية، وكان أبرز المرشحين كميل شمعون وحميد فرنجية. وكان ميشال شيحا ذا نفوذ، كما رأينا، وصاحب رأي في اختيار رئيس الجمهورية. وبين حميد فرنجية صاحب الخط الاستقلالي وخاصة في مسألة التعاطف مع العرب واعتماد

6. كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص 241-242.

سياسة حيادية في الحرب الباردة، وكميل شمعون المعروف بصداقاته الغربية، دَعَمَ شيحا الثاني، خاصّةً أنّ شيحا كان يحبّذ تدعيم وتقوية العلاقات والروابط مع الغرب. فأقنع شيحا قريبه هنري فرعون وموسى دي فريج وشارل حلو وحبيب أبي شهلا وآخرين بالتصويت لشمعون الذي فاز.

في البداية، قام شمعون بجهد لإصلاح قانون الانتخاب، وحصلت الحكومة على صلاحيات استثنائية فأقرّت القضاء دائرة انتخابية وقلّصت عدد المقاعد إلى 44، ومنحت لأول مرّة حق المرأة اللبنانية في الانتخاب. وجرت انتخابات نيابية جديدة في تموز 1953 أسفرت نتائجها عن تقلّص الاقطاع المناطقي في الهيمنة على النتائج عبر لوائح كبرى، وتراجع خاصة نفوذ آل الأسعد وآل حمادة. ما فتح الباب لشمعون لترشيح عادل عسيران، شيعي من خارج هاتين العائلتين، رئيساً لمجلس النواب.

شهد عهد شمعون فترة نمو اقتصادي غير مسبوق ودخول ملحوظ للاستثمارات الأجنبية. وساهم في هذا الازدهار الوضع المتفجّر في الشرق الأوسط، واستفادة لبنان من دخول الرساميل بعد نكبة فلسطين عام 1948 وانقلابات سورية المتكررة ومن تدفّق النفط في الجزيرة العربية والعراق، واتخاذ شركات النفط الأميركية، والشركات التي تخدمها، من لبنان قاعدة لها في المنطقة.

وأصبحت بيروت مركزاً مالياً عالمياً وموقعاً متقدّماً للمصالح الاقتصادية الغربية. فكان أي اهتزاز لاستقرار بيروت يلقى صدًى دولياً. وإضافة إلى الاستثمارات والأموال الوافدة من الدول العربية، بدأ أغنياء الكويت والسعودية يمارسون السياحة والاصطياف في لبنان ويدخرون أموالهم في مصارفه. فكان لهذه التحولات أثرها في جذب المزيد من المستثمرين وممثّلي الشركات الأجنبية لخدمة المنطقة.

وأصبحت الولايات المتحدة في ذلك الوقت المستثمر الأكبر في الشرق الأوسط، فبنَتْ أنابيب شركة النفط العربية الأميركية (ARAMCO) من شاطىء السعودية على الخليج إلى بلدة الزهراني جنوب صيدا في لبنان («Trans-Arabian Pipeline»، أو خط التابلاين). واستعدّ لبنان لهذه الاستثمارات والتغييرات الاقليمية عبر توفير بنية تحتية متطوّرة. فكان الأجانب يجدون في بيروت خدمات لا يجدونها في بلادهم من مصارف تقدّم تسهيلات بأعداد أكبر من تلك في نيويورك وصحف أكثر من تلك الصادرة في لندن وبعدة لغات.

كما صدرت في بيروت نشرات خاصة عن نصائح الاستثمار بلغ عددها أكثر مما كان يصدر في باريس ولندن ونيويورك. وكان نصف معاملات تجارة الذهب في العالم يمرّ في بيروت[7].

ولكنّ هذا الازدهار لم يكن بلا ثمن. ذلك أنّ فترة الاستفادة من الوضع الاقليمي لم تستمرّ أكثر من بضع سنوات. ثم بات الوضع الإقليمي العامل الأكثر تخريباً وإرباكاً للبنان. فإلى جانب صعود كميل شمعون كرئيس قوي ودخول الاستثمارات والانفتاح بشكل لم يشهده لبنان من قبل، كان لبنان يفقد مناعته أمام تأثيرات المبارزة بين القوى العظمى ورياح التغيير العروبية القادمة من القاهرة ودمشق. وكان الأميركيون يسعون إلى عقد أحلاف عسكرية إقليمية ومنها حلف بغداد، الذي كانت غايته ضم بلدان، منها العراق والأردن وتركيا وايران ولبنان، في حلف ترعاه أميركا وموجّه ضد موسكو.

العدوان الثلاثي على مصر يفجّر لبنان

رغم تطويب أميركا راعيةً دوليةً للشرق الأوسط، فإنّ بريطانيا وفرنسا لم تغادرا مسرح الأحداث بهدوء، حيث اتفقتا عام 1956 مع اسرائيل على مهاجمة مصر. وفي ذلك الوقت، كانت مصر بقيادة زعيم بارز لم يشهد الشرق له مثيلاً منذ فترة طويلة، هو جمال عبدالناصر. وكان عبدالناصر قد أنهى نفوذ بريطانيا بإزاحة آل الخديوي عن الحكم عام 1952 وعلى رأسهم الملك فاروق ورموز النظام التابعين للانكليز. كما أنّ عبدالناصر قام بتأميم قناة السويس[8] عام 1954 ما كان ضربة قاتلة لمصالح بريطانيا في الشرق الأوسط. والتقت فرنسا وبريطانيا واسرائيل على العداء لنظام حكم عبدالناصر، فشنّت الدول الثلاث عدواناً على مصر عام 1956 ووصلت القوات الاسرائيلية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس تمهيداً لعودة الانكليز.

ولم يرضَ الأميركيون عن هذا العدوان المغاير لمخططاتهم العالمية، فقد كان في بال

7. صدرت في بيروت نشرات خاصة لا يمكن الحصول عليها الا عبر اشتراك مرتفع الكلفة لأنها كانت تعطي معلومات قيّمة وأحياناً سرية عن الاقتصاد والأوضاع السياسية وفرص الاستثمار لا تنشرها الصحف اليومية ولا يتداولها الناس أو رجال السياسة. هذا النوع من المنشورات موجود اليوم بكثرة في أوروبا والولايات المتحدة واليابان.
8. سيطر الانكليز ومعهم الشركات الفرنسية على قناة السويس بالخدعة وبتساهل أسرة الخديوي. راجع مسعود ضاهر، **النهضة العربية والنهضة اليابانية**.

واشنطن أنّ فرنسا وبريطانيا قد أخلتا لها الأجواء لتتزعّم العالم الحرّ، وها هما يعودان إلى العصر الامبريالي من النافذة، في وقت لم يكن ثمة مشكلة بين واشنطن والقاهرة. فقاد الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور حملة دولية مندّدة بالهجوم الثلاثي ودعم صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي يطلب بالعودة إلى المواقع التي سبقت العدوان وإلى انسحاب اسرائيلي كامل. وخلال شهور، انسحبت القوى الثلاث، وأعلن عبد الناصر النصر.

كان وقع هذه الأحداث على لبنان مميّزاً، خاصة أنّ بيروت أصبحت نقطة ساخنة في سعي مصر المتجدد دوماً لمدّ نفوذها إلى المشرق العربي. وعزم كميل شمعون وحلفاؤه على منع مصر عن ذلك مستندين إلى دعم الولايات المتحدة والغرب. وبدا شمعون مختلفاً عن بشارة الخوري، حيث بالغ في استعمال صلاحياته الرئاسية كما جاءت في الدستور، مقارنة بالخوري الذي فضّل افساح المجال للتعاون مع رياض الصلح والزعماء المسلمين عندما ارتأى استعمال الصلاحيات.

ممارسة شمعون لسلطاته كشفت وجهاً من أوجه النظام اللبناني الذي وضعه الانتداب، وهو وجه لم يرقَ للمسلمين حول ما اعتبروه «امتيازات الموارنة» في رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ومناصب أخرى. فأصبحت «الامتيازات» موضوعاً خلافياً فيما بعد حتى تم نزعها عام 1989. لقد جعل دستور 1926 حكم لبنان نظاماً رئاسياً بصلاحيات تكاد تكون دكتاتورية بيد رئيس الجمهورية. وكان شمعون صاحب خبرة سياسية في الخمسينيات من عمره عندما أصبح رئيساً، أمضى معظم حياته في المعترك السياسي في ظل الانتداب ومعركة الاستقلال ومرحلة الأربعينيات وبنى علاقات عربية ودولية واسعة من عمله الدبلوماسي. فكان يتعامل نداً لند مع شاه ايران وملك اليونان وزعماء تركيا وملوك العرب خاصة من الهاشميين والسعوديين، ولكنّه كان أيضاً معارضاً لأي مشروع وحدوي عربي لأنّ ذلك يقضي على استقلال لبنان. ولكل ذلك، كان ينظر إلى أي زعيم سياسي في لبنان أنّه دونه شأناً.

كما أن رصيد شمعون السياسي قبل أن يصبح رئيساً شمل جهده في محاربة الفساد والتحالف في جبهة اشتراكية مع كمال جنبلاط (حتى افترقا)، وفي تكوين علاقات مباشرة مع زعماء لبنانيين من كل الطوائف بقي بعضهم مخلصاً له تحت أصعب الظروف وحتى وفاته عام 1987. وفي فترة عهده (1952-1958) كان معارضو

شمعون – وخاصة من الزعماء المسلمين – يدفعون لمصلحة مشروع وحدوي عربي يقوده عبدالناصر، وما يعني هذا من أثر على كيان لبنان.

بدأت مؤشرات الأزمة اللبنانية في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 1956 الذي استضافه لبنان لبحث عمل مشترك لوقف العدوان الثلاثي على مصر. وكان رئيس الوزراء عبدالله اليافي، الزعيم البيروتي السنّي، قد أبلغ القادة العرب أنّ لبنان سيقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا تضامناً مع مصر. وهذا الوعد ساعد على اقناع هؤلاء القادة بالحضور إلى قمّة بيروت. ولكن ما ان ندّدت القمة بالعدوان بمشاركة لبنان وأصدرت بياناً مشتركاً حتى اعتبر شمعون أنّ هذا كافٍ للتعبير عن تضامن لبنان مع مصر ولا حاجة إلى قطع العلاقات مع باريس ولندن. وهنا أصّر اليافي والزعيم السنّي صائب سلام، الذي كان وزيراً، على ضرورة استدعاء سفيرَيْ لبنان من باريس ولندن على الأقّل إذا لم يرغب شمعون في قطع العلاقات. فرفض هذا الأخير.

موقف شمعون المتصلّب أحرج الزعيمين السنّيين في مسألة عربية مبدئية تتعلّق بالتضامن مع عبدالناصر في محنته. فاستقالا من منصبيهما التزاماً بموقفهما ولحفظ قاعدتهما الشعبية. ونفى شمعون أنّه وعد بقطع العلاقات، ما كان سيلحق الضرر بمصالح لبنان الحيوية، وأنّ حتى عبدالناصر لم يطلب منه قطع العلاقات. والدليل على ذلك، شرح شمعون: «حضور إميل البستاني إلى القصر الجمهوري في القنطاري ومعه مبعوث مصري هو مصطفى أمين يطلب وساطتي مع لندن لوقف اطلاق النار. فعملت ما أقدر عليه، وخلال 48 ساعة أبلغت عبدالناصر أخباراً جيدة عن وقف النار. وإلا كيف كان باستطاعتي التوسط لو قطعت العلاقات مع بريطانيا؟»[9].

وكان أميل البستاني يسعى لتطوير العلاقات بين مصر ولبنان وأصبح صديقاً لعبد الناصر. فوقف في جلسة برلمانية يؤكد ما رواه شمعون عن مصطفى أمين: «إنّ لبنان هو أول من دعا إلى قطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا. ولكن أثناء انعقاد مؤتمر القمة في بيروت لبحث هذا الموضوع، وصل مبعوث من الرئيس عبدالناصر طالباً تدخل الرئيس شمعون لدى لندن وباريس لوقف العدوان. ولم يكن ممكناً ساعتئذ قطع العلاقات مع هاتين الدولتين لأن ذلك يعني عدم القدرة على التوسّط،

9. Leila Meo, *Lebanon – Improbable Nation*, Westport, Connecticut, Greenwood Press, 1965, pp. 98-99.

وأنّ الخلاف حول هذا الموضوع قد أثاره الرئيس عبدالله اليافي لتحقيق مكاسب شعبية»[10].

وفي نهاية الأمر، لم يقطع العلاقات مع بريطانيا وفرنسا تضامناً مع مصر سوى سورية والسعودية، فيما اكتفى العراق والأردن بقطع العلاقة مع فرنسا لارتباط البلدين ببريطانيا التي كانت لا تزال تدعم الأسرة الهاشمية الحاكمة في بغداد وعمّان. وبالطبع، استغلّ معارضو شمعون هذه النقطة بأنّه حتى العراق ألدّ أعداء العرب لعبد الناصر قطع العلاقات مع فرنسا، فما بال لبنان؟

ولم يستجب شمعون للضغوط، بل ضربها عرض الحائط في خطوة طبعت أسلوبه الفوقي. فقبل استقالة اليافي ومعه سلام، مع ما يعني ذلك من مواجهة مع الشارع الإسلامي، وكلّف حكومة طيّعة برئاسة سامي الصلح، ابن عم رياض الصلح. وكان في هذه الحكومة الأرثوذكسي شارل مالك وزيراً للخارجية، وفؤاد شهاب – الذي كان قائداً للجيش – وزيراً للدفاع، إضافة إلى مجيد ارسلان ونصري المعلوف اللذين كانا من رجال شمعون.

مبدأ إيزنهاور يشق لبنان

هاجمت المعارضة هذه الحكومة وخاصة الوزير شارل مالك بسبب ميوله الأميركية. وفسّرت تعيينه دليلاً آخر على أن شمعون يسعى لمزيد من التعاون مع أميركا. وفي الأشهر التالية، وجّهت المعارضة سهامها ضد شارل مالك الذي كان يمهّد لسياسة خارجية أخذت طريقاً أكثر ولاءً للولايات المتحدة. إذ في كانون الثاني 1957، أعلنت أميركا «مبدأ أيزنهاور» الذي يعرض مساعدات اقتصادية وعسكرية على بلدان الشرق الأوسط مقابل اسهام هذه الدول في وقف المد الشيوعي. وفيما رفض معظم الدول العربية الانضمام إلى مبدأ ايزنهاور الذي يسمح لأميركا بالتدخل عسكرياً بناء لطلب دول قد تتعرّض لتهديد شيوعي، رحّب به سامي الصلح في 24 كانون الثاني 1957. فأصبح لبنان البلد العربي الوحيد الذي وقّع بلاغاً مشتركاً عن موافقته على مبدأ ايزنهاور في 16 آذار 1957، في وقت كانت الدول العربية كافة تتجه إلى سياسة عدم

10. محاضر مجلس النواب، المجلد الثاني، بيروت، 1957، ص 73.

الانحياز وإلى تنفيذ وصايا مؤتمر باندونغ في اندونيسيا الذي دعا إلى الحياد بين الجبارين الدوليين.

اتخذ الخلاف في لبنان طابعاً مذهبياً حيث أخذت رموز الطبقة السياسية بحشد جمهورها. ففي حين عبّر شمعون عن ميل مسيحيي لبنان للغرب وأولوية سيادة لبنان، كان تحمّس القادة المسلمين لنداء الوحدة العربية ودعم عبدالناصر أقوى من حماسهم للبنان وحرصهم على استمراره كدولة مستقلة. فكان الطرفان يعملان بوتيرة واحدة للابتعاد عن الميثاق الوطني الذي قضى بعدم إذابة لبنان في كيان عربي وعدم جعل لبنان ممرّاً أو مستقرّاً للاستعمار الغربي.

وأخذ لبنان يسير عام 1957 نحو الفوضى والانقسام في حين كانت الأعمال المخلّة بالأمن تزداد رغم حالة الطوارىء المعلنة منذ العدوان الثلاثي على مصر.

في تلك الأثناء، كان اليافي وسلام يشعران بمرارة من فقدان منصبيهما بسبب التزامهما تيار جمهورهما المؤيد لبعد الناصر، فعملا ما بوسعهما لمعارضة شمعون، واتهماه بالانفراد في القرار، وطلبا أن يشاركهما وبقية أعضاء المعارضة في القرارات المصيرية. وبدلاً من الاستجابة حتى لبعض طلبات المعارضة التي كان أعضاؤها يتمتعون بشعبية كبيرة، وبدلاً من التحوّل نحو سياسة تحظى بإجماع الرأي العام اللبناني، قامت حكومة سامي الصلح بازكاء النار بتصديقها البيان مع أميركا على مبدأ ايزنهاور، ما زاد قوّة المعارضة وتحدّيها لشمعون. كما أثار شمعون امتعاض عبدالناصر الذي رأى في سياسته تقسيماً للصف اللبناني الداخلي وإضعافاً للموقف العربي الوحّد ضد الأحلاف وضد إسرائيل حول قضية فلسطين. كما اعتبر سياسة شمعون اتجاهاً غير صديق لمصر.

المعارضة تريد... إسقاط شمعون

استعمل أطراف الساحة اللبنانية الصراع الإقليمي كشماعة للصراع بين شمعون وخصومه. فكان ثمّة انقسام ذو طابع دستوري حول مشروع قانون دعمه شمعون وأنصاره ويقضي بإعادة رسم الدوائر الانتخابية وزيادة عدد المقاعد من 44 إلى 66. في حين فضّلت المعارضة مجلساً من 88 مقعداً ورسماً للدوائر يحفظ الحصص لأنّ مجلساً من 66 مقعداً سيسمح لشمعون بالسيطرة عليه.

وطالبت المعارضة الحكومة بالغاء حال الطوارىء وعدم تقييد الصحافة في مناقشة القانون الانتخابي. فردّ سامي الصلح أنّه لم يكن وارداً إلغاء حالة الطوارىء نظراً إلى تدهور الحالة الأمنية في البلاد. وصوّت البرلمان على قبول مشروع الـ66 نائباً في 3 نيسان 1957. فما كان من نوّاب المعارضة (رشيد كرامي وحميد فرنجية وعبدالله اليافي وكامل الأسعد وأحمد الأسعد وصبري حمادة وعبدالله الحاج) إلاّ أن قدّموا استقالاتهم من البرلمان في 7 نيسان وأرفقوا الاستقالات باعلان «جبهة الاتحاد الوطني» لإسقاط شمعون وسعوا لضمّ الشخصيات الدينية والسياسية والشعبية كافة التي توافقهم الرأي.

وكان معظم قادة هذه الجبهة من الشخصيات الاسلامية بقاعدة شعبية أغلبيتها مسلمة. ولكنّ الجبهة ضمّت أيضاً شخصيات مسيحية مثل حميد فرنجية وفيليب تقلا. ولم تكن هذه الاستقالات عنصراً مساعداً، لأنّ غياب النواب المستقيلين سمح بتمرير تعديل الدوائر الانتخابية الذي يرغب فيه شمعون في جلسة برلمانية أخرى عقدت في 16 نيسان.

بدأت الجبهة المعارضة نشاطها بتوجيه مذكّرة تحذيرية إلى شمعون تطالبه بإلغاء حال الطوارىء في البلاد وزيادة عدد المقاعد إلى 88 واستعمال القضاء كدائرة انتخابية وتكليف حكومة محايدة وموقتة لرعاية الانتخابات النيابية والامتناع عن توقيع، أو العمل بأي، اتفاق خارجي بانتظار نتائج الانتخابات.

ولتبريد الأجواء قبل الانتخابات، رفعت حكومة الصلح حالة الطوارىء في 7 أيار 1957 وأكّدت أولوية الميثاق الوطني وميثاق الجامعة العربية وعدم توقيع أي معاهدات أجنبية. ولم تلاقِ المعارضة سامي الصلح بخطوات مماثلة حتى تبرد الأمور- إذ لم يكن من مصلحة المعارضين نزولهم السلّم بسهولة في فترة الانتخابات. فكانت حملاتهم الانتخابية والصحافة التي تؤيّدهم تدعو الناخبين إلى معاقبة مرشحي شمعون. وردّت وسائل إعلام السلطة أنّ المعارضة باتت خادمة لمصالح الجمهورية العربية المتحدة وأنّ التصويت لمرشحي المعارضة هو طعن سيادة لبنان.

لم تخلُ الساحة من العقلاء الذين خافوا من اتجاه الأمور، وخاصة مَن كان لهم خلفية رجال أعمال، ومنهم اميل البستاني وهنري فرعون وزير الخارجية السابق. فسعوا إلى تبريد الاحتقان وأذاعوا نداء في الوحدة الوطنية في 10 أيّار يقول إنّ

الخلافات والانقسامات تحجب الثوابت التي يقول الجميع إنهم يوافقون عليها ويتمسكون بها، كحفظ استقلال لبنان وسيادته والتعاون مع الدول العربية في اطار جامعة الدول العربية والتعاون مع الدول الأجنبية في اطار منظمة الامم المتحدة ومبدأ تناقض الشيوعية مع ايمان اللبنانيين الديني ونظام لبنان السياسي والاقتصادي الحرّ. وفي نهاية المطاف، لم يكن فعلاً ثمّة هوة سياسية كبرى بين شمعون وصائب سلام على سبيل المثال، وكلاهما على الهوى الغربي ومرتبط بالرجعية العربية. فكان سلام مضطراً إلى الوقوف على نبض الشارع المتعاطف مع عبدالناصر في حين أنّ قلبه – أي قلب سلام – كان مع السعودية.

وتضمّن نداء العقلاء قبول أي مساعدة اقتصادية خارجية حتى من أميركا إذا كانت لا ترتبط بأي شروط[11]. ولكنّ ضجيج الأزمة السياسية كان أعلى من صوت هذا النداء، إذ واصل الجميع تبادل اتهامات العمالة لمصر أو لأميركا، وتهمة الارتهان لمصالح خارجية.

تزوير الانتخابات وشراء الأصوات

لقد استغلّ الزعماء اللبنانيون القضايا الوطنية والعوامل الخارجية في مناوراتهم المحلية ولم يكونوا صادقين. ذلك لأنّ المرشحين للانتخابات عام 1957 لم يقدّموا برنامجاً انتخابياً انمائياً اقتصادياً اجتماعياً. وثانياً لأنّ القاعدة الانتخابية كانت ذات جذور تقليدية تخضع لمصالح عائلية ومناطقية وولاءات طائفية واقطاعية ولم تكن وطنية. إذ بصرف النظر عن الصراع حول السياسة الخارجية، كان المواطن يرى منفعة في المرشّح الذي سيؤمّن مصالحه ويمنحه خدمات عندما يصل إلى كرسي النيابة أو الوزارة في نظام الزبائنية.

وكان قادة المعارضة من القوى التقليدية – كعبدالله اليافي وصائب سلام بقاعدتهما الشعبية في بيروت –مطمئنين إلى الدعم الشعبي والى مواقفهما العروبية المعلنة، وكذلك بالنسبة إلى رشيد كرامي في طرابلس الذي خَلَفَ والده عبد الحميد كرامي، وصبري حمادة وريث آل حمادة زعماء عشائر الهرمل، وآل الأسعد في الجنوب، وآل أرسلان

11. Leila Meo, *op. cit.*, p.135.

وآل جنبلاط في الشوف وآل فرنجية في زغرتا. وعلى سبيل المثال، ترشّح حميد فرنجية ورينيه معوّض عن المقعدين المارونيين في زغرتا تحت شعارات المعارضة والعروبة ضد سمعان الدويهي ويوسف كرم الموالين لشمعون وتحت لواء سيادة لبنان والتصدّي للمدّ العروبي الناصري. ولكن الحقيقة أنّ القاعدة الانتخابية لم تكترث لهذه الأمور الفوقية، بل كان الصراع على الرئاسة الأولى بين حميد فرنجية وكميل شمعون هو جوهر الانتخابات بالنسبة إلى زغرتا. والهدف منع شمعون من التجديد لأنّ فرنجية كان المرشّح الأبرز لخلافته.

وخارج الولاء الجارف للزعماء، تصرّف الناخبون أيضاً وفق مصلحتهم الشخصية، حيث أشارت جريدة **الحياة** إلى: «أسلوب شراء الأصوات بتقديم خدمات إلى الناخبين ومقدرة مرشّح على الحصول على أصوات عائلة بأكملها، أي مائتي صوت، بتعيين أحد أبنائها دركيّاً. وقبل ذلك، كانت العائلة تؤيد خصم هذا المرشح خلال ثلاثة مواسم انتخابية سابقة. وعادة ما يتم استمالة أصوات الناخبين بتعيين أفراد من عائلاتهم في البلديات أو في مهام التفتيش في القرى، حيث نجح هذا الأسلوب في إعادة رسم دائرة بعبدا مثلاً، ما خلق وظائف جديدة للمحسوبين»[12].

أما الشراء المباشر للأصوات فكان يتم عبر توزيع المال لفقراء الناخبين حيث كان مبلغ مائة ليرة (ولاحقاً مائة دولار) الفائدة الوحيدة التي يجنيها الناخب أحياناً من ممثّله في البرلمان. وأصبح تقليداً في لبنان أن يمارس جميع المرشّحين شراء الأصوات، ثم يتبادلون التهم بعد اعلان النتيجة حول مخالفات وقعت. وعادة ما كان المستفيد الأكبر هو الوسيط أو السمسار الذي يعمل في الماكينة الانتخابية للمرشحين، فيجمع الناخبين الذين يريدون بيع أصواتهم ويفاوض المرشّح الذي يرغب في شراء الأصوات. وأحياناً، ينصح السمسار الناخبين بعدم الإدلاء بأصواتهم حتى انقضاء النهار عندما تحمى المعركة وتتقارب نسب التصويت بين المرشحين، وعندها يكون احتمال دفع مكافآت مالية أعلى وارداً. وإلا فيمكن التصويت باكراً عندما تكون النتيجة محسومة لمصلحة أحد المرشحين أو عندما تدخل لائحة قوية، كـ«محدلة» طرق أو «بوسطة ركاب» تأخذ كل مَن في طريقها.

12. جريدة الحياة، «لا شرق ولا غرب»، بيروت، 23 آذار 1957.

وأسباب استعداد المرشحين لإنفاق الأموال منطقية تُختصَر بسعيهم للعضوية في الطبقة المالية السياسية المهيمنة وما يتبع ذلك من شغف السلطة وحب الوجاهة والمركز السياسي الذي يؤمّن نفوذاً وتأثيراً في السياسة العامة، واحتمال الحصول على منصب وزاري وحصة أو رأي في توزيع وظائف القطاع العام وأوجه إنفاق المال العام والسياسة الاقتصادية والضريبية.

وأكثر ما يعني كسب الانتخابات هو تكريس سيادة الفائزين زعماء أو ملوكاً على مناطقهم ضد خصومهم المحليين من الطائفة أو المنطقة نفسها. وعلى هذا الأساس، منذ انتخاب اميل إدّه كأول ماروني رئيساً للجمهورية عام 1936، تنافس زعماء الموارنة على الكرسي الأكثر وجاهة في الجمهورية وصولاً إلى خلافات دموية. ومنذ تولي خيرالدين الأحدب كأول سنيّ منصب رئاسة الوزراء عام 1937، بدأ تنافس زعماء السنّة في المدن الساحلية الثلاث صيدا وبيروت وطرابلس على هذا المنصب. ومنذ الاستقلال، اعتبر زعماء الشيعة أنّ رئاسة مجلس النواب من نصيبهم فتنافس آل حمادة في البقاع وآل الأسعد في الجنوب على هذا المنصب.

هدف الساعون إلى كرسي النيابة إلى استعمال المنصب العام للإثراء الشخصي وإفادة بطانتهم وحاشيتهم من أفراد العائلة والأقارب والأصدقاء وتوزيع مقدّرات البلاد حصصاً لآكلي الجبنة. ولقد ذكرت صحيفة **الجريدة** المبالغ الخيالية التي أنفقها المرشحون من الطرفين على الحملات الانتخابية وشراء الأصوات في انتخابات 1957. ففي زحلة، أنفق أعضاء اللائحتين المتواجهتين مليوني ليرة لشراء الأصوات (600 ألف دولار أميركي). أما في بيروت وجنوب لبنان وجبل لبنان فقد أنفق المرشحون مبالغ مماثلة «إذ أنّ الناخبين يعلمون أنّ مَن ينفق الملايين ليربح الانتخابات سيعمل ما بوسعه عندما يصبح نائباً للتعويض عمّا أنفقه أضعافاً مضاعفة. وهنا الخطر كل الخطر في ما يمثله هذا السلوك من انحدار اخلاقي: مرشحون يريدون تمثيل الأمة يبتاعون الناخبين وكأنهم عبيد أو مومسات في سوق النخاسة، يقومون بعد فوزهم ببيع مصالح هذه الأمة بالعملة نفسها التي اشتروا بها مراكزهم»[13].

فيما كانت المعركة الانتخابية مستمرّة في 1957، دعت المعارضة إلى إغلاق المدن

13. «لا تعبدوا ربيّن»، **صحيفة الجريدة**، بيروت، 29 حزيران، 1957.

والتظاهر لإسقاط حكومة سامي الصلح. فوقعت معارك دامية بين قوى الأمن والمتظاهرين كانت حصيلتها عدد من القتلى والجرحى ومئات المعتقلين، فتسلّم الجيش مسؤولية حفظ الامن. وفي 30 أيّار، انطلقت في بيروت تظاهرات ضخمة للمعارضة تعرّضت لها قوى الأمن، فوقعت اشتباكات بالأسلحة امتدت إلى المناطق كافة وسقط عشرات القتلى والجرحى، وكان من بين الجرحى صائب سلام ونسيم مجدلاني.

اتهمت الحكومة اللبنانية سورية بهذه الاحداث. واحتجّ المفتي محمد علايا والبطريرك الماروني بطرس المعوشي على عنف قوى الأمن ضد المتظاهرين وانتقدا أداء الحكومة السيّىء. ثم استمرّت أعمال العنف أكثر من عشرين يوماً كان أبرزها معركة وقع فيها 26 قتيلاً و50 جريحاً استُعمِلت فيها المدافع الرشاشة في كنيسة مزيارة في زغرتا استمرت عدة ساعات بين آل فرنجية وآل معوّض من جهة وآل الدويهي وآل كرم المؤيدين لشمعون من جهة أخرى[14]. ولاحقت قوى الأمن سليمان فرنجية (شقيق حميد) ورينيه معوّض (الذي كان مرشحاً للانتخابات) و35 من أنصارهما بتهمة ارتكاب المجزرة. ففرّا إلى سورية. واتّهم حميد فرنجية شمعون بأنه سبّب المجزرة لأنه دفع خصومه لقتله في مزيارة وإنهائه كمنافس على رئاسة الجمهورية.

وجرت انتخابات بيروت والجبل في حزيران 1957 أدّت إلى نتائج غير مرضية لأقطاب المعارضة. فخسر عبدالله اليافي وصائب سلام بسبب تقسيم بيروت إلى دائرتين، ما حرم سلام واليافي قسماً مهماً من ناخبيهما، ففاز سامي الصلح. وخسر كمال جنبلاط أمام لائحة الموالاة التي قادها الشمعوني نعيم المغبغب بسبب إعادة ترسيم الدوائر، فحُذف جزء من دير القمر وضُمّ جزء من عاليه إلى الدائرة التي ترشح فيها جنبلاط. كما خسر أحمد الأسعد في الجنوب بسبب تقسيم الدوائر حيث اضطر إلى ترك معقله التقيلدي في مرجعيون لابنه كامل وترشّح في صور ضد كاظم الخليل حليف شمعون، ففاز الخليل.

وتداركاً لهزيمة أكبر للمعارضة في المراحل التالية من الانتخابات ولعدم رغبته في رؤية برلمان من لون واحد، أعلن هنري فرعون باسم القوة الثالثة في البلاد دعمه لائحة صبري حمادة في البقاع، معللاً بأنّ «وجود أعضاء المعارضة خارج البرلمان سيجلب بيئة

14. كامل مروّة، **قل كلمتك وامش**، المجلّد الخامس، ص 58.

سياسية مليئة بالمصائب للبنان»[15]. لقد آمن فرعون أن الانسجام بين الأطراف في لبنان يحقّقه البرلمان وهذا بات مهدّداً. خاصة إذا لجأ الخاسرون إلى تصفية الحساب في الشارع. ولاحظ فرعون، مثلاً، أنّ كمال جنبلاط الذي لم يشارك في معمعة المعارضة حول سياسة شمعون الخارجية، بات أكثر استعداداً بعد خسارة مقعده الانتخابي لضمّ صوته إلى الآخرين، بعدما وصل إلى استنتاج مفاده أنّ شمعون قد تخلى عن مبادئها المشتركة وسعى للحصول على دعم أميركي تمهيداً لتجديد ولايته.

وكان أبرز مظاهر التدخّل الخارجي السافر في الانتخابات توزيع سفارات مصر والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي المساعدات المالية في لبنان ودعم مرشحين. كما كان عملاء هذه الدول يذرعون شوارع بيروت والمناطق، في وقت أصبح لبنان مركزاً للاستخبارات على مستوى دولي حيث اتخذه منطلقاً لعملهم جواسيس من طراز كيم فيلبي[16].

وبعكس نتائج بيروت، فإنّ لوائح المعارضة نجحت في عدّة أماكن، حيث فاز صبري حمادة ومعه أعضاء لائحته، وحميد فرنجية ومعه رينيه معوّض الغائب، ورشيد كرامي ومعه أفراد لائحته. أمّا في صيدا ذات الأغلبية الاسلامية، حيث غلب التيار العروبي، فقد فاز معروف سعد ضد منافسيه نزيه البزري وصلاح البزري اللذين اقتسما أصوات العائلة. ولكن النتائج الكاملة لكل لبنان رجّحت كفّة أنصار شمعون ما دفع أقطاب المعارضة إلى اتهام السلطة بتزوير الانتخابات وبتحضير نتائجها سلفاً وتشويه سمعة المعارضة بتسمية مرشحيها «مرشحي عبدالناصر».

وبدأت اتهامات بين الخاسرين من الطرفين حول الضغوط والرشوة وإرهاب الناخبين وشراء الأصوات وأكاذيب البروباغندا والتدخلات. أمّا حكومة سامي الصلح فقد أعلنت أنّ الانتخابات كانت نزيهة وشريفة ومنظّمة، وأكّد ذلك المعارض فيليب تقلا الذي فاز على لائحة صبري حمادة عن مقعد الكاثوليك في بعلبك ضد منافسه نصري المعلوف، بأنّ «الانتخاب كان نظيفاً وأنّه لم يرَ أي تزوير لمصلحة أيّ

15. «Pharaon, Takla et Maalouf tirent la leçon», *L'Orient*, Beirut, July 17, 1957.

16. Miles Copeland, *The Game of Nations*, London, Weidenfeld and Nicholson, 1969, pp. 192-200, and Said Abu-Rish, *Beirut Spy – The Story of the St Georges Hotel*, London, Bloomsbury, 1990.

من المرشحين»، فيما اتهم نصري المعلوف لائحة حمادة بأنّها أنفقت الأموال، وأنّ تدخل أصحاب النفوذ ودمج بعلبك والهرمل في دائرة واحدة أدّى إلى خروج العشائر للتصويت بكثافة لمصلحة لائحة حمادة.

بعد الانتخابات، تعمّق الانقسام الشعبي حيث خاف المسيحيون من ولع المسلمين بشخص عبد الناصر وما ينادي به، وتعلّقوا بشمعون كخشبة خلاص في التصدي لمحاولات ابتلاع لبنان. واتهم قادة المعارضة شمعون بحرمانهم حصتهم في الكراسي البرلمانية والوزارية، وحذّروه من أن استعمال الأغلبية البرلمانية ليجدّد لنفسه، يطيل أمد ابتعادهم عن السلطة.

ولكن أفاز هذا الفريق أم ذلك، فإنّ الطبقة التي سيطرت على مصادر الثروة والسلطة، واستعملت أو أساءت استعمال آلية الحكم لمصالحها في السنوات الأربع السابقة ومنذ الاستقلال، ستستمر أربع سنوات أخرى.

لم يعبّر الخاسرون عن مشاعرهم الباطنية المصلحية في العلن، لكنّهم عمدوا إلى شعارات فوقية مثالية كاتهام شمعون بالفساد والخروج عن الميثاق والتخطيط للتجديد والضغط على الناخبين للحصول على أغلبية نيابية (مبدأ «الخوف» من فقدان السلطة أو عدم الحصول على ما يكفي من السلطة حَكَمَ أداءَ وسلوك اللاعبين وعلاقاتهم صعوداً وهبوطاً).

ولم يستطع البرلمان الجديد العمل بفعالية، فسيطرت على جلساته مناورات لا علاقة لها بالصراعات الاقليمية وبالمبادىء العامة. حيث حاول صبري حمادة، وهو صهر أحمد الأسعد، الوصول إلى منصب رئاسة المجلس مرّتين ولم ينجح أمام منافسه عادل عسيران الذي فاز بضعف الأصوات لأنّه كان مدعوماً من شمعون. فقد تدخل شمعون في اختيار رئاسة المجلس لأنّه كان بحاجة إلى شخص يتعاون معه لتمرير أو حجز مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة، وتمرير مشروع تعديل دستوري يسمح بتجديد رئاسة شمعون.

وكان حميد فرنجية الطامح إلى رئاسة الجمهورية التي ذهبت لشمعون عام 1952 متيقّظاً من أيّ تحرّك برلماني نحو تعديل الدستور يسمح لشمعون بأن يترشح في الانتخابات الرئاسية في أيلول 1958. أما رشيد كرامي الذي كان من أشّد منتقدي شمعون وسياسته الخارجية فلم يكن تجديد ولاية شمعون من مصلحته، إذ قد يُبعده

لسنوات طويلة عن منصب رئاسة الوزارة.

بعدالانتخابات، أعاد شمعون تكليف سامي الصلح، الذي أثبت ولاءه له، بتشكيل الوزارة. وقدّمت الحكومة بيانها في آب 1957 فكان معتدل اللهجة لتخفيف حنق المعارضة المهزومة. ولكن جلسة الثقة أظهرت أنّ الهوّة كانت عميقة إلى درجة أنّ بضعة نواب حياديين أو متعاطفين مع شمعون سابقاً قد غيّروا موقفهم منه. فأخذ أميل البستاني ينتقد الحكومة لعدم مقدرتها على فرض الأمن حيث تكرّر انفجار العبوات الناسفة في حين كانت أعمال الشغب والعنف تزداد.

رجال الأعمال ينقلبون على شمعون

كان البستاني نائباً عن الشوف وصاحب شركة «CATS» المتخصّصة في المقاولات والمعدات الزراعية ومشاريع التنمية، ويدعو إلى التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا لتأمين المساعدات الخارجية واستقطاب الاستثمارات لمصلحة لبنان. فدعا حكومة سامي الصلح إلى ضبط الأمن وتنشيط الاقتصاد، ولامها على فشلها في الحصول على مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة. لقد مثّل البستاني ومَن معه وجهة نظر واشنطن في ذلك الوقت بأنّ حكومة الصلح لا تدير أزمة لبنان بحنكة ورويّة ولا تعتمد سياسات تتوافق مع شخصيات في المعارضة ومصالح لبنانية هي بالضرورة مع أميركا وضد الشيوعية ولكنها لا تريد شمعون. وأنّ في شخص شمعون وسياسته الكثير من الكيدية وكسر الرؤوس عمداً. وسنرى أنّ هبوط المارينز في تموز 1958 لم يكن لدعم شمعون بمقدار ما كان لضبط وضع لبنان وصناعة رئيس جمهورية جديد باتفاق بين عبدالناصر والولايات المتحدة.

لقد فهم كثيرون هذه اللعبة لاستيعاب عناد شمعون الذي بات يغيظ الأميركيين، فانضم إلى البستاني نواب آخرون كجوزف شادر وقادة حزب الكتلة الوطنية ريمون إدّه وبيار إدّه ونهاد بويز الذين، وإن كانوا ضد شمعون، فقد نظروا بايجابية إلى المساعدات الاقتصادية الأميركية الموعودة التي على قلّتها لا تعني أنّ لبنان سينضم إلى مبدأ أيزنهاور. فازداد عدد النواب المحسوبين على المعارضة وان لم يكونوا في صفوفها.

ولكن كان الوضع الأمني يتوتّر كل أسبوع، واتهم سامي الصلح جهات خارجية بزرع المتفجرات في لبنان وتمويل أعمال الشغب، وصرّح نواب وسياسيون موالون

لشمعون أنّ سورية ومصر تتآمران على لبنان وأنّ تهريب السلاح مستمر من سورية لاستعماله ضد السلطات الشرعية. فردّ المعارضون أنّ السلطة تسلّح أنصارها وأنّ السلاح يدخل لبنان من دول صديقة لشمعون كي يستعملها لضرب المعارضة.

في تلك الأثناء، انتشر نبأ توقيع الوحدة بين مصر وسورية والإعلان عن ولادة الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبدالناصر.

الحرب الأهلية

كان لإعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بزعامة مصر وعضوية سورية، في شباط 1958، وقعٌ عارمٌ على لبنان والعالم العربي حرّك الجماهير ودغدغ مشاعر التائقين إلى دولة عربية متحدة من المحيط إلى الخليج. وكانت وسائل إعلام مصر تتحدث عن بلدان عربية جديدة ستنضم إلى الجمهورية المتحدة، وتسمّي لبنان بالاسم إضافة إلى العراق والأردن. فخرجت تظاهرات كبرى في المدن اللبنانية، وخاصة في أوساط المسلمين، وزحفت الوفود الشعبية إلى دمشق لتهنئة جمال عبدالناصر واعلان تحية الوفاء، وقدّر حجم الوفود اللبنانية بـ350 ألفاً، وهو رقم مذهل مقارنة بعدد سكان لبنان في ذلك الوقت والذي بلغ 1.5 مليون نسمة.

ووصل الاتجاه العروبي الوحدوي في لبنان إلى أوجه، فاتخذته المعارضة رداءً في ذخيرة مواجهاتها مع شمعون. وفي ربيع 1958، وصلت الأزمة إلى حائط مسدود، حيث كان مضي المسلمين في الدفع العروبي يخيف المسيحيين. فكان المعارضون المسيحيون يذكّرون حلفاءهم المسلمين في جبهة المعارضة بواجباتهم تجاه بلدهم أولاً.

ووجّه نسيب المتني صاحب جريدة «**التلغراف**» المحسوبة على المعارضة، وهو ماروني وناقد شديد لشمعون، نداءً إلى المسلمين جاء فيه: «هؤلاء الذين يذهبون إلى دمشق نسألهم أن لا يفكروا بأي شيء إلا باستقلال لبنان وأن يتصرفوا على هذا الأساس. فإذا قدّموا دليلاً على تعلقهم بلبنان فإنّ المسيحيين لن يكون عندهم أي خوف وسوف يخدمون العرب والعروبة. وهؤلاء الذين يتظاهرون من أجل العروبة نقول لهم إنّ هناك ضرورة ليؤكدوا ايمانهم بوطنهم لبنان أيضاً. وإنّ بعض المسيحيين يساورهم القلق ويجب أن تمنحوهم الضمانات التي هي من حقّهم. كل ما يريده المسيحيون القلقون أن تقولوا لهم إنّ استقلال وسيادة لبنان لا غبار عليها ولا يدنوهما

أي شك. وبهذا تختفي فوراً أجواء الاحتقان وانعدام الثقة»[17].

وساهم هنري فرعون في تهدئة مخاوف الطرفين بتشجيع الاعتدال والحوار، وكان معه في «القوّة الثالثة» جورج نقاش صاحب **الأوريان**، ونواب ووزراء سابقون. وخرجت «القوّة الثالثة» بخطة للحل فصّلتها في نداءات في صحيفتي **الأوريان والجريدة** تطلب تطميناً من شمعون بأنّه لن يسعى إلى ولاية ثانية وموافقته على انتخاب رئيس جديد للجمهورية يتمتع بثقة الجميع. ولكن التصعيد الأمني استمرّ حيث وقعت اشتباكات في مدينة صور بين الدرك ومتظاهرين يحتفلون بالوحدة المصرية السورية أسفر عن سقوط قتلى وجرحى، في حين كانت المواجهات بين قوى الأمن وعصابات مسلحة محلية أو متسللة من سورية تتزايد في المناطق البعيدة عن بيروت.

وكانت المواجهة العسكرية قد بدأت متقطّعة قبل شهور، ولكنها كانت تتجهز لحرب شاملة في لبنان. وتحوّل الدعم المالي الخارجي الذي استُعمل سابقاً لتمويل الانتخابات إلى دعم التخريب وأعمال العنف.

وفيما كان شمعون محصّناً بقوى الشرعية من جيش وأمن داخلي ودرك، حصلت قوى المعارضة على كميات كبيرة من السلاح عن طريق سورية.

انفجر العنف الشامل بين أطراف النزاع عشية اغتيال الصحافي نسيب المتني، صاحب جريدة **التلغراف** في بيروت يوم 7 أيار 1958. وكان آخر مقال كتبه هو رسالة مفتوحة إلى شمعون يدعوه فيها إلى الاستقالة، فحمّلت المعارضة السلطة مسؤولية الجريمة. وانعقد البرلمان صباح 8 أيار لمناقشة الاغتيال وقد أغلقت طرابلس واحتل شوارعها الغوغاء، وطغت أعمال شغب في عكار حيث هاجمت قبائل الجعافرة مخافر الدرك وسقط عدد كبير من القتلى والجرحى، ووقعت اشتباكات بين أهل زغرتا والدرك أيضاً. وفضّ البرلمان الجلسة عندما نصح النواب الحكومة بالتحرك سريعاً لمواجهة الوضع الأمني المتفجّر.

في ذلك اليوم، دعا قادة المعارضة الملتئمة في منزل صائب سلام إلى إقفال المؤسسات التجارية والإضراب حتى استقالة شمعون، وأعلنت الصحف حداداً على المتني. وأفاق أهل بيروت على المظاهر المسلحة معلنة انتقال العصيان من الأطراف ومن مدينتي صيدا

17. Leila Meo, *op. cit.*, pp. 159-160.

وطرابلس إلى عصيان ضد السلطة المركزية في بيروت. فتوقّف النشاط الاقتصادي وتعطلت الحركة التجارية وأغلقت المدينة حيث اقيمت المتاريس بين الأحياء، وخاصة بين البسطة ذات الأغلبية المسلمة وموقع قصر صائب سلام، والأشرفية ذات الأغلبية المسيحية حيث برز بيار الجميل رئيس الكتائب كقوّة على الأرض. وهكذا أصبحت المتاريس بين البسطة والأشرفية رمزاً للوحدة والانقسام في لبنان.

صمد شمعون في بعبدا واثقاً بقوة أنصاره وبالدعم الغربي وبشرعيته وسلطته كرئيس للبلاد. ورفض الوساطات مع أخصامه لئلا يقدّم لهم تنازلاً مجانياً، متهماً الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل السافر في شؤون لبنان عبر تمويل وتسليح عملائها لقلب النظام الديمقراطي والقضاء على استقلال لبنان. ولئن رفض قائد الجيش فؤاد شهاب طلب شمعون التدخل لضرب قوى المعارضة وفتح الطرقات، استعاض شمعون عن الجيش بتسليح أنصاره والاستناد إلى قوى الأمن التابعة لوزارة الداخلية.

لقد نظر شهاب إلى الأزمة على أنّها خلاف داخلي أبرز نقاطه سعي شمعون للتجديد لنفسه وليس محاولات خارجية لضرب استقلال لبنان، أي إشكال سياسي يحتاج إلى حل سياسي. ولذلك لم يهاجم الجيش قوى المعارضة بل اكتفى بحماية الأبنية والمصالح العامة وأبقى الطرقات الاقليمية والدولية مفتوحة، وسيّر دوريات في شوارع بيروت الرئيسة وخاصة بين المناطق المسيحية والاسلامية لتخفيض احتمالات الاحتكاك. وكانت حكمة شهاب تأخذ بالاعتبار أنّ الجيش ضم ستة آلاف جندي، ثلاثة أرباعهم من المسيحيين والربع من المسلمين ويتمتع باحترام وتعاطف كل اللبنانيين. وبما أنّ معظم مسلّحي المعارضة كانوا من المسلمين ومعظم مسلحي أنصار شمعون من المسيحيين فسيكون لتدخل الجيش لحماية شمعون ضد قوى المعارضة وقعٌ طائفيٌ سيقسمه بلا شك على أنّه جيش مسيحي ضد المسلمين. وكان الأفضل أن تبقى المعركة بين فريق من الزعماء يواجهه فريق آخر من الزعماء.

ورغم غلَبَة زعماء السنّة على صفوف المعارضة، فإنّ بعض الزعماء الموارنة كانوا أيضاً ضد شمعون، ما أعطى المعارضة على مستوى القيادة على الأقل وجهاً وطنياً يمثل كل الطوائف وان بقاعدة شعبية اسلامية طاغية. ولم ينقضِ اليوم الثالث من الأزمة حتى استعيدت الكانتونات التي ميّزت لبنان بكياناتها المناطقية وزالت سلطة الدولة المركزية:

1. في بيروت سيطر الزعماء السنة صائب سلام وعبدالله اليافي وحسين العويني وعدنان الحكيم رئيس حزب النجادة على البسطة ومناطق بيروت الغربية ذات الأغلبية المسلمة، يدعمهم مسلحو الأحياء الذين كانوا يقومون بدوريات جوالة ويشتبكون مع أي تقدم من ناحية القوى المؤيدة لشمعون. وكان يدعم هؤلاء أيضاً الكاثوليكي فيليب تقلا، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان، والأرثوذكسي نسيم مجدلاني، نائب بيروت، والسني عبدالله المشنوق صاحب جريدة بيروت المساء الناصرية الذي خسر في الانتخابات.
2. في طرابلس سيطر رشيد كرامي في وسط المدينة ذات الأغلبية السنية يدعمه مسلحون من الأحياء.
3. وفي زغرتا، سيطر حميد فرنجية بمساعدة رجاله المسلحين من آل فرنجية وآل معوّض.
4. وفي الهرمل المحاذية للحدود السورية سيطر صبري حمادة تؤيده أعدادٌ كبيرة من عشائر الشيعة في المنطقة.
5. وفي راشيا كان شبلي العريان ورجاله في سيطرة تامة على الموقف. وكان العريان قد هُزم في الانتخابات عن المقعد الدرزي ولم يكن من أقطاب المعارضة، ولكن منطقته كانت استراتيجية بالنسبة إلى المعارضة لمحاذاتها الحدود السورية واعتمادها طريقاً لتهريب السلاح والرجال بدون إزعاج يذكر من السلطات اللبنانية.
6. وفي النبطية ومرجعيون سيطر أحمد الأسعد وابنه كامل وأتباعهما من المسلحين، كما انضم إلى المعارضة في بنت جبيل النائب علي بزي.
7. وفي صيدا سيطر معروف سعد وأنصاره على الوضع بدعم شعبي عارم من الأغلبية السنية في المدينة.
8. أما في الجبل فلم يكن كمال جنبلاط في وضع استراتيجي جيد، إذ في كل الجبل من تخوم شمال لبنان وحتى تخوم صيدا! (باستثناء مناطق في بيروت دانت للمعارضة) سيطر أنصار شمعون. ما دفع جنبلاط إلى التحصّن في قصره في بلدة المختارة يقود رجاله المسلحين وقوات دعم أتت من حوران وجبل الدروز في سورية. وكان يدعمه الماروني فؤاد عمون الطامح إلى رئاسة الجمهورية والذي لم يفز في الانتخابات.

لم يكن التدخل السوري رسمياً حيث لم تشترك وحدات عسكرية نظامية في أزمة لبنان، إلا أنّ سورية عملت على تأمين إمدادات السلاح والمال والرجال عبر الحدود إلى المناطق التي سيطرت عليها المعارضة في البقاع والشمال. وكان شمعون على علاقة جيدة بدكتاتور سورية السابق أديب الشيشكلي. ولكن بعد عودة الوحدوي شكري القوتلي من القاهرة عام 1954 ونجاحه في ضم سورية إلى مصر، تدهورت علاقات شمعون مع سورية.

وأيّد المعارضة أيضاً الرئيس السابق بشارة الخوري الذي كان عضو كتلته فيليب تقلا في واجهة المعارضين. وكان الخوري طامحاً أيضاً إلى رئاسة الجمهورية التي حرمه إيّاها شمعون عام 1952. وكان اسم الخوري قد طُرح في الأشهر الأولى من 1958 كبديل لشمعون، وهذا ما رفضته الكتلة الوطنية، حيث كان لريمون إدّه وبيار إدّه طموحات رئاسية.

ودعم الخوري وجهة نظر المعارضة عندما وجّه مذكرات إلى الرئيس أيزنهاور وداغ همرشولد أمين عام الأمم المتحدة تندّد بانزال المارينز في بيروت في تموز 1958 واعتبر هذا الانزال تحدّياً سافراً للسيادة اللبنانية[18].

كما أيّد المعارضة معظم الرؤساء الروحيين في البلاد من سنّة وشيعة ودروز وكذلك البطريرك الماروني. وكان موقف البطريرك بولس المعوشي مناهضاً لشمعون حيث صرّح في 20 نيسان 1958 أنّ البلاد بحاجة إلى رجال جدد في الحكم لحلّ الخلافات وأنه لا يمكن انقاذ الوطن بتقسيم أبنائه وأنّ شمعون قد فشل. وكان شمعون قد اتخذ موقفاً سلبياً من البطريرك المعوشي عندما عارض اختياره خلفاً للبطريرك أنطون عريضة الذي توفي عام 1955 على أساس أنّ المعوشي تعاطف مع بشارة الخوري. وبينما كان المعوشي ينطلق من حرصه على إضفاء وجه مسيحي على المعارضة التي أيّدتها أغلبية المسلمين في مسعى منه لمنع انزلاق البلاد إلى مواجهات طائفية بشعة، استغلّ قادة المعارضة تصريحاته فتشددوا في مطالبهم ضد شمعون، في وقت كان وقع تصريحات البطريرك سلبياً في الأوساط الشعبية المسيحية.

من ناحيته، لم يفتقر شمعون إلى حلفاء، فكان خصماً صعباً للمعارضة، أيّدته

18. Leila Meo, *op. cit.*, p. 171.

الأغلبية الساحقة من المسيحيين كما أيّده عدد من الزعماء المسلمين. فإضافة إلى سامي الصلح (الذي كان يتحدث العربية برطنة تركية) كان من حلفاء شمعون:

1. **بيار الجميل**، ماروني ورئيس حزب الكتائب ذات الأغلبية المسيحية، في بيروت والمتن. ولم يكن هذا الحزب موافقاً على سياسة شمعون الداخلية وأداء الحكومة بالنسبة إلى الإصلاحات الادارية والاقتصادية، ولكن طالما أنّ المسألة باتت تتعلق بتهديد كيان لبنان وسيادته فإن الحزب رمى ثقله مع شمعون.
2. **أسد الأشقر**، رئيس الحزب السوري القومي العلماني النزعة وماروني ساعده شمعون ليفوز بمقعد نيابي عن المتن الأعلى في العام السابق. وكان هذا الحزب يتمتع بميليشيا عسكرية منظّمة ومدرّبة. وكان ثمّة عداء مستأصل بين الحزب القومي وحزب البعث في سورية الذي اضطهد القوميين وقياداتهم داخل سورية بعدما كانوا أصحاب نفوذ واسع منذ الاطاحة بحسني الزعيم عام 1949. وكان البعثيون قد ساهموا في انهاء حكم الشيشكلي عام 1954 ثم اتهموا القوميين باغتيال عدنان المالكي العقيد في الجيش السوري في دمشق عام 1955. فنكّل البعثيون بالقوميين وطاردوهم وسحقوا وجودهم ثم سجنوا جوليات المير، عقيلة أنطون سعادة التي استمرّ سجنها لغاية 1963. وكان القوميون في لبنان يريدون منع ذوبان لبنان في جمهورية عربية متحدة يقودها عبدالناصر الذي حظر العمل الحزبي في سورية كما وقفوا ضد بعثيي دمشق، خصومهم العقائديين.
3. **الأرمن** أيّدوا شمعون بأغلبيتهم، وخاصة في أحيائهم السكنية شرق وشمال بيروت. وكان الأرمن منقسمين سياسياً بين حزب الطاشناق المناوىء للشيوعية الدولية وعدوّه التقليدي حزب الهنشاق اليساري. ولكن عام 1958، أخذ الحزبان يصفّيان حساباتهما ويخوضان اشتباكات أحدهما ضد الآخر بعيداً عن أسباب الأزمة في لبنان.
4. **نعيم المغبغب**، أحد أبطال الاستقلال وهو من عين زحلتا-**نبع** الصفا ونائب عن مقعد الكاثوليك في الشوف، ورأس لائحة شمعون التي هزمت جنبلاط في انتخابات 1957. وكان لمغبغب أنصار مسلحون شكّلوا مع ميليشيا الحزب القومي ومسلحي آل أرسلان طوقاً على جنبلاط. وصمد المغبغب في منطقته حتى انتهت الأزمة وأصبح أول قائد لتنظيم «النمور الأحرار» بعد نهاية حرب 1958.
5. **آل الدويهي وكرم** الموارنة، خصوم آل فرنجية في زغرتا.
6. **المير مجيد أرسلان**، زعيم آل أرسلان الدروز والمناوىء التقليدي لزعامة آل جنبلاط في الجبل. وكان المير مجيد وزيراً في عدّة حكومات في المراحل الانتدابية والاستقلالية، نسّق مجهوده العسكري عام 1958 مع مسلحي المغبغب من المسيحيين لتطويق جنبلاط. ولكن، مع بدء المعارك، كان الانتماء الطائفي أقوى من التحالفات السياسية حيث توصّل أرسلان وجنبلاط إلى هدنة فترك أرسلان المغبغب والقوميين في مواجهة جنبلاط، ما كشف الصراع في الجبل على أنّه معركة بين الدروز والمسيحيين (وعمد نجله طلال إلى الموقف نفسه في 7 أيّار 2008).
7. **وكاظم الخليل** وآل الخليل الشيعة في صور خصوم آل الأسعد التقليديون.

خلال أيّار 1958 غطّت المعارك معظم المناطق اللبنانية وباتت قوى المعارضة تسيطر على البقاع والشمال والجنوب وعلى المدن الرئيسة باستثناء بيروت. في حين كان كمال جنبلاط في موضع صعب، لمجاورة منطقته للعاصمة، وقد احاطته ميليشيات قوية ومناطق هي نقطة ثقل الموارنة في الشوف وعاليه وبيروت والمتن وكسروان.

في 30 أيار، عقد البطريرك المعوشي مؤتمراً صحافياً هاجم فيه شمعون وأكّد أنّ الأزمة اللبنانية هي مسألة داخلية ولا داعي لتدويلها وأنّ عبدالناصر[19] قدّم ضمانات حول سيادة لبنان وأنّ حل الأزمة يبدأ بأن يقوم شمعون برحلة إلى الخارج. وكالعادة، أغضب تصريح البطريرك المسيحيين ولقي ثناء المسلمين. وفي المقابل، ثابر الرؤساء الروحيون السنّة والشيعة والدروز، منذ بداية الأحداث، على اطلاق تصريحات

19. باسم الجسر في برنامج حرب لبنان على محطة «الجزيرة» التلفزيونية، بث عام 2000: «رحنا على مصر يومتها، المعارضة وجبهة الاتحاد، وأذكر جيداً قاعدين رشيد كرامي كان الله يرحمه يعني عامل معارض بطرابلس، فحاول أحد الحاضرين، ما بعرف مين يومتها هيك يلطش كلام، وقام الرئيس كرامي بَلَّش يشرح إنه نحن بلبنان.. نحنا عروبتنا وكذه بتذكّر يومها عبد الناصر قال له، عمل له على ركبته وقعد جنبه، قال له: رشيد بيك، ما فيش داعي تحكي، يا إخوان الوحدة الوطنية عندكم بلبنان قبل الوحدة العربية -حرفياً- لأنه إذا انخربت الوحدة الوطنية عندكم في لبنان ح تضروا حالكم وتضروا العروبة، هيدا عبد الناصر حرفياً يعني».

مناهضة لشمعون وعلى دور السلطة في تسليح أنصاره، وأرسلوا مذكّرات إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الرئيس الأميركي وأعضاء الكونغرس الأميركي يندّدون فيها بسعي شمعون إلى تدويل الأزمة ويؤكدون على طبيعة الأزمة المحلي. وفي 6 حزيران، اجتمع 28 من المفتين وعلماء الدين المسلمين، وأصدروا فتوى تتهم سامي الصلح مباشرة بممارسة السلطة ضد إرادة الشعب وتأجيج المشاعر الطائفية ونقض مصالح المسلمين في لبنان، وتدعوه إلى الاستقالة للتعجيل في انهاء الأزمة، لأنه الزعيم السنّي الوحيد الذي كان يتعاون مع شمعون. وأضاف البيان: «ندعو الشعب إلى رذله ومقاطعته لأنّه تخلى عن مبادىء الاسلام، واتّبع سلوكاً مخالفاً للصراط المستقيم»[20].

توزيع السلاح: فولكلور لبناني

وكان شمعون يتهم الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسورية) بالتدّخل في شؤون لبنان وتسليح المعارضة، فيما كانت القاهرة ودمشق تنفيان هذا الأمر. إلا أنّ هذا كان صحيحاً ومعروفاً، وذكره رياض طه، نقيب الصحافة اللبنانية في مذكراته التي نشرها عام 1974. وكان طه ناصرياً صميماً وناشر صحف ناصرية في بيروت يسعى إلى تأسيس حزب في لبنان وسورية موالٍ لعبدالناصر وإلى تسليح القوى المعارضة خاصة في بعلبك والهرمل. وفي ذلك تفاصيل طريفة تدل على حالة الفلتان وفولكلورية الحرب التي عمّت البلاد[21].

يقول رياض طه إنّه ذهب إلى دمشق في حزيران 1958 ليطلب من وزير الداخلية في حكومة الوحدة عبد الحميد السراج أن يسلّمه سلاحاً يقدّمه للمعارضة حتى لا يذهب الجميع في منطقة الهرمل إلى الزعيم الاقطاعي صبري حمادة.

فردّ السراج: «ماذا تريد أن نفعل؟ إذا لم نعطِ صبري حمادة ما يطلب من مال وسلاح فإنّه سيعود لموالاة كميل شمعون».

ثم رضي السراج أن يعطيه بعض السلاح عن طريق «المكتب الخاص» في دمشق الذي يوزّع السلاح على اللبنانيين.

20. Leila Meo, *op. cit.*, p. 172.

21. رياض طه، **قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي خلال أحداث 1955-1961**، بيروت، منشورات دار الآفاق، 1974، ص 125-126.

ويصف رياض طه مشهد هذا المكتب حيث «اللبنانييون جماعات جماعات داخلين خارجين.. شاهدتُ شبلي العريان على الباب وعرفتُ موفداً من كمال جنبلاط». ووعد مسؤول المكتب رياض طه أنّ السلاح «سيوزّع هذه الليلة على أهالي بريتال في سرغايا وستتم العملية بإشرافك».

ثم قصد رياض طه نائب رئيس جمهورية الوحدة أكرم الحوراني في دمشق، فأشار عليه الأخير التفاهم مع السراج. ثم ذهب طه مع وفد إلى منزل مختار بريتال لانتظار السلاح. وكان المختار وقتها يستمع إلى نشرة الأخبار على الرادبو والمذيع يتلو بياناً رسمياً من القاهرة أنّ «الجمهورية العربية المتحدة لا تتدخّل بشؤون لبنان ولا توزّع سلاحاً». وهزّ المختار رأسه باسماً وقال: «طبعاً.. طبعاً». ولكن ما أن أنزل الجنود السوريون كميات السلاح من الشاحنة حتى تزاحم الشباب اللبنانيون يأخذون نصيبهم من دون أن يكون لرياض طه أي دور أو إشراف.

ومع ذلك، عندما عاد إلى منزله، أحاط به عشرات الشبان من أهالي بعلبك يطالبونه بالسلاح الذي لم يتسلّمه هو أصلاً، ويشكون أنّ مسؤولاً عسكرياً سورياً في بعلبك وعدهم بخمسين بندقية. وكان بين الوافدين زعيم عشيرة الجعافرة ياسين موسى جعفر الذي أبلغه أنّ المقدّم بطرس عبد الساتر جاء من قبل قائد الجيش الجنرال شهاب لتنظيم تحرّكات المسلحين في عكار وبعلبك والهرمل. وأنّ وفداً من الزعاترة والدنادشة زار شهاب في جونية، وأكّد لهم أنّ «الثورة الشعبية ستنتهي زقّ حصير» أي لا غالب ولا مغلوب».

وتبيّن فيما بعد أنّ مئات البنادق التي وُزعت في المنطقة أبقاها الناس في بيوتهم أو باعوها. فعاد رياض طه للضغط على المكتب الخاص في دمشق لتسليم المزيد من السلاح، وجاء صبري حمادة شخصياً للشكوى. فقال له أدهم برهان رئيس المكتب: يا صبري بك، معلوماتنا تقول إنّك تقيم في حمص لا في الهرمل وجماعتك يعيشون بسلام وصفاء مع جماعة شمعون».

ردّ حمادة: «ماذا نفعل يا برهان بك.. كلّنا قرايب وجيران والقوميّون بينهم أبناء عشائر فهل نقاتلهم؟».

فتحدّاه برهان ثانية: طيّب وثكنة الشيخ عبدالله في بعلبك.. لم تستطيعوا إزعاج الجيش هناك وأنا كنت أمس هناك وعاينت الموقع بنفسي وهو موقع سهل... وأهالي بعلبك معهم سلاح ومع الثورة، ماذا تنتظرون لطرد الجيش من الثكنة؟».

حمادة: «يا برهان بك، يلزمنا سلاح تقيل ونحتاج إلى ضباط وفنيين».

برهان: يعني ما بقي إلا نرسل الجيش السوري لمحاربة قوات شمعون.. ماذا تفعلون بالبنادق والذخائر التي أخذتموها؟

حمادة: هذه أسلحة خفيفة أعطيناها للناس رضاوات كي يبقوا معنا.

برهان: والله عال... نحن في معركة ثورية أو في انتخابات؟

وخرج حمادة ومن معه فيما برهان أدهم يتمتم: «بدّي اكشف هالزعبرة».

ثم دخل وفد من المقاومة الشعبية في بيروت الغربية يطلب السلاح والذخيرة بدل تلك التي نفدت. فانفجر العقيد أدهم في وجوههم وصرخ: «كفى! إنّكم جميعاً لا تفعلون شيئاً. إنّ كل الحوادث التي وقعت في بيروت اليوم هي من صنعي أنا. نعم، إنّ لي تشكيلاً في بيروت من 36 مسلّحاً أرسلتهم من هنا، وهؤلاء هم خيرة الكومندوس في الجيش السوري.. وهؤلاء يقومون بالعمليات أمّا بقية مسلحيكم فهم لا يتحركون».

في 11 حزيران، قدّمت الحكومة شكوى إلى مجلس الأمن ضد الجمهورية العربية المتحدة، ثم فوّضت الحكومة شمعون في 16 منه بالاستنجاد بـ«القوى الصديقة»، إشارة إلى طلب المساعدة العسكرية الأميركية. وحاول إميل البستاني وفوزي الحص (وسنعود إليهما في فصل لاحق)، التوسّط بين شمعون وخصومه، يعاونهم ممثلو الشركات الأميركية الكبرى في بيروت وديبلوماسيون غربيون. واستغرقت الوساطات شهوراً عدّة وكان بين الوسطاء ساندي كامبل رئيس شركة التابلاين. فكان السفير الأميركي ينصح كامبل بعدم تضييع وقته في أمر محال: «ماذا تتوقع يا ساندي؟ أن تأمل أن لا يعود اللبنانيون إلى العنف يعني أنّك تصدّق بأنّ الكلاب لن تطارد القطط!»[22]. ولكن رجال الأعمال الأميركيين والغربيين الذين عملوا مع البستاني والحص ونجيب علم الدين وغيرهم من رجال الأعمال اللبنانيين وكوّنوا صداقات محلية، يرون في مَن تعاملوا معهم في لبنان أنّهم مخلصون في سعيهم إلى الربح والنجاح في التجارة، وأنّ في لبنان عقلاء بعكس تهوّر الزعماء.

ومع الوقت، تبين للساعين إلى الوساطة أنّ الحل كان بأيدي مصر والولايات المتحدة وليس بأيدي شمعون والمعارضة.

22. Miles Copland, *op. cit.*, p. 199.

انقلاب العراق يخلط الأوراق

واصلت القوة الثالثة سعيها بقيادة هنري فرعون وشارل حلو ومعهما غبريال المرّ وجورج نقاش ويوسف الحتّي ويوسف سالم وبهيج تقي الدين وغسان تويني ونجيب صالحة ومحمد شقير. وكانت القوة الثالثة قد وصلت إلى استنتاج أنّ على شمعون أن يرحل لأنّه استقطب عناصر السلطة في يده وبات نقطة خلاف. فدعت إلى تكليف قائد الجيش فؤاد شهاب بتشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع المعارضة والموالاة وتوقف إهدار الدم وتعيد الأمن والاستقرار وتحفظ كيان لبنان على الصعيد الاقتصادي والسياسي وتمهّد إلى انتخابات رئاسية. كما عارض فرعون مطلب بعض المعارضة عودة بشارة الخوري إلى الرئاسة.

وانضم إلى موقف القوة الثالثة ريمون اده والبطريرك المعوشي لترويج خطة الحلّ. وفيما أصرّت المعارضة على استقالة شمعون من دون أن تؤيّد الخطة، وافق شمعون على خطة القوة الثالثة. ثم عاد وسحب موافقته مدعوماً من سامي الصلح الذي كان يرفض الاستقالة. وكان عدم اجتماع البرلمان لعدة أشهر من مظاهر انهيار الدولة.

وأمام فشل الجامعة العربية والأمم المتحدة في وقف الحرب اللبنانية وتواصل تهريب السلاح إلى الطرفين، تطوّر الوضع في بداية تموز عندما حققت قوات جنبلاط تقدّماً على الأرض. فباتت تطل على سوق الغرب وبعبدا موقع مجمّعات الجيش اللبناني ووزارة الدفاع. فتصدّى لها الجيش اللبناني ودحرها.

وفي 14 تموز، وقع انقلاب دموي في العراق خلط الأوراق في لبنان. إذ أنّ هذا الانقلاب أطاح العائلة الهاشمية الموالية للغرب في بغداد، فهلّل لها إعلام الجمهورية العربية المتحدة إشارةً إلى أنّه، بعد سقوط نوري السعيد وعملاء الانكليز في بغداد «جاء دور شمعون والحسين ملك الأردن». وجدّد هذا التطور زخم المعارضة، فخاف شمعون من سقوط البلاد بأيدي خصومه وطلب من الولايات المتحدة مساعدة عسكرية فورية لأنّ «لبنان يتعرّض لمؤامرة شيوعية دولية يحرّكها عبد الناصر». وكانت الولايات المتحدة قلقة من الوضع في الشرق الأوسط تغذّيها سفاراتها بصورة سوداء عن الخطر الشيوعي. فصدر الأمر للمارينز بالتوجّه إلى لبنان حيث كان الاسطول الأميركي مرابطاً في شرق المتوسّط.

إنزال جنود المارينز في بيروت

وعندما نزل عشرة آلاف جندي من المارينز عند الشاطىء جنوب بيروت تصوّروا أنّهم سيواجهون جيش عبد الناصر الذي يريد اختطاف لبنان بالقوة وأن ينقله خارج النفوذ الأميركي.

أمّا مجلة «تايم» فقد وصفت هبوط المارينز كالتالي[23]: «كان أهالي بيروت يتمتّعون بغفوة الظهيرة، استراحة من حربهم الأهلية الصغيرة عندما انتشر كالنار في الهشيم خبر لا يصدّق: أن السكان شاهدوا أسطولاً حربياً على الشاطىء قرب المطار! وهرع الناس للتجمّع على رمال البحر المتمد من الأوزاعي إلى خلدة وفي النوادي الخاصة، حيث ترك المستحمّون لهوهم، ووقف الشبان بالمايوهات والحسناوات بالبيكيني يحدّقون في البحر الأزرق أمامهم: الأسطول الأميركي السادس في الأفق، ومدمّرتان وخمس بواخر ناقلات جند تقترب من الشاطىء الرملي وكأنّها استعادة لغزوة النورماندي مجدّداً.

«إنّهم سيهبطون»، صاح الناس أمام هذه اللحظة التاريخية من يوم الثلاثاء الساعة الثالثة بعد الظهر عندما وصل أوّل قارب ونزل منه رجال المارينز بأسلحتهم وسط رهط من الشباب اللبناني بالمايوه.

كانت مهمة الأسطول السادس جدّية، تضمّنت احتلال مطار بيروت ومدينة بيروت خلال 24 ساعة. وهكذا بدأت أغرب مهمة للمارينز على مسافة بضعة كيلومترات جنوب العاصمة بيروت بجوار نادي «Red Beach».

وفيما طافت الطائرات الحربية الأميركية في السماء، تقدّمت ملالات وسيارات جيب عسكرية بأسلحتها ورجالها باتجاه مدرج المطار الذي يبعد خطوات قليلة عن الشاطىء. وبدا للشهود العيّان من اللبنانيين أنّ عامل الخوف كان حاضراً في أذهان المهاجمين الأميركيين لأنّ المارينز ظنّوا أنّ ثمّة عناصر ميليشيات مناوئة لشمعون ستواجههم بالسلاح، وأنّ قذائف المعارضة اللبنانية لا بد أن تنهمر عليهم في أي لحظة. ولذلك كان الضباط الأميركيون يصرخون بأوامرهم للجنود للإسراع في الصعود من الشاطىء الرملي إلى المطار: «They're supposed to have mortars, and you're all bunched up. You don't want to live long».

23. *Time*, July 28, 1958.

لم يكن الأسطول السادس قد استعد لوجستياً تماماً لهذا الإنزال عندما جاءته الأوامر بالتدخّل. ولذلك فقد تصرّف المارينز على أساس أسوأ سيناريو بأنّ ثمّة تصدّياً سيقع على الأرض مع جماعات لبنانية مسلّحة تابعة لعبد الناصر. وكانت المفاجأة الأولى على رمال الشاطىء هجوم أولاد من باعة الآيس كريم والبيبسي كولا وعلب التشيكلس والشوكولا. لقد استغّل هؤلاء أنّ رجال المارينز يحملون الدولارات فباعوهم زجاجة البيبسي بدولار مع أنّ سعرها في بيروت آنذاك كان 15 سنتاً. وإذ تواصل الإنزال كان همّ الضباط أن تنتبه القوارب الأميركية إلى الأولاد الذين يسبحون في الماء وليس التصدي لمدفعية توقّعوا أن تستقبلهم.

وجاء جندي مارينز إلى قائده وسأله: «هل وصلنا إلى آيراك (العراق باللهجة الأميركية)»، في حين نظر جندي آخر إلى المواطنين المحتشدين على الشاطىء للتفرّج وقد ارتدوا ملابس أوروبية فاخرة من قمصان وأحذية إيطالية وجاكيتات فرنسية يدخّنون سجائر «غولواز» و«كامل لايت» و«مارلبورو». وصاح الجندي لزميله: «كيف نميّز العصاة من بين هؤلاء السكان؟»

خلال دقائق، استطاع المارينز اعتقال أول رجل في لباس عسكري حاول أن يحدّثهم على حافة مدرج المطار وأحضروه إلى قائدهم الميداني الكولونيل هاري هاد، فصاح قائدهم: «إذا لم يكن مسلّحاً دعوه».

وأصيب المارينز بالحرج عندما رفض الرجل أن يذهب بل عرّف عن نفسه بأنّه موظّف في شركة «الميدل إيست» اللبنانية وأنّه يريد أن يحدّثهم بشأن هام، فسأل قائدهم بإنكليزية هشّة: «أعلم أنّكم منهمكون بالعمل يا سيدي، ولكن هل يمكن أن تقول لي كم من الوقت يستغرق عرضكم هنا لأنّ طائرات ركاب مدنية تنتظر دورها وتريد أن تهبط أو تطير».

ونظر إليه الضابط الأميركي مندهشاً وأجاب: «ليس عندي أدنى فكرة كم من الوقت».

وإذ تبيّن أنّ لا أحد سيتصدّى للمارينز، استلم الجيش الأميركي المطار ومبناه الرئيس بهدوء، في حين أضحكت جدّية وصرامة جنود المارينز حشود اللبنانيين.

ولكن، في صباح اليوم التالي، كانت الخطة الأميركية تقضي التقدّم نحو بيروت واحتلال المدينة، وهذا ما لم يكن ممكناً. إذ تبيّن بعد ساعات على الانزال أنّ ثمّة عقدة

ديبلوماسية خطيرة تواجه السفير الأميركي في بيروت. فهو استعجل تلبية طلب شمعون مساعدة أميركا العسكرية بوجه مؤامرة ضدّه. فسارع المارينز الذين ترابط سفنهم على الساحل اللبناني، إلى الإنزال خلال ساعات خوفاً من سقوط شمعون ووقوع لبنان بين أيدي عبد الناصر والشيوعية الدولية. وتصّور السفير ومن ورائه الإدارة الأميركية أنّ طلب شمعون يحمل ثقل الدولة اللبنانية، ولكنّ واشنطن أدركت متأخّرة أنّ في لبنان لم يعد ثمّة دولة وكل على ليلاه وأنّ شمعون لم يتنازل حتى لتنسيق طلب النجدة العسكرية من أميركا مع قيادة الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية.

وكان هذا الوضع يعني أنّ جنود المارينز هبطوا على ساحل بيروت بهدف احتلالها بموافقة السلطات اللبنانية، ليكتشفوا أنّ أي جهة رسمية لبنانية بما فيها قيادة الجيش لم تكن على علم بتفاصيل هذا الهبوط. ولذلك تريّث المارينز عن الزحف على بيروت ريثما يعالج السفير روبرت مكلنتوك المشكلة مع «شمعون العنيد» ومع «قائد الجيش الغامض فؤاد شهاب» (حسب تعبير مجلة تايم).

كان فؤاد شهاب قد رفض خلال الأشهر السابقة طلبات متتالية من شمعون لضرب قوى المعارضة، ولم يكن على علاقة جيّدة بشمعون. وبما أنّه بعيد عن سمعه، وبغياب أي غطاء سياسي للهبوط الأميركي، فقد كان واجبه يحتّم عليه التعامل مع هذا الانزال كعدو. وعملت الديبلوماسية الأميركية للخروج من هذا المأزق واستطاع السفير جمع الاثنين، شمعون وشهاب في القصر الجمهوري لبحث الأمر. ولكن شهاب ليس فقط أنّه لم يغيّر موقفه نحو سياسة شمعون في الاجتماع الثلاثي، بل كان مصرّاً على عدم التعاون مع الجيش الأميركي أيضاً. وأوضح لشمعون والسفير الأميركي أنّ هبوط المارينز لن يجبره على شنّ هجوم ضد معارضي شمعون لا بل سيتصدى الجيش للمارينز بالقوة.

وهنا انتقده شمعون على هذا الموقف مشيراً إلى أنّ شهاب قد حشد 23 دبابة لبنانية على مداخل العاصمة لمنع الأميركيين من دخول المدينة. وسأله : «من أين جئت الآن بكل هذه الدبابات؟». فقد كان شمعون يتوسّل شهاب طيلة عام أن يتدّخل إلى جانبه لمهاجمة مواقع المعارضة ومدّ رجال شمعون بالسلاح ليدافعوا عن الشرعية. واتهم شمعون شهاب أنّه اختار هذه اللحظة فقط لعرض عضلات الجيش ضد المارينز الذين جاؤوا لدعم الشرعية.

كان السفير الأميركي يستمع إلى شمعون وشهاب يتجادلان وكأنّه في مسرحية، فلا يعقل أن يكون حديث رئيس أميركا ورئيس أركان الجيش بهذه الطريقة، بل ظهر الحديث وكأنّه بين عدويّن. وأخيراً، توصّل الثلاثة إلى حل وسطي يرضي شمعون ولا يساوم على السيادة اللبنانية: واقتضى الحل أن يسمح الجيش اللبناني بدخول رمزي للجيش الأميركي إلى بيروت وبأعداد قليلة، ولكن دائماً بمرافقة عسكريين لبنانيين.

وعلى أساس هذا الحل، ذهب شهاب والسفير الأميركي إلى مطار بيروت للاجتماع بقائد القوات الخاصة في الشرق الأوسط الأدميرال جيمس هولواي. وتولّى السفير مكلنتوك ترجمة كلام شهاب من الفرنسية إلى الانكليزية، أنّ شهاب كان قلقاً جداً حول دخول المارينز ليس لأنّه لم يستشر فقط وأنّ الإنزال لم يسلك القنوات الشرعية اللبنانية، بل لأنّه لن يساعد على حل الأزمة اللبنانية. فالمارينز يدخلون الآن بنظر اللبنانيين والعرب والعالم كطرف هو شمعون وضد معارضيه. وهذا يؤذي بنظر شهاب وحدة الجيش اللبناني الذي كان موحّداً حتى هذه اللحظة. وإذا خسر الجيش وحدته فهو سينقسم على أسس طائفية. وأنّه – أي شهاب – قد اصدر أوامر صريحة للجيش اللبناني قضت بالتصدّي للمارينز بالقوة في حال تقدّموا باتجاه بيروت بأعداد كبيرة وشاحنات ودبابات، والتعامل معهم كجيش احتلال.

وعاد شهاب إلى الحل الذي اتفق عليه مع شمعون يحفظ ماء وجه المارينز ويسمح بالتقاط الصور للصحف الأميركية وجمهور التلفزيون في الولايات المتحدة. وأعلن شهاب موافقته على «التعاون شرط أن يدخل الأميركيون بأعداد صغيرة لا تزيد عن اصابع اليد ولا تحرج الجيش اللبناني». وبهذه الصيغة سيعتبرهم الجيش اللبناني قوة صديقة تدعمه في بسط الأمن لا أكثر. وكان القائد الأميركي يصغي للخطة وهو يبتسم. وعندما فرغ شهاب من الشرح، صافحه الأميركي وقال إنّه يفهم الموقف على الأرض وموافق على طلب شهاب، مضيفاً: «اللورد ماونتباتن (قائد البحرية البريطانية) يرسل لك أفضل تحياته».

واستغرب شهاب كثيراً هذه التحية وتوقيتها. ولعلّ إرسال التحيات كانت عادة بين الجيوش الغربية منذ الحرب العالمية الثانية لكسر الجليد في العلاقات الشخصية. ولكن من الممكن أنّها كانت إشارة إلى إعلان أميركي مبطّن عن خروج بريطانيا نهائياً

من المنطقة ودخول أميركا إلى لبنان. وأنّ على شمعون أن يفهم أنّه لن يرى هبوطاً بريطانياً في لبنان.

كانت كل خطوة على الأرض في لبنان منذ الإنزال موقع استغراب للأميركيين. حتى إنّ دخولهم العاصمة كان هزلياً. فقد قضت الخطة أن يرافق عدد من عناصر المارينز سيارة السفير مكلنتوك من طراز كاديلاك من المطار إلى داخل بيروت، على أساس أنّها موكب لحمايته، بعدما تكون هذه العناصر قد خبّأت أسلحتها جيداً فلا يراها الناس. ويصل الموكب إلى مواقع معيّنة في أنحاء بيروت يحدّدها الجيش اللبناني فينزل فيها المارينز. ثم يعود السفير إلى المطار مجدداً لتواكبه مجموعة صغيرة أخرى، وهكذا دواليك حتى يتم تهريب عدد كافٍ من المارينز إلى داخل المدينة. وبهذه الطريقة، لا يبدو الأمر غزواً ولن يشك أحداً في أنّ هؤلاء المارينز الآن هم غيرهم الذين ركبوا مع السفير قبل ساعة. وبالفعل، فأثناء مرور الموكب في بيروت، كان بعض المارة يحيّون جنود المارينز، ولكن أغلبية الناس في الشارع كانت تنظر إلى الموكب بلامبالاة.

وفي الليلة الثانية، حصل خطأ أن سيارة جيب تحمل اثنين من المارينز ضلّت الطريق ودخلت في زقاق محلي غرب العاصمة. فوقعا في قبضة مسلّحين من المعارضة يقودهم شاب يحمل سلاحاً، قام باستجواب الجنديين بالانكليزية معرّفاً عن نفسه بأنّه مدير مدرسة الحي. ولكن المسلّحين أطلقوا سراحهما بعد ثلاث ساعات. وهكذا انتشر المارينز في العاصمة التي بدت شديدة الهدوء في حين اختفى المسلحون من الشوارع لأول مرّة منذ عام.

بلغ حجم قوات المارينز قرب المطار بعد اسبوع من الانزال عشرة آلاف، يساندهم في البحر أسطول من 70 باخرة عسكرية عليها 25 ألف جندي. ولكن كل هذا لم يُخِف المسلّحين في بيروت والمناطق الذين تحدّوا المارينز وخاضوا ضدّهم اشتباكات محدودة هنا وهناك. حتى إنّ صائب سلام عقد مجلساً حربيّاً في دارته في المصيطبة تلا بعده نداءً إلى رجاله في كل مكان: «ردّوا الأعداء بصدوركم! قاتلوهم برماحكم! أقتلوهم برصاصكم! سنحاربهم من زقاق إلى زقاق ومن بيت إلى بيت وحتى في كل غرفة». ولكن لم تنسَ مجلة «تايم» أن تضيف أنّ سلام كان خريج الجامعة الأميركية في بيروت، أميركي الهوى، ورئيس وزراء سابق. وأنّ سلام لم يكن قد خاض أي معركة بعد مع الميليشيات المؤيّدة لشمعون في الأشهر السابقة حتى اليوم، ولذلك فهو يطلق

تصريحات للاستهلاك الإعلامي وحسب ويتحضّر للمرحلة السياسية التالية.

مجلة «تايم» لم تسترسل في تغطية كوميدية للإنزال الأميركي، بل أشارت إلى أنّ عملية الإنزال وهبوط وحدات من الجيش الأميركي إلى جانب المارينز حملت مخاطرة إشعال بلد يتناصفه المسيحيون والمسلمون وأنّ الإنزال جاء في وقت تصاعدت فيه المعارضة الإسلامية لحكم الرئيس شمعون. وبدا هذا التوصيف وكأنّه تنبيه حول محاذير التدخّل الأميركي في الأزمة اللبنانية. وعلى سبيل المثال، وجّه عادل عسيران الذي كان يدعمه شمعون مذكّرة إلى مجلس الأمن الدولي بصفته رئيس مجلس النواب معارضاً التدخّل الأميركي في الأزمة اللبنانية، مشيراً إلى أنّ 44 نائباً من أصل 66 عارضوا بشدّة هبوط المارينز. كما انتقد عسيران شمعون لأنّه طلب مساعدة الولايات المتحدة عسكرياً بدون التشاور مع البرلمان. ما كشف ثغرة في الدستور اللبناني الذي منح رئيس الجمهورية صلاحيات بدون حدود، منها حقّه في التعامل مع الدول.

وإذ دفعت واشنطن إلى الاستعجال في انتخاب رئيس جمهورية ينهي الأزمة، هدّد النواب بمقاطعة جلسة الانتخاب في ظل وجود الجيش الأميركي في بيروت. وأمام هذه العثرة، رأى السفير مكلنتوك ومعه قادة الأسطول السادس أنّ قرار واشنطن إنزال المارينز كان متعجّلاً وأنّ نتيجته بدت كأنّه لتعويم شمعون. ولتدارك الأمر، حضر إلى بيروت على وجه السرعة المبعوث الأميركي فوق العادة روبيرت مورفي من واشنطن في رحلة جوية استغرقت 11 ساعة بدون توقّف ليمنع شمعون من استخدام قوات المارينز ضد معارضيه، مع أمر أميركي واضح لشمعون بأن يُعلن أنّه لن يرشّح نفسه للرئاسة مرّة ثانية.

وذكرت صحف أميركية أنّ مورفي حمل رسالة من الرئيس الأميركي آيزنهاور يقول فيها: إنّ الولايات المتحدة «تقبل» إعلان الرئيس شمعون أنّه لن يسعى إلى فترة رئاسة ثانية». وإذ أخذ مورفي التزاماً من شمعون بذلك، اتجّه إلى القيادات اللبنانية الأخرى في المعارضة والموالاة لتسويق الحل الأميركي للأزمة فيعود المارينز إلى سفنهم. ومع أنّ مورفي حمل اسم شارل حلو كمرشّح للرئاسة، إلا أنّه فهم من عدّة شخصيات لبنانية أنّها تثق بقائد الجيش فؤاد شهاب وترشّحه لمنصب رئاسة الجمهورية.

لقد نجحت وساطة القوة الثالثة، ومنها البستاني والحص وآخرون، في العثور على حل يرضي الأميركيين وعبد الناصر، وينهي الأزمة. واتفقت واشنطن والقاهرة على

فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية واجتمع البرلمان في 31 تموز 1958 وانتخب شهاب. وعيّن هذا الأخير رشيد كرامي، زعيم المعارضة في طرابلس، رئيساً للحكومة. وفي الشهرين التاليين، خيّم على لبنان هدوء شامل نسبياً، وبات جميع الأفرقاء مستعدين للحوار، وخاصة أنّ موضوع الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة تبخّر ليعود الصراع التقليدي بين الزعماء حول المكاسب والمناصب. ثم غادر المارينز لبنان «بدون طلقة رصاص»، كما تبجّح السفير الأميركي.

تلا حرب 1958 ست سنوات، جرت فيها أهم حركة إصلاحية في الدولة اللبنانية، قادها فؤاد شهاب ولم يأتِ غيره بمثلها سابقاً ولا لاحقاً.

الفصل الثامن

محاولات الإصلاح الاقتصادي

الوضع الاقتصادي

أحدثت حرب 1958 تراجعاً كبيراً في الاقتصاد اللبناني بعد سنوات من الازدهار. أكثر من 4000 شخص لاقوا حتفهم وجُرح آلاف آخرون، في حين غادرت لبنان كميات كبيرة من الرساميل الأجنبية والوطنية وتضاءلت الاستثمارات وظهرت صعوبات اقتصادية. واستغلّ مَن تبقى من الأميركيين هدوء الوضع في لبنان في خريف 1958 وبداية 1959 فحزموا حقائبهم وأغلقوا 120 فرع شركة أميركية. في حين بدأت شركات غربية أخرى في مراجعة جدوى البقاء في بيروت.

ولكن مع مرور الوقت وعودة الاستقرار الأمني، اطمأن الأجانب وبدأوا يعودون إلى بيروت كواحة غربية ليبرالية مقارنة بأماكن أخرى في الشرق الأوسط المتفجّر. فقد كانت بيروت مستقرّة نسبة إلى مجازر الثورة في بغداد وحرب اليمن وانقلابات لا تنتهي في سورية والمدّ الثوري الاشتراكي العسكري في العالم العربي. فأخذ اثرياء العرب وأصحاب الرساميل يأتون إلى بيروت وإلى الاستقرار السياسي حيث كان لبنان يتمتع بأقوى نظام مصرفي في المنطقة ويقدّم خدمات مالية ولوجستية وإدارية وغيرها، بمستوى لم تستطعه عواصم العرب ولا حتى تركيا واليونان وقبرص في ذلك الوقت.

لقد كان مبدأ «الجبهة الاشتراكية» التي أوصلت شمعون إلى الرئاسة عام 1952 محاربة الفساد ومحاكمة المخالفين والاصلاح. ولكن شمعون سرعان ما وجد نفسه محاطاً بالحاشية نفسها التي كانت قد دعمت بشارة الخوري، مكتشفاً استحالة محاربة تحالف متكامل من الزعماء وأصحاب الأعمال. فأصلح قدر الامكان، وقبِلَ بالأمر

الواقع، حتى انقلب عليه كمال جنبلاط.

وأصبحت قاعدة تغاضي الزعماء عن خطايا بعضهم البعض أكثر اهمية في العقود التالية، خاصة بعد الأحداث الكوارثية والاغتيالات بالجملة التي أصابت لبنان. فكانت عمليات المحاسبة والمساءلة تزداد صعوبة. وبعد 1990، كان من مصلحة الجميع لفلفة جرائم القتل والمجازر والاختلاسات والفساد لتلافي الوصول إلى ما لا تحمد عقباه.

لقد تصالح الزعماء عام 1959 بعد إعادة الاعتبار إلى قوى الموالاة وثورتهم المضادة التي أشعلها بيار الجميّل. فحصل «تبويس اللحى»، وأعلن صائب سلام خاتمة سعيدة لحرب 1958 «لا غالب ولا مغلوب» و«لبنان واحد لا لبنانان». الكل ربح أو هكذا كان التصوّر. فقد اطمأن الموارنة إلى التحرّك الغربي الذي قادته أميركا في حين اطمأن السنّة وحلفاؤهم أن مصر وسورية لم تتخليّا عنهم. فزال خوف الموارنة والسنّة ومن حالفهم واطمأنوا إلى أوضاعهم، وعاد رجال الأعمال اللبنانيّون إلى نشاطهم اليومي.

ولكن الجمهورية اللبنانية عام 1960 أصبحت في وادٍ آخر ولم تعد متصرفية الجبل عام 1860 ولا دولة لبنان الكبير عام 1920. فقد برزت في الخمسينيات قوى اقتصادية ومالية واجتماعية في لبنان خلقت مطالب جديدة من طوائف كانت خارج إطار الشراكة المارونية السنّيّة، وخاصة في صفوف الشيعة والدروز وقوى يسارية شابة. وكان تعامي الطبقة السياسية والمالية عن حقائق القوى الاجتماعية الجديدة في الوطن الصغير واضحاً في حشد القوّة التقليدية ضد الرئيس الاصلاحي فؤاد شهاب في الستينيات الذي سعى الى تقليص قوّة هؤلاء.

فؤاد شهاب

يُعتبر عهدُ فؤاد شهاب (1958–1964) رمزاً، يكاد يكون يتيماً، للاصلاح السياسي والاقتصادي في لبنان المعاصر.

كان شهاب اختياراً سعيداً لحل أزمة 1958 لأنه كان مارونياً غير مسيّس نسبيّاً، يتمتع كقائد للجيش بثقة المسلمين والمسيحيين. خاض عهده مواجهة صعبة عندما توحّدت في وجه الطبقة السياسية–الاقتصادية التي كانت قد انقسمت موقّتاً بين مؤيد ومعارض في عهد كميل شمعون. وكان شهاب رئيساً قوياً من نوع جديد رغم

أنّه آتٍ من البيئة الإقطاعية نفسها وأُسر الزعماء. فهو أمير وريث الأسرة الشهابية، متحدّر من الأمير حسن شقيق بشير شهاب أمير جبل لبنان.

لقد سعى فؤاد شهاب إلى بناء دولة مؤسسات وتطوير الاقتصاد وتحسين الوضع الاجتماعي للمواطنين. وأصبحت قضية الانماء في عهده هاجساً رسمياً على أعلى المستويات. وكان شهاب متحسّساً القضايا الاجتماعية في لبنان حيث رأى أنّ «وراء النزاعات والأزمات في لبنان مشاكل اجتماعية واقتصادية كامنة وفوارق كبيرة بين الطبقات والفئات والمناطق. فالأعجوبة اللبنانية والازدهار الظاهر في قسم من بيروت كانا يخفيان أوضاعاً اقتصادية واجتماعية خطيرة... وطغيان قطاع الخدمات على القطاعين الزراعي والصناعي»[1].

وكان شهاب بحكم خدمته في الجيش في مناطق البقاع المحرومة متفهّماً أهمية المطالب الاجتماعية وقضايا الفقر والتخلّف الاجتماعي. حتى إنّ اهتمامه بقضية انماء المناطق أدّت إلى صدام مع الرئيس كميل شمعون في الخمسينيات. ففي 1952، عندما كان شهاب قائداً للجيش زاره شمعون لاستطلاع موقفه من ترشّحه لرئاسة الجمهورية في خضمّ الصراع لإزاحة بشارة الخوري. وكان مطلب شهاب الوحيد أن يُصدر شمعون – إذا أصبح رئيساً للجمهورية – عفواً خاصاً عن المطلوبين من عشيرة الدنادشة في منطقة الهرمل. فقد كان شهاب كقائد للجيش مسؤولاً عن ضبط الأمن في المناطق الحدودية والجردية، و«مقتنعاً بأنّ حرمان أبناء هذه المنطقة كل الحقوق التي تفرضها مواطنتهم على الدولة لا يجيز ملاحقتهم ومحاكمتهم، بل يجب على الدولة أن توفّر لهم الحد الأدنى من أسباب العيش والحياة قبل أن تحاسبهم وتدينهم وتطاردهم... والحقيقة أن الرئيس شمعون لم يكن يولي القضية الاجتماعية وانماء المناطق المحرومة الأولوية في اهتماماته»[2]. وكادت قضية الهرمل تودي بالعلاقة بين شهاب وشمعون، إذ تمنّع شمعون عن إصدار العفو حتى بعد عامين من وصوله إلى الرئاسة، فاعتكف شهاب في منزله حتى تدخّل أصدقاء مشتركون وعاد إلى العمل بعد وعد شمعون بتلبية طلبه وإصدار العفو.

1. باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، بيروت، مؤسسة فؤاد شهاب، 1998، ص 51-52. ونقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، بيروت، دار النهار، 2008.
2. باسم الجسر، المرجع السابق نفسه، ص 21-22.

وعندما أصبح شهاب رئيساً للجمهورية عزم على مهام اصلاحية متعدّدة، فصدرت عشرات المراسيم الاشتراعية والقوانين التي مهّدت لقيام دولة مؤسسات. إلى درجة يمكن القول إنّه إذا كان من مؤسسات رسمية استفاد منها المواطن اللبناني في ما تبقّى من القرن العشرين وما بعد، فإنها حتماً تلك التي أسّسها شهاب.

ومن المؤسسات التي ظهرت في العامين الأوّلين من عهد شهاب، مصلحة الانعاش الاجتماعي ومكتب الفاكهة ومكتب القمح ومصالح المياه والتفتيش المالي وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية وديوان المحاسبة وجهاز رئاسة الجمهورية ومعرض طرابلس الدولي ومجلس تنفيذ المشاريع الكبرى ومجلس القضاء الأعلى ومجلس الشورى ومجلس الخدمة المدنية وهيئة التفتيش المركزي ومعهد الدروس القضائية والمحاكم الشرعية وقانون الإرث لغير المسلمين ومجلس التخطيط والانماء الاقتصادي، ومكتب الانماء الاجتماعي.

ونُفّذت في هذين العامين الأولين أيضاً مشاريع عمرانية كبناء الحوض الثالث لمرفأ بيروت، وتأهيل مرفأ جونيه وإتمام أجزاء كبيرة من الأوتوستراد الساحلي الذي صُمّم في عهد شمعون، وخطة التنمية الشاملة لإنارة المناطق وإيصال المياه والكهرباء والطرق المعبّدة إلى مناطق نائية ومحرومة وبناء عدد كبير من المدارس في الأرياف.

وستأتي الرزمة الأكبر من الاصلاحات والمؤسسات في ما تبقّى من عهد شهاب بعدما تسنّى لمستشاريه وخبرائه درس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان. ويبدو أن فريق شهاب قد بدأ من الصفر في هذه الدراسات. إذ منذ الاستقلال وحتى العام 1962، لم تحاول الدولة اللبنانية جمع إحصاءات اقتصادية بشكل مبرمج ومنظّم. فكانت المعلومات التفصيلية والجزئية عن مواطن ضعف وقوّة الهيكلية الاقتصادية للبنان ضئيلة أو معدومة.

فقبل الستينيات، صدرت احصاءات عن قسم الابحاث الاقتصادية في جامعة بيروت الأميركية عن الدخل الوطني للسنوات 1948–1950 مع استشرافات إلى 1958. كما قام القسم التجاري في السفارة الأميركية في بيروت بإصدار جداول احصائية عن الفترة 1954 – 1957. أمّا دور الدولة في الاحصاء الاقتصادي فكان غائباً حتى تقرّر، في عهد شهاب، إنشاء دائرة احصائية تعتمد في عملها على نموذج مبسّط للنظام الفرنسي في المحاسبة العامة. وهكذا انطلقت «مديرية الاحصاء المركزي» في نشاطها عام 1962، وكان باكورة عملها تقارير فصلية غطّت تفاصيل

الدخل الوطني والنشاطات الاقتصادية.

كما بدأ مصرف لبنان الذي تأسس عام 1964 نشرَ بيانات دورية ابتداء من العام 1965. فتبيّن، مثلاً، أنّ الناتج المحلي القائم قد ارتفع من 3.2 مليارات ل.ل. عام 1964 إلى 3.5 مليارات ل.ل. عام 1965. وأنّ النمو الاقتصادي بلغ 158 في المئة من 1950 إلى 1966 (أي حوالى 10 في المئة سنوياً).

ولكن دراسات سوسيولوجية بيّنت أنّ توزيع الدخل بقي مزرياً رغم جهود شهاب. واتهمّ البعض شهاب أنّ اصلاحاته كانت محدودة وأنّه في النهاية كان ابن النظام اللبناني المرتبط بالرأسمالية الغربية. ولكنّ الاصلاحات في عهده كانت أفضل ما قدّمته الطبقة الحاكمة منذ الاستقلال حتى اليوم. إذ لم ترق لشهاب الرأسمالية المتوحّشة في لبنان التي كانت من سمات اقتصاد لبنان الريعي، ولم يوافق على عدم تدخّل الدولة في الاقتصاد. وكان الوضع الاجتماعي في صلب اهتمامات الحكومات المتعاقبة في عهده وخاصة مسألة سوء توزيع الدخل.

وفي حين أهمل عهدا شمعون والخوري دعوات كثيرة إلى توزيع توزيع الدخل الوطني ولم تلقَ المشاريع المطروحة في عهديهما آذاناً صاغية، كان شهاب يأخذ قضايا التنمية على محمل الجدية، وكان يدعم هذا الاتجاه التنموي فئات لبنانية متنوّرة.

ومن الداعين للاصلاح الاجتماعي منذ الاستقلال كان حميد فرنجية الذي حمل أفكاراً تقدمية وانفتاحية، وكان قد نجح بصفته وزيراً للمال في خريف 1944 في اعتماد ضريبة مباشرة على الدخل وعلى الأرباح بنسبة 15 في المئة. وقبل الاصلاح الذي قاده حميد فرنجية، كانت الخزينة تتموّن من الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة فحسب. فكان يقول: «يجب على الطبقات الأكثر يسراً من شعبنا أن تدفع الضرائب إلى الخزينة العامة لكي تستطيع هذه أن تنفقها لمصلحة الطبقات الأفقر»[3].

بعثة IRFED

سبقت الخطوات التي اتخذتها الحكومات في عهد شهاب دراسات حدّدت مواقع

3. Nabil et Zeina Frangié, *Hamid Frangié, l'autre Liban, 2 volumes*, France, Editions FMA, 1993, p 160. – مرجع ذكره فواز طرابلسي، **صلات بلا وصل**، ص 170.

الخلل وأسباب التدهور الاجتماعي وأساليب معالجته. فقد باشر شهاب عهده بدعوة مؤسسة إيرفد الفرنسية IRFED[4]، لدراسة عوامل التنمية الاجتماعية في لبنان. وبدأت إيرفد عملها عام 1959 وأنجزته خلال ثلاث سنوات، وصدر تقريرها في سبعة مجلدات عام 1961.

وفي العقدين اللاحقين، أصبح تقرير إيرفد مرجعاً أساسياً يذكّر دائماً بضرورة تنمية لبنان الطَرَفي ومعالجة سوء توزيع الدخل الوطني وتطوير النظام الضريبي وقوانين العمل وبرامج الخدمات الاجتماعية. ولكن، حتى اليوم، لم يجرِ تطبيق مقترحات التقرير كافة رغم أنّها أُدخلت في صلب اتفاق الطائف عام 1989 تحت باب «أهمية الانماء المتوازن». فبقي الكثير من المشاريع والأفكار حبراً على ورق.

وقد يدّعي البعض اليوم أنّ تقرير ايرفد وتقارير أخرى في الستينيات والسبعينيات قد مضى عليها الزمن. ولكن الحقيقة أنّ المساوىء والعوارض التي كشفتها هذه التقارير كانت لا تزال قائمة في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، ومسألة توزيع الدخل وانماء المناطق بقيت حاضرة بقوة اليوم كما كانت قبل 50 عاماً. كما أنّ نسب الفقر التي وردت في ايرفد أكّدتها تقارير جديدة عن الأمم المتحدة والبنك الدولي ونقابات العمال في التسعينيات وفي القرن الحادي والعشرين وأنّها كانت لا تزال مستمرة.

حذّر تقرير ايرفد عام 1961 من فقدان التوازن الاجتماعي والمناطقي في التنمية، وقدّم احصاءات مقلقة حول توزيع الثروة الوطنية. إذ جمعت البعثة المعلومات بمسح شامل للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في لبنان شملت أوضاع الدخل الفردي والعائلي والصحة والسكن وخدمات المرافق العامة والتعليم والثقافة والخدمات الاجتماعية. واستخدم الباحثون 140 مؤشّراً اقتصادياً – اجتماعياً ووزنوا كل مؤشر من الأدنى إلى الأعلى – أو من صفر (أي وضع اجتماعي معدم) إلى 4 (وضع اجتماعي ممتاز) كالتالي:

صفر: غياب كلي للانماء.

1: تخلّف كبير في الانماء.

4. Institut international de recherche et de formation, éducation culture, développement – IRFED.

2: إنماء جزئي.

3: مستوى انمائي جيد.

4: مستوى انمائي مرتفع.

وغطّى مسح إيرفد مدن لبنان الكبرى إضافة إلى 80 منطقة ريفية ببلداتها الرئيسة. فكان المعدّل الوسطي لكل هذه المؤشرات – بعد تثقيلها واحتسابها لكل لبنان حسب عدد سكان كل وحدة جغرافية – هو 1.92 على 4 (أي دون 2 وهو المؤشّر الوسطي)[5]. ما يعني أنّ لبنان كان يرواح بين تخلّف كبير في الانماء من جهة وإنماء جزئي من جهة أخرى. وكشف المسح بوضوح الفرق الشاسع بين لبنان الوسطي (بيروت والجبل) ولبنان الطَرَفي (الشمال والجنوب والبقاع). وعلى سبيل المثال، كانت مؤشرات التربية والثقافة والترفيه والخدمات العامة والمجتمعية أقل من 1 من 4 في المناطق الريفية في حين كانت المؤشرات الـ140 تتراوح بين 2 و4 على 4 في مناطق بيروت وجبل لبنان التي عاينها المسح.

وكان التباين الاقتصادي والاجتماعي كبيراً بين المدن والريف، في وقت أقام 60 في المئة من سكان لبنان آنذاك في الأرياف.

وتبيّن أيضاً أنّ لبنان كان متخلّفاً في الأوضاع الاجتماعية والثقافية ويعاني نقصاً في التجهيزات الصحية، ما جاء معاكساً لصيت لبنان كمركز ثقافي اقليمي.

ومن أهم ما كشفه تقرير ايرفد كان الوادي السحيق بين الفقراء والأغنياء، بين قمّة هرم تستقطب الثروة ولا تشكّل أكثر من 4 في المئة من السكان وتسيطر على 32 في المئة من الدخل، يليها طبقة ميسورة من 14 في المئة تسيطر على 28 في المئة من الدخل، ثم 72 في المئة تقاسمت 40 في المئة المتبقية من الدخل. وضمن الفئة الثالثة، رزَحَ ثمّة 49 في المئة من السكان عانوا الفقر وتوزّعوا 22 من الدخل.

وجاء في مقدمة التقرير بقلم الأب لوبريه رئيس البعثة: «فئة من اللبنانيين تعيش في مستوى المجتمع الأميركي الميسور، ولكن إلى جانبها في الأرياف والضواحي يعيش لبنانيون كما كان الناس يعيشون في عهد النبي ابراهيم»[6].

لقد أهملت الطبقة السياسية والمالية موضوع الفقر ونسبته المرتفعة في لبنان، فلم

5. توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 101.

6. باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 52.

تفعل شيئاً ليس فقط في الستينيات بل في العقود كافة التي تلت، ولم يتبنّ قضية الفقراء أي زعيم سياسي أو تجمّع رجال أعمال أو أحزاب كبيرة، كما اختفى الهمّ الاجتماعي تقريباً عن صفحات الجرائد وشاشات التلفزة، بتخطيط مسبق وقرار إداري مرتبط بمصالح الطبقة المهيمنة.

وحتى في التسعينيات من القرن العشرين والعقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين وبعد حروب كان من أسبابها الفوارق الاجتماعية، بقي موضوع الفقر على هامش اهتمامات الطبقة الحاكمة، التي وحتى في العام 2013 لم تدعم زيادة الحد الأدنى للأجور المجمّد منذ 1997.

ويحضرنا تعليق رئيس الجمهورية الياس الهراوي عام 1995 عشية صدور تقرير الأمم المتحدة عن الفقر في لبنان، بأنّ «مطاعم بيروت مليئة بالرواد»، مع أنّ كل هؤلاء الروّاد هم جزء من الأربعة في المئة. وإذ اقتصر الثراء الفاحش على 4 في المئة من السكان، أو 80 ألف شخص في الستينيات و150 ألفاً في التسعينيات، فقد كان هؤلاء سوقاً هاماً للبضائع والخدمات الكمالية، قادرين بأعدادهم على اقناع زوّار بيروت من الخارج بأنّ لبنان بلد متطوّر، مطاعمه مليئة بالزبائن وشوارع المدينة تطفح بسيارات الرفاهية المرتفعة الثمن.

ومجموعة الـ4 في المئة هذه هي هي الحاشية السياسية والاقتصادية التي برزت وهيمنت منذ الانتداب والاستقلال.

بقي رقم الـ4 في المئة تهمة متكرّرة في أدبيات معارضي النظام (ويتميّزون عن المعارضين التقليديين الذين يتحاربون على الكراسي) والمعارضين اليساريين ضد النخبة الحاكمة والمهيمنة على الاقتصاد. ولفترة حمل كمال جنبلاط لواء الفقراء. إذ منذ نهاية الستينيات، قاد جنبلاط جبهة سياسية واسعة ضد «عصابة الأربعة في المئة التي ابتلعت 40 في المئة من الدخل الوطني»[7].

ولم يتوقف شهاب عند صدور تقرير إيرفد عام 1961 بل طلب من الأب لوبريه إعداد مقترحات مفصّلة كحلول وقوانين ومشاريع لمواجهة المسائل التي أثارها التقرير. وذكر شهاب لمستشاريه أنّه سيقضي الفترة المتبقية من عهده في تنفيذ هذه

7. Kamal Joumblatt, *Pour le Liban*, Paris, Stock, 1978.

المقترحات.

وتعاطى شهاب مع مقترحات إيرفد والاحصاءات ونتائج الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بمنتهى الجديّة. فكانت معظم قراراته وتوجيهاته في الفترة المتبقية من عهده محاولات لتنفيذ خطط ومشاريع تنموية. فظهرت قوانين جديدة ومجالس ومؤسسات رسمية لتحسين المعادلة التنموية في البلاد، ومنها برامج تحسين العمل والخدمات ووزارة التصميم العام والتعليم العالي والمجلس الوطني للسياحة ووزارة الاعلام والمجلس الوطني للبحوث العلمية والتنظيم المدني وقانون النقد والتسليف وانشاء مصرف لبنان المركزي وافتتاح بنائه عام 1964 ومديرية الرياضة والشباب وتنظيم العمالة الأجنبية والمخطط التوجيهي لمدينة بيروت، ودار المعلمين وتعاونية موظفي الدولة والضمانات الصحية والاجتماعية والأمومة والبطالة والشيخوخة.

لقد استغرق العمل لإطلاق صندوق الضمان الاجتماعي من 1964 وحتى 1971 وأصبح من أهم مؤسسات الدولة لتحسين الوضع الاجتماعي حيث بلغ عدد المشتركين 340 ألفاً عام 1974، يعملون أُجَرَاء في قطاعات خارج نطاق الزراعة.

وبعد اندلاع الحرب عام 1975، كانت هذه الاصلاحات مسألة صراع البقاء بالنسبة إلى عدد كبير من المواطنين أثناء الانهيار الاقتصادي في الثمانينيات.

كما أصبحت محافظة البقاع محط اهتمام الدولة في عهد فؤاد شهاب، فظهرت مشاريع تنموية كالمشروع الأخضر ومشروع نهر الليطاني. ولكن إنماء البقاع لم يتعدّ خطوات يتيمة لم تتجه إلى الحيّز الاقتصادي الاستراتيجي.

ومن ناحية أخرى، توسّع الإنفاق على التربية والتعليم، فزاد عدد الطلاب في المدارس الرسمية بشكل كبير. وحاول شهاب توجيه الادارة العامة على أسس حديثة ضد الفساد ولإخراج الوظائف العامة من الارتهان للزعماء السياسيين والطائفيين، ولإدخال عناصر شابة وكفيّة إلى الادارة. وكسر احتكار بعض الطوائف مراكزَ هامة في الدولة وإرساء المؤسسات والتخطيط الانمائي والعدالة الاجتماعية.

ولادة الطبقة الوسطى الجديدة

رغم اعتبار الكثيرين عهد شهاب أنّه مثّل التدخّل الأكبر والأهم للدولة اللبنانية في شؤون الاقتصاد منذ الاستقلال، بدليل ولادة عشرات المؤسسات الرسمية وزيادة

النفقات في الموازنة العامة من 200 مليون ل.ل. عام 1959 إلى 520 مليون ل.ل. عام 1964[8]، فإنّ توفيق كسبار يقول إنّ الاتجاه التنموي لعهد شهاب لم يؤدّ إلى تدخّل الدولة كثيراً في السوق، بل يمكن اعتبار منجزاته بمثابة تحديث البنى التحتية والمؤسسات العامة التي قدّمت الاطار المناسب لأداء فعّال للنظام الرأسمالي فحسب[9].

ما يعني أنّ الاصلاح لم يكن جذرياً لتخفيف المنحى النيوليبرالي للاقتصاد، اذ لم يعد توزيع الثروة نحو الفقراء، بل كان تطويراً للبنية التحتية لتسهيل التغلغل النيوليبرالي.

وهناك أدلّة على صحة مقولة كسبار حول ضعف الوقع الدولتي لعهد شهاب. ففي حين ارتفع الدخل الوطني في الفترة الممتدة من 1963 و1966، تدهور توزيع الثروة بدل أن يتقدّم. فارتفعت نسبة ذوي الدخل الأدنى إلى 57 في المئة مقارنة بـ49 في المئة عام 1963. وظهرت في السبعينيات دراسات جديدة رسمت صورة قاتمة للواقع الاجتماعي اللبناني قبل حرب 1975، إحداها دراسة سليم نصر وكلود دوبار[10]. كما أشار توفيق كسبار إلى أنّه بعكس النظريات الاقتصادية التي ظهرت في الخمسينيات من القرن العشرين بأنّ نظام السوق «يرشَح» مع الوقت trickle down توزيعاً أكثر مساواة في الدخل والثروة للفقراء، فإنّ أكثر من 84 في المئة من إجمالي الادخار في الاقتصاد كان بأيدي نسبة 3 إلى 4 في المئة من الأسر حتى منتصف الستينيات. كما أنّه في العام 1974 حصل 5 في المئة من المستفيدين على 66 في المئة من كل القروض المصرفية التجارية، في حين لم تزد نسبة اللبنانيين الذين كان بامكانهم فتح حساب مصرفي عن 14 في المئة من إجمالي الأسر في أحسن الأحوال.

وكما في الاقتصاد كذلك في السياسة، حيث أظهر مسح أنّه من أصل 359 نائباً أو نائباً سابقاً انتُخِبوا خلال خمسين عاماً من الحياة البرلمانية اللبنانية كان 300 منهم قد ورثوا مقاعدهم من ذويهم[11].

إنّ ما يسمّى بالنهج الشهابي في الاقتصاد والاجتماع – وإن كان من ضمن النظام اللبناني– قد انعكس في هندسة المجتمع اللبناني من أساسه لخلق حلف التغيير ضد

8. باسم الجسر، **فؤاد شهاب**، ص 60.
9. توفيق كسبار، **اقتصاد لبنان السياسي**، ص 77.
10. سليم نصر وكلود دوبار، **الطبقات الاجتماعية في لبنان**.
11. توفيق كسبار، المرجع السابق نفسه، ص 98-99 وص 75.

رموز الاقطاع ضم ثلاث فئات:

– طبقة لبنانية وسطى عصرية بدأت تتكوّن وترفد اقتصاداً لبنانياً حديثاً ضمن مفهوم مواطنية لا مذهبية جديدة. ذلك أنّ توسيع مهام دولة الرعاية وزيادة الانفاق الاجتماعي والانشائي منحا فرص العمل والصحة الجيّدة والتعليم العالي لفئات كانت محرومة سابقاً، كما أفسحا المجال لولادة نشاطات اقتصادية جديدة. فكانت «الدولة» أمّهم – بمؤسساتها الاجتماعية والأمنية والدفاعية – ما أخذ تدريجياً يُفقد الطائفة أو الزعيم أو صاحب المال، الكثير من النفوذ.

– تكتل جديد من عناصر كفيّة مغمورة – محلية واغترابية – كان احتكار الطبقة السياسية والمالية للسلطة الاقتصادية والسياسية للساحة عقبة أمام تقدّمها الاجتماعي والسياسي. وأصبحت هذه العناصر تُعرف بـ«جماعة النهج الشهابي» ومنها موظفون كبار كالياس سركيس، وما زالت آثارها موجودة إلى اليوم في مؤسسات الدولة اللبنانية.

– نخبة الجيش اللبناني والمكتب الثاني في الجيش (شعبة المخابرات) والذي كان دوماً على مسافة من القوى التقليدية والذي شكّل حصناً لأمن المواطن ضد الاستغلال الميليشياوي ومنع الزعماء من لعب دور المدافع عن الطوائف (إنهار الجيش عام 1976 وأعاد قائده إميل لحود بناءه في التسعينات).

ولئن افتقدت هذه القوى الثلاث إلى قاعدة شعبية عريضة كتلك التي تمتّع بها التقليديون وحلفاؤهم من أصحاب المال والأعمال، تكتّلت حول راعيها شهاب وحول كبار موظفي الدولة والأجهزة الأمنية والعسكرية كوسيلة لفرض نفسها ومصالحها. وكانت المرة الأولى في لبنان التي برز فيها حلف تغييري جديد ينافس القوى التقليدية على السلطة والنفوذ والمال.

تحالف السلطة والمال يفشّل شهاب

فقد النهج الشهابي وهجه الاصلاحي لأنّ الطبقة السياسية والمالية في لبنان تصدّت للواقع الجديد الذي حاول شهاب فرضه. وكانت هذه الطبقة قد جفلت من أحداث 1958 وما تلاها، لأنّها أفرزت فؤاد شهاب، قائد الجيش السابق المدعوم من أميركا وعبد الناصر، والذي أدخل الرهبة في قلوب رموز هذه الطبقة، وفرض هيبة

الدولة التي اخترقوها بفسادهم. إلا أنّ وقع هذا التحوّل الشهابي كان موقتاً استمر لسنة ونصف سنة. إذ مسايرة للزعماء الذين خسروا مواقعهم في الدولة عام 1957، سهّل شهاب صدور قانون انتخابي جديد عام 1960، ورفع عدد مقاعد البرلمان من 66 إلى 99 ومهّد الطريق لانتخابات نجمت عن عودة الزعماء التقليديين كافة إلى البرلمان وعاد معهم طغيان الإقطاع المذهبي والمناطقي، هذه المرّة مستقوياً بنزعات حرب 1958 الاقطاعية والمذهبية. وأخذت هيبة الدولة التي فرضها شهاب تذهب من قلوب الزعماء التقليديين، حتى إنّ محاولة انقلاب تضمّنت عملية اغتيال شهاب جرت في رأس السنة عام 1961، وفشلت وكان يدعمها كميل شمعون والحزب القومي وشخصيات وقوى محلية وخارجية.

كانت مناهضة الطبقة السياسية والمالية لفؤاد شهاب بلا مهادنة بعدما جهر علناً بفكره الاصلاحي وسعيه إلى انهاء الاقطاع السياسي. حتى إنّ الدفع الاصلاحي أفقد الموقع الرئاسي دوره التقليدي في استقطاب المصالح الاقتصادية والسياسية المسيطرة في البلد، أي أن يكون عراب الرأسماليين.

وتحوّل شهاب إلى مصدر إزعاج لهذه المصالح، وتراجَعَ عن حدّة مواقفه الإصلاحية حتى بعد عامين من عهده، وبدا متجاوباً مع القوى التقليدية، شارحاً لوفد طلابي اضطراره إلى العمل مع تلك القوى المعادية للاصلاح كالتالي: «أعرف مآخذكم أنتم الشباب الداعين إلى قيام دولة حديثة على تعاوني مع الطقم السياسي والزعماء التقليديين. وجوابي هو أنّي مجبر على التعاون معهم لأنهم ما زالوا موجودين وبقوة على الساحة السياسية، وأمام عينيّ تجربة كميل شمعون غير الموفقة يوم أسقط بعض الزعماء والتقليديين في الانتخابات. لقد حرصت على إدخال وجوه شابة وكفيّة من خارج العائلات السياسية التقليدية تأكيداً على ضرورة تطوير وتحديث الطقم السياسي، ولكني لا أستطيع تغيير الطقم السياسي برمته. لا سيّما إذا كان الشعب ما زال ينتخبه. ولذلك ركّزت على الادارات العامة والمؤسسات الحديثة وتحريرها تدريجياً من الخضوع للزعامات وتطعيمها بالعناصر الكفيّة»[12].

وسنرى كيف كان فؤاد شهاب يتعاطى مع أزمة إنترا عندما كان يلتقي نجيب علم

12. باسم الجسر، فؤاد شهاب، ص 48.

الدين في القصر الجمهوري، ويعد بشيء ثم يراجع الزعماء ويعمل بمشيئتهم شيئاً آخر. وأنّه كان مرتبكاً في ما يفعل عندما كان يواجهه علم الدين بحقائق تدحض ما يقوله للرئيس أعداء بيدس.

وحتى مجلة «تايم» أشارت إلى خفر فؤاد شهاب وتردّده في دفع نهج ثوري يقضي على الاقطاع السياسي: «في حرب 1958، قاد المسلمون انتفاضة ضد محاولة الرئيس كميل شمعون غير الدستورية للتجديد لنفسه. وفي ذلك الوقت، قاد فؤاد شهاب جيشاً من ستّة آلاف جندي ولكنه رفض استعماله ضد المعارضة حيث كان مقتنعاً أنّه لو فعل ذلك، فإنّ الجنود المسلمين في الجيش سيعصون الأوامر. وسلوكه هذا أكسبه شعبية لدى المسلمين. في البدء، غضبَ مسيحيو لبنان الذين شكّلوا نصف عدد سكان لبنان الذي كان 1.7 مليون نسمة. ولكنهم، تدريجياً، اعترفوا بحكمة القائد المسيحي للجيش. وهذا ما ساعد على خروج شمعون وانتُخب شهاب الذي قَبِلَ ترشيحه بعد تردّد ليصبح رئيساً للجمهورية. وبعد انسحاب المارينز، حَكَمَ شهاب لبنان بأسلوب خلا من الحماس، وكانت خطواته تجاه ملفات الداخل وفي الخارج خفرة. فهو كان يكره الطبقة السياسية اللبنانية التي سمّى أعضاءها آكلة الجبنة، ولكنّه ترك لبنان لمشيئة هذه الطبقة من دون أن يلجأ إلى سياسة توجيه الاقتصاد بتدخّل الدولة والذي كان رائجاً في دول المنطقة في تلك الفترة. فقد كان يفهم عقلية هؤلاء بأنّ اللبناني رأسمالي حتى العظم وفوضوي في الصميم، وكانوا يعظّمون أهمية التناقضات المحلية ليجعلوا لبنان عصيّاً على فهم الزائرين»[13].

وسنرى بلوغ النزاع بين الطبقة الجديدة التي ساهم في ولادتها عهد شهاب، والطبقة السياسية الاقتصادية أوْجَه خلال أزمة إنترا وبعدها في عهد شارل حلو الذي لم يسر تماماً في خطى شهاب. وسنشرح في الجزء الثاني – أي في الكتاب القادم – **كيف** استطاعت رموز النيوليبرالية في لبنان تدمير الكتل الثلاث التي نمت في عهد شهاب تدريجياً من 1970 إلى 1976 (إضعاف وإفقار الطبقة الوسطى وتهجير وإبعاد الكادرات من حملة المهن الرفيعة، وتفكيك الجيش اللبناني والقوى المسلحة وأجهزة الأمن والمخابرات).

ولكن لنعد هنا إلى فترة مطلع الستينيات.

13. *Time*, «Lebanon Sweet Times», 28 August 1964.

الفصل التاسع

جيل بيدس: روّاد الرأسمالية الوطنية في لبنان

ثمّة نافذة فصلت بين خروج القوى العالمية القديمة – فرنسا وبريطانيا – ودخول أميركا إلى الشرق الأوسط، امتدت من 1949 إلى مطلع الستينيات، وكانت كافية لكي تطلّ قوى محلية وطنية سياسية واقتصادية في لبنان.

لقد برز لبنان كعملاق ناهض في مطلع الستينيات في قطاعات مرتبطة بالاقتصاد العربي والعالمي، كالمصارف وشركات الطيران والنقل والصناعة والبناء والسياحة.

وقبل أن تستتب قدم النيوليبرالية الأميركية في المنطقة العربية التي بات النفط سلعتها الرئيسة، ثمّة شخصيات ظهرت في بيروت وأسّست شركات على مستوى عالمي لو قيّد لها الاستمرار لكان لبنان قد أصبح سويسرا الشرق بالفعل لا بالقول. من هؤلاء الأشخاص شارل قرم وميشال شيحا ويوسف بيدس ونجيب علم الدين وإميل البستاني ومنير أبو حيدر وغيرهم كثيرون. وسنقدّم في هذا الفصل نماذج عنهم لنبيّن أنّ بيدس لم يكن حالة منعزلة وأنّ القضاء عليه جاء في سياق ضرب كل هؤلاء ليكون ممنوعاً على لبنان أن يبني اقتصاده الوطني ويكون فعلاً حرّاً وسيّداً ومستقلاً.

بعض هؤلاء الروّاد جمع بين البزنس والثقافة والكتابة مثل ميشال شيحا وشارل قرم، وبعضهم جمع البزنس برؤية حضارية كبرى للبنان والدول العربية مثل يوسف بيدس وإميل البستاني، وفئة ثالثة اكتفت بالبزنس مثل نجيب علم الدين ومنير أبو حيدر والأخوين آبيلا.

وإذ نقدّم نجيب علم الدين وميشال شيحا بشيء من التفصيل في فصول أخرى، نكتفي هنا باستعراض الشخصيات الأخرى.

شارل قرم

قبل استقلال لبنان عام 1943، كانت الرأسمالية الوطنية تنشط في ظل الانتداب الفرنسي وتقاوم هيمنته وسيطرته، وكانت سبباً في دفع لبنان نحو الانعتاق من نفوذ الشركات الفرنسية. ولقد سبقت الاشارة إلى بنك فرعون وشيحا، وشركات أخرى في الفصلين الرابع والسادس. وتجدر الإشارة هنا إلى «الشركة العامة الصناعية التجارية شارل قرم وشركاه» التي تأسّست في العشرينيات وباتت وكيلة لسيارات فورد في لبنان منذ 1930، ولها 32 فرعاً في خمسة بلدان عربية وتشغّل 1100 موظف وميزانيتها تفوق المليون دولار. فكانت من أولى الشركات الرائدة في الاقتصاد اللبناني[1].

كان داود القرم والد شارل قرم، رسّاماً تشكيلياً معروفاً درس الفن في روما، ومن لوحاته الشهيرة صورة البابا بيوس التاسع Pie IX الرسمية في الفاتيكان وأخرى للخديوي عباس حلمي، ولوحة هذا الأخير منتشرة حتى اليوم في الانترنت. ويظهر من سيرة داود قرم أن نشاطه تجاوز لبنان فقد كان يقيم في مصر حيث ترأس جمعية الصداقة الفرنسية – المصرية في القاهرة، وكرّمته اللجنة المشرفة على معرض باريس الدولي عام 1900.

أمّا أصل اسم «القرم» فهو عربي ويعني الصلابة والشدّة. واسم العائلة الأصلي هو «الحكيم» ومسقط رأسها بلدة غوسطا. فقد كان سمعان الحكيم، جدّ شارل القرم، مدرّساً لأبناء الأمير بشير شهاب الثاني. وإذ طلب منه الأمير التشدّد في تعليم أبنائه وتأديبهم في التلقين، أسماه القرم. فيكون الأمير بشير هو الذي ابتكر هذا الاسم لداود الذي لا يناديه إلا به، فلبسه اللقب حتى بعد مغادرة بشير الثاني لبنان عام 1840. ولقد استمرّ داود القرم في مهنة التربية والتعليم، حيث أسّس ثلاث مدارس في غزير وجونيه وبرج البراجنة. فنشأ ابنه داود في بيئة المعرفة التي أوصلته إلى التخصّص في روما.

اقترن داود من فيرجيني نعمان، ورزقا بأربعة أبناء هم شارل (وُلد عام 1894) وجورج (وُلد عام 1896) وجان وماري. وبعائلة كهذه، لم يكن مستغرباً أن يكون شارل ابن داود من أصحاب المعرفة والثقافة. فهو تخرّج في جامعة سان جوزف في

1. مروان اسكندر، **الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين**، دار رياض الريس، بيروت، 2000، ص 183. يذكر اسكندر أيضاً كتاب **شارل قرم شاعر الجبل الملهم**، لجميل جبر، منشورات المجلة الفينيقية، 1995، ص 30.

بيروت عام 1913 في الفلسفة والآداب الفرنسية والإنكليزية. وإذ رغب في تعلّم مهنة والده في الفن كشقيقه الأصغر جورج، جذبته التجارة وانصرف إليها لمدّة عشرين عاماً حتى أصبح من الأثرياء.

فبات شارل يتنقّل بين مصر وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، حتى حطّ في الولايات المتحدة. وهناك افتتح مكتباً في نيويورك لاستيراد أشغال الأرتيزانا الفنية من لبنان وبيعها في محل على جادة برودواي. وكان لدى شارل بُعد نظر اقتصادي، إذ لفت نظره أنّ نيويورك كادت تخلو من عربات الخيل وقد انتشرت فيها سيارات فورد. ففكّر في استيراد هذه السيارات إلى البلدان العربية.

وسعى شارل قرم للوصول إلى صاحب الشركة ومؤسسها وهو هنري فورد، وأخذ يحضر شخصياً إلى مكاتب فورد ويبعث الرسائل طارحاً فكرته طالباً تحديد موعد. وكان صغر سنّه وكونه أجنبياً ومغموراً في عالم التجارة عائقين أمام اجتماعه بفورد. إذ كانوا يردّون على شارل أنّ هنري فورد هو رائد صناعة السيارات في العالم وهو أهم من الرئيس الأميركي ولا وقت لديه لمقابلة شاب في مقتبل الحياة، ثم يرشدونه إلى مكتب التوظيف في الشركة إذا كان يبحث عن عمل. ولكن قرم ثابر في مسعاه بإصراره على الحضور بشكل شبه يومي، يتودّد كثيراً إلى السكرتيرة ويرجوها منحه بضع دقائق مع مستر فورد. وفي يوم حضر شارل قرم باكراً وجلس في غرفة الانتظار، حتى أذنت له السكرتيرة بمقابلة فورد لبضع دقائق.

وكما كان متوقعاً، فقد أعجب فورد أيما إعجاب بهذا الشاب اللبناني الفذّ، بثقافته ومعرفته الجيدة للانكليزية والفرنسية واقتراحاته لغزو أسواق الشرق الأوسط العذراء بسيارات فورد. وبدلاً من بضع دقائق، أمضى معه ساعة ووعده بلقاءات كثيرة. إلا أنّ الحرب العالمية الأولى عزلت أميركا عن أوروبا والشرق العربي، وتأجّل المشروع إلى العام 1920.

عاد قرم إلى بيروت وافتتح تجارة أسماها «بيت الفنون» لبيع مستلزمات الرسم والنحت والموسيقى والتصوير والسيراميك وحتى مفروشات المكاتب. واستقدم أولى ماكينات الطباعة الحديثة ماركة Royal وماكينات حسابية وأولى كاميرات التصوير في المشرق ماركة Voigtländer وأقلام حبر Waterman. ومع الوقت، تسلّم وكالات هذه الماركات وغيرها لتوزيعها وخدمتها.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، عاد شارل قرم إلى الدراسة الجامعية عام 1919 حيث تخصّص في الحقوق باللغة الفرنسية. وإذ عاود الاتصال بأميركا، سافر إلى هناك عام 1920 وجدّد اتصاله بهنري فورد. وكانت النتيجة ولادة أكبر عمل تجاري شهده لبنان، إذ بمساعدة فورد الشخصية حصل قرم على وكالات الشركات التالية:

Ford Motor Company

John Deere

Firestone

International Harvester

Mac Cormack

Oliver

Fordson

American Rolling Mills

وهذه الشركات كانت تصنّع الكثير إلى جانب السيارات، مثل الجرّارات الزراعية وآلات الحصاد والتركتورات للأشغال العامة وإطارات السيارات والشاحنات ومواد الحديد الصلب للبناء.

بهذه الدفعة الجبّارة، عاد شارل قرم إلى بيروت، وأسّس في نهاية العام 1920 «الشركة العامة الصناعية التجارية شارل قرم وشركاه»

Société générale industrielle et commerciale Charles Corm & Cie.

وكانت هذه الشركة رائدة في استيراد وبيع سيارات فورد في لبنان والمنطقة، وكذلك هياكل الشاحنات (كاروسري) وقلّابات التراية والبحص، وتوفير قطع الغيار والصيانة والميكانيك. وفي عام 1922، ساهم قرم في تأسيس «نادي السيارات والسياحة في لبنان» الذي كان نواة لمؤسسات مشابهة في المستقبل، منها المجلس الوطني للسياحة. وفي العام التالي، أسّس «جمعية مستوردي السيارات» في لبنان. وأنجز قرم بناء مركز الشركة الرئيس في بيروت، جعل تصميمه وفق هندسة وخرائط ناطحة سحاب شركة كرايزلر في نيويورك. فكان المبنى مَعلَماً بارزاً عصرياً في بيروت بعلو عشر طبقات، وبقي المبنى الأعلى في لبنان والدول العربية حتى العام 1958 عندما ظهرت أبنية أكثر علواً في لبنان ومصر.

ومن بيروت، انطلقت شركة قرم ليصبح لديها فروع ومخازن وكاراجات في مدن لبنان وسورية والأردن وفلسطين. وفي العام 1931، بات عدد فروع الشركة 32 وعدد عمالها 1500. ولسعة أعماله العربية والدولية، استخدم قرم شركات محاسبة بريطانية تلقى ثقة واحترام كل مَن يتعامل معه في لبنان والخارج. وتبيّن أنّ ميزانية الشركة كانت مليون دولار عام 1928.

تميّز روّاد الرأسمال الوطني، كما ذكرنا، بسعة ثقافتهم وبعد نظرهم. فقد كان شارل قرم أيضاً أديباً وشاعراً، وكان هذا شغفه الأساسي قبل أن ينصرف إلى الأعمال ويبدع فيها. وهو على اساس عمله الأدبي يتذكّر اللبنانيون اسمه اليوم. فهو صاحب ثلاثية «الجبل الملهم» بالفرنسية التي نشرها عام 1934 حتى وهو منهمك في تجارته. ونال على الكتاب الجائزة الدولية للشعر الفرنسي عام 1935 والتي شارك فيها عامذاك 128 مرشحاً من 14 بلداً فرنكوفونياً. كما أسهمَ شارل قرم في إنشاء المكتبة الوطنية في بيروت عام 1921، وثابر على دعمها بالكتب العلمية والأدبية حتى باتت تضم عام 1946 أكثر من 50 ألف مجلّد. وشارك في تأسيس مجموعة لوبي لبناني هي «جمعية أصدقاء متحف بيروت»، التي نجحت حملتها في الضغط على الحكومة لافتتاح المتحف الوطني. وكان قرم أول المتبرعين الكبار للمتحف من مقتنياته الخاصة ومن ماله.

أمّا شقيقه جورج داود قرم فقد أنتج رسماً وكتابةً وشعراً بالعربية والفرنسية وعزفاً موسيقياً، وكان يحيي السهرات في بيروت ويعزف على البيانو. ولكنّه أعطى الأولوية للرسم، فكان أول لبناني وعربي التحق بالمعهد الوطني للفنون الجميلة في باريس عام 1919. ورغم إغراءات البقاء في باريس، فضّل جورج العودة إلى بيروت عام 1921 حيث ساهم في تطوير الفنون وعمل مع شقيقه شارل في تأسيس المتحف الوطني. كما كان جورج عضواً في لجان فنية وثقافية عديدة، منها لجنة النشيد الوطني اللبناني، حيث اختير نشيد الأخوة فليفل. ثم عمل مع الموسيقار وديع صبرا على تأسيس الكونسرفاتوار الوطني اللبناني للموسيقى الذي بات يقدّم جائزة «جورج قرم» السنوية لأفضل تلميذ يعزف على البيانو.

وحمل جورج داود قرم لواء الدفاع عن الفنانين اللبنانيين في مواجهة تفضيل الأجانب عليهم، وخاصة حرمان يوسف الحويك زميل جبران خليل جبران، المشاركةَ في إنجاز تمثال الشهداء الذي سلّمته الحكومة إلى فنّان إيطالي.

وفي العام 1930، هاجر جورج داود قرم إلى مصر التي ترتبط بها العائلة، مقيماً في الاسكندرية. وهناك اقترن من ماري بخيت، ابنة رجل الأعمال المصري يوسف بخيت. ورزقا أولاداً عدة: نادية وسيرج وجوزف وجورج (ولا يزال ابنه الأخير جورج المولود في الاسكندرية عام 1940 معروفاً في لبنان اليوم، وزيراً للمال واستاذاً جامعياً مرموقاً ومؤلِّفاً غزيراً لعدد كبير من الكتب).

انتقلت عائلة جورج داود قرم إلى بيروت عام 1956 بعد تدهور الأوضاع في مصر بالنسبة إلى «المهاجرين الشوام» كما كانوا يسمّونهم، ولكنّ صحته بدأت تتدهور منذ 1965 إلى أن توفيّ في بيروت عام 1971، وسط انهماكه في عدد من مشاريع رسم كثيرة، منها رسمه الأخير ليوسف السودا. وما زالت أعماله الفنية تُعرض في لبنان والعالم حتى اليوم وتلقى إقبالاً[2].

ولنعد إلى شارل قرم.

ففي العام 1935، فازت الآنسة سامية بارودي بلقب ملكة جمال لبنان، والتقاها شارل قرم وتزوجا عام 1936، وأنجبا أربعة أطفال: داود على اسم الجد، وحيرام وفرجيني ومادلين. وأقامت العائلة في مبنى الشركة الذي يشبه ناطحة سحاب نيويورك، فكان الجناح الذي جعلاه بيتاً متحفاً قائماً بذاته لما حواه من أعمال فنية وآلاف الكتب والوثائق والمجلات الفرنسية والإنكليزية التي كان شارل قرم حريصاً على جمعها كلما صدرت.

وفي الفترة نفسها، سمحت ظروف شارل قرم المادية بأن ينصرف إلى حياة الثقافة والأدب والمعرفة كوالده وجدّه وشقيقه. فتوقّف عن الأعمال التجارية ووزّع الوكالات التي كانت باسمه، وانصرف إلى التأليف والرسم وممارسة هواية السفر.

لقد كلّفته الدولة اللبنانية بمهام تليق بشغفه الثقافي. وجعلته، مثلاً، مشرفاً على الجناح اللبناني في معرض نيويورك الدولي عام 1939. فانتقل هو وعائلته على نفقته إلى نيويورك ليقوم بهذه المهمة التي استمرت بضعة أشهر. ولأنّه قام بهذه المهمة بنجاح وأظهر وجه لبنان الحضاري والتاريخي، نال ميدالية الاستحقاق الذهبية من ولاية نيوجرسي. ثم منحه عمدة مدينة نيويورك فيوريّو هنري لاغوارديا ميدالية نيويورك

2. http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?19896#.VC60Q2ddXK4
صفحة جورج داود قرم على موقع الجيش اللبناني، تمّت استشارتها في 3 تشرين الأول 2014.

الذهبية وشهادة تقدير جعلت قرم «مواطن شرف» honorary citizen في المدينة (خُلّد لاغوارديا بإطلاق اسمه على مطار نيويورك وكان أعظم عمدة شهده تاريخ المدينة منذ تأسيسها)[3]. وبعد عودة شارل وأسرته إلى لبنان عام 1940، كرّمته الحكومة اللبنانية ومنحته «وسام الأرز الوطني من رتبة فارس» لإعلائه شأن لبنان في العالم.

وإذ انتهت الحرب العالمية الثانية في أوروبا، واصل شارل قرم هوايته المحببة، وهي السفر في حواضر الغرب والتمتّع بالمتاحف والمدن والمشاهدات الطبيعية. ومنذ العام 1952، أصابته لوثة الإعجاب بألمانيا رغم نزعته الفرنكوفولية. فقد كان يتجوّل في ألمانيا ويشهد نهضتها الاقتصادية والعلمية، على ما أجمع عليه المراقبون أنّه المعجزة الألمانية German Wonder بقيادة رئيس حكومتها كونراد أديناور (1949–1963). وبات شارل قرم يتحدّث باستمرار عن النموذج الألماني ويحثّ أبناءه على متابعة تعليمهم في الجامعات الألمانية، رغم تأسيسهم على اللغة الفرنسية في بيروت في المرحلة الثانوية. وحقّق ابناه داود وحيرام رغبته، فالتحقا بالجامعات الألمانية وتخصّصا في التنظيم المدني، وأفادا بخبرتهما لبنان والبلدان العربية. وقليلون يعلمون اليوم دور ابنيّ شارل قرم في تخطيط وتنفيذ مدن جديدة في دول الخليج العربي.

توفي شارل قرم عام 1963 تاركاً خلفه مؤلفات وأعمالاً ثقافية عديدة ومنزله الشبيه بالمتحف لما احتواه، ومبناه الجميل المواجه لمتحف بيروت، وأولاده الذين مثل والدهما توسّعت أشغالهم العالمية وأصبح لديهم مصالح في أوروبا والولايات المتحدة. وشاءت الظروف أن يكون منزل قرم في منطقة أصبحت ضمن خطوط التماس أيام الحرب الأهلية في لبنان. فاحتلّه المسلحون وحرقوا قسماً كبيراً من كتبه ومجلاته في موقدة البيت.

إميل البستاني

صعد لبنان في المنطقة كمركز مصرفي وتجاري في الستينيات إلا أنّه أخذ يبرز أيضاً كمركز صناعي رئيس في العالم العربي. ومن رواد النهضة الصناعية كان إميل بستاني، رئيس شركة التعاقد والتجارة[4] CAT، والتي كانت أكبر شركة صناعية وطنية في

3. http://en.wikipedia.org/wiki/Fiorello_H._La_Guardia
4. Contracting & Trading Co. (CAT).

العالم العربي يملكها عربي.

لقد كانت «كات» شركة بناء بالدرجة الأولى، وكان معظم نفط الشرق الأوسط يمرّ عبر الأنابيب التي صنعتها وشقّتها شركة البستاني عبر الصحاري والوديان. فمن الكويت والعراق والسعودية وسورية ولبنان وصولاً إلى الجزائر، قامت طواقم «شركة كات» من مهندسين وخبراء وعمال ببناء العالم العربي حجراً حجراً، يملأونه بالطرق والمدارس والفنادق والمطارات[5]. وكان لشركة كات حصّة ودور في شركة طيران الميدل إيست وفي أوتيل سان جورج وأوتيل فينيسيا في بيروت وفي عشرات الشركات التي تبيع أي شيء وكل شيء من سيارات اللاندروفر والجرارات إلى المرطبات. وخلال عقد واحد، ارتفع دخل شركة كات من 5 ملايين دولار إلى 60 مليون دولار وأرباحها من الصفر إلى مليون و500 ألف دولار.

ووصفت الصحف الأجنبية إميل البستاني بأنّه «رجل نهضوي، يميل إلى السمنة، يقود امبراطوريته بحماس من مكتبه في بيروت والذي يزيّنه بتماثيل ولوحات للقطط تيمّناً باسم الشركة الذي يعني قطة بالانكليزية. إذ على كتفَي البستاني وقعت مسؤولية نهضة عمرانية عربية.

ولد اميل البستاني في قرية الدبية في الشوف عام 1907 من أسرة أنجبت عمالقة النهضة الفكرية كبطرس وسليمان البستاني. ولسوء حظّه، توفي والده مرشد البستاني عام 1916 ولم يبلغ من العمر تسع سنوات. فترعرع في مركز بعثة أيتام أميركية ودرس في مدرسة الفنون الأميركية في صيدا التي تخرّج فيها عام 1924. وكافح ليتابع دراسته الجامعية في بيروت حيث عمل نادلاً في المطاعم لعدّة سنوات. ودرس في الجامعة الأميركية في بيروت التي تخرّج فيها عام 1928، وذهب إلى مدينة رام الله القريبة من القدس حيث مارس التعليم لفترة، ثم عاد إلى بيروت وحصل على شهادة الماجستير، وبعدها تابع دراسته العليا في معهد ماساتشوستس الشهير للتكنولوجيا MIT في بوسطن في الولايات المتحدة وتخرّج فيه عام 1933 بشهادة مهندس.

بعد عودته من أميركا، توجّه إميل البستاني إلى فلسطين التي كانت تشهد حركة عمرانية نشطة في ظل الانتداب البريطاني. كما كانت مركزاً رئيساً لتجمّع الجيش

5. *Time Magazine*, «The Cool CAT of the Middle East», 4 January 1963.

البريطاني في الشرق الأوسط. فأسّس شركة أدوات صحية عصرية، وهذه الشركة الصغيرة ساعدته على بناء علاقات اقتصادية في فلسطين. إذ حصل على عقود لإنجاز أعمال هندسية لحساب الجيش البريطاني وشركة نفط العراق البريطانية. وعام 1941 أثناء الحرب العالمية الثانية، أطلق البستاني شركة «كات» التي واصلت تنفيذ تعهدات بناء ومنشآت للإنكليز في أنحاء الشرق الأوسط. وكان البستاني رئيساً للشركة والمسؤول عن التعاقد مع الشركات وحكومات الدول التي تعمل فيها الكات، يشاركه شكري شمّاس وعبدالله الخوري ورئيف فواز. وكان فواز مقترناً بإمرأة سويسرية، فباع حصّته للآخرين وهاجر إلى سويسرا.

ولكي يكون قريباً من زبائنه الانكليز وخاصة شركة النفط العراقي وأصحاب القرار المالي، افتتح البستاني فرعاً في لندن حتى في أوج الحرب العالمية الثانية عام 1943. وذلك في حي Marble Arch.

انتشار شركة كات في أكثر من بلد وعدم اقتصار أعمالها على فلسطين سمحا للبستاني بأن ينتقل إلى بيروت ليواصل عمله كالمعتاد منها، بعد قيام اسرائيل عام 1948. وكانت خطّة البستاني ذكية جداً: التركيز على الجودة والعصرية في الأعمال والتجهيزات وتدريب اليد العاملة المحلية. ومسألة تدريب طاقة بشرية محلية كانت صعبة وتستغرق سنوات، ولكنّها متى اكتملت كانت تساهم في بناء صناعة وطنية وكادرات من أبناء البلاد العربية.

لقد أثبت البستاني أنّ العرب يمكنهم أن يخوضوا في قطاع الصناعة ويحققوا نجاحاً كأي شركة غربية. وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وطفرة البترول العربي، نجحت شركة «كات» ليس في إنجاز مشاريع وعقود بُنيات تحتية نفطية للدول العربية بل في إقناع الحكومات العربية بتسليمها مشاريع كانت في عهدة شركات أميركية وأوروبية. فأصبحت أكبر شركة خارج الولايات المتحدة في صناعة البُنيات التحتية النفطية من أنابيب ومنشآت. ولفتت، كما لفت إنترا، أنظار العواصم الغربية.

ولم يكن من أسرار نجاح «الكات» سمعتها في الخبرة والتقنية والجودة العالية في الانجاز فحسب، بل أيضاً أنّ صاحبها إميل البستاني كان يفهم حساسيات العرب وشعوب أفريقيا وآسيا وخصوصياتهم. فهو عندما يدخل أي بلد، يصرّ على أن يؤسّس فرعاً للشركة ويشجّع المستثمرين المحليين في ذلك البلد على أن يشاركوه، معلناً أنّه

يفضّل أن يدير الفرع أشخاص من أهل البلد نفسه.

وقد شرح لمجلّة «تايم» إحدى عملياته: «عندما ذهبنا إلى الباكستان منذ سبع سنوات، أرسلنا مائة شخص من بيروت ودرّبنا باكستانيين من ابناء البلد. والآن لدينا هناك ثلاثة موظفين من بيروت فقط والباقي كلهم من الباكستانيين. ومع ذلك، فإنّ حجم أعمالنا في الباكستان وعائداتها قد ارتفعا بنسبة عالية جداً». وكما في الباكستان، كذلك في إيران ونيجيريا وغانا وسائر بلدان غرب أفريقيا.

بسبب تجربته الصعبة في بداية حياته لمتابعة الدراسة، كان إميل البستاني يتعاطف مع الشبان والشابات من أبناء العائلات الفقيرة والذين يُظهرون تفوّقاً في الدراسة. فقدم لهؤلاء منحاً مالية وخاصّة لدراسة الهندسة في الجامعة الأميركية، مهيّئاً لهم ظروف التوظيف والعمل في شركة «الكات» بعد نجاحهم. وبهذا أصبحت «الكات» رائدة في نشاطها وأسلوبها وتدريبها لموظفيها ولأبناء البلدان التي تعمل فيها، فتفرّعت عنها شركات هندسية عديدة منها شركة CCC وشركة MIDMAC وشركة SOGEX. وهذه الشركة الأخيرة والمعروفة في السعودية وظّفت، في العقود الأخيرة، عشرات آلاف اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين، وكانت خيراً على لبنان في سنوات الحرب بفضل تحويلات العمالة اللبنانية.

كانت «الكات» الشركة العربية الوحيدة القادرة على تنفيذ أعمال أنابيب ومنشآت النفط في الخمسينيات، وسط منافسة حادة من الأميركيين والإنكليز. ولكي يعزّز وضع «الكات» ويخفّف وطأة المنافسة، أمام تفضيل عرب الخليج الشركات الأجنبية، اشترى البستاني 50 في المئة من أسهم شركة Motherwell Bridge الاسكتلندية المتخصّصة في أعمال الهندسة الميكانيكية، ما سهّل لـ«الكات» الحصول على عقود احتكرتها لفترة طويلة الشركات الغربية. وأنجزت المطارات والمدارس والفنادق والطرقات في البلدان العربية النفطية، وساهمت في إنشاء شركات وطنية وفق استراتيجية البستاني في تمكين الأوطان، وعلى سبيل المثال إنجاز مصنع في الكويت لأنابيب النفط يتطابق مع المواصفات العالمية، وتأسيس شركة تنقيب عن النفط في مياه الخليج باسم Sea CAT.

وفي العام 1962، دمج البستاني شركة «سي كات» مع شركة أميركية متخصّصة في التنقيب عن النفط في البحار، ما فتح «الكات» باب التعاقد كشركة ذات مضمون

أميركي. فتعاونت في تنفيذ مشاريع عديدة مع أهم الشركات العالمية، منها شركة Bechtel وشركة Siemens الألمانيتان وشركات فرنسية للمنشآت النفطية.

رفض البستاني أن يكون «مجرّد رجل أعمال»، فقد كان موضع ثقة معظم حكّام الشرق الأوسط ومؤلّف كتابين عن مسائل التنمية العربية وسبل مواجهتها. وهو ماروني مسيحي وغربي في نمط حياته. وهذا لا يتنافى وكونه أيضاً قومياً عربياً في سياق النهضة العربية العلمانية. هو وطني صميم ولكنّه أيضاً منفتح على الغرب بدون عقَد ومدافع نشط عن شراكة عربية غربية. وهنا أيضاً كان لديه خطة بسيطة لنجاح الشراكة بين العرب والغرب: «على الطرفين أن ينسيا الماضي ويبدأا من جديد على قاعدة الاحترام المتبادل».

في آخر 1962، بلغ حجم أعمال «كات» 120 مليون دولار سنوياً وعدد موظفيها 18 ألفاً يعملون في أرجاء العالم العربي ودول أفريقية وآسيوية. وتوزّعت أعمالها بين مشاريع الهندسة المدنية وأنابيب النفط ومحطات الطاقة والمنشآت الصناعية، وكذلك في لبنان وسورية ومصر والسعودية وقطر والبحرين والكويت وليبيا والجزائر والإمارات العربية على الخليج قبل قيام دولة الإمارات، وسلطنة عُمان ومحمية عدن (قبل استقلال اليمن)، والسودان والصومال. أما خارج العالم العربي، فقد امتدت أعمال «كات» إلى غرب أفريقيا (غينيا ونيجيريا وغانا) وفي آسيا (إيران والباكستان وإندونيسيا وماليزيا)[6]. وأنشأت مصفاة نفط في السويد.

ومن مساهمات «الكات» في عمران بيروت أنّها تعاقدت لإنجاز فندق فينيسيا بدون أتعاب، وكان الفندق الأفخم والأكبر في لبنان في الستينيات وأوائل السبعينيات. ونال البستاني أسهماً ليصبح شريكاً في الفندق الذي حقّق نجاحاً باهراً. كما أصبحت «الكات» مالكة فندق السان جورج الشهير وشريكاً في شركة الميدل إيست للطيران ولفندق البستان وبنك الصناعة والعمل وشركة تجارية كانت وكيلاً حصرياً لمصانع سيارات غربية أبرزها Landrover وBritish Motor، وشركة للنقل البحري بخطوط منتظمة، إضافة إلى تملّك عقارات، منها المبنى الإداري الفخم في بيروت.

6. مروان اسكندر، **الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين**، دار رياض الريس، بيروت، 2000، ص 197.

البستاني شخصية سياسية فريدة

ساعد البستاني نجاحه في انتخابات 1951 مع شمعون وجنبلاط على أن يكون ذا تأثير في السياسة المحلية، خاصّةً عندما اندلعت حرب لبنان 1958 حيث قام بمساع للصلح كرجل أعمال ونائب في البرلمان. واستمرّ في لعب دور ايجابي، فقال أصدقاؤه إنّه كان يتمتع بشخصية جذابة وبمقدرة على الحوار والوصول إلى الحلول. ما خوّله كماروني أن يكون مرشحاً محتملاً للرئاسة[7]. وكانت علاقته ممتازة مع كل أفرقاء الصراع في لبنان ومع الزعماء العرب بدون استثناء، ونال اعجاب الرئيس جمال عبد الناصر. فكان يقدّم النصح والمشاريع للدول العربية حول شؤون التربية والتعليم والتنمية.

اتّبع البستاني، منذ انتخب نائباً في البرلمان، نهجاً في عدم إبراز عمليات شركته في لبنان كي لا يُتّهم بالفساد أو بالاستفادة من علاقاته السياسية. ولكن، كما تقول مجلة «تايم»، «في الشرق الأوسط أكثر من أي مكان آخر في العالم، العمل في السياسة والعمل في التجارة لا ينفصلان». ذلك أنّ شركة «الكات» قد حُرمت السوق العراقية بمكيدة دبّرتها حكومة العراق، حيث تشابك البزنس بالسياسة. فقد تعاقدت «الكات» مع حكومة العراق في الخمسينيات لإنشاء القصر الملكي في بغداد. وشاءت الظروف أن يتمّ انجاز القصر عام 1958 وهو العام الذي وقعت فيها ثورة في العراق بقيادة عبدالكريم قاسم، قضت على الملكية.

ولكنّ هذا الوضع لم يكن سبباً لحرمان الشركة اللبنانية حقوقها، فقد أخذ البستاني يطالب الحكومة الثورية الجديدة بتسديد الفاتورة، والأخيرة تتمنّع، إلى أن تفتّقت عقلية النظام العراقي عن حيلة للتهرّب. فقد اتهّمت الحكومة شركة «الكات» بتخريب منشآت عراقية لمصلحة النظام الملكي السابق ورعاته الإنكليز. وفي خريف 1962، حكم القضاء العراقي على إميل البستاني غيابياً بالسجن مدى الحياة بتهمة أنّه وراء تفجير خط أنابيب عراقي. وكانت مهزلة أنّ الحكم قد صدر بدون مستند أو دليل على ضلوع البستاني وهو رجل أعمال وشخصية عامة لبنانية. إلا أنّ القضية كانت كافية لتسمح لرئيس العراق آنذاك عبد الكريم قاسم بأن تضع حكومته اليد على

7. Emile Bustani Middle East Seminar, http://web.mit.edu/shass/temp/bustani/bustani_seminar.htm

منشآت وممتلكات شركة «الكات» الغنية في العراق. فأتت البستاني الضربة ليس من الامبريالية الغربية بل من نظام وطني يدّعي التقدمية.

ورغم انفتاحه وعمله مع الغرب وخاصة مع الإنكليز والأميركيين، إلا أنّ البستاني وهو سليل البساتنة، كان وطنياً لبنانياً ومسيحياً عروبياً كان همّه الأول نجاح لبنان والعرب. فكان قريباً من عبد الناصر الذي اعتبره الانكليز «هتلر ثانياً» (وللمفارقة دأبت بريطانيا ومن بعدها أميركا على إطلاق هذه التسمية على اي زعيم في العالم الثالث يعمل لخير بلاده). وعندما شاركت بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، سارع إميل البستاني إلى القاهرة والتقى الرئيس جمال عبد الناصر عارضاً خدماته، وموّل حملة إعلامية في صحف لندن ضد رئيس الحكومة أنتوني إيدن الذي قاد الهجوم على مصر مع فرنسا واسرائيل، ما ساهم وبحدود في إقناع الرأي العام البريطاني لاسقاط إيدن في الانتخابات.

ورغم مشاركته في الحياة السياسية اللبنانية منذ مطلع الخمسينيات إلا أنّ البستاني أبقى حضوره خافتاً أو حيادياً في النزاعات المحلية كما حصل في حرب 1958. في 20 آذار 1956، استقالت حكومة رشيد كرامي الأولى على أن يكلّف الرئيس كميل شمعون «حكومة اتحاد وطني تجابه الأزمات والطوارىء»، وتدخّل إميل البستاني في الأمر لدى شمعون لأن يسند رئاسة الحكومة إلى عبدالله اليافي على أن يدخل صائب سلام الحكومة كوزير فيكسب شمعون الاثنين إلى جانبه. ووافق شمعون على هذا الاقتراح وفي ظنّه أن البستاني لن ينجح. ولكنّ البستاني كان لامعاً في تقريب وجهات النظر والمحاورة، وتمّكن من جمع اليافي وسلام. وشكّلت حكومة قيل إنّها برأسين سبّبت الكثير من وجع الرأس لشمعون، كما رأينا في الفصل السابع. لقد تضايق شمعون كثيراً من وجود البستاني صاحب الشخصية القوية وزيراً في هذه الحكومة، واستطاع إزاحته وتعيين آخر مكانه[8].

ويشير نقيب الصحافة رياض طه إلى مقدرة البستاني على المقارعة: «كنتُ أحب إميل البستاني لأنّه كان يمارس السياسة على نحو رياضي فيحترم مَن يخالفه الرأي ويناقشه ويحاوره، مهما قسا هذا عليه. وقد كنّا ننتقد سياسة البستاني، فيأتي إلينا لمقارعتنا الحجة

8. رياض طه، **قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي خلال أحداث 1955-1961**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1974، ص 42.

بالحجة، ويرسل لنا المقالات المطوّلة للرد على مقالاتنا. وكان عبد الناصر يستقبل البستاني كلّما زار القاهرة فيستاء السياسيون اللبنانيون المعارضون. وقد لفتني صائب سلام إلى ذلك مرّة فنقلت ملاحظته إلى عبد الناصر الذي قال: الحقيقة أنا لا يهمني اتجاه البستاني، وكل ما يهمني أنّ الرجل يقدّم إلينا خدمات ملموسة في كل مناسبة»[9].

ولم يحدّد رياض طه نوع وحجم هذه الخدمات.

البستاني مرشّحاً لرئاسة الجمهورية

رغم انطباع كثيرين أنّ البستاني كان «من جماعة شمعون»، فإنّ البستاني لم يكن يستهوي شمعون واسلوبه وينصحه مراراً بأن يسلك سياسة معتدلة. ففي أجواء محاولة شمعون التجديد لرئاسته وخروج أسماء مرشحين آخرين، كان رياض طه في لندن وتفاجأ أنّ مكتب شركة «كات» هناك قد أبلغ الإعلام البريطاني وآخرين عن وجوده في العاصمة البريطانية ورتّب له حفلة شاي في فندق سافوي. وفي الحفل سأل نائب إنكليزي رياض طه إذا ما كان شمعون سيمدّد فترة رئاسته. فنفى طه أن يكون شمعون قادراً على ذلك. فسألوه: «ومَن سيخلفه حسب تقديرك». فأجاب:»فؤاد شهاب». ثم سألوه: «وماذا عن إميل البستاني؟»، فقال: «ليس له حظ هذه المرّة لأنّه صديق شمعون»[10]. هذا رغم أن البستاني قد توسط مرّة بين رياض طه وشمعون وجمعهما في قصر الأخير. وإذ لم يخف طه وأطلق كلاماً كبيراً في وجه شمعون، هنأه فيما بعد البستاني وذكر له شخصيات أخرى تكره شمعون أو تعارضه، ولكن في حضرته كانوا كالقطط الصغيرة يتودّدون إليه.

أسلوب البستاني المباشر والصادق في التعاطي السياسي لم يتغيّر حتى عندما طُرح اسمه في بورصة الانتخابات الرئاسية خلفاً لفؤاد شهاب. ففي مطلع العام 1963 كاد البستاني يغرق في أحجية السياسة اللبنانية، عندما أخذت صالونات السياسة ووسائل الإعلام في لبنان تطرح اسمه كمرشّح لرئاسة الجمهورية للعام 1964. ولكن الصحف الأميركية والأوروبية علّقت على الأمر أنّ في لبنان مصلحة في أن لا يكون

9. رياض طه، **قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي**، ص 64.
10. رياض طه، **قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي**، 1974، ص 111.

البستاني رئيساً للجمهورية لأنّه في حال فوزه رئيساً فلا شيء يمكن أن يعمله للشعب يفوق ما كان يعمله فعلاً كرئيس لشركة «كات». فهو كرجل أعمال لا يساوم على مسألة الجودة والنوعية والالتزام بالمشاريع والخدمات. وعلى سبيل المثال، عندما كان موظفوه ينفّذون ما عليهم وبالمستوى الذي يتوقّعه، كان يعطيهم مكافأة قد تعادل راتبهم لمدّة عام. وهو ما لا يمكنه أن يفعله كرئيس للجمهورية عليه المرور في قنوات وتذليل عقبات وتدوير زوايا ومراضاة هذا وذاك واتباع المحاصصة الطائفية بحيث لن يكون قادراً على تنفيذ أي مشروع وطني.

لقد كان تأثيره كقائد على نفسية مَن يعمل لديه لا حدود له في تحسين الانتاجية والاندفاع، أكان في حضوره وقيادته أو في كرمه غير المألوف على مَن يعمل لديه. ولقد لاحظ النائب البريطاني وودرو وايات أنّ «العرب الذين يعملون لدى البستاني يتحرّرون من شعور الدونية الذي يعانون منه تجاه الغرب».

كما كان البستاني يطبّق مبدأ من أين لك هذا ذاتياً، وخاصّةً عدم مزج النفوذ السياسي بالتجارة والأعمال. إلى درجة أنّه ابتعد عن أعمال الشركة في مطلع الستينات عندما ظهر طموحه للرئاسة وطلب من شركائه تنفيذ أعمال «كات» في لبنان على أن يواصل هو أعمال الخارج.

كانت توجهات إميل البستاني الاقتصادية ليبرالية وشبيهة بما دعا إليه ميشال شيحا إلا أنّه لم يكن مسيّساً ودوغماتياً مثل شيحا. إذ لم يكن يرى حسنة في تكريس نظام يسمح بالانقسام الطائفي في لبنان وكان يدعم فكرة البرامج الاجتماعية للفقراء ويرى سلبيات كبيرة في الصراعات بين قومية لبنانية وقومية عربية، ويفضّل عدم أدلجة الهوية الوطنية بهذا الشكل والعمل على مستقبل ينهض فيه كل العرب اقتصادياً وثقافياً ويكون للبنان دور مميز معهم. وهي فكرة متطورة لا تبعد كثيراً عمّا أنجزه الاتحاد الأوروبي. وبهذه الأفكار كان إميل البستاني متفوقاً على جيله من رجال أعمال وسياسيين. وتميّز البستاني عن غيره من اللبنانيين والعرب أنّه آمن بطاقات شباب بلاده ومقدرتهم على التفوّق وحتى على مقارعة ومنافسة مواطني الدول الغربية المتقدّمة. فلم يكن له أبداً عقدة الأجنبي أو ما يسمّى الدونية **inferiority complex**.

وكان يعتبر أنّ دور لبنان ليس في السياحة والدعارة والفنادق، بل في مهمة سامية هي بناء المجتمعات العربية من كتاب المدرسة إلى المصنع، وتطوير التعليم المهني

والعالي والنشاط في الأعمال المصرفية وتطوير صناعة الاستشفاء والخدمات الطبية. وهذه الرؤية بالضبط، والتي تتعلّق بتنمية الموارد البشرية، هي حافز كافٍ لهذا المؤلف ليتمنى أن يكون في عصر إميل البستاني ويعمل إلى جانبه.

في آذار 1963، وبعد أسابيع قليلة على نشر مقابلة له مع مجلة «تايم» كظاهرة غير مسبوقة من ابطال لبنان ومرشّح لرئاسة الجمهورية، قضى إميل البستاني عندما سقطت طائرته الخاصة في البحر أمام بيروت. ففي أول آذار من ذلك العام، كان البستاني في هولندا يتابع أعمال الشركة، بلغه نبأ أنّ حكومة غينيا في أفريقيا الغربية ستعدم لبنانيين متهمين بتهريب العملة من البلاد. وجاءت تمنيات من لبنان على البستاني التدخّل في الأمر لما له من سمعة حسنة في غينيا وكلمة لدى رئيسها أحمد سيكو توريه.

وكانت «الكات» تنفّذ مشاريع في غينيا ومنها بناء خط لجر المياه العذبة. وكان الرئيس الغيني بطلاً من أبطال العالم الثالث في التحرّر من الاستعمار وتنمية البلاد، جاء في وقت كان بلده من أفقر البلدان الأفريقية. فكان يلتقي مع البستاني على الصفحة نفسها في سياسة التنمية والتحرير. فاستقبله فور حضوره وكان من الطبيعي أن يدور حديثهما على مشاريع التنمية في غينيا ودور شركة «الكات» فيها. وخاصة مشروع إنجاز شبكة طرق بطول 2800 كلم تربط أطراف غينيا الوعرة بغاباتها الكثيفة، بتمويل من البنك الدولي ومؤسسات وحكومات ومصارف. وإذ رقّ قلب الرئيس الغيني لدى سماعه استعدادات البستاني وتشجيعه على تنفيذ المشروع، اغتنم البستاني اللحظة والتمس لدى سيكو توريه العفو عن اللبنانيين، فوافق الأخير وعفا عنهم.

ومن غينيا عاد البستاني إلى بيروت وأمر بتحضير عقود المشروع الغيني على أن يعود ومعه هذه العقود لتوقيعها في غينيا يوم 18 آذار 1963. وقبل تلك الرحلة، كان البستاني يريد زيارة عمّان صباح 15 آذار برفقة صديقه نمر طوقان ومهندس في الكات هو مروان خرطبيل. إلا أنّ طائرته الخاصة سقطتَ في البحر أمام بيروت، فلقي الثلاثة حتفهم ومعهم قبطان الطائرة الصغيرة. ونعت «تايم» البستاني في 22 آذار 1963، بهذه الكلمات: «توفي إميل البستاني عن 55 عاماً وهو مؤسّس ورئيس مجلس إدارة شركة التعاقد والتجارة اللبنانية «كات». وكان أكبر وأهم صناعي في الشرق الأوسط صديقاً للغرب ومدافعاً قوياً عن التعاون بين الدول العربية للتنمية الاقتصادية، وذلك بعد سقوط طائرته الخاصة في البحر قرب بيروت».

بعد غياب إميل البستاني، تولى شريكاه عبدالله الخوري وشكري الشمّاس إدارة «الكات»، إلا أنّ عبد الله توفي عام 1964، واستمرّ الشريك الثالث شكري الشماس في إدارتها باسم الأسر الثلاث. وكانت فترة إدارة شكري الشماس أكثر نجاحاً لأنّها أتت في أوج وفرة المال النفطي العربي وكثرة المشاريع، فحقّقت «الكات» أكبر أرباح في تاريخها. وتوقف شكري الشماس عن العمل عام 1982، فتسلّم الإدارة ابنة إميل البستاني ميرنا وأبناء شماس والخوري. ولكن في أوائل التسعينيات، تحوّلت الكات من شركة اشخاص غير محدودة المسؤولية إلى شركة مساهمة يديرها كبار المهندسين والإداريين فيها اصحاب الأسهم في مجلس إدارة يراقب عملها ويتخذّ القرارات المالية والإدارية الكبرى[11].

وهذ الوضع سمح لابنة البستاني ميرنا التي ورثت امبراطورية والدها بأن تنصرف إلى العمل الثقافي مثل شارل قرم. وكانت ميرنا قد أخذت كرسي والدها في البرلمان عندما توفي عام 1963 لتكمل الفترة النيابية المتبقّية. وكانت كوالدها عالية الثقافة والتعليم وضليعة في شؤون السياسة، أسّست مع والدتها Emile Bustani Middle East Seminar تخليداً لوالدها ولدوره الكبير في دعم مؤسسات التعليم العالي في لبنان والتنمية في العالم العربي. وبدا واضحاً ميول ميرنا الثقافية فيما بعد، إذ أنّها بعد تحويل «الكات» إلى شركة مساهمة، قامت بتأسيس «مهرجان البستان للموسيقى والفنون» في الفندق الذي يحمل الأسم نفسه، وكان هذا عام 1994. وأصبح مهرجان البستان ظاهرة سنوية لبنانية في شباط وآذار ومعلماً ثقافياً وفنياً عالمياً مستمراً إلى اليوم ومخلّداً بطلاً لبنانياً.

منير أبو حيدر

«العنب والبطيخ والفليفلة تُنقل من لبنان إلى موائد المطاعم في لندن بالسرعة نفسها التي تصل فيها من قرى لبنان إلى مطاعم بيروت. والبطيخ اللبناني يُباع في سوق الخضار في «كوفنت غاردن» في لندن بسعر زهيد هو نصف جنيه استرليني من تاجر اشتراها

11. مروان اسكندر، **الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين**، دار رياض الريس، بيروت، 2000، ص 202-203.

في لبنان بسعر 8 سنتات للبطيخة وشحنها إلى لندن. وكل هذا بفضل طائرات شحن يملكها رجل أعمال حكيم وشاطر لا يزيد عمره عن 40 عاماً هو منير أبو حيدر، الذي أسّس شركة باسم Trans-Mediterranean Airways (طيران عبر المتوسط)[12].

كل نمو وتطوّر في الشرق الأوسط في الستينيات، بما فيه صعود شركة أبو حيدر، كان لها علاقة بالطفرة النفطية. فقد تخرّج أبو حيدر في الجامعة الأميركية في بيروت، وبدل أن يتخصّص في الطب كما كان يرغب، عمل موظفاً براتب متواضع في شركة آرامكو (الشركة العربية الأميركية للنفط السعودية) في شارع الحمراء في بيروت. وبفضل ذكائه وسرعة إنجازه للأمور، رُقّي إلى منصب «مدير الشحن» ومهمته نقل الغذاء والأمتعة والمعدات إلى طواقم آرامكو التي كانت تنقّب عن النفط على الساحل الشرقي للسعودية.

وكانت آرامكو تنقل هذه المواد برّاً في شاحنات عبر سورية والعراق وصولاً إلى الخليج. ولكن هذه الشاحنات كانت تتأخّر بسبب العواصف أو تغرق في رمال الصحراء أو تتعرّض لغزو رجال القبائل. وحتى السفن كانت تتأخّر أو تتعرّض لعوائق طبيعية. وكل هذا عطّل برامج التنقيب. فقدّم أبو حيدر مشروعاً لنقل المواد جواً كأسرع طريقة. وإن لم يكن النقل الجوي هو الأوفر من حيث الكلفة المالية إلا أنّه يوفّر الوقت ويضمن وصول البضائع ويريح طواقم العمل في الخليج.

أعجبت الفكرة شركة آرامكو إلا أنّه لم يكن ثمّة رغبة لدى إدارتها الاستثمار في طائرات نقل. فقرّر ابو حيدر أن يأخذ الأمر على عاتقه واتفق مع الإدارة أن يقدّم استقالته ويحصل على تعويض نهاية خدمة ومقداره 600 دولار وعلى رسالة توصية من شركة آرامكو بأنّها ستكلّف شركة خاصة به لنقل الإمدادات جواً.

وبهذا المبلغ المتواضع، استأجر أبو حيدر مكتباً من غرفة واحدة في بيروت وذهب إلى لندن حاملاً رسالة التوصية من آرامكو. وهناك تعاقد لاستئجار طائرة صغيرة ماركة «يورك»، بسعة لا يزيد حجمها عن شاحنة أو كونتاينر واحد. وبدأ عمله بنقل البضائع لشركة آرامكو بشكل أسبوعي إلى الظهران، إلى أن إاتقى بمندوبي شركات

12. 7 حزيران 1968، «من مطارات رملية في مجاهل الصحراء إلى أضخم مطارات العالم». Time Magazine وكذلك في مروان اسكندر، الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين، دار رياض الريس، بيروت، 2000، ص 205-207.

نفط أخرى، وأصبحت رحلات النقل التي ينظّمها تنطلق يومياً من بيروت إلى ساحل الخليج. وعندما زاد حجم أعماله، استأجر طائرتين إضافيّتين.

كان اسم شركة أبو حيدر الصغيرة TMA يخص قبل العام 1950 شركة تاكسي جوية (هليكوبتر) مرخّصة لشارل سعد وفكتور سعد. ولئن لم تنطلق تلك الشركة، دخل منير أبو حيدر وطلب من آل سعد شراء الرخصة. وهكذا استعمل الرخصة عام 1953 عندما ترك العمل لدى آرامكو. واستفاد من علاقته مع رئيس IATA (منظمة الطيران الدولي) آنذاك، الذي سهّل له الحصول على إذن الطيران الجوي العالمي وبدأ تسيير رحلات إلى إيران. وفي العام 1955، منحت مديرية الطيران المدني شهادتين الأولى لمنير أبو حيدر لشركة TMA والثانية لآل عريضة هي الخطوط اللبنانية العالمية LIA. وتعاقد أبو حيدر مع أير ليبان المنافِسة للميدل إيست لتلبية عقود النقل.

بعد عامين على تأسيسها، جاءت الفرصة الذهبية لـ«شركة عبر المتوسط»، وذلك عندما وقعت الحرب بين مصر واسرائيل عام 1956 وأقفلت قناة السويس لعدّة شهور ما عطّل الشحن البحري. فدخل أبو حيدر ليسدّ جزءاً من حاجة السوق لوسائل الشحن، وبات ينقل البضائع من قاعدة عسكرية في مدينة بازل في سويسرا وقاعدة عسكرية في لندن. وبهذا تضاعف دخله أربع مرات إلى مليون ومائتي ألف دولار (لنتذكّر رأس ماله الأساسي كان 600 دولار قبل سنة ونصف سنة).

ثم توسّع عمله عام 1957، فاستأجر أربع طائرات إضافية ووظّف طيّارين متقاعدين إنكليزاً من الذين خدموا في الجيش البريطاني في الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية، لكي يقودوا هذه الطائرات. وأخذ ينقل شتّى أنواع البضائع من المعدات والآليات، إلى الدواجن والديناميت وحتى الأسلحة.

وشرح أبو حيدر أن لا مشكلة لديه في شحن السلاح: «إذا طلبت مني حكومة فرنسا نقل سلاح إلى الجزائر، فهل أرفض وأقول أعطوا الصفقة لغيري؟». وكان رأي أبو حيدر هذا مؤسفاً لأنّ فرنسا كانت تواجه حرب تحرير شعبية في الجزائر، وهو إنّما ومن أجل المال ساهم في نقل السلاح لقتال الشعب الجزائري.

بعدما أصبح أبوحيدر معروفاً لدى الأميركيين والسعوديين، كان الحصول على دعم سياسي في لبنان سهلاً لتسهيل أشغاله في شحن البضائع. وكان الدعم الأميركي في أرامكو مستمراً حيث حصل على عقود كبيرة من تلك الشركة. وحتى إنّه حصل

على عقود كانت تذهب سابقاً إلى شركة الميدل إيست لنقل البضائع إلى السعودية.

ولم ينعم أبو حيدر بالمال الذي كسبه، بل أقدم على شراء طائرات خاصة بشركته وأبقى على الطائرات المستأجرة. وكان عهد كميل شمعون، في تلك الفترة، يشجّع المبادرة الفردية بدون حدود. فتعاونت وزارة النقل اللبنانية مع أبو حيدر وخصّصت له ناحية من مطار بيروت ليمارس التجارة الحرّة وينقل البضائع على طائراته أو يبقيها في مستودعات المطار أو يعيد توضيبها وتقديمها بدون عراقيل إدارية وجمركية.

ومنذ ذلك الحين، أخذت أعمال أبو حيدر في التوسّع، وانتقل من مكتبه المتواضع إلى مبنى من ثماني طبقات. وكان يريد أن يقدّم نفسه نموذجاً صالحاً لموظفيه الذين انتقاهم من خريجي الجامعة الأميركية في بيروت. فكان يستيقظ في الخامسة من صباح كل يوم ويذهب إلى نادي الفروسية جنوب العاصمة حيث يركب الخيل ساعتين برفقة عاصم سلام ومكرم علم الدين ابن نجيب علم الدين. ثم يبدأ يوم عمل طويلاً في الثامنة صباحاً.

وبعد 15 سنة، كانت شركته تطير ليس إلى بلدان الشرق الأوسط وأوروبا فقط، بل إلى بومباي وكراتشي وطوكيو وتايوان. ففي العام 1967، سجّل أسطولها مسافة 34 مليون ميل طن، بزيادة 41 في المئة عن السنة التي سبقتها. فقام أبو حيدر بشراء طائرتي بوينغ 707 للشحن لتصبح طاقة شركته 50 مليون ميل طن. وما لبث أسطول الشركة أن ارتفع إلى 10 طائرات بوينغ، منها اثنتان بوينغ جامبو 747 وثماني بوينغ 707، وصنّفت في أوائل السبعينيات في المركز الرابع عالمياً في مجال الشحن الجوي[13]، وفي المركز الثاني عالمياً في طول شبكتها وحمولاتها السنوية.

بلغ دخل «طيران عبر المتوسط» 15 مليون دولار عام 1967، في وقت كان أبو حيدر يجمع المال ويخطّط لشراء طائرات نفاثة عملاقة تقوم برحلات شحن حول الكرة الأرضية وعلى مدار الساعة، ما أوصل الدخل السنوي إلى حافة 100 مليون دولار عام 1970 ثم 170 مليون دولار عام 1977. فكانت شركة أبو حيدر وشركة الميدل إيست تحققان للبنان دخلاً بلغ 500 مليون دولار في السبعينيات.

ومن ضمن الخطة التي تبعها أبو حيدر في منتصف الستينيات، كان الحصول على

13. الأخبار، «لماذا التهافت على «TMA»؟»، محمد وهبة، 5 آب 2009.

حقوق في مطارات لوس أنجلس ونيويورك مقابل أن يسمح لبنان لشركة «بانام» الأميركية بأن تستعمل مطار بيروت لخدمات الشحن الجوي العالمية. ويبدو أنّ أبو حيدر قد أصبح له ثقل سياسي على الأرض في لبنان، إذ أنّه أطلق تهديداً مبطّناً بأنّه «في حال رفضت شركة بانام عرضنا، فربما سيكون هناك تأخير في الموافقة على طلباتها في ما يتعلّق باستعمال مطار بيروت».

وفيما كانت مفاوضات تدور بين الحكومتين اللبنانية والأميركية حول الشحن الجوي لتسهيل أعمال «عبر المتوسط» في المطارات الأميركية، كان في جعبة أبو حيدر وسيلة ضغط من نوع آخر، تتعلّق بالغرام والرومنطيقية ومن النوع الذي لم تقاومه شركة بانام. فقبل أربع سنوات، كانت «سوزان لسلي» ابنة نائب رئيس شركة بانام تزور بيروت، عندما التقت منير أبو حيدر في سهرة اجتماعية. ونمت الصداقة بينهما، وذهبا معاً إلى رحلة صيد في أدغال أفريقيا حيث نال أبو حيدر إعجاب الآنسة الأميركية بجرأته وشجاعته في اصطياد وحيد القرن في كينيا. ولم يمضِ وقت بعد تلك الرحلة حتى تتوّجت العلاقة بالزواج في مدينة «سكارسدايل» في ولاية نيويورك. وعادا إلى بيروت ليعيشا فيها وأنجبت زوجته طفلين.

خلال فترة زمنية وجيزة، توسّعت أعمال شركة أبو حيدر، ودعمتها الحكومة اللبنانية، ومنحتها حقوق شبكة كبيرة من الخدمات. حتى إنّ السلطات الأميركية منحتها امتيازاً استثنائياً، نادراً ما تحصل عليه شركة أميركية وهي حق شركة أبو حيدر العمل في النقل من أي مكان في الكرة الأرضية وحول الساعة. وسهّلت حصولها على مساعدة تقنية أميركية. وليس هذا فقط، بل إنّ البنوك الأميركية قدّمت خدماتها لشركة أبو حيدر. ورغم النجاح الهائل لهذه الشركة، فإنّها تأثّرت بالحرب اللبنانية وأخذ أبو حيدر يطلب من الحكومة اللبنانية مدّه بالمال اللازم للبقاء اثناء المحنة الصعبة، إلا أنّ طلبه رُفض، ما اضطرّ الشركة إلى التوقّف عن العمل. ولكن ما أن دخلت مجموعة لبنانية أخرى واشترت أسهم تي أم إيه حتى فتحت الحكومة خزينتها وقدّمت مساعدة مالية قيمتها خمسة أضعاف ما كان يطلبه أبو حيدر.

إنجازات أبو حيدر لم تقتصر على نجاح شركته، بل كان ريادياً في العالم العربي. استطاع في الفترة من 1956 إلى 1975 تدريب وتمكين لبنان والعالم العربي في صناعة النقل الجوي وفي اكتساب المهارات التسويقية والتنظيمية في هذا المجال. وكانت شركة

عبر المتوسط أول طائرة في العالم تستعمل الطائرات النفاثة في الشحن وأول شركة تستعمل الجمبو جت لهذه الغاية أيضاً وأول طائرة بخط-واحد حول العالم يربط اليابان وتايوان بالولايات المتحدة من جهة وبالشرق الأوسط وأوروبا من جهة أخرى، وكل ما بين هذه النقاط.

الأخوة أبيلا

في سلسلة رواد الاقتصاد اللبناني الأخوان إدوين وألبرت آبيلا وهما من فلسطين، انتقلا مثل بيدس وآخرين إلى بيروت. لقد بدأا أشغالهما بقرض حصل عليه إدوين قيمته عشرة آلاف ليرة من البنك البريطاني للشرق الأوسط لافتتاح مطعم عام 1952. ومن هذه البداية المتواضعة، أنشأا واحدة من كبريات شركات تصريف الوجبات الجاهزة على متن الطائرات في العالم. إذ كما حصل مع أبو حيدر، كان من زبائنهما مهندسون وإداريون أجانب يعملون في الشركات الغربية التي اتخذت مكاتب لها في بيروت. وشاءت الأقدار أن يكون موظفو شركة بترول العراق (Iraq Petroleum Company) البريطانية الملكية أيضاً من الزبائن، فتفاوضوا مع ألبرت آبيلا لتحضير وجبات محفوظة يمكن نقلها في شاحنات مبردة برّاً إلى العراق. وكانت كل رحلة تستغرق 20 ساعة من بيروت. فاستأجر الأخوان مستودعاً ومطابخ لتوفير الطلبيات. ولتحقيق وفر في النفقات، افتتحا سوبر ماركت في الكويت ينفّذ قسماً من الطلبات لا علاقة له بالأطعمة التي تحضّر في المطبخ. فكانت شاحنات غير مبرّدة تنقل المرطبات والكحول والسكاكر والنشويات والسجائر على أنواعها والمعلبات من الكويت، ما خفّف الضغط على شاحنات الأطعمة المجّهزة القادمة من بيروت.

وإذ نجحت هذه المهمة وانتشر اسم الأخوين آبيلا في أوساط الشركات الأجنبية، سعى آخرون إلى خدماتها أيضاً والتعاقد معها لتوفير الطعام الجاهز لمراكز عمل الأجانب في دول الخليج. وفي الستينيات، عندما وصلت طائرات الميدل إيست إلى أفريقيا، كان الأخوان آبيلا في مقدّمة المستثمرين، بل إنّ شراكة نمت في مطار بيروت، عندما عمدا إلى تطوير صف من الوجبات الجاهزة والساخنة أحياناً لركّاب الطائرات، بحجم مناسب للكراسي الصغيرة والضيقة. فكانوا رواداً في هذه الصناعة أيضاً.

وكان الأخوان آبيلا من أوائل الذين افتتحوا شركات استيراد وتصدير المواد

الغذائية الـgourmet، وإلى جانبها في بيروت شركات مماثلة للأخوة جدعون في بناية فتّال، وشبكة «غوديز» و«سميث». وحصل الأخوان آبيلا على وكالة استيراد السجائر لكل العالم العربي وخاصة منتجات شركة Kent.

لقد توسّعت شبكة توفير الوجبات الجاهزة لتضمّ طائرات الركاب وموظفي الشركات الأجنبية في العراق والخليج، والمستشفيات والجامعات في لبنان والبلدان العربية والمستوصفات وشبكات الفنادق والمطاعم. والكثير من خدمات شركة آبيلا وصل إلى أوروبا والولايات المتحدة. وساهم الأخوان آبيلا في إعمار دول الخليج عندما وسّعا أعمالها لإعمار أبنية مكاتب ومستشفيات وشق طرق. حتى فاق دخل شركة آبيلا مليار دولار سنوياً وعدد الموظفين 35 ألفاً فيما امتدت أعمالها في 40 بلداً. فأطلق عليها لقب «أمبراطورية أليف» نسبة إلى الحرف الأول من اسم العائلة.

وبعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982، تدهورت أعمال الأخوين آبيلا، فباع إدوين حصّته وهاجر ليستثمر في الفنادق والمطاعم في الولايات المتحدة وفرنسا. وحتى إنّ بعض أعماله الجديدة امتدّت إلى لبنان. أمّا ألبرت فقد استمر في العمل إلى أن توفي عام 1998 في لندن عن عمر 77 سنة، بعدما كان يدير أعماله متنقلاً بين أماكن سكنه في باريس ومونتي كارلو وجنوب فرنسا ولندن.

في الفصل التالي، نتحدث عن أمبراطورية يوسف بيدس على أن نعود إلى نجيب علم الدين كأحد رجال أمبراطورية إنترا في الفصل الحادي عشر.

الفصل العاشر

القطاع المصرفي (2)

امبراطورية بيدس

يصف رجل الأعمال البريطاني من اصل فلسطيني نعيم عطاالله لقاءه الأول بيوسف بيدس عام 1960 في فندق بركلي الفخم حيث نزل بيدس في جناح كامل وعومِلَ كشخصيَة هامة VIP، بأن «بيدس كان قد بلغ 47 عاماً، رجلاً متوسط الطول، بملابس غاية في الأناقة وبشعر أسود مصفّف باعتناء شديد وكل شعرة مرصوفة إلى جانب الثانية. وأنّ ملامح وجهه تشعّ بالحياة وعينيه تلمعان كالضوء الباهر، وصوته واثقٌ عندما يتكلّم يُطمئن السامع. فكان حضور بيدس يعكس قوّة شخصيته وتمتّعه بدرجة واضحة من الجاذبية والوسامة والكاريزما القيادية.

يوسف بيدس الأنيق (elegant, charming)، هذا ملأ أي قاعة وُجِدَ فيها، إذ كانت شخصيته القوية تسيطر على الحضور، سواء كان في مجلس إدارة أو يتحدّث من على منصة، أو في أي مكان يؤدّي فيه دوراً. وكان أسلوبه عندما يتحدّث في أمور العمل والخطط والصفقات، دقيقاً وواضحاً لا يضيّع الوقت بل يدخل في الموضوع مباشرة ويفصّله بسرعة»[1].

أمضى بيدس السنوات الخمس الأولى من وجوده في بيروت في بناء إنترا وفروعه اللبنانية. وكان يدرك تماماً موقع بيروت الاستراتيجي في المنطقة وأهمية نظامها الاقتصادي الليبرالي وقانون السرية المصرفية، زائداً أجواء الفساد السياسي التي سهّلت لرجال المال والأعمال شراء النفوذ وتسيير أمورهم. ولم يعترض اصحاب

1. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots: A Second Memoir*, London, Quartet Books, 2006, pp. 12-13.

الأمر في لبنان على الفساد والرشوة، إذ كانا طريقة لتمرير بعض الثروة إليهم ولتوزيع النسب المئوية على أصحاب النفوذ، إشارة إلى مَن أسماهم فؤاد شهاب آكلي الجبنة. فلو طُبِّقت قوانين صارمة ضد الفساد وحصلت إصلاحات ضرائبية، لأضعف ذلك كثيراً مكانة بيروت الاقليمية والدولية، وأفقدها روحية عنصري الاستثمار والمجازفة، وحوّل فوضاها الخلاقة إلى رتابة اقتصادية قانونية ولكنها غير مربحة.

وكان في ذهن بيدس أنّ المرحلة الثانية في بناء أمبراطورية إنترا بعد الفراغ من المرحلة الأولى في لبنان والدول العربية، ستكون التوسّع غرباً إلى أوروبا وأميركا.

يقدّم هذا الفصل هذه المرحلة الأولى، أي بناء الامبراطورية في لبنان بدءاً من بيروت على أن تشرح الفصول الثلاثة التالية المرحلة الثانية أي توسّع إنترا العالمي واقتنائه شركات طيران.

صخب بيروت في مطلع الستينيات

إذا وضعنا حرب 1958 جانباً، فإنّ مرحلة الخمسينيات والستينيات كانت الأفضل اقتصادياً في تاريخ لبنان المعاصر. فإذا جلب النفط الثروة لدول الخليج وحقّقت قناة السويس أرباحاً لمصر، فإنّ عقول اللبنانيين وعوامل أخرى كانت وراء ازدهار لبنان في تلك الفترة، وقد أصبحت بيروت عاصمة المال في الشرق الأوسط تهيّأً لتكون في مصاف الدول الأوروبية. هذه الأجواء مجتمعة هي التي سمحت بولادة أكبر مصرف تجاري في الشرق الأوسط هو بنك إنترا.

نبدأ بوصف أجواء بيروت في الستينيات كخلفية اجتماعية لأحداث إنترا. لقد جذبت بيروت الإعلام الغربي الذي وصفها بأنّها «قناة سويس مالية للشرق الأوسط»:

«تحت الشمس الدافئة وعلى ضفاف البحر المتوسط، تجد بيروت واحة للبحبوحة في الشرق العربي. في عاصمة لبنان، البلد الصغير، تشق الأبنية الحديثة عباب السماء كبراعم زهور تنمو كل يوم. عدد سيارات المرسيدس هنا أكثر من عددها في مشيخات النفط، وعدد السياح الذين يقصدون بيروت بات مئات الألوف، يتشاركون في مناخها المشمس مع سيدات لبنانيات بالبيكيني وسيدات عربيات من دول النفط بالعباءات جنباً إلى جانب.

ولكنّ مناخ بيروت الأكثر فائدة ليس طقسها الجميل، بل هو مناخ التجارة

الموروث من أجدادها الفينيقيين. في هذه البيئة الليفنتية المشرقية لا شيء ينمو أو يشتدّ اخضراراً أسرع من نهضة البنوك في المدينة»[2]. إذ بعد عامين من حرب 1958، أخذت بيروت تستعيد أجواء البحبوحة، وتحوّلت عاصمةَ الاستجمام واللهو والمال والأعمال في الشرق الأوسط، وامتلأت شوارعها بالملوك والأمراء العرب والباشوات ومشايخ النفط من السعودية والخليج والعراق، ومن مصر وسورية والأردن. وكان معظم هؤلاء قد راكَمَ ثروات باهظة حتى باتت أكوام المال الورقية أمامه مصدر قلق وإزعاج. وكانت النصيحة أن يحوّلوا هذه الثروات عقارات وذهباً واستثماراً فعّالاً. فصبّ نهمهم للعقارات خيراً على بيروت. إذ خلال سنوات بسيطة، جاء أصحاب الملايين العرب واشتروا عقارات، معظمها شقق حتى بلغ قيمة ما اشتروه في 1960 و1961 مائة مليون دولار.

في تلك الفترة، كانت قيمة الإيجار الشهرية في بيروت تتراوح بين 150 دولاراً للشقة بغرفة نوم واحدة إلى ألف دولار للشقّة الفخمة. وكان أصحاب الشقق يطلبون تسديد قيمة سنة كاملة من الإيجار مسبقاً. وهذه الأسعار كانت غير مسبوقة في بيروت، وسببها كان الطلب الكبير على الشقق مقابل العرض القليل. ولكن قوانين العرض والطلب على الشقق لم تكن السبب الوحيد. إذ كان ثمّة 35 ألف شقة فارغة في لبنان عام 1961، ورغم ذلك فإنّ الأبنية السكنيّة الجديدة كانت تُبنى في أجواء نهوض في قطاع البناء[3].

2. *Time Magazine*, 23 October 1964.

3. ‘Lebanon for Rent», *Time Magazine*, 5 January 1962. كانت الصحف الغربية تتحدّث عن طرائف القطاع العقاري اللبناني مطلع 1962 ومنها هذه الطرفة: «أمام بناية فخمة من عشر طبقات وقفت سيارة لنكولن مكيفة ونزل منها أمير كويتي. وكان قد اشترى هذا المبنى قبل فترة بهدف التجارة ولكنّه لم يبع منه أكثر من خمس شقق لارتفاع ثمنها. وتسأل صاحب عقار لبناني لماذا أسعار الشقق وبدلات الإيجار مرتفعة، فيجيب بغضب: لماذا أخفّض قيمة الإيجار؟ لكي يأتي ناس فقراء ويستأجروا في بنايتي؟ هذا يخفّض من قيمة العقار ويبعد الزبائن «التقال» (أي الأثرياء) الذين قد يشترون الشقق. أفضّل أن تبقى الشقق فارغة وانتظر السعر المناسب. ولكن الحقيقة أنّ خفض قيمة الإيجار سيؤدي إلى تأجير الشقق بسرعة. ذلك أنّ سكان بيروت – وقد فاقوا النصف مليون نسمة – يعيشون بأغلبيتهم الساحقة في أبنية سكنية وليس في منازل منفردة كما في أميركا. لقد اكتظت معظم أحياء بيروت بالسكان وأخذ العمران يتمدّد إلى المساحات الريفية. فإلى جوار نهر بيروت وفي مشاعات تملؤها الزبالة، ثمّة عشرة آلاف شخص يعيشون في أكواخ من التنك. وثمّة مشروع تنظيم مدني لبيروت وُضِع عام 1954 ولكن لم ينفَّذ بسبب غلاء أسعار العقارات، حيث ارتفع سعر قطعة أرض مساحتها 90 متراً مربعاً من أربعة =

وتقدّم مجلة «تايم» صورة فكاهية عن بيروت في مطلع الستينيات، «كبسولة زمنية» تستعيد زمناً ولّى من تاريخ لبنان المعاصر: «نمط العيش اللبناني المرح في أوائل الستينيات واضح في بيروت، المدينة الأكثر فوضى وضجيجاً في الشرق الأوسط، ولكنّها أيضاً الأجمل والأكثر حيوية. عجقة السير تفاجىء الزائر. السيارات والباصات تغزو الشوارع بسرعة وأحياناً بالاتجاه الخاطىء، وعربات الخضار والباعة المتجولون يسيرون في وسط الزحام. ثمّة أبنية سكنية فخمة تُبهر الزائر ولكن أكوام الزبالة أمامها تعكّر المنظر وأي سيارة تركن في الشارع تلقى نصيبها من قشور البطيخ والموز والفستق التي يرميها السكان من الشرفات أو النوافذ. وعندما يأتي شرطي ويحرّر محضر بسيارة مخالفة يحضر أصحاب السيارات بعد ذلك وينزعون ورقة المخالفة ويرمونها في الشارع من دون اكتراث. فيما تركن السيارات في الشوارع مضاعفة إلى جانب الرصيف. في بيروت يقف شرطي السير جانباً بدون حراك فيما السيارات تمشي أمامه عكس السير في طريق باتجاه واحد، ويستعملون الزمّور في شوارع تعلن لائحاتها أنّ التزمير ممنوع.

= آلاف دولار عام 1948 إلى 100 ألف دولار عام 1962».
الشقق الفخمة التي تحدّث عنها تقرير «تايم» سواءً تلك المعروضة للبيع أو للإيجار لم يكن بعضها بحالة جيدة. ذلك أنّ المياه لم تتوفّر دائماً للشقق في بيروت في فصل الصيف. وحتى لو توفّرت فإنّ سكان الطبقات العليا يضطرون إلى نقلها بالدلو. وقليل من الشقق يتمتّع بنظام تدفئة في الشتاء. في حين أنّ أجهزة التكييف الرخيصة والمزعجة تعجز عن تبريد الشقق في أسابيع الحرّ الشديد. ارتكب أصحاب العقارات والمتعهدون التزوير والمخالفات في البناء، فأنفقوا على المظهر الخارجي للمبنى وعلى أبواب الشقق، وإلى حدّ ما على المطابخ. أمّا أُسُس المبنى والدعامات الأرضية فكانت ضعيفة، والجدران بين الشقق كانت رقيقة إلى درجة أنّ الجيران كانوا يسمعون بعضهم بعضاً. وعندما حضر الأثرياء العرب لشراء الشقق أو لاستئجارها، فلم يدقّقوا في التفاصيل، بل بهرهم المنظر الخارجي العام للبناء وسحرتهم خاصة كثرة الزجاج وإطارات النوافذ الألمنيوم وستارات الخشب المستورد من السويد. وكان المشترون يصابون بخيبة بعد فترة عندما يكتشفون تدنّي النوعية فيعمدون إلى بيع العقار. وهكذا فإنّ عمليات بيع الشقق نفسها كانت تتكرّر. وفي كل مرّة كان السماسرة ودوائر الضريبة والرسوم العقارية هم المستفيدين. وكان الأثرياء العرب فريسة سهلة. فهم لجأوا إلى وسائل بدائية للتأكّد من جودة الشقة، كأن يطلبوا من المالك اللبناني: «احلف على القرآن أنّك تربح عشرة في المئة فقط على هذه البناية التي تبيعها لي». وكان اللبناني يلبّي طلبهم ويضع يده على القرآن ويُقسم بدون تردّد، ليكمل الصفقة ويغادر وفي جيبه أرباح مضاعفة. وحتى عندما كان العرب يتعرّضون لأعمال نصب واحتيال، كان انتقامهم بالعفوية نفسها وليس اللجوء إلى الطرق القانونية التي تخيف الدجّالين. وعلى سبيل المثال، اشترك تسعة أشخاص سعوديين على شراء مبنى. وفيما بعد أدركوا أنّهم خسروا نصف مليون دولار في الصفقة. فكانت ردّة فعلهم أنهم أمسكوا باللبناني الذي باعهم المبنى وأوسعوه ضرباً في الشارع، ثم تركوه وذهبوا في طريقهم.

ومن هذه المخالفات الصغيرة يجري تهريب كل شيء في لبنان من الحشيش والمخدرات إلى القنابل اليدوية والرشاشات، وذلك أمام أعين رجال الجمارك. أما شراء ذمّة قاضٍ في محكمة فهو أرخص من شراء صندوق التفاح في بيروت»[4].

«أمّا عن الضجيج فهو يبدأ عند الفجر حيث تتصاعد أصوات أذان المساجد في أكثر من حي، وأجراس الكنائس غالباً في الآحاد والمناسبات. ثم أصوات السيارات وصراخ الباعة. وكل هذا يختلط بهبوط وإقلاع الطائرات التي تمرّ بالضبط فوق وسط المدينة. وفي المساء، تعجق بيروت بأكثر من 64 نادياً ليلياً حيث آلاف السيارات الخاصة تنقل الساهرين بأجمل ملابسهم. وينتقل بعضهم إلى كازينو لبنان شمال بيروت باليخوت. وفي وسط بيروت، تزدهر سوق دعارة مرخّص لها تحتل عدّة شوارع، بعضها يطلّ على ساحة البرج حيث تبدأ ليلة أخرى نشطة».

«ومن عوامل اجتذاب السياح أنّ مراكز التزلج في الجبال لا تبعد عن نوادي السباحة على الساحل أكثر من ساعة، ولأحبّاء التراث اللبناني يمكنهم أن يقصدوا قلعة جبيل أو قلعة بعلبك ومشاهدة الاستعراضات الفنية. وفنادق بيروت ممتلئة بالنزلاء وتحتاج دائماً إلى غرف جديدة، إلى درجة أنّ أوتيل فينيسيا الذي افتتح قبل عامين (1962) يبني الآن مبنىً ثانياً من 250 غرفة. أما مطاعم بيروت فهي عالمية بامتياز تقدّم المحار البحري الطازج المنقول بالطائرة من فرنسا، وسمك السومون من سكوتلندا والجنبون المدخّن من الدانمارك ولحم الستيك من انكلترا».

«في بيروت عدد كبير من الجامعات ودور النشر التي تصدر كتباً ومجلات بأعداد أكثر من القاهرة. ولبنان البلد الصغير يتمتّع بمعدّل دخل فردي هو الأفضل في العالم العربي. ولكنّ مظاهر الرخاء والبحبوحة تخفي فوارق طبقية، حيث تكاد تنعدم الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية. كما أنّ البنية التحتية ضعيفة، فأي عاصفة شتوية يمكن أن تسبّب انقطاع التيار الكهربائي وخطوط الهاتف. ولا أحد يدفع ضرائب دخل باستثناء الموظفين الأجانب. والكل يمقت المدارس الرسمية التي يعتبرونها أقل من مستواهم الاجتماعي، أو أنّها للفقراء. ورغم ذلك، فإنّ لبنان يتمتّع بأعلى نسبة من التعليم بين الدول العربية، وثمّة ظاهرة أنّ الأهالي يعرّضون أنفسهم للحرمان والجوع

4. *Time*, 11 February 1966.

ليرسلوا ابناءهم إلى المدارس الخاصة حيث الرسوم مرتفعة»[5].

القطاع المصرفي

كانت بيروت في الستينيات بوابة عالمية بين الشرق والغرب، جزيرة من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الغنية جداً ولكن المهدّدة بالأزمات السياسية دوماً.

قالت عنها الصحف الأميركية عام 1964 ما يلي: «لبيروت جمال طبيعي أيضاً حيث تحيطها غابة صنوبر جنوب العاصمة ترسل نسائم عطرة، وتشاهَد أشجار متسلقة في معظم شوارعها. وهي مدينة يبدو عليها مظاهر الثراء ليس لأنّ في لبنان نفطاً، ولكن لأنّ دول النفط العربي بدأت تجني مليارات الدولارات ومشايخ الكويت والسعودية هرعوا إلى بيروت لإيداع أموالهم في حسابات في مصارفها وحيث يلتقون أناساً يتكلّمون لغتهم ويفهمون عليهم ويوفّرون ما يحتاجون إليه من خدمات ومشتريات. حتى إنّ 92 بنكاً قد افتتح في بيروت في السنوات الأخيرة، معظمها هو استجابة للطفرة النفطية ولأنّ أثرياء العرب لا يثقون بحكومات بلادهم ويفضّلون ميزة لبنان الذي، كسويسرا، يتمتّع بنظام السريّة المصرفية التي يحميها القانون. ومؤخّراً، اشترى بنك إنترا اللبناني ناطحة السحاب المعروفة باسم «كندا هاوس» بـ28 طبقة في الجادة الخامسة في وسط نيويورك كمركزٍ لفرع البنك في الولايات المتحدة».

لقد أصبحت بيروت المصرفي الحكيم للملوك وزعماء عرب خائفين على أموالهم، ولمهرّبين دوليين من أفريقيا ولشركات غربية كبرى كشركة آرامكو للبترول، ولرأسماليين عرب هاربين من التحولات الثورية والاشتراكية في مصر والعراق وسورية، ولأكثر من 600 ثري عربي من الخليج. حتى بلغ حجم الودائع 800 مليون دولار خلال فترة وجيزة.

فالملك سعود بن عبد العزيز أودع جزءاً من ثروته بلغ 20 مليون دولار في مصارف بيروت، والحسين ملك الأردن احتفظ بعدّة حسابات مصرفية في بيروت حتى إنّه كان يوقّع شيكاته في أحد الحسابات باسم «سرّي» هو «The Eagle»، وانتشر الخبر حتى

5. *Time*, «Lebanon Sweet Times», 28 August 1964.

بات موقع تندّر بين أصحاب المصارف.

كل هؤلاء الزبائن ارتاحوا إلى مصارف بيروت لأنّ سوقها كانت الأكثر حريّة في العالم حيث يطبّق قانون السرية المصرفية، وفيه بند أنّ مَن يكشف سرّاً عن زبون مصرفي يعاقب بالسجن لمدّة عامين. وحتى مشايخ النفط الذين لم يثقوا بأحد، خاصة متى تعلّق الأمر بالمال، وجدوا مأوى آمناً لثرواتهم في بيروت. ومنهم الشيخ شخبوط حاكم إمارة أبو ظبي الذي خبّأ أول مليون دولار كسبه من النفط في صندوق وضعه في حفرة داخل قصره. ولكن تراكم الملايين بشكل أسبوعي واحتمال اهتراء العملات الورقية جعلاه يغيّر رأيه ويودع ثرواته المتعاظمة في بيروت.

باتت بيروت المركز المالي الأحدث والأسرع نمواً في العالم. إذ في الفترة من 1953 إلى 1963، ضاعفت بيروت حجم نشاطها المصرفي عشر مرات. ولم تكتفِ بذلك بل واصلت التوسّع باضطراد، تشهد شوارعها المزدحمة بآلاف السيارات ولادة أكثر من مائة بنك و41 فرعاً لبنك أجنبي من بلدان مختلفة، من «موسكو نارودني بنك» الشيوعي إلى «بنك أوف أميركا».

ومنذ تموز 1964، افتتحت مؤسسات مالية أميركية كبرى فروعاً في بيروت، منها مورغان غارانتي ترست وإيرفنغ تراست. وأعلن كلّ من «فرست ناشنال بنك أوف بوسطن» و«بنك شيكاغو» عن افتتاح فروع في لبنان، فيما بلغ عدد الرخص الممنوحة لافتتاح بنوك جديدة في بيروت 13 بنكاً. فكان القاصي والداني يريد افتتاح مكتب والحصول على عنوان أنّه يعمل في بيروت.

وكان العام 1963 بداية جديدة لقطاع الخدمات المالية والسياسة النقدية في لبنان. إذ شهد ولادة قانون النقد والتسليف المنظّم للخدمات المالية ومؤسساتها في لبنان. وأذَنَ القانون بتعيين «مجلس النقد والتسليف» الذي كان أولى واجباته خلق مصرف مركزي لبناني ينهي التبعية لـ«بنك سوريا ولبنان». وأعلن عن تأسيس مصرف لبنان في العام نفسه، فابتدأت المؤسسة الجديدة وبصورة مضطردة في استلام مهامها كأي مصرف مركزي في العالم: استقرار العملة الوطنية وحيوية الأسواق المالية وتولي سياسة تنظّم القروض بما يتلاءم مع المصلحة الاقتصادية الوطنية في ضبط التضخم في الأسعار وفي توظيف عوامل الانتاج.

ورغم أنّ النقاش مستمر إلى اليوم حول دور المصارف المركزية هل هو في تأمين

مؤشر أسعار عام مستقر ومتدنٍّ أو تحقيق نسبة توظيف عالية للعوامل الانتاجية (لا سيما اليد العاملة)، أو هو التشكيك في مقدرة المصارف على تحقيق هدفين متناقضين أحياناً.

فقد تأسّس مصرف لبنان وسط اعتراض صاخب من جمعية المصارف اللبنانية التي شكت من دوره، مفضّلة كأي قطاع خاص التخفيف من تدخل الدولة في الاقتصاد ومعترضة على سلطاته المنظمة للأسواق والمؤسسات. ولازم التعاون بين الجانبين – الجمعية ومصرف لبنان – حيّزاً من العداوة، فقد قاومت المصارف أي رغبة من مصرف لبنان في اعتماد سياسة نقدية تنموية، سياسة لا تخدم الفلسفة الاقتصادية الريعية. واستمرّ حتى اليوم منطق غريب لدى مجلس إدارة مصرف لبنان مفاده أنّه طالما أنّ العملة مستقرّة والقطاع المصرفي بخير فالاقتصاد اللبناني بخير بصرف النظر عن المؤشرات الأخرى كافة، مع ضرورة توجيه الشكر للحاكم «الذي يحافظ على العملة» بعد كل تعميم يصدره. كما أنّ منح القطاع المصرفي مدّة خمس سنوات لترتيب أموره سمح بالأجواء التي أدّت إلى الانهيار الكبير عام 1966.

وكانت العلاقات المصلحية بين الزعماء السياسيين والتجّار ورجال المال تنمو بصورة مضطردة. فلم يعد هناك من حاجز أخلاقي يفصل بين قرارات تعيينات مجلس إدارة مصرف لبنان ونفوذ أصحاب المصارف التجارية. وكانت الحياة الاجتماعية الليلية في بيروت مناسبة للقاء الزعماء وأصحاب المصارف وعقد الصفقات المتنوعة. فملأت حفلات الكوكتيل والعشاء – التي ضمّت هؤلاء – الصفحات الاجتماعية للصحف اليومية والمجلات الأسبوعية. ومارس الزعماء الكبار في لبنان نفوذاً قوياً على الفئتين. وإضافة إلى «أخويّة المال» – حيث تطوّر ناد معنوي يعكس تعاضد الأثرياء من أفراد وعائلات، وأبقى خارجه باقي فئات المجتمع – فإنّ الأخوية كانت موجودة أساساً في علاقة قربى الدم وتحالفات العائلات والتضامن الطائفي. وكان لأصحاب المصارف نفوذ ونشاط امتدّ إلى قطاعات وشؤون أخرى بعيدة عن النشاط المصرفي، فيما كانت بعض المصارف مجرّد واجهات لنشاطات جمعت الخدمات المالية بالعمل التجاري البحت. (ومن المغري في هذا المفصل درس خلفيات هذه الأخويات والروابط من جذور ماسونية وما شابه وهو ما يحتاج إلى بحث مستقل).

ولم يقتصر تأسيس مصرف تجاري على شروط الربح والخسارة، بل كانت ثمة

عوامل أخرى تدخل في قرار المستثمر حتى لو بدت المسألة خاسرة. إذ كان بعض أصحاب المصارف يعتبر انفاقه مبالغ ضخمة لافتتاح بنك بمثابة بطاقة اعتماد تمكّنه من دخول نادي رجال المال والسلطة وتمنحه شهرة اجتماعية تفتح له أبواباً أخرى. فالمحافظة على «البرستيج» كان من بديهيات العضوية في نادي الطبقة السائدة، خاصّةً بعد انتقال لبنان من المجتمع الاقطاعي في القرون السابقة إلى القرن العشرين حيث وجب الوصول إلى الوظيفة العامة الرفيعة (نائب أو وزير أو مدير عام) أو إلى ملكية مؤسسة تجارية أو مصرفية.

وحتى النجاح المهني الرفيع في القطاع الخاص أو الشهرة الدولية من عبقرية أدبية وفكرية لم يكفيا للانضمام إلى نادي السلطة والمال في لبنان. فكما كان السعي إلى عضوية البرلمان اللبناني يتطلّب انفاق المال كونه مطية للاثراء والفساد فيما بعد، كان السعي إلى تأسيس مصرف يحتاج إلى انفاق المال ويتضمن عاملاً لاعلاقة له بالعمل المصرفي، وهو دخول نادي النخبة المالية والسياسية لتحقيق فوائد طويلة الأمد.

فالموقع السياسي والاقتصادي هو باب إلى public relations «علاقات عامة» مهمّة تؤدي في النهاية إلى الثروة والجاه والمال. والمصيبة أنّ العدد الأكبر من أفراد الطبقة السياسية كان يحكمه جوع قديم للثروة فيصرف وقته في سرقة المال وركوب موجة الفساد. كما أنّ دخول العمل المصرفي خوّل صاحبه الانضمام إلى جمعية المصارف، صاحبة النفوذ في لبنان، وبالتالي إلى لقاء الزعماء ورجال الأعمال الآخرين. فيسعى صاحب المصرف – مستعملاً مقدرته المستجدة – إلى الاتصال بأصحاب النفوذ في البلاد لبناء شبكة علاقات ويستطيع، بالصبر والمناورة، الحصول على توقيعات وموافقات ووسائط تمكّنه في النهاية من تحقيق الثروة والشهرة.

ولذلك، فمن الممكن أن يكون ثمن تأسيس مصرف مرتفعاً، إلاّ أنّ كثيرين استطاعوا تأمين المبالغ المطلوبة لهذا النوع من الاستثمار البالغ التعقيد لكي يفوزوا بعضوية النخبة المالية السلطوية. وهذا السلوك وغيره كانا واضحين في التحقيقات الرسمية عامي 1967 و1968 بعد وقوع أزمة إنترا.

انطبقت مواصفات الاستثمار في القطاع المصرفي لأهداف غير مصرفية ذات صدقية على بعض الأثرياء من المغتربين العائدين لتوظيف ثرواتهم في لبنان. فكانت وسائل الاعلام تبرزهم فور وصولهم على أساس أنهم أعضاء محتملون في نادي السلطة والمال

اللبناني. ومن يعلم؟ فقد يكون هذا الشخص العائد أو المغترب هو مشروع رئيس وزراء أو رئيس جمهورية مقبلاً أو على الأقل وزيراً أو نائباً (وهذا حصل مراراً في لبنان)، أو صاحب مصرف أو شركة كبرى في طريق الافتتاح.

وفي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حظي مغتربون عائدون أو زائرون شهرة واسعة حيث كان بعضهم يعمل في السعودية أو في أفريقيا أو في البرازيل لمدة عشرين عاماً وقد وُلد معدماً أمياً في لبنان قبل غربته. وظهرت برامج اذاعية وتلفزيونية عديدة في الستينيات وأوائل السبعينيات تجري أحاديث على الهواء من مطار بيروت أو مراكز الاصطياف مع المغتربين العائدين وتبث الأغاني الفولكلورية اللبنانية التي انتشرت في دنيا الاغتراب. وقصة كارلوس سليم – الملياردير المكسيكي وأغنى رجل في العالم– الذي أقام له منافقو الطبقة اللبنانية الفاسدة استقبال الملوك في لبنان، هي من الأساطير ولكنّها حصلت. وكانت النتيجة أنّ سليم أكل وشرب، ثم عاد إلى المكسيك ولم يحقق رغبات هؤلاء ولم يلبِّ طمعهم في ماله.

ومن ناحية أخرى، لم يلقَ المفكّرون والأدباء من اللبنانيين في دنيا الاغتراب الحفاوة والتقدير نفسهما من نادي رجال السلطة والمال الذي يصبّ اهتمامه عادة على أصحاب الثروة المادية ولا يكترث لاستقطاب الأدمغة اللبنانية.

وحتى عندما كان أي مصرف لبناني ناجحاً في أهدافه التجارية المحضة، فإنّ ذلك النجاح حمل أيضاً ارتباطات سياسية وطموحات سياسية. فكان القطاع المصرفي جسراً لكثيرين دخلوا المناصب العامة والسياسية. ففي الستينيات بلغت نسبة السياسيين من وزراء ونواب ممن بدأوا حياتهم المهنية في القطاع المصرفي 25 في المئة من العدد الإجمالي. وعلى سبيل المثال، كان ميشال شيحا نائباً في البرلمان ومهندساً للدستور وفيلسوفاً للقومية اللبنانية، ولكنّه كان وبقي مصرفياً طيلة حياته، وكذلك قريبه هنري فرعون، النائب والوزير. كما كانت شقيقة شيحا زوجة لرئيس الجمهورية، وابنها ميشال الخوري مصرفياً وحاكماً لمصرف لبنان فيما بعد (1977–1984 و1991–1994). وكان الياس سركيس مستشاراً رفيعًا للرئيس فؤاد شهاب (1958–1964) ثم حاكماً لمصرف لبنان (1966–1976) ورئيساً للجمهورية (1976–1982). كما كانت لسليم الحص جذور مصرفية فأصبح رئيس هيئة الرقابة المصرفية (1967 – 1976) ثم رئيساً للوزراء أربع مرات حتى العام 2000، وفؤاد روفايل كان مؤسس

البنك اللبناني الفرنسي وأصبح وزيراً للمال في عهد الياس سركيس. وبالمقابل، تمكّن الكثير من السياسيين بعد مغادرتهم الحكومة أو البرلمان من أن يمارسوا العمل المصرفي كأعضاء مجلس إدارة أحد المصارف أو بصفة استشارية كمحامين، الخ. وهي خطوة حذقة في عالم المال اللبناني، إذ أنّ المصرف سيستفيد من خبرة هذا السياسي السابق في الحكم ومن علاقاته العائلية والسياسية والاقتصادية، فيحصل السياسي على منصب مالي أو تجاري لدى مغادرته السلطة.

ومنذ الاستقلال، لعب أصحاب المصارف دوراً هاماً ليس في النفوذ السياسي والاقتصادي فحسب، بل في تمويل الحملات الانتخابية عبر المنح والقروض وشبكة العلاقات. وفي لبنان، تأتي مسألة «ردّ الجميل» و«حفظ المعروف» في مرتبة القداسة في حلقة من تبادل المنافع بين النخبة. حتى أصبح الإنفاق على الحملات الانتخابية بين الأعلى في العالم وربما ضعف ما ينفقه المرشحون الأميركيون في انتخابات الكونغرس[6].

وكان ثمّة ثلاثة أنواع من المصرفيين في بيروت: أبناء عائلات ثرية، ومغتربون كانوا معدمين، وعصاميون من خلفية متواضعة.

المصرفيون الأثرياء: الأغلبية الساحقة من أصحاب المصارف والعاملين في هذا القطاع في لبنان كانت من اثرياء المسيحيين الذين كان لهم سحر خاصّ على العرب، وحتى على مسلمي لبنان. وهو سحر اصطبغ بحداثوية أوروبية ولغات انكليزية وفرنسية وأحياناً إيطالية، مجبولاً بتحرّر المرأة اللبنانية وسهولة الوصول إلى المتع المادية والبضائع الكمالية في لبنان. فكان الطرف اللبناني في المعادلة المصرفية – بمعظمه مسيحي – يقدّم خدمات مالية وغير مالية لآلاف الزبائن من العالم العربي المسلم بأغلبيته. كما أنّ أكثر المصرفيين اللبنانيين جاؤوا إلى السوق وفي فمهم ملعقة ذهب، بجاه سياسي وبثروة عائلية. ومن هؤلاء بيار إدّه، ابن إميل إدّه رئيس الجمهورية السابق وشقيق ريمون إدّه عميد حزب الكتلة الوطنية. فبيار إدّه جاء إلى عالم المال والبنوك من الطبقة السياسية بعدما احتل منصب وزير المال في الحكومة لمدّة أربع سنوات. وكان صاحب «بنك بيروت الرياض» الذي يدّل اسمه على علاقاته السعودية، ورئيس جمعية المصارف اللبنانية. وقد أعلن في مطلع 1964 انتقال المركز الرئيس لمصرفه إلى مبنى

6. Michael Hudson, *The Precarious Republic – Political Modernization in Lebanon*, New York, Random House, 1972.

حديث من عشر طبقات، متفائلاً أنّ بيروت «باتت تتعامل مع الرساميل كما تتعامل قناة السويس مع السفن».

المصرفيون المغتربون: وهناك فئة المغتربين الذين كوّنوا ثروات في الخارج وعادوا إلى لبنان وافتتحوا بنوكاً. ومن هؤلاء توفيق عسّاف رئيس مجلس إدارة «بنك بيروت والبلاد العربية» الذي كسب الملايين من تجاراته في فنزويلا. وجوزف صعب الذي اغتنى من تجاراته في مناجم جنوب آسيا وعاد ليؤسّس «بنك التنمية» في بيروت، مفتتحاً 35 فرعاً خلال ثلاث سنوات على أساس أنّه «حتى في أصغر القرى اللبنانية يحتاج الفلاحون إلى القروض لتنفيذ مشروع صغير، وقد جمعوا من أجله بعض المال تحت البلاطة أو تحت المخدّة».

المصرفيون العصاميون: ونموذج ثالث من المصرفيين هم الذين انطلقوا من العدم إلى الثروة مثل جورج جبور، وعمره 37 سنة بدأ كصيرفي داخل البار التابع لفندق سان جورج في بيروت أثناء حرب 1958. ثم انطلق ليؤسّس «بنك لبنان والشرق الأوسط». وكذلك يوسف بيدس الذي بدأ شركة صيرفة في مكتب صغير عام 1948 وعمره 36 سنة ليصبح عام 1964 على رأس أمبراطورية إنترا العملاقة حول العالم، بموجودات تفوق المليار دولار وفروع من نيويورك إلى نيجيريا وفروع قيد الانشاء في الشنزيليزيه في باريس وفي مبنى من أربع طبقات في ساحة Palazzo في روما حيث كان إنترا أول بنك لبناني في إيطاليا. وفي مطلع 1965 انتقل المركز الرئيس لبنك إنترا إيضاً إلى ناطحة سحاب من 22 طبقة في وسط بيروت.

احتراف بيروت للعمل المصرفي لم يكن العامل الأكبر في جذب أثرياء العرب، إذ كان بامكانهم الذهاب إلى لندن وباريس وزوريخ وحتى إلى نيويورك. فقد جذبهم لبنان لقرب المسافة ولعدّة عوامل، منها اللغة العربية والخدمات السياحية والترفيهية. كما أنّ التاجر اللبناني، أكان سمسار عقارات أو صاحب وكالة سيارات أو محلات ملابس أو صاحب مطعم أو فندق أو بنك كان يُشعر الزائر العربي بأنّه شخصية مهمة ويغدق عليه الألقاب والكلام المعسول بدونية ملفّقة. وهو أسلوب تسويق يلعب على المستوى النفسي في جذب الزبائن لا يجيده الأوروبيون كثيراً باستثناء الطليان (كأنّ يكلّف المصرف أحد موظفيه مرافقتك لقضاء حاجاتك، أو يدعوك مدير فرع مصرفك في بيروت إلى فنجان قهوة في مكتبه كلما رآك، في

حين بالكاد يتعرّف عليكَ الموظف في باريس حتى لو تعاملتَ مع الفرع نفسه لمدّة عشرين عاماً).

فكان من أسباب ازدهار مصارف بيروت أنّ أصحابها فهموا حاجات زبائنهم ونفسية العرب الذين أتوا إلى عالم المصارف الحديث كتجربة جديدة. ومن الخدمات المصرفية التي وفّرتها مصارف بيروت كان الاهتمام بالحاجات اليومية للزبون الثري الذي يودع ماله في بنك لبناني ويقيم في فندق. فكان الثري العربي ينفق المال في أسواق بيروت المليئة بالبضائع وفي المنتجعات والفنادق ووكالات السيارات، ثم يطلب أن تُرسل الفواتير إلى الفرع المصرفي الذي يتعامل معه، حتى لو كانت فاتورة مطعم أو محل أحذية. فيتولى المصرف تسديد هذه الفواتير.

ومِن أثرياء العرب مَن كان يعتبرها إهانة إذا طلب منهم البائع إبراز جواز سفر مع بطاقات تأمين القروض ليبرهنوا عن هويتهم. كما كانت الزوجة الجميلة للمليونير الكويتي بدر الملا تكره الشيكات وتفضّل أن توقّع اسمها على بطاقة زيارة business card قيمة المبلغ، مثلاً «إدفع لحامله 5 آلاف دولار»، كانت تكتب فوق توقيعها. وكان مصرف هذه السيّدة يسدّد المبلغ بموجب الكرت وكأنّه شيك، بكل سرور. وحتى إنّ البنوك كانت تلبي الخدمات التي لا تتعلّق بالعمل المصرفي كحجز أوتيل واستئجار سيارة ومرافقة الزبون من المطار إلى الفندق، إلخ.

ولكن كان ثمّة حدود لتلبية طلبات الزبائن الإكسترا. إذ أنّ بعض الزبائن كانوا يذهبون في طلباتهم إلى مستويات تزعج مدراء البنوك. وهناك قصّة شيخ خليجي مهم طلب من البنك أن يُرسل له «راقصة» إلى فندقه. وعندما لم يُلبّ طلبه في الليلة نفسها استيقظ في اليوم التالي وعاقب البنك بسحب كامل ودائعه التي بلغت ستّة ملايين دولار.

وفي العام 1962، خرجت صحف بيروت تهاجم يوسف بيدس وبنك إنترا بشكل مؤذٍ. إذ كان الأمير الكويتي الشيخ عبدالله السالم الصباح يصطاف في جبل لبنان في ذلك اليوم وعلم بالحملة الإعلامية ضد بيدس. وقلق لأنّه كان من أكبر زبائن إنترا حيث كان يودع مبلغ 25 مليون دولار وصناديق فيها أسهم وسندات قيمتها ملايين الدولارات. وعلى الفور، طلب إحضار صناديقه إلى قصره في الجبل مع إثباتات أنّ ثروته المودعة في البنك مضمونة. فأرسل له بيدس الصناديق كما طلب، وأرسل

سبائك ذهبية لضمان الودائع المالية، فالذهب أقوى ضمانة للعملة الورقية. كما أرسل بيدس رسالة مقتضبة جاء فيها أنّ سمو الأمير مرحّب به دائماً في إنترا. وجلس الأمير يتفحّص السندات المالية ويتأكّد أنّ كل شيء على ما يرام ويتأمل سكائب الذهب. ثم أمر بإرجاع كل شيء إلى إنترا من دون أن يبتسم، لأنّه أمير وحقه أن يخدمه أصحاب البنك. وهذا بالضبط هو الشعور الذي رغب التاجر اللبناني في أن ينطبع في ذهنية أثرياء العرب. وأبلغ الأمير موظفي البنك أنّه سيلبّي دعوة بيدس لزيارة البنك.

وفي اليوم التالي، جاء الأمير إلى البنك واستقبله بيدس في مكتبه، حيث وضع على طاولة جانبية السبائك الذهبية التي أعادها الأمير، كإشارة إلى أنّ ثروة الأمير جاهزة غب الطلب وما على الأمير سوى أن يأمر ويسحب ماله ساعة يشاء. ولكن الأمير لم يرد أن يفعل أيّاً من هذا بعدما اطمأنّ إلى ضمانات بيدس وسرعة تلبيته. بل اغتنم الأمير الزيارة وحسن الضيافة وأخذ يتودّد إلى بيدس وينصحه كيف يدير البنك وأن يصحّح بعض الأخطاء التي كان أعداء إنترا يذكرونها له ويحاولون إقناعه بسحب ماله من إنترا وإيداعها في مصارف أخرى. وكان بيدس ضليعاً في فن العلاقات العامة والمداهنة. ولكنّ سلوك الأمير الذي طلب ودائعه أمس وجاء اليوم وكأنّه ناطق باسم أعداء إنترا كان أكثر مما تحمّله بيدس. فعيل صبر بيدس وانقلب مزاجه تجاه الأمير الذي كان يتصرّف وكأنّه صاحب الدار. وكاد أن يقول له: «خذ مالك واخرج من هنا»، لولا أنّ الأمير كان حكيماً ووجّه الكلام نحو المزيد من الثقة بالبنك وصاحبه، ليبقى فيما بعد صديقاً وخاصّةً عندما وقعت أزمة إنترا عام 1966.

وعلّقت مجلة «تايم» على حادثة الأمير أنّه لا يوجد مصرفي في العالم يتصرّف مع زبون، وخاصّةً بهذا المستوى كما تصرّف بيدس، أكان بتنفيذ كل ما طلب الأمير وصولاً إلى استعداده لإنهاء العلاقة لو تمادى الأمير في انتقاد المؤسسة.

وظاهرة أخرى عن جاذبية القطاع المصرفي اللبناني أنّه أثبت أنّ الأزمات السياسية والصعوبات المالية لم تعرقل نموه ليصبح مع مرور الزمن أكبر قطاع في الاقتصاد اللبناني. ولم يكن في لبنان قانون نقد بعد عندما بدأ نمو القطاع المطّرد في الخمسينيات وأوائل الستينيات. وقد جاء هذا القانون في السنة الأخيرة من عهد فؤاد شهاب بعد انهيار مصرف صغير هو Banque Foncière Libanaise في شباط 1964 من دون أن يثير ذلك اكتراث أصحاب المصارف الذين كانوا يتكيفون مع أكثر الأوضاع صعوبة.

فالودائع كانت تأتي باستمرار إلى لبنان والليرة اللبنانية كانت في أوج قوتها.

اعتبر الاعلام الغربي أصحاب المصارف **حرّاس المال في الشرق الأوسط** ووصفهم بأنّهم يفهمون لغة المال وأنّ «المال يتكلّم»، ولكن ليس أيّ كان يفهم ماذا «يقول» المال مثلما يفهمه اللبناني. وأنّ أفضل مَن يفسّر ويترجم لغة المال ستجدهم في بيروت، المدينة التي أصبحت في أواسط الستينيات المركز الثاني عالمياً بعد زوريخ في الحركة المصرفية.

فقد كان أصحاب مصارف بيروت يتنبّأون حراك المال ويمنحون نصائح لزبائنهم من أثرياء العرب والمستثمرين الأجانب «عالماشي». فيقولون مثلاً: «انتبه! شهر رمضان سيأتي والناس يصيبها القلق أثناء الصيام وتصبح أكثر محافظة وأقلّ مجازفة، وتنتظر انتهاء الشهر. ولهذا فرمضان هو شهر جيّد للصفقات المربحة إذا كُنتَ أكثر جرأةً».

وعندما ترتفع قيمة عملة بلد عربي في سوق بيروت بدون سبب ظاهر، فإنّ مصرفيّي بيروت يعرفون أنّ ثمّة مَن يشتري كميات من هذه العملة ويرسلها إلى بلده من دون علم أحد. وهذه إشارة إلى تمويل انقلاب قيد التحضير في ذلك البلد. وعلى سبيل المثال حول تفسير البعد السياسي الخفي لتحرّك المال، ظهرت قضية تتعلق بالعراق في العام 1958. إذ لعدّة أسابيع في الصيف، ارتفعت قيمة الدينار العراقي بشكل غير مسبوق في سوق بيروت. وجاء هذا الارتفاع مباشرة قبل ثورة عبد الكريم قاسم في العراق في 14 تموز من ذلك العام لكثرة الطلب عليه.

كما كشف مصرفيون في بيروت عن مؤشّر آخر وهو أنّه عندما يقلق الأثرياء العرب على مستقبل بلدهم، فإنّ أموالهم تسبقهم إلى مصارف بيروت (وهذا قام به أثرياء مصريون قبل أن يبدأ عبدالناصر عمليات تأميم الشركات في مصر، على سبيل المثال). وإذا اضطرت ظروف بعضهم، فإنّهم لا يكتفون بتهريب أموالهم بل يلحقونها شخصياً للاقامة في لبنان. ولقد علّق يوسف بيدس حول هذا الأمر بالقول إنّ «المال هو الكائن الأكثر جبناً في العالم وهو أول من يهرب عند الأزمات».

أصبحت بيروت، في تلك الفترة، مركزاً دولياً للمخابرات أيضاً حيث أخذت الأجهزة – الجواسيس والسفارات والإعلام الغربي – تنشىء مراكز لها في بيروت للاستفادة من حركة المال في بيروت لكي تتمكن من التنبّؤ بما سيحصل سياسياً.

ذلك أنّ الاكتفاء بالمراقبة من الخارج لم يعد تكفي. فبعض الأحيان كان الخبراء في أسواق لندن ونيويورك يعتقدون أنّ عملة بلد ما في الشرق الأوسط مستقرة والصورة العامة عادية. ولكن في الواقع، كانت الأمور أكثر تعقيداً لأنّ استقرار عملة بلد عربي كانت تخفي، مثلاً، أنّ ثمّة شيئاً كبيراً قيد التحضير في الخفاء في ذلك البلد، ما لا يمكن المراقب الخارجي أن يدركه بسهولة. أمّا مصرفيو لبنان فكانوا يعلمون خفايا الأمور عن قرب. ذلك أنّ حركة نقل عملة بلد ما من بيروت إلى ذلك البلد قد يرافقه خروج أموال أثرياء ورجال أعمال من ذلك البلد ايضاً إلى مصارف بيروت، فتلغي الحركة الثانية تأثيرات الحركة الأولى على قيمة العملة، ما يوحي للخارج باستقرار سطحي. ولذلك يجب معرفة ماذا يحصل في بيروت.

لقد وصل حجم الودائع في مصارف بيروت في مطلع 1964 مليار و200 مليون دولار، منها 80 في المئة بالعملات الأجنبية الصعبة[7]. وكانت أجهزة السفارات الغربية تراقب وتيرة هذه التحويلات صعوداً أو هبوطاً لتكوين صورة عمّا يجري في المنطقة، ولكن أيضاً لغيرتها من تطوّر الرأسمال الوطني في لبنان ونهضة هذا البلد الصغير التي باتت مؤسساته الخاصة تنافس الشركات الغربية.

لقد شرحنا في الفصل التاسع بعض التفاصيل حول نهضة بعض الشركات اللبنانية في تلك الفترة على أيدي رواد كانوا من العمالقة. ولكن سنسرد هنا بعض الأمثلة حول حركة المال الاقليمية عبر بيروت وخلفياتها السياسية. لقد دخل في كانون الاول 1964 مصارف بيروت من الخارج مبلغ 150 مليون دولار، أغلبه من السعودية والكويت وسورية والعراق، وحتى من السودان. وكان لهذه التحويلات المدلولات السياسية التالية:

● **السعودية:** بلغ حجم المال الوافد إلى مصارف بيروت من المملكة في ذلك الشهر 55 مليون دولار. وفُسّر هذا الحجم الكبير مقارنة بالأشهر الماضية بأنّ الملك السابق سعود بن عبدالعزيز قد فقد الأمل باستعادة تاجه من فيصل بن عبد العزيز، شقيقه من أبيه الذي أصبح ملكاً على السعودية عام 1964. فلو كان سعود يرغب في محاربة شقيقه لحوّل جزءاً من ثروته في بيروت إلى ريالات ونقلها إلى السعودية لرشوة مشايخ البدو

7. *Time Magazine*, 8 January 1965.

كي يثوروا ضد فيصل. ولكنه لم يفعل، ولذلك فقد أخذ عدد من الأثرياء السعوديين بتحويل ثرواتهم من بيروت إلى السعودية بعدما ثبت أنّ فيصل قد ربح المعركة واستقرّ في حكمه وأظهر جديّة في إدارة أمور البلاد.

● **الكويت:** أرسلت الكويت 10 ملايين دولار إلى بيروت. إذ رغم ثرائها، فالكويت كانت تشكو من اللااستقرار: أميرها الطاعن في السنّ عبدالله السالم الصباح اضطر إلى وقف علاجه الطبي في بومباي قبل أسبوع ليهرع عائداً إلى الكويت حيث نشأت أزمة حكومية سببها صراعات داخل العائلة الحاكمة، وأزمة بين رجال أعمال الكويت وشركة بريطانية منحها الأمير امتيازاً حصرياً في تجارة الويسكي والمشروبات الكحولية في الإمارة. وعندما لم تراعِ الشركة مصالح التجّار الكويتيين، محصّنة بدعم الأمير، صوّت برلمان الإمارة على قانون يحظّر الخمر بحجة تحريمه في القرآن ما استدعى تدخّل الأمير وعودته السريعة. وتدهور وضعه الصحي طيلة عام 1965 حتى توفي في تشرين الثاني وخلفه شقيقه صباح السالم الصباح.

● **سورية:** دخل من سورية إلى مصارف بيروت في ذلك الشهر مبلغ 40 مليون دولار، منها ستة ملايين من حكومتها لتمويل عمليات استيراد. أمّا بقية المبلغ فقد كانت رساميل هاربة من التحولات الاشتراكية في سورية وخاصة بعد استقالة الرجل الثاني في النظام الجنرال محمد عُمران من منصبه وازدياد احتمالات انقلاب عسكري جديد سيكون السادس عشر خلال 18 عاماً. كما أعلنت سورية نيّتها تأميم كل الموارد النفطية، ما زاد من هلع أصحاب الأعمال.

● **العراق:** ظهر العراق أيضاً في الصورة في مصارف بيروت لأنّه كان ثمّة حركة نشطة لشراء العملة العراقية (الدينار) ونقلها إلى العراق. ورأى خبراء المصارف في بيروت أنّ إيران تشتري هذه الدنانير لأنّ الشاه يكره حكم البعث في بغداد ويخاف تقرّب حكومة العراق من عبد الناصر بعد خروج قاسم وسعيها إلى الوحدة مع مصر. ولذلك أخذ الشاه يدعم المسلّحين الأكراد بالمال والسلاح والمعدات في شمال العراق ويدفع لقيادتهم مبالغ تصل إلى أياديهم من بيروت بالعملة العراقية كي يهاجموا القوات الحكومية.

● **السودان:** ظهر أيضاً على الرادار المالي في بيروت حركة نشطة حول الجنيه السوداني مع أنّها عملة ضعيفة. وفيما اعتقد مراقبون غربيون أن هذا النشاط مرتبط

بتمويل انقلاب عسكري في الخرطوم حيث برزت انشقاقات واسعة بين الشمال والجنوب، صحّح خبير مصرفي لبناني أنّ هذا ليس صحيحاً لأنّ «الحركة على العملة السودانية كانت سريعة ومفاجئة وهذا لا ينطبق على أجواء التحضير لانقلاب في بلدان الشرق الأوسط. فلو كان انقلاباً فسيتطلّب وقتاً أطول وبوتيرة متواصلة لشراء ما يكفي من العملة ونقلها». أمّا السبب الحقيقي، في نظر مصرفيّي بيروت، فهو أنّ بلدان مصر والجزائر والاتحاد السوفياتي تشتري العملة السودانية لتمويل صفقات شراء الأسلحة داخل السودان من تجار دوليين ثم نقلها إلى جمهورية الكونغو المجاورة في الحرب الدائرة هناك. وكانت الكونغو قد نالت استقلالها عام 1960 بقيادة الزعيم الأفريقي باتريس لومومبا. ولكنّ انقلاباً دعمته المخابرات الأميركية أدّى إلى مقتل لومومبا عام 1961، ما فتح الحرب على مصراعيها بين القوات الحكومية وأنصار لومومبا من جهة وجهات مدعومة من الخارج. وأصبحت الكونغو ساحة مشتعلة للحرب الباردة بين موسكو وواشنطن. حتى انهزم أنصار لومومبا في الحرب وسقطت الكونغو بأيدي المسلحين الذين قادهم جوزيف موبوتو الذي جعل اسم البلاد زائير.

بيدس يتوسّع في بيروت

في نيسان 1962، افتتح بيدس فرع إنترا الجديد في مبنى فندق فينيسيا في بيروت. ولقد وصفت مجلة «تايم» الأميركية بيدس بأنّه «رجل المال الجديد في الشرق الأوسط» وذلك بمناسبة افتتاح هذا الفرع، وقالت إنّ «كثيراً من الناس دفعهم الفضول للحضور إلى أوتيل فينيسيا لمشاهدة الافتتاح غير المسبوق لأفخم مكان في الشرق الأوسط: قاعة عصرية فخمة إلى حدّ البذخ، بسقف من خشب التيك الغالي الثمن، وجدران ملبّسة بخشب الأبانوس وأرضية يغطيها السجاد العجمي الفاخر بألوان الطاووس الأزرق. لقد دخلها الزوّار بعيون واسعة مندهشة ولمسوا بأناملهم حافة الكونتوار الطويل من الحجارة الإيطالية الثمينة ذات اللون الداكن وبأطراف من النحاس القصديري، ما أعطى المكان نفحة بحرية وكأنّه قاعة في باخرة فخمة في المحيط.

وهذا الديكور المدهش أقنع كثيرين أن يفتتحوا حساباً في إنترا. ذلك أنّ هذا المكان لم يكن قاعة طعام في أوتيل فينيسيا بل هو فرع جديد لبنك إنترا اللبناني. وداخل هذا المكان، كان مؤسس بنك انترا يوسف بيدس واقفاً يستقبل الزبائن وهو في غاية الفرح

ويجيب عن أسئلة «تايم». وعندما شبّه مراسل «تايم» ديكور هذا الفرع من إنترا بقاعة مطعم، داعبه بيدس أنّ لا أحد من الداخلين يشاركه هذا الرأي إذ لم يطلب أحد كأس مشروب أو لائحة طعام. وبرّر بيدس حداثة المكان في «أنّ البنوك المحافِظة في ديكورها وهيئتها قد أصبحت من الماضي»[8].

وفي ذلك اليوم، ذكّرت صحف بيروت بقصة يوسف بيدس وبنك إنترا التي تعود إلى العام 1948 عندما وقعت نكبة فلسطين وقامت دولة اسرائيل الصهيونية التوسعية، فأنهت الدور الفلسطيني الناهض في المنطقة العربية في مجال المال والأعمال. فدخل لبنان بسبب اقتصاده الحر فيضان الرساميل الفلسطينية أولاً ثم رساميل من السعودية والخليج في الخمسينيات، تلتها رساميل سورية وعراقية ومصرية في الستينيات الهاربة من التحولات الاشتراكية في بغداد ودمشق والقاهرة.

ركب بيدس موجة الشلال المالي العربي بتصميم وحزم فاق بها منافسيه. وخلال عشر سنوات، بنى بنك إنترا من لا شيء تقريباً في خطة توسعية متواصلة جعلته في مطلع الستينيات أكبر بنك في بيروت والشرق الأوسط وبرأسمال قدره عشرة ملايين دولار و16 فرعاً في العالم العربي وحول العالم.

تمتّع بيدس بشخصية اجتماعية ساحرة وجريئة. وفي سنواته الأولى في بيروت، كان يطوف فنادق بيروت وأماكن اللهو الليلية للقاء الزبائن وللاختلاط بالناس، عارضاً خدمات ممتازة لقاء ربح قليل. ولكي يجمع رأس المال، كان يقبل أي عمل يأتيه أو مصدر يرتزق منه حتى لو كان تأجير أثاث مكتبه موقتاً لهيئة الصليب الأحمر، فيما تابع هو عمله في غرفة مكتبه جلوساً على الأرض. لقد ساعدت الحرب الكورية وتقلّب العملات الذي تابعه بيدس بعين العارف على توسيع نشاطه في عامي 1950 و1951. ونال إعجاب أثرياء كثيرين أودعوا أموالاً لديه لاستثمارها.

كانت البداية في بيروت عام 1951 عندما أطلق بيدس مع شركاء له، بنك إنترا برأس مال بلغ مليوني ليرة. واستطاع جذب زبائن من مصارف أخرى عاملة في بيروت بمنحه قروضاً بفائدة ستة في المئة، في وقت كان سعر السوق هو تسعة في المئة. حتى إنّه استطاع كمصرف جديد ومغمور أن يقنع «بنك أوف أميركا» العالمي أن يكون

8. *Time Magazine*, 27 April 1962.

إنترا عميلاً بنكياً لنشاطه التجاري في الشرق الأوسط. كما أصبح إنترا عميلاً أيضاً لبنك «تشايز مانهاتن» الأميركي. وخلال ثلاثة أعوام، افتتح إنترا فروعاً في سورية والعراق وقطر والأردن. وحتى عندما جمّدت حرب لبنان عام 1958 معظم أعمال القطاع المصرفي، لم يتوقف بيدس عن توسيع نشاطه وافتتاح فروع إضافية في أوروبا وخاصة في لندن وجنيف، وسنأتي على تفاصيل ذلك في الفصل التالي.

ومع مطلع 1962، باتت استثمارات إنترا تشمل صناعة البوطاس في الأردن وشركة طيران الشرق الأوسط وفروعاً لشركات مختلفة حول العالم. ولكن نشاطات إنترا الاستثمارية خارج قطاع المال كانت تلاقي استغراب المصارف الغربية المحافظة بطبيعتها. وقد تساءل كثيرون في أوروبا وأميركا عمّا وراء هذا التوسّع المفاجىء والجريء لبنك إنترا، خاصة أنّ بيدس لم يغيّر سلوكه ليتكيّف مع امبراطوريته المالية حتى بعدما أصبحت عمليات وممتلكات إنترا شديدة التعقيد، بل كان يمارس عمله وكأنّه ما زال يدير مكتباً صيرفياً صغيراً. ولم يكترث بيدس لآراء المصرفيين الغربيين بل واصل جولاته السندبادية التي كانت تنقله من روما وباريس ولندن إلى بيروت، ساخراً من ناقديه وكلامهم على أنّ توسّعه كان غير مدروس. إذ صرّح في ربيع 1962: «أعطني 12 سنة (أي حتى عام 1974) وسوف نضاعف حجم إنترا وأشغاله».

اسكندر أيوب وبدر الفاهوم وباقي رجال بيدس

وكان ثمّة الكثير من المناصب والألقاب في إدارة البنك المركزية في بيروت، ولكن ذلك لم يكن مهماً لأنّ أجواء العمل خلطت الأمور. فبيدس نفسه اعتمد على الأذكياء ومَن يحصلون على ثقته، مهما كانت درجة أو منصب هؤلاء متدنية في هيكلية المقر الرئيس. ويد بيدس اليمنى في الأمور المصرفية في بيروت كان اسكندر أيوب، الذي كان ينفّذ أوامر بيدس بدون مناقشة ووجع رأس. فكان أيوب صاحب الدور الأعلى في مسك دفاتر البنك وتحضيرها ليراجعها بيدس، إضافة إلى تحضير دفاتر رديفة لأي مراقب من خارج البنك. وكان اسكندر أيوب يهوى لعب البوكر، ويختلط في حياة بيروت الاجتماعية، فكان ينوب عن بيدس في المناسبات الاجتماعية عندما كان بيدس بعيداً في سفراته الطويلة.

وكان مكتب أيوب لا يفرغ من الزوار والزبائن، وبعضهم من السياسيين وأصحاب

الأعمال، يسعون إلى قرض من البنك أو للتقرّب من أصحابه، أو يقدمون ملف مشروع تجاري أو سكني ويريدون من أسكندر أيوب أن يعرضه على بيدس ويوصي بهم. فكان أيوب يستقبل بعض هؤلاء ببشاشة واحترام وفق مركزهم الاجتماعي والسياسي والمالي والعسكري، ويرفض استقبال آخرين أو يدير لهم الكتف الباردة.

وكان لبيدس ثلاثة نواب رئيس أحدهم بدر الفاهوم، الذي اتخذ مكتباً في المقر الرئيس في بيروت وكان مسؤولاً عن فروع البنك في الخارج وعن عمليات إنترا المصرفية في أفريقيا. وكان الفاهوم عملاقاً ضخم الجثة، وكذلك عملاقاً بصدقيته، فاق حتى نجيب علم الدين بتمسّكه الشديد بالقوانين والإجراءات والقنوات الإدارية الصحيحة. ولهذا فقد تسلّم الفاهوم مسؤولية تطبيق سياسات إنترا وكان الوحيد في إنترا الذي تركه بيدس وشأنه من دون أن يراجعه في عمله، لأنّه يقوم بمهمته ولا يحيد عن التعليمات. وعلاقة الفاهوم ببيدس كانت رسمية من وحي عمل البنك وليست قريبة كتلك التي بين أصدقاء. فلم يكن الفاهوم في دائرة بيدس الصغيرة. ورأى آخرون في صفات الفاهوم هذه أنّه يصلح ليكون مديراً عاماً في وزارة أو مسؤولاً إدارياً في مؤسسة حكومية وليس في بنك أو في مؤسسة تجارية تحتاج إلى مواهب وركوب المخاطر والمبادرة الفردية.

وكان الفاهوم يزور فرع لندن من حين الى آخر ولكنّه يعلم أنّ هذا الفرع بالذات هو منطلق عمليات بيدس الخارجية وليس من صلاحية الفاهوم أو أي مسؤول من المركز الرئيس في بيروت أن يتدخّل أو يسأل عن هذا الفرع. وكان الفاهوم رجل عائلة وأباً لعدّة بنات، فكانت زياراته إلى لندن مرتبطة بابنته هيفا التي كانت تتابع دراستها في مدرسة داخلية هناك. وكان بيدس يعلم عن زيارت الفاهوم وعن لقاءاته المتكررة مع الموظف في الفرع نعيم عطاالله، فحذّر هذا الأخير من مغبة إطلاع الفاهوم عن تفاصيل الفرع وأشغال بيدس الخارجية العديدة. ومع ذلك، كان الفاهوم فضولياً يحاول مراراً كشف أسرار العلاقة بين بيدس وعطاالله والنشاطات والصفقات التي تدور عبر هذا الفرع.

ورغم أنّ الفاهوم كان يرحّب بزبائن البنك في مكتبه في بيروت ويدعوهم إلى العشاء أو الغداء من حين الى آخر ويقوم بواجب الضيافة، إلا أنّه لم يُدخل عائلته في الأجواء الاجتماعية، وبقي إلى حدّ ما بعيداً عن أضواء الشهرة. ورعى بناته وسهر على

تعليمهن وتثقيفهن، وحرص خاصَّةً على أن يتزوجن برجال لائقين وناجحين.

الامبراطورية تتمدّد

خلال الستينيات، ضاعف إنترا رسملته ثلاث مرات من 6.4 ملايين ل.ل. إلى 20 مليون ل.ل. (7 ملايين دولار أميركي)، وأصبح له فروع ليس فقط في أنحاء لبنان بل في عدد كبير من الدول، منها سورية والأردن والعراق وقطر وسيراليون وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية. كما افتتح مؤسسات مصرفية وشركات استثمار في لبنان وسويسرا وليبيريا ونيجيريا والبرازيل والولايات المتحدة. وتخصّصت احدى هذه المؤسسات في تصدير السيارات الأميركية إلى لبنان والشرق الأوسط وفي شؤون تجارية أخرى.

في بداية 1966، كان بنك إنترا ومتفرعاته في أوج النجاح، وجاءته الودائع من كل مكان – من مواطنين يدخرون أموالهم إلى أصحاب أعمال ومستثمرين عرب وأجانب ومغتربين. كما دخلت متفرّعات البنك في قطاعات متنوعة من الاقتصاد اللبناني وخاصة في السياحة والعقارات والصناعة.

ونظراً إلى استقرار بنك إنترا وحجمه نسبة إلى القطاع المصرفي اللبناني، أصبح مَلِكاً بين البنوك ومحل حسد لا حد له تجاوزت موازنته خمسة أضعاف موازنة الدولة اللبنانية. ففي العام 1966، وصل عدد المصارف في لبنان 99 مصرفاً بـ133 فرعاً، معظمها لبناني ومنها 14 مصرفاً فرنسياً و3 مصارف أميركية ومصرفان بريطانيان و10 مصارف من جنسيات مختلفة. ولكن بنك إنترا منفرداً كان أكبر مصرف بـ40 في المئة من مجمل ودائع القطاع المصرفي اللبناني، بلغت نسبة احتياطيه وقيمة موجوداته 56 في المئة من النظام المصرفي اللبناني، يفوق ثاني أكبر مصرف في لبنان بمقدار 11 ضعفاً. حتى إنّ المصارف الثمانية الكبرى في لبنان بعد بنك إنترا سيطرت مجتمعة على نسبة 15 في المئة فقط من قيمة أصول القطاع المصرفي.

وهكذا بعد 15 سنة من تأسيسه، أصبح بنك إنترا محور المال في لبنان يؤثّر في أسعار الفائدة المحلية وسوق القطع في بيروت ويحدد طبيعة القطاع المصرفي وبالتالي مسار الاقتصاد اللبناني.

عمد إنترا إلى تحقيق هامش ربح على الفوائد المغرية التي دفعها على الودائع بشكل

غير مباشر عبر توظيف الأموال في استثمارات بعيدة الأمد. فامتلك أصولاً مسيطرة في شركة طيران الشرق الأوسط (الميدل أيست) وشركة مرفأ بيروت وراديو أوريان في بيروت (بعدما كان مؤسسة فرنسية) ومرفأ مرسيليا في فرنسا وشركة بناء سفن فرنسية. واستثمارات أخرى في القطاعات العقارية والصناعية والسياحية كفندق فينيسيا في حي الزيتونة «الشيك» على واجهة بيروت البحرية ومجمع مباني اللعازرية في الوسط التجاري وكازينو لبنان وشركة مستودعات، وكذلك فندق درجة أولى في لوغانو في سويسرا وعدّة عقارات على جادة الشانزيليزيه في باريس وفندق في شارع بارك لاين في نيويورك وعقارات مختلفة في لبنان وفرنسا والولايات المتحدة.

ولكن قبل الحديث عن امبراطورية بيدس العالمية، نتوقّف عند استثماراته في قطاع الطيران المدني وخاصة في شركة الميدل إيست التي كانت عاملاً في توسّعه في أفريقيا وأوروبا والخليج.

الفصل الحادي عشر

«إنترا» يشتري «طيران الشرق الأوسط»

كانت شركة طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية جوهرة التاج في امبراطورية بيدس اللبنانية، على رأسها أحد شركاء بيدس وعضو مجلس إدارة إنترا، نجيب علم الدين. وتاريخ الميدل إيست وظهور نجيب علم الدين في الخمسينيات سبقا صعود أمبراطورية إنترا بسنوات حتى اشتراها بيدس فيما بعد.

وراء شراء بنك إنترا لشركة طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية (Middle East Airlines) قصّة مثيرة وتفاصيل طريفة سردها الشيخ نجيب علم الدين الذي كان مدير عام الشركة لعقود طويلة، وصديقاً حميماً ليوسف بيدس وشاهداً على ملحمة امبراطورية إنترا.

وحتى لا يختلط على القارىء لقب الشيخ مع مشايخ الخليج، فنجيب علم الدين هو لبناني ولقب شيخ هو صفة إقطاعية اي دون مرتبة الأمير ورثه علم الدين من أجداده الدروز في جبل لبنان[1].

تلقّى نجيب علم الدين تعليمه في كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت. وبفضل معرفته الواسعة ولباقته وعلاقاته، بدأ شركة تجارية خاصة به قبل أن يصبح مسؤولاً عن إدارة شركة طيران الشرق الأوسط الميدل إيست عام 1952.

عندما أصبح علم الدين مدير عام الميدل إيست، سرعان ما أدرك أنّ صناعة الطيران المدني التي كانت تشهد تنافساً حاداً في تلك الفترة لن تسمح بدخول شركة صغيرة مغمورة كشركة الميدل إيست. ولذلك عقد تحالفات مع شركات كبرى أولاً مع «بان أميركان» ثم مع الشركة البريطانية ثم مع «أير فرانس». وهذه الأخيرة حصلت

---

1. راجع كتاب كمال ديب، **أمراء الحرب وتجار الهيكل**، الفصل الثاني عن الدروز وآل علم الدين.

على نسبة 30 في المئة من الأسهم عام 1963 بعد دمج شركة أير ليبان بالميدل إيست.

لقد بنى علم الدين جهازاً إدارياً معقّداً ومحترفاً ودرّب طواقم الشركة من تقنيين وطيارين وإداريين وموظفين ومضيفين ومضيفات، واختار خطوط طيران مربحة إلى أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا.

وفي 1964، باتت الميدل إيست تملك 12 طائرة نفاثة لخطوطها الدولية وست طائرات دي سي 3 وطائرة دي سي 4. كما إنّ الشركة تعاقدت لشراء طائرتي كونكورد خارقة للصوت بسرعتها. وفي العام نفسه، نشرت مجلة «تايم» الخبر المثير التالي: «في العالم العربي الذي تغمره حالياً موجة من الفخر القومي العربي شركات طيران وطنية تملكها الحكومات وترفع أعلام بلدانها، ولكنّها شركات مكلفة للغاية وتحتاج إلى تمويل مستمرّ من الحكومة. والعلامة الفارقة الوحيدة هي لبنان الصغير الذي يحق له أن يفخر بشركته الوطنية ومركزها بيروت، طيران الشرق الأوسط الميدل إيست. لقد بدأت هذه الشركة بطائرات صغيرة وقديمة من طراز دي سي 3 تنقل بضعة ركاب قبل عشر سنوات لتصبح اليوم الشركة رقم 16 في العالم والوحيدة التي تحقّق أرباحاً من بين الشركات العربية. في 28 آب 1964، أعلنت الشركة دخلها السنوي وهو 70 مليون دولار، وربحها بعد توزيع الحصص عند مليون دولار. ما يجعلها أنجح استثمار طائر عند العرب منذ أيام البساط السحري في بغداد»[2]. وكان وراء هذا النجاح يوسف بيدس رئيس ومؤسس بنك إنترا الذي امتلك 55 في المئة من أسهم الميدل إيست.

في عام 1964، باتت رحلات الميدل إيست تغطي 12 بلداً في الشرق الأوسط إضافة إلى خطوط باريس ولندن ودول غرب أفريقيا والهند والباكستان. فكانت تنقل 350 ألف راكب سنوياً وتساهم في زيادة عدد السياح – الذين كانوا يقصدون بيروت جواً – من 89 ألفاً عام 1951 إلى 400 ألف عام 1963. كما كانت تنقل الحجاج المسيحيين إلى مطار القدس والحجاج المسلمين إلى مطار جدّة، حيث كانت بيروت أقرب مطار إلى مكّة في تلك الفترة. ورغم أنّ الديانة الإسلامية حرّمت الخمر إلا أنّ الميدل إيست قدّمت على طائراتها كل المشروبات الروحية في رحلاتها، حيث اعتاد الركاب المسلمون من الكويت والسعودية تناول الويسكي والكونياك مع وجبة

2. «The Flying Sheik of the Middle East», *Time Magazine*, 4 September 1964.

الفطور في رحلات الميدل إيست الصباحية من الكويت والرياض والظهران وجدة والدوحة.

كان علم الدين المسؤول الأول عن شركة الميدل إيست على مدى 25 عاماً، وقاد الشركة الناجحة بدون ديون وبدون أي دعم حكومي. وكان يطمح إلى أن تصبح هذه الشركة نواة لشركة طيران عربية ضخمة تشارك فيها كل الدول العربية.

صائب سلام وفوزي الحص

أسّس الميدل إيست (شركة طيران الشرق الأوسط) الزعيم السياسي صائب سلام وهو من عائلة سنيّة بيروتية سياسية ونافذة، والمهندس فوزي الحص، أيضاً من عائلة بيروتية سنيّة (مولود عام 1910).

وكان التأسيس في 31 أيّار 1945، أي بعد أقل من عامين من استقلال لبنان وبرأسمال قدره مليون جنيه استرليني. وتولى سلام منصب رئيس الشركة ومديرها العام فيما تولى الحص منصب مديرها التقني. ولكن سلام كان يعيش حياة سياسية تملأ وقته، كنائب في البرلمان اللبناني ووزير في الحكومة ورئيس وزراء في فترات عدّة. أمّا فوزي الحص فقد كان رجل أعمال ناجحاً ومهندساً في شؤون الطيران، وهذا الاختصاص كان نادراً في المنطقة العربية. بل كان الحص العقل المدبّر لولادة شركة طيران وطنية في لبنان، ولكن خلافه مع سلام أبعده عن الشركة لسنوات طويلة. ولم يكن الحص بعيداً عن السياسة فقد فاز في انتخابات 1957 نائباً عن بيروت ولكنّه فشل في انتخابات 1960. وتوفي في 15 نيسان 1966 عن 55 عاماً عندما وقع عن جواد في نادي الفروسية الذي أسّسه.

في بداية 1944، دعت الإدارة الأميركية حكومات الدول إلى تشاور دولي حول مستقبل الطيران المدني في العالم، وقد باتت الحرب العالمية الثانية في نهاياتها. فعُقد لهذه الغاية مؤتمر في شيكاغو في تشرين الثاني 1944 حضره مندوبون عن 55 دولة. وأوفد لبنان سفيره في لندن كميل شمعون يرافقه فوزي الحص مهندس الصيانة في مطار بيروت الذي افتتح قبل ثماني سنوات (عام 1936).

ونشط شمعون في المؤتمر، فاقترح اعتماد اللغة العربية كإحدى اللغات الرسمية في المؤتمر وفي منظمة الطيران المدني الدولية المنوي تأسيسها. ثم عمل على عقد لقاءات

بين فوزي الحص ومندوبي بريطانيا على هامش المؤتمر حيث تطور الأمر إلى حديث جدّي عن شراء لبنان طائرات مدنية بريطانية. إذ كان شمعون يتمتّع بعلاقات ودية فوق العادة مع بريطانيا.

ولم يكن لفوزي الحص أي صفة رسمية سوى مرافقته لشمعون كمستشار، ولكنّ أعضاء الوفد البريطاني، ومنهم كبار موظفي شركة الطيران البريطانية عبر البحار (BOAC)، ظنّوه مديراً عاماً للطيران المدني في الدولة اللبنانية وتعاملوا معه على هذا الأساس، في وقت لم يكن ثمّة طيران مدني في لبنان ولا دائرة طيران مدني ولا مدير عام للطيران المدني. فكان فوزي الحص كمهندس طيران كل ما لدى لبنان في هذا الاختصاص، وكقبطان أول مَن هبط بطائرة ركّاب في مطار بيروت.

وأثمرت مباحثات شيكاغو مع الوفد اللبناني، إذ اقترح الإنكليز على الحص تأسيس شركة صغيرة في لبنان لمساعدة الشركة البريطانية في خدمة الشرق الأوسط وأن يستعمل اسم المنطقة في الشركة الصغيرة، أي «طيران الشرق الأوسط». وبعد المؤتمر، دارت مفاوضات طالت أشهراً، حتى توصّلوا إلى اتفاق في 28 آب 1945 تؤسّس بموجبه «طيران الشرق الأوسط» كشراكة بين الطرفين بدءاً من 15 أيلول 1945 ولا تنتهي إلا بموجب رسالة من أحد الطرفين، وتمنح الرسالة 12 شهراً مسبقاً لإنهاء الشراكة. وبموجب هذا الاتفاق، يتولى الجانب البريطاني المسائل التقنية ويدرّب الطواقم ويهتم بشراء المعدات والطائرات. وبالمقابل، يسدّد الجانب اللبناني تكلفة الموظفين البريطانيين الذين تنتدبهم الشركة الأم من بريطانيا وتكلفة تدريب كفايات لبنانية إضافة إلى أتعاب أخرى.

استأجرت الشركة اللبنانية الجديدة ثلاث طائرات «Rapid» مدنية صغيرة ورسمت عليها شعار شجرة الأرز وباشرت عملها.

فرنسا تدخل على الخط

ولكن لم تمضِ بضعة أسابيع على انطلاق شركة الميدل إيست، حتى أُعلن في بيروت عن تأسيس شركة طيران لبنانية ثانية هي الشركة العامة للنقل (Compagnie Générale de Transport - CGT). وكان تأسيس الشركات في لبنان يتم على أساس طائفي. ففيما كانت الميدل إيست شراكة بين مسلمين لبنانيين (الحص وسلام) وشركة بريطانية

(BOAC)، اسّس الشركة الثانية مسيحيون لبنانيون بشراكة مع فرنسا (Air France).

ولم يكن ثمّة مبرّر اقتصادي لقيام شركة طيران ثانية في لبنان بسبب ضآلة السوق وغياب حركة طيران ذات أهمية عن سماء لبنان. فأدّى وجود شركتين إلى تقاسم السوق على ضيقه وإلى تنافس غير صحي بين الطرفين. وهذا الوضع اللامنطقي أوصل إلى حرب أسعار لا معنى لها أوصلت أسعار البطاقات إلى الحضيض. لقد بدأت CGT أعمالها بخفض الأسعار، خاصة على المقاعد فاضطرت الميدل إيست إلى مجاراتها وخفّضت أسعارها ايضاً. ولكن الأمر لم يتوقّف هنا، إذ أنّ إدارة الشركة الأولى عادت بتخفيضات خيالية لا يسمح بها السوق وعرضتها بشكل عدائي في الإعلام. فلم تستطع الميدل إيست تحمّل الأسعار، ما أدّى إلى تراجع حصّتها في السوق. ولم يكن معروفاً آنذاك أنّ ثمّة اتفاقاً سرّياً عقدته أير فرانس مع CGT وفيه بند يتضمن بموجبه تعويض أي خسائر تواجهها الشركة اللبنانية وتكفل للمساهمين نسبة أرباح سنوية قيمتها تسعة في المئة حتى لو تعرّضت الشركة للخسائر. وكان هدف الشركة الفرنسية ضرب الميدل إيست المرتبطة بالشركة البريطانية وابتلاع سوق الطيران اللبناني.

وكانت إدارة CGT تخوض حرب أسعار ضد الميدل إيست من دون اكتراث لحسابات الربح والخسارة، طالما أنّ أير فرانس هي التي تدفع وتسدّد، وليس شريكها اللبناني الذي كان يتكارم على حساب الفرنسيين ويبرّر لهم أنّ حرب الأسعار ستدفع الميدل إيست إلى الإقفال.

والحقيقة أنّ أصحاب CGT اللبنانيين قد خدعوا شركاءهم الفرنسيين ونجحوا في إقناعهم أنّهم يعملون معهم وفق شروط لا تختلف عن تلك التي حكمت الشراكة بين الإنكليز والميدل إيست، وهذا لم يكن صحيحاً (وفيما بعد تغيّر اسم CGT إلى أير ليبان الخطوط الجوية اللبنانية). ليس فقط أنّ الميدل إيست لم تكن تتمتّع بمعاملة تفاضلية ورعاية من الشركة البريطانية، بل كانت أيضاً تعاني من مشاكل في علاقتها مع الشركة البريطانية. لقد طمحت إدارة الميدل إيست إلى استغلال مجالات التمدّد في الشرق الأوسط وفي أوروبا استناداً إلى دراسة حول ارتفاع الطلب على خدمات الطيران المدني في السوق العربية وحول نمو اقتصاديات دول الخليج بفضل ريع النفط. ورغبت الميدل إيست في تبديل طائرات «رابيد» الصغيرة بأخرى من نوع دي

سي 3. فرفض الإنكليز هذا الأمر لمصلحة في نفس يعقوب ولكي تبقي الميدل إيست على طائرات بريطانية الصنع وليس دي سي 3 الأميركية ولكي لا تشكّل منافسة للـBOAC في سوق الشرق الأوسط.

وعلى الأثر، وبما أنّ الشراكة مع الإنكليز لم تكن إلزامية، قرّرت الميدل إيست المضي في تطوّرها، فأوفدت فوزي الحص إلى واشنطن، وهناك حصل على رسالة من جهة حكومية أميركية تسمح للميدل إيست بشراء طائرات دي سي 3 ومعدات جوية للاستعمال المدني هي من فائض سلاح الجو الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية. وبهذه الرسالة توجّه الحص إلى قاعدة جوية أميركية في ضواحي القاهرة حيث تركن الطائرات الأميركية الفائضة واختار طائرتين نقلهما طيارون إلى مطار بيروت.

ولكن التحوّل إلى طائرات أميركية الصنع كان ينقصه خدمات قطع الغيار والصيانة، وفي وقت كانت الميدل إيست تفتقر إلى المال للاستثمار في الصيانة وكان دخلها ضعيفاً. فأصبح أي عطل في طائرات دي سي 3 يهدّد عمليات الشركة في وقت كانت تواجه حرب أسعار مع الشركة اللبنانية الثانية.

لقد سيطر لفترة شعور من الحذر وانعدام الثقة بين الشركتين اللبنانيتين في مطار بيروت. وفي حادثة دالّة، كانت الميدل إيست تركن طائرتي دي سي 3 اللتين اقتنتها جنباً إلى جنب في مبنى هنغار في باحة المطار. وفي يوم، انحدرت طائرة يونكرز 52 تابعة للشركة الأخرى وبدون قبطان، باتجاه طائرتي الميدل إيست واصطدمت بهما فحطّمت الأولى وألحقت الضرر بالثانية. ولم تستطع الميدل إيست إثبات أنّ هذا العمل كان تخريبيّاً. ولكن إدارتها كانت تعتقد أنّ أير ليبان كانت تسعى إلى التخريب على أعمالها وضرب مقتنياتها الحديثة. ولم يتوقف التنافس على الأسعار بل إنّ معاشات موظفي أير ليبان كانت أضعاف موظفي ميدل إيست، إلى درجة أنّ الراتب الشهري للمراقبين الجويين في الأولى كان 1020 ليرة مقابل 285 ليرة فقط في الميدل إيست. ما أدّى إلى غضب موظفي الأخيرة، ودفعهم إلى الإضراب وتعطيل رحلات الميل أيست. وعجز مسؤولو الميدل إيست عن فهم كيف كان بإمكان تلك الشركة بيع بطاقات برخص الخضار وتقدّم رواتب خيالية لموظفيها وهي شركة تجارية.

وقبل أن تصل إلى الحائط المسدود، لجأت الميدل إيست إلى طلب العون من الأميركيين. وذهب فوزي الحص مجدّداً إلى أميركا حيث عقد اتفاقاً مع شركة «Pan

American» للطيران التي كانت في حينها أكبر شركة للطيران في العالم. وبموجب الاتفاق حصلت بانام على حصّة 36 في المئة من اسهم الميدل إيست وقدّمت ثلاث طائرات دي سي 3 إضافية، وقطع غيار وصيانة لكل أسطول الميدل إيست. وتحوّلت الميدل إيست بموجب الاتفاق أيضاً من شراكة بين شخصين (صائب سلام وفوزي الحص) إلى شركة مساهِمة برأسمال مليون و250 ألف ليرة لبنانية وطاقم من 166 موظفاً.

وهكذا بأربع طائرات دي سي 3، أعلنت الميدل إيست فوراً عن خطوط جديدة إلى مدن الخليج العربي. فكانت أول مَن أوصل الطيران المدني إلى تلك المنطقة. وكانت Pan Am تنافس شركة أميركية عالمية أخرى هي «Trans World Airlines»، وتتعاقد في شراكات إقليمية أخرى حول العالم تساعدها على جلب الزبائن من مطارات أقل شأناً إلى نقاط خطوطها الرئيسة. وكانت إدارة الطيران المدني الأميركية قد منحت شركة «ترانس ورلد» احتكاراً في العالم العربي فيما منحت «بانام» حق الهبوط في بيروت وبغداد فقط. فكانت الميدل إيست تنقل الركاب من مدن أخرى في الشرق الأوسط إلى بيروت وبغداد لمصلحة بانام.

وهكذا رغم المنافسة غير العادلة التي فرضتها أير ليبان، صمدت الميدل إيست ووسّعت أعمالها وحقّقت أرباحاً بالتركيز على النوعية والخدمة حتى لو كانت أسعار بطاقاتها أكثر ارتفاعاً. ومضت سنوات قبل أن يصل الفرنسيون إلى قناعة أنّ شراكتهم مع رجال أعمال لبنانيين كانت خاسرة، فقرّروا بيع حصتهم إلى الميدل إيست عام 1963. وعندها فقط اكتشف أصحاب الميدل إيست بنود الاتفاق السرّيّ حول الدعم الفرنسي اللامحدود الذي سمح لتلك الشركة بالتمادي في حربها ضدهم.

الصراع بين سلام والحص

ورغم نجاح الميدل إيست وتجاوز الصعوبات، فإنّ شهر العسل بين سلام والحص لم يدم طويلاً. إذ بعد سنوات من انطلاق الشركة وفي العام 1951 بدأت خلافات تظهر بين الشخصين اللذين ربطتهما علاقات عائلية ومودّة وصداقة، فكان عمق علاقتهما من أسباب صعوبة رأب الصدع وإنهاء الخلافات.

عندما بدأت خطوات تحويل الميدل إيست إلى شركة مساهمة، كان فوزي الحص

سي 3. فرفض الإنكليز هذا الأمر لمصلحة في نفس يعقوب ولكي تبقي الميدل إيست على طائرات بريطانية الصنع وليس دي سي 3 الأميركية ولكي لا تشكّل منافسة للـBOAC في سوق الشرق الأوسط.

وعلى الأثر، وبما أنّ الشراكة مع الإنكليز لم تكن إلزامية، قرّرت الميدل إيست المضي في تطوّرها، فأوفدت فوزي الحص إلى واشنطن، وهناك حصل على رسالة من جهة حكومية أميركية تسمح للميدل إيست بشراء طائرات دي سي 3 ومعدات جوية للاستعمال المدني هي من فائض سلاح الجو الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية. وبهذه الرسالة توجّه الحص إلى قاعدة جوية أميركية في ضواحي القاهرة حيث تركن الطائرات الأميركية الفائضة واختار طائرتين نقلهما طيارون إلى مطار بيروت.

ولكن التحوّل إلى طائرات أميركية الصنع كان ينقصه خدمات قطع الغيار والصيانة، وفي وقت كانت الميدل إيست تفتقر إلى المال للاستثمار في الصيانة وكان دخلها ضعيفاً. فأصبح أي عطل في طائرات دي سي 3 يهدّد عمليات الشركة في وقت كانت تواجه حرب أسعار مع الشركة اللبنانية الثانية.

لقد سيطر لفترة شعور من الحذر وانعدام الثقة بين الشركتين اللبنانيتين في مطار بيروت. وفي حادثة دالّة، كانت الميدل إيست تركن طائرتي دي سي 3 اللتين اقتنتهما جنباً إلى جنب في مبنى هنغار في باحة المطار. وفي يوم، انحدرت طائرة يونكرز 52 تابعة للشركة الأخرى وبدون قبطان، باتجاه طائرتي الميدل إيست واصطدمت بهما فحطّمت الأولى وألحقت الضرر بالثانية. ولم تستطع الميدل إيست إثبات أنّ هذا العمل كان تخريبيّاً. ولكن إدارتها كانت تعتقد أنّ أير ليبان كانت تسعى إلى التخريب على أعمالها وضرب مقتنياتها الحديثة. ولم يتوقف التنافس على الأسعار بل إنّ معاشات موظفي أير ليبان كانت أضعاف موظفي ميدل إيست، إلى درجة أنّ الراتب الشهري للمراقبين الجويين في الأولى كان 1020 ليرة مقابل 285 ليرة فقط في الميدل إيست. ما أدّى إلى غضب موظفي الأخيرة، ودفعهم إلى الإضراب وتعطيل رحلات الميل أيست. وعجز مسؤولو الميدل إيست عن فهم كيف كان بإمكان تلك الشركة بيع بطاقات برخص الخضار وتقدّم رواتب خيالية لموظفيها وهي شركة تجارية.

وقبل أن تصل إلى الحائط المسدود، لجأت الميدل إيست إلى طلب العون من الأميركيين. وذهب فوزي الحص مجدّداً إلى أميركا حيث عقد اتفاقاً مع شركة «Pan

American» للطيران التي كانت في حينها أكبر شركة للطيران في العالم. وبموجب الاتفاق حصلت بانام على حصّة 36 في المئة من اسهم الميدل إيست وقدّمت ثلاث طائرات دي سي 3 إضافية، وقطع غيار وصيانة لكل أسطول الميدل إيست. وتحوّلت الميدل إيست بموجب الاتفاق أيضاً من شراكة بين شخصين (صائب سلام وفوزي الحص) إلى شركة مساهِمة برأسمال مليون و250 ألف ليرة لبنانية وطاقم من 166 موظفاً.

وهكذا بأربع طائرات دي سي 3، أعلنت الميدل إيست فوراً عن خطوط جديدة إلى مدن الخليج العربي. فكانت أول مَن أوصل الطيران المدني إلى تلك المنطقة. وكانت Pan Am تنافس شركة أميركية عالمية أخرى هي «Trans World Airlines»، وتتعاقد في شراكات إقليمية أخرى حول العالم تساعدها على جلب الزبائن من مطارات أقل شأناً إلى نقاط خطوطها الرئيسة. وكانت إدارة الطيران المدني الأميركية قد منحت شركة «ترانس ورلد» احتكاراً في العالم العربي فيما منحت «بانام» حق الهبوط في بيروت وبغداد فقط. فكانت الميدل إيست تنقل الركاب من مدن أخرى في الشرق الأوسط إلى بيروت وبغداد لمصلحة بانام.

وهكذا رغم المنافسة غير العادلة التي فرضتها أير ليبان، صمدت الميدل إيست ووسّعت أعمالها وحقّقت أرباحاً بالتركيز على النوعية والخدمة حتى لو كانت أسعار بطاقاتها أكثر ارتفاعاً. ومضت سنوات قبل أن يصل الفرنسيون إلى قناعة أنّ شراكتهم مع رجال أعمال لبنانيين كانت خاسرة، فقرّروا بيع حصتهم إلى الميدل إيست عام 1963. وعندها فقط اكتشف أصحاب الميدل إيست بنود الاتفاق السرّيّ حول الدعم الفرنسي اللامحدود الذي سمح لتلك الشركة بالتمادي في حربها ضدهم.

الصراع بين سلام والحص

ورغم نجاح الميدل إيست وتجاوز الصعوبات، فإنّ شهر العسل بين سلام والحص لم يدم طويلاً. إذ بعد سنوات من انطلاق الشركة وفي العام 1951 بدأت خلافات تظهر بين الشخصين اللذين ربطتهما علاقات عائلية ومودّة وصداقة، فكان عمق علاقتهما من أسباب صعوبة رأب الصدع وإنهاء الخلافات.

عندما بدأت خطوات تحويل الميدل إيست إلى شركة مساهمة، كان فوزي الحص

يملك أربعة ونصف في المئة من الأسهم. وبموجب الاتفاق مع بانام، كان الحص سيحصل على نسبة تصل إلى 18 في المئة من الأسهم، يسدّد ثمنها من حصّته في الأرباح المستقبلية. ولكن، عندما وصل الأمر إلى توزيع الصلاحيات، اختلف سلام والحص حول صلاحية رئيس الشركة (سلام) في توقيع خيارات شق الأسهم مستقبلياً وإذا ما كان للمدير العام التقني (الحص) دور في ذلك. فكان رأي الحص أنّ هذا يعود إلى ملكية نسبة الأسهم وليس إلى المناصب الإدارية، فيما رأى سلام العكس. ولكن حصة فوزي الحص خوّلته حضور جلسات المساهمين كافة، فكانت هذه الاجتماعات حلبة متواصلة لجولات سلام والحص، حتى تفاقم الخلاف وبات حلّه مستعصياً. وزاد في الطين بلّة أنّ مكتب بانام الإقليمي وقف إلى جانب الحص الذي كان صاحب الفضل في الدخول الأميركي إلى الشركة وفي توسّعها الاقليمي، كما كان الحص أيضاً نقطة الاتصال والتواصل مع الأميركيين منذ مؤتمر شيكاغو حتى اليوم، وليس صائب سلام.

وكان صائب سلام منشغلاً في تلك الفترة في العمل السياسي في جبهة معارضة واسعة ضد رئيس الجمهورية بشارة الخوري، فاضطر إلى أسلوب فج ومتعجّل لتحسين وضعه في الميدل إيست بدل المعالجة الهادئة الديبلوماسية مع شريكه وصديقه. وهكذا قام بصفته رئيساً للشركة، وقبل توقيع الاتفاقات مع بانام، بإزاحة الحص عن منصب المدير العام التقني في منتصف عام 1951، ما دفع الأمور إلى دعاوى أمام المحاكم.

وبعد أسابيع، التقى صائب سلام مصادفة نجيب علم الدين، الذي كان شريك شقيقه عبدالله سلام في شركة تجارية.

نجيب علم الدين

وُلد الشيخ نجيب علم الدين عام 1909 في الشوف، ودرس إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت، ثم انتقل إلى عمّان عام 1933 كمفتّش تربوي.

وفي العام 1937، أوفدته الحكومة الأردنية إلى انكلترا لدراسة برامجها التعليمية وبرامج المنح الدراسية بغية تطبيق بعضها في الأردن. فأمضى عاماً في جامعة إكزيتر. ولدى عودته أصبح مستشاراً لرئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى. فرافقه إلى مؤتمر لندن حول فلسطين وكذلك للطلب من بريطانيا زيادة المنحة المالية لملك الأردن. وكان

ذلك في شباط 1939 [3].

وكان علم الدين يبني علاقاته داخل الأسرة الهاشمية في الأردن ومع الإنكليز، فأصبح متّصلاً بالملك عبدالله وابنه الأمير طلال وحفيده الأمير حسين الذي أصبح ملكاً، وبعدد كبير من أعضاء الطبقة الحاكمة ورجال الأعمال في الأردن، إضافة إلى غلوب باشا، القائد الإنكليزي للجيش الأردني، وإلى المفوّض البريطاني في المملكة هنري كوكس.

وفي العام 1940، تزوّج علم الدين من امرأة سويسرية ألمانية هي إيدا كنتسلر التي كانت زميلته في الجامعة الأميركية في بيروت، وأصبح رئيس مكتب رئيس الوزراء في الأردن وأمين مجلس الوزراء (ويعلّق علم الدين هنا أنّه «لم يحب أبداً السياسة وأهلها»، ولكن من الواضح في مذكراته أنّه لم يكن بدون ميول سياسية)[4].

عاد علم الدين إلى بيروت عام 1942 وأسّس مع شارل سعد وعبدالله سلام شركة موارد الشرق الأدنى Near East Resources. وبعد مغادرة شارل سعد، استمرت الشراكة فيها بين نجيب علم الدين وعبدالله سلام. وكان من أعمال هذه الشركة عقد لمدّ الجيش البريطاني في لبنان بالأخشاب، وعقود في التجارة العامة والاستيراد والتصدير. وخلال عشر سنوات، نمت هذه الشركة وافتتحت فروعاً في الشرق الأوسط وأصبحت وكيلاً لعدّة ماركات بريطانية وأميركية، ومنها شركة رولس رويس وشركات هاتف واتصالات لاسلكية مثل ITT الأميركية. وكسبت عقداً مع الحكومة السورية لمدّ شبكة هاتف وفازت بعقود مع مطار بيروت الدولي لمدّه بمعدات أميركية.

في كانون الثاني 1952، حضر علم الدين إلى مكتب الشركة في وقت مبكر، وبعده بقليل حضر شريكه عبدالله سلام، ولكن هذه المرّة كان برفقة شقيقه الزعيم البيروتي صائب بك لشرب القهوة. وكان صائب سلام منهمكاً في العمل السياسي وغارقاً في أزمة مستجدّة حول رغبة رئيس الجمهورية بشارة الخوري في التجديد لفترة رئاسية جديدة عبر تعديل المادة الدستورية التي تمنع التجديد. ورغم عدم شعبية التجديد ووقوف المعارضة في وجه الخوري إلا أنّ البرلمان كان قد صوّت مع التعديل، ما دفع

3. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 18.
4. *Ibid*, p. 27.

...لفاءه إلى تشكيل جبهة معارضة واسعة ضد الخوري شملت انتقاد ...ة وسوء الإدارة والمحسوبية وتراجع الأداء الحكومي.

...وإذ عبّر صائب سلام عن قلقه حول الوضع أمام شقيقه عبدالله وأمام نجيب علم الدين ختم بالقول إنّ بشارة الخوري اتصّل به ورجاه أن يشكّل حكومة جديدة. فسأله الاثنان عمّا أجاب على هذه الفرصة لخدمة البلاد، فكان جواب صائب سلام مخيباً لهما: «طبعاً رفضت». والسبب، كما شرح، لم يكن سياسيّاً بل لأنّه لا يستطيع أن يترك عمله كرئيس لشركة طيران الشرق الأوسط والتفرّغ للحكومة. وأنّ الأمر أكثر صعوبة الآن لأنّه على خصام جدّيّ مع شريكه المهندس فوزي الحص الذي يهتم بالجانب التقني من أعمال الشركة.

ورأى علم الدين أنّه من المؤسف ألا يتمكّن صائب بك من تنكّب مسؤولية وطنية تساهم في حل أزمة كبرى بسبب أعماله التجارية. وتحمّس علم الدين وعرض أن يتسلّم هو إدارة الشركة حتى يفسح المجال لصائب سلام ليصبح رئيساً للحكومة. وكان علم الدين آنذاك لا يفقه عمل الطيران وإدارة الشركة وجوانبها المعقّدة، ولكنّه كان مطّلعاً على الوضع السياسي في البلاد وأنّ الأزمة لن تطول. ولذلك فسيكون غياب صائب سلام عن الشركة موقّتاً، لا يزيد عن ستة أشهر. وبعد أخذ وردّ حول فكرة علم الدين وحسناتها وسيئاتها، انفرجت أسارير صائب سلام وقَبِلَ بالأمر.

وبعد يومين، اتصل صائب سلام بنجيب علم الدين وأبلغه أنّه قبل عرض رئيس الجمهورية، وأنّه وحتى تشكيل الحكومة سيبقى على رأس الشركة. ولكن هذا لا يمنع أن يبدأ نجيب الدين العمل معه فوراً لأنّه سيحتاج إلى تدريب وسيعيّنه مديراً عاماً. وهكذا في شباط 1952، حضر علم الدين إلى مكاتب الشركة وقدّمه صائب سلام إلى جهازها الإداري وكبار الموظّفين الذين كان معظمهم من أفراد عائلة سلام وأقربائه في حين كان عدد كبير من صغار الموظفين منَ مناصريه السياسيين ومَن يصوّتون له في الانتخابات[5]. كما التقى علم الدين إدارة فرع شركة بانام في الشرق الأوسط ومركزها بيروت، وقد باتت شريكاً للميدل إيست في عملياتها ومكاتبها ملاصقة لمكاتب الميدل إيست.

5. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 35.

وعندما انصرف صائب سلام إلى العمل السياسي، ترك علم الدين بمفرده على رأس الشركة. وباشر سلام عمله كرئيس للوزراء بحملة لتنظيف الإدارة العامة من أتباع بشارة الخوري وحاشيته، ومحاربة الفساد والمحسوبية والرشوة، ودرس مشاريع للإصلاح الإداري، في حين واصلت المعارضة التي أتى منها سلام محاولاتها لإسقاط الخوري. وبعد أيام، نفذّت المعارضة إضراباً عاماً فكان سلام أول المشاركين حتى إنّه دعا من موقعه كرئيس للحكومة الرئيس الخوري إلى الاستقالة. وبعد فشل الخوري في مناورات لاستعمال قوى الأمن والجيش لضرب معارضيه، استجاب للمطالب واستقال، فاختير كميل شمعون مكانه. وهكذا لم تزد فترة رئاسة صائب سلام للحكومة عن أسبوع، ولكنّه طلب من علم الدين أن يستمرّ في إدارة الشركة لأنّ السياسة ما زالت تأخذ كل وقته ولأنّ كميل شمعون وعده بتكليفه مهام رئاسة الحكومة مجدّداً عندما تهدأ الأوضاع.

وهذا ما حصل حيث أصبح سلام أول رئيس حكومة في عهد الرئيس كميل شمعون. وكانت فترة غيابه عن الميدل إيست هذه المرّة طويلة، ما سمح لعلم الدين بأن يتمرّس في عمله ويطّلع على شؤون الشركة بتعمّق. وكلما رغب علم الدين في العودة إلى شركته الخاصة، كان صائب سلام يطلب منه أن يبقى مزيداً من الوقت لمعالجة أزمات مستجدّة في الميدل إيست. وهكذا من شهر إلى آخر ومن عام إلى آخر بقي علم الدين في الميدل إيست لفترة 26 عاماً (تقاعد عام 1977).

في الفترة الأولى، اكتشف علم الدين أنّ الصراع بين صائب سلام وفوزي الحص قد ألحق الأذى المعنوي بهيئة الإدارة وبطاقم كبار الموظفين، خاصّةً أنّ سلام والحص كمؤسسين قد دخلا في حرب قضائية، وشنّا دعاوى لدى المحاكم أحدهما ضدّ الآخر. فكان موظفو الشركة منقمسين إلى فريقين.

كما أنّ شركة بانام كانت تتصرّف وكأنّها سيّد الميدل إيست، أي إنّ تدخّلها كان أبعد كثيراً مما سمحت به حصّة 36 في المئة من الأسهم التي تملكها. كما أنّ مكاتبها الإقليمية للشرق الأوسط ليست فقط في المبنى نفسه الذي تقع فيه مكاتب الميدل إيست بل في الطبقة نفسها، في حين كان المدير الإقليمي لبان اميركان شبه مقيم في مكتب صائب سلام ومكتب علم الدين يواكب أعمال الشركة كافة، إلى درجة أنّ مدراء مكاتب الميدل إيست الإقليمية في بيروت والظهران والقاهرة كانوا أميركيين

صائب سلام وحلفاءه إلى تشكيل جبهة معارضة واسعة ضد الخوري شملت انتقاد الممارسات الفاسدة وسوء الإدارة والمحسوبية وتراجع الأداء الحكومي.

وإذ عبّر صائب سلام عن قلقه حول الوضع أمام شقيقه عبدالله وأمام نجيب علم الدين ختم بالقول إنّ بشارة الخوري اتصّل به ورجاه أن يشكّل حكومة جديدة. فسأله الاثنان عمّا أجاب على هذه الفرصة لخدمة البلاد، فكان جواب صائب سلام مخيباً لهما: «طبعاً رفضت». والسبب، كما شرح، لم يكن سياسياً بل لأنّه لا يستطيع أن يترك عمله كرئيس لشركة طيران الشرق الأوسط والتفرّغ للحكومة. وأنّ الأمر أكثر صعوبة الآن لأنّه على خصام جدّيّ مع شريكه المهندس فوزي الحص الذي يهتم بالجانب التقني من أعمال الشركة.

ورأى علم الدين أنّه من المؤسف ألا يتمكّن صائب بك من تنكّب مسؤولية وطنية تساهم في حل أزمة كبرى بسبب أعماله التجارية. وتحمّس علم الدين وعرض أن يتسلّم هو إدارة الشركة حتى يفسح المجال لصائب سلام ليصبح رئيساً للحكومة. وكان علم الدين آنذاك لا يفقه عمل الطيران وإدارة الشركة وجوانبها المعقّدة، ولكنّه كان مطّلعاً على الوضع السياسي في البلاد وأنّ الأزمة لن تطول. ولذلك فسيكون غياب صائب سلام عن الشركة موقّتاً، لا يزيد عن ستة أشهر. وبعد أخذ وردّ حول فكرة علم الدين وحسناتها وسيئاتها، انفرجت أسارير صائب سلام وقَبِلَ بالأمر.

وبعد يومين، اتصل صائب سلام بنجيب علم الدين وأبلغه أنّه قبل عرض رئيس الجمهورية، وأنّه وحتى تشكيل الحكومة سيبقى على رأس الشركة. ولكن هذا لا يمنع أن يبدأ نجيب الدين العمل معه فوراً لأنّه سيحتاج إلى تدريب وسيعيّنه مديراً عاماً.

وهكذا في شباط 1952، حضر علم الدين إلى مكاتب الشركة وقدّمه صائب سلام إلى جهازها الإداري وكبار الموظّفين الذين كان معظمهم من أفراد عائلة سلام وأقربائه في حين كان عدد كبير من صغار الموظفين من مناصريه السياسيين ومَن يصوّتون له في الانتخابات[5]. كما التقى علم الدين إدارة فرع شركة بانام في الشرق الأوسط ومركزها بيروت، وقد باتت شريكاً للميدل إيست في عملياتها ومكاتبها ملاصقة لمكاتب الميدل إيست.

.5 Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 35.

وعندما انصرف صائب سلام إلى العمل السياسي، ترك علم الدين بمفرده على رأس الشركة. وباشر سلام عمله كرئيس للوزراء بحملة لتنظيف الإدارة العامة من أتباع بشارة الخوري وحاشيته، ومحاربة الفساد والمحسوبية والرشوة، ودرس مشاريع للإصلاح الإداري، في حين واصلت المعارضة التي أتى منها سلام محاولاتها لإسقاط الخوري. وبعد أيام، نفذّت المعارضة إضراباً عاماً فكان سلام أول المشاركين حتى إنّه دعا من موقعه كرئيس للحكومة الرئيس الخوري إلى الاستقالة. وبعد فشل الخوري في مناورات لاستعمال قوى الأمن والجيش لضرب معارضيه، استجاب للمطالب واستقال، فاختير كميل شمعون مكانه. وهكذا لم تزد فترة رئاسة صائب سلام للحكومة عن أسبوع، ولكنّه طلب من علم الدين أن يستمرّ في إدارة الشركة لأنّ السياسة ما زالت تأخذ كل وقته ولأنّ كميل شمعون وعده بتكليفه مهام رئاسة الحكومة مجدّداً عندما تهدأ الأوضاع.

وهذا ما حصل حيث أصبح سلام أول رئيس حكومة في عهد الرئيس كميل شمعون. وكانت فترة غيابه عن الميدل إيست هذه المرّة طويلة، ما سمح لعلم الدين بأن يتمرّس في عمله ويطّلع على شؤون الشركة بتعمّق. وكلما رغب علم الدين في العودة إلى شركته الخاصة، كان صائب سلام يطلب منه أن يبقى مزيداً من الوقت لمعالجة أزمات مستجدّة في الميدل إيست. وهكذا من شهر إلى آخر ومن عام إلى آخر بقي علم الدين في الميدل إيست لفترة 26 عاماً (تقاعد عام 1977).

في الفترة الأولى، اكتشف علم الدين أنّ الصراع بين صائب سلام وفوزي الحص قد ألحق الأذى المعنوي بهيئة الإدارة وبطاقم كبار الموظفين، خاصّةً أنّ سلام والحص كمؤسسين قد دخلا في حرب قضائية، وشنّا دعاوى لدى المحاكم أحدهما ضدّ الآخر. فكان موظفو الشركة منقسمين إلى فريقين.

كما أنّ شركة بانام كانت تتصرّف وكأنّها سيّد الميدل إيست، أي إنّ تدخّلها كان أبعد كثيراً مما سمحت به حصّة 36 في المئة من الأسهم التي تملكها. كما أنّ مكاتبها الإقليمية للشرق الأوسط ليست فقط في المبنى نفسه الذي تقع فيه مكاتب الميدل إيست بل في الطبقة نفسها، في حين كان المدير الإقليمي لبان اميركان شبه مقيم في مكتب صائب سلام ومكتب علم الدين يواكب أعمال الشركة كافة، إلى درجة أنّ مدراء مكاتب الميدل إيست الإقليمية في بيروت والظهران والقاهرة كانوا أميركيين

وموظفين في بان اميركان ولكن تدفع أجورهم الميدل إيست من دون أن يكون لها دور في إدارتهم وتوجيههم. فقد كانت سياسة المبيع والتسعير تحدّدها بان اميركان بدون استشارة الميدل إيست، في حين كان مدراء المكاتب الأميركيون يرفضون أوامر الميدل إيست حول الأسعار ما لم يرفقها توقيع من مدير بان اميركان الإقليمي. أضف إلى أنّ مديري المكاتب الأميركيين ومدير بان اميركان الإقليمي اعترضوا على تعيين علم الدين مديراً عاماً لأنّه لا يفقه شيئاً في إدارة الطيران المدني. فقد كانت بان اميركان تقدّم الدعم التقني والصيانة وكتالوغات الطائرات وتدرّب موظفي الميدل إيست في شؤون التسويق والمبيع الحديثة. وفي تلك الفترة، تسلّم عدد من الخبراء في شؤون إدارة الأعمال والمحاسبة وعلاقات الموظفين مناصب رفيعة في الميدل إيست، ما جلب الشركة إلى مصاف الشركات العالمية في مقاييس الاحتراف.

بعد أشهر من تعيين علم الدين، وفي منتصف 1952، ظهر تقرير محاسبة الميدل إيست للعام 1951 وتبيّن أنّ الشركة قد سجّلت أرباحاً. وكان صائب سلام بحاجة إلى المال فاقترح توزيع الأرباح على أصحاب الأسهم. ولكن مدير بانام الإقليمي أصرّ على استعمال الفائض لشراء تجهيزات وطائرات إضافية تحتاج إليها الشركة. فغضب سلام وطلب تدخّل رئيس بان اميركان خوان تريبي الذي لم يضيّع وقتاً في مراضاة سلام رئيس حكومة لبنان عندما التقاه في لندن، ووافقه على توزيع الأرباح التي كانت مبلغاً ضئيلاً بنظره على أي حال لا يكفي لشراء طائرة واحدة.

ولكن وراء الكواليس استغلّ تريبي لقاءه سلام في لندن ليناقش معه موضوعاً أهم وأكبر من توزيع الأرباح، موضوع يليق بصائب بك كزعيم سياسي. في هذا اللقاء، طلب تريبي من سلام التدخل لدى رئيس حكومة إيران الدكتور محمد مصدّق ليعرض عليه مشروع شراكة أميركية إيرانية حول آبار النفط الإيرانية يستفيد منها لبنان. وبمجرّد أن وافق سلام على القيام بهذه المهمّة حتى انتشى تريبي وظنّ أنّه اقترب من تحقيق كونسرتيوم نفطي مع طهران.

ولكن سلام عاد إلى بيروت وانشغل بأمور سياسية داخلية، ولم يتابع فوراً المهمّة الحساسة التي طلبها منه الأميركيون عن طريق تريبي والتي تحتاج إلى إبلاغ سفارة إيران في بيروت وانتقال سلام شخصياً إلى طهران للقاء مصدّق. ففي حين كان الأميركيون يجدون صعوبة في مفاوضة مصدّق وينتظرون كل يوم أن يعود سلام بالخبر اليقين،

كانت الأمور تتحرّك بسرعة لأنّ مصدّق كان يسير بوجهة استقلالية إيران عن الهيمنة الغربية ويتحرّك لإسقاط نظام الشاه. لقد كان الأميركيون يفاوضون مصدّق ليأخذوا مكان الإنكليز في شراكة النفط مع إيران، خاصة بعدما أمّم مصدّق قطاع النفط قبل عام وجعل نقل الشراكة إلى الأميركان صعباً. وإذ فشلت المفاوضات الطويلة مع مصدّق، غضب الأميركيون على سلام من دون إعلامه بذلك، واعتبر «خوان تريبي» إخلال سلام بوعده له غلطة كبيرة وإهانة شخصية. فقد كان تريبي قد عمّم في أميركا خبر لقائه سلام في لندن، ما رفع آمال رؤسائه. فأخذ يعمّم الآن على المسؤولين أنّ سلام قد خذله. وهذه الحادثة الجانبية ستجلب صعوبات على الميدل إيست لاحقاً.

وكان 1952 عام الانتخابات الرئاسية الأميركية التي فاز بها دوايت أيزنهاور. وكان أكثر قرباً من بريطانيا وعلى مكتبه ملف إيران وصعوبة أخذ مكان بريطانيا في طهران بسبب عناد مصدّق. وبعد فوز أيزنهاور في تشرين الثاني 1952 اقترح الإنكليز على أيزنهاور أنّ الظرف قد بات متاحاً للتخلّص من محمد مصدّق. فوافق على ذلك وعيّن فريقاً مشتركاً من الاستخبارات الأميركية والبريطانية اتّخذ بيروت مركزاً له في آذار 1953. واستطاع هذا الفريق ترتيب الأمور لقلب الحكومة الإيرانية والتخلّص من مصدّق وإعادة الشاه محمد بهلوي من المنفى إلى السلطة في آب 1953.

ولم يتوقّف سوء تصرّف سلام على دهورة علاقاته مع أعلى المسؤولين في «بان أميركان»، بل إنّ مدير بانام الإقليمي في بيروت نورمان بايكر عاد من لندن حانقاً على رئيسه تريبي وعلى صائب سلام لأنّ توزيع الأرباح لم يكن منطقياً من الناحية المهنية في شركة تعاني من ضائقة وتحتاج إلى معدات واستثمارات في السوق. كل هذا خلق جوّاً مكهرباً داخل الميدل إيست.

وكان بايكر قد وقّع تعهدات مع عدّة دول في المنطقة لنقل الحجّاج إلى مكّة في موسم الحاج في منتصف 1952، ولم يسمح له تصرّف سلام بالتوسّع في هذا الاتجاه لأنّ توزيع الأرباح منع شراء التجهيزات. والمصيبة أنّ الرحلات كانت قد بدأت لنقل الحجاج ولم تكن الميدل إيست قد استعدّت لاستقبالهم. إذ حضر إلى بيروت آلاف الحجاج وخاصة من تركيا على أساس أن يتم نقلهم على طائرات الميدل إيست إلى السعودية. ولكن أمام عجز الميدل أيست عن توفير الطائرات لنقلهم، أقاموا في فنادق بيروت على نفقة الشركة. ولعدم توفّر الغرف في الفنادق لإيواء الجميع، افترش كثيرون أبهاء هذه

الفنادق وناموا بين الغرف في الطبقات.

وبعد أيام من الانتظار، عيل صبر المسافرين، وزحف خمسة آلاف شخص على مطار بيروت وطوّقوه للضغط على الميدل إيست كي تنقلهم بأي طريقة. فيما حذّر أطباء بيروت من انتشار الأوبئة لأنّ ظروف إقامة الحجاج في فنادق بيروت وأمام المطار لم تكن صحية. عندها أمر رئيس الحكومة خالد شهاب باستعمال الطائرات الموجودة كافّة لنقل الحجّاج وإلغاء أي رحلات أخرى. وهذا لم يكفِ، فأقنع علم الدين السفير الأميركي في بيروت بالتدخّل لدى قيادة الجيش الأميركي في ليبيا وألمانيا الغربية للمساعدة على نقل الحجاج.

وخلال ثلاثة أيام بدأت طائرات نقل عسكرية أميركية تحط في بيروت بقيادة الكولونيل Rush (ومعنى اسمه «عجلة» أو «سرعة»). فقد وصلت الطائرات الأميركية مساء الخميس وأمر Rush ببدء عملية النقل بعد ساعة من وصولها. ثم بدأت الرحلات بدون توقف على مدار الساعة.

ولتسديد كلفة العملية الأميركية، كانت الميدل إيست تتقاضى الأجر من الركاب مباشرة وتجمعه في حساب مصرفي لمصلحة السفير الأميركي، حتى وصل المبلغ إلى مليون وسبعمائة ألف ليرة. ولم يكن السفير يتوقّع مالاً لقاء هذه المساعدة، فأراد أن يعبّر عن بادرة حسن نيّة واعتبر عملية النقل مجانية. وفي احتفال علني، قدّم شيكاً بالمبلغ إلى صائب سلام ولكن بصفته رئيس جمعية خيرية إسلامية أنشئت لهذه الغاية حتى ينفصل حسابها عن حساب جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية التي رأسها آنذاك قريبه محمد سلام. مع أنّ المنطق كان أن يودع الشيك للمقاصد لعمل الخير.

وإذ قدّمت الميدل إيست كل ما جمعته إلى السفير على عجلة، لم تحسم ما يسدّ تكاليفها من تلك العملية من خدمات وأجور الموظفين وتكاليف سكن ونقل وطعام للحجّاج، إلخ، والتي بلغ مجموعها 50 ألف ليرة. فقدّمت كشفاً بتكاليفها للسفارة الأميركية طالبة التسديد. وردّت السفارة في كانون الثاني 1953 بأنّ كل ما وصلها من مال قد تحوّل إلى صندوق برئاسة سلام حتى يوزّعها على العمل الخيري الإسلامي. وحوّلت السفارة فاتورة الميدل إيست إلى واشنطن. وبعد ثلاثة أعوام (1955)، تبلّغت الميدل إيست أنّ المبلغ الذي تطلبه يجب تحصيله من مبلغ التبرّع الذي قدّمته السفارة، أي من صائب سلام. ونبّهت السفارة علم الدين من مغبة مواصلة ملاحقة هذا الموضوع لأنّ

ذلك يجلب له شبهة معاداة الأميركيين Anti-American.

وكما كان متوقعاً، ففي العام 1953 تدهورت العلاقات بين الميدل إيست وبانام. ذلك أنّ الشريك الأميركي كان يتذمّر من مستوى مهنية الميدل إيست، إن في توزيع الأرباح بشكل عشوائي لا يأخذ بالاعتبار أهمية استثمارها، أو بسبب خلاف صائب سلام وفوزي الحص الذي أخذ منحًى مضرّاً. وكانت بان أميركان مستاءة من عدم رغبة سلام في حل يعيد الاعتبار الى الحصّ. ثم سخرت بان اميركان من مشاريع قدّمتها إدارة الميدل إيست للتوسّع تحت رعاية نجيب علم الدين، واعتبرتها وهمية لأنّ خزينة الميدل إيست قد فرغت من أي احتياط مالي لتنفيذ هذه الأفكار، وأنّ بان اميركان، بعكس علاقة أير فرانس بأير ليبان، لن تكون بابا نويل للميدل إيست ولن تقدّم مالاً لتنفيذ هذه الأفكار.

وكانت خلفية هذا التدهور في العلاقة خيبة أمل بانام من صائب سلام بسبب ملف النفط الإيراني وهيمنة عائلة صائب سلام وأنصاره على وظائف الشركة. ولذلك أخذت بانام تعمل على إزاحة سلام ودعم الحص.

وأمام هذا التدهور وفي غياب المال للاستثمار، قرّر سلام اللجوء إلى الانكليز، وأوفد علم الدين إلى لندن لإقناع شركة BOAC لتأخذ مكان بانام في الميدل إيست. وكان علم الدين مقرّباً من الإنكليز وصاحب علاقات واسعة في الدوائر الحكومية في لندن ومع الشركات الخاصة في حقول النقل والاتصالات.

وبعكس بانام، لم تكن الشركة البريطانية بحاجة إلى الميدل إيست لتغذية سوقها الشرق أوسطي بالمسافرين. كما أنّ إدارتها لم تنسَ الخلافات السابقة مع الميدل إيست. ولكنّ السبب الحقيقي في تردّد الانكليز كان أنّ بريطانيا قد وقّعت مع الولايات المتحدة عام 1948 معاهدة عدم التعرّض لسوق الآخر في قطاع الطيران المدني، وأنّه حتى لو وافقت الشركة البريطانية على شراء حصّة بان اميركان من الميدل إيست فذلك يجب أن يحصل بموافقة الحكومتين. ولكن علم الدين أغرى الإنكليز بأنّ الميدل إيست ستشتري طائرات ضخمة بريطانية الصنع ما يشجّع الصناعة البريطانية. وهنا اشترط الإنكليز قبولهم بشراء حصة بان اميركان إذا وافقت الشركة الأميركية طوعياً على ذلك، ما يسّهل الأمور للحصول على رضى حكومي من الجانبين.

وهنا دعا سلام إلى اجتماع مجلس الإدارة الذي يضم كبار المساهمين وعرض على

ممثلي بانام شراء الإنكليز أسهمهم. وتقدّم الأميركيون بردّ مضاد أنّ على آل سلام أن يبيعوا هم أسهمهم للمساهمين الباقين. فوافق صائب سلام.

وبعد أشهر وقد نضجت أوراق المعاملات القانونية، عُرضت 40 في المئة من أسهم الشركة التي تعود إلى صائب سلام باستثناء تلك التي تُعتبر مناصفة مع فوزي الحص.

دخول يوسف بيدس

وفي هذا التوقيت بالذات، دخل يوسف بيدس على الخط لشراء أسهم آل سلام بسعر محدّد. ولم يُرضِ السعر الذي عرضه بيدس صائب سلام، فبدأ لعبة القط والفأر مع الأميركيين. فتقدّم بعرض مضاد لبانام يقضي بأن يشتري هو أسهمها في الميدل إيست بسعر يزيد خمسين في المئة عن السعر الذي تعرضه بانام لقاء أسهمه. وكان هذا عرضاً مغرياً حيث فوجىء الجميع بقبول الشركة الأميركية به.

في تلك الأثناء، كان علم الدين يتوسّط بين سلام ولندن لبيع أسهم هذا الأخير للشركة البريطانية BOAC. وكاد الاتّفاق يفشل عندما طلب سلام أن تشتري الشركة البريطانية أسهمه هو أيضاً بالسعر الذي عرضه على الأميركيين. لقد كان الإنكليز يرغبون في شراء حصّة بانام فقط (36 في المئة) ولكن إنجاح الصفقة تطلّب مراضاة سلام. فاشتروا منه أيضاً 13 في المئة من أسهم الشركة لتصبح حصتهم 49 في المئة وهو السقف الذي تسمح به الحكومة اللبنانية لمستثمر أجنبي. ولكن سلام لم يرضَ بل أصرّ على بيع كل أسهم عائلته في الميدل إيست للانكليز، وأقنعهم أنّ ذلك سيسمح لهم بإدارة الشركة أيضاً وليس فقط أن يكونوا مجرّد شريك.

وهنا أيضاً دخل بيدس في اللعبة. فقد وافق بيدس على شراء ما فاض من حصة آل سلام التي لا يريد الإنكليز أن يشتروها وتبقى الحصة في أيدٍ لبنانية. إلا أنّ علم الدين كان في غير وادي بيدس في ذلك الوقت. فقد سعى هو وصائب سلام لدى رئيس الجمهورية كميل شمعون للسماح للانكليز، وهم اصدقاؤه أيضاً، بشراء معظم أسهم الميدل إيست، حتى لو خالف ذلك القانون اللبناني[6]. وفهم شمعون اللعبة وشارك في عملية إبعاد بيدس. ولتبرير البيعة للإنكليز، خلق شمعون عراقيل في وجه

6. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 52.

بيدس، مشترطاً عليه أنّه إذا اشترى ما تبقى من أسهم سلام، فعليه أن يبيعها لمستثمرين لبنانيين، وأنّ حصول إنترا على الأسهم يجب أن يكون إجراءً موقّتاً لتسهيل الأمور لصائب سلام – صديق شمعون – في وقت كان عبدالله اليافي حليف سلام رئيساً للوزراء.

وإذ تراجع بيدس أمام هذاه العراقيل، وجد شمعون في ذلك مخرجاً لتجاوز القانون، والسماح للإنكليز بشراء باقي أسهم سلام. وهكذا وراء الكواليس قدّم الإنكليز المال لصائب سلام ليشتري حصّة بانام بالسعر الذي ارتضاه الأميركيون. ثم نقل سلام ملكية هذه الأسهم إلى الإنكليز ومعها كل أسهم آل سلام ما جعل الـBOAC مالكة لـ78 في المئة من الميدل إيست (باستثناء الأسهم المشتركة العالقة بين سلام والحص والتي بلغت 22 في المئة).

وهكذا انتهت شراكة بانام مع الميدل إيست في 21 كانون الأول 1954.

وللتعويض عن خدمة صيانة بانام وبيع طائراتها العاملة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قام الإنكليز بتأسيس شركة في مطار بيروت تقوم بهذه الأغراض باسم MASCO [7] ورأسها ايضاً نجيب علم الدين. وتدّخل شمعون مجدّداً لتسهيل الأمور، فاستخرج قانوناً جديداً يشجّع الاستثمار وبموجبه تمّ إعفاء ماسكو من الضرائب لمدة ست سنوات وسُمح لها بشراء أرض مجاورة لمطار بيروت لتقوم بأعمالها من دون دفع رسوم المطار. فولدت ماسكو في آب 1955 في حفل ليلي حضره أهل السياسة والأعمال ووجهاء المجتمع البيروتي وممثّلو الإعلام المحلي والدولي. ورُوّج للمشروع على أنّه انتصار للاقتصاد اللبناني – يساعد على نقل الخبرة التقنية ويخلق فرص عمل ويجذب الطائرات من الدول العربية لإصلاحها وصيانتها في بيروت. لقد استقدمت ماسكو عشر طائرات فيسكونت بريطانية لتأجيرها للميدل إيست ولشركات طيران عربية.

هذه التطورات أضعفت فوزي الحص كثيراً الذي شكا من بيع أهم شركة وطنية إلى الأجانب. وطلب مقابلة شمعون شارحاً له أنّ بيع الميدل إيست للانكليز سيحدّ من نمو الطيران المدني اللبناني ويجعل الشركة الوطنية أداة لخدمة مصالح الشركة

7. Mideast Aircraft Service Company – MASCO.

الأجنبية. ثم قام الحص بجولة على رئيس الحكومة سامي الصلح والوزراء وعدد من النواب. وجاءت جولة فوزي الحص في وقت كان الخلاف قد بدأ يظهر إلى العلن بين سلام وشمعون، إلى أن خرجَ اليافي من رئاسة الحكومة بسبب العدوان الثلاثي على مصر ليأخذ مكانه سامي الصلح الذي لم يكن على علاقة جيّدة مع صائب سلام. ثم أقام فوزي الحص دعوى جديدة ضد صائب سلام وشركة بان اميركان لأنّهما اتّفقا على البيع والشراء من دون علمه وموافقته، ما جرّده الكثير من حقوقه لو كان حاضراً في المفاوضات. واستمرّت أزمة سلام والحص في المحاكم لعدّة سنوات إضافية.

وعبر ماسكو استأجرت الميدل إيست ثلاث طائرات جديدة من ماركة فيسكاونت الإنكليزية التي تطير فوق المناخ، استعملتها في خطوط بغداد والقاهرة والظهران. ثم افتتحت خطوطاً جديدة إلى أثينا وروما. وهذا النجاح شجّع شركات طيران عربية أخرى على شراء طائرات فيسكاونت، ما دعم الصناعة البريطانية. وافتتح خط روما بإشراف وزير الأشغال جميل مكاوي الذي اختار 46 شخصية لبنانية لركوب الطائرة في أول رحلة والإقامة في فندق في روما على حساب الميدل إيست للترويج للطائرات وكسب شعبية سياسية. ولكن اختيار 46 شخصية بعينها كان خطوة ناقصة أكسبت الميدل إيست والوزير مكاوي خمسة آلاف عداوة داخل لبنان لأنّ مئات آخرين اعتبروا أنفسهم أنّهم لا يقلّون أهمية عن الذين اختيروا. وحتى سفراء لبنان في الدول العربية وأوروبا صبّوا غضبهم على الميدل إيست على أنّها جاحدة لجميل دعمهم ومساعداتهم في كل حين ولم تختزهم هم. وبعض هذه العداوات استمر سنوات عدّة. ولم تسلم الشركة حتى من بعض الذين اختيروا للرحلة إلى روما. فهؤلاء شكوا أنّ غرفهم في الفندق كانت في طبقات أدنى من آخرين، أو إنّهم لم يُدعوا إلى حفل العشاء الذي أقامه وزير الأشغال الإيطالي على شرف مكاوي، وأنّ الميدل إيست أخطأت لأنّها لم تلفت نظر الوزير الايطالي إلى أهمية هؤلاء[8].

استخدمت الميدل إيست كوادر جديدة وخبيرة، منها الفلسطيني أسعد نصر (وُلد عام 1927) المتخرّج في جامعة كامبردج عام 1950 والذي حصل على الجنسية اللبنانية. ذلك أنّ امتلاك إنترا نسبة هامة من أسهم الميدل إيست سمحت لبيدس بأن

8. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 57.

يلعب دوراً في توظيف نصر عام 1955 وتوظيف فلسطينيين آخرين. وكان نصر يعمل قبل ذلك في الجامعة الأميركية في بيروت ثم في وزارة الاقتصاد. فُعيّن مديراً لدائرة الإحصاء والتخطيط في الميدل إيست. وبعد تسع سنوات، أصبح نصر مديراً عاماً للميدل إيست (1964) في وقت أصبحت الشركة مملوكة بالكامل لإنترا. ثم أصبح رئيساً للميدل إيست بعد استقالة علم الدين عام 1977.

وبعد خط روما، افتُتح خط لندن في 18 حزيران 1956. وقد تعلّمت الشركة درس لندن، فبدل استضافة شخصيات لبنانية، نقلت الطائرة شجرة أرز قدّمتها وزارة الزراعة اللبنانية، وزُرِعت في احتفال رسمي على أرض مطار لندن بحضور وزراء ورسميين بريطانيين. وخاف الإنكليز بعدما رأوا صور الأرز العملاق في لبنان أن تنمو هذه الأرزة وتعيق الطائرات، فطمأنهم اللبنانيون أن أشجار الأرز في بشرّي عمرها آلاف السنين وتستغرق مئات السنين لتنمو. فكانت سلطة المطار تشرف على تزيين الشجرة كل سنة. ومنذ ذلك الحين، باتت شركة الميدل إيست تُعرف باسم شركة شجرة الميلاد Christmas Tree Airline.

أما خلاف سلام والحص فقد تعب الطرفان وارتضيا في 10 آب 1956 حلّاً بحضور المدّعي العام ومحامي سلام والحص واتفقا على إسقاط أكثر من عشرين دعوى قضائية، ما حرّر نسبة الـ22 في المئة العالقة من الأسهم لمصلحة الانكليز، وسدّدت الـBOAC تعويضات للجانبين.

طيلة تلك الفترة، لم تتخلَّ الشركة البريطانية عن رئاسة صائب سلام للميدل إيست. ولكن، عندما أصبح سلام وزيراً لشؤون النفط في الحكومة اللبنانية عام 1956، بدأ صراعاً مع شركة البترول العراقي – البريطانية الهوية – حول قانون ضرائب نفطية بمفعول سابق فرض رسوماً كبيرة عليها. وهذا ما أغضب ليس الشركة البريطانية فحسب بل الحكومة البريطانية حول تصرّف سلام كرئيس للميدل أيست التي تملكها شركة بريطانية، ثم يقوم بمحاربة مصالح بريطانيا في العراق. فكان هذا من دروس جمع المنصب السياسي بالمصلحة الخاصة. ومن ناحيته، كان صائب سلام يقرأ تحولات المنطقة وهوت شعبيته في بيروت، ورأى مصلحته السياسية كزعيم لبناني مسلم أن يكون موقتاً مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر الذي كسحت شعبيته البلدان العربية. وكان الحلّ أن يقدّم سلام استقالته من رئاسة الشركة. فعيّن الإنكليز

نجيب علم الدين مكانه.

عندما أصبحت الميدل إيست بريطانية بالكامل عام 1956، قام الانكليز بإزالة هيكلية العلاقة بين الميدل إيست والـBOAC وفرضوا شبكة معقّدة من البيروقراطية الحكومية البريطانية. وضاعت الصيغة السابقة التي كانت وراء نجاح الشراكة وهي استقلاليتها النسبية، من دون اكتراث أحد في لندن لمصلحة الميدل إيست ونموّها. لا بل أصبحت الشركة رهينة السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

جاءت هذه التطورات في زمن صعب جدّاً في لبنان والشرق الأوسط. فقد تدهور الوضع السياسي الداخلي في لبنان، كما أعلن عبدالناصر تأميم قناة السويس عام 1956. فوقع العدوان الثلاثي على مصر. وجرت انتخابات نيابية طالها التزوير في لبنان عام 1957 وحدثت ثورات وانقلابات في دول عربية عام 1958، فسقط الحكم الهاشمي في العراق ونجا نظام الأردن بصعوبة بعد هبوط قوى بريطانية في عمّان. أمّا في لبنان، فقد اشتعلت حرب أهلية، كما رأينا، وكان صائب سلام في طليعة المعارضة المسلّحة لقلب نظام كميل شمعون – من أيار وحتى آب 1958. فطلب شمعون التدخّل الدولي، وحطّ المارينز على ساحل بيروت.

كانت تلك الأعوام الثلاثة – 1954 إلى 1956 – نقطة تحوّل في المنطقة أزالت تقريباً نفوذ بريطانيا وجعلته تابعاً للوريث الأميركي. وفي بيروت، ظاهرياً كان التدخّل العسكري الأميركي وكأنّه أتى لدعم شمعون البريطاني الهوى، ولكنّ الجيش الأميركي في الحقيقة لم يتعرّض لخصوم شمعون، بل كانت السياسة الأميركية تثبيتاً لزعماء من الطرفين يتمتعون برضى واشنطن وترجيح نفوذ عبدالناصر، في وقت كانت مصر لا تزال تحظى بالرضى الأميركي.

عام 1958، تأثّرت الميدل إيست بأحداث المنطقة. فقد تعرّض مطار بيروت ومطارات أخرى للإقفال، واضطرت الشركة إلى إلغاء رحلات وتحويل وجهات بعضها في آخر لحظة وترك طائرات في مطارات خارج لبنان في دول غير آمنة. وخاف الركّاب في أكثر من بلد من خطر السفر إلى أو عبر مطار بيروت، في حين تغيّب قسم كبير من موظفي الميدل إيست في لبنان بسبب المعارك التي هدّدت طرق الوصول إلى المطار وإلى المكاتب الإدارية في بيروت. والنتيجة أنّ دخل الشركة تراجع والنفقات زادت، وأصبحت الميدل إيست وشقيقتها ماسكو في وضع مالي صعب. وعندما

عجزت ماسكو عن دفع رواتب موظفيها عام 1958، تدّخل علم الدين لدى يوسف بيدس ففتح بنك إنترا لماسكو اعتماداً لتستعمله. ولكن ذلك لم يكفِ لأنّ الأزمة طالت أشهراً طويلة والحكومة اللبنانية لم تكن في وضع مالي يمكّنها من نجدة الميدل إيست، وشمعون كان خارج السمع لانشغاله بالأحداث ولأنّ اسم الميدل إيست ارتبط بخصمه صائب سلام الذي كان يقود ثورة شعبية ضده في بيروت.

ومع انعدام فرص النجاة، لم يبق سوى اللجوء الشركة الأم الـBOAC فذهب علم الدين إلى لندن حيث لاحظ أجواءها السياسية قاتمة بسبب أحداث الشرق الأوسط: خروج بريطانيا من مصر وقناة السويس والعراق وتهديد الأردن ولبنان وخطر سقوط هذين البلدين الصغيرين في أيدي الجمهورية العربية المتحدة التي يقودها عبدالناصر.

فجاء طلب علم الدين للمال في وقت غير مناسب لأنّ الإنكليز كانوا يخافون أن يسقط لبنان أيضاً في أيدي الثوار ويصبح ضخ المال في الميدل ايست غير حكيم في الوقت الحاضر. ولذلك اكتفت الـBOAC بتقديم مساعدت مالية موقتة على أساس شهري فقط لمتابعة الوضع. ولئن كانت حرب لبنان قصيرة، كان المبلغ الشهري كافياً للميدل إيست ولماسكو لاجتياز «قطوع» 1958. ولكن المبالغ الشهرية تراكمت حتى فوجىء مسؤولو الشركة البريطانية بحجمها عندما أعدّ قسم المحاسبة كشف العام 1958. ما أغضب إدارة الشركة الأم التي أرسلت في نيسان 1959 رسالة شديدة اللهجة إلى الميدل إيست تطالب بتسديد ما عليها وتنتقد تدهور وضعها المالي بلهجة حادة. فهرع علم الدين مجدّداً إلى لندن حيث سمع تأنيباً لأنّ شركة صغيرة مثل الميدل إيست يمكن أن تراكم خسائر بلغت ملايين الجنيهات الاسترلينية خلال شهور (حوالى خمسة ملايين دولار).

ولم يقلّ غضب الإنكليز على صائب سلام سياسياً من غضبهم على الميدل إيست مالياً. فقد استغربوا كيف يقود سلام مؤسس الميدل إيست ورئيسها حتى 1956 حرب شوارع ضد كميل شمعون رئيس نظام ديمقراطي موال للغرب، ولا يفهمون كيف يريد سلام أن يجعل لبنان محافظة في الجمهورية العربية المتحدة إكراماً لعبدالناصر «هذا الهتلر المصري». وأنّهم – أي الانكليز – قد ندموا على تأسيس شركة الصيانة ماسكو في بيروت لأنّها عملياً سرقت الوظائف من اليد العاملة البريطانية ونقلت التكنولوجيا إلى لبنان والشرق الأوسط. ذلك أن أي شركة بريطانية في صناعة الطيران لم تكن راضية

عن إنشاء ماسكو وخاصة في ظروف بريطانيا الحالية.

وهنا عرض علم الدين أن تشتري الميدل إيست أسهم ماسكو من الـBOAC حتى لا تبقى عبئاً سياسياً لهم، فوافقوا وتمّ الشراء في حزيران 1960. ثم تمكّن علم الدين من إقناع مسؤولي الشركة الأم أن لا ينظروا إلى الميدل أيست كشركة مفلسة رغم خسائرها، بل أن يعتبروا هذه الخسائر دَيناً. وهي – أي الميدل إيست – ستسدّد الدين مع الفائدة وخاصة أنّ حرب لبنان قد انتهت ويجب التطلّع بتفاؤل إلى مستقبل لبنان والمنطقة. ولكن الإنكليز لم يكونوا متفائلين بالشرق الأوسط لأنّهم كانوا ينهزمون ويخرجون منه بعدما أصبح حكراً على النفوذ الأميركي، مع بعض المواقع للاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، قبلوا على مضض حجّة علم الدين عدم النظر إلى الميدل إيست كاستثمار فاشل لأنّ لا سبيل آخر لاسترداد أموالهم[9].

بنك إنترا يشتري الميدل إيست

لم تصبر الشركة البريطانية طويلاً قبل الشروع في تحجيم وترشيد استثمارها في الميدل إيست. ففي تموز 1959، طلبت الـBOAC من الميدل إيست أن تحوّل ديونها لديها إلى رأسمال يجزّأ إلى أسهم وأن تُحوّل هذه الأسهم إلى ملكية الشركة البريطانية، وأن يعمل محامو الميدل إيست على إلغاء الطابع الموقّت لملكية الشركة البريطانية المطلقة في الأوراق الرسمية اللبنانية فتتحوّل صكوك الملكية إلى مركز الشركة البريطانية الرئيس في لندن.

أمّا الأسهم التي يمتلكها موظفو الميدل إيست بموجب قرار مجلس إدارتها (20 في المئة أو 12500 سهم) فتُستردّ وتُدفع قيمتها للموظّفين وتحوّل أيضاً إلى ملكية الشركة البريطانية.

وإمعاناً في قرارات تحجيم الميدل إيست، صدر قرار بريطاني بإلغاء خطوطها إلى أوروبا لكي تحتكرها الـBOAC فقط. ثم جاءت رسالة اعتبرها علم الدين الضربة القاضية: فقد قرّرت الشركة الأم تعيين مدير عام إنكليزي للميدل إيست مكانه للإشراف على أعمالها في بيروت.

وردّ علم الدين برسالة رافضاً تنفيذ الأوامر رغم أنّه كان موظفاً لا يملك سهماً

9. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 63.

واحداً في الميدل إيست. فأثار ردّه غضب الشركة الأم وخرج مسؤولوها إلى الإعلام بكلام سلبي عن الميدل إيست، أنّ خسائرها قد تجاوزت 16 مليون دولار (6 ملايين جنيه استرليني). وأثير هذا الموضوع في الصحافة البريطانية، وخاصّةً أنّ المبلغ جاء من خزينة الدولة البريطانية وتتحمّل حكومة بريطانيا مسؤوليته.

وفي 20 تموز 1959، وقف نواب المعارضة من حزب العمال في البرلمان البريطاني ينتقدون الحكومة التي «سمحت للمال العام بأن يُنفق على بالوعة أجنبية هي الميدل إيست بدون أي عائد للمواطن البريطاني الذي يدفع الضرائب».

وردّ وزير الطيران المدني هارولد وركنسون «أنّ وضع الميدل إيست سيّئ جداً والخسائر فادحة ولا يمكن الاستمرار في هذا الوضع. ولذلك أعطيتُ الأوامر لمعالجة هذا الموضوع على وجه السرعة، إما بإيجاد حلول لديون الشركة أو بإقفالها». فتلقّفت الصحافة هذا الملف وربطت تحليلات الصحافيين الاقتصاديين بين الوضع السياسي في الشرق الأوسط وانكسار بريطانيا في عدّة بلدان وبين خطأ الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط المتفجّرة.

في بيروت، حلّ الذعر في أذهان موظفي الميدل إيست وعائلاتهم حول احتمال الإقفال، وبان شبح الإفلاس في الأفق حيث ارتبط مصير المئات بقرار شركة أجنبية في بلد غربي بعيد. ولو كان الأمر بأيدٍ لبنانية لصَبُرَ الجميع على الخسائر إلى حين تحسّن الظروف. ولم يجد علم الدين أمامه سوى السفر إلى لندن مرّة أخرى ليحاول إقناع الشركة الأم بإنقاذ الميدل إيست بدل إفلاسها.

يقول علم الدين: «إنّ القَدَر بحكمته اللامتناهية قرّر أن يكون يوسف بيدس، رئيس مجلس إدارة بنك إنترا وعضو مجلس إدارة الميدل إيست، وصديقي الشخصي، على الطائرة نفسها التي حملتنا إلى لندن ذلك اليوم. ولاحظ بيدس أني أتناول عدّة كؤوس من الويسكي وليس كأسين فقط كعادتي، وأنّ على وجهي ملامح قلق عميق. فسألني ما المشكلة. فشرحت له التطورات الأخيرة المتعلّقة بالميدل إيست. وسألني ماذا أنوي عمله وقلت له سأحارب بكل قوتي هذه القرارات.

وقال: «أنا معك ومستعد أن أدعمك حتى النهاية».

وأخذ بيدس يناقش ويفكّر في الموضوع طيلة بقيّة الرحلة.

ويقول علم الدين: «وفيما دنت الطائرة من مطار لندن وقبل الهبوط بقليل، التفت

يوسف نحوي وقال: لماذا لا أشتري أسهم الـBOAC في الميدل إيست؟ من الواضح أنّ إدارة الـBOAC لا تؤمن بمستقبل للميدل إيست وبلبنان. ولكن أنا وأنت نؤمن بلبنان ومستقبله. أرجوك أن تطلعني على الأجواء دوماً وحظاً سعيداً في معركتك»[10].

من الصعب قبول تصوير علم الدين دخول بيدس على خط الميدل إيست بهذه الطريقة العفوية وكأنّه مصادفة. ذلك أنّ بيدس، كما قال، كان صديقه الشخصي ورئيس البنك الذي طالما أنقذ الميدل إيست في السنوات السابقة. إضافة إلى أنّ بيدس كان يملك أسهماً في الميدل إيست وهو عضو في مجلس إدارتها. صحيح أنّه كان معه على متن الطائرة نفسها، ولكن من الصعب نفي احتمال أن يكون علم الدين قد وضع بيدس في الصورة قبل ذلك وفي عدّة اجتماعات في بيروت. لأنّ ثمّة سوابق عن توافق صائب سلام ونجيب علم الدين على إيجاد حلول على الطريقة اللبنانية للكثير من العوائق التي اعترضتها. ويؤكّد العلاقات الشخصية بين علم الدين وبيدس أنّ الابن البكر لعلم الدين واسمه مكرم قد عمل في بنك إنترا باكراً.

ويبقى تصديق سرعة بديهة بيدس التي أشار إليها علم الدين لدى الخروج من الطائرة. فالحقيقة أنّ بيدس لم يكن بعيداً عن اتّخاذ قرارات كبرى في لحظة ما، وقد يكون ثمن قراره السريع ملايين الدولارات ربحاً أو خسارة.

خرج علم الدين من مطار لندن وهو يفكّر في ما قاله بيدس. فقد كان معتاداً قرارات بيدس السريعة والعبقرية ومقتنعاً أنّ بيدس كان مؤمناً بالفعل بمستقبل الميدل أيست ومستقبل لبنان. ولكنّه لم يكن متأكّداً من جديّة وعد بيدس بدعم الميدل إيست، خاصة أنّ كلامه في الطائرة جاء بعد شربه عدداً من أقداح «الجوني واكر» . وكان بيدس يهوى المشروب ومتى ذهب مفعول الويسكي فقد يتراجع عن وعده. ورغم ذلك، فقد قرّر علم الدين استعمال ورقة بيدس في نقاشه مع الشركة البريطانية. ولذلك عندما التقى رئيس الـBOAC السير جيرارد درلانغر وبدلاً من استجداء العطف منه، عرض عليه شراء الأسهم وتسديد الديون فوق ذلك. فوافق الجانب البريطاني.

وعاد علم الدين إلى بيروت وحضّر مسوّدة اتفاق مع الشركة البريطانية وفيها تفاصيل الأسهم والديون كافة، ثم ذهب للقاء بيدس في إنترا. وهناك وجد أنّ حماس

10. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 67.

بيدس لم يخفت، بل إنّ بيدس بعد مناقشتها للملف ومراجعة الأوراق طلب منه أن ينتظر في مكتبه. ثم أمر بيدس مساعديه بتحضير رسالة «بيدسية» من إنترا موجّهة إلى الشركة البريطانية تدعم ما جاء في مسوّدة الاتفاق بين علم الدين والانكليز وتؤكّد التزام إنترا ضمان كل ما جاء في الاتفاق من تعهدات مالية.

وفي 29 آب 1959، عاد علم الدين إلى لندن للقاء رئيس الشركة البريطانية هذه المرّة، وقدّم له نص الاتفاق وشهادة الكفالة المالية من إنترا، كعرض لتحرير الشركة البريطانية والحكومة من أي مسؤولية أو خسارة قد تظهر فيما بعد، مع شراء كل أسهم الـBOAC في الميدل إيست نقداً وتسديد الديون كافة وفق جدول زمني. فبدأت مفاوضات صعبة انتهت برفض الشركة البريطانية بيع الأسهم، ما خيّب آمال بيدس. واستبدل الانكليز البيع بتوقيع اتفاق يحل المشاكل بين الشركتين في 20 تشرين الثاني 1959.

ولكن في مطلع 1960، طلبت الميدل إيست من الشركة الأم تمويل شرائها أربع طائرات بريطانية من طراز كومت، فطلبت الـBOAC هذه المرّة كفالة مصرفية مع أنّ عليها بموجب الاتفاق أن تتعامل مع الميدل إيست كفرع لها. فكان الأمر أن الشركة البريطانية تطلب ضمانة من ذاتها وتتعامل مع الميدل إيست كشركة غريبة عنها. وكان المخرج القانوني لهذا الإشكال موافقة الانكليز على بيع 51 في المئة من أسهم الميدل إيست لمواطنين لبنانيين كي تصبح أغلبية الأصوات بأيد أجنبية غير بريطانية.

وعاد علم الدين إلى بيدس بالعرض الجديد، مصوّراً الأمر للانكليز أنّ بيدس كان متردّداً ويحتاج إلى إقناع، كي لا يطمعوا به ويبالغوا بالسعر. ولم يحتج بيدس إلى إقناع بل وفي جلسة واحدة مع علم الدين أبلغه أنّ بنك إنترا قد وافق على شراء 51 ونصف من الواحد في المئة من أسهم الميدل إيست ليصبح صاحب القرار في الشركة. فقد كان بيدس يعلم أن مستقبل الميدل إيست هو في لبنان والمنطقة العربية، والإنكليز لا يفقهون ذلك. ورتّب علم الدين الأمر بحيث يرى الإنكليز بيدس وكأنّه زبون غير مكترث، ما جعل يده قويّة في التفاوض على سعر السهم[11]. وبهذا الالتفاف، استطاع بيدس الحصول على صفقة رابحة عندما وافق الإنكليز على ثمن السهم كما كان عام

11. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 70.

1956 بدون أي قيمة مضافة. واحتفظت الشركة البريطانية بـ48.5 في المئة. وعندما انتقلت ملكية الأسهم إلى إنترا، قدّم بيدس الكفالة ووافق الطرف البريطاني على بيع الطائرات البريطانية للميدل إيست. فتسلّمتها في كانون الأول 1960 وبوشر استعمالها في الرحلات في ربيع 1961.

ولكن سرعان ما عادت المشاكل مع الشركاء الإنكليز. ذلك أنّ توسّع الميدل إيست بطائرات كومت عملاقة تطلّب تكبير الرأسمال، أي أن يدفع المساهمون أموالاً إضافية لتستعملها الشركة في الاستثمار لقاء زيادة عدد الأسهم. وهذا ما احتاج في القانون اللبناني إلى ثلثي اصوات مجلس إدارة الميدل إيست. ولئن لم تكفِ أصوات إنترا (51.5 في المئة) احتاجت الميدل إيست إلى اصوات الـBOAC للوصول إلى النصاب. ولكن الشركة البريطانية كانت ترفض دعم الميدل إيست مالياً، لا بل كان ردّها المطالبة بدفع مستحقاتها من الأرباح وباسترداد ديونها بدل تكبير رأسمال الشركة اللبنانية، مع أنّ الميدل إيست لم يكن بإمكانها تسديد مستحقاتها إلا بعد توسيع نشاطاتها ووضع طائرات جديدة قيد الاستعمال.

فكان ثمّة تضارب مصالح لأنّ الشركة البريطانية لم تكن ترغب في أن تنمو الميدل إيست في سوق الشرق الأوسط في وقت رأى الجميع أنّ الشركة اللبنانية قد أصبحت فعلاً أكبر شركة طيران في المنطقة. ولمواجهة هذه العقبة، وجدت الميدل إيست النجدة من إنترا.

ثم قام علم الدين بمحاولة جديدة لرأب الصدع مع الـBOAC وزار لندن حيث استعرض تاريخ العلاقة والنجاحات والإخفاقات وأنّه ما لم تدعم الشركة البريطانية الميدل إيست بشكل إيجابي فالأفضل الذهاب نحو الطلاق. ولكنّ علم الدين فوجىء أنّ الإنكليز لا يعارضون مبدأ الطلاق وإنهاء الشراكة. ولأنّه كان واثقاً بدعم بيدس المالي أجابهم أنّه يقبل الفكرة أيضاً. وتجدر الاشارة هنا إلى أنّ علم الدين يذكر تفاصيل ذهابه وإيابه إلى لندن كل فترة وكأنّه «one-man show» يدير اللعبة وكأنّه صاحب الشركة. والأرجح أنّه كان لا يقدم على خطوات بدون علم بيدس المالك الرئيس لأسهم الميدل إيست.

عاد علم الدين إلى بيروت وأعدّ ملفّاً كاملاً لشراء حصّة الشركة البريطانية عرضه على بيدس وأرسله إلى الانكليز. وما ان وصلت رسالة من الشركة البريطانية

في 12 حزيران 1961 تعلن نيّتها قبول التفاوض لبيع أسهمها في الميدل إيست لإنترا وتصفية حساباتها المستحقة، حتى كان علم الدين مستعداً بملفاته وقدّم عرضاً مكتوباً في اليوم نفسه. ثم جاء قبول الإنكليز بعد ثلاثة أيام وتم الشراء والبيع في 16 آب 1961 أيضاً على أساس القيمة الاسمية للأسهم وبدون قيمة مضافة. وكان فك الشراكة مع الميدل إيست بداية انسحاب الشركة البريطانية من كل شراكاتها في العالم العربي.

سدّدت إنترا قيمة نصف أسهم الإنكليز نقداً والباقي بكفالة مالية تقسّط على 12 شهراً. كما سدّدت إنترا مستحقات الميدل إيست كافة للشركة البريطانية بأقساط سنوية لمدّة خمسة أعوام مكفولة بضمانات إنترا، واشترت أملاك ماسكو ومعداتها في مطار بيروت بسعر زهيد لا يزيد عن بضعة ملايين دولار تقسّط على عشر سنوات. والجدير بالذكر أنّ قيمة ماسكو من أرض وهنغارات ومعدات قد تضاعفت لتبلغ أكثر من مليار دولار في الثمانينيات.

وكّل بيدس عبدالله الخوري – الذي كان شريكاً لإميل البستاني في تأسيس شركة «كات» للإعمار والتجارة – لإتمام الصفقة، ثم منح قرضاً لعلم الدين لشراء أسهم خاصة به حتى يصبح شريكاً صغيراً.

استقبل الإعلام اللبناني شراء إنترا للحصّة البريطانية على أنّه نصر للاقتصاد اللبناني. وجاءت وفود المهنئين بعدما أصبحت الميدل إيست لبنانية بالخالص. ولكن علم الدين رأى فألاً سيئاً عندما لاحظ غياب بعض السياسيين ورجال الأعمال عن التهنئة. حيث قال: «ليس كل اللبنانيين كانوا فرحين أن تصبح الميدل إيست لبنانية. بعضهم كره ما أنجزناه وعدد كبير منهم اعتبر أنّنا نرتكب خطأ. فيما رأى غربيون ما حصل أنّه تصفية أعمال شركة غربية وهو سابقة خطرة... وزاد قلقي حول الطريقة التي كان البعض يسيّس بها عملية شراء الميدل إيست ويحاول أن يوقف هذه الخطوة ويعتبرها غير مرحّب بها... كان الجو السياسي في لبنان في ذلك الوقت معادياً للموضوع، ما كان يجب اعتباره تحذيراً باكراً وواضحاً للكارثة التي ستحلّ ببنك إنترا وبشركة الميدل إيست وبلبنان. ولكن الانسانية، للأسف، لا تمتلك بعد النظر»[12].

12. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 77.

لم يوضح علم الدين الأبعاد السياسية والأجواء التي ذكرها. ولم يفسّر لماذا اعتبر الطلاق مع الـBOAC مسيّساً مع أنّه كان واضح من تسلسل مذكراته أنّه كان يعرف خلفيات الطبقة السياسية اللبنانية ورجال المال والأعمال ونظرتهم إلى بيدس، بل كان علم الدين أيضاً من الطبقة السياسية ووزيراً في الحكومات. بل استعاض عن فضح هؤلاء بكلام رومنسي عن تعلّق الموظفين بالشركة وعن وطنية المساهمين اللبنانيين ورغبة الجميع في أن تزدهر الميدل إيست، وأنّ الرأي العام اللبناني واثق من مقدرة الميدل إيست على النهوض بدون الانكليز (وهي كانت أمنية بيدس نفسها أنّ الشعب اللبناني سيعطيه حقّه ويعترف بفضله على لبنان ما يمنع أعداءه من محاربته).

وسرعان ما ظهر العداء للميدل إيست. إذ أنّ بعض الخبراء الأجانب الذين كانت الشركة البريطانية قد عيّنتهم سابقاً استقالوا، فقرّر مجلس إدارة الميدل إيست استبدالهم في الطاقم التقني والصيانة بلبنانيين من أصحاب الخبرة. كما إنّ استقالة الطيارين الانكليز أدّى أيضاً إلى انعدام الثقة بالميدل إيست عندما أصبحت لبنانية بالكامل. إذ رفض أمراء عرب وسياسيون لبنانيون، ومنهم وزير الأشغال، الذي من المفترض به أن يكون أول مَن يدعم الميدل إيست بصفته المسؤول عن الطيران المدني، ركوب طائرات الميدل إيست إذا لم يكن القبطان إنكليزياً أو إذا كان لبنانياً. واحتاج الأمر إلى حملة علاقات عامة ودعاية واسعة قادهما مدير العلاقات العام في الميدل إيست سامي ربابي[13].

ورغم ذلك، **نجحت** عملية اللبننة. وكان أول قرار **كبير** لمجلس إدارة الميدل إيست، بعد انتقال ملكيتها بالكامل إلى انترا، هو مضاعفة الرأسمال من 6.3 ملايين ليرة إلى 19 مليون ليرة.

الميدل إيست تؤسس الخطوط الجوية الأردنية

في آب 1961، طلب الملك حسين لقاء مسؤولي شركة الميدل إيست على وجه السرعة. فحضر علم الدين إلى عمّان وأبلغه الملك أنّ الشركة الأميركية المالكة للخطوط

13. قبل تعيينه في الميدل إيست، كان سامي ربابي مدير عام سابقاً لشركة كوكا كولا لصاحبها نجيب صالحة شريك بيدس في بيروت. ثم اصبح ربابي ممثلاً للبنان في مؤتمرات عالمية للسياحة. وتعرّض للخطف لعدّة أشهر عام 1985 أثناء الحرب اللبنانية.

الجوية الأردنية قد أغلقتها، وأنّ المملكة أصبحت بدون خدمة طيران وطني. ولذلك فهو يطلب من الميدل إيست تعويض هذا النقص في الخدمة.

وكان يوم الاثنين، فسأل الملك: «متى تقدر الميدل إيست على أن تضيف رحلات من عمّان».

وأجاب علم الدين بتطمين كبير: «هذا الخميس إن شاء الله».

وفعلاً، حطّت طائرات الميدل إيست في مطار عمّان خلال أيام، ونقلت الركاب. وهذا ما شجّع الحكومة الأردنية على أن تعرض تأسيس شركة أردنية وطنية جديدة شراكة مع الميدل إيست منحتها رخصة باسم «Jordan Airways» مع امتياز احتكار أوجه الطيران المدني الأردني المحلي والخارجي كافة لمدّة عشر سنوات. فكان هذا العرض كنزاً لا يقدّر بثمن للميدل إيست. وتم توقيع عقد الشراكة حيث توزّعت الأسهم كالتالي: 25 في المئة للحكومة الأردنية و35 في المئة للميدل إيست و40 في المئة لأصحاب أعمال أردنيين.

وبدأت الشركة الجديدة العمل في أول تشرين الأول 1961. ثم طوّرت خطوطها من مطار عمّان إلى القاهرة وبيروت وجدّة والدوحة والكويت ودمشق والعقبة. أمّا بالنسبة إلى الميدل إيست فقد كان مصدر ربحها الرئيس من هذه الشراكة هو الخط الذي ربط بيروت بالقدس وعمّان ذهاباً وإياباً. ذلك لأنّه مرتبط بالسياحة الاقليمية وبمواسم الحج إلى المراكز المسيحية في فلسطين في أعياد الفصح والميلاد والزيارات المتواصلة. ولأنّ هذا الخط كان مربحاً للغاية، فقد تقاسمت خدمته الشركتان مداورة.

وتولّت الميدل إيست مهمة الترويج والدعاية للسياحة الأردنية عبر مكاتبها في الدول العربية وأوروبا. فانتجت وثائقياً سينمائياً عن الأردن وكتيّبات وملصقات بعدّة لغات، وقدمّت تذاكر مجانية لصحافيين ومسؤولين عرب وأجانب ليزوروا الأردن ويكتبوا عنه. وهذا كان دلالة ثقة الشركة اللبنانية بالنفس، حتى استطاعت الشركة الأردنية مضاعفة عدد ركابها في العام 1962، كما نجحت حملة الميدل إيست السياحية عن الأردن في جلب أكثر من خمسين ألف سائح يومياً إلى الأردن من الدول الأوروبية في مطلع 1963.

ولكن الأمور لم تسر على ما يرام، بين نيّات الميدل إيست الحسنة من جهة، وتراكم

مخالفات الحكومة الأردنية لاتفاق الشراكة ولترخيص «جوردان أيرويز» من جهة أخرى. فالحكومة لم تتعامل مع الشركة على أنّها شركتها الوطنية كما وعد الملك حسين، بل على أنّها فرع للميدل إيست اللبنانية. كما أنّ الحكومة الأردنية لم تمنع الشركات العربية والأجنبية من استعمال مطار عمّان بعكس شروط الترخيص الممنوح للميدل إيست. ثم إنّ الحكومة الأردنية طبّقت الرسوم كافة والأتعاب على «جوردان أيرويز» وكأنّها شركة أجنبية وخالفت مراراً بنداً يشترط أن يسافر الرسميون الأردنيون على متن طائرات جوردن أيروايز». كما رفضت قبول طلب جوردان أيروايز افتتاح خطوط أوروبية. ولم تتنازل الحكومة ولم تعطِ مبرّراً منطقياً للرفض.

وفوق ذلك، انتشرت شائعات في عمّان أنّ الميدل إيست في بيروت تسرق ركّاب «جوردن أيروايز» وتحوّلهم إلى طائراتها، طالما أنّ الأمر بيدها. وأنّها في حملاتها الترويجية للسياحة تركّز على زيارة لبنان أولاً على حساب الأردن، حيث يمرّ الركاب في مطار بيروت قبل عمان. وأنّ ثمّة تلاعباً في دفاتر الحسابات بحيث تُضّخم تكاليف ورسوم ومدفوعات الشركة الأردنية، ومنها تغريم جوردان أيروايز مبلغاً أعلى من سعر السوق لاستئجار طائرات فيسكاونت، وتتأخّر في تأهيل مواطنين أردنيين لقيادة الطائرات وإدارة الخطوط. وكان في كل هذه الاتهامات تجنٍّ، حيث إنّ الجهاز الإداري كلّه وأول قباطنة طائرات مدنية في تاريخ الأردن قد تلقوا تدريبهم وشهاداتهم لدى الميدل إيست في بيروت.

ولم تنفع عدّة اجتماعات عقدتها الميدل إيست مع الملك حسين لتحسين العلاقة، فهو لم يكن صادقاً في نيّاته. إذ فجأة أقدمت الحكومة الأردنية في أيلول 1963 على منح رخصة لشركة طيران أردنية جديدة بدون إعلان مسبق للميدل إيست بالأمر. والأسوأ أنّ الشركة الجديدة دخلت شراكة مع العدو المنافس للميدل إيست وهو شركة أير ليبان (Lebanese International Airlines). وأنهت حكومة الأردن الشراكة مع الميدل إيست وأقفلت جوردن أير وايز في 8 كانون الأول 1963 بعد تجربة ناجحة دامت 26 شهراً، لتصبح الشركة الجديدة - «عاليا» - شركة الأردن الوطنية. ولم يثمر تعاون عاليا مع أير ليبان في جلب الزبائن وتدعيم الخطوط، بعكس ما توقّع الأردنيون. فتوقّفت الشراكة بعد بضعة اشهر.

بلغت خسائر الميدل إيست من شراكتها مع الأردن مليون ليرة لبنانية، وكانت

درساً قاسياً والمرّة الأولى والأخيرة التي دخلت فيها الميدل إيست في شراكة مع دولة عربية. ولم يشرح علم الدين اسباب هذا الطلاق، بل اكتفى مرّة ثانية بتعابير رومنسية أنّه عاش في الأردن عشر سنوات هي من أجمل سنوات حياته وأنّ ما حصل من فك الشراكة لن يؤثّر في محبته للأردن والشعب الأردني لأنّ «المرء لا يبصق في البئر التي شرب منها»، الخ)[14]. مع أنّ الحقيقة كانت واضحة أنّ الحكومة الأردنية والشركاء الأردنيون طعنوا الميدل إيست بالظهر مراراً وتكراراً.

كانت نهاية هذه الحقبة بدون شرح وافٍ لا يطفىء ظمأ المراقب. والأرجح أنّ الجانب الأردني - وقد قوي عوده ورأى أمامه بنية تحتية وطنية من كادرات مؤهلة ومكاتب ومعرفة - قرّر إطلاق شركة أردنية يملكها بالكامل رجال الأعمال وحاشية الأسرة المالكة في الأردن. ولعل للسياسة دورها أيضاً إذ كان الملك الأردني في وادٍ غير وادي الرئيس جمال عبد الناصر، وكان له موقف من بنك إنترا مالك الميدل إيست والمرضي عنه ناصرياً.

14. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 83.

الفصل الثاني عشر

فرنسا و«إنترا» في معركة «أير ليبان»

لم تكن الميدل إيست شركة الطيران الوحيدة في لبنان بل كان ثمّة شركة أخرى تنافسها - كما ذكرنا - هي أير ليبان. ولقد تمّ تصوير الأمر مراراً على أنّه تنافس بين شركة مؤسّسوها وطاقمها من المسلمين هي الميدل إيست، وشركة يملكها ويديرها مسيحيون.

وطبعاً لم يكن هذا صحيحاً لأنّ طاقم الميدل إيست كان متعدّد الديانات اشتراها بنك إنترا الذي كان أغلبية مالكيه من المسيحيين. والفارق الأهم كان أنّ الميدل إيست لها امتدادات وشراكات مع الولايات المتحدة وبريطانيا، أمّا شركة أير ليبان فكانت منذ بدايتها بخلفية فرنسية وشريكة أير فرانس، التي غطّت خسائرها ومنحت المساهمين اللبنانيين نسبة مضمونة من المال حتى عندما عانت الشركة من الخسائر. كما قدّمت أير ليبان خدمات متطوّرة للمسافرين وحسنات للزبائن الدائمين، ما لم يمكن للميدل إيست أن تقدّمه.

طبعت العلاقات طيلة 16 عاماً بين الميدل إيست وأير ليبان المنافسة الصعبة والعداء الشديد. ولكن بعد سنوات، وقد بدأت الخسائر تتراكم، كان لا بد للشركة الفرنسية أير فرانس أن تنظر بعين المستثمر وخاصة أنّ أير ليبان سجّلت خسائر للعام 1961 بقيمة 18 مليون ليرة، بعدما كانت خسائرها في السابق من 10 إلى 12 مليون ليرة كل عام. وعندها طلبت أير فرانس من المساهمين اللبنانيين في أير ليبان التخلّي عن بعض امتيازاتهم لتحسين وضع أير ليبان المالي. لكنّهم رفضوا واتهموا أير فرانس أنّها تلاعبت بالحسابات لتضخيم الخسائر وتغيير شروط الشراكة.

كان مسؤولو أير فرانس ينتظرون خطوات من مجلس إدارة أير ليبان في بيروت تساهم في معالجة الأمر وترشيد الخسائر. ولكن عندما جاءهم الرد السلبي والفوقي

من أير ليبان، حوّلوا الملف إلى رئيس أير فرانس في باريس الذي أنزعج كثيراً من موقف الشركاء اللبنانيين، وقرّر فوراً حسم الأمر. فاتصل بيوسف بيدس وطلب أن يلتقيه. وفي باريس – حيث كان لبيدس مكان إقامة دائم – استعرض مع رئيس الشركة أوضاع أير ليبان وتداولا احتمال أن تشتري الميدل إيست أسهم أير فرانس في شركة أير ليبان. وطلب رئيس أير فرانس السرّيّة اثناء المفاوضات التي استمرّت ستة أسابيع في منزل المدير العام الفرنسي لأير فرانس. وكان علم الدين قد انضم إلى هذه الاجتماعات في باريس وذكر أنّه كان «يكره الفرنسيين»، ويصرّ على المشاركة باللغة الانكليزية في المفاوضات. وطبعاً فطن له المسؤولون الفرنسيون ورأوه «أنغلوفيل» يعشق الانكليز ولغتهم وثقافتهم.

وأخيراً توصّل إنترا وأير فرانس إلى اتفاق في 6 آب 1962. واحتاج الأمر إلى موافقة الحكومة الفرنسية. ورغم أنّ الميدل إيست هي شركة لبنانية خاصة لا تحتاج إلى موافقة الحكومة اللبنانية في قراراتها، إلا أنّ بيدس أيضاً تهيّب الأمر بسبب أنّ العملية ستصيب المسؤولين اللبنانيين في أير ليبان الذين كان يتمتعون بدعم سياسي، ما يجلب أعداء جدداً لبيدس في بيروت. ورأى أنّ ثمّة حاجة إلى موافقة الحكومة اللبنانية حتى لو لم يشرّع القانون لتلك الموافقة.

ولم تكن البيئة في بيروت ملائمة لأن يسيطر بنك إنترا – حيث يسيطر فلسطينيون مسيحيون على الرأسمال والقرار – على شركة أير ليبان التي يملكها مسيحيون لبنانيون تقليديون ينتمون إلى البورجوازية اللبنانية. ولكن ما ساعد في الأمر أنّ فرنسا كانت صاحبة علاقات عميقة مع النخب اللبنانية، وطالما أنّ الصفقة نالت موافقة الحكومة الفرنسية، فإذا كان ثمّة عراقيل في لبنان للصفقة يمكن الميدل إيست طلب مساعدة أير فرانس والحكومة الفرنسية التدخل.

ولم تتأخّر التطورات السلبية في لبنان. فقد تحرّك مساهمو أير ليبان فور اطلاعهم على الاتفاق بين أير فرانس وبيدس وسعوا لإيقافه. وفي الوقت نفسه ذهب وفد من الميدل إيست لمقابلة رئيس الجمهورية فؤاد شهاب لطلب دعمه للاتفاق. واثناء الحديث، شرح الوفد الذي ضم علم الدين أوضاع أير ليبان المالية وطرح بديلاً أن تشتري الدولة اللبنانية أير ليبان إذا شاءت. وقدّم علم الدين الميدل إيست كشركة لبنانية أصيلة ستكون مصدر قوّة للبنان وستكون شركة طيران عالمية تنافس خارجياً،

بدل أن تتكبّد الخسائر في منافسة داخلية مع شركة لبنانية أخرى. وقدّم وفد الميدل إيست نسخة عن الاتفاق بين إنترا وأير فرانس والذي كان في ثلاث صفحات ونصف صفحة.

وما جرى بعد ذلك يدلّ على ضعف شهاب أمام الطبقة السياسية اللبنانية.

فقد وعد شهاب بالنظر في الأمر وشكر علم الدين على إطلاعه على الملف. وطلب الوفد من شهاب التكتّم على الأمر وإبلاغهم الجواب. ولكن بيدس وعلم الدين، عن طريق استشارة الرئيس شهاب والتي لم تكن ملزمة لهما، قد سلّما الأمر له، وأعطياه الحق أن يقول نعم أو لا. فكان «طلب الإذن» من شهاب سلاحاً ذا حدّين. فقد تأخّر شهاب، الفرنكوفيلي النزعة، في الردّ ما أكّد شكوك إنترا أنّ ثمّة عراقيل لبنانية كبيرة. ذلك أنّ شهاب رغم علاقته ببيدس ورغم توسل علم الدين الكتمان، فضح الأمر الذي كان في غاية السرّيّة بالنسبة إلى أير فرانس والميدل أيست، وعرض الملف على زعامات لبنانية تكره بيدس. فأقنعه هؤلاء بمحاربة الشراء ودافعوا عن المساهمين اللبنانيين في أير ليبان.

شارل ديغول يتدخّل

زاد الطين بلّة أنّ أطرافاً لبنانية سياسية واقتصادية تدخّلت أيضاً للضغط على الجانب الفرنسي وأقنعت شخصيات فرنسية ذات نفوذ في باريس بإعادة النظر في الأمر. لقد حزم فؤاد شهاب أمره ورضخ لمنطق الزعماء برفض الاتفاق. وكان يثق بثلاثة ضباط سلّمهم مناصب عسكرية وأمنية عالية وهم غابي لحود وسامي الخطيب وأنطوان سعد. فأوفد أنطوان سعد إلى باريس حاملاً رسالة من شهاب إلى الرئيس الفرنسي الجنرال شارل ديغول طالباً منه التدّخل لمنع حصول الاتفاق، معلّلاً أنّ لبنان هو رمز تاريخي لفرنسا وما يمثّله بالنسبة إلى النفوذ الفرنسي في الشرق الأدنى وأنّ هذا النفوذ سيتأذّى كثيراً إذا باعت أير فرنس أسهمها في أير ليبان، ما سيفسّر أنّه تراجع استراتيجي.

كانت هذه إشارة مبكرة إلى درجة العداء لبيدس وإنترا، إذ أنّ الجماعات اللبنانية نفسها قد تدخّلت لدى الحكومة البريطانية في السابق لإقناعها بعدم بيع أسهمها في الميدل إيست لبيدس لأنّ ذلك سيكون تخلّي الشركة البريطانية عن شركة لبنانية

وسيضعف بريطانيا في الشرق الأوسط[1]. فكان غريباً أمر هذه الطبقة تسعى لدى لندن وباريس لإقناع الحكومتين بعدم التخلي عن الاستعمار. ويعكس نقولا ناصيف أجواء قصر الرئاسة في حاشية من كتابه عن سيرة فؤاد شهاب بأنّها أجواء ناهزت العنصرية ضد إنترا[2].

فؤاد شهاب يتدخّل

ولذلك، وبدل أن تسير الأمور بشكل جيّد كما هو الحال بين أي شركتين في أوروبا، طلبت الحكومة الفرنسية من أير فرانس تجميد الاتفاق إلى أن تتشاور حكومتا البلدين في الموضوع، مع أنّ الميدل إيست هي شركة مساهِمة خاصة لا علاقة للحكومة اللبنانية بها ولا تحتاج إلى إذن حكومي لشراء شركة أخرى، كما كانت أير فرانس. وبعد فترة، رجحت مصلحة نادي الزعماء اللبنانيين حيث أبلغت الحكومة الفرنسية أير فرانس رفضها بيع أسهم أير ليبان.

وبقي أمل واحد هو الحسّ التجاري لإدارة أير فرانس التي لم تكن لتستسلم لرومنسيات العلاقات التاريخية بين لبنان وفرنسا والتي روّجتها أماني الفرنكوفيلية اللبنانية. بل أصرّت على إيجاد حل عملي لوضع أير ليبان المالي. وهنا تفتّقت قريحة المحامين عن حل يسمح للميدل إيست بشراء أسهم أير ليبان على أن تصبح أير فرانس مالكةً لعشرين في المئة من الشركة الجديدة ويصبح اسم الشركة الجديدة «شركة طيران الشرق الأوسط الخطوط الجوية اللبنانية» أو MEA-AIR LIBAN. ولترطيب هذه الصفقة بشكل يساعد على الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية، تعهّدت الميدل إيست في مشروع الاتفاق أن تشتري طائرات كرافيل فرنسية الصنع لأسطولها، ما يساعد الصناعة الفرنسية، وأن تضمن الميدل إيست كامل طاقم أير ليبان – بمن فيه كبار الإداريين – بأنّ أحداً لن يخسر وظيفته أو حقوقه في الشركة الجديدة.

وكان لا بد من السعي مجدّداً لكسب رضى الرئيس شهاب من دون إثارة الدور السلبي الذي لعبه سابقاً لتعطيل الاتفاق الأول. وكان وفد الميدل إيست يتوقّع هذه

1. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 88.
2. نقولا ناصيف، **جمهورية فؤاد شهاب**، دار النهار، بيروت، 2009، ص 273.

المرّة موقفاً متجاوباً من شهاب الآن بعدما عولجت التفاصيل كافة مع الجانب الفرنسي.

إلا أنّ شهاب كان يلبّي مطالب الطبقة التقليدية في بيروت والتي كانت تريد تطبيق مبدأ ستة وستة مكرّر حتى في البيزنس على الميدل إيست، أي الإصرار على شركة «مسيحية» هي أير ليبان مقابل شركة «مسلمة» هي الميدل إيست. وكان تعليل اللجوء إلى هذا المنطق أنّ مصير الصفقة مع أير فرانس قد اصبح بيد شهاب الذي يمثّل الدولة اللبنانية وعلى الدولة أن تعدل بين الطوائف.

ولذلك، وبدلاً من أن يبارك شهاب الاتفاق الجديد، فاجأ وفد الميدل إيست وعلم الدين بطلب جديد اثار استغرابهم. فقد قال بأسلوبه اللبق (الذي تحدّث عنه نقولا ناصيف طويلاً في كتابه): «نقل إلي أحد مساعديّ معلومة أنّ الأغلبية الساحقة من موظفي وإداريي الميدل إيست هم من المحمديّين وأنّ هذه الأغلبية هي فلسطينية ومصريّة. هل هذا صحيح؟ فقط أحبّ أن أتأكّد من هذه المعلومة».

صدم طلبُ شهاب غير المتوقّع وفدَ الميدل إيست، لأنّ ليست ثمّة جداول تحدّد ديانة الموظفين لدى الإدارة، كما لم يكن صحيحاً أنّ أغلبية الموظفين غير لبنانية. وقال علم الدين للرئيس شهاب: «حتى لو كان ثمّة موظفون من أصل فلسطيني إلا أنّهم حصلوا على الجنسية اللبنانية، ولهم حق على الدولة اللبنانية أن لا تميّز ضدّهم».

ولم يكن هذا الجواب شافياً لشهاب، لأنّه لم يكن يحدّث الوفد لتقطيع الوقت بل كان هدفه ليس فقط استيعاب موظفي أير ليبان كما هو في الاتفاق، بل التأكّد أن الميدل إيست ستفسح المجال لإدارة أير ليبان ومَن وراءها من سياسيين لكي يكون لهم مواقع ونفوذ داخل الشركة الجديدة بعد ضم أير ليبان. فلا يدخل إداريو أير ليبان إلى الميدل إيست «من تحت».

وهنا عادت الميدل إيست إلى مراجعة أوراقها، وقامت بإحصاء مخجل لخلفية موظفيها الدينية وأي جنسيات يحملون. وكان عدد موظفي الميدل إيست في ذلك الوقت 2039. فتبيّن أنّ الأغلبية – نسبة 57 في المئة – كانوا من المسيحيين و42 في المئة من «المحمديين» (حسب تعبير شهاب، أي مسلمين) وأقل من واحد في المئة من ديانات أخرى. وبيّن الإحصاء أنّ الموظفين المسيحيين حصلوا على نسبة 70 في المئة من الرواتب – ليس بسبب عددهم فحسب بل لأنّهم تسلّموا معظم المناصب العليا في الميدل إيست.

أما بالنسبة إلى الجنسيات فلم يكن ثمّة موظف واحد غير لبناني في ملاك الشركة. ولمزيد من الشفافية، بيّن الإحصاء أنّ في ملاك الميدل إيست 139 موظفاً لبنانياً من أصل فلسطيني، منهم 119 مسيحياً و64 موظفّاً لبنانياً من أصل مصري، منهم 63 مسيحياً قبطياً.

فتسلّح وفد الميدل إيست بالأرقام والمعلومات وقصد القصر الجمهوري مجدّداً لعرضها على شهاب. ووصف علم الدين تبدّل طباع شهاب الذي كان يقلب صفحات الإحصاء وعلامات الغضب على وجهه. لقد شعر بالإحراج أن يتكّل على إشاعات نقلها إليه مساعدوه على لسان زعماء تقليديين لبنانيين لا يعرفون حقائق الميدل إيست، بل كانوا يوغرون في صدر شهاب ليحارب الميدل إيست ويحارب بيدس بديلاً عنهم. وجرى نقاش مع شهاب حول الموظفين من أصل غير لبناني والذين كان عددهم صغيراً على أي حال - أقل من مائتي موظف (أو 9 في المئة). وعاد الوفد إلى منطق أنّهم لبنانيون ولا يجوز التعامل معهم، بعدما منحتهم السلطات اللبنانية الجنسية، بشكل عنصري وخاصة أنّه يجب ألا يُسجّل للرئيس شهاب هذا الموقف وبأنّ لبنان ينظر إلى مواطنيه كمسلمين ومسيحيين ويتعامل بشوفينية مع مَن منحهم لبنان جنسيته. ولم يعلّق شهاب على هذا المنطق الواضح، بل لاذ بالصمت وأشعر الوفد بأن الزيارة انتهت. ثم هزّ رأسه من دون أن يبتسم واعتبرها الوفد إشارة مباركته للصفقة.

ولكن قبل أن يغادر الوفد القاعة، تبيّن أنّ هزة رأس شهاب لم تعنِ موافقته. بل طلب شهاب المزيد من الوقت لدراسة أوراق دمج الشركتين مع مستشاريه. ومعنى ذلك أنّ ثمّة مرجعيات سياسية عليه الوقوف على رأيها مرّة أخرى قبل أن يتخذ القرار. وخرج علم الدين وهو يفكّر أنّه «لم يعد يوجد شيء لبناني في لبنان سوى الأرز، وحتى البعض يصرّ على أن الأرزة فينيقية»[3].

وانقضى العام 1962 من دون أن يأتي الجواب من شهاب، بل إنّ الأمور ساءت مع الجانب الفرنسي. ذلك أنّ الحكومة الفرنسية كانت قد دخلت على الخط مباشرة وعيّنت رسميين لمتابعة الموضوع. فيما أصبح إداريّو أير فرانس الذين يفهمون البيزنس، في خلفية الملف.

وحضر إلى بيروت رسمي فرنسي كبير هو روبير فرنيو، مدير «معهد المواصلات

3. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 89.

الجوية» في باريس ليلتقي إدارة الميدل إيست. وبعد اجتماع استمر ساعات، تبيّن أنّ فرنسا أعادت النظر حتى في الدمج الذي كانت قد وافقت عليه بعدما رفضت عرض إنترا شراء أير ليبان مباشرة. ذلك أنّ دوائر رسمية فرنسية أخذت تنظر إلى أنّ خسائر أير ليبان ليست كبيرة ويمكن تحمّلها وهي تكاد لا تذكر مقارنة بالنفوذ الذي توفّره لفرنسا ملكية أير فرانس لشركة أير ليبان.

ومع إخراج ملف الدمج من الحيز التجاري وتحويله ملفّاً سياسياً، رافق زيارة فرنيو نشاطٌ سياسيٌّ مكثفٌ بين الحكومتين اللبنانية والفرنسية، فيما كانت سفارة فرنسا في بيروت توافي حكومتها بتقارير عن معارضة زعماء لبنانيين لتراجع إير فرانس عن دعم أير ليبان وحتى رفضهم الدمج مع الميدل إيست. وتبيّن فيما بعد أنّ شهاب كان يعلم كل هذا ولم يكن صريحاً بما فيه الكفاية عندما أثار موضوع المحاصصة (6 و6) مع وفد الميدل إيست، ولكنّه أُسقط بيده وحسب عندما واجهته الميدل إيست بالإحصاءات ولم تكن أرقام الميدل إيست تكفي ليعطي دعمه فيغضب الطبقة السياسية. إذ لم يكن مطلوباً 6 و6 مكرّر فحسب بل منح نفوذ وحصص لشخصيات سياسية لبنانية داخل الشركة الجديدة وكأنّها مؤسسة عامة يجب إخضاعها للمحاصصة ككل شيء في لبنان.

وأخيراً تفتّق العقل الفرنسي عن حل يرضي الجهات اللبنانية التي حاربت الدمج لضمان نفوذها المستقبلي: فمقابل أن تتمّ مباركة الدمج لبنانياً، ستوافق فرنسا على حصول الدولة اللبنانية على نسبة 30 في المئة من أسهم الشركة الجديدة، وستزيد حصّة أير فرانس - التي حُدّدت سابقاً بـ20 في المئة - إلى 30 في المئة. ثم تذهب نسبة 40 في المئة الباقية إلى بنك إنترا تحت اسم جديد هو «مجموعة إنترا» (Groupe Intra).

هذا الحلّ لم يكن مناسباً لبنك إنترا لأنّ النتيجة كانت تقليص سيطرته على الميدل إيست واضطراره إلى خلق كيان جديد هو إنترا غروب. ويقول علم الدين إنّ الرئيس شهاب لم يكن ينظر باستحسان إلى يوسف بيدس وإلى نشاطات بنك إنترا في تلك الفترة. وكانت معضلة بالنسبة إلى بنك إنترا لأنّ رفض هذا الاتفاق السياسي سيجّر عليه مشاكل في مسائل أخرى عديدة يمكن الطبقة السياسية في لبنان أن تثيرها والحكومة أن تتابعها. وستكون حرباً ليس فقط على الميدل إيست بل على بيدس إذا لم يعط الطبقة السياسية ما جاءت تفرضه عليه.

ولم تكن الطبقة السياسية وحدها ضد بيدس وضد سعيه لضم أير ليبان، بل إنّ

أصحاب المصارف كرهوا بيدس ومصرفه وحاربوه بلا هوادة، وركّزوا خاصّةً على أنّ أصحابه فلسطينيّون ولا قيمة لحقيقة أنّ معظمهم يملك الجنسية اللبنانية. وسنعود إلى هذا الأمر في الفصل التالي.

وفي تلك الأثناء، انطلقت إشاعات تحرّض الفرنسيين ضد إنترا، بأنّ وراء إنترا المال العربي وأنّ في إنترا من هم أوفياء لعبدالناصر، أو أنّ بريطانيا هي وراء نهوض إنترا لأنّ بيدس عميل انكليزي عمل سابقاً في بنك باركلايز البريطاني في القدس. ولم يقتصر إطلاق الإشاعات حول إنترا على شخصيات مسيحية، ذلك أنّ بعض الشخصيات الإسلامية أيضاً أطلق إشاعة ضد بيدس أنّ اليهود في فلسطين يموّلون إنترا.

ووصلت الحملة ضد بيدس إلى حدّ وصفه بأنّه يشكّل خطراً على لبنان وأنّ إنترا يحاول الهيمنة على اقتصاده بتمويله ومنحه القروض لمؤسسات مالية وتجارية وصناعية لبنانية. فكانت ماكنة التحريض ضد بيدس متكاملة تعمل طيلة الشهور التي كان فيها إنترا يفاوض أير فرانس. وعندما فشلت الإشاعات المذهبية ضد الميدل إيست وإثارة الشوفينية حول هويّة موظفيها غير اللبنانية، انطلقت موجة أخرى بأنّ إنترا يهدّد الهوية اللبنانية للطيران المدني في لبنان بسيطرته على الميدل إيست ومحاولته الآن ابتلاع أير ليبان.

أمام كل هذه الضغوط التي لا تحتمل، قبل بيدس بما هو معروض عليه. وبدلاً من دمج الميدل إيست وأير ليبان ومنح أير فرانس 20 في المئة من الشركة الجديدة، كانت النتيجة أنّ أير فرانس قد نجحت عبر المناورات السياسية في السيطرة على الميدل إيست مع حلفائها في أير ليبان وأرباب السياسة اللبنانية، وفي الهيمنة على كامل الشركة الجديدة. فقد تراجعت حصّة إنترا إلى 40 في المئة واستحوذت أير فرانس عملياً على 60 في المئة لأنّ الطرف اللبناني المتمثّل بالدولة اللبنانية ارتضى أن تتسلّم أير فرانس إدارة الشركة الجديدة بكاملها، بعلم مسبق ومباركة من الرئيس شهاب، ولا يقبل أن تكون الشركة لبنانية بالكامل وراءها إنترا.

أُجبر أصحاب أسهم الميدل إيست قهراً وظلماً على القبول بوضع اصبحوا فيه مساهمين من الدرجة الثانية بعدما كانوا أصحاب القرار والأمرة، وكان ثمّة مخاطرة بالخروج العلني ضد دخول الدولة شريكاً بنسبة 30 في المئة. كل هذا لكي لا يدخل جماعة أير ليبان «من تحت» في شراكة الميدل إيست وأير فرانس، ولكنهم يرتضون أن يكون الفرنسي هو السيّد.

دهاء بيدس

عندما بدأت مرحلة جديدة من الحرب الباردة بين إنترا وأعدائها، أخذ بيدس يستعمل دهاءه. إذ أنّ إنترا الذي قدّم للميدل إيست الضمانة المالية لشراء طائرات Caravelle هدّد بسحب هذه الضمانة في حال أصرّت الحكومة وأير فرانس على تسلّم إدارة الشركة وحرمان إنترا من لعب دور يحمي حقوقها وأسهمها. ولم تكن أير فرانس في وضع يمكنها تقديم ضمانات مالية، في حين كان على الدولة اللبنانية سلوك الطريق القانونية المعقّدة والمرور عبر البرلمان لتحصل على صلاحية تقديم الكفالة لشركات الطيران، وفي هذه الحالة لثلاث شركات هي الميدل إيست وأير ليبان و«شركة طيران عبر المتوسط للشحن TMA».

هذا الجانب من الصفقة أقلق الحكومة اللبنانية التي تداولت الأمر مع الرئيس شهاب ومع الطبقة السياسية. واتفق الجميع على التراجع. فكسب بيدس هذه المعركة عندما أعلنت الحكومة اللبنانية أنّها ليست في وضع يسمح لها بأن تكون شريكاً أو كفيلاً في الشركة الجديدة. وأمام هذا الوضع الجديد، عادت الديبلوماسية الفرنسية إلى النشاط، فجاء روبير فرنيو إلى بيروت مجدداً وقام بجولة، ثم زار الرئيس شهاب مع السفير الفرنسي في بيروت، وخرجوا بمشروع جديد لكنه يُبقي مساهمي الميدل إيست وبنك إنترا في وضع أقلوي: حيث تذهب نسبة 30 في المئة من الأسهم إلى أير فرانس ونسبة 30 في المئة يشتريها مساهمو أير ليبان ويبقى 40 في المئة لبنك إنترا. ورغم أنّ هذا المشروع كان أسوأ (بالنسبة إلى الميدل إيست وإلى بنك إنترا) من أن تأخذ الدولة اللبنانية نسبة 30 في المئة، إلا أنّ شهاب وافق عليه ووعد «بإقناع» مساهمي أير ليبان بأن يشتروا 30 في المئة من الأسهم.

أمّا نصّ البروتوكول الذي أعدّته جهات رسمية فرنسية، فرغم استعماله فذلكة قانونية تجارية، إلا أنّه في ثنايا أسطره وصف دمج الشركتين بلغة يعفي أير فرانس من أي تعهّد مالي لأير ليبان ويسمح لأير فرانس بالسيطرة على الشركة الجديدة بتكلفة قليلة، ويضرب أيضاً حقوق بنك إنترا الذي نُظر إليه على أنّه جماعة أنغلوفيل داخل الميدل إيست وأبرزهم نجيب علم الدين. وللمزيد من الإجحاف بحق إنترا، حضر البروتوكول من باريس وأُعطيت إنترا مهلة 48 ساعة للقبول أو الرفض، وليس ثلاثين يوماً كما هو الإجراء التقليدي في عالم الأعمال لكي يتمكّن إنترا من دراسة البروتوكول

ومراجعة القانونيين.

واعتبر إنترا أنّ البروتوكول هو أمر إذعان فرنسي استعماري من دولة متعجرفة تفرض إرادتها على شركة في مستعمرة سابقة، في وقت كانت الطائرات الفرنسية تعبر لبنان مجاناً وتستخدم مرافقه بثمن زهيد مستغلّة محبّة اللبنانيين لـ«الأم الحنون»، وفي حين كانت الطائرات اللبنانية وركّابها يُعاملون بذلّ في مطارات فرنسا ويسمح للميدل إيست بالهبوط واستعمال المرافق في المطارات الفرنسية فقط بعد تذمّر شديد وتأخير من مسؤولي الطيران الفرنسيين وكأنّها منّة.

فكان المشروع الأخير هو أسوأ ما قُدّم خلال عام، ذلك أنّه نتج من استقطاب سياسي حاد ضد بيدس، حيث وقفت فرنسا و«محبّوها» اللبنانيين متحدّين يسيطرون على 60 في المئة من الأسهم وعلى الإدارة، وبمواجهتهم بنك إنترا بـ40 في المئة من الأسهم ليس له أي سلطة ولا يتمتع بغطاء سياسي ذي معنى.

حتى إنّ البروتوكول أشار إلى أير ليبان باسم «الفريق الأول» مع أنّها شركة صغيرة كانت ستبيعها أير فرانس للميدل إيست برخص التراب قبل عام. وشعر بيدس وعلم الدين بأنّ الوقوف في وجه شهاب سيكون انتحاراً للميدل إيست لأنّ الحكومة اللبنانية كانت قادرة على خنق الميدل إيست أو حجب رخصتها أو منع طائراتها من الهبوط في مطار بيروت. وأنّ الأمر برمّته أصبح مؤامرة دنيئة للسيطرة على الميدل إيست وابتلاعها. كما إنّ الوقوف في وجه فرنسا سيكون له عواقب وخيمة ليس لأنّ قسماً كبيراً من الشعب اللبناني يحب فرنسا، ولكن أيضاً لأنّ بإمكان فرنسا محاربة الميدل إيست في كل مكان وليس في فرنسا وأوروبا فقط[4].

4. يُحكى عن قصة مشابهة عن ديبلوماسي لبناني فاز بمسابقة السلك الديبلوماسي وعمل فترة في الخارجية. وبعد سنوات حصل بجهده وتفوقه على تعيين في سفارة لبنانية مهمة في الخارج. فنصحه أهله وأصحابه بأن يزور الزعيم السياسي للطائفة لأخذ مباركته. وعندما فعل ذلك مع أفراد عائلته، هنّأه الزعيم وبارك له المنصب. وغادرت العائلة شاكرة الزعيم متحدثة عن حسن ضيافته وأخذ ابنها يستعد للسفر إلى منصبه الجديد. ولكن الزعيم الذي أزعجه هذا التعيين، بدأ اتصالاته شاكياً أنّه لم يكن يعلم بهذا التعيين وأنّه يفضّل رجلاً آخر من الطائفة لاستلام هذه السفارة المهمة. ومارس الضغط حتى حصل له ما أراد وأرسل الشخص الذي زاره مع عائلته إلى سفارة غير مهمة في أفريقيا ومنحت الخارجية شخصاً آخر من عباءة هذا الزعيم منصب سفير في العاصمة المهمة. وكان هذا ثمن السعي إلى مباركة الزعماء على أمر كان منتهياً، انتهى بصاحب العلاقة إلى سيف ذي حدّين لأنّه وضع مصيره في أيدي الزعماء.

شارل ديغول يتدخّل ثانية

ذهبت، إذاً، النيّات التجارية التي رافقت الجو الحميم بين بيدس ورئيس أير فرانس ليطلّ الوجه الاستعماري البشع مع أدواته المحلية. فعادت الشركة الوطنية الرئيسية – الميدل إيست إلى الهيمنة الأجنبية، حيث نجت من سيطرة بريطانية لتسقط تحت هيمنة فرنسية.

ولئن لم يُشر مشروع البروتوكول لا من قريب ولا من بعيد إلى ضمانات بنك إنترا لأسطول الميدل إيست الجوي وإلى صفقة طائرات كارافل مع شركة Sud Aviation الفرنسية، خمّن بيدس أنّ في الأمر ملعوباً. فأعلن أنّه لن يعارض البروتوكول من حيث المبدأ، ولكنه سعى لمعرفة خبايا الأمور. وفي تلك الأثناء، علم بيدس أنّ مفاوضات قاسية بين الفرنسيين ومساهمي أير ليبان اللبنانيين كانت تدور وراء الكواليس حول استبدال ضمانات بنك إنترا بضمان مالي مشترك من أير ليبان وأير فرانس لأنّ الشركتين – أير فرانس وأير ليبان – ستمتلكان الأغلبية في مجلس الإدارة. وتبيّن أنّ مساهمي أير ليبان رفضوا التوقيع على ضمان إنترا لأنه يجعلهم ملزمين في القانون أمام البنك. بل يريدون ضمانة أير فرانس لأنّهم أساساً يريدون الاستفادة، مثلما كانت الحال سابقاً، من دون أي تضحية أو مجازفة شخصية.

واستفاد بيدس من هذا التطور، لأنّ انترا كان امبراطورية عالمية أقوى من أن تطاله الطبقة السياسية، وملف الميدل إيست حتى لو كان يتهاوى أمام ضربات الطبقة السياسية كان جزءاً من إنترا. وهكذا دخل بنك إنترا لعبة ملف الشراكة مع أير ليبان وأير فرانس، مشترطاً قبول البروتوكول كما هو فلا تمنح أير فرانس مساهمي أير ليبان أي امتيازات أو دعم مالي في الشركة الجديدة. وموقف بيدس الذكي هذا قوّى اليد الفرنسية في الضغط على أير ليبان. كما رافق الاعلانَ عن موافقة إنترا المشروطة، إعلانٌ منفصلٌ أنّ إنترا ستمنح الميدل إيست كفالة مالية بقيمة 150 مليون ليرة. ما يعني أنّ استمرار كفالة إنترا للميدل إيست مرتبط ضمنياً بموافقة أير فرانس وأير ليبان على شروط إنترا. كما طلب بيدس من محامي إنترا تقصير مدّة التعاقد مع مصنع طائرات كارفيل الفرنسي من 20 سنة إلى سنة واحدة، أي بدلاً من أن ينتهي في 28 شباط 1983 سينتهي في 28 شباط 1963. وتمّ بصمت وبدون الإعلان عن هذا التعديل حتى لا يُمارس ضغط سياسي على إنترا لوقفه.

وبقيت مجازفة واحدة لبيدس هي الخوف أن يقبل الطرفان الآخران، أير فرانس وأير ليبان، بشروط إنترا، وعندها تقع الميدل إيست ضحية المناورة. ولكن بقيت هذه المناورة أقل تكلفة ومخاطرة من مواجهة رئيس الجمهورية فؤاد شهاب والطبقة السياسية والنفوذ الفرنسي في لبنان.

والحقيقة أنّ مناورة بيدس نجحت، ووقع أعداء إنترا من سياسيين ورجال أعمال في حيرة. فقد كانوا يتوقّعون أن يرفض إنترا البروتوكول الذي يمنحه 40 في المئة من الأسهم ويجرّده من السيطرة على الإدارة ومجلسها. وعندها سيستغل أعداء بيدس الأمر ويصوّرونه على أنّه صفعة لرئيس الجمهورية فؤاد شهاب، راعي البروتوكول، وبصقة في وجه فرنسا التي أدارت المراحل. فتتحرّك الماكينات لإعلان حرب مفتوحة على البنك وعلى الميدل إيست كأعداء للبنان ولصديقته التاريخية فرنسا.

ولكن قبول إنترا بالصفقة أعاد أعداءها إلى غرفة التخطيط مع واقع جديد هو أنّ صفقة الكارافل باتت مهدّدة. فقد أقلق أير فرانس والحكومة الفرنسية تهديد إنترا بحجب الكفالة المالية عن الميدل إيست وتقصير مدّة عقد كارافل من 20 سنة إلى فترة قصيرة تنتهي بعد شهور قليلة. وهنا اشتبك الأمر في باريس، خاصة أنّ في أوساط السلطات الفرنسية مَن كان موافقاً على بيع أير ليبان من الأساس وضد الدخول في متاهات السياسة اللبنانية، وخصوصاً أنّ الرئيس ديغول كان راعياً لشركة كارافل كفخر للصناعة الفرنسية وقد تدّخل شخصياً لدعم قيام مصنع Sud Aviation. كما أنّ بيع هذه الطائرات للميدل إيست كان سيفتح سوق الشرق الأوسط الغني والنامي لعدّة صفقات لهذا المصنع، وهذا كان أهم لفرنسا واقتصادها من اسهم أير ليبان ومن مراضاة «أحباء فرنسا» في لبنان. ولذلك كان على الجهات الفرنسية التي توّلت تسويق البروتوكول المخزي لإنترا أن تواجه ديغول وتشرح له لماذا ستخسر فرنسا صفقة كارافل. ولكن لم يوجد امرأة فرنسية أو رجل فرنسيَ تتمتّع أو يتمتّع بمقدار من الثقة لطرح الملف على ديغول شخصياً.

في بيروت، ساهمت مناورة بيدس في كشف موقف مساهمي أير ليبان وداعميهم السياسيين على أنّهم كانوا الطرف الوحيد الذي تصرّف بعناد وعدم تغيير للموقف منذ بداية مفاوضات الشراكة. وعندما تدهورت الأمور، لجأ هؤلاء مجدداً إلى الرئيس شهاب للضغط على إنترا. فاستدعى القصر الجمهوري إدارة الميدل إيست للتشاور،

وكان شهاب غاضباً من سير الأمور حيث بلغه حنق الرئيس ديغول على السلسلة التي لا تنتهي من المؤامرات على مسألة تجارية هي إنهاء عقد بيع وشراء، وربما بلغه أيضاً أنّ أحداً لا يجرؤ على مفاتحة ديغول، ويجب حلّ الموضوع.

وكانت المرّة الأولى التي ينفجر فيها شهاب، حيث شتم شركة أير ليبان ومساهميها ومَن وراءهم من الزعماء الذين سمّاهم الفروماجيست (آكلي الجبنة) والذي يضحّون بأي مبدأ وطني وضمير للمنفعة الشخصية. وشرح شهاب لوفد الميدل إيست كيف أنّ مساهمي أير ليبان ليس فقط يرفضون تحمّل مسؤولية الكفالة المالية لشراء الطائرات للشركة الجديدة، بل يصرّون على أن تقدّم أير فرانس لهم الضمانات والامتيازات السابقة نفسها كشرط لدخولهم في الدمج. لقد قلقوا أنّ دخول أير فرانس مباشرة في إدارة الشركة الجديدة في بيروت سيؤدي إلى اعتماد آلية إدارية حديثة ووقف وسائلهم البدائية في الهدر والفساد وانفاق المال. وهذا يعني أنّ حصولهم على سلطة ونفوذ في الشركة الجديدة لا قيمة مالية عالية لهم كما كان وضعهم في أير ليبان، ولذلك شاؤوا أن يستمر التعويض المالي من أير فرانس.

وأمام رفض أير فرانس مطالب مساهمي أير ليبان، انسحب هؤلاء من المفاوضات فوقع بيد شهاب أنّه فشل في مراضاتهم مهما فعل. ولم يجد شهاب ما يقوله لوفد الميدل إيست بعد كل ما حصل، فاستبدل الاعتذار بمدح تصرّف الميدل إيست طيلة الأشهر الماضية وشكر صبرها لأنّها كانت توافق على أي خطة باركها هو، فكانت الميدل بنظره أفضل من الطبقة السياسية التي لا يعجبها العجب ومارست الضغوط المتواصلة على شهاب. وأنهى شهاب الاجتماع بموافقة مسبقة على أي مشروع تقبله إدارة الميدل إيست.

إنترا يربح المعركة

من ناحيتها، اتضّح لأير فرانس أنّ مساهمي أير ليبان وكل جماعة محبي فرنسا في لبنان لم ينفعوها بشيء. إذ عندما استحق الأمر وتطلّب موقفاً حقيقياً وجدياً والتوقيع على الاتفاق، فرّوا. فقرّرت أير فرانس عندها المضي مع الميدل إيست في مشروع الدمج الأصلي. وهكذا تمّ توقيع اتفاق جديد في 15 آذار 1963 بحيث تصبح حصّة أير فرانس 30 في المئة وتذهب نسبة 70 في المئة إلى بنك إنترا. وتعهّدت إنترا ضمان شراء

الطائرات الفرنسية كما رغب شارل ديغول، فيما تعهّدت أير فرانس تسليم اسهم أير ليبان بالسعر المتفّق عليه. وكان ذلك في 6 آب 1962. وكانت موافقة الحكومتين على الاتفاق سريعة هذه المرّة.

وظهرت الشركة الجديدة – «شركة طيران الشرق الأوسط - الخطوط الجوية اللبنانية» – إلى العلن بتاريخ 19 حزيران 1963، وتمّ دمج موظفي أير ليبان في الميدل إيست بشكل مريح، فتبيّن لهم أنّ كل شيء وكل شخص داخلها كان تماماً مثل شركتهم.

بلغت أرباح الميدل إيست عام 1961: 40 مليون دولار، وزادت الأرباح عام 1962 بنسبة 28 في المئة، وبنسبة 32 في المئة عام 1963 رغم تكاليف عملية الدمج وشراء أسهم أير ليبان. وعندما سدّدت الميدل إيست مبلغ 10 ملايين دولار من ديونها للشركة البريطانية في نهاية 1962، أصيب الإنكليز بصدمة سارة لسرعة تسديد المبلغ، وندموا على خسارة البقرة الحلوب وبيعهم الميدل إيست لإنترا بسعر زهيد. فقد كان بعضهم يظنّ أنّ حظّ الشركة البريطانية سيكون من السماء إذا قامت الميدل إيست بتسديد أي مبلغ من ديونها.

زاد تحسّن الوضع المالي ثقة الميدل إيست بمستقبلها، فاشترت طائرات كارافل إضافية ثم تعاقدت مع فرنسا في نهاية 1963 على شراء طائرة كونكورد حديثة لرحلاتها من بيروت إلى نيويورك عبر مطار تولوز المخصص للكونكورد في فرنسا.

في أول شباط 1963، تعرّضت الميدل إيست لأول حادث أمني في تاريخها. إذ أثناء هبوط طائرتها من طراز فيسكاونت ناقلة 14 شخصاً في مطار انقرا اصطدمت بطائرة عسكرية تركية فيها ثلاثة ركاب ولاقى الجميع حتفهم. ولم ينته الأمر عند هذا الحد بل دفع الاصطدام الطائرة اللبنانية للارتفاع في الجو ثم للسقوط على مبنى بنك ومن هناك إلى وسط الشارع حيث سوق شعبي. وبلغ عدد القتلى بين المدنيين الأتراك 68 وعدد الجرحى 80 مات بعضهم فيما بعد. وإذ سارعت وسائل الإعلام التركية باتهام الميدل إيست بالتقصير، اتضح أنّ برج مراقبة مطار أنقرا لم يكن يعلم بوجود الطائرة العسكرية على المدرج عندما سمح لهبوط الطائرة اللبنانية.

وفي 18 نيسان 1964، سقطت طائرة للميدل إيست من طراز كارافل في البحر اثناء هبوطها في مطار الظهران في السعودية، بسبب عاصفة ترابية، فمات ركابها وطاقمها

وعددهم 49 شخصاً، منهم 23 أميركياً يعملون في شركة آرامكو للبترول.

في الفترة من 1962 إلى 1966 وسّعت الميدل إيست عملياتها وخطوطها لتخدم 37 مدينة في 32 بلداً، كما وصل عدد مكاتبها حول العالم إلى 55 مكتباً بطواقم لبنانية خبيرة تتحدّث عدّة لغات. حتى إنّ دخل الشركة عام 1966 فاق عن العام 1962 بنسبة 73 في المئة، في حين كان معدّل نسبة الأرباح 36 في المئة سنوياً.

مع حلول العام 1964، كثرت شركات الطيران العربية حتى بلغ عددها العشرين، معظمها تأسّس لهدف غير تجاري بل لبرستيج بلدها، في حين دخلت سائر الدول الأوروبية سوق الشرق الأوسط للمنافسة. وساهمت الميدل إيست في تأسيس منظمة الطيران العربية وانتُخب سليم سلام، مسؤول العلاقات الدولية في الميدل إيست، أميناً عاماً لهذه المنظمة. ثم أصبح سليم سلام رئيساً للميدل إيست بعد تقاعد علم الدين في كانون الأول 1977.

وبسبب قدرات الميدل إيست التدريبية، تحوّلت مكاتبها في بيروت معاهدَ تأهيل للكادرات العربية وباتت شركات الطيران العربية توظّف لبنانيات ولبنانيين بأعداد كبيرة. وانتشرت ظاهرة زواج المضيفات اللبنانيات بشبّان لبنانيين مقيمين في دول غرب أفريقيا بعدما بدأت رحلات الميدل إيست الأسبوعية إلى تلك المنطقة من العالم. وذكر علم الدين أنّ الميدل إيست كانت تخسر مضيفة كل أسبوع تقريباً بسبب الالتقاء بشاب لبناني في السنغال أو غينيا أو في بلد آخرى، والزواج به.

في 4 تشرين الأول 1964، توفي عبدالله الخوري بمرض القلب وهو الرجل الثالث في بناء الميدل إيست بعد بيدس وعلم الدين، وكان عضو مجلس إدارة. فاستدعت الادارة زوجته ناديا الخوري لأخذ مكانه. وفي 22 تشرين الأول 1964، حصل أسعد نصر نائب الرئيس لشؤون التخطيط والاقتصاد على ترقية فأصبح مدير عام الميدل إيست، المنصب الذي كان تولاه علم الدين منذ 1952.

لقد أصبح علم الدين وزيراً للإرشاد والأنباء والسياحة في حكومة رشيد كرامي في تموز 1965 ولكنه بقي رئيساً للميدل إيست ورئيس مجلس إدارتها، مبرّراً «أنّ الحكومة لا تعمل بعد الظهر ولذلك كان لديه ما يكفي من الوقت لإدارة شؤون

الميدل إيست»[5].

في تلك الفترة من الستينيات، احتك علم الدين برجال المكتب الثاني، فرع المخابرات في الجيش اللبناني، الذين كان لهم شأن في كل شاردة وواردة في لبنان في عهدَيْ فؤاد شهاب وشارل حلو. فقد طلبوا منه كوزير للأنباء أن يتدخّل في انتخابات نقابة الصحافة ليمنع فوز ملحم كرم ولكنّه لم يفعل ونجح كرم. وكانت وزارة الأنباء التي تولاها مسؤولة أيضاً عن شؤون السياحة والمجلس الوطني للسياحة والإعلام ومحطات الإذاعة والتلفزيون وتنظيم الصحافة التي كانت تعاني من الفوضى. لقد قامت وزارته بإحصاء عام 1965 تبيّن أنّ في لبنان 50 صحيفة سياسية يومية، و43 مجلة أسبوعية و4 فصليات سياسية و155 مجلة غير سياسية و158 مطبوعة شهرية غير سياسية و26 وكالة أنباء.

وبعد شهور، أصبح علم الدين وزيراً للأشغال بعد استقالة وزيرها جورج نقاش في 14 كانون الأول 1965، واستمرّ في حكومة كرامي حتى استقالتها. ثم سمّي عبدالله اليافي رئيساً للحكومة في 4 نيسان 1966.

في العام 1964، أخذت الميدل إيست خطوات أكبر في اقتناء طائرات كبيرة بريطانية وأميركية، فيسكاونت وبوينغ، وعمل علم الدين على إنجاح الصفقة مع الإنكليز ولكن المشروع فشل بعد رفض الحكومة البريطانية تمويل المصنع. ولذلك تحوّلت الميدل إيست نحو الولايات المتحدة وتعاقدت على شراء طائرات بوينغ في 18 شباط 1966. وزاد مجلس إدارة الميدل إيست الرأسمال في 3 أيلول 1966 من 125 مليون ليرة إلى 150 مليون ليرة. وأمام رفض أير فرانس المساهمة في الزيادة، سدّد بيدس الفارق في صيف 1966. ورغم أنّ الميدل إيست وإنترا كانا في أوج النجاح، إلا أنّ انهيار انترا كان يبعد فترة أسابيع.

تفاح لبناني لقاء طائرات بوينغ

وقبل اختتام هذا الفصل، لا بد من الإشارة إلى حقيقة أنّ بنك إنترا كان منسجماً مع الإرث الفينيقي في التجارة، وخاصّة عنصر المقايضة والابتكار في المساومات.

5. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 117.

وعلى سبيل المثال، فقد دخلت الميدل إيست – مثل بنك إنترا – في نواحٍ تجارية عدة لا علاقة لها بقطاع الطيران، كاستيراد وتصدير المواد الغذائية على سبيل المثال، والخدمات الفندقية وغيرها. وفي 1966، نشرت مجلة «تايم» قصة فكاهية عن الميدل إيست تكشف هذا الجانب الفينيقي – ويصح أن يقال الليفنتي – في سلوك الميدل إيست التجاري.

بدأ مقال «تايم» كالتالي: «يحلم رجال الأعمال في الغرب بالتعامل التجاري مع دول النفط في الشرق الأوسط، ما يجلب لهم الأرباح الطائلة لأنّ احتمال أصناف ما يمكن بيعه لهذه البلدان يفوق الألف نوع، من التفاح إلى الطائرة النفاثة.

وقبل 18 شهراً، استقدمت شركة الميدل إيست عروضاً من عدّة مصانع طائرات، منها شركتا دوغلاس وبوينغ الأميركية وشركة بريتيش أيركرافت كورب. وكانت الميدل إيست تسعى لشراء ثلاث طائرات بقيمة 40 مليون دولار. وكانت أهميّة هذه الصفقة بالنسبة إلى هذه المصانع أنّها ستفتح باباً لبيع الشركة اللبنانية المزيد من الطائرات وكذلك لشركات طيران عربية أخرى. وكان إزدهار شركة الميدل إيست بشكل لافت للنظر وتنافسياً على المستوى العالمي قد أثار فضول المصانع الغربية. فهي تطير من بيروت إلى بومباي في الشرق وإلى باريس وزوريخ وكوبنهاغن في الغرب، وتستعد لفتح خطوط طيران إلى بوينس أيريس وريو دي جانيرو في أميركا اللاتينية حيث يقيم ملايين المهاجرين اللبنانيين.

وكمنت المشكلة في الأسلوب اللبناني في التوصّل إلى توقيع عقد. فهناك مراحل معقّدة من التفاوض بعض تفاصيلها لا علاقة له بالبيزنس، وبعضها الآخر ينمّ عن عقلية «صفقة» لا عن عقد تجاري قانوني. فقد دخلت شركات بريطانية في مفاوضات مع الميدل إيست تخلّلتها مقايضة جزء من ثمن الطائرات بتصدير التفاح اللبناني إلى بريطانيا لدعم المزارعين في جبل لبنان. وإذ رفض الانكليز هذه المقايضة تقدّمت الميدل إيست بعرض آخر يقضي بتأسيس شركة صغيرة تابعة لبريتيش أيركرافت مهمتها تأجير طائرات ركاب مدنية للميدل إيست وغيرها. ولكن شطارة الانكليز قلبت هذه الفكرة لمصلحتهم، إذ أنّ الحكومة البريطانية اشترطت موافقتها على تأسيس شركة كهذه بنزع امتياز التسامح الضرائبي عنها في بريطانيا، فيتعامل معها عملياً كشركة أجنبية وليس كشركة بريطانية. ورفضت

الميدل إيست».

وإذ دخل الأميركيون المفاوضات مع الميدل إيست، توصّلوا سريعاً إلى تحديد السعر. وهنا طلب الجانب اللبناني إضافة كميات من القمح الأميركي ومواد غذائية أخرى كجزء من صفقة الطائرات في العقد. كما طلب الجانب اللبناني أن تسدّد الميدل إيست الجزء الأكبر من ثمن الطائرات نقداً والجزء المتبقي يسدّد عندما تتمكّن الشركة اللبنانية من بيع القمح والمواد الغذائية بتسهيل من الحكومة الأميركية. واستغرب الأميركيون هذه الطرق الملتوية في التجارة، ولكن فاتهم أنّ هذه كانت بعض من أساليب المقايضة والمساومة المتبعة في لبنان والشرق الأوسط[6].

6. «Middle East Airlines: The Art of Bargaining», *Time*, November 28, 1966.

الفصل الثالث عشر

أمبراطورية بيدس العالمية

إضافة إلى مكاتب وشقق في باريس، اشترى يوسف بيدس شركة حوض بناء سفن La Ciotat في فرنسا، كما اشترى كازينو لبنان وراديو أوريان وشركة الميدل إيست للطيران. وافتتح فرع إنترا باريس ثم فرع لندن، وعدّة فروع في بلدان أفريقيا الغربية. وكان بيدس يفضّل دائماً أن تكون مكاتب الفروع عقارات يملكها إنترا وليس مستأجرة. فقد اشترى مبنى Banque Intra SA في جنيف، ومبنى على جادة الشانزيليزيه في باريس، ومبنى Canada House على الجادة الخامسة لفرع نيويورك.

بيدس في لندن

كان لبيدس علاقات واسعة في لندن أولاً بسبب حياته السابقة في فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني، وعمله لسنوات في بنك باركلايز الإنكليزي، وسفره المتكرّر إلى لندن في الخمسينيات عندما كان يبحث عن سبل توسيع أعمال بنك إنترا الوليد وافتتاح فروع في أوروبا وأميركا.

وكانت لندن مربط خيل العرب، خاصة أنّ بريطانيا دولة كبرى والدولة الاستعمارية في الجزيرة العربية والعراق ومصر. ولقد اكتسبت فكرة افتتاح فرع لإنترا في لندن أهمية قصوى لأنّ عرب النفط وخاصة من دول الخليج والعراق جاؤوا إلى لندن للتجارة والاستجمام والعمل والاستشفاء. وكل هذا احتاج إلى افتتاح حسابات مصرفية في لندن. ولئن كان الحس الرأسمالي بالفطرة لدى بيدس، فقد دلّه أنفُه باكراً أنّ عليه أن يلحق المال الذي سينمو ويتضاعف في لندن عاصمة الغرب المالية آنذاك. وذلك قبل الطفرات النفطية الكبرى في الستينيات والسبعينيات. لقد كمن ذكاء بيدس في توقّع الفرص واغتنامها قبل أن تصبح علنية وفي متناول الجميع.

كان بيدس قد قرّر أن يفتتح فرعاً في لندن عام 1956، ولكنّ أحداث لبنان السياسية ومشاكل المنطقة ومنها العدوان الثلاثي على مصر، ثم حرب لبنان 1958، أخّرت افتتاح الفرع. وما ان انتهت أزمة لبنان وانتُخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية وتشكّلت حكومة برئاسة رشيد كرامي حتى عاد الاستقرار عام 1959. فاستأجر بيدس مكاتب لفرع لندن في مبنى Sabena في ساحة بيكاديلي الشهيرة وعيّن مديراً له خبيراً بريطانياً متقاعداً من بنك باركلايز.

ومن الذين وظّفهم بيدس في هذا الفرع ذلك العام نعيم عطاالله، شاب فلسطيني في الثامنة والعشرين من عمره، والذي أصبح مع الوقت صديقاً مقرّباً من العائلة وموضع ثقة لدى بيدس.

ولد نعيم عطاالله في مدينة الناصرة عام 1931، وترك فلسطين 1949 وهو في الثامنة عشرة من عمره واستقرّ في لندن، إلى أن وافقه الحظ والتقى بيدس عام 1959. ولقد أصبح عطاالله منذ السبعينيات من كبار رجال الأعمال في لندن ونشر مذكراته في ثلاثة أجزاء وتضمّن الجزء الثاني تفاصيل مهمة عن أعمال بيدس الخارجية. ويلاحظ أنّ عطاالله هو فلسطيني ومن مدينة الناصرة وهي مسقط رأس عائلة بيدس، وهو مسيحي أيضاً (كاثوليكي). ولعلّ هذه العوامل الثلاثة جذبت بيدس.

وكان نعيم عطاالله قد عمل لفترة وجيزة في فرع بنك فرنسي هو Crédit Foncier في لندن، إلا أنّ بيدس وظّفه وألحقه بفرع إنترا في عمل لا علاقة له بالعمل المصرفي. فقد كان بيدس يريد أن ينقل أجواء الخدمات الإكسترا التي توقّعها أثرياء العرب من مصارف بيروت والتي سبقت إليها الإشارة في الفصل العاشر. فقد أصبح عطاالله وباسم إنترا محطة الاتصال الأولى للعرب الذين كانوا يصلون إلى لندن ويحتاجون إلى سكن أو شراء ملابس ومقتنيات ثمينة كالساعات والمجوهرات. كما أنّ وجود عطاالله في فرع إنترا لندن ومعرفته باللغة العربية ساعدا الزبائن العرب على افتتاح حسابات وصرف عملات وتحرير شيكات وفتح اعتماد. ولكن تسمية هذه الخدمات على أنّها «علاقات عامة» تقلّل أهميتها لأنّها كانت بالضبط ما جذب العرب إلى إنترا لندن. فقد كانت الخدمات الإكسترا هي ما يبحث عنه اثرياء العرب في لندن وهي ما توفره إنترا، وإلا كانوا ذهبوا إلى مصارف أخرى في لندن أفضل من إنترا بكثير لو اقتصرت الحاجة على خدمات مصرفية بحتة.

كان بيدس معلّماً من الطراز الأول في تأسيس الفروع، حيث كان فرع لندن بإشراف أشخاص انكليز أصحاب خبرة، وكان الأثاث إنكليزياً وبدون البذخ الشرقي حتى يشبه أثاث أي بنك في لندن. ولكن القيمة المضافة التي لا تملكها البنوك الأخرى في المدينة كانت قدرة بيدس على خدمة زبائنه العرب بلغتهم وفي خدمات غير مصرفية يحتاجون إليها في لندن من استئجار سيارة وفندق وحجز الطائرة إلى سائر الأمور المذكورة أنفاً. وبذلك وصلت نكهة إنترا البيروتية إلى لندن مع لمسة بيدس الليفنتية.

في تلك الفترة التوسّعيّة، كان بيدس عملياً «يلحق المال» كما يليق بمصرفيّ ضليع. فكانت عينه على لندن وباريس وروما، ولكنّه لم ينسَ الانتشار اللبناني والسوري الكثيف في أفريقيا وأميركا اللاتينية. بل أمضى شهوراً طويلة بعيداً عن بيروت يطوف الجاليات في دول أفريقيا الغربية، وفي البرازيل والمكسيك والأرجنتين والولايات المتحدة، ويقيم صداقات ويمهّد لافتتاح فروع. لقد استفاد بيدس من أصحاب النفوذ في الجاليات اللبنانية والسورية في عالم الانتشار وتغلغلهم في المال والتجارة وقربهم من أصحاب السلطة في تلك الدول. وكان لعمل بيدس الرائد دورٌ في التمهيد لشبكة خطوط طيران الشرق الأوسط الميدل إيست في النصف الأول من الستينيات بعدما أصبحت من شركات أمبراطورية إنترا لتمتد إلى أفريقيا.

لم يمضِ عام على افتتاحه حتى ازدهر فرع لندن وكثُر زبائنه العرب، سواءٌ كانوا أصحاب أعمال أو أمراء نفط أو سياسيين وأكاديميين أو صحافيين. فكان هؤلاء يحضرون إلى فرع إنترا ويلتقون عطاالله فيفتتحون حساباً في البنك ثم يبقون على صلة به طيلة فترة إقامتهم، ويدعونه وزوجته البولونية الأصل ماريا إلى حفلات العشاء والنزهة والمطاعم.

ومع ازدهار الفرع، احتاج بيدس إلى نقله إلى مكان أكبر، فاستأجر مكاتب تطلّ أيضاً على ساحة البيكاديللي، عند زاوية شارع Lower Regent. وكان أثاث المكاتب الجديدة فخماً هذه المرة ولكن دوماً ضمن الذوق الانكليزي. ثم عيّن بيدس مديراً أرمنياً فلسطينياً يدعى غزمراريان، وكان زميلاً لبيدس في بنك باركلايز في القدس في فترة الأربعينيات.

وكانت وداد زوجة بيدس تحضر إلى لندن مراراً حيث يتعلّم أولادها في المدارس البريطانية. وكلّما جاءت وداد إلى لندن، كان نعيم وزوجته ماريا يرافقانها في السهرات

والحياة الاجتماعية والمسرح والموسيقى، أو إلى خارج لندن في جولة ريفية. فكانت وداد تستمتع بالمقاهي الانكليزية العريقة حيث يقدّم الشاي بأنواعه مع قطع الحلوى الصغيرة والمربّى. كما أنّها كانت تصرف بعض الوقت في كازينوهات المقامرة الشهيرة لممارسة هواياتها في ألعاب الحظ. إلا أنّها لم تكن مدمنة المقامرة، وكان إنفاقها على مشترياتها معقولاً ومحدوداً وليس بدون حدود، وكانت تذهب أيضاً إلى جنيف مراراً حيث كانت تمضي أياماً.

إنترا لندن مربط خيل العرب

تطوّر دور فرع إنترا لندن وفق تشعّب حاجات الزبائن العرب، فكان يعالج شؤون أبناء وبنات كبار أغنياء العرب من خليجيين ولبنانيين وفلسطينيين وعراقيين وسوريين ومصريين عندما يحضرون إلى لندن. وكان هؤلاء وذووهم يدعون عطاالله وزوجته للمشاركة في حياة البذخ والسفر والاستجمام في بريطانيا وخارجها.

ومن الزبائن الذين حضروا إلى فرع إنترا لندن، أبناء أعضاء مجلس إدارة إنترا، ومنهم فوزي ورمزي أبو زيد، ابنا أبو زيد عضو مجلس إدارة إنترا وهو لبناني من أصل فلسطيني. وكذلك ابن عمهما عبدالله أبو زيد. وكان ثراء والدهم أبو زيد مذهلاً، يمتلك عدداً من الاحتكارات التجارية والماركات العالمية، ويحتكر تفريغ البواخر في مرفأ بيروت ومرفأ العقبة في الأردن. فتوفّر لأبناء أبو زيد امكانيات مالية ضخمة للإنفاق أثناء فترة دراستهم في لندن، وكانوا على صداقة مع عدد من الأمراء السعوديين في العاصمة البريطانية.

كما حضر سليم دياب ابن الأرملة شفيقة دياب عضوة مجلس إدارة إنترا. وكانت هذه العائلة تعيش في قصر في بيروت وصاحبة نفوذ في المجتمع اللبناني. ولاحقاً انخرط سليم دياب في السياسة وأصبح نائباً في البرلمان اللبناني، واقترن بابنة نجيب علم الدين مدير عام شركة الميدل إيست واسمها عايدة.

ومن الزوار أيضاً تاجرا جوخ لبنانيان هما سمير والياس أبيض لعبا مصادفةً دوراً في حياة عطاالله. فقد قدّما لماريا زوجة نعيم بطاقة سفر ذهاباً وإياباً إلى بيروت. وطارت ماريا إلى بيروت وأقامت في منزل شقيقة نعيم سهيلة. ثم تقرّبت ماريا من أجواء بنك إنترا في بيروت وإدارته والتقت سكرتيرة بيدس الخاصة سلوى حنّوش.

فتوسّطت حنّوش لدى بيدس ليسهّل لنعيم عطاالله الحضور إلى بيروت لفترة تدريبية في المقر الرئيس لبنك إنترا. ووافق بيدس لأنّ في ذلك مصلحة للبنك، وحضر عطاالله للتدريب فوثّق علاقته بمسؤولي إنترا وموظفيه، واكتشف مثلاً أنّ علاقة عائلية تربطه باسكندر أيوب، أهم مستشاري بيدس في بيروت، وأنّ أيوب كان ابن عمّ له من ناحية أمّه. وترك حضور عطاالله واختلاطه بكبار فريق إنترا بيروت انطباعاً في أذهان كثيرين أنّ بيدس يهيّئه ليصبح مستشاراً مقرّباً[1]. ولم يكن هذا بعيداً عن الحقيقة ولكن خارج لبنان.

وإذ استمر صعود فرع لندن، ليصبح عنواناً مهماً واساسياً لعرب لندن، بدأت زيارات بيدس تتكرّر للعاصمة البريطانية، حيث كان كالدينامو لا يهدأ من اجتماع إلى لقاء إلى غداء عمل، فسهرة كوكتيل. ولكثرة تجواله في لندن، وظّف شقيقين انكليزيين هما جون وجيم ليت، ليعملا سائقيْن خاصين له أثناء وجوده في لندن، واقتنى سيارة فخمة لهذه الغاية. وإذ راقت له الفكرة، افتتح شركة تاكسي في لندن وعيّن هذين الشقيقين مشرفين عليها. وخلال فترة، أصبح للشركة أسطول من سيارات الليموزين ومنها رولس رويس تنقل الشخصيات المهمة وكبار الزوار العرب في شوارع المدينة ومن المطار والفنادق، أو إلى أي مكان يرغبون فيه في أنحاء بريطانيا.

كان توسّع إنترا في العاصمة البريطانية خيراً على الاقتصاد العربي في لندن. فقد جعل ساحة البيكاديللي مركزاً لبنانياً وعربياً بامتياز. كما اكتسب اسم البيكاديللي شهرة حيث بدأ بناء مجمّع تجاري فخم في بيروت حمل هذ الاسم في الستينيات وضم قصر البيكاديللي للفنون والاستعراضات في شارع الحمرا.

وكانت مكاتب طيران الشرق الأوسط الميدل إيست قد افتتحت في ساحة البيكاديللي لندن أيضاً، وسهّلت خدمات إنترا الإكسترا، فتعاون فريقا البنك وشركة الطيران بشكل يومي. وكانت مكاتب الميدل إيست بإدارة بشارة كرم وزوجته جيزيل، اللذين أصبحا كنعيم عطاالله وزوجته من الوجوه الاجتماعية المعروفة والنشطة في أوساط عرب لندن وأثرياء العرب وسهراتهم. وأحياناً كان الأربعة، عطاالله وزوجته وكرم وزوجته، يحضرون النشاطات الاجتماعية نفسها. فكان نشاط كرم وزوجته

1. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots: A Second Memoir*, London, Quartet Books, 2006, p. 54.

ولعدّة سنوات من اسباب نجاح الميدل إيست في بريطانيا، يبدآن يومهما بإعداد لائحة يومية بأسماء الشخصيات العربية الهامة التي ستحضر إلى لندن وأماكن وجودها، ويقدمان هذه اللائحة إلى فرع إنترا. فكان إنترا يقوم بنشاط علاقات عامة واسع كأنّه سفارة يعرض خدماته على هؤلاء الزوار من سيارات ليموزين إلى افتتاح حسابات وقروض وحجز فنادق وبطاقات سفر وجولات سياحية وشوبنغ.

هذا التعاون بين البنك وشركة الميدل إيست التابعة لإنترا جلب الفائدة والأرباح للفرعين.

بيدس في جنيف

من أصدقاء بيدس المقربين كان أنطوان بست Antoine Best، وهو قبطي مصري ورجل أعمال. وقد بدأت هذه العلاقة منذ بداية انطلاق بيدس في بيروت في مطلع الخمسينيات، واستمرّت لتصبح حميمة جداً. حتى إنّ بست كان الرفيق الدائم لبيدس في ايامه الأخيرة في لوسرن، وعيّنه بيدس وصياً على تنفيذ تركته.

ولد أنطوان بست في القاهرة عام 1926، اي إنّه كان يصغر بيدس بأربعة عشر عاماً. وأصبح بست في عمر مبكر هو 27 سنة صاحب أعمال كبرى في مصر. فقد كان منذ حداثته كثير الأسفار في أوروبا وبلدان جنوب وشرق آسيا. وتكرّرت سفراته وزاد تعلّمه عدّة لغات حتى اكتسب خبرات في عالم الأعمال. وفي العام 1953، كان بست يريد شحن السكر المصري إلى بيروت وتخزينه هناك ريثما يعقد صفقات لبيعه بكميات أصغر في الدول العربية. وكان بست يتعامل مع مصرف فرنسي في بيروت لهذه الغاية. ولكنّ تاجر قطن من الإسكندرية يدعى روبير حوري وأصله حلبي، نصحه بأنّ من الأفضل أن يتعامل مع بنك لبناني جديد هو بنك إنترا حيث يملك هو – أي حوري – نسبة جيدة من الأسهم. ورغم أنّ رئيس البنك كان يوسف بيدس ولكن حوري وجّهه للاتصال ببديع بولس الذي يمثّل مصالحه في بيروت.

وبالفعل، اتصل بست ببولس ونجحت صفقة شحن وتخزين السكر عن طريق إنترا. ولكنّ بست التقى يوسف بيدس أيضاً وأصبحا صديقين. إذ أنّ بيدس دعا أنطوان بست إلى منزله لتناول الغداء مع أسرته، وتكرّرت زيارات بست إلى بيروت ومع كل زيارة كان يلتقي بيدس ويكتشف فيه شخصية رائعة منظّمة التفكير ومركّزة

في الوصول إلى الأهداف، وخاصة متى تعلّق الأمر بالمال وتحقيق الأرباح.

وكان سحر شخصية بيدس وجمال بيروت كافيين لإقناع بست أن يترك القاهرة ويأتي للسكن والعمل في بيروت، حيث احتضنه بيدس وزوجته وداد وعاملاه كأنّه من أفراد الأسرة. وكانت نتيجة الضيافة واللطف والاحتضان، أنّ الصداقة تطوّرت وبات بست يشعر بأنّه مدين لبيدس وأنّه سيكون دائماً إلى جانبه على مبدأ «الصديق وقت الضيق» A friend in need is a friend indeed.

في العام 1954، ظهر بعض التناقض بين الشركاء الفلسطينيين في إنترا، فبعضهم كان يريد تحديد عمل البنك بالشؤون المصرفية البحت، حتى لو كان مرسوم الحكومة لتأسيسه يسمح بأبعد من ذلك. وكان البعض الآخر، ومنهم بيدس، يجد في العمليات الاستثمارية قوّة للبنك. لقد رفض الشركاء نشاط بيدس بالتوسّع في الأمور العقارية وسوق القطع الأجنبي والتجارة الخارجية. وحاولوا إبعاد بيدس عن مركزه. حتى إنّ بديع بولس قدّم عرضاً لبيدس لشراء حصّته، ولكن أنطوان بست تدخّل لمصلحة بيدس لدى روبير حوري في مصر الذي يمون على بديع بولس، فبقي بيدس في منصبه.

ودخل أنطوان بست مع بيدس في شركة للتجارة والاستيراد والتصدير ببضاعة الجملة التي كان بيدس قد أسماها International Traders تيمّناً بالاسم الذي جلب عليه الخير عام مجيئه إلى لبنان. ولكن بيدس كان في أوائل صعوده ينوّع نشاطاته في تلك الفترة المبكرة من الخمسينيات. وكان مشروعه أكبر بكثير من أن يكون شريكاً لأنطوان بست في بيروت فحسب. وكان بست صاحب طموح وخبرة دولية، فقرّر أن يترك بيروت ويسافر ليستقرّ بشكل دائم ونهائي في جنيف.

وإذ أنهى بيدس الصراع مع بعض شركائه داخل إنترا لمصلحته وثابر في تشخيص أنظاره غرباً. فكان حضور بست في جنيف عاملاً مهماً لأن تكون تلك المدينة السويسرية أولى محطات بيدس في أوروبا. وهناك أسّس بيدس Banque Intra SA كمصرف يملكه هو بالكامل، وطلب من بست أن يديره. ولكن الراتب لم يكن مغرياً كفاية، ففضّل بست أن يستمر في أشغاله الخاصة ومنها الخدمات العقارية. وهنا طلب منه بيدس أن يساعده على العثور على مقرّ دائم للبنك لقاء عمولة. ذلك أنّ بيدس كان يفضّل دائماً امتلاك العقارات التي يتخذها مقرات لفروع إنترا على الاستئجار. وخلال فترة بسيطة، عثر بست على عقار مهم هو مبنى فندق Hôtel de l'Ecu التاريخي،

فاشتراه بيدس وجعله مركزاً لفرع إنترا جنيف. وينقل نعيم عطاالله عن بست شكواه أنّ بيدس لم يدفع له أتعابه المهنية. ورغم ذلك، بقي بست صديقاً حميماً لبيدس لا ينفصلان، عندما يأتي بيدس إلى جنيف.ثم استأجر بيدس شقّة مجاورة للبنك ليقيم فيها أثناء وجوده هناك.

ولإضافة النكهة حول تجربة بيدس في جنيف، نقتبس هذا الحوار الذي دار بين بيدس وصديقه سعيد فريحة صاحب «دار الصياد» عام 1963: «كنا عدة أشخاص نتناول الغداء في احد مطاعم جنيف، وكان يوسف بيدس رئيس بنك انترا هو صاحب الدعوة. وكنت أنا في همّ. لأن صاحبنا اعتاد ان يدعو اصدقاءه الى مثل هذه المآدب ويترك لهم في النهاية شرف الحساب. وهو لا يفعل ذلك عن كره للدفع، وانما يفعله لأنه لا يحمل في الغالب محفظة ولا قرشاً يوحد الله. كل ما يحمله افكار ولمعات ذهنية يربح بها الملايين للمصرف. ولكن ربك سلم في تلك المأدبة. فقد وقّع يوسف على فاتورة المطعم وترك لأصدقائه شرف دفع البخشيش.

وانتقلنا من المطعم الى الرصيف الى العمارة التي يشيّدها بيدس في قلب جنيف. لقد انتهى كل شيء تقريباً ولم يبق سوى اللمسات الأخيرة، ومنها وصل التيار الكهربائي بالمصاعد. ومعنى هذا اننا اضطررنا الى تسلق السلالم في اثناء طوافنا داخل العمارة.

طفنا على المكاتب. مررنا بالخزائن. شاهدنا الرخام والمرمر في الأرض وعلى الجدران. قضينا زهاء ساعة نرى ونسمع ونتبادل الأسئلة مع بيدس.

قلت: كم كلفت هذه العمارة؟

قال: 12 مليون فرنك سويسري.

قلت: كم تساوي الآن؟

قال: دُفع لنا فيها 26 مليون فرنك، فرفضنا هذا المبلغ المغري.

قلت: لماذا؟

قال: لأننا لم نبنِ لنبيع، بل لنعمل.

قلت: وهل يستهدف العمل غير الربح؟ وهل هناك ربح أسهل وأكبر وأسرع من هذا الربح؟

قال: أولاً البنك سيربح مثل هذا المبلغ في سنة أو في بضع سنوات. وثانياً ان الربح ليس كل ما نهدف اليه، بل هدفنا ايضاً ان تظل هذه العمارة، في قلب جنيف وفي أجمل

ساحة من ساحاتها، رمزاً لنجاح إنترا ومدعاة للاعتزاز الوطني اللبناني.

قلت: حسناً، ومتى ننتهي من الطواف حول العالم؟

قال: قريباً... تعال انظر!

وذهبت مع يوسف بيدس ونظرت، فاذا بي اهتف وأنا في دهشة وذهول: ما هذا؟

قال: مكتبي...

قلت: ماذا تركت للرئيس جون كنيدي؟ إنّه أفخم مكتب رأيته في حياتي. إنّ كل طلة منه على بحيرة جنيف، على مشاهد الجبال، على الفسحة الطبيعية التي ليس فيها رقابة ولا مراقبون، تساوي نصف العمر. فأرجو يا أخي أن يكون كل شيء في مستوى هذا المكتب وموقعه من القميص إلى الحذاء اللماع إلى الارباح الطائلة إلى السكرتيرة الحسناء والخفيفة الدم.

واعترض يوسف على حكاية السكرتيرة لاعتقاده أنّ المفروض في سكرتيرة البنك ان تكون نشيطة ومخلصة في عملها، وليس مفروضاً ان تكون فقط جميلة ولطيفة.

وتساءلت وأنا اغادر العمارة وأودّع يوسف بيدس: تُرى، أي أعصاب هي أعصاب هذا الرجل؟ كيف يربح كل هذه الملايين ولا يصاب بالإغماء؟ كيف يرفض ربح 14 مليون فرنك سويسري ولا يرف له جفن؟ ثم كيف تكون له مكاتب فخمة في عواصم الغرب ولا تكون عنده سكرتيرات جميلات؟»[2]

بيدس في باريس

ولئن كانت جنيف مدينة صغيرة وهادئة فإنّها لم تجذب بيدس طويلاً. فهي لا تشبه صخب وعالمية بيروت أو باريس. ولذلك ترك بيدس الشقة في جنيف وأخذ يمضي وقتاً أطول في باريس وخاصة منذ 1963. ومنذ ذلك العام، أخذ بيدس يمضي معظم وقته خارج لبنان، يدير عملياته الخارجية من شقة اشتراها في باريس على جادة avenue Montaigne بمواجهة فندق بلازا آتينيه. وكانت هذه الشقّة كبيرة نسبيّاً، ولأنّه يعشق السرية والخصوصية فقد اشترى شقة اصغر «ستوديو» إلى جوارها لها مدخل منفصل.

2. سعيد فريحة، «أيام في سويسرا»، الأنوار، 24 كانون الثاني، 1963.

وكان للمبنى الذي تقع فيه الشقتان مدخلان، فيمكن ولوج الشقة الصغرى عن طريق المدخل الخلفي للبناء. وجعل بين الشقتين باباً سرياً من الصعب اكتشافه حتى لأجهزة الشرطة. وهناك كان يحتفظ بيدس بأوراقه وبملفات الشركات والوثائق. وحتى عندما وضع القضاء الفرنسي يده على شقّة بيدس الكبيرة عام 1968، لم ينتبه إلى الشقة الصغيرة المجاورة. ما سمح لنعيم عطاالله كلّما احتاج إلى وثائق أو إلى أوراق يطلبها بيدس في منفاه بعد وقوع الأزمة، بأن يحضر إلى باريس ويدخل من باب الشقة الصغرى التي لا يعلم أحد أنّها تابعة لتلك الأكبر.

وكان موقع الشقتان مهمّاً في أعرق حي باريسي تجاورهما شقة النجمة الألمانية مارلين ديتريش، وتطلّ النوافذ على برج إيفل. وعلى مسافة دقيقتين على الأقدام، كان Bar des théâtres المعروف بصناعة البيرة الباريسية والمطبخ الفرنسي وخاصة الستيك ترتار، وكان بيدس يقصد البار اثناء إقامته في باريس وعلى مدى ست سنوات. وكان يتناول الغداء في مطعم Relais du Plaza التابع للفندق **حيث** يؤمّه كبار القوم من الأميركيين مثل إدوارد كيندي والنجمة لورن بَاكال.

أصبحت شقة باريس، إذاً، مركز قيادة عمليات بيدس في أوروبا ونقطة انطلاقه إلى القارات الأخرى وخاصة أميركا وأفريقيا. وساعده ثلاثي مؤلف من سلوى حنوش سكرتيرته في بيروت، وغيزلاين، سكرتيرته الفرنسية في باريس، ونعيم عطاالله في لندن. فكانوا يخدمون بيدس على مدار الساعة ويتداولون معلومات عما يحتاج إليه من وثائق وتحضير حجوزات وتحويل عملات وكتابة عقود. وكذلك تحديد أماكن وجود بيدس في أي وقت.

وأصبح دور عطاالله أكثر أهمية مع مرور الوقت في الستينيات، له يد في استثمارات بيدس في أوروبا وإلى حد ما في شؤون بيدس المالية الخاصة والعائلية. فكان يحضر إلى باريس مراراً حاملاً وثائق ومستندات إلى بيدس مَن فرع لندن. وأحياناً كان ينقل ألبسة ومشتريات اشتراها لبيدس بناءً على طلبه من متاجر لندن الفخمة.

إلى حدّ ما، كان بيدس هو لولب البنك، والبنك ومستقبله كانا عملياً في رأس بيدس. والمشكلة أنّ لا أحد كان يعلم بالضبط ماذا في رأس بيدس، فهو رغم اجتماعاته الكثيفة والمتعددة والطويلة مع شركائه ومستشاريه وإداريي البنك، إلا أنّه لم يكن يضعهم تماماً في الصورة حول ماذا يجري وماذا يخطط لتوسيع امبراطوريته. وكان

بيدس محقاً معظم الوقت في لجوئه إلى السرية في عمله وعدم وثوقه تماماً بأي شخص في تلك المرحلة من التوسّع. فقد كان يخشى من إفشاء تفاصيل مشاريعه وصفقاته، ما يشكّل خطراً عليه، خاصّةً إذا وصلت المعلومات إلى أعدائه. والحقيقة أن بيدس كان فعلاً «ينقل» امبراطوريته معه، في رأسه وعلى وريقات صغيرة في جيوب ملابسه ومحفظته الصغيرة. وحتى لو عثر مساعدوه على وريقات كهذه أو كان هو نفسه يرميها، فقد كان يستعمل شيفرة ابتدعها لكتابة المعلومات. وكان يغيّر هذه الشيفرة مراراً.

ولم يكن بيدس يثق حتى بنوابه في رئاسة البنك، فقد كان يعطيهم فقط ما يكفي من المعلومات ليقوموا بعملهم اليومي وليس أي معلومات استراتيجية أو بعيدة المدى. أمّا الأشخاص الذين كانوا موضع ثقته، فقد كان يوصيهم بعدم إطلاع آخرين حتى لو كانوا من كبار مدراء البنك على معلومات يعتبرها سرية. فساهم ذلك في إشاعة جو من الإشاعات والتخمين داخل طاقم إنترا الذي ضم آلاف الموظفين.

من شقته الباريسية، كان بيدس يدير فرع لندن كمحرك مالي لاستثماراته في عقارات وشركات في أوروبا وأفريقيا. ذلك أنّه كان ينقل قسماً كبيراً من سيولة إنترا في بيروت إلى فرع لندن مستفيداً من أنّ القوانين اللبنانية والبريطانية تتعامل مع هذا النوع من التحويلات كإجراء روتيني داخل البنك نفسه. ثم كان يستعملها لاحقاً في عملياته واستثماراته.

وكان خلال سفراته الكثيرة يتصل بفرع لندن للحصول على كشف يومي بسيولة الفرع وحجم المدفوعات لذلك اليوم. فكان نعيم عطاالله يمدّه بالمعلومات مستعملاً شيفرة بيدس الخاصة، بالهاتف وأحياناً بالتلكس.

بيدس والخمر والقمار والنساء

رغم نجاح بيدس المذهل خلال أعوام قليلة، إلا أنّه عُرِفَ بصفات أفسدت صورته الاجتماعية في لبنان، حيث لازمته سمعة «أمرجي خمرجي نسونجي» (مقامر، سكير، ودون جوان أو كازانوفا نساء). ونذكر هنا بعضَ التفاصيل في مسائل السلوك هذه.

في العلاقات النسائية، فاثناء تأسيسه فرع جنيف واقتنائه شقة، تعرّف بيدس على فتاة ألمانية سمح لها بأن تقيم في شقته. وكان أنطوان بست يساعد بيدس حتى في أموره الحميمة، ومنها حادثة بعينها واجهها بيدس في جنيف وذكرها نعيم عطاالله.

ذلك أنّ الفتاة الألمانية التي كان يعاشرها قد أصبحت حاملاً، وحاولت التخلّص من الجنين بنفسها ما شكّل خطراً على حياتها. فتدخّل بست وأنقذها[3]. وعندما أصبحت الفتاة حاملاً مرّة ثانية تدخّل بست هذه المرّة وساعدها لتلد في المستشفى الأميركي في باريس. ولقد ترك بيدس هذه الفتاة الألمانية عام 1963 عندما ترك الشقة في جنيف وانتقل للسكن في باريس.

ولعل في إشارة نعيم عطاالله إلى «نساء بيدس» الكثير مما هو غير معروف، فيتحدث مثلاً أنّه جاء مرّة إلى باريس للقاء بيدس، فعرّفه بيدس على فتاة أميركية في العشرينات كانت معه. وقال بيدس إنّها تريد أن تسكن في لندن حيث يتكلمون الانكليزية وطلب منه مساعدتها[4].

وكان يوسف سلامة شقيق وداد، زوجة بيدس، على علم بمغامرات بيدس النسائية. فهو، من ناحية، كان شديد الإعجاب ببيدس منذ التقاه للمرّة الأولى بصفته صهره. وعبّر سلامة عن شعوره نحو بيدس لمساعدي بيدس ودائرته الصغرى، مشيراً خاصة إلى مدى اطلاع بيدس الواسع على الاقتصاد اللبناني والعربي والدولي واعتماده على الغريزة والحدث واتخاذ قرارات استشارية سريعة ضد التيار السائد. وكان سلامة في غاية السعادة أن يكون قريباً من بيدس عندما افتتح فرع نيويورك فيشاهده وهو يمارس عمله، حيث يشعّ إبداعه وتنطلق معجزاته المالية، «هذا العبقري المجنون!» كما كان يسمّيه. ولكن سلامة كان حذراً أيضاً في تعاطيه مع بيدس في ما يتعلّق بالناحية الخاصة من حياة هذا الأخير وعلاقاته الغرامية. ذلك أنّ قربه من بيدس جعله يشاهد خصوصياته عن كثب. فكان يغضّ الطرف طالما أنّ العلاقات النسائية كانت عابرة لا تؤذي شقيقته وداد، وطالما أنّها كانت أيضاً سرية لا يخرجها بيدس إلى العلن.

وفي مسألة لعب القمار، فمنذ 1963، تحوّل شلال المال الذي تدفّق على بيدس إلى فيضان، هبط بسرعة أكبر مما كان بيدس يقدر على أن يستثمره أو أن ينفق بعضاً منه على المتع الخاصة. وأصبح بيدس زبوناً دائماً في كازينو باريس وكازينو جنيف حيث كان ينفق المال بكثرة. وفي ليلة، خسر مبلغاً خيالياً من المال في كازينو Divonne السويسري ولكنّه أراد أن يواصل المقامرة، فكتب شيكاً مسحوباً باسم شركة Bedintra SA

3. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots*, p. 131.
4. *I.d.*, p. 138.

Geneva وهي شركة يملكها بيدس واسمها مركّب من أول حرفين من اسم عائلته والباقي هو اسم إنترا. ولكن الكازينو رفض قبول هذا الشيك رغم أن بيدس زبون ثري ودائم. فاتصل بيدس بأنطوان بست الذي تدخّل لدى إدارة الكازينو للتوسّط وأقنعها بقبول الشيك وأنّ الشركة التي يحمل الشيك اسمها موجودة وشرعية. وفي النهاية بلغ مجموع ما خسره بيدس في هذا الكازينو مليوني فرنك سويسري، بقي على دفاتر شركة Bedintra كدين لم يسدّده. وكان ثمّة ديونٌ أخرى في ظروف مشابهة تكرّرت مع Banco di Roma وتشايز مانهاتن بنك.

وعن تناول الكحول بكثرة، ثمّة تفاصيل في مذكرات علم الدين وعطاالله. وعلى سبيل المثال، في العام 1959 اشترى بيدس أسهماً في شركة الميدل إيست تخصّ شركة الطيران البريطانية BOAC، ضمن مشروعه للبننة الاقتصاد اللبناني. وكما سبقت الإشارة، لقد تحسّنت ظروف الشركة اللبنانية وباتت صيانة طائراتها تتم في مطار بيروت في شركة تابعة لإنترا. وكان بيدس فخوراً بما حقّقه في الميدل إيست ومدى نجاحها المضطرد. ولكن علم الدين كان يتذمّر من سلوك بيدس عندما كان يسافر على متن طائرات الميدل إيست. ذلك أنّ بيدس كان يخاف من الطيران ويعالج خوفه بشرب الويسكي قبل الرحلة وأثناءها. فيفقد لياقته ويخفّ وقاره، ويخاطب المسافرين الآخرين في الدرجة الأولى بكلام ناب ويعامل طاقم الطائرة ببعض الفظاظة. ولم يكن علم الدين منزعجاً لو اقتصر سلوك بيدس على مداعبة المضيفات بالكلام المعسول «لكي يتسلّى»، بل خاف من إطلاق بيدس كلاماً سياسيّاً في الطائرة وأمام الركاب.

وبالفعل كان بيدس يغضب أحياناً ويخاطب ركاباً آخرين يعلم أنّهم من عائلات سياسية لبنانية. فيهاجمهم ويشتمهم. وهذه الشتائم كانت تصل إلى رجال السياسة وأصحاب النفوذ في لبنان فيستعملونها ذخيرة ضد بيدس. وبعدما نصحه كثيرون أنّ الويسكي تؤثّر في صحته وخاصة في الكبد، أخذ النصيحة على محمل الجد لأنّ الصحة كانت تهمّه كثيراً. ثم أخذ يتراجع عن الإسراف في شرب الويسكي أثناء السفر جواً.

بيدس في نيويورك

في العام 1960، بات بيدس مستعداً لتوسيع نشاط إنترا إلى الولايات المتحدة الأميركية. وحضر يوسف سلامة شقيق وداد زوجة بيدس إلى لندن من أميركا للقاء

بيدس والتوسّع في الفكرة. وفي 1961 ذهب بيدس إلى نيويورك للمباشرة بافتتاح فرع هناك، بمساعدة عدد من الأشخاص ومنهم يوسف سلامة. وكان سلامة لطيف المعشر، اجتماعياً في سلوكه بعكس بيدس الذي كان دائم التركيز على البزنس، في حين كانت ومضاته الاجتماعية قليلة.

شرح بيدس لسلامة أنّ بنك إنترا يتحوّل إلى لاعب دولي وأنّ الخطوة في هذا الاتجاه هي دخول السوق الأميركي من خلال بوابته المالية نيويورك. وقال بيدس إنّ إنترا على علاقة ممتازة مع مؤسسات مصرفية عديدة تراكمت منذ افتتاحه عام 1951، وأفضل هذه العلاقات هي مع بنك أوف أميركا وتشايز مانهاتن. وكان يوسف سلامة خرّيج كلية إدارة أعمال أميركية وموظفاً في شركة استشار في نيويورك تخصصت في الأسهم والسندات، ما منحه خبرة بالسوق الأميركي. فشرح بدوره لبيدس أنّ القطاع المصرفي الأميركي كان مختلفاً عن أوروبا والشرق الأوسط، وأنّ افتتاح فرع لإنترا في مدينة نيويورك وإدارته يحتاج إلى خبرات تقنية محلية وإلى معرفة بالأوضاع والقوانين، وهي أمور لا تتوفّر في طاقم إنترا في لبنان أو في أي مكان آخر.

وبأسلوبه التبسيطي الذي أثبت نجاحه كلّ مرّة، لم يكترث بيدس بما قاله سلامة بل طمأنه: «لا تقلق على هذه الأمور الآن! مهمّتك قصيرة وبسيطة. عليك أولاً أن تسعى للحصول على ترخيص للفرع. وهذا يحتاج إلى تقديم طلب يضم تقريراً مختصراً عن الاقتصاد اللبناني وعن بنك إنترا ودوره في هذا الاقتصاد. وستقدّم هذا الطلب إلى هيئة رقابة البنوك في ولاية نيويورك لأنّ الفرع الذي سنفتتحه يقع في مدينة ضمن ولاية نيويورك. وطبعاً لن توافق الهيئة أوتوماتيكياً على أي طلب يأتيها وسيحتاج الطلب إلى دعم أميركي. ولقد تحضّرنا لهذه الخطوة ولدينا دعم «تشايز مانهاتن بنك» ودعم حاكم ولاية نيويورك نلسن روكفلر، وهو شقيق صديقي ديفيد روكفلر رئيس تشايز».

وتابع بيدس تعليماته: «الخطوة التالية هي شراء مبنى في شارع مهم في مانهاتن في وسط نيويورك. وعندما يتمّ ذلك ستُشرف على أعمال الديكور وتأثيث المكاتب وتجهيزها. وبالنسبة إلى النقطة التي أثرتها حول الخبرات، أترك لك صلاحية اختيار فريق العمل الذي تراه مناسباً بما فيهم الدعم التقني من موظفين أميركيين. ثم عليك أن تنشر إعلانات ترويجية في الوسائل المناسبة عن موعد افتتاح الفرع أمام العمل المصرفي. وعندما تنتهي من هاتين المهمّتين، الرخصة والمبنى، عليك أن تراقب الموظفين وتحدّد

من هو أنشطهم وأكثرهم خبرة وتعيّنه رئيساً للفرع ثم تطير إلى بيروت. وفي بيروت سنستفيد من خبراتك وستعمل معنا في المقر الرئيس لإنترا»[5].

أثبت بيدس بهذه الخطة التي قال إنّها بسيطة، عمقَ صلاته المصرفية ومعرفته بأميركا وقطاعها المصرفي، وأنّ ما كان يحذّر سلامة منه كان مسألة شكلية. وكان سلامة يفتقر إلى الخبرة في العمل المصرفي فساعده بيدس على الالتحاق كموظف متدرّب في بنك تشايز. وهكذا ترك سلامة وظيفته في شركة الاستشار في نيويورك وبدأ تنفيذ خطة بيدس بمساعدة محام أميركي تعاقد معه بيدس هو وليم إيتون.

وخلال 14 شهراً، حصل إنترا على الرخصة وبدأ العمل لاختيار موقع في قلب نيويورك. وفي أول آذار 1963، كان بيدس ينتظر في مكتبه في فرع إنترا في باريس على جادة مونتاين رقم 12، فيما كان سلامة يفاوض رجل أعمال أميركيّاً هو وليم زكندورف رئيس شركة عقارية حول شراء ناطحة سحاب على الجادة الخامسة رقم 680 مقابل 4 ملايين دولار. وكان هذا العقار معروفاً باسم «كندا هاوس» تملكه مجموعة أصحاب أعمال كندية بنتها عام 1957، والآن تريد أن تبيعها فاختارت زكندورف ليمثّلها تجاه إنترا.

وبعد ست ساعات من المفاوضات، قوطعت مراراً باتصالات هاتفية من بيدس الذي كان حريصاً على إتمام الصفقة، أصبحت أوراق البيع جاهزة. ولكن في الساعة الأخيرة، أعلن ممثل زكندورف أنّه لا يمكن اتمام الصفقة لأنّ جامعة كولومبيا التي وافقت على إقراض زكندورف مبلغ 3 ملايين دولار لتمويل الصفقة (75 في المئة من قيمة العقار) قد سحبت عرضها. وفيما بدأ المفاوضون يجمعون أوراقهم ويستعدّون لمغادرة قاعة الاجتماع، قلق سلامة لأنّ بيدس كان ينتظر الأخبار الجيدة لإعلانها إلى صحف بيروت الصادرة في اليوم التالي. فبحث سلامة مع زملائه ومع المحامي إيتون كيفية تمويل الصفقة بعد انسحاب جامعة كولومبيا. لقد كان بحوزته مليون دولار فقط ويجب البحث عن قرض بالمبلغ الباقي من مصدر آخر. فتوصّل مع فريق إنترا إلى فكرة إصدار سند بقيمة 3 ملايين دولار باسم إنترا يُدفع في نهاية العام مع الفوائد. ولكن المحامي إيتون اعترض على هذه الفكرة لأنّ إنترا بصفته فرعاً لمصرف أجنبي في

5. يوسف سلامة، حدثني ي س قال، ص 72.

نيويورك لم يفتتح بعد فلا يمكنه إصدار مثل هذا السند.

ولم يصغِ سلامة لنصيحة إيتون بل عاد إلى ممثل زكندورف وعرض عليه فكرته. ونقلها الأخير بدوره إلى أصحاب العقار الكنديين، ثم عاد بعد ساعة ليعلن لسلامة أنّ الكنديين موافقون على سند يصدره إنترا. فتشجّع سلامة واتصل ببيدس في باريس ليبلغه أنّ زكندورف لم يستطع تمويل الصفقة بسبب انسحاب جامعة كولومبيا وأنّ الحل المقترح هو أن يدفع إنترا مليون دولار نقداً ويُصدر باقي المبلغ سنداً يُستحق في نهاية العام. واعتبر بيدس هذا الحل بمثابة انجاز لأنه مباشر مع البنك وهو أفضل من تمويل جامعة كولومبيا. وطلب من سلامة إصدار السند باسم إنترا واتمام الأوراق. ولكن سلامة كان يفكّر باعتراضات إيتون القانونية ولم يرتح لطلب بيدس. فقد كان ثمّة عدد من الصعوبات:

هل يملك بيدس صلاحية اصدار سند بملايين الدولارات لشراء عقار في أميركا بدون العودة إلى مجلس ادارة إنترا في بيروت؟

وثانياً هل يمكن فرع إنترا الذي لم يفتتح بعد أن يصدر مثل هذا السند أم من الأفضل أن يأتي السند من بيروت؟

وثالثاً، هل يمكن سلامة أن يصدر السند وهو لا يملك الصلاحية القانونية باسم إنترا بعد، ولا يملك حتى أي صفة قانونية على الورق (وهو نتيجة أسلوب بيدس في العمل المرتجل)؟

كان ذكاء بيدس حاداً كالعادة، فقد استوعب هذه الصعوبات فوراً وأعطى سلامة التعليمات التالية: «هدفنا هو اتمام الصفقة التي تجري مناقشتها الآن وليس هذه التفاصيل الخلفية التي يمكن حلّها فيما بعد. لتوقيع أوراق الصفقة عليك طمأنة الكنديين أنّك ستصدر السند فوراً حتى لا يتركوا الاجتماع ويعودوا إلى بلدهم. وعليك أن تبلغهم أنّهم خلال نصف ساعة يمكنهم الاتصال بتشايز مانهاتن بنك، وكيلنا في أميركا. وهذا البنك سيؤكد لهم أنّك تملك صلاحية توقيع السند باسم بنك إنترا في بيروت وهذا يعوّض عن الأوراق القانونية التي يتحدّث عنها المحامي».

وما أن فرغ بيدس من حديثه مع سلامة، حتى اتصل بروكفلر للحصول على الضمانة الأميركية.

وهكذا قدّم بيدس حلاً لصعوبات يوسف سلامة الثلاث: أوجد مصرفاً أميركياً

يتبنّى السند هو تشايز، وسمّى سلامة مخوّلاً بالتوقيع، وأعفى إنترا في بيروت من التدخّل العميق في الصفقة. وهكذا وقّع جميع الأطراف على الأوراق وتمّت عملية الشراء.

وبعد فترة، جاء بيدس إلى نيويورك لحضور حفل الافتتاح في أوتيل ولدورف أستوريا، أفخم فندق في المدينة. وحضر الحفل كبار رجال الأعمال الأميركيين والأجانب وأصحاب مصارف وسياسيون أميركيون وأعضاء السلك الديبلوماسي من سفراء وقناصل في نيويورك وواشنطن. وغطّت صحف بيروت هذا الافتتاح بشكل موّسع، وكان عنوان إحدى الصحف مثيراً: «غزو مالي لبناني في قلب العالم الرأسمالي».

وبدأ نشاط فرع نيويورك، فدخل في عمليات تمويل تجارة الحبوب الأميركية إلى الشرق الأوسط وحقق أرباحاً لافتة. وخلال عام تضاعفت قيمة العقار.

عكست تفاصيل افتتاح فرع نيويورك ونجاح هذا الفرع عمق علاقات بيدس الأميركية، في وقت ظنّ البعض أنّ بيدس بات يُحسب على الأميركيين. وتجدر مقارنة هذه المرحلة بما ستنتهي إليه الأحداث لاحقاً.

هلّلت صحف بيروت لافتتاح فرع «انترا» نيويورك. وكانت اخبار بيدس محل متابعة دائمة، وخاصّةً أنّ نشاطاته وصلت نيويورك. جريدة «صدى الاسواق» لصاحبها جورج مصروعة، وهي صحيفة اقتصادية اسبوعية، نشرت في صفحتها الاولى صورة ليوسف بيدس رئيس مجلس إدارة البنك مع وزير الخارجية اللبناني فيليب تقلا أثناء قص الشريط إيذاناً بافتتاح الفرع، وذلك في تشرين الأول 1963 وبحضور المدير العام للبنك وسفير لبنان في واشنطن ابراهيم الاحدب والسادة إداور غرة مدير دائرة المغتربين في وزارة الخارجية، وبدر الفاهوم نائب رئيس إنترا، ويوسف سلامة مسؤول فرع إنترا نيويورك.

في الفيلم الوثائقي التالي عن فرع نيويورك، يمكن مشاهدة ناطحة السحاب التي اشتراها بيدس ويوم الافتتاح بحضور وزير الخارجية فيليب تقلا ويوسف بيدس وكبار رجال إنترا وشخصيات ديبلوماسية واقتصادية لبنانية وعربية وأميركية. ويشاهد بيدس في غاية السعادة يقص الشريط مع تقلا ويستقبل الشخصيات.

http://www.youtube.com/watch?v=bk8Ic56TPVQ

في الشريط الوثائقي التالي يمكن مشاهدة وقائع حفل العشاء في أوتيل والدورف

استوريا أفخم فندق في نيويورك بمناسبة افتتاح فرع نيويورك. ويبدو بيدس في منتهى السعادة ويظهر طابعه البشوش والاجتماعي في ملاقاة الناس والانخراط في الأحاديث:
http://www.youtube.com/watch?v=8rAUQprTGs8

وعام 1965 في احدى زياراته الدورية لفرع نيويورك، وقف يوسف بيدس على الرصيف المقابل يتأمّل العلم اللبناني الضخم الذي يرفرف فوق ناطحة السحاب، وخاطب مساعديه: «تبلغ قيمة هذا المبنى الآن 10.5 ملايين دولار! لقد اشتريناها بسعر رخيص! غداً سيأتي أحفادنا إلى هنا وسيشاهدون علم لبنان ويقولون إنّ بيدس عقد صفقة مربحة للغاية»[6]. ولم يكن بيدس يدرك أنّ هذا المبنى ستصبح قيمته مليارات الدولارات فيما بعد.

6. لم يدرك بيدس آنذاك أنّ أحفاد اللبنانيين لم يتمكّنوا أخيراً من مشاهدة العلم اللبناني فوق هذا المبنى بعد وقوع أزمة إنترا وقيام السلطات المصرفية في ولاية نيويورك بمصادرة العقار وأي مبالغ في الفرع لمواجهة المستحقات. يوسف سلامة، حدثني ي. س. قال، ص 72.

ملحق

امبراطورية «إنترا» في لبنان والعالم

هذه لائحة بفروع بنك إنترا والشركات التابعة له والشركات التي امتلك فيها أسهماً ومساهمات، كما ورد في تقارير الخبراء[7].

* في لبنان

مؤسسات مصرفية

13 فرعاً لبنك إنترا
البنك العقاري العربي ش. م. ل.
بنك الكويت والعالم العربي ش. م. ل.
بنك لبنان والعالم العربي ش. م. ل.
بنك المهاجرين ش. م. ل.

شركات عقارية

الشركة العقارية والمالية لمرفأ بيروت ش. م. ل.
شركة الاستشارات المتحدة ش. م. ل.
شركة بيروت العقارية ش. م. ل.
شركة تحسين الأراضي اللبنانية ش. م. ل.
الشركة الشرقية للعقارات ش. م. ل.

7. مروان اسكندر، **الدور الضائع لبنان تحديات القرن الحادي والعشرين**، كتب رياض الريس، بيروت، 2000، ص. 214-215.

شركة الاعتماد العقارية ش. م. ل.
شركة استملاك واستثمار العقارات وإدارتها ش. م. ل.
شركة مشاريع العمار والبناء ش. م. ل.
شركة مونتفردي الجبل الأخضر ش. م. ل.

شركات تمويل

الشركة اللبنانية للاستثمارات المالية ش. م. ل.
شركة الاستثمارات المتحدة ش. م. ل.
شركة الاستثمارات المالية للشرق الأوسط ش. م. ل.

شركات صناعية وخدماتية

طيران الشرق الأوسط – الخطوط الجوية اللبنانية ش. م. ل.
الشركة المختلطة للتبريد ش. م. ل.
ستوديوهات بعلبك ش. م. ل.
شركة المعادن الخفيفة ش. م. ل.
مطبعة الشرق الأوسط للتصدير ش. م. ل.
شركة استثمار وإدارة مرفأ بيروت ش. م. ل.
شركة التلفزيون اللبنانية ش. م. ل.
شركة الترابة اللبنانية ش. م. ل.
شركة الضمان التأمين للشرق الأوسط ش. م. ل.
شركة رداديو أوريان ش. م. ل.
شركة الإعمار الحديثة ش. م. ل.
شركة الملاحة البحرية اللبنانية ش. م. ل.

* خارج لبنان

فرنسا

فرع إنترا باريس
الشركة العقارية اللبنانية

الشركة العقارية الفرنسية اللبنانية
الشركة العقارية المساهمة 24 شانزيليزيه
الشركة العقارية المساهمة 26 شانزيليزيه
الشركة العقارية المسهمة 28 شانزيليزيه
الشركة المدنية للدراسات المصرفية والمالية
الشركة المساهمة لهول مونتانبي
شركة أحواض بناء السفن دي لاسيوتا

سويسرا

فرع إنترا – جنيف
شركة بدإنترا
شركة بونتيو
شركة سليمان
شركة الإنماء الأفرو – آسيوية

إيطاليا

فرع إنترا – روما

ألمانيا

فرع إنترا – فرنكفورت

بريطانيا

فرع إنترا – لندن
شركة التوظيفات الدولية للشرق الأوسط
شركة إنماء الشرق الأوسط لما وراء البحار
شركة التوظيف الفني

الأردن

5 فروع لبنك إنترا

قطر

فرع إنترا – الدوحة

نيجيريا

بنك الشمّاس المتحد

سيراليون

3 فروع لإنترا

ليبيريا

البنك التجاري في ليبيريا

البرازيل

بنك إنترا ش. م.
شركة الاعتمادات ش. م.
شركة ريو الجديدة للتمويل والتوظيف

كندا

Atlas Fund Ltd

الولايات المتحدة الأميركية

فرع إنترا نيويورك
5th Avenue Company 680

جزر البهاماس

شركة إدارة إنترا
باناما
شركة طباعة الشرق الأوسط للتصدير.

الفصل الرابع عشر

دور يوسف بيدس في السياسة اللبنانية

كان يوسف بيدس رأسمالياً ومبدعاً حتى العظم، ولكنّه لم يكن بدون نكهة سياسية أو بلا طعم ولون. بل يمكن متابعة بعض الخيوط لنكتشف بضعة أمور حدّدت خياراته السياسية:

أولاً، إنّه كان ابن عائلة أرثوذكسية نهضوية بدءاً بوالده الأديب الكبير خليل بيدس مروراً بأقاربه ومنهم عائلة المفكّر الفلسطيني إدوارد سعيد، وذوو زوجته وداد سلامة. ومن ناحية أخرى، انعكست هذه الخلفية في سلوك بيدس اللاطائفي أكان في تعاطيه مع الأشخاص والجماعات، أم طواقم بنكه وشركاته التي لم تستند إلى أي أساس طائفي.

ثانياً، إنّه ترعرع في فلسطين في مرحلة شبابه وشهد ما حل من نكبات في بلاده وسعى لكي لا يتكرّر هذا الأمر بأن يساهم في بناء لبنان وجعله وطناً عصرياً متطوّراً وقوياً. وفلسطينيته واضحة من شركائه وفي سعيه لتوظيف المهارات الفلسطينية والوثوق بها في مؤسساته في لبنان وحول العالم. كما تردّدت بعض الشائعات عنه حول مدى عدائه لاسرائيل، حيث اعتبره البعض وزير مالية الثورة الفلسطينية.

ثالثاً، على الصعيد الداخلي اللبناني كان بيدس أقرب إلى جماعة النهج الشهابي التي، كما ذكرنا، كانت تدفع لخلق طبقة وسطى جديدة وتقوم بهندسة اجتماعية جديدة للبنان بعيداً عن هيمنة قوى الستاتيكو الطائفية والإقطاعية.

رابعاً، على الصعيد العربي، كان بيدس حذراً في إغاظة أو إغضاب المودعين العرب وخاصة كبار المودعين في إنترا والذين كانوا بمعظمهم من الدول العربية النفطية. ولكن ومنذ نهاية الخمسينيات، أصبح متعاطفاً مع التيار الناصري والمد القومي العربي. حتى أصبح هذا الوضع الشاذ صعباً في الستينيات عندما اندلعت حرباً باردة

بين مصر وسورية من ناحية والدول العربية المحافظة من ناحية أخرى. فوُضع بنك إنترا على اللائحة السوداء للصهيونية العالمية والنيوليبرالية.

بيدس والقضية الفلسطينية

ذكر موقع «حبيبتنا فلسطين» بتاريخ 14 أيار 2014 عن علاقة يوسف بيدس بالقضية الفلسطينية أنّ «إفلاس بنك انترا مؤامرة، حيث كان العمل الفدائي الفلسطيني قد بدأ وكان ياسر عرفات (أبوعمار) قد كلّفه بالإدارة المالية للثورة الفلسطينية، وكان يعتبر بنك إنترا الذي أسّسه كوزارة مالية للثورة، ما كان في أساس تدبير مؤامرة وشائعات أدّت إلى إفلاس البنك»[1]. ولكن رواية أنّ عرفات قد «كلّف بيدس بإدارة مالية الثورة الفلسطينية» هي نتاج خيال خصب. إذ حتى لو عادت جذور عرفات و«حركة فتح» إلى الكويت في منتصف الخمسينيات، فإنّه لم يظهر على الساحة فعلاً ويصبح له شأن قبل 1969، أي بعد أكثر من عام من وفاة بيدس. والأدقّ هو ما ذكره في السياق نفسه صقر أبو فخر عن يوسف بيدس: «أولى ذكريات بيدس مشاهد الأسرى الأتراك وهم يُساقون في شوارع القدس غداة احتلال الجنرال أللنبي المدينة المقدسة. وأول تبرّع فوق الألف ليرة تلقته «حركة فتح» كان من يوسف بيدس (عشرة آلاف ليرة). وهذا الشاب الذي فَقَد بيته ووطنه في فلسطين، استدار نحو لبنان وطن أمه وزوجته لعله يجد فيه هجعة وطمأنينة»[2].

ويؤكّد ابن بيدس البكر مروان دعم والده لحركة فتح في مقابلة أجراها عام 2001:

«سؤال: تحدث البعض أنّ يوسف بيدس كان يتعاطى مع اليهود.

مروان بيدس: حينما كان الوالد في لوسيرن في سويسرا، كنت معه في المنزل يوماً عندما دخل أحد سكان القدس المدعو ابو خليل جنحو مصحوبا بالسيد دايفيد ليفي اوائل 1968. وليفي كان سكرتير رئيسة وزراء اسرائيل غولدا مائير. فتم الحديث امامي عن امكانية ذهاب الوالد الى القدس وافتتاح مصرف للعرب في فلسطين المحتلة. وقد مكث الزوار مع الوالد مدّة 3 ساعات ونصف الساعة وهم يحاولون

1. http://www.zadnews.com/ar_page.php?id=63ec6ay6548586Y63ec6a&cat_id=74#sthash.uBcsHE5Q.n2CNxNY0.dpbs
2. صقر أبو فخر، السفير «فلسطين»، تموز 2014.

اقناعه واغراقه بوعود وضع رساميل ضخمة للغاية تحت تصرّفه لإدارة الاستثمارات في الضفة الغربية وقطاع غزة وباقي الاراضي الفلسطينية. فكان جوابه الإلحاح على عدم تمكنه من التعاون مع السلطات الاسرائيلية، واعتذر من زواره وأقفل الموضوع. وكان موقفه هذا بعد أن تم الاستيلاء على ثروته ونفيه من لبنان في ظل التهديد من انه اذا عاد الى لبنان سيُقتَل على سلم الطائرة كما حصل مع بنيتو اكينو في مانيللا. ورغم ذلك، رفض والدي التعامل مع اسرائيل والعودة الى الاراضي الفلسطينية. بل كان من أبرز مموّلي حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح». فكان يشجع رجال الاعمال الفلسطينيين ومنهم كامل عبد الرحمن أحد أصحاب شركة CCC التي انشأت المطار وغيره، مثل المرحوم المساهم الاكبر في شركة التأمين العربية بدر الفاهوم»[3].

بيدس وعبد الناصر

كما نشر موقع مصري هو «محاورات المصريين» مقالاً لكاتب مصري بعنوان «قصة الملياردير الفلسطيني الذي سقط فداءً للعروبة ولمصر»، قد تكون الوقائع التي ذكرها المقال صحيحة إلى حدّ بعيد. ونقتطف من المقال ما يلي:

«دائماً ما أبدي إعجابي بالشعب الفلسطيني في تعاملي معه في الغربة وفي بلدنا أم الدنيا مصر ممن اعرفهم من اصدقاء وَلِدوا وعاشوا في مصر ولم يعرفوا غيرها وطناً. وحتى الآن أعجب بقوة وصبر وثبات وعناد هذا الشعب رغم كل ما يحاك ضده من مؤمرات في وطنه وخارج وطنه، لا يستسلم أبداً ويثبت وجوده دائماً في كل المجالات... وأوّد أن أروي قصة الملياردير اللبناني ذي الاصول الفلسطينية يوسف بيدس، مؤسس بنك انترا في لبنان والملقب بأوناسيس الشرق، وكيف ضحّى بمستقبله الاقتصادي فداءً للعروبة ولمصر».

«يوسف بيدس اطمأنّ إلى امتلاكه سلطة المال فتوجّه الى تحقيق سلطته السياسية عن طريق ربط عدد كبير من النواب والوزراء وكبار الموظفين اللبنانيين بمصالح شخصية، ما أثار حفيظة المسؤولين المتضررين من هذا النفوذ السياسي المتنامي الذي

3. «مروان بيدس لـ الديار: والدي ضحية السياسيين التقليديين في لبنان وثروته المبددة تقدّر بـ100 مليون دولار في ذلك الحين» أجرى المقابلة جوزف فرح، الديار، 25 كانون الأول 2001.

بات يمتلك سلطة قرار مؤثّرة ومرجّحة في المعادلة السياسية وأيضاً داخل مؤسسات الدولة اللبنانية. فتحالف خصومه وشنوا عليه هجوما تمثّل في حملات صحافية ما بين العام 1954 و1962. ولكن نظراً إلى قوته الاقتصادية والسياسية لم يفلحوا في المساس به».

«ورغم أنّ يوسف بيدس كان مسيحيّاً يحمل الجنسية اللبنانية، إلا أنّه لم ينحَزْ ولم يفكر ولو لمرة في الانحياز إلى المعسكر المسيحي المتصهين في لبنان (بالطبع ليس كل اشقائنا المسيحيين في لبنان كذلك هناك الكثير منهم مّن هم اكثر وطنية وقومية من أي منا واثبتوا ذلك بالفعل وليس بالقول فقط)، بل كان بيدس حالماً بفلسطين دائما ومن أكبر المؤيدين للزعيم الراحل جمال عبد الناصر. وهذا ما دفع ثمنه غالياً بسبب مواقفه الداعمة لجمال عبد الناصر ومصر. فعندما تعرّض الرئيس جمال عبد الناصر للضغوط الأمريكية، واجهت مصر مشكلة شح كميات القمح المستورد ونقص القطع الأجنبي لدى الحكومة. فقام بيدس بتغطية شراء باخرتين محمّلتين بالقمح وأرسلها إلى مصر، ما أنقذها من الحصار الذي حاربها حتى في أكل العيش. وعمل بيدس هذا جعل الولايات المتحدة تحقد على هذا البنك وصاحبه وتفكر في اسقاطه والقضاء عليه».

«ولم تكن عروبة بيدس السبب الأكبر للحقد، بل لأنّ بيدس كان وقتها يحاول علناً جعل لبنان نقطة ارتكاز في الاقتصاد العالمي. فنجاح بيدس في أعماله لفت نظر الولايات المتحدة والغرب الى أنّ لبنان بات يتميّز بإمكانات مصرفية ومالية وسوق حرّة نقدية، واصبح السوق العربية التي يتم فيها تداول العملات لدول الخليج العربي، وتميّز بالكفايات اللازمة لإدارة الأموال، والبنوك ذات الخبرة العربية والدولية. لقد اتصل الامريكيون بحلفائهم في لبنان وبأعداء يوسف بيدس وتم وضع خطة للقضاء عليه واسقاطه بدعم وتوجيه من الاستخبارات الامريكية حيث كان العامان 1965 – 1966 كارثة على انترا عندما بدأ تنفيذ الخطة الامريكية وسحب الودائع الكبيرة فجأة من البنك بتحريض من المنافسين. وأعقب ذلك انهيارات كبيرة في عدد من الشركات والمشاريع الاخرى التي يملكها بيدس في لبنان ودول العالم بمؤامرة كبيرة من المخابرات الامريكية».

«وتوفي بيدس مودّعاً العالم شهيداً للنجاح والطموح والمغامرة... وكان انهيار أنترا مقدّمة لتدمير دور لبنان كنقطة استقرار مالي وسط عواصف الشرق الأوسط...

وكان من ضمن مخططات هنري كيسنجر فيما بعد إشعال الحرب اللبنانية الداخلية لحرمان لبنان والأمة العربية بناءَ سوق مالية في قطر عربي تنافس أسواق لندن وزوريخ ونيويورك، ومنع العرب من فرصة التحكّم بمداخيلهم المالية في سوق تمتلك الكفاية والقدرة على المنافسة. هذه هي قصة صعود وهبوط هذا الفلسطيني يوسف بيدس، الوطني والقومي ورجل الأعمال المغامر الذي كان تدميره بداية لتدمير لبنان الجميل»[4].

وتذكر مجلة «تايم» سبباً مباشراً لانهيار البنك أنّ إنترا دخل حلبة الصراع في الحرب الباردة العربية بين جمال عبد الناصر والملك فيصل والدول التي تدعم كل منهما. وكان الملك فيصل زعيم المحافظين العرب يحارب المد الثوري العربي الذي مثّله عبد الناصر في تلك الفترة. وكانت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة وراء فيصل.

لقد سمح بيدس باستعمال فرع إنترا نيويورك لتمويل صفقة قمح لمصر في فترة كانت تتعرّض للمضايقة. ولم يُثر هذا الأمر السعودية. ولكنّه سمح لفروع إنترا في لبنان بتحويل أموال من عبد الناصر إلى صحف ووسائل إعلامية لبنانية تهاجم الملك فيصل وأميرَي الكويت ومشايخ الخليج يومياً. فأقدم هؤلاء على سحب 30 مليون دولار من إنترا خلال الأيام التي سبقت أزمة إنترا. وكان السياسيون اللبنانيون الذين يزورون سفارة السعودية في بيروت أو يذهبون إلى الرياض يوغرون صدور السعوديين ضد بيدس ويقدّمون الدلائل ضده ومعها قصاصات صحف جرائد تشتم الملوك والأمراء. ويقولون إنّ بيدس هو مموّلها. ثم كانوا يسألون المسؤولين السعوديين بعد هذا الكلام إذا كان إنترا يستحقّ دعمهم وودائعهم أكثر من مصارف لبنانية هي صديقة طبيعية للسعودية.

ولم يكن بيدس بعيداً عن توصيف أنّه كان قريباً من عبد الناصر، خاصة أنّ أعداءه دأبوا على اتهامه بتمويل الصحافة المؤيّدة لعبد الناصر في بيروت والمعادية للملك السعودي وأمراء الخليج، لا سيما دعمه المالي لـ«دار الصياد» لصاحبها سعيد فريحة ومطبوعات **الأنوار والصياد والكفاح** وغيرها. وفي مذكرات رياض طه نقيب الصحافة اللبنانية (قضى اغتيالاً عام 1980) إشارة إلى دور يوسف بيدس في دعم

4. «قصة الملياردير الفلسطيني الذي سقط فداء للعروبة ولمصر»، محاورات المصريين، كانون الأول ديسمبر 2006: http://www.egyptiantalks.org/invb/?showtopic=25030

الاعلام المناهض لشمعون في حرب لبنان 1958 ودعم صحف المعارضة، لا سيما تلك المرتبطة بجمال عبد الناصر. فقد كان رياض طه مقرّباً من الرئيس المصري ويعمل بكل جوارحه لضمّ لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة (دولة جمعت مصر وسورية)، ويصدر صحيفة ناصرية في بيروت ويساهم في تسليح المعارضة المسلّحة وخاصة في البقاع عام 1985.

ويشرح رياض طه أنّ قوات الأمن العام هاجمت مكاتب ومطابع صحيفة **الكفاح** الناصرية التي كان يصدرها هو وحطّمتها وصدر قرار بمنع صدورها لمدّة ثلاثة أشهر، واعتقلت السلطة محمد باقر شري واسحق منصور وحبيب نحولي وعمال الإدارة والطباعة، وباتت الصحيفة عاجزة عن الصدور أمام تراكم خسائر شهرية بلغت 50 ألف ليرة. وأنّه كلف وفداً من الجريدة قوامه محمد سعيد القبوط وخازن عبود وفؤاد ناصر الدين بتسليم رسالة إلى يوسف بيدس ونجيب صالحة وسامي العلمي وزهير بعلبكي لتمويل إصدار جريدة الكفاح[5].

وفي حادثة ثانية، يشرح رياض طه أنّه كان في نيويورك لتغطية حضور جمال عبد الناصر والزعماء العرب لدورة الأمم المتحدة عام 1960، وأنّه لم يكن يحمل ما يكفي من المال لنفقات إقامته وسفره وعرف بعض مَن حوله بالأمر: «أرسل لي الرئيس سلام ألف دولار مع الاستاذ هاني سلام، فشكرت له عاطفته وأعدت المبلغ... وذهبت إلى فندق هلتون لاستقرض ألف دولار من السيد يوسف بيدس لتسديد نفقات إقامتي». وهذا التمييز بين صائب سلام ويوسف بيدس ومسافة الرجلين من عبد الناصر لهما ما يكفي من المعنى[6].

أعداء بيدس في بيروت

لُقّب بيدس بأنّه أوناسيس الشرق. واعتبر البعض أنّه لو كان هدفه المال فقط لما سعى إلى الاستقلالية ولابتعد عن كل ما يُغضب الغرب والطبقات الحاكمة في لبنان والدول العربية. ولكنه كان مقرّباً من الأوساط العروبية والقضية الفلسطينية

5. رياض طه، قصة الوحدة والانفصال: تجربة إنسان عربي خلال أحداث 1955-1961، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1974، ص 130-131.
6. المرجع السابق، ص 154-155.

والناصرية في مصر.

وفي عام 1955، أسّس فندقاً ضخماً وتبعته شركات عقارية. ثم اشترى أسهماً في شركة الطيران الأوسط، واشترى المطبعة الاميركية طامحاً في تحويلها مؤسسّةً لطباعة المجلات العالمية والموسوعة البريطانية بالعربية. وبدأ مشاريع لتوسيع مطار بيروت، وأسّس ستوديو للتصوير السينمائي، كما أسس «البنك العقاري العربي» وأنشأ شركة ترميم وتصليح الطائرات. وباختصار، كان بنك أنترا في بداية النصف الثاني من القرن العشرين أسطورة بنجاحه الباهر، حيث تمكّن بيدس من أن ينطلق به، من مجرّد مصرف هامشي متواضع إلى أمبراطورية مالية مترامية الأطراف تجاوزت لبنان، لتطاول استثماراته دولاً أوروبية، وصولاً الى الولايات المتحدة وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

وعندما اطمأنّ الى امتلاكه سلطة المال، توجّه إلى تعزيز سلطته السياسية عبر روابط مع عدد كبير من النواب والوزراء وكبار الموظفين اللبنانيين، وهذا ما أثار حفيظة المسؤولين المتضررين من هذا النفوذ السياسي المتنامي الذي بات يمتلك سلطة قرار مؤثّرة ومرجّحة في المعادلة السياسية وأيضاً داخل مؤسسات الدولة. وهنا تحالف خصومه وشنوا عليه هجوماً في حملات صحافية ما بين العامين 1954 و1962. ولكن نظراً إلى قوته الاقتصادية والسياسية لم يفلحوا بالمساس به.

ورغم كون بيدس فلسطينياً مسيحياً يحمل الجنسية اللبنانية إلا أنّ فكرة الانضمام إلى المعسكر المسيحي التقليدي في لبنان لم تخطر في باله. بل كان منحازاً ضمنياً إلى فلسطين وجمال عبد الناصر وهو ما دفع ثمنه غالياً.

رأى نعيم عطاالله أنّ مركز ثروة وقوّة امبراطورية بيدس المالية والاقتصادية كان في بيروت وليس في أي مكان آخر، لأنّ مركز إنترا الرئيس كان هناك. وهذا التمركز كان سلاحاً ذا حدين لأنّه حرم المؤسسة توزيعَ المخاطر حول العالم وعدم تكثيف القوة في مكان واحد. ولكنّه سهّل لأعدائه ضرب إنترا في بيروت حيث لبيدس أعداء لا حصر لعددهم وخاصة من الطبقة السياسية المالية التي كانت تقاوم عمليات إنترا الذي كان يشتري الشركات الكبرى في لبنان كالميدل إيست وكازينو لبنان ومرفأ بيروت، وترفض منطق بيدس انّه يشتري هذه المؤسسات للبننتها lebanonization ولتحريرها من الهيمنة الأجنبية. فكان بيدس أكثر وطنية من هذه الطبقة التي أرادت الحفاظ على المصالح الاستعمارية النيوليبرالية ولم يكن هدفها وضع حدّ لأعمال بيدس

فقط بل لتدميره وتفكيك أمبراطورية إنترا التي كانت جوهرة التاج في لبنان الناهض.

لم يكن في عداء هؤلاء لبيدس جديد عام 1966، بل إنّ سلوكهم لم يتغيّر ضدّه منذ 1954، عندما بدأت وسائل الإعلام في بيروت تشنّ حملات شخصية ضد بيدس، وتظهر مقالات وأنباء مغرضة وأخبار ملفقة ومؤذية للبنك في صحف بيروت. ولكن تلك الحملات ومحاولات الأذية كانت أضعف من أن تطال إنترا، بل إنّها زادت بيدس تصميماً على أن يواصل شغله وأن يكون أكثر طموحاً في بناء امبراطوريته. كما كرّر أعداء بيدس محاولتهم القضاء عليه، وإحدى هذه المحاولات وقعت عام 1962 وهذه المرّة كانت الحملة كبيرة وقاسية كالت الاتهامات وأشاعت الأكاذيب عن إنترا بصرف النظر أنّ نتيجة عملهم ستؤذي الاقتصاد اللبناني.

وبات معروفاً منذ 1962 أنّ الطبقة السائدة في لبنان تريد تهديم إنترا مهما كانت العواقب على لبنان. بصرف النظر أنّ إنترا كان سبباً رئيساً في نهضة لبنان العمرانية والاقتصادية في الستينيات، حوّل بيروت مركزاً مالياً عالمياً وموقع حسد الشرق والغرب، وموقع احترام عواصم الغرب ومؤسساته المالية، ما جعل فكرة أن يكون لبنان سويسرا الشرق اقتصادياً أقرب إلى التحقيق.

وكان معيباً أن أي وزير مسؤول أو ناطق رسمي أو نائب في البرلمان، ودعنا من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، لم يعترض على محاولات ضرب إنترا والحملات المغرضة ضد بيدس، ولم تقم السلطات اللبنانية بأي خطوة لوقف الحملة ضد إنترا أو على الأقل التخفيف من قسوتها. فكان الخلاص دوماً من هذه الحرب الباردة الدائمة بين بيدس وأعدائه (التي لم يعد ينقصها سوى إرسال عصابة من الأشقياء يقتلون بيدس في بيته أو مكتبه)، أنّ بيدس وإنترا صمدا وواجها الحملة العاتية التي استمرّت عام 1962 لعدّة شهور. ثم واصل بيدس العمل وحقّق إنترا **قفزات** أعظم بكثير مما سبقها.

في السنوات الأربع التالية ولغاية 1966، كانت عمليات إنترا وشركاته في أوجها لم تصبها الحملات السابقة بأي خدش: فروع جديدة افتتحت في عواصم العالم، ومشروع بيدس في لبننة الاقتصاد اللبناني مستمر حيث انتزع إنترا المزيد من الشركات اللبنانية من أيدي الأجانب وأصبحت حرّة من النفوذ والهيمنة الخارجية. ولكن كان ثمّة مشكلة في طور النشوء، وهي أنّ خروج بيدس وإنترا من حملات الأعداء في لبنان منذ 1954

ولغاية 1962، خلق جواً من الاسترخاء تجاه احتمال تكرار هذه الحملات في المستقبل. فكان لسان حال بيدس يقول: ربحنا المعركة في الماضي وسنربحها في المستقبل. وهذا الاسترخاء أدخل مجلس إدارة إنترا في مرحلة انعدام الوزن واللااكتراث العفوي تجاه السياسة اللبنانية التي كانت تغزل المكيدة على مدار الساعة في المكاتب والصالونات المغلقة.

فكان التعامل مع علامات العاصفة على إنترا في مطلع 1966 بلامبالاة وبأنّها لا تستحق الاهتمام، ولم تؤخذ مأخذ الجد. الكل في إنترا كان منشغلاً بتهنئة الذات على نجاحات الامبراطورية ومشترياتها الأخيرة وخطواتها العملاقة في عالم المال والأعمال.

وكان بيدس في طليعة رجال إنترا بالفخر أنّ خطواته ومجازفاته في عالم المال والأعمال قد أعطت ثمارها واقترب موعد تحقيق الكثير من أحلامه لنهضة لبنان والعرب. وبات بيدس يشعر بأنّه ملك عصري غير متوّج، يشاهد امتداد امبراطوريته ويفخر علناً، «كطاووس بألوان زاهية يهز ذيله المريّش بوجه أعدائه» كعلامة أنّه لا يقيم لهم اعتباراً[7].

ومن الإشاعات المضحكة التي أثيرت عن بيدس في أوائل الستينيات أنّ باستطاعته اختيار رئيس الجمهورية وخلع الرئيس الحالي من منصبه بإشارة من أصبعه. وهذه الإشاعة التي كانت كاذبة من أساسها كانت قوية إلى درجة أنّها أغضبت الرئيس فؤاد شهاب وجعلته يبتعد عن بيدس وبنكه حتى لا تصيبه الإشاعة بضرر. فكيف بمَن هم أقل سلطة ومعرفة بالأمور من شهاب.

كما أُطلقت إشاعات سياسية ضد بيدس وإنترا أنّ مصرفه كان الوسيلة التي موّل عبرها الرئيس جمال عبدالناصر الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، ما أثار غضب الحكومة الفرنسية التي باتت تدقّق وتنظر بعين الشك إلى بيدس وإنترا. حتى إنّ ديبلوماسياً عربياً طلب قرضاً بدون ضمانات من فرع إنترا في جنيف وعندما لم يلبِّ الفرع طلبه، أعدّ تقريراً ضد إنترا أنّ البنك يقدّم قروضاً لاسرائيليين لشراء أراضٍ فلسطينية. ووجد هذا التقرير الديبلوماسي الكاذب طريقه بسحر ساحر إلى صحافة بيروت المعادية لبيدس للتشهير به.

7. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots: A Second Memoir*, London, Quartet Books, 2006, p. 148.

ورغم انتشار امبرطورية إنترا في بلدان عدّة عربية وأجنبية، فإنّ البلد الوحيد الذي كانت تفعل الشائعات فعلها فيه وتنتشر وتسبّب أذًى كان في لبنان، البلد الأم لبنك إنترا حيث كان يجب على حكومته أن تكون أكثر حرصاً على سمعة ومصالح أكبر شركة خاصة في البلاد.

ويقول نجيب علم الدين إنّ من سخريات القدر أنّ بعض الفئات اللبنانية التي كانت تعتبر نفسها غير معنيّة بالقضية الفلسطينية وبالصراع العربي-الاسرائيلي، اكتشفت عروبتها فجأة ودبّ فيها الحماس للدفاع عن الفلسطينيين، وتكلّمت على «الخائن بيدس الذي يموّل المستوطنين الصهاينة»، مع أنّها حاربته بالضبط لأنّه فلسطيني أولاً. حتى إنّ هؤلاء الأعداء صدّقوا كذبتهم وحرّضوا للتحقيق في «عمالة بيدس لاسرائيل». وحتى إنّ الحكومة اللبنانية أرسلت محقّقين من وزارة الداخلية إلى سويسرا لاستقصاء المعلومة عن عمالة بيدس، وعاد هؤلاء بخفي حنين عندما كشف لهم السفراء العرب زيف «الخبريّة»، وأنّ الديبلوماسي العربي الذي كتب التقرير – وقيل إنّه مصري أوسوري – لا صدقية له في أوساط الديبلوماسيين العرب في جنيف وقد اختلق المعلومة[8]. حتى إنّ سفيراً عربياً استغرب الخبرية من اساسها: «لماذا تحتاج إسرائيل إلى المال لشراء أراضٍ فلسطينية؟ إنّها تأخذ الأرض بدون ثمن وتصادر الأراضي كما تشاء ولديها مصادر لا تنضب من المال».

وإذ عاد المحققون اللبنانيون من جنيف ولم يجدوا شيئاً ضد بيدس، انتهى الأمر عند هذا الحد. ولكن لم يفقد أعداء بيدس الأمل في القضاء عليه، بل واصلوا التحريض لإعادة نبش الموضوع. فعمدت السلطات الأمنية اللبنانية إلى إهانة بيدس علناً وجرح كرامته باستدعائه إلى القضاء العسكري في بيروت واستجوابه شخصياً في أمر «بيع الأراضي الفلسطينية إلى اسرائيل». وكان القضاء العسكري على علم بخلفية المكيدة السياسية ضد بيدس، ولكنّه كان يساير الطبقة السياسية فاكتفى باستقبال بيدس وتبادل الكلام ليعلن بعد ذلك أنّ القضية غير موجودة أصلاً.

مثل هذه المكائد لم تؤثّر في مسيرة بيدس وصعود امبراطوريته، لأنّه استمرّ بعد ذلك في مشاريعه واستثماراته، ولم يُعِر كبير اهتمام لما يحاك ضدّه في ليالي بيروت. ويؤكّد

8. Alamuddin, p. 143.

نجيب علم الدين أنّه كلّما اشترى بيدس شركات ومؤسسات خاصة في لبنان من أيدي «المصالح الغربية»، تصعّد الخط الصدامي مع «رجال المال الدوليين وعملائهم المحليين».

أموال ومهارات الفلسطينيين تهدّد «الستاتيكو» اللبناني

نظر الزعماء ورجال الأعمال في لبنان إلى بيدس كدخيل فلسطيني على المسرح اللبناني الذي طالما اعتبروه مقتصراً عليهم ومسرحاً لهم. ورغم الجهد الكبير الذي بذله بيدس والفلسطينيون الآخرون في إنترا للاندماج في البيئة اللبنانية ورغم الدور الحيوي للرساميل والمهارات الفلسطينية في انعاش الاقتصاد اللبناني واغناء البيئة الثقافية، فلم يُغفر للفلسطينيين كونهم فلسطينيين وحسب.

لقد أدخل الفلسطينيون بعد نكبة فلسطين مبلغ 51 مليون استرليني وهو مبلغ ضخم بمقاييس تلك الفترة، فاق المائتي مليون دولار أميركي، وقد يعادل اليوم بضعة مليارات من الدولارات. وأطلق هذا التدفّق المالي والمهارات الفلسطينية نشاطاً اقتصادياً كبيراً في بيروت، ساعد في ذلك إقفال ميناء حيفا ومطار اللد في فلسطين أمام التجارة المشرقية كما سبقت الإشارة، ما حفّز نهوض مطار ومرفأ بيروت.

لقد مقت الزعماء اللبنانيون، ومن موقع عنصريّ، النجاحَ الذي حقّقه رأس المال الفلسطيني والمهارات الفردية الفلسطينية في لبنان. ومن البدء، نظروا إلى إنترا كمشروع فلسطيني يطل برأسه في حديقتهم الأمامية ويهدّدهم لأنّه ليس خاضعاً لمشيئتهم ويرفض أن يكون تحت جانحهم. ما قدّم دليلاً على مفاضلة هؤلاء ومن ورائهم رجال الأعمال لمصالحهم الشخصية على مصلحة لبنان التي كمنت في الاستفادة الحقيقية لكل الاقتصاد اللبناني وللشعب اللبناني من نزوح الرساميل والمهارات الفلسطينية.

استفاد بيدس من شهرته في أرجاء فلسطين في الأربعينيات كمصرفي ناجح، فلحقته الشهرة إلى لبنان في أوساط اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية الذين كانوا يقصدونه لتصريف أموالهم أو إيداعها أو استثمارها في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكانت المصارف الأخرى، لبنانية وأجنبية، تراقب بنك إنترا بحسد وقلق، حيث كان نجاح إنترا يتهادى منذ الخمسينيات كالجنّ المارد الذي خرج من قمقم علاء الدين. وفيما كانت الفئة المهيمنة في لبنان قد استقبلت في البداية قدوم رأس المال

الفلسطيني ظنّاً منها أنه سيقع في أيديها، فإنّها لم تهضم أفراداً فلسطينيين يستعملون عقولهم ومهاراتهم ويوظفون الأموال في المصارف وعالم المال بشكل مستقّل ومنفصل لا ينفع مصالحها الخاصة كما يجب.

أدرك بيدس وشركاؤه منذ البدء أنّه يجب «تشحيم» الماكينات السياسية بالمال من حين إلى آخر، فدفع إنترا مبالغ طائلة للحصول على الدعم السياسي ولكنّه دفع أكثر لجماعة النهج الشهابي، دون الانتباه إلى أنّ المرحلة الشهابية كانت نتيجة حرب 1958 وأنّه في عهد شهاب بقيت الطبقة التقليدية في الخلفية تنتظر الفرصة للعودة إلى السلطة وتطوّق شهاب وترغمه على طاعتها.

وإضافة إلى بنك إنترا، افتتح الفلسطينيون عدداً كبيراً من المؤسسات الاقتصادية منها شركة «اتّحاد المقاولين» و«بنك بيروت للتجارة» و«الشركة العالمية للتأمين» (بدر الفاهوم وباسم فارس). وعُرف فلسطينيون كثيرون في عالم التجارة كأسعد نصر مدير عام شركة طيران الشرق الأوسط وعطاالله فريج وإدوين أبيلا ومحمود ماميش[9].

ولم يكن بيدس ممن يرفضون الذوبان في المجتمع اللبناني بل يتضح من سلوكه وحياته الاجتماعية أنّ مسألة قبوله كلبناني كانت شديدة الأهمية بالنسبة إليه. فقد فهم ضرورة انخراطه الثقافي والاجتماعي في لبنان، وحصل على الجنسية اللبنانية واشتغل على تحسين ألفاظ كلامه لتصبح باللهجة اللبنانية، وبنى علاقات حميمة مع مراكز السلطة في لبنان. عدا عن أنّ أمّه كانت لبنانية وزوجته لبنانية.

ولم يكن بنك إنترا مؤسسة يملكها فلسطينيّون بالكامل بعكس الدعاية المعادية. بل كان ثمّة شركاء لبنانيون، كما أشرنا. ومن شركاء بيدس الفلسطينيين كان بدر الفاهوم وبديع بولس واميل مسلّم ومنير حداد وفريتز مروَم وجورج اشتكلَف. وباستثناء الفاهوم كانوا كلّهم مسيحيين. ورغم أنّ هؤلاء، اضافة إلى بيدس، تكلّموا اللغة العربية بلهجة لا تبعد كثيراً عن اللبنانية، وأنّ المجتمع الفلسطيني - كالسوري - هو أقرب المجتمعات العربية إلى المجتمع اللبناني، إلا أنّ كثيرين نظروا اليهم كغرباء في لبنان. حتى عندما كان بعض رجال الأعمال الفلسطينيين يتقن اللهجة اللبنانية إلى حدّ بعيد، كانت لهجته الفلسطينية تخونه في بعض الأحيان، في بلد كانت عبارة «شقفة

9. صقر أبوفخر، القدس العربي، 5 نيسان 2002.

فلسطيني» تستعمل كإهانة بين العامة بعد نكسة فلسطين ودخول اللاجئين إلى لبنان (وكان ثمّة عنصرية مشابهة تجاه اللاجئين السوريين في لبنان عندما اشتعلت حرب سورية عام 2011 ولجأ إلى لبنان مئات الألوف). كما كان ثمّة وقاحة في المجتمع اللبناني تتعلق بمساءلة مباشرة وفجّة للشخص عن مذهبه ومكان مسقط رأسه وذويه وأحياناً عن عمله وثروته، الخ. وهي أسئلة شخصية مرفوضة تماماً ليس في الاتيكيت الفرنسي والبريطاني فحسب، بل في سائر المجتمعات الغربية. معلومات كهذه تأتي بعد صداقة طويلة وعلاقة حميمة.

شكّل منير أبوفاضل الاستثناء في الطبقة السياسية اللبنانية الكارهة للفلسطينيين. فقد كان يزور القدس مراراً قبل سقوطها وكان من اللبنانيين الذين يعلمون عراقة وعمق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القوية التي كانت قائمة بين لبنان وفلسطين قبل قيام اسرائيل. فكان متعاطفاً مع شركائه الفلسطينيين في بنك إنترا ومع صهر العائلة يوسف بيدس، وصرف الوقت على مساعدة الفلسطينيين للاندماج في المجتمع اللبناني وللحصول على الجنسية اللبنانية، حيث سجّل بعضهم مسقط رأسه في قرى الشوف أو المتن في سجلات الأحوال الشخصية اللبنانية وعلى بطاقة الهويّة.

بيدس طرفاً في الصراع الداخلي

تجدر الاشارة إلى مسألتين جوهريتين في طبيعة بنك إنترا في الستينيات. إذ رغم حجم المصرف ونموّه فإنّه عانى من مشكلتين، الأولى أنّ معظم أصول البنك الطويلة الأمد والعقارات تم الحصول عليها بحسوم والتزامات قصيرة الأمد وخاصة بودائع تحت الطلب. وكانت هذه المشلكة في جذر الأزمة التي ضربت النظام المالي اللبناني عام 1966. وسنعود إلى هذه النقطة في الفصل التالي.

والمشكلة الثانية - والتي قد تبدو لغزاً متناقضاً للوهلة الأولى - كانت شخصية يوسف بيدس نفسه.

فرغم دور بيدس في تأسيس إنترا وتحقيق نجاح فائق ورغم ديناميكيته وذكائه الحاد، إلا أنّه لم يكسب خبرة كافية أو يفقه أو يحسب حساباً كافياً لدور الزعماء التقليديين ورجال الأعمال في لبنان في الهدم والأذية وصولاً إلى القتل، وأهمية إقامة الشبكات القبليّة والعائلية والطائفية في لبنان. وحتى لو أدرك كل هذا، فإنّه عجز عن

مقاومة أعدائه أو التصدي لما يحاك له في البيوتات ليلاً.

لقد صنعت العلاقات العائلية الاقطاعية والتجارية ليس النظام السياسي في لبنان فحسب بل وزّعت السلطة حصصاً وصبغت واقتسمت - بشكل فوقي - نظامه الاقتصادي. وكان جهل بيدس للوضع المحلي خطأً قاتلاً عندما وقع الانهيار عام 1966 ووجد نفسه بدون غطاء سياسي كافٍ. وحتى لو كوّن صداقات فهو لم يدرك أنّ مَن يبتسم له ويسامره ويعبّر عن محبته له سيكون أول مَن يطعنه.

ولم يفهم بيدس جو الصفقات والرهانات التي حكمت سلوك العائلات اللبنانية النافذة، بل ظل يعتقد أنّ المسألة تتعلق بقيامه بعمله في القطاع المصرفي في بيروت كأنه في مدينة كوزموبوليتية في أوروبا وأميركا وأنّ الآخرين سيحترمون قواعد لعبة السوق والقانون ويرون مصلحة لبنان العليا كوطن. ولكنّ الأمر كان أبعد من ذلك عندما أصبح بنك إنترا الجسم المصرفي الأكبر واحتاج إلى علاقات ودعم سياسي على أعلى المستويات.

لقد تعرّض نفوذ الزعماء بعد حرب 1958 لنكسة موقّتة، ولكنهم عادوا بقوة في عهد فؤاد شهاب الذي حاول دون جدوى كسر شوكتهم. ولم يكن بيدس ساذجاً إلى درجة إهمالهم بل كان يتماهى مع أجواء السياسة اللبنانية وحريصاً على التعامل باحترام مع أصحاب الفخامة والزعامة والبكوات ومع الشيخ والمير والباشا.

ويقول فاروق محفوظ إنّ الإقطاع السياسي اللبناني كان يبتزّ بيدس وأنّ هذا الأخير دفع أموالاً طائلة حتى ضاق بهم ذرعاً»، وتقول مصادر لجريدة النهار إنّه كان «هناك قرار سياسي مبيّت بإنهاء بيدس وأنّ الشعبة الثانية كان يموّلها البنك ثم يبدو أنّه أوقف تمويلها... وكانت أجهزة استخباراتية اشتغلت في القضية. وإلى جانب نواب ووزراء سابقين كانوا أعضاء في مجلس الادارة مثل نجيب صالحة ورفيق نجا ومنير أبو فاضل، أفاد موظفون في البنك أنّ ثلث مجلس النواب كان يقصد إنترا في نهاية الشهر ليقبض المال»[10].

ويقول جورج عشي، رئيس سابق لجمعية المصارف وعضو مجلس إدارة بنك عودة وواضع مؤلفات في تاريخ القطاع المصرفي والنقد اللبناني، «لقد بلغ الأمر أن أصبح

10. هالة حمصي، ملحق النهار، 17 تشرين الثاني 2003.

لإنترا خمسة وزراء في مجلس الوزراء وكان لديه أنصار في مجلس النواب. كان هناك جو أنّ هذا البنك يريد أن يأكل البلد. فعندما سقط كانت هناك شماتة به»[11].

صداقات بيدس كانت في بيئة النهج الشهابي حيث اعتقد أنّ دعم الطبقة الجديدة والعسكريين والمكتب الثاني لبنك إنترا كان كافياً لمنحه مناعة ضد القوى التقليدية. وأثبتت الأيام أنّ نفوذ هؤلاء وقوتهم لم يكونا بمستوى الزعامات التقليدية وحلفائها من أصحاب المال والأعمال. ولا يلام بيدس في حساباته وتقديراته، إذ كانت البلاد بمؤسساتها وحكّامها وكبار موظفيها وأمنها وجيشها في عهدة جماعة النهج الشهابي والرئيس شهاب. ورأى بيدس في شهاب رجل دولة يمكن الاتكال عليه، خاصة عندما برز في عاميه الأولين كإصلاحي معادٍ لقوّة الزعماء التقليديين وكساعٍ لبناء دولة رعاية عصرية بمبادىء توحّد شرائح المجتمع وتتجاوب مع أماني المواطنين.

ولم يكن شهاب، كما رأينا، صديقاً للفئة التقليدية التي اعتبرت جهوده وكأنّها خطّة أعدّت خصيصاً لإنهاء نفوذها. كما أنّ رجال الأعمال لم يكونوا أقل حنكة ومناورة حيث اتّهموا شهاب بأنّه يطبّق «اشتراكية مقنّعة» أوحاها له «معلّمه» في القاهرة جمال عبد الناصر الذي كان له اليد العليا في اختياره رئيساً لخلافة كميل شمعون عام 1958.

لقد ساعد بيدس على كسب تفّهم شهاب قصّة شراء أير ليبان عندما تيقّن شهاب اللعبة القذرة التي كانت تُدار في الكواليس ضد إنترا والميدل إيست، وكيف كانت الطبقة السياسية توغر صدره بالأكاذيب ضد بيدس في حين كان بيدس يلبّي كل ما يشير عليه شهاب في الملف.

كانت القوى التقليدية منقسمة على نفسها بين مؤيد ومناهض لبشارة الخوري في الأربعينيات ومؤيد ومناهض لشمعون في الخمسينيات، إلا أنّها اتحدّت في عهد شهاب لمحاربة نهجه الاصلاحي. لقد جعل شهاب الحياة صعبة للعائلات النافذة، حيث قرن خطه الاصلاحي باعتماده كعسكري على المكتب الثاني لحكم البلاد. وكان لهذا الجهاز - أو بدا كذلك لمناهضي شهاب - أنّ له اصبعاً في كل شيء وأنّ نفوذه بات يساوم نظام لبنان البرلماني بتدخّله في الانتخابات، ويهدّد سلطة القانون بتدخّل مخابرات الجيش.

لقد استطاع الزعماء بقدراتهم الواسعة تشويه سمعة الشهابية في الاعلام المحلي، ما

11. هالة حمصي، نفس المصدر.

أظهر رئيس الجمهورية كطرف وليس كحكم كما دعا إليه الدستور.

كان شهاب متقشفاً زاهداً في السياسة، سخر من أساليب الزعماء ولم يثق بهم. وكانت أول خطوة للطبقة المهيمنة ضدّ فؤاد شهاب هي رعاية محاولة انقلابية ضده عام 1961. ففي 31 كانون الأول 1961، قاد عناصر من الجيش اللبناني محاولة انقلابية ضد شهاب يدعمهم الحزب السوري القومي، ويباركهم الرئيس السابق كميل شمعون الذي حقد على شهاب لأنّه رفض أمره باستعمال الجيش في حرب 1958. وإذ فشل الانقلاب، حضرت وفود إلى مكتب شهاب في صربا شمال بيروت لتهنئته بالسلامة. وكان شهاب خاضعاً لموسى الحلاق ولم يشأ أن يترك الكرسي وتزعجه الوفود. ولذلك أوعز للحلاق: «أحلق يا ابني احلق. هؤلاء كانوا سيأتون على أي حال لتهنئة الحاكم الجديد لو نجح الانقلاب»[12].

ولم يساير شهاب العائلات النافذة واستعاض عنها بجيل جديد من المسيحيين والمسلمين عمل على إنشائه حتى يساعدوه على تنفيذ الاصلاحات ويعملوا في المؤسسات العامة الجديدة التي يبنيها ويحتلّوا مراكز في الادارة والحكومة والبرلمان. ولكن كان الجيل الذي يربّيه شهاب ليكون قاعدته الاصلاحية لا يتمتع بقاعدة شعبية كما ذكرنا.

وفي الانتخابات النيابية عام 1964، اتّهم التقليديون شهاب وأجهزة الدولة بالتدخّل عندما خسر بعضهم وفاز أشخاص موالون لشهاب ونهجه. وباستثناء استناد شهاب إلى شخصيّات قويّة مشيت معه بضع سنوات كرشيد كرامي وكمال جنبلاط وأحياناً حزب الكتائب، لم يدُر في فلك شهاب زعماء ورجال أعمال من أصحاب الشعبية والكاريزما القوية. فكان من رجال عهده أشخاص بدون كاريزما كمدير مكتبه الياس سركيس ومستشاره شارل حلو. والاثنان كانا من خارج العائلات التقليدية ولم يحصلا على شعبية أو يلفتا نظر الرأي العام (رغم أنها أصبحا رئيسي جمهورية: شارل حلو عام 1964 والياس سركيس عام 1976).

بدأ سركيس موظفاً في سكة الحديد وهو القادم من قرية الشبانية الصغيرة في جبل لبنان، بينما عمل حلو محامياً وصحافيّاً مع خاله ميشال شيحا الذي ساعده ليصبح

12. فؤاد عوض، **الطريق إلى السلطة**، بيروت، 1976، ص 213.

سفيراً عام 1946.

كان بيدس إذاً في الجانب الآخر والأضعف من المعادلة اللبنانية الداخلية في الستينيات، مع الشهابية التي دعمته رموزها ورجالها في السلطة، وليس مع العائلات التقليدية. وحتى في تموضعه مع الشهابية، لم يكن بيدس قريباً جداً من شهاب بل أقرب إلى مستشاري شهاب وخاصة الياس سركيس وبعض الوزراء والنواب وقادة أحزاب سياسية وضباط أجهزة المخابرات والجيش.

بعد مغادرة شهاب السلطة عام 1964، كان الزعماء يعدّون العدّة للانقضاض على الشهابيين وضرب نواة سلطتهم الصاعدة. وحتى يحين وقت تحرّكهم، كان بيدس لا يزال يشعر بالأمان مع جماعة النهج رغم خروج شهاب. فقد كان يعتقد أنّ المال مصدر قوّة ونفوذ، وطبّق مبادىء العلوم المالية بعقل بارد لا ينسجم مع عالم الأحاجي اللبنانية المعقد. وكان يؤمن أن الشعب اللبناني، عاجلاً أم آجلاً، سيقدّر خدماته وجهوده لبناء الاقتصاد اللبناني وأنّ الزعماء ورجال المال والأعمال سيقبلونه بسبب نجاحه، ومع مرور الوقت سيقدّرون خدماته للبنان الذي يدّعون أنّهم يحبونه.

صعوبات مع شارل حلو

مقارنة بالانتخابات الرئاسية التي أتت بشهاب عام 1958 والتي سبقها انفجار حرب أهلية في لبنان وتحريك الاتحاد السوفياتي صواريخه وهبوط 14 ألفاً من جنود المارينز في بيروت، جرت في آب 1964 انتخابات رئاسية أخرى بجو من الهدوء والنظام وصفها الإعلام الأميركي الذي كان يدعم انتخاب حلو بأنّها تشبه انتخاب مختار في بلدة أميركية صغيرة. إذ بعدما صّوت البرلمان، سلّم الرئيس السابق فؤاد شهاب مكتبه للرئيس المنتخب شارل حلو بترحاب وغادر بصمت.

معظم النواب كتب اسم شارل حلو في ورقة التصويت، ولكن بعضهم كتب «سعادة النائب شارل حلو» أو «شارل بك حلو»، الخ. وهذه إشارة سريّة تُستعمل في لبنان عندما يعد نائب أنّه سينتخب شخصاً معيناً. ولإزالة أي شك في التنفيذ يتمّ الاتفاق على صياغة الاسم بطريقة معيّنة يعرفها المرشح فقط. وعندما يقرأ رئيس المجلس الاسم على الوريقات يعلم المرشّح هوية النائب الذي صوّت له ويشكره فيما بعد. وبهذه الطريقة اللبنانية أمكن الحفاظ على سرية التصويت مع التأكّد أنّ النائب

الذي عقد صفقة مع المرشّح قد حافظ على التزامه.

لقد احتفل الإعلام الغربي بمجيء حلو وكتبت مجلة «تايم»: «لأنّ اسم حلو يعني أيضاً حلويات بالعربي فقد عنونت صحف بيروت صفحاتها بعبارة: «انتخاب شارل حلو: حَقَبة حلوة للبنان». وهذا لا يعني أنّ السنوات الست السابقة لم تكن حلوة أيضاً. ففي عهد شهاب أصبح لبنان من البلدان القليلة في الشرق الأوسط التي تمتّعت بهدوء تام وسط فوضى إقليمية»[13]. واعتبرت تايم أنّ شارل حلو ابن الخمسين عاماً الذي احتل أعلى منصب في هذا البلد الناهض، سيتبع خطى شهاب الذي سبقه ولكنّه «سيدع الأمور تسير وشأنها».

وأضافت أنّ «حلو الذي يميل إلى السمنة وصاحب طلّة أنيقة، هو ابن صيدلي من الطائفة المارونية، تخرّج في الجامعة اليسوعية ورأسَ تحرير جريدة باللغة الفرنسية. ثم اصبح أول سفير للبنان في الفاتيكان عام 1946 ليعود بعدها نائباً في البرلمان ووزيراً في الحكومة اللبنانية، وآخر منصب وزاري تولاه كان وزيراً للتربية».

في أزمة 1958، التحق حلو بالقوة الثالثة التي أخذت موضعاً حيادياً كما أشرنا. ولذلك كان مقبولاً عام 1964 كرئيس للجمهورية للطبقة السياسية. فقد حصل على 92 صوتاً من أصل 99 نائباً. وكالعادة احتفل اللبنانيون بالألعاب النارية وإطلاق الرصاص في الهواء وحرق إطارات السيارات. ولدى عودة حلو ذلك المساء إلى الفيلا التي يقيم فيها في بلدة عالية، نحر الناس الخراف على عتبة منزله. وهنّأ فؤاد شهاب حلو وقال له: «أنا مسرور بانتخابك لأنه منحني إخلاء سبيل». وتجدر مقارنة موقف شهاب النزيه مع كل رئيس لبناني سعى لتجديد عهده سابقاً ولاحقاً.

انتهى عهد شهاب عام 1964 إذاً، واختير شارل حلو خلفاً له. فرضي البرلمان ذات الأغلبية الشهابية بهذا الاختيار رغم اصرار الكثيرين على التجديد لشهاب. وطالما أنّ حلو كان خيار فؤاد شهاب فقد اطمأنّ له بيدس ورحّب به.

وبعكس ما ذكرته بعض الكتب، فإنّ حلو لم يخيّب ظن الشهابيين في مواصلة مشروع الاصلاح ومحاربة الفساد اللذين بدأهما شهاب، على الأقل في عامه الأول. رغم أنّ كثيرين اعتقدوا أنّ شخصية حلو الوديعة وكلامه الخافت يعنيان أنه سيكتفي

13. *Time*, «Sweet Times in Lebanon», August 28, 1964.

بالجلوس في مكتبه تاركاً البلاد تمضي سعيدة باتجاه التحلّل من دولة شهاب. حتى إنّ نائباً لبنانياً ذكر لمجلة «تايم» أنّ «الفساد هو طريقة العيش في لبنان ولا أمل من محاربة الفساد». ولكن حلو فاجأ الجميع عاملاً بالحكمة المسيحية أنّ «السمكة تُفسد من رأسها لا من ذيلها». فواصل حلو جهود شهاب في تنظيف الإدارة العامة من المحسوبية والرشوة ابتداءً من الجسم القضائي.

بإيعاز من شارل حلو، قام مجلس القضاء الأعلى في كانون الأول 1964 بطرد 13 قاضياً مرموقاً من مناصبهم بسبب فساد الأحكام التي أصدروها لقاء رشاوى أو تدخّل سياسي، وتصرفاتهم السيئة التي أصبحت معروفة لدى الرأي العام. ثم انتقلت المقصلة إلى تطهير السلك الديبلوماسي اللبناني من الفاسدين حيث أعفي سفراء لبنانيون في روسيا وإيران وقبرص والباكستان والسعودية واليابان والسنغال والأرجنتين. وجاء في رسالة وزارة الخارجية إلى هؤلاء سبب إنهاء خدمتهم «سوء تمثيل الدولة اللبنانية في عملك». وكان سفراء لبنان في بريطانيا ومصر وبلدان أخرى قد علموا مسبقاً أنّ اسماءهم على لائحة التطهير. فاستقالوا قبل وصول الرسائل. ورغم أنّ الرسائل لم تحدّد أسباباً بعينها لكل سفير وديبلوماسي لبناني أعفي من منصبه للمحافظة على اسم لبنان، فإنّ أعضاء السلك الديبلوماسي اللبناني ومَن يدور في محيطهم كانوا يعرفون تماماً أجواء التلاعب والفساد التي صبغت ديبلوماسيين لبنانيين كثيرين في البلدان التي يعيّنون فيها: المتاجرة بالتقارير الرسمية والرموز السرية الديبلوماسية، والنشاط في السوق السوداء بالعملات وعقد تجارات وصفقات مع المغتربين اللبنانيين ورجال أعمال عرب وأجانب. ولم يكن غريباً أن تقارير رسمية لبنانية ظهرت في صحف مصرية وغيرها قبل أن تصل إلى وزارة الخارجية في بيروت.

وكان في خطة حلو الإصلاحية أيضاً تنظيف الإدارة الرسمية وجهاز الجمارك والشرطة والجيش، حيث تمتّع كبار الموظفين والضباط بامتيازات واستفادوا من مناصبهم وارتكبوا تجاوزات صبّت في المصلحة الشخصية. وعمل حلو على إصلاح النظام الداخلي للبرلمان اللبناني. فالنواب كانوا يتغيبون عن الجلسات وعندما يحضرون كانوا ينخرطون في شجار دائم ولا يمارسون عملهم في التشريع، بل إنّهم يصرفون معظم وقتهم خارج البرلمان وفي نشاطات لا علاقة لها بعملهم كنواب، يحرّضون أتباعهم، ويمارسون الضغط على الإدارات الرسمية وعلى الهيئات السياسية لكي يعينوا

أنفسهم أو أصدقاءهم أو أقاربهم في مناصب حساسة وفي وظائف رسمية.

بعد ستّة أشهر من عهد حلو، علّق نائب لبناني: «لقد انتخبنا شارل حلو وديعاً وحلواً وها هو يتحوّل نمراً»، إشارة إلى بدء قلب الطاولة على حلو وترويضه ليعود حملاً وديعاً[14]. وهذا ما حصل مع شهاب من قبل.

في بداية عهد حلو على الأقل، لم تتبدّل البيئة كثيراً بالنسبة إلى بيدس، إذ أنّ جماعة شهاب في السلطة كانوا أقوياء فاستمّرت العوامل الايجابية بالنسبة إلى أنترا. ولكن بيدس خُدع كما خُدعت جماعة النهج لأنّ شارل حلو لم يكن شهابياً متحمسّاً بل كانت عقيدته السياسية وثقافته الفرنكوفيلية أقرب إلى إميل إدّه منها إلى بشارة الخوري بلغة الثلاثينيات. أراد حلو أن يكون رئيساً جديداً وليس شهابياً صميماً. فقد كان متردّداً بشهابيته ولم يكن يؤمن بها أساساً – حيث كان جزء كبير من عقليته مرتبطاً بنشأته وارتباطاته مع الأسر التقليدية. فهو كان من مؤسّسي حزب الكتائب عام 1936 ولكنّه ابتعد عن العمل الحزبي وانضم إلى الكتلة الدستورية بقيادة بشارة الخوري، ولذلك خسر احتمال نشوء قاعدة شعبية عبر حزب الكتائب.

خلفية حلو المحافظة جعلته قريباً من القوى التقليدية، وبدلاً من أن يستمر في مناخ الاصلاح الشهابي ويمارس صلاحياته الرئاسية، أخذ ينزلق مع الوقت ليصبح حليفاً للزعماء وأصحاب المال ولأعمال الثأر والكيدية ضد الشهابيين. لقد أصبح حلو رئيساً للجمهورية في مرحلة صعود الطبقة التقليدية وابتلاعها لمصادر السلطة مدعومة من الخارج الإقليمي والدولي.

صعود جوزف أوغورليان عدوّ بيدس

بعض الخطوات التي سلكها حلو منذ انتخابه في أيلول 1964 كانت فألاً سيئاً لإنترا. فرغم أنّ حكومة حسين العويني ضمّت أصدقاء لبيدس مثل نجيب صالحة (وزارة التصميم العام) وفيليب تقلا (وزارة الخارجية والمغتربين)، إلا أنّ تقلا احتفظ بمنصب حاكمية مصرف لبنان، ما خلق وضعاً شاذاً جعل عديل شارل حلو، جوزف أوغورليان، وكان نائب الحاكم المصرف الأول، حاكماً بالوكالة. وأوغورليان هذا لعب

14. *Time*, «Tiger on the Helm», February 11, 1966.

دوراً خطيراً فيما بعد من موقعه الحسّاس لضرب إنترا.

والوضع الشاذ في جمع تقلا بين الوزارة والحاكمية أثار جدلاً في الإعلام حول فعالية واستقلالية قرارات مصرف لبنان بعدما أصبح حاكمه تقلا وزيراً في الحكومة. وإذ اشتد الجدل وبات الأمر مصدر قلق للسوق المالي، تدخّل الرئيس حلو وتوصّل إلى اتفاق وقّعه بيار إدّه عن جمعية المصارف وعفيف الطيبي عن نقابة الصحافة، يتعهّد الفريقان الحرص على سلامة الاوضاع المالية والاقتصادية في لبنان وحرية الرأي والانتقاد، والتعاون لتلافي عواقب تضرّ بالمصلحة العامة.[15]

لقد أخذ أوغورليان، القادم من جماعة بنك سورية ولبنان السيئ الذكر، وكالته بجدية، وتصرّف كأنّه الحاكم فاسحاً المجال للتدخلات السياسية كما لا يليق بمصرف مركزي. حتى إنّه عارض عام 1965 انضمام موظفي مصرف لبنان إلى نقابة موظفي المصارف، فيما أيّد الانضمام النائب الثاني والنائب الثالث (البعيدان عن السياسة) شفيق محرّم وعبدالأمير بدرالدين[16]. وإذ تطوّر الخلاف داخل إدارة المصرف هدّد أوغورليان ومعه ميشال طاسو رئيس دائرة المراقبة والاحصاءات الاقتصادية تقلا بالاستقالة، في حين وقف عبد الامير بدر الدين وشفيق محرّم إلى جانب تقلا[17].

وكان محرّم وبدرالدين محسوبَين على عهد فؤاد شهاب. إذ كان محرّم مستشاراً اقتصادياً للرئيس شهاب من 1959 و1964. ثم أصبح نائب الحاكم الأول عام 1964. وستظهر الأيام أنّ محرّم كان أكثر رأفة بامبراطورية إنترا من أوغورليان. إذ عندما تولّى رئاسة مؤسسة إنترا للاستثمار في السبعينيات، عمل على تنمية أصولها وتقويتها.

وفي الخلاف بين نواب الحاكم الثلاثة عام 1965، تدخّل تقلا لمراضاة أوغورليان المحسوب على شارل حلو وصرف النظر عن انتساب موظفي المركزي إلى نقابة موظفي المصارف. وكان من المفترض وفق قانون النقد والتسليف الذي أسّس المصرف المركزي أنّ على الحاكم فيليب تقلا تأليف لجنة استشارية تضم ستة أشخاص من ممثلي الهيئات الاقتصادية ومجلس التصميم وأحد أساتذة الاقتصاد الجامعيين ولكنّه لم يفعل. في حين استمرّت جمعية المصارف تهاجم تقلا وتعلن في تعاميم أنّ **منصب** الحاكم يعتبر شاغراً

15. مجلة المصارف، كانون الأول 1964، ص. 8-9.
16. المرجع السابق، العدد 21 شباط 1965، ص 7. و 30 حزيران 1965.
17. المرجع السابق، العدد 30 تموز 1965، ص 37

بعد تعيين فيليب تقلا وزيراً للخارجية.

بيدس يتحالف مع النهج

بعد عامين من عهد حلو، بدأ الشهابيون يخططون للانتخابات النيابية التي ستجري عام 1968 وللانتخابات الرئاسية عام 1970 فكان بنك إنترا جزءاً من حساباتهم ومن أدوات الاستعداد لهذه الانتخابات.

في مطلع 1966، التقى الياس سركيس وعدد من السياسيين وأصحاب الأعمال وجماعات تسير في الفلك الشهابي على ضرورة أن يستمرّ النهج في قيادة البلاد بعد نهاية عهد حلو عام 1970. ولاحظوا أنّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية مؤاتية لهذه الاستمرارية، خاصّةً استمرار شعبية فؤاد شهاب والوقع الملموس لانجازاته التي أفادت المواطنين، وأهمية الدعم المالي والاقتصادي الذي مثّله إنترا وغيره من المؤسسات الاقتصادية في لبنان لجماعة النهج.

لقد قرّر الشهابيون أن يخوضوا انتخابات 1968 وأن يكون الياس سركيس مرشح الرئاسة عام 1970، وأن يتحضّر آخرون من جماعة النهج لانتخابات الرئاسة عام 1976. وكان دور بيدس مهماً في توفير المال اللازم لدعم الحملات الانتخابية البرلمانية والرئاسية. ولذلك شرع يفكّر في آلية تمويل داعميه السياسيين.

لقد سمح قانون النقد والتسليف لمصرف لبنان بأن يقدّم الدعم المالي للبنوك التجارية – كتسليفات موقتة – مقابل ضمانات. وبما أنّ بنك إنترا امتلك collateral ضمانات واسعة كعقارات وشركات مساهمة كان بإمكانه أن يطلب سلفة من مصرف لبنان بقيمة 100 مليون ل.ل. (35 مليون دولار) كافية لتمويل الانتخابات. أمّا كيف سيساعد طلب القرض من مصرف لبنان على تمويل الانتخابات، فذلك عبر الاستفادة من هوامش الفائدة. فقد كان سعر فائدة interbank rate في بيروت 6 في المئة فيما القرض من مصرف لبنان إلى إنترا سيُحدد بسعر فائدة 3 في المئة، ما يخلق هامش قدره 3 في المئة. وهذا الفارق سيوفّر لإنترا منحة مجانية قدرها 3 ملايين ليرة في السنة. ومع تراكم هذا الفارق لمدة ثلاث سنوات مع الفوائد، سيتوفّر في الصندوق الشهابي لتمويل الانتخابات مبلغ 10 ملايين ليرة. كما إنّ المجهود سيستمرّ لتموين الصندوق بحيث يصبح ممكناً تمويل الانتخابات الرئاسية عام 1976 أيضاً.

أمّا بيدس فقد رأى أنّ بنك إنترا كان في وضع ممتاز وسيجد صعوبة في تبرير حاجته إلى قرض من مصرف لبنان، لأنّ طلب القرض سيوحي وكأنّ هناك مشكلة سيولة. ولكنّ بيدس كان يعلم مدى أهمية أن تستمرّ الشهابية بوجه الطبقة السياسية والتجارية التقليدية. ورغم أهمية الموضوع، كان من الضروري أن يتصرّف بشكل لا يثير الشبهات. فهو لن يسعى شخصياً للحصول على السلفة مباشرة من مصرف لبنان لأن ذلك سيجر أسئلة واستفسارات دقيقة عن صحة بنك إنترا ووضعه ولماذا يحتاج إلى السيولة، إضافة إلى طلب تقارير مكتوبة ضمن إطار رسمي بين مصرف لبنان وإنترا. وكان لا بد، إذاً، من وساطة سياسية خارج الآلية التقنية التي تحدّد التعامل بين مصرف لبنان والبنوك التجارية.

ورأى الشهابيون أن يكون شارل حلو هو هذه الوساطة، من دون أن يغيب عن جماعة النهج التي كانت ضالعة في خفايا الأمور في لبنان أنّ حلو ليس شهابياً بالمعنى الكامل. فهو لم يكن موضع ثقة كاملة لديها ولم تشاركه في أفكارها ومشاريعها، ولكنّها تعتقد أنّه سيساعد على تأمين القرض لإنترا. إذ رغم نفوذهم العارم في الإدارة الرسمية والجيش والبرلمان وجميع مراكز السلطة في البلد، رأى الشهابيون أنّ أمراً كهذا يجب أن يمرّ عبر قناة رسمية رفيعة. ما فضح ضعفهم في مواقع حساسة كمصرف لبنان، وكشَفَ قوّة الزعماء التقليديين وحلفائهم من أصحاب المصارف. وحتى إنّ الشهابيين لم يُفاتحوا حلو مباشرة بل فضّلوا أن يمهّدوا الطريق ليأتي الأمر وكأنّه طلب من بيدس وليس منهم.

وكان إدوار بارودي هو صلة الوصل بين الفريق الشهابي وبيدس، وكان موقعه يمكّنه من تحديد موعد لبيدس مع شارل حلو. وهكذا طمأن الشهابيون بيدس أن اجتماعه مع حلو سيُحدّد وسيحقق غايته في الحصول على قرض. وما على بيدس في الاجتماع سوى أن يتحدّث بشكل عام عن نجاحات بنك إنترا ووضعه الممتاز. وأنّ حلو سيتساءل، كما يتساءل كثيرون غيره من منتقدي إنترا، لماذا لا يقوم البنك بمشاريع في لبنان ولماذا لا يوظف استثمارات كما يفعل في عدّة دول خارج لبنان.

ولم يكن هذا التساؤل بريئاً، إذ أنّ هذه النقطة أثارتها سورية مراراً حول بنك إنترا وتساءلت لماذا لا يستثمر بيدس في سورية. ونصح الشهابيون بيدس أن يردّ على سؤال حلو أنّ الفرص التي يمكن الاستثمار فيها في لبنان تحتاج إلى سيولة فورية، في

حين أنّ أموال إنترا موظفة في مشاريع طويلة الأمد في الخارج حيث تتوفّر التأمينات المالية والتسليفات والسيولة الملاءمة للمشاريع الاقتصادية الكبرى خاصة في أوروبا والولايات المتحدة وأفريقيا.

مثل هذا الحديث سيضع شارل حلو في أجواء الرغبة في مساعدة إنترا على تكبير حجم استثماراته في لبنان. وقد يسأل عن الخيارات التي يمكن أن تدعمها الدولة لجعل قوانين لبنان وبيئته الاستثمارية بالمستوى الذي رآه بيدس في أوروبا وأميركا. وسيقترح بيدس عدّة خيارات، أحدها، وهنا بيت القصيد، تسليفات من مصرف لبنان بموجب قانون النقد والتسليف تسمح للمصارف التجارية، وإنترا أكبرها، بتسهيل قروض لمشاريع انمائية واستثمارات تطوّر الاقتصاد اللبناني. وعندما يبدي حلو أنّ الفكرة قد راقت له، فإنّ بيدس سيحدد حاجته الى مائة مليون ل.ل. من مصرف لبنان ليبدأ استثمارات جديدة في لبنان.

ولم يكن ممكناً لجماعة النهج أن تتوقّع سيناريو لقاء بيدس بحلو بهذه الدقّة، بل كان ثمّة احتمال كبير أنّهم أوصلوا بعض هذه التفاصيل لحلو من دون أن يربطوا الأمر بتمويل الانتخابات، بل في سياق إبراز رئاسته كمساهم في انعاش اقتصاد لبنان وتسهيل قروض المصارف للمشاريع الاقتصادية الناجحة. وعلى هذا الأساس، سيلتقي حلو بيدس وقد علم مسبقاً بهدف اللقاء.

ولمعرفة الشهابيين بحلو، فقد توقّعوا أنّه لن يقدّم وعداً قاطعاً لبيدس بالتدخل لدى مصرف لبنان، بل سيقول له إنّه سينظر في الأمر. كما إنّ السيناريو الذي تصوّروه للّقاء لم يكن مضموناً حتى لو أبلغوا حلو بالتفاصيل. فقد يكتفي حلو بالاستماع إلى بيدس من دون أن يفعل شيئاً فيما بعد.

ولكن مفاتحة حلو بالأمر لم تكن طريقاً مسدوداً. فإذا لم تعجبه فكرة السلفة من مصرف لبنان لإنترا فهو لن يدعمها، ولكنّه، على الأقل، لن يحاربها لحفظ ماء الوجه مع الجماعة الشهابية المحيطة به في الجيش والمخابرات والإدارة العامة وأنصار شهاب عموماً. وبمجرّد أن يقول حلو إنّه سينظر في الأمر فسيكون هذا كافياً بنظر الشهابيين. إذ أنّهم سيدّعون أنّ حلو اطّلع على طلب إنترا و«وافق على النظر فيه». وفي القاموس اللبناني، سيكون موقف حلو بعدم الرفض القاطع مباركة. ما يعني أنّ طلب إنترا يحمل وزن «توصية» من رئيس الجمهورية. وعندئذٍ لن يحتاج الأمر إلى

قنوات مصرفية قانونية، بل سيتحوّل كرة ثلج من وراء الكواليس. فسيذكر حلو إلى عديله جوزف أوغورليان، نائب حاكم مصرف لبنان فكرة السلفة لإنترا الذي يملك ضمانات مقبولة.

وافق بيدس على المضي في خطة الشهابيين للانتخابات وعلى صندوق التمويل، وتريّث في تحديد موعد نهائي للقاء شارل حلو، إلى وقت يراه مناسباً. وكان هذا في تموز 1966 قبل أن تتحرّك الأمور بسرعة عرقلت حسابات الشهابيين. إذ عندما حدّد بارودي الموعد، كانت أزمة القطاع المصرفي تطلّ برأسها في بيروت. وعندما ذهب بيدس للقاء حلو، كانت الأحداث تنذر بعاصفة مدمّرة.

الفصل الخامس عشر

بيدس و«إنترا» قبل العاصفة

يرتبط عام 1966 في ملفات تاريخ لبنان المعاصر بعنوان واحد هو «أزمة إنترا»، عندما انهار القطاع المصرفي اللبناني في خريف ذلك العام. ولأزمة إنترا عدّة عوامل منها ثلاثة خارجية:

1. استعمال المصارف العالمية لنفوذها لمحاربة إنترا، بدعم من الحكومات الغربية.
2. وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية الكبرى بشكل دراماتيكي أعجز إنترا عن مواكبته.
3. ووقوع إنترا في شق الحرب الباردة العربية بين الرئيس جمال عبد الناصر وخصومه العرب.

ومنها أربعة أسباب داخلية:

(1) تكتّل الأعداء في لبنان من سياسيين ومصرفيين ورجال أعمال وعائلات ضد بيدس وإمبراطوريته.

(2) وأسلوب بيدس نفسه الذي لم يتأقلم ولم يندمج في البيئة اللبنانية بعد 15 عاماً من إقامته في بيروت.

(3) والفوضى في إدارة امبراطورية إنترا التي لم تعمل وفق الشروط العلمية والعصرية، خاصّةً ضرورة تنازل رئيس البنك لمعاونيه وللخبراء عن بعض الصلاحيات.

(4) والعنصرية اللبنانية ضد رأس المال الفلسطيني وضد الأدمغة الفلسطينية.

يقول بيدس في مذكراته إنّه ذهب في أعماله المالية والتجارية «أبعد مما يجب وأسرع مما يجب»، وكان هجوم أعدائه على إنترا «ضربة معلّم» لأنّها جاءت في أوج الحركة

التصاعدية لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا. وحتى المودعون العرب الذين كانوا حجر الرحى في استراتيجية بيدس العالمية (على أساس أنّهم يعون أهمية دعم مصرف لبناني عربي في وجه الإعصار المالي الدولي، وأنّهم سيهرعون لاستثمار ماهم فيه وتكبير حجم ودائعهم) فقد جذبتهم أسعار الفائدة المرتفعة والمصالح الشخصية التي ربطت أمراءهم وملوكهم ورجالهم بالحكومات والشركات الغربية والرأسمال الغربي عموماً. لقد اعتقد بيدس أنّ بضع نقاط فائدة إضافية لن تدفع العرب إلى التخلّي عن إنترا، خاصّةً لأنه بنك عربي وبيروت مدينتهم المفضلة. ولكنّه فشل في تخمين نفسيات هؤلاء وحقيقة أنّهم مع اشتداد الأزمات السياسية في المنطقة فسيجدون ملاذاً آمناً في الحضن الامبريالي الدافىء الذي طالما رعى مصالحهم. فكان العرب أوّلَ مَن سحبوا أموالهم من إنترا. ولأنّ مبالغهم المسحوبة كانت عظيمة فإنّها كانت العامل الأكبر الذي أثار الذعر في قلوب صغار المودعين.

في بداية الستينيات، واجهت المصارف اللبنانية منافسة حادة من المصارف الأجنبية العاملة في الشرق الأوسط والتي سعت إلى استقطاب أموال النفط العربية. وحاولت المصارف اللبنانية مواجهة هذه المنافسة برفع أسعار الفائدة على الودائع لجذب الزبائن، ما أدّى إلى انخفاض أرباحها وارتفاع أكلافها. حتى إنّ بعض المصارف قلّد أسلوب بيدس، فلجأ عدد كبير منها إلى استثمارات متوسطة وطويلة الأمد التي يمكن أن تثمر مردوداً أعلى من هامش الفوائد، ولكنها استثمارات جامدة صعبة التسييل عند الطلب. وازداد الضغط على هذه المصارف عام 1964 عندما عمدت المصارف المركزية في أوروبا والولايات المتحدة إلى فرض سياسة نقدية صارمة، ورفعت الفوائد لمكافحة التضخم الذي نجم عن حرب فيتنام.

لقد استمرّت أسعار الفائدة العالمية مرتفعة لمدّة عام، ثم عادت بعد أشهر من إسقاط إنترا إلى حيّز 5 في المئة في ربيع 1967، أي قبل أسابيع من حرب حزيران بين العرب واسرائيل. ما دفع كثيرين إلى تصديق نظرية المؤامرة بأنّ ارتفاع أسعار الفائدة بالدرجة الأولى كان لضرب امبراطورية بيدس حتى لا تموّل مصر عبد الناصر عندما تهاجمها إسرائيل وفي وقت اشتد فيه الحصار الغربي على مصر وصولاً إلى منعها من شراء القمح.

في العوامل الخارجية

خلال العام 1964، بدأت أسعار الفائدة بالارتفاع حول العالم بضغط من تضخّم مؤشّر الأسعار العام ومن التوسّع الاقتصادي في الدول الصناعية. فقد عمدت المصارف المركزية في الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا والسويد وبلجيكا وفرنسا وهولندا إلى زيادة معدلات فوائدها، ما دفع مصارفها الخاصة إلى تعميم هذه الزيادة بنسبة أكبر. وكانت صدمة الفوائد أكبر في البلدان التي سجّلت معدّل تضخم أكثر من غيرها، وسط مخاوف أن يسدّد الزبائن قروضهم مستقبلياً بعملات سقطت قيمتها تجاه الدولار الأميركي بفعل التضخم فتخسر البنوك.

وظاهرة ارتفاع أسعار الفائدة كانت أكثر انتشاراً في دول أميركا اللاتينية حيث وصلت إلى 60 في المئة في البرازيل ودفع البعض نسبة 19 في المئة فائدة على قروض شهرية، ما يعني أنّ الفائدة السنوية كانت 250 في المئة. أمّا في الأرجنتين، فبعدما أعلن مصرف حكومي حصوله على قرض عالمي لتمويل قروض الإسكان، حتى هجم المواطنون بالمئات على فروع البنك للحصول على قرض فكسّروا النوافذ الزجاجية وقلبوا الكونتوار. وحتى في شرق آسيا، بلغت أسعار الفائدة 20 في المئة، في حين راوحت في إيران بين 8 إلى 15 في المئة. وشرحت وزارة الخزينة الأميركية سبب هذه الفوارق حول العالم بأنّ «كلفة المال ترتفع كلّما ابتعدت المسافة عن وول ستريت».

ورغم أنّ لبنان قريب جغرافياً من أوروبا وعواصم المال، وأنّ أسعار الفائدة بقيت متدنية نسبياً في سويسرا (4 إلى 5 في المئة) وفي الولايات المتحدة (5 في المئة) وبقيت في حدود وسطية في باقي أوروبا الغربية (7 إلى 9 في المئة)، إلا أنّ هذه النسب لم تترك حيّزاً لبنك إنترا ليتحرّك ضمنه، لأنّ من أسرار نجاحه أنّه كان يقدّم قروضاً بأسعار فائدة منخفضة ويدفع فوائد تقارب أو تدنو من الفوائد الأوروبية. وأمام الوضع العالمي الجديد لم يعد ذلك ممكناً، وحتى لو تأقلم إنترا مع الفوائد الجديدة فهو لن يتمكن من مواصلة نشاطاته التجارية بشكل دائم كما كان قبل ارتفاع الفوائد. ذلك أنّ العرب من أصحاب الثروات الكبيرة، أخذوا يودعون أموالهم في المصارف الأوروبية التي قدّمت لهم امتيازات، منها قروض مسهّلة بمعدلات فائدة راوحت بين 5.5 في المئة و12 في

المئة[1]. وكان على إنترا أن يراجع استراتيجيته فيقلّص استثمارات إنترا الطويلة الأمد. ولم يفعل.

وباكراً في 1966، ارتفع الدولار الأميركي بشكل ملحوظ في أسواق القطع الأوروبية، مسجّلاً مكاسب بلغت 8 في المئة في اليوم الواحد. ولكن أسواق بيروت المالية تصرّفت بأسلوب مضاربة بعكس سلوك الأسواق الأوروبية التي تماشت مع حركة الدولار. فكانت البنوك في لبنان تستثمر سيولتها المحلية ضد حركة الدولار أملاً في أن يعود إلى الهبوط فتحقق أرباحاً. ولكن في الفترة نفسها، كانت المصارف الأوروبية والأميركية والشركات المالية الغربية ترسل وفوداً إلى عواصم الشرق الأوسط لعرض خدمات ممتازة وأسعار فوائد أفضل من تلك التي يجنيها المستثمرون العرب وإيرانيون وغيرهم في بلدان الشرق الأوسط، في بيروت. وكان الزوار الغربيون على اطلاع وافٍ على نقاط قوة وضعف القطاع المصرفي اللبناني، ومن هؤلاء الزوّار ديفيد روكفلر من «تشايز مانهاتن بنك» الذي اعتبره بيدس حتى ذلك الوقت من أفضل أصدقائه.

لقد جذب ارتفاع الدولار وأسعار الفائدة العالمية في أوروبا وأميركا المستثمرين فبدأت الرساميل تغادر بيروت إلى مصارف واستثمارات غربية، ما أسفر عن انكشاف النظام المصرفي اللبناني وأدّى فيما بعد إلى أزمة السيولة.

لم يكن ثمّة مشكلة سيولة لدى بنك إنترا عندما بدأت حركة صعود الدولار وأسعار الفوائد، ولا عندما تأثّرت مصارف لبنانية أخرى. ولكن فترة تحرّك الدولار والفوائد العالمية لم تكن عابرة، بل كانت تطول وتُضعف القطاع المالي اللبناني بأكمله ما يحتاج إلى تدخل من الحكومة اللبنانية والمصرف المركزي.

في تلك الأثناء، كان بيدس ومجلس إدارة إنترا مطمئنين إلى وضع بنك إنترا، يتوقّعون أن تعبر الأزمة بخير ويعود السوق اللبناني إلى وتيرته. ولكن الأحداث أثبتت أنّ مجلس إنترا وبيدس نفسه لم يقدّرا حجم الحراك الدولي، بل بالغا في مقدرة إنترا على مواجهة الأخطار المالية، في وقت كان الانهيار على مسافة أشهر فقط.

كان بيدس مدركاً أنّ العائلات اللبنانية النافذة كانت معادية لإنترا. إذ لم تعجبها هوّية البنك الفلسطينية وعلاقاته مع الجماعةِ الشهابية وحجم بنك إنترا العملاق

1. *Time Magazine*, 11 September 1964.

وسطوته في القطاع المصرفي اللبناني. وفي بحثه عن الربحية، اصطدم بيدس ليس فقط بالنخبة السياسية والاقتصادية اللبنانية التي لم تقبله ولكن ايضاً مع النخب الفلسطينية حيث اكتشف أنّ الشارع الفلسطيني خلال سنوات بات بعيداً عنه، بينما أصبح هو غارقاً في عالم الاستثمار يمضي معظم وقته في أوروبا، بعكس فترة الخمسينيات.

فقد رافق النصف الثاني من الستينيات تحوّلات جديدة في مسار القضية الفلسطينية، حيث انطلق العمل المقاوم وخاصة «حركة فتح» في رأس السنة عام 1965 وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت تلك مرحلة بدأ فيها تسييس وحشد mobilization رأس المال الفلسطيني والمهارات الفلسطينية لخدمة القضية الفلسطينية. أمّا بيدس فقد كان مصرفياً فلسطينياً – لبنانياً منفتحاً على الغرب وعلى عالم البزنس، وليس ثورياً وفدائياً مثل جماعة فتح مثلاً. وبدأ رأس المال الفلسطيني يتخلّى عن بيدس وسحبت منظمة التحرير وشخصيات أخرى ودائعها من إنترا، وافتتحت حسابات في البنك العربي المحدود الذي كان ايضاً برأسمال فلسطيني[2].

ويقول فاروق محفوظ الذي شهد تلك الفترة (وكان عضو لجنة الرقابة المصرفية عام 1990): «إنّ القوى المضادة الداخلية والخارجية قد استاءت من تفوّق إنترا، وبدأت تبثّ شائعات بأنّ بيدس يبيع أراضي فلسطين وأنّ بيدس يتعامل مع اسرائيل، واسحبوا ودائعكم من إنترا قبل افلاسه»[3].

وحتى في سورية، لم تساعد التحولات هناك محاولات بنك إنترا لتصحيح وضعه. إذ كانت سورية تتّجه نحو إشتراكية صارمة ونظام اقتصادي موجّه في ظل حكومة بعثية متمركسة (أي إنّها اعتمدت «اشتراكية علمية»)، في حين اعتبرت السلطات النقدية السورية فتح حسابات سريّة في بيروت جريمة يعاقب عليها القانون. لقد مرّت سورية منذ 1961 إلى 1966 بسلسلة انقلابات عسكرية، أبرزها الثورة البعثية عام 1963 وانقلاب في 23 آذار 1966 أوصل فريقاً أكثر تطرّفاً ويسارية بقيادة صلاح جديد والأطباء الثلاثة[4].

2. يوسف سلامة، نفس المرجع.
3. هاالة حمصي، **ملحق النهار**، 17 تشرين الثاني 2003.
4. راجع كتاب **تاريخ سورية المعاصر** لكمال ديب، بيروت، دار النهار، 2011، الفصل السابع «ثورة البعث».

وهكذا بات واضحاً أنّ المناورات السياسية في لبنان وسورية وفي أوساط الفلسطينيين قد غطّت الصورة، فتقدّمت السياسة على القرارات الاقتصادية المناسبة لدى الأطراف الثلاثة.

ولم يقتصر الأمر على المشرق – لبنان وسورية والفلسطينيين – بل إنّ الأمر اتّجه إلى تحرّك دول الخليج المحافظ بشكل سلبي نحو انترا.

لأسباب متعددة، كان مودعو إنترا الكبار يدرسون فكرة سحب ودائعهم. فقد كانت الوفود المصرفية السويسرية تزور السعودية وتعرض صفقات مربحة جداً من فوائد وتسهيلات لا يقدّمها إنترا أو أي بنك لبناني آخر. فبدأ مودعون كبار، لاسيّما أثرياء سعوديون وعرب، يخططون لتحويل أموالهم من المصارف اللبنانية التي لم تدفع أكثر من 4 في المئة فائدة، إلى حسابات لدى المصارف الأوروبية والأميركية كانت تدفع حتى 9 في المئة[5].

في البدء، أخذ السعوديون في الحسبان علاقاتهم الأخوية مع لبنان وتردّدوا في الأمر. إلا أنّ تلك الفترة كانت مشتعلة بين الدول العربية حيث غاب الوفاق (ولقّبت تلك المرحلة بـ«الحرب العربية الباردة» بين مصر وخصومها العرب)[6]. وكان الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز غاضباً من بعض إعلام بيروت – خاصة «الأنوار» و«الصيّاد» – التي هاجمته وهاجمت المملكة وكالت المداح لغريمه الزعيم المصري جمال عبدالناصر. وخاصة أنّ «دار الصياد» كانت على الهوى الناصري وصاحبها سعيد فريحة من أفضل أصدقاء يوسف بيدس. وكان إنترا مصرفاً لبنانياً ومركزه بيروت حيث يُشتم الملك كل صباح. فأوغر البعض للسعوديين أنّ بيدس ومصرفه محسوبان على الشهابيين المدعومين من عبد الناصر وأنّه يمّول «الأنوار» و«الصيّاد».

وكان للكويتيين أسبابهم أيضاً لسحب الودائع من إنترا رغم قرب بيدس من العائلة الحاكمة التي أنقذها عبدالناصر من سعي العراق لضم الكويت عام 1961. فقد ضغطت الحكومة البريطانية على أمراء الكويت لتحويل ودائعهم من بيروت إلى لندن لدعم الجنيه الاسترليني الذي كان يتعرّض لضغوط جدية من الدولار الأميركي

5. Tabitha Petran, «The Struggle Over Lebanon», New York, *Monthly Review Press*, 1987, p. 63.

6. Malcolm Kerr, *The Arab Cold War*,

القوي.

كما إنّ سورية كانت في مرحلة عداء شديد لمصر بعد الانفصال واعتبار دمشق بصيغتها البعثية المتشددة أنّها أكثر عروبة ويسارية من عبد الناصر، وكان ثمّة دم كثير أسيل بين مصر وسورية في تلك الأعوام استمر حتى الحرب العربية الاسرائيلية عام 1967 وهزيمة البلدين. ووقع بيدس وإنترا ضحية الحرب الباردة العربية، إذ لم يكن يسارياً كفاية بنظر دمشق والتنظيمات الفلسطينية، وكان ناصرياً أكثر من اللزوم بنظر الأميركيين وإمارات الخليج والسعودية. فكان ثمّة تقاطع مصالح بين اليسار العربي واليمين العربي لضرب الرأسمال الوطني في لبنان، وأكبر رموزه بنك إنترا.

أمّا الروس فلم يكترثوا لمصير مصرف لبناني خاص له خلفية أميركية. إذ أنّ نظامهم الشيوعي لم يشجّع الاستثمار الخاص ولا النشاطات المرتبطة بالرأسمالية الدولية التي تقودها أميركا، بل كان الهدف من ودائعهم في إنترا وغيره في بيروت، جزءاً من سياستهم الاقليمية لتمويل نشاطات تساهم في الحرب الباردة ضد الولايات المتحدة وتدعم الشيوعية العربية. وكانت ودائعهم لدى إنترا قد بلغت 6 ملايين دولار أميركي وهو مبلغ كبير بمقاييس الستينيات. وارتبطت رغبة الروس في سحب أموالهم بالتغيّرات الاقليمية وتحالفاتهم في الشرق الأوسط.

وتلخّص مجلة «تايم» الأميركية ضلوع أطراف عديدة غربية وعربية في انهيار إنترا: «بريطانيا تحرّكت أوّلاً إذ لم تكن راضية عن رفض بيدس شراء طائرات VS 10 بريطانية لمصلحة شركة طيران الشرق الأوسط التي يملكها بنك إنترا. ثم تحرّكت الحكومة الفرنسية التي تملك 15 في المئة من أسهم طيران الشرق الأوسط وتطمع في امتلاك المزيد ولا تحب بيدس الذي بدا لها أميركي الهوى لا يراعي مصالح فرنسا في الشرق الأوسط. فجمّدت الطلب الذي تقدّم به إنترا لبناء مركز أوروبي في باريس يحتاج اليه حاجة ماسّة. ثم دخلت روسيا على الخط، إذ حملت بنك نارودني الروسي على سحب 5 ملايين دولار من إنترا... في ذلك الحين كانت متاعب إنترا أبعد من أن تكون ميؤوساً منها، لكن رائحة الدم انتشرت في الجو المالي. فقد تذّرع السياسيون اللبنانيون المؤيدون للملكة العربية السعودية في لبنان بأنّ الصحف اليسارية في بيروت تشن حملات ضد

الملك فيصل لحمل السعوديين على سحب كميات كبيرة من ودائعهم»[7].

وكان تحرّك بعض العرب ضد إنترا يحصل خارج لبنان أيضاً. وعلى سبيل المثال، في نيسان 1966، كان أنطوان بست يعمل في شركته في جنيف عندما اتصل به محامٍ سويسري اسمه Maître Lalive. وقال المحامي إنّ أمامه قضية ضد يوسف بيدس وإنّه عندما يقدّم القضية في المحكمة فإنّ القاضي بدون شك سيأمر بجلب بيدس. ما يعني أنه في المرّة القادمة التي يحط فيها بيدس قدماً في سويسرا سيتعرّض للتوقيف. وكان المحامي يريد أن يستوضح الأمر من بست. وكانت الصدمة كبيرة لأنطوان بست، اضطرته إلى السفر على أول طائرة إلى بيروت للقاء بيدس هناك.

كانت التهم الموجّهة إلى بيدس جدية، وقام بست باتصالات في جنيف وجمع خيوط القضية قبل حضوره إلى بيروت. وكان متأكداً أنّ في الأمر مؤامرة على بيدس وأنّ بيدس وإنترا بريئان ولا بد من أن يكون في القصة عملية نصب ضد بيدس. وعلم بست أيضاً أن شخصاً يدعى محمد الشعراوي وراء القصة ومعه الأمير الكويتي الثري عبدالله مبارك الصبّاح، وأنّ في الأمر مبالغ طائلة تصل إلى ملايين الدولارات. وشرح بست لبيدس القصة وأدرك بيدس أنّ إهمالها سيجلب الأذى له ولأشغاله، واقترح أن يتم التواصل مع الأمير وطلب من بست أن يتدخّل كوسيط. واستغرق التوسّط ثلاثة شهور حتى هدأت الخواطر وجلس الطرفان على طاولة واحدة والتوصّل إلى حل سمح للجانبين بأن يوقّعا اتفاقاً[8].

فوضى إنترا ومحاولات الاصلاح

لم يلتفت بيدس من مكان إقامته ومكتبه في باريس إلى إشارات أنّ كارثة ما قد تقع. ففي أجواء العز والازدهار والتوسّع كان يصله الإطراء الدائم بأنّه عبقري يستطيع التغلّب على أي صعوبة بعصا سحرية. وهي حال كل مَن تفرّد بالسلطة بأن يقول له مَن يحيط به ما يرغب في سماعه وليس ما يقلقه أو يغضبه. ومن 1963 إلى 1965 كان بيدس نادراً ما يزور بيروت، وإذا فعل فهو لا يمكث فيها لمدّة طويلة. بل كان في حال

7. مجلة تايم، تشرين الثاني 1966.
8. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots: A Second Memoir*, London, Quartet Books, 2006, p. 144.

سفر متواصل. وحتى في باريس فقد كان يلازم مكتبه ومنه يخلد إلى شقته، إلا إذا رغب في المشي بعد العشاء خارج البيت. ولأنّه نادراً ما غادر باريس، فقد كان السياسيون ورجال المال والأعمال يسافرون للقائه هناك. ما أعطاه هيبة ونفوذاً وقناعة وهمية أنّ موقعه لا يهتزّ. وكانت المشكلة أنّه أصبح كبيراً وقوياً تستطيع عناصر صغيرة أن تؤذيه.

لم يعد بيدس يحتمل النقد، بل كان كلّما وصله كلام بحقه يعتبره «لطشاً» فيكيل للسياسيين اللبنانيين، بعدما كان صامتاً في السابق، ويتحدّث بجرأة عن هفواتهم وعيوبهم وضعفهم أمام المال. وتحدّث بشكل سلبي، خاصّةً عن زعماء أقوياء كان يغفل أنّه كان بمقدورهم أذيته لو شاؤوا ذلك. حتى إنّ هؤلاء السياسيين أخذوا يتحيّنون الفرصة لأذيته. وكانت انطباعات جديدة تتكون في بيروت لدى الطبقة السياسية والاقتصادية عن بيدس الذي تغيّر وتكبّر، فتهاجمه الصحف على هذا الأساس وتقول إنّه يتبجّح بقوته وسطوته على النواب والوزراء والضباط وإنّه صاحب نفوذ هائل على الاقتصاد اللبناني. وحتى لو لم تكن هذه الانطباعات صحيحة فإنّها فعلت فعلها في لبنان. ويذكّر هذا الأمر بالثمانينيات عندما كان ياسر عرفات يتبجّح أنّه كان يحكم لبنان من مكتبه في الفاكهاني (حي في بيروت قريب من مخيم صبرا).

وكان بيدس يحيط نفسه بعدد محدود من الأشخاص كمستشارين وموظفين في مكتب باريس. ومع مرور الوقت، أصبح لدى هؤلاء تأثير على قراراته الهامة مع أنّ امبراطوريته ضمّت عشرات آلاف الموظفين وامتدّت عشرات آلاف الكيلومترات. فكان ابتعاده عن المركز الرئيس في بيروت خطأً قاتلاً. وحتى أفضل أصدقاء بيدس، ومنهم أنطوان بست، أخذوا يشكون من صعوبة الوصول إليه. فقد كان بيدس لا يفارق بست عندما افتتح فرع إنترا جنيف وسكن هناك، ويستشيره في كل صغيرة وكبيرة. ولكن بعد انتقاله من جنيف إلى باريس، تغّير الوضع بالنسبة إلى بست الذي وجد أنّ الفريق المحيط ببيدس أعطاه الكتف الباردة، وأشعره دوماً بأنّه غير مرحّب به وخاصّة في شؤون البزنس[9].

عندما اتسعت الامبراطورية في الستينيات بفضل مجازفات بيدس وسعيه المتواصل لاقتناص الفرص حول العالم، كان ثمّة في مجلس الإدارة في بيروت مَن لم يكن راضياً

9. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots*, 2006, p. 132.

عن أسلوب بيدس في العمل، وخاصّةً نجيب علم الدين.

لقد وثق بيدس بعلم الدين في أمور مختلفة. فقد كان شريكاً لبيدس وعضواً في مجلس إدارة إنترا ومدير عام الميدل إيست للطيران. وكان علم الدين معروفاً في الأوساط المالية والسياسية وعالم الأعمال في الشرق الأوسط، إلا أنّه لم يكن يتمتّع بشخصية وحضور وكاريزما بيدس. بل كان يفضّل الطرق القانونية المشروعة والأسلوب الاعتيادي في إدارة الأمور والتعاقد. ولذلك اختلف الصديقان وبات علم الدين ينتقد بيدس على انفراده بالقرارات الكبيرة وخاصّةً متى تعلّقت باستثمار ودائع إنترا في مشاريع طويلة حول العالم. إذ كان من الضروري بنظر علم الدين إطلاع مجلس الإدارة وكبار المسؤولين على ما يدور، لكي تصبح المسؤولية جماعية ويستفيد بيدس من نصح آخرين، لا أن تكون المسألة one-man show.

ولكن علم الدين وبيدس تشابها في مسألتين. أولاً، إنّ علم الدين كان يعتبر شركة الميدل إيست وكأنّها ملكه الخاص كما كان بيدس يعتبر إنترا مؤسسة تخصّه شخصياً. وثانياً، إنّ علم الدين كان على رأس هرم الميدل إيست كما كان بيدس على رأس إنترا. ولكنّ علم الدين تميّز عن بيدس أيضاً في مسألتين. فهو خريج إدارة أعمال، نظاميّ في أموره يعتمد الأساليب العلمية في العمل. وثانياً انّه كان يتنازل عن السلطة لأعوانه وكبار إداريي الميدل إيست بأسلوب delegation عندما يكتشف جدارتهم فيكون تنازلاً لمصلحة الشركة ونموّها. كما إنّ الرجلين اختلفا في نظرتهما إلى الأمور وعلى كيفية معالجة الحالات الطارئة. إلا أنّ خلافاتهما لم تفسد الودّ والصداقة بينهما، بل استمرّت المحبة في أقصى الظروف إلى يوم وفاة بيدس.

كان علم الدين، رغم تقديره لذكاء بيدس وخبرته، غير راضٍ عن تكثيف السلطة في يد هذا الأخير. وكانت لندن هي محجّة علم الدين شبه الدائمة منذ شبّ على الدنيا في مطلع حياته وحتى وفاته، والمكان الأكثر احتمالاً لأن يلتقي بيدس وجهاً لوجه. فكان كلّما التقى بيدس في لندن يصرّ عليه أن يغيّر أسلوب العمل ويتنازل عن بعض المهام لآخرين في إنترا من أصحاب الخبرة والمعرفة العلمية. ولكن بيدس كان يتكّل فقط على مَن يحوز ثقته وينقل صلاحية اتخاذ قرارات وحمل ملفات مهمة إلى مساعدين هم بنظر علم الدين تعوزهم الخبرة والمعرفة، وقد يؤدي تصرفهم إلى الخسائر وقد يحتمل قرارهم الخطأ.

كانت إحدى العقبات أمام اصلاح الإدارة بالنسبة إلى علم الدين أنّ بيدس كان يبدو في اجتماعات مجلس الإدارة وفي لقاءاتهما الثنائية أنّه قد فَهِمَ شكواهم منه وقَبِلَ النصيحة. فكان يطمئن الشخص أو الأشخاص من حوله بأنّ كل شيء سيكون على ما يرام ولا داعي للقلق. ويمضي الجميع في سبيلهم ليتبيّن فيما بعد أن بيدس لم يغيّر رأيه، بل عمل كالعادة بما يمليه عليه رأسه هو. فقد كان سرّ نجاح بيدس أيضاً هو مراقبة واغتنام الفرص عندما تظهر. والفرص كانت تظهر لمدة محدودة وربما لمدّة ساعة ثم تختفي في اليوم التالي، فكان عليه التصرّف بسرعة لاقتناصها. أمّا الحاجة إلى سلسلة استشارات وإلى تصويت مجلس الإدارة على قرارات للموافقة على مشاريعه فكانت مناقضة لأسلوبه، فلم يكن يقدر على أن يطلّق نفسه عن البنك وكأنّ هو والبنك واحد وعندما يتخذ هو القرار منفرداً فكأنّ البنك هو الذي قرّر وباقي الإجراءات كانت تفاصيل.

وكان مديرو الفروع والشركات التابعة لامبراطورية إنترا يشكون من الضغط النفسي، وأحدهم مدير فرع لندن الأرمني غزمارايان تدهورت حالته الصحية. إذ بعدما كان متعايشاً مع واقع اتكال بيدس على نعيم عطاالله الذي كان أدنى منه منصباً في الفرع، وخاصة متى كان الأمر «سرياً للغاية»، أصبح خائفاً وهو القادم من باركلايز بعد سنوات من الخبرة الطويلة، أنّ هذا الفرع ومعه الكثير من شركات تابعة لإنترا حول العالم، يستند إلى نجاح أو سقوط رجل واحد هو يوسف بيدس. إذ افتقدت إنترا آليات تعتمدها المؤسسات المصرفية العريقة وتحفظ استقرار البنك وتمنع الهزّات وتعوّمه في أقصى الظروف. ومن تلك الآليات ضرورة الاحتفاظ باحتياط من العملات وبنسبة ودائع صحية وضبط سياسات القروض وفتح الحسابات والتحفّظ عن أي استثمار خارج إطار استثمارات المصارف. ولكن إنترا لم يستعمل هذه الآليات التي كانت ستحميه من الهزات الاقتصادية أو الأحداث السياسية غير العادية في الشرق الأوسط. بل كان بسبب استثماراته الطويلة الأمد التي من الصعب تسييلها بسرعة، على حافة الجحيم.

ورغم شخصية بيدس المغامِرة، فإن علم الدين كان مصرّاً على إجباره على تغيير أسلوبه ووضع خطة شاملة عن البنك ومواطن قوّته وضعفه وابتكار حلول إصلاحية وتطويرية. واستمرّ علم الدين في الضغط حتى تجاوب بيدس واقترح حلاً وَسَطاً

يقضي بإعداد دراسة لإصلاح إدارة البنك، تليها مراحل تنفيذ. وهذه كانت خريطة طريق جيدة لعلم الدين الذي درس إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية في بيروت. وهنا توسّع بيدس في اقتراح إعداد دراسة للإصلاح بأن يعمل علم الدين مع بنك باركلايز في لندن للحصول على لائحة بخبراء متقاعدين في إدارة المصارف. ثم يؤلّف فريقاً منهم ليتعاقد معه ويشرف على دراسة بنك إنترا وأوجه نشاطاته وهيكليته. ويلي ذلك تحضير هرم إداري كما يجب أن يكون البنك العصري وكما يشتهي علم الدين، على أن يتم كل شيء خلال ستّة أشهر.

عندما وصل مشروع الاصلاح الإداري الذي اتفق عليه بيدس وعلم الدين إلى مجلس إنترا وكبار الإداريين، كانت ردّة فعلهم الأولية أنّهم صفقوا له واستغربوا أن يكون من بنات أفكار بيدس وأن يكون بيدس نفسه قد أعطاه الضوء الأخضر ليتحرك بسرعة. ثم تعاقد علم الدين عام 1964 مع فريق خبراء من متقاعدي باركلايز الذي اتخذ مكتباً داخل فرع إنترا لندن للعمل على مشروع الإصلاح الإداري. ولكن العمل استغرق أكثر مما كان متوقعاً. ذلك أنّ الفريق قد اكتشف أنّ إدارة إنترا رغم ضخامة البنك كانت بدائية ومبنية كيفما اتفق من المعالجات الآنية ووفق قرارات بيدس.

وزاد من الصعوبات أمام فريق باركلايز أنّ بيدس الذي يعرف دقائق الأمور لم يكن يخصّص الوقت للتعاون معه لانشغاله الدائم. حتى إنّ بيدس شكا من أنّ فريق باركلايز يذهب في العمق في أسئلته وينبش في شؤون إنترا. ولكن عمل هذا الفريق كان ضرورياً لأي عمل إصلاحي، لأنّ البنك كان يواصل نموه العالمي والعقارات والأسهم والشركات تتراكم ما جعل نبوءة علم الدين حقيقة بأنّ عاجلاً أو آجلاً سيعجز البنك عن الإحاطة بتفاصيل امبراطوريته كافّة.

دخول بول باركر Paul Parker

في منتصف 1965 وقد بات عمل فريق باركلايز خلف الباب، بدأ بيدس يعي أنّ اسلوب إدارته لامبراطوريته لم يكن الأفضل وأنّه عاجلاً أم آجلاً لن يكون باستطاعته مواكبة التوسّع العظيم الذي بات سمة ملازمة لإنترا. فعيّن الخبير المصرفي الأميركي بول باركر، الذي كان صاحب خبرة عالمية طويلة في عالم المال وضليعاً في القطاع المصرفي اللبناني واقتصادات الشرق الأوسط، لتقديم مشروع إصلاحي يليق بإنترا.

أثناء عمله في بيروت لعدة سنوات كمدير فرع بنك أوف أميركا، تعرّف باركر على أبرز الشخصيات المالية والسياسية في لبنان واختلط في المحيط الاجتماعي البيروتي وسهرات الكوكتيل العديدة، حتى أصبح معروفاً في لبنان. وبعدما عيّنه بيدس، كانت مهمة باركر أن يقود فريق عمل في إنترا يعمل على الاصلاح الإداري وعلى حصر أصول البنك وديونه. وكان باركر يعلم عن تجربة فريق باركلايز المرّة في إصلاح إنترا. وكان قلقاً أنّ بيدس إنّما يضعه كواجهة لذر الرماد في عيون أعضاء مجلس الإدارة الذي كان أعضاؤه يوجّهون النقد المباشر أو المبطن لبيدس. كما كان باركر يخاف أن يعتبر مجلس الإدارة وإداريو البنك عمله تدخّلاً غير مرغوب فيه.

ولكن نيّات بيدس كانت صادقة بل أتى تعيين باركر من روح مسؤولية المؤسس تجاه المؤسسة. فقد ساور بيدسَ القلق أنّ المؤسسة أصبحت أكبر بكثير من أن يحصر تفاصيلها في رأسه وأنّ المشاكل لا بد أن تتسلّل، وهي سنّة أي امبراطورية تتوسّع. وكان بيدس وحيداً في القمّة ويرى الحاجة إلى أعين جديدة ومحايدة تشاركه النظر في أمور إنترا.

أذَنَ دخول باركر بداية مرحلة جديدة في إنترا. ولو قيّض له أن ينفّذ الأفكار التي تقدّم بها، ومشروع الإصلاح والتطوير الذي عرضه في تقريره، لاجتاز إنترا عام 1966 بدون صعوبة. ولكن توقعاته عن نظرة مجلس الإدارة وإداريي البنك إلى تعيينه كانت صحيحة. فواقع أنّ بيدس هو الذي عيّنه لم يرق تماماً لكبار إنترا، فكانوا لا يتعاونون معه تماماً، وبعضهم كان يخاف أنّ باركر جاء ليقدّم مشروعاً إصلاحياً قد يُخرج بعضهم من منصبه. وسدّت الأبواب في وجه باركر الذي لم يعتد على أجواء صعبة كهذه. كما إنّ إدارة إنترا باتت فوضوية نسبيّاً، تتبدّل أوجه عملياتها وأساليبها وهيكليتها حسب تبدّل الظروف. وكانت المجازفة بالودائع والرأسمال من سمات البنك فقط لأنّ فرصاً ظهرت أو انّ بيدس يريد الإقدام على استثمار ما، بعكس المصارف الأوروبية والأميركية التي تعمل وكأنّها في جو قاعدة عسكرية بنظام صارم وشروط دقيقة. ولذلك استغرق عمل باركر وقتاً أكثر مما توقّع بيدس.

بيدس في القصر الجمهوري

جاءت محاولات الإصلاح في وقت كان مجلس إنترا يتداول مسألة طلب سلفة من

مصرف لبنان لزيادة السيولة. ولم يكن بيدس متحمّساً لمداولات مجلس الإدارة حول طلب السلفة. فبصرف النظر عن مسعى الشهابيين لترتيب لقاء لبيدس مع شارل حلو يوفّر مالاً لصندوقهم الانتخابي، فإنّ الظرف قد تغيّر الآن ولم يعد بامكان بيدس أن يقول إنّه لا يحتاج إلى المال. بل بات إنترا يحتاج إلى المال لمواجهة مشكلة السيولة التي كانت تتفاقم. وبات مجلس إدارة إنترا يطرح في اجتماعاته أنّ الحاجة باتت ملّحة إلى طلب قرض من مصرف لبنان يحمي سيولة البنك. كما إنّ مساعدة المصرف المركزي للمصارف التجارية كانت مرتبطة بقنوات قانونية وخطوات اجرائية يجب أن تحصل قبل الحصول على الدعم. إذ كان ثمّة خطر أن ينتشر الخبر وتُقدم الحكومة على التحقيق في أزمة السيولة في قطاع ظاهره صحي وما يجرّ ذلك من فضح ممارسات كانت تقوم بها المصارف، ومنها إنترا.

مداولات المجلس المستمرة توصلت إلى قناعة أنّ من الأفضل أن يستفيد إنترا من اتصالات بيدس مع الشهابيين وأن يبدأ هو بطلب السلفة من الرئيس حلو ثم يدخل مجلس الإدارة في الصورة عندما تصبح السلفة ممكنة. ورغم تردّده، حسم بيدس موقفه ووافق على أن يطلب السلفة من الرئيس شارل حلو مباشرة وخارج القنوات المكشوفة.

في آب 1966، كان بيدس لا يزال في بيروت يتابع وضع إنترا، وجاءته دعوة من القصر الجمهوري للقاء الرئيس حلو. وجاء الاجتماع في اسوأ وقت ممكن إقليمياً، من ارتفاع أسعار الفائدة عالمياً إلى سعي مصارف الغرب لاجتذاب أموال النفط، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية ضخّمه الإعلام الغربي لغاية في نفس يعقوب بأنّ الوضع في لبنان والدول العربية غير صالح للاستثمار ومن الأفضل اللجوء إلى الدولار الأميركي والاستثمار في حسابات مصرفية وأسهم في الغرب.

وكان اللقاء بين بيدس وحلو قريباً من السيناريو الذي رسمه الشهابيون، فقد كانوا قد أجروا اتصالات بقصر الرئاسة في الأسابيع السابقة لتكون أجواء اللقاء إيجابية. ولكن ما حصل بعد ذلك كان أمراً آخر. إذ قد تكون أجواء القصر في آب غيرها قبل أسابيع عندما تمّ تحديد اللقاء. وربما اعتقد حلو أنّ بيدس سيحدثه في أمور عامة وتكون زيارة مجاملة وسيصرف النظر عن طلب السلفة نظراً إلى الظروف الاقتصادية الحالية في لبنان. ولكن موضوع السلفة كان حاضراً وانتهى اللقاء على موافقة حلو

النظر في ماذا يمكنه فعله.

تهيّب حلو موضوع السلفة في ظل الظروف الحالية ولم يكن رئيساً قوياً يمارس صلاحياته ويفرض وجوده. فاتصل بصهره جوزف أوغورليان نائب حاكم مصرف لبنان، وكان حديثه يعتمد أسلوب «شوف شو بدّو هيدا». فنفض حلو يده، ورمى الكرة في ملعب أوغورليان. أي ألغى تماماً مسألة التوسّط الذي تمنّاه الشهابيون، جاعلاً المسألة قسراً علاقة أي مصرف تجاري بالبنك المركزي. وهذا كان أول تصرّف مؤذٍ من حلو ضد إنترا.

بيدس يقدّم استقالته ويغادر لبنان

مع فراغ باركر من تقريره، باتت أمام بيدس الصورة كاملة وكومة من الملفات الإصلاحية التي كان لا بد له أن يقبلها. لقد قام باركر ومعاونوه بحصر أصول البنك ووجدوها متينة من ناحية الاستثمارات الجامدة ولكنها ضعيفة من ناحية السيولة. وعندما عرض باركر خطته ونتيجة دراسته لوضع إنترا على بيدس في 15 أيلول 1966، ختمها بالقول: إنّ إنترا يواجه مشاكل مستعصية لأنّ الزبائن يسحبون ودائعهم وأنّ هذه السحوبات أصبحت يومية. وأنّ هذه المعلومات كافية لإلحاق أكبر الأذى بإنترا إذا سُرّبت إلى الرأي العام. وعندئذ سيخاف المودعون الصغار، ما يهدد مقدرة إنترا على الدفع.

أقلق تقرير باركر بيدس كثيراً وسارع إلى عرض تنفيذه على مجلس الإدارة ليس فقط لتراكم مشاكل إنترا الداخلية بل لأنّ البنك عاجلاً أم آجلاً سيتعرّض لمساءلات قانونية عندما يحتاج إلى دعم لمواجهة السيولة. وفي اجتماع مجلس الإدارة بعد لقاء بيدس بحلو، لم يتطرّق بيدس إلى تفاصيل اللقاء، بل كان تركيز الاجتماع على تطبيق مشروع باركر الإصلاحي، أي تنظيف البيت وتقويم ممارسات إنترا الإدارية لتتلاءم مع قوانين وطبيعة عمل المصارف وإعادة هيكلة مجلس الادارة.

وكذلك رأى بيدس ومعه آخرون في مجلس الإدارة أن يتوقّف النفوذ السياسي داخل مجلس الإدارة، وخاصّةً من مؤسّسي إنترا الذين كانت ارتباطاتهم مع شخصيات سياسية واضحة للعيان، وقد تُسبّب الضرر فيما بعد، كأن تتجه تحقيقات أو استفسارات قضائية عن دور إنترا في السياسة اللبنانية، فيتدخل أعداء إنترا لأذيته. فقد كان بيدس

مُدركاً أنّ طلب السلفة من مصرف لبنان باسمه شخصياً قد زاد تعقيد الأمور في هذه الظروف. ولذلك فضّل أنّ يتابع مجلس الادارة موضوع السلفة وهو خارجه. فقد كانت علاقة بيدس سيئة مع مصرف لبنان، مثلما كانت له عداوات كثيرة تراكمت مع الزعماء. ولكن كان خوف بيدس الأكبر أن يستغل أعداء إنترا طلب السلفة لتسريب الخبر إلى الرأي العام ويحصل ما حذّر منه باركر من وقع سيكولوجي عارم على صغار المودعين.

مجلس جديد برئاسة نجيب صالحة

كان من الخطوات الإصلاحية تشكيل مجلس إدارة جديد وتعيين أصحاب الخبرة والمهارة في مناصب عليا في البنك، ما كان بمثابة انقلاب بدّل الطاقم القيادي كلّه في المؤسسة كما توقّع البعض أن تكون مهمة باركر. ثم قدّم بيدس استقالته من رئاسة مجلس الإدارة إمعاناً في استقلالية هذا المجلس وانتخب المجلس الجديد النائب في البرلمان نجيب صالحة مكانه.

وكان صالحة درزياً، عمل في السعودية حيث كوّن ثروة في الثلاثينيات، وافتتح أوتيل فينيسيا في واجهة بيروت البحرية، وكان نائباً في البرلمان وخدم وزيراً في حكومات متعاقبة. اعتبر علم الدين نجيب صالحة رجل أعمال مستقيماً وصالحاً، وكان صالحة يفضّل الابتعاد عن الأضواء ويتحاشى حياة الشهرة، مفضّلاً الحياة البسيطة، وعُرف بعصاميته وشخصيته الهادئة وعبارات وجهه المرتاحة، ما جعله يلفت النظر في أي مجلس. بنى ثروته بجدّ وثبور، وعاد إلى لبنان كمستثمر ورجل أعمال، خاصّةً في القطاع الصناعي والبناء. ورغم أنّه كان ثرياً بشكل خيالي إلا أنّه كان متواضعاً، بعيداً عن العجرفة التي طبعت أوساط الأثرياء في لبنان. ورغم أنّ صفات المقتّر المتقشّف وقابض اليد لازمته، إلا أنّ العكس كان صحيحاً. فهو أنفق من أمواله على الأشغال العامة في المتن وخاصة في قريته رأس المتن وجوارها، ورَبَطَ تلك المنطقة ببيروت بالمونتفردي، ما أفاد أجيالاً من اللبنانيين فيما بعد. كما ساهم في تمويل بناء المدارس وتبرّع لبناء الكنائس بمبالغ كبيرة بالنسبة إلى تلك الفترة وهو درزي، ووظّف آلاف العمّال في مصانعه خاصة معامل كوكاكولا وميرندا وفي شبكة فنادقه وأكثرها شهرة فندق فينيسيا وفندق فندوم المجاور في أجمل نقطة في واجهة بيروت البحرية حيث

كان ثالثهما أوتيل سان جورج الشهير. وبنى قصراً جميلاً في حي قريطم ما زال معروفاً بقصر صالحة رغم أنّ رفيق الحريري اشتراه اثناء الحرب اللبنانية وجعله داره الرئيسة في بيروت.

كان عدد أصحاب صالحة قليلاً ولم يظهر في الصفحات الإجتماعية في صحف ومجلات بيروت رغم أنّه كان شديد الاختلاط بالناس وشارك في الانتخابات النيابية ترشيحاً ولم ينجح في دورة 1947 إلا أنّه فاز في الدورات اللاحقة وحقّق نجاحاً في عدد الأصوات في دورة 1957. ورغم تاريخه المجيد واسمه النظيف، فقد كان صالحة أبرز الخاسرين في انهيار إنترا، حيث حُرم حِصّته الكبرى ومنصبه كرئيس لمجلس الإدارة وتعرّض للسجن والإهانة والتحقير، ربّما لجرأته على أن يرفع راية بيدس ويستمرّ في النضال لإنقاذ إنترا حتى آخر لحظة. ولأنّه جرؤ على الدفاع عن المساهمين، كان عقابه مضاعفاً بخسارته ليس فقط أسهمه في إنترا بل جزءاً كبيراً من أمواله. وكان جزاؤه في البلد الذي خدمه بعينيه وعمل من أجله طيلة حياته أنّه ألقي القبض عليه كاللصوص ورُمي في الزنزانة.

أكّد صالحة بعد انتخابه أنّ وضع إنترا قوي وأنّ الصعوبات الحالية ستزول لأنها مجرد نقص موقت في السيولة. وفي الواقع فإنّ تشخيص صالحة لوضع إنترا كان في مكانه كما سيتبيّن لاحقاً. وقام مجلس الإدارة الجديد بإعداد وثيقة حسابية قانونية بوضع البنك المالي الممتاز وقرّر على أساسه متابعة طلب السلفة من البنك المركزي لمواجهة انخفاض السيولة مقابل ضمانات من الأصول الأقل سيولة (سندات وأسهم) وأنّ إنترا سيعود أقوى مما كان خلال فترة قصيرة.

ثم غادر بيدس بيروت إلى باريس، فلم تُثر مغادرته أي اهتمام لأنّه كان دائم السفر. ولكن لقاءه بالرئيس حلو كان يتفاعل، وفق تفاصيل قدّمها نجيب علم الدين. ذلك أنّه كان شاهداً على أحداث إنترا. والتقى بيدس وحلو مراراً في أسابيع الأزمة وخاصّةً في تشرين الأول 1966. فيقول إنّ الرجلين ناقض واحدهما الآخر حول ما تمّت مناقشته في اجتماعهما. إذ عندما التقى علم الدين حلو، قال له هذا الأخير: «طلب منّي بيدس أن أسأل البنك المركزي ليساعد بنك إنترا لأنّ إنترا في ورطة حقيقية»[10].

10. Nagib Alamuddine, *The Flying Sheik – Story of Middle East Airlines*, Quartet Books, 1987, p. 135.

وفي المساء نفسه، اتّصل علم الدين ببيدس الذي كان قد انتقل من باريس إلى نيويورك وكان يريد مواجهته بما قاله حلو عن أنّ إنترا في ورطة وعن أسباب الحاجة إلى القرض. ويقول علم الدين: «بيدس أقسم بحياة أولاده أنّ الحديث مع حلو لم يتمّ بهذه الصورة المأسوية التي وصفها حلو وأنّ الرئيس نفسه هو مَن طلب من بيدس أن يزيد استثمارات إنترا في لبنان وأنّ الحكومة ستساعد في هذا الاتجاه. وأنّ الرئيس ذكر بعد ذلك احتمال سلفة بقيمة 150 مليون ل.ل. وأنّه قال لبيدس إذهب وقابل أوغورليان»[11].

ويؤكد علم الدين في مذكراته أنّه صدّق بيدس في ما قاله عن اللقاء مع حلو. فلو كان بيدس يودّ سلوك قناة رسمية لكان أفضل أن يذهب البنك مباشرة إلى مصرف لبنان. وما كان اتصال حلو بأوغورليان إلا تسييساً مضرّاً للموضوع.

ثم يستعرض علم الدين تفاصيل أزمة إنترا في 35 صفحة، يبرّىء فيها صفحة بيدس تماماً من أي خطأ أو عمل مخالف للقانون.

بيدس يواجه أوغورليان في واشنطن

لم يكن حلو بعيداً عن الحقيقة ايضاً في ما قاله هو. فهو قد وعد بيدس فعلاً بنقل الموضوع لأوغورليان فقط لا أكثر ولا أقل، إذ ليس من صلاحيات رئيس الجمهورية الموافقة على سلفة. وكان بيدس متيقّناً أنّ أوغورليان كان جزءاً من حلقة الزعماء وأصحاب المال والأعمال في لبنان وأنّه كان يكره بيدس شخصياً. وكانت المشكلة أنّ حلو لم يتصرّف بسرعة. ولدى مراجعته بعد أسابيع بعدما بات الجو ضاغطاً في تشرين الأول، كان أوغورليان يحضر اجتماعات البنك الدولي في واشنطن. فوعد حلو مجدّداً بأنّه سينقل إليه موضوع السلفة فور عودته إلى بيروت.

وإذ لم يعد يجدي انتظار مسار الأمور أمام الخطر الداهم، سافر بيدس إلى واشنطن لحضور الاجتماع نفسه، وفي نيّته أن يبحث موضوع القرض لإنترا مع أوغورليان شخصياً من دون أن يترك لحلو الفرصة ليمارس وساطته أولاً. ولم يكن بيدس موفقاً في خطوته هذه، إذ أنّه خرج من لقائه مع أوغورليان مصدوماً لا يصدّق ما سمع ولا

11. Nagib Alamuddin, *The Flying Sheik*, pp. 136-137.

يستوعب مستوى الكره والعداء الشديدين نحوه. وكان مضطرب الأعصاب عندما جاءه اتصال من علم الدين في بيروت يرجوه أن يعود فوراً إلى بيروت.

ذكر بيدس فيما بعد أنّ اللقاء اتخذ طابعاً عنصرياً غير متعاون. فقد شرح بيدس لأوغورليان عن أعمال بنك إنترا وتوقعاته، وأنّ إنترا يدرس مشاريع استثمار داخل لبنان تجلب الفائدة للاقتصاد اللبناني.

ولكن كبرياء أوغورليان ظهر عندما ردّ على بيدس بجفاء: «ولماذا تستثمرون في لبنان؟ أنت لست لبنانياً ولبنانِ لا يريد أن تسيطروا على اقتصاده».

وكان أوغورليان (الأرمني الأم والأب من أصول حلبية) ينظر إلى بيدس على أنّه فلسطيني، بصرف النظر عن أنّ بيدس حصل على الجنسية اللبنانية ومقيم في لبنان منذ 18 عاماً وأنّه متزوج من لبنانية وأطفاله لبنانيون.

ولكن بيدس الذي لم تنقصه الحنكة تجاهل الجانب الشخصي العدائي من كلام أوغورليان، ووجّه النقاش نحو السلفة وأنّها كانت موضوع حديثه مع الرئيس حلو. فلم يستطع أوغورليان رفض بحث طلب السلفة لإنترا من دون اعطاء سبب موضوعي. إذ أنّ أوغورليان المتمرّس في القطاع المصرفي والشؤون المالية لم يُخفَ عنه أنّ إنترا كان في وضع ممتاز ويحتاج فقط إلى سيولة. وأنّ انهياره سيلحق أكبر الضرر باقتصاد لبنان وقطاعه المصرفي[12]. ولذلك لجأ إلى موقف رسمي، وفي هذا لا لوم عليه: إذ طالما أنّ إنترا يسعى إلى سلفة عبر وساطة سياسية وخارج القنوات الرسمية للتعامل مع مصرف لبنان، فيجب إشراك الحكومة في الأمر، وأنّه شخصياً لا يستطيع اتخاذ قرار في الأمر ويتحمّل المسؤولية لأنّ القنوات السياسية تجعل وراء الأكمة ما وراءها من تداعيات سياسية. كما أنّ موقف أوغورليان قد يكون مختلفاً لو حادثه حلو في الأمر، ما يضفي على السلفة طابع توصية من رئيس الجمهورية، لا أن يـأتي الطلب من بيدس شخصياً.

وربما كان تصرّف أوغورليان حكيماً. فهو إذا وافق على تسليف إنترا ممارساً دوره كحاكم مصرف لبنان بالوكالة، فسيُغضب الزعماء وحلفاءهم من أصحاب مال وأعمال أعداء إنترا. وإذا رفض السلفة فسيُغضب ليس فقط الجماعة الشهابية بل الرأي

12. Joseph Oughourlian, *Histoire de la monnaie libanaise*, Toulouse, Éditions Erès, 1983.

العام اللبناني الذي سيرى الأمر هجمة على الرأسمال الفلسطيني، ما قد يولّد تعاطفاً في الشارع الاسلامي وتملّصاً من قرار اتخذه مسيحيون. كما أنّه سيتحمّل جزءاً من مسؤولية انهيار أكبر مصرف لبناني ويؤذي صغار المودعين.

انتهى لقاء بيدس بأوغورليان بوعد هذا الأخير بأنّه سينقل الأمر إلى عبدالله اليافي الذي كان رئيس مجلس الوزراء ووزيراً للمالية. ولم يضيّع أوغورليان الوقت بل رمى الكرة في ملعب زعامة بيروت السنيّة، واتّصل باليافي وشرح له الموقف، وذكر له أنّ رئيس الجمهورية «على علم بالمسألة» وأنّ حلو قد «وعد بيدس بالنظر في الأمر». وعندها أجاب اليافي أنّه هو أيضاً سينظر في الأمر.

كان اليافي في صف الشهابيين في السابق إلا أنّ حساباته السياسية تغيّرت. فلم ينظر في طلب إنترا كرئيس للوزراء ووزير للمالية وصاحب مسؤولية تجاه سلامة الاقتصاد الوطني. بل اتّصل فوراً بالزعيم البيروتي صائب سلام، الذي أصبح حليفه السياسي ومرشده الأهم. وكان سلام عدوّاً للشهابيين بعدما أبعده فؤاد شهاب مراراً عن رئاسة الوزارة مفضّلاً زعيم طرابلس الوفي رشيد كرامي. كما أنّ سلام كانت لديه تجربة سلبية مع بيدس الذي رفض طلباً لقرض قدّمه سلام. فقد كان يحتاج إلى قرض كبير لبناء قصر في ضاحية الدوحة جنوب بيروت ولم يسلّفه إنترا المال. وقيل له إنّ بيدس تدّخل شخصياً لرفض القرض بتوجيه من الشهابيين الذين شكّوا في أنّ سلام سيستعمل القرض لمآرب سياسية وفي الانتخابات وليس لبناء قصر[13]. ولم يهن على سلام، وهو الزعيم السياسي الكبير ومؤسس طيران الشرق الأوسط وله فضل على نجيب علم الدين ورجل دولة، أن لا يكون لديه أي رأسمال معنوي عند بيدس.

شهدت تلك الفترة اندفاعاً متواصلاً للطبقة السياسية ضد الشهابية وحلفائها ومموّليها. وبعض السياسيين كان يقف سابقاً على الحياد وعلى استعداد للسير مع الشهابيين لو وافق هؤلاء على تعزيز مواقعه الانتخابية أو أمدّوه بالمال. إلاّ أنّ هذا البعض انقلب مع الوقت بعدما رفض بيدس تقديم «الخدمات» له. فجرّ رفض بيدس تقديم الهبات لهؤلاء وبالاً عليه دفع حتى الحياديين إلى موقع الأعداء. فقد كان بيدس يشارك نظرة شهاب إلى العائلات اللبنانية على أنهم «أكلة الجبنة» les fromagistes

13. يوسف سلامة، المصدر السابق نفسه.

فلم يحاول شراء بعضهم بالمال.

انتشر خبر لقاء بيدس حلو وأوغورليان في بيروت، بعدما وصلت التفاصيل إلى رئيس الحكومة عبد الله اليافي بالأمر ومنه إلى آخرين. فبدأ التهامس واختلاق الإشاعات عن إنترا فوراً، أنّ مناقشة موضوع قرض لإنترا كانت تعني أنّه يعاني قلّة السيولة. واغتنم أعداء بيدس الفرصة ليجدّدوا حربهم عليه. وهكذا من رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة وأعضائها والأقطاب السياسيين إلى حاكمية مصرف لبنان، بدلاً أن يناقشوا مع بيدس كيفية إبعاد الخطر عن الاقتصاد اللبناني ودرس خطة عمل لإبقاء الرساميل في لبنان والمحافظة على القطاع المصرفي، اعتبر كل هؤلاء أنّ فرصة ذهبية حضرت للقضاء على إنترا.

وكان أكبر المساهمين في الحرب ضد إنترا أوغورليان نفسه الذي ما ان عاد إلى بيروت حتى أخذ يطلق الشائعات والافتراءات ضد بيدس وإنترا. لقد كان على أوغورليان أن يتحمّل مسؤولياته القانونية والوطنية في الدفاع عن القطاع المصرفي اللبناني من الانهيار وعلى رأسه بنك إنترا. ولكنه ما أن أكّد صحة الشائعات حول إنترا حتى بات المسؤول الأول عن التداعيات التي حصلت بعد ذلك.

ويؤكّد ابن بيدس البكر مروان كراهية أوغورليان لوالده:

«سؤال: ما هو الدور الذي لعبه حاكم مصرف لبنان الياس سركيس هل صحيح انه لم يحاول التعويم؟

مروان بيدس: لا أعرف ما كان دور سركيس بالذات. لكن سمعت أنّ الشخص الذي كان يكره يوسف بيدس ويكره بنك انترا وعمل على عدم التعاون مع إنترا هو عديل المرحوم شارل حلو نائب الحاكم جوزف اوغورليان تنفيذاً لخطط سياسية»[14].

كواليس قصر بعبدا

في مطلع تشرين الأول 1966، كان نجيب علم الدين يتهيّأ للسفر إلى باريس حيث حدّد موعداً في اليوم نفسه مع يوسف بيدس هناك. ولكن قبل مغادرة المنزل، اتصّل به

14. «مروان بيدس لـ«الديار» : والدي ضحية السياسيين التقليديين في لبنان وثروته المبددة تقدّر بـ100 مليون دولار في ذلك الحين»، أجرى المقابلة جوزف فرح، الديار، 25 كانون الأول 2001.

الرئيس شارل حلو ودعاه للحضور إلى القصر الجمهوري. وكان حلو يعرف علم الدين عن كثب لسنوات طويلة، أثناء عضويتهما في المجلس الوطني للسياحة وفي فترة مشاركة علم الدين في وزارة رشيد كرامي قبل أشهر. حتى أصبح علم الدين موضع ثقة حلو يحدّثه مراراً على انفراد كأن يطلب منه مثلاً إقناع الزعيم الدرزي كمال جنبلاط بمساندة ترشّحه لرئاسة الجمهورية. ذلك أنّ علم الدين كان من الوجوه الدرزية المرموقة في البلد وتربطه مع الحزب التقدمي الاشتراكي الذي تزّعمه جنبلاط علاقة وثيقة.

عندما حضر علم الدين إلى القصر الجمهوري، فاجأه حلو بسؤاله عمّا يعرف عن الوضع المالي لبنك إنترا، لأنّ علم الدين كان عضو مجلس إدارة البنك وصديقاً شخصياً لبيدس. فأكّد له علم الدين أنّ البنك لا يواجه أي صعوبات، لا بل إنّ البنك كان بصدد برنامج توسّع يشمل فتح فروع عديدة في اليونان وقبرص وجنوب أفريقيا وفي دول غرب أفريقيا. وأنّ إنترا قد اشترى قبل اسبوعين أسهماً من أير فرانس وقام بتوسيع رأسمال الميدل إيست وإنّ إنترا يموّل صفقة جديدة للميدل إيست لشراء طائرات عملاقة بقيمة 100 مليون ليرة. وأكّد علم الدين لحلو أنّ سفره إلى باريس للقاء بيدس كان لبحث تفاصيل شراء الطائرات الجديدة. وأنّ كل ما سمعه حلو لم يكن يعدو كونه تحريضاً مزمناً ضد إنترا وحقداً على نجاحه كبنك لبناني وعربي ودولي.

وكان حلو يستمع إلى علم الدين صامتاً، ثم قال له إنّ الأخبار عن صعوبات إنترا ليست إشاعات: «لقد طلب مني بيدس بنفسه أن أطلب من المصرف المركزي مساعدة إنترا لأنّ وضعه صعب حقّاً».

واستغرب علم الدين الأمر ووعد حلو باستقصائه من بيدس مباشرة، ثم غادر إلى باريس التي وصلها في المساء. وهناك اتصل بشقّة بيدس معتقداً أنّه تأخّر على موعده. ولكن خادم بيدس السوداني ردّ أنّ بيدس هو في نيويورك. فاتّصل علم الدين بمكتب بيدس في نيويورك حيث أبلغوه أنّ بيدس يحضر اجتماعات البنك الدولي في واشنطن وسيعود إلى باريس قريباً. وهنا قلق علم الدين بسبب ما يعلمه عن دقّة بيدس في مواعيده وأنّه إذا حدث شيء أو تخلّف عن موعد، فهو كان يُعلمه فوراً.

وانتظر علم الدين حتى اليوم التالي، ثم اتصل ببيدس في فندقه في واشنطن لمعرفة ما يحصل. ويقول علم الدين إنّ بيدس شرح له على الهاتف أنّ حلو هو الذي اتّصل به وطلب لقاءه وليس العكس. وأنّ حلو شرح أنّ اقتصاد لبنان بحاجة إلى استثمارات،

خاصة في مشاريع سياحية، وطلب من بيدس أن يزيد البنك استثماراته داخل لبنان. وأنّ بيدس أجاب – عكس ما يقول حلو – أنّ استثمارات إنترا في لبنان كثيرة وتشكّل نسبة كبيرة من مجموع استثماراته، ولا يقدر على أن يفعل المزيد لأسباب تجارية محضة تتعلّق بتوزيع المخاطر فلا يصبّ إنترا كل أمواله في بلد واحد، والحكمة تدعو إدارة البنك إلى توظيف أموال في بلدان أخرى.

وأضاف بيدس أنّ حلو لم يقبل هذا الجواب وأنّه اعتبر قول بيدس أنّ عدم استثماره في لبنان سببه غياب السيولة هو مسألة بسيطة. إذ طمأن بيدس بالقول: «ستساعدكم الحكومة. أعتقد أنّكم تملكون عقارات وشركات هامة داخل لبنان يمكنكم أن تستعملونها كغطاء لطلب سلفة من مصرف لبنان... لشو في مصرف مركزي بلبنان؟ مش تيساعدكن؟ لازم تستعمل خدمات مصرف لبنان».

وهنا حدّد حلو لبيدس المبلغ الذي بامكانه أن يطلبه من مصرف لبنان: «أُطلُب سلفة 150 مليون ليرة (50 مليون دولار) وروح شوف جوزف أوغورليان نائب حاكم المصرف».

يضيف علم الدين أنّ بيدس شرح له أنّه لم يرَ مانعاً في طلب سلفة من مصرف لبنان كما عرض حلو من ناحية مصرفية بحتة لأنّ من واجب أي مصرف مركزي أن يساعد المصارف في مشاريعها الاستثمارية وتوفير السيولة. وفي هذه الحال، كانت إشارة إيجابية أن يأتي العرض من حلو لأنّ أوغورليان هو عديله وهو الشخص المناسب حول سلفة لإنترا. ولذلك فعل بيدس ما عرضه عليه حلو، وهو التحدّث إلى أوغورليان الذي كان يشارك في اجتماعات البنك الدولي في واشنطن.

وكشف علم الدين أنّه اطّلع على مذكرات بيدس غير المنشورة وفيها تفاصيل لقاء بيدس بأوغورليان في واشنطن. ففي هذا اللقاء، وصف بيدس بفخر لأوغورليان المساهمة الهامة التي يقوم بها بنك إنترا في الاقتصاد اللبناني ومجموعة وقيمة استثمارات إنترا في لبنان.

ولكن أوغورليان فاجأ بيدس بردّه العصبي وبعجرفته وعلى وجهه ارتسم تعبير كمَنْ يشم رائحة كريهة: «لماذا تفعل هذا (أي الاستثمارات)؟ ومَن طلب منك أن تفعل ذلك؟ أنت لست لبنانياً ولبنان لا يريد هيمنتكم على اقتصاده».

حافظ بيدس على هدوئه وردّ بحزم على قول أوغورليان وذكّره بأنّه نائب حاكم

مصرف لبنان أولاً، وأنّه إذا أشار إلى أصل بيدس الفلسطيني فهو أرمني أصله من حلب على أي حال[15].

ويتابع علم الدين تفاصيل حديثه مع بيدس على الهاتف بأنّه بعدما فرغ بيدس من شرح ما حصل مع شارل حلو ومع أوغورليان، شكّ علم الدين في أنّ ثمّة لغزاً في الموضوع. إذ أنّ ما قاله بيدس لا ينطبق على ما قاله حلو. خاصة أنّ حلو هو صديق شخصي قديم لعلم الدين وكان يحدّثه كرئيس جمهورية مسؤول عن البلاد بأنّ إنترا في خطر وأنّ بيدس نفسه قد طلب النجدة.

وفهم بيدس أنّ علم الدين لا يصدّق ما يقوله له تماماً. فقال بتوسّل: «نجيب، وحياة ولادي هيدا اللي صار».

وعلّق علم الدين أنّه صدّق رواية بيدس الذي يعرفه عن كثب وأنّه لا يمكن إطلاقاً مهما كانت المصلحة أن يقسم بأولاده عبثاً.

وهنا سأله علم الدين: «حسناً، إذا كان الأمر كذلك، لماذا لم تبلغ مديري إنترا وأعضاء مجلس الإدارة عن اجتماعك برئيس الجمهورية؟»

أجاب بيدس أنّ الموضوع لم يكن ضاغطاً كما صوّره له حلو، وأنّ اجتماعه معه كان قبل يوم من سفره إلى الولايات المتحدة. وأن يطلب أيّ كان من إنترا أن يزيد استثماراته في لبنان فهو مسألة عادية وغير طارئة ويمكن أن لا يحصل شيء حول طلب السلفة الذي لا يزال في بدايته، ويستحق الأمر أن ينتظر الأمر أياماً حتى يعود بيدس إلى بيروت ويحكي عن اجتماعه مع حلو لمجلس إدارة إنترا.

ولعلّ تحدّي علم الدين لصدقيّة بيدس قد أغضبت الأخير، فردّ بيدس بعصبية: «أنت تعرفني، يا نجيب، وتعرف عمق محبتي لإنترا. هل تعتقد أنّي سأترك بيروت لأشارك في إجتماع روتيني للبنك الدولي إذا كان في قلبي ذرّة من الشك في أنّ مصرفي في خطر؟ وإذا كنتُ أنا مَن بادر في طلب المساعدة من حلو، أليس من المنطق أن تكون أنت صلة الوصل بيننا وأن تتولّى أنت هذه المهمة وتحكي مع حلو؟».

كان منطق بيدس قويّاً لأنّه لطالما اتكّل على صداقات علم الدين ويوفده إلى السياسيين اللبنانيين ورئيس الجمهورية في الكثير من الأحداث الهامة التي عصفت

15. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, pp. 136-137.

بشركة الميدل إيست.

في تلك اللحظة، لم يعرف علم الدين ماذا يقول لبيدس لأنّه كان من الاستحالة تدوير الزوايا في روايتين متناقضتين تماماً. فهو لا يريد أن يشكّك في صدقية رئيس الجمهورية، وفي الوقت نفسه يعرف أنّ بيدس مهووس ببنك إنترا وشديد الولاء له وليس بالامكان أنّه يعلم أنّ بنكه في خطر ثم يذهب إلى واشنطن.

ولكن بعيداً عن محاولة علم الدين استيضاح الأمر، فإنّ مجرّد أن يستدعي حلو إلى القصر عضواً في مجلس إدارة إنترا (علم الدين) ويطلعه على هذا الأمر وبهذا الأسلوب الطارىء، يعني أنّ إقدام حلو على توسيع دائرة استشاراته أدّى إلى أمر واحد وهو تعميم الخبر وهجوم المودعين على فروع البنك.

اضطرب بيدس من هذه الاحتمالات وطلب من علم الدين أن يعود فوراً من باريس إلى بيروت الآن وينسى شراء الطائرات ويستعمل شبكة اتصالاته لكي تتدخّل الحكومة اللبنانية في الأمر. وتحرّك علم الدين فأرسل برقية من باريس طالباً موعداً ثانياً طارئاً مع الرئيس حلو وعاد في اليوم نفسه إلى بيروت. وعندما وصل إلى مطار بيروت تبلّغ أنّ رئيس الجمهورية بانتظاره في القصر.

وكان مستشار بيدس الخاص بول باركر ومعه يوسف سلامة مدير فرع البنك في نيويورك ينتظران علم الدين في مطار بيروت. وشرح الاثنان لعلم الدين وضع سيولة البنك التي كانت تتدهور وأنّ الاشاعات تنتشر بسرعة والمواطنين يتجمّعون أمام الفروع لسحب أموالهم. وهذا ما كانت تفعله المصارف اللبنانية الأخرى التي كانت تعتبر إنترا أباً لها تلجأ إلى مساعدته في كل حين. ولكنّها الآن تسحب ودائعها لديه أيضاً. وأنّه في حال تقاعست الحكومة عن التدخّل، حتى لو كان تدخّلها إعلامياً عبر بيان يطمئن السوق أو ما شابه فمن المؤكّد أنّ التهافت على إنترا سيتحوّل إلى طوفان. وكل هذا بسبب الإشاعات، لأنّ الحقيقة هي أنّ البنك في وضع مالي ممتاز ويملك مبالغ ضخمة في أسهم وسندات وموجودات نصفها سائلة يمكن استعمالها في جو أكثر هدوءاً، هذا إلى موجوداته غير السائلة من عقارات وشركات في لبنان وحول العالم. ولكل هذا فإنترا يتمتّع بكل ضمانات القروض (collateral) التي تعتبر أكثر من كافية لإقناع المصرف المركزي بضخّ سيولة ولو متواضعة تواجه السحوبات لو كان هناك نيّة حسنة.

عندما وصل علم الدين إلى قصر بعبدا كان قد توصّل إلى تصوّر حول حقيقة ما يحصل. فدخل على حلو، وشرع فوراً في إقناعه «بضرورة العمل الفوري من مصرف لبنان لمساعدة إنترا بالسيولة وإلا واجه لبنان أخطر كارثة مالية في تاريخه، وهي كارثة لا بد أنّ تليها ضربة مدمّرة للاقتصاد اللبناني».

أصغى حلو إلى منطق علم الدين وشعر بفداحة الموقف، وكانت السادسة مساءً. فطلب من علم الدين أن يعود في العاشرة ليلاً حتى يجتمعا معاً مع رئيس الحكومة عبدالله اليافي الذي كان يتولى أيضاً منصب وزير المالية وصاحب السلطة على مصرف لبنان.

وعندما حضر علم الدين إلى القصر لاحقاً تمنّى لو لم يفعل. ففي حين كان موقف حلو حيادياً أو بدا كذلك لعلم الدين، فإنّ موقف رئيس الحكومة اليافي كان عدائياً وشديد السلبية نحو بيدس وإنترا ويكشف نيّة مخيفة للقضاء على البنك وأصحابه.

فقد باشر اليافي كلامه بالادعاء أنّ «بيدس لص» وأنّ البنك كان في وضع سيّء للغاية وأنّ بيدس ومَن حوله في البنك ضالعون في عمليات مالية مريبة يطالها القانون وتثير الأسئلة. وكلّما حاول علم الدين إدارة دفّة الحديث نحو خطوات عملية وحلول لمعالجة الوضع – ما يعني تقديم المساعدة من مصرف لبنان ليس لإنقاذ إنترا فحسب بل لتدارك كارثة انهيار السوق المالي – كان اليافي يرفض بشدّة وإصرار.

حتى إنّ اليافي قال شيئاً كشف نواياه: «أي مساعدة مالية لن تنقذ البنك «الفاشل» وستكون في أفضل الأحوال كمن يرمي المال في حفرة». ما يعني أنّ اليافي كان قد حكم على إنترا بالفشل قبل أن يحدث شيء، ما يكشف النيات الشيطانية المسبقة.

ثم انتقل اليافي إلى الهجوم اللاذع: «لقد وصلتني تقارير عن سرقات بيدس وأنّ وضع البنك لا أمل منه. أنا متأكّد أنّ البنك وصل إلى مرحلة ميئوسة ولا يمكن عمل شيء لإنقاذه».

وعندما تحدّى علم الدين الرئيس اليافي أن يريه هذه التقارير أو واحداً منها، أو على الأقل أن يذكر اسم كاتب هذه التقارير. وكان طلب علم الدين معقولاً أمام هذه الاتهامات المذهلة التي يكيلها رئيس الحكومة ووزير المالية. ففي أي بيئة تناقش موضوع تجاري أو مالي يحق للطرف الآخر الاطلاع على المستندات التي تدينه.

فقال اليافي إنّ «التقارير وصلت إليه بشكل سري وأنّه لن يعطيه نسخة ولن يذكر

له اسم الكاتب»[16].

وعندها شك علم الدين في وجود تقارير كهذه وأنّ اليافي إنّما يختلق الحكاية ولعلّها مجرّد شائعات أو «خبريّات» حتى لو كانت مكتوبة، وليست جداول حسابية ومعطيات علمية دقيقة توافي شروط مطالعة أوضاع الشركات والمصارف ويعدها خبراء محاسبة وقانون تجاري.

وإذ تواصل اجتماع القصر حتى ساعات الصباح الأولى، بدا حلو مقتنعاً أكثر بموقف اليافي ولو أنّه لم يؤيّده جهاراً، إلا أنّه خلص إلى نتيجة أنّ أي بحث جدّي في مساعدة من مصرف لبنان لإنترا يتطلّب حضور بيدس إلى بيروت شخصياً، وعدا ذلك فلن يكون هناك خطوات في هذا الاتجاه.

ولم يقبل علم الدين بهذا المنطق، بل انتقد مسألة التركيز على شخص بيدس أمام كارثة مالية تهبط على لبنان، ومن واجب الحكومة التدخّل لمساعدة البنك ومساعدة المساهمين والمودعين وللمصارف الصغرى، وبالتالي منع انهيار القطاع المصرفي. «أنا لا أقول هذا لإنقاذ بيدس بل لإنقاذ إنترا والقطاع المصرفي. إذا كان لديكم قضية قانونية ضد بيدس فيجب أن يُحاكم ويجيب على التهم. ولكن إذا كان بريئاً فيجب أن تكرّموه لما قدّمه للبنان. يجب ألّا تضعوا عودته شرطاً لإنقاذ إنترا».

صمت حلو بعد دفاع علم الدين المنطقي عن كيفية التعامل مع الأزمة ومع بيدس، ولكن اليافي ردّ أنّ كل ما يقوله علم الدين لن يغيّر موقفه. ويعلّق علم الدين على عناد اليافي بالمثل الشعبي: «دقّ الماء تظل ماءً».

وهنا اضطر علم الدين إلى أن يوافق على شرط حضور بيدس، ووعد اليافي بنقل طلبه إلى بيدس للعودة إلى لبنان ومواجهة التهم، على شرط أن لا يتعرّض إلى أي إهانة ولا يحصل اعتقاله لدى وصوله إلى المطار ولا يتعرّض لمحاولة إغتيال أو أي أذًى أو إهانة في بلد الكرامة فيه قبل كل شيء. وقبل أي محاكمة أو تدّخل قضائي، يجب على الحكومة أن تقدّم الفرصة لبيدس ليجيب على الأسئلة في مجلس الوزراء وأن يشرح اليافي لبيدس ما هو مطلوب منه. وهنا تدخّل حلو وقدّم مثل هذه الضمانات لبيدس وكأنّه يلفلف الموضوع لينهي الاجتماع. ولكن اليافي بقي صامتًا ينظر إلى علم الدين

16. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 138.

بغموض.

غادر علم الدين القصر وقد طلع الصباح، وقد تأكّد أنّ في الأمر مكيدة وتفاصيل سريّة خبيثة. وقارن ما حصل مع تجاربه في مفاوضات تجارية مع العرب والأوروبيين والأميركيين حيث يوضع كل شيء على الطاولة ويكون كل طرف واضحاً قدر الإمكان. أما في اللقاء مع حلو واليافي فإنّ الغموض كان سيّد الموقف والموارية هي الأسلوب عند كل جملة.

وسلسل علم الدين الأمر في رأسه: كيف لأي بنك مهما كان عملاقاً وكبيراً في أي بلد من العالم أن يستمرّ على قيد الحياة إذا كانت أعلى سلطة سياسية في البلد – رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة – تنشر شائعات عن انهياره وتثير الذعر العام ضده ثم ترفض أن تقدّم أي دعم ولو معنوياً لأنّها حكمت على البنك مسبقاً أنّه فاشل؟

ثمّ إنّ طمأنة حلو حول معاملة بيدس إذا عاد كانت ذرّاً للرماد في العيون لأنّ اليافي كان مصمّماً على الاقتصاص من بيدس، وكان في استطاعته ذلك. فهو إلى جانب منصبه كرئيس للحكومة ووزير للمالية كان أيضاً وزيراً للعدل وقادراً في لحظة على إصدار مذكرة جلب عند وصول بيدس إلى المطار.

ورغم ذلك فقد كان جانب من عقل علم الدين يقبل أنّ على بيدس أن يعود إلى بيروت ويواجه التهم.

لم ينم علم الدين بعد هذا الليل الطويل، بل اتجه فوراً إلى فرع إنترا في أوتيل فينيسيا للاجتماع مع بول باركر ويوسف سلامة اللذين كانا على الأرض يواجهان تطورات الأزمة، ويريدان معرفة ما توصّل إليه علم الدين بعد 15 ساعة من الاجتماعات في قصر بعبدا.

وعندما شرح علم الدين مضمون المحادثات وأنّه شخصياً بات مقتنعاً أنّ على بيدس أن يعود إلى بيروت، رفض الاثنان هذا الأمر وشكّكا في أنّ بيدس سيلقى معاملة حسنة في بيروت. وأكّدا أنّه ما أن يخطو من الطائرة فسيُلقى القبض عليه ويُحرم فيها بعد من أي فرصة عادلة ليشرح موقفه ويقدّم ما عنده.

ولكن علم الدين أصرّ على أنّه يجب استعمال ضمانة **الرئيس** حلو بعدم التعرّض لبيدس، وأنّ في هذا مفتاح الحل لأنّ الرئيس اليافي لن يوافق على مساعدة إنترا إلا إذا رجع بيدس. واتفق الثلاثة على مضض أنّ يوسف سلامة، قريب بيدس وموضع ثقته،

سيطير إلى نيويورك في اليوم التالي ويعرض فكرة العودة على بيدس.

ثم تبيّن بعد يوم أنّ استدعاء بيدس كان خدعة لاستغلال الوقت وأنّ اجتماع بعبدا كان غطاءً لأمور كانت تجري بسرعة. ذلك أنّ خطوات ضرب إنترا كانت مستمرّة حتى أثناء اجتماع علم الدين وحلو واليافي في بعبدا، وأنّ اليافي حضر لياقةً تلبيةً لطلب رئيس الجمهورية وكل ما فعله أنّه طلب عودة بيدس، في حين لم يتدخّل حلو لمصلحة إنترا ووقف الكارثة.

ففي اليوم التالي لاجتماع علم الدين باليافي وحلو، ثمة مَن نقل موافقة علم الدين على تبليغ بيدس بضرورة عودته، والأرجح أن يكون مَن نقل هذا الخبر هو اليافي نفسه الذي كان شديد المراس. فقد علم بعض الزعماء بالأمر وحذّروا من أنّ عودة بيدس، حتى لو ألقي القبض عليه، ستعقّد المسألة وقد ينتهي الأمر بإنقاذ إنترا. وتسلّم بيدس في نيويورك رسائل ومكالمات هاتفية تحذّره من العودة وتهدّده بالاغتيال إذا رجع إلى لبنان، في حين كان يوسف سلامة في الطائرة إلى نيويورك للقاء بيدس.

لقد ذكر بيدس تفاصيل هذه التهديدات في مذكّراته غير المنشورة والتي قرأها علم الدين ومنها هذه الفقرة: «زعيم سياسي لبناني كبير أقسم اليمين أنّ يوسف بيدس لن يضع قدمه في لبنان أبداً. وهذا الزعيم أرسل لي شخصاً من قِبَله أنّ رجاله سيقتلونني إذا عدت إلى بيروت. وأنّي إذا ذكرت اسمه فإنّه سيقتل أولادي أيضاً».

ويقول علم الدين إنّ بيدس قد ذكر اسم هذا الزعيم في مذكراته التي لم تنشر وإنّ التهديدات كانت جديّة لأنّ ما قد يفصح عنه بيدس لو سُمح له بالعودة والكلام سيطال عشرات الشخصيات وخاصّةً من الرؤوس الكبيرة. لقد تلقّى بيدس نصحاً من مستشاريه ومن المقربين منه أن لا يعود إلى لبنان وأن لا يخاف على إنترا لأنّ حكومة اليافي لن تحتمل انهيار البنك بل ستعمد إلى تزويده بالسيولة المطلوبة وأنّ حسن النية سيعود، وسيعمل الجميع لمصلحة لبنان والاقتصاد اللبناني. وبعد ذلك ستكون عودة بيدس في أجواء أقل سوداوية. ولكن الحكومة لم تنتظر عودة بيدس بل واصلت خطوات تدمير البنك.

دور الرئيس حلو

إذا كان فؤاد شهاب حلاً وسطاً بين عبد الناصر وواشنطن عام 1958، فإنّ البعض

يرى أنه لو كان الأمر للولايات المتحدة عام 1958 لاختارت شارل حلو. ويقول رياض طه في مذكراته إنّه ذهب إلى القاهرة يوم 13 أيار إبّان الأزمة اللبنانية عام 1958 للقاء الرئيس عبدالناصر، فقيل له إنّه لم يعد من الاتحاد السوفياتي بعد واستقبله نائب الرئيس علي صبري:

«وما كدتُ أجلس حتى بادرني علي صبري بالسؤال: ما رأيك في شارل حلو؟

فقلتُ: إنّه سياسي ذكي ومثقف ومعتدل. ولكن لماذا تسألني عنه؟

علي صبري: كان عندي سفير أميركا في القاهرة وسألني إذا كنّا نقبل به رئيساً للجمهورية في لبنان.

فانتفضت وقلت: نحن نموت في لبنان لأننا نقاوم الانحياز لأميركا، والأميركيون يفاوضونكم لاختيار مَن يحكمنا؟»[17].

وكان علي صبري نفسه يعمل للمخابرات الأميركية لسنوات حتى كشفه عبد الناصر نفسه.

وعن دور حلو في إفلاس إنترا، كتب الباحث كمال الطويل: «أخطأ شهاب – لسوء حظ لبنان – الاختيار بتزكيته شارل حلو خليفةً، تحت ظن أن سالف كتائبيته فضلاً عن فرانكفونيته كفيلتان بنيل رضى اليمين المسيحي، واستهواء الرئيس الفرنسي شارل ديغول. كما أنّ شهاب يعلم أن حلو سيكون مزنّراً بالمكتب الثاني لا يستطيع عنه فكاكاً. رغم أنّه كانت هناك فرصةٌ لقدير مثل فؤاد عمون وحتى لعبد العزيز شهاب لرئاسة الجمهورية، وكذلك الأفضل والأجدر اللواء جميل لحود. ولكن حلو كما سنرى التزم بالسياسة الشهابية حتى حرب عام 1967 وهزيمة العرب».

«شكّل رشيد كرامي الوزارة مطلع عهد حلو ممضياً بصحبته قرابة عام ونصف العام. ومع الأسف إنّ كرامي خرج – أو أُخرج – في ربيع 1966 ما أتاح لحلو أن يهندس عملية تدمير بنك «إنترا»، بتواطؤ مع وزيره بيار إده. ما كان للمارونية السياسية وهي ترى صرحاً مصرفياً واستثمارياً وصل لشأوٍ لم ينافسه عليه غيره، أن تتركه في يد فلسطيني، حتى لو شاركها هذا الفلسطيني الديانة. والأكيد أن شهادة نجيب علم الدين عن تدمير «إنترا» المدبّر والممنهج تفي بجلوٍ أي غامض. ثم عاد كرامي بعد

17. رياض طه، **قصة الوحدة والانفصال: تجربة انسان عربي خلال أحداث 1955-1961**، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1974، ص. 19-120.

فضيحة «إنترا» محاولاً لجم حلو واحتواءه في ما بقي من ولايته، أي نصفها الثاني، لكن صدمة حرب 67 كانت لها مفاعيل كبرى في لبنان. لقد ائتلف رموز المارونية السياسية الثلاثة: الجميل وشمعون وإده – على تنافرهم– مسنودين بحلف ثلاثي آخر: صائب سلام وكامل الأسعد وسليمان فرنجية، ليخوضوا جميعاً وبنجاح الانتخابات البرلمانية ربيع 68. كانت تلك المعركة أول جولة في صراع انتزاع لبنانَ من عروبته وإلحاقه بمناطق النفوذ الأطلسي. سبقتها في نهاية 1966 بروفةٌ صادحةٌ عندما ساند فيصل ملك السعودية الشيخ شفيق يموت مرشحاً له في معركة الإفتاء، في حين وقف عبد الناصر خلف مرشحه الشيخ حسن خالد. وكانت الهزيمة من نصيب فيصل، لكن ربيع 68 كان شيئاً آخر. والحق أن ذلك العام كان مفصلياً بيقين، إذ شهد تبارز حيثية شبه جديدة على لبنان هي ظاهرة العمل الفدائي الفلسطيني، والذي دق أبوابه بتهيبٍ في البدء، ثم اندفع كالسيل بعد أيلول 1970»[18].

رغم دور حلو في أزمة إنترا والذي اتضّح بالتفاصيل المملة، فهو شخصياً وللمفارقة رفض ما سماه مقولة المؤامرة السياسية ضد إنترا. وكتب شارل حلو في مذكراته «حياة في ذكريات» أنّ أسباب انهيار انترا عديدة في مقدّمها السبب الرئيس لانهيار أي امبراطورية: اتساعها وتحديداً سرعة هذا الاتساع مع ما يرافقه من مغامرات ناجحة في بعض الاحيان وفاشلة في بعضها الآخر وخطرة في كل الاحيان»[19].

18. كمال خلف الطويل، «شهيد لبنان الحقيقي: رشيد كرامي»، **الأخبار**، 31 أيار 2014.
19. شارل حلو، حياة في ذكريات، بيروت، دار النهار، 1995.

الفصل السادس عشر

انهيار إنترا

عندما احتاج بيدس إلى المساعدة في أوج الأزمة فإنّه لم يجدها حتى لدى الزعماء المسلمين الذين كانوا في السابق ضد شمعون ومع عبد الناصر ظاهرياً. ففي 1958 كان معظمهم يتصارع على النفوذ والكراسي، واستغلوا موجة العروبة وشعبية عبد الناصر في حملتهم على شمعون آنذاك. ولكنّهم كانوا في الحقيقة جزءاً أساسياً من الطبقة الحاكمة وامتداداتها الخليجية والغربية.

لقد حاول كثيرون في الأشهر والسنوات التالية التنكّر لـ«نظرية المؤامرة» ومكر الدولة، ويؤكدون أنّ كل ما حصل هو نتيجة عدم كفاية بيدس لا أكثر ولا أقل. وهذا الرأي نطقه عديدون بدءاً من الرئيس حلو وانتهاءً بـ«خبراء» استصرحتهم الصحف. فيما الحقيقة المرّة أنّ الحرب ضد بيدس وإنترا كانت مستمرة منذ 1963 تخبو حيناً وتشتعل أحياناً في وتيرة لا تستكين.

أمّا في البرلمان اللبناني فقد كان النقاش حول إنترا وكأن الأمر يجري في بلد آخر أو أنّ النواب لا دخل لهم يتحدثون عن أزمة إنترا وكأنّهم مراقبون وحسب، فيما غاب القلق والشعور بالمسؤولية عن خطاباتهم وتصريحاتهم.

بدأ هجوم المودعين على فروع إنترا يوم الأربعاء 12 تشرين الأول 1966. وأمام تقاعس مصرف لبنان عن تقديم السيولة الكافية، أقفل إنترا أبوابه مساء الجمعة 14 تشرين الأول بعدما دفع 100 مليون ليرة للمودعين. وحلّت المصيبة صباح السبت 15 تشرين الأول عندما هجم المودعون على المصارف اللبنانية الأخرى وطلبوا سحب أموالهم، وهي مصارف شارك معظم أصحابها في حملة التحريض ضد بيدس وفي تدمير إنترا.

الطبقة السياسية والمالية تتحّد ضد بيدس

باكتمال حلقة رفض الزعماء ورجال الأعمال، مسيحيين ومسلمين، مساعدة إنترا، تبخّرت أيضاً احتمالات المساعدة من اشخاص وجهات أقلّ نفوذاً في لبنان. إذ بعدما رفض الأقطاب الكبار دعم إنترا، أصبح الموضوع «taboo»، أخاف حتى أصدقاء محتملين ومنَعَهم عن تقديم المساعدة لخوفهم من عواقب وخيمة قد يجنونها إذا ساعدوا البنك. كان بعض مَن اختارهم بيدس كأصدقاء ومستشارين أول مَن تركه وخانه عندما علموا أنّ سقوطه بات وشيكاً. وانتقد البعض بيدس أنّه لم يعمل على تقوية موهبته وعبقريته في عالم المال بتثقيف نفسه منهجياً عبر مطالعة كتب الفلسفة وعلم النفس، حتى يكون أكثر حنكة في اختيار الأشخاص الذين حوله ويتجنّب العثرات والهفوات التي واجهته.

أحد أصدقاء بيدس المقربين كان رجلاً جعله بيدس لعدّة سنوات صديقاً مقّرباً، ورفعه من لا شيء، مع أنّ هذا الشخص كان يمكن أن يكون تافهاً وهامشياً وفقيراً في اي ظروف أخرى. لقد سمح بيدس لهذا الشخص باستعمال شقته في باريس وأعطاه المفتاح، حتى لازمه هذا الشخص في ذهابه وإيابه وفي الغداء والعشاء وتسهيل أمور معاشرة النساء. ولم يميّزه بيدس عن نفسه أبداً في كرمه وإغداق خيره، حتى باتت صداقتهما مثلاً يضرب لمن يعرف بيدس. ولكن عندما بدأت أزمة إنترا كان هذا الشخص أول مَن خان بيدس بأسلوب بشع ومهين. فقد انقلب ضد بيدس بشكل علني مستغرب، متناسياً كل ما قدّم له بيدس في حياته.

أمثال هذا الشخص أحاطوا ببيدس كالدبابير ولكن دوماً حول ماله، والمال سلعة شيطانية تحوّل الرجال وحوشاً وتشق العائلات وتقتل الصداقات.

التآمر ضد بيدس وراء الكواليس، بدءاً بشارل حلو وأوغورليان إلى الزعامة الاسلامية، لم يبقَ قيد الكتمان. إذ سرّبوا إشاعة أنّ إنترا في مأزق ويطلب سلفة. ثم توسّعت الإشاعات في السوق المالية بأنّ بنك إنترا أكبر مؤسسة مالية في لبنان هو في خطر ويبحث عن منقذ. كما ذكرت إشاعات أخرى أنّ إنترا على وشك الانهيار وأصوله معروضة للبيع أو تُعرض كضمانات للحصول على سلفات.

في مجتمع يتصّف باستعداد دائم لقبول نظريات المؤامرة، نجحت الإشاعات، ووقعها لم يقلّ خطراً عن الحقيقة، خاصة عندما صدّق العموم أنّ إنترا ينهار. لقد

طُبعت آلاف النسخ من كتيّب يدين بيدس وإنترا، وُزّعت في بيروت بشكل علني، فزادت الهستيريا لدى المودعين اللبنانيين والرأي العام في لبنان والمستثمرين والمودعين الأجانب. وقال بيدس إنّ صائب سلام هو الذي طبعها ووزّعها.

كانت مجموعة الأشقياء التي لطالما حاربت بيدس في صعوده منذ الخمسينيات تريد أن تضمن أنّه لن ينجو بجلده هذه المرة. فالحكومة وقفت تتفرّج والمصرف المركزي رفض المساعدة، في حين تمنّع الرئيس حلو عن التدخّل. وكان رئيس الحكومة عبدالله اليافي الذي كان أيضاً وزيراً للمالية، يستعجل نتيجة المؤامرة بإصراره على أنّ البنك قد فشل وأنّ بيدس لص «حرامي» وعليه أن يواجه المحاكمة.

كان حلو يدرك أنّ حلفاً من السياسيين والماليين ومصرف لبنان يريد دماً. وأنّ الضربة الأخيرة باتت «خلف الباب». ولكنه مثل بيلاطس البنطي غسل يديه من دم هذا الصدّيق.

لقد كان من المستحيل على أعداء بيدس أن يدمّروا إنترا مهما علا صراخهم وكثرت اتهاماتهم لو لم يكن مصرف لبنان ورئيس الجمهورية ورئيس الحكومة معهم، أكان بالعداء المباشر لبيدس أو بالصمت وعدم فعل شيء، أو بالتظاهر بالحيادية.

دور جمعية المصارف اللبنانية كان سيئاً للغاية. فهي عملت بعكس شرعتها التي نصّت على حماية وصيانة القطاع والتعاضد والتضامن بين المصارف ودعم أي بنك يواجه حالة طارئة. وهي، أي الجمعية ورئيسها بيار إدّه، لم تتحرّك طالما أنّ الأزمة نالت من إنترا على قاعدة «بعيدة عن ظهري بسيطة». لكن تهديد وضع إنترا دق ناقوس الخطر للجميع، واصاب الجذع حتى بيار إده وجمعية المصارف اللبنانية. أمّا ماذا فعلت الجمعية ورئيسها أثناء انهيار إنترا؟ فسنرى أنّهما أوقفا حربهما العلنية على بيدس، وسعيا خلف الكواليس لدى الحكومة لحماية أعضائها. لكنهما لزما الصمت حول ما يحدث لأكبر مصرف لبناني إذ كانا في رأس حربة أعداء بيدس. دور الجمعية كان الأسوأ لأنّها بصمتها ساهمت في أجواء الاحتقان وعدم نفيها للشائعات، بل ظهرت كأنّها تؤكدها. وما كشف مكيدة الجمعية أنّها بعد وصول النيران إلى أعضائها سارعت بالاتفاق مع الحكومة ومصرف لبنان ورئيس الجمهورية إلى استصدار بيان يعلن رسمياً «عطلة مصرفية» لثلاثة أيام لكبح جماح الهلع وهجوم الناس على المصارف ومنح المصارف المتعثّرة تسهيلات مالية وسلفات حتى لو لم يكن لدى هذه المصارف أي اصول تغطي السلفة.

وخصّص حلو 27 صفحة من مذكراته لقضية إنترا، واستنتج أنّ مجلس إدارة إنترا يتحمّل مسؤولية الانهيار. واضافة إلى حلو، كانت لائحة أعداء بيدس طويلة، حيث قال عنهم بيدس: «سلام يهدّدني وانضمّ إلى أعدائي بعدما رفضت تسليفه 3 ملايين ليرة. فقام بتوزيع 8 آلاف منشور مليء بالأكاذيب عن إنترا والمموّلين. وسلام دعم الرئيس اليافي بعدما كان خصمه السياسي شرط أن يأتيه برأسي. وشقير أراد أن يصبح رئيساً لشركة استثمار مرفأ بيروت. وعندما جعلته نائباً لرئيس هذه الشركة استقال موجّهاً اللوم اليّ. وبيار إدّه كان يكره منظري وحاول دائماً أن يستعمل جمعية المصارف ضدي. وعريضة جاءني إلى فندق والدورف في نيويورك وعرض عليّ مليوني دولار رشوة لأبيعه طيران الشرق الأوسط. ولكني لست ممن يأخذون مالاً لجيبهم. ودانيال لودفيغ كان يعمل مع تشايز مانهاتن بنك، الذي كان صاحبه دايفيد روكفلر، ضدي. وروكفلر هذا كان يطعنني بالظهر ويشارك في المؤامرة لتخريب إنترا. لقد تصرّف هو ومصرفه كأنّه زمرة من الرعاع في الأدغال. وعبدالله اليافي وحكومته عملوا كل ما في وسعهم لقتل إنترا... إن المؤامرة استمرّت في حملة شائعات منظّمة. استأجروا أشخاصاً ليتصلوا بالناس هاتفياً في بيروت، ووزّعوا فيما بينهم صفحات دليل الهاتف محرّضين الناس على سحب أموالهم...وقالوا لهم إنّ إنترا سيقفل أبوابه»[1].

لم يفكّر بيدس في العودة إلى بيروت لأنّ هذا كان يعني الضربة القاتلة. فالسلطات ستسجنه وستعطي أعداءه الفرصة للتنكيل به وإهانته وإذلاله وعدم منحه فرصة عادلة ليدافع عن نفسه أمام القضاء. وسيخرجون باتهامات باطلة ليطيلوا أمد توقيفه فيما ينحرون امبراطوريته وينهبونها. ولذلك أيقن بيدس أنّ العودة لن تساعده أو تساعد إنترا بل سيكون كدخول وكر الدبابير بقدميه، وبالعكس فوجوده طليقاً خارج لبنان كان فرصته ليحاول الانقاذ ويتابع التطورات. فقد كان يشعر حتى في اصعب اللحظات بالتفاؤل أنّ الأمور قد تنقلب إلى الأفضل كما في الماضي. وهذا الشعور ساعده على أن يستجمع قواه العقلية ويبقى بعزيمة صامدة.

1. هالة حمصي، «يوسف بيدس اسطورة إنترا مات مقهوراً ومديناً: متى يسقط مصرف»، بيروت، ملحق النهار، 17 تشرين الثاني 2003.

خطة بيدس الانقاذية «A»

كان بيدس في نيويورك يواصل مجهوده لتأمين السيولة بعدما تكلّم مع أوغورليان في واشنطن. فقد باشر اتصالات لبنانية وعربية ودولية. واتصل بفرع لندن لتحويل مبلغ 250 ألف دولار فقط إلى حسابه الشخصي في بنك تشايز مانهاتن.

خلال أيام وضع بيدس الخطة A كعملية انقاذية، وشهد مَن حوله أنّه كان متفائلاً يُظهر ثباتاً وثقة كعادته، كالجنرال في الميدان الذي سقط خلفه صاروخ فيتابع إصدار أوامره وهو يدخّن سيكارة. وهذا من صفات الكبار الذين يقودون بالمَثَل الأعلى.

في تلك الأثناء في بيروت، استلم زمام دفة رئاسة مجلس البنك المليونير والنائب في البرلمان نجيب صالحة، عضو مجلس إدارة إنترا، بالتنسيق مع بيدس وباستشارة متواصلة مع مجلس الإدارة ومستشارين قانونيين. وسنعود إلى دور صالحة في مواجهة المؤامرة في هذا الفصل.

أمّا في نيويورك فكانت الخطة الانقاذية تتبلور في رأس بيدس:

- توفير السيولة لبيروت من فروع إنترا وشركاته لمواجهة السحوبات بصرف النظر عن موافقة الدولة على تقديم سلفة.
- حثّ شخصيات عربية ودولية على التدخّل والضغط على الدولة اللبنانية لكفّ يد أعداء إنترا عنه.

في موضوع توفير السيولة، كانت خطة بيدس أن يتعامل إنترا مع الأزمة على مراحل فيضّخ 10 ملايين دولار لطمأنة المودعين فوراً في حين يعمل على صفقات مع مستثمرين وشركاء آخرين لضبط السيولة نهائياً. ولم يكن بيدس ومعاونوه بانتظار ثمرة الاتصالات حول السلفة أو حول تدخّل شخصيات عربية، بل عملوا فوراً على مواجهة الأزمة. فبدأ تحويل السيولات المتوفّرة في فروع البنك حول العالم إلى بيروت، وكذلك تحويل مبالغ متوفرة لدى شركات إنترا المتعددة.

أما في موضوع الطلب إلى شخصيات التدخّل، فقد اتصل بيدس بمعاونيه ووضعهم في الصورة أنّ إنترا يتعرّض لهجوم ضارس من أعدائه في بيروت وخاصة من الحكومة اللبنانية، وأنّ «مسار الأمور تسوقه مجموعة من الشخصيات السياسية والمالية التي تعمل على مدار الساعة لتدمير البنك مهما كان ثمن ذلك على الصعيد الوطني».

كان الأهم لدى هؤلاء تنفيذ هدفهم في ضرب بيدس ولم يكترثوا للأذية التي ستلحق

بالقطاع المصرفي اللبناني وبالاقتصاد اللبناني والتي لا يمكن علاجها بعد فوات الأوان. وكانت السحوبات تتعاظم يومياً والحاجة ملحّة لضخ السيولة ووقف انكشاف المؤسسة. وحاول بيدس أن يجمّد الضغط على فروع البنك بإقفال ابوابها في وجه الزبائن لعدّة أيام هي كل ما يحتاج إليه، على أن يأخذ الإقفال طابع إضراب الموظفين لأنّ أي تفسير غير هذا سيكون أنّ البنك قد تعثّر عن الدفع. فلم يحصل الإضراب.

وطلب بيدس من مستشاريه الاتصال بشخصيات عربية مثل كمال أدهم رئيس جهاز المخابرات السعودي (وهو سوري الأصل) وصهر الملك فيصل، لتنبيههم إلى خطورة الموقف وضرورة أن تفعل المملكة شيئاً وتضغط على الزعماء اللبنانيين ليعودوا إلى رشدهم ويدركون عواقب ما يفعلون. لأنّ ما كانوا يفعلونه هو ضد لبنان. فقام مستشارو بيدس ببعض الاتصالات التي أثمر بعضها. ولكن وتيرة الأحداث باتت سريعة جداً وكل ساعة كانت تأتي بنبأ سيئ جديد.

وكان بيدس يتحدّث إلى علم الدين مراراً، ويتصل بهاني سلام والوزير السابق علي عرب، شريكيه في «بنك لبنان والعالم العربي»، واتفق أن يذهب الثلاثة إلى الكويت لطلب المساعدة من أمير الكويت الجديد الشيخ صباح السالم الصباح، الذي كان من المعجبين بذكاء بيدس وبنجاحه وشخصيته. ولكن علم الدين لم يعد يغادر بيروت في هذا الوقت بالذات لمواجهة تطورات الأزمة. فذهب سلام وعلي عرب ومعهما تعليمات بيدس أنّ يطلبا من أمير الكويت إيداع 10 إلى 15 مليون دولار في إنترا. ووافق الأمير الكويتي لما للكويت من مصالح في البنك، وأمر بتحويل المبلغ إلى بيروت. ولكن هذا لم يتم بسرعة وعندما شرعت الكويت في التحويل كانت الحكومة اللبنانية تعلن إفلاس بنك إنترا، ما أفشل خطة بيدس لضخ السيولة. وحتى لو سُمح للوديعة الكويتية بالوصول إلى إنترا، فإنّ العوامل المتراكمة كانت ستجعل مفعولها موقتاً فيما قرار الإعدام المتخذ يَنفّذ.

الهجوم الدولي على أصول إنترا

عندما انتشر الخبر أنّ بيدس يدرس احتمال بيع بعض الأصول غير السائلة أو القريبة من السيولة لتوفير السيولة المالية للبنك، بدأ «المنقذون» والباحثون عن «الأوكازيونات bargains»، بمن فيهم ممثلو مصالح شركات أميركية كبرى، يتوافدون إلى نيويورك

حيث يقيم بيدس وإلى بيروت ويحومون حول إنترا. ولم يكن هؤلاء يقدّمون عروضاً انقاذية تسمح بتعويم إنترا، بل كانوا كمن يهجم على دكان أعلن إفلاسه ليشتروا البضائع بأرخص الأثمان. فكان دورهم إمعاناً في انتظار سقوط البنك لتصبح أصوله وممتلكاته معروضة للبيع بأسعار رخيصة. كالعقبان والغربان التي تحلّق في السماء في اللحظات الأخيرة لاحتضار الطريدة.

لقد اتصل هربرت برونل، وزير العدل الأميركي السابق في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور، بفرع إنترا في نيويورك بصفته محامياً ومستشاراً لشركات أميركية. وقدّم عرضاً باسم رجل الأعمال الأميركي دانيال لودفيغ. وكان لودفيغ يملك عدّة مشاريع تجارية منها أن بي سي (National Bulk Carrier). وطلب برونل تحديد موعد للودفيغ مع بيدس «لبحث أمور مهمة تتعلق بالأزمة المالية في لبنان». وقدّم برونل جدول أعمال حول الأمور التي يوّد لودفيغ بحثها.

ولكن لودفيغ كان رجلاً عملياً على الطريقة الأميركية. إذ عندما حضر للقاء بيدس ومعاونيه، لم يكترث لجدول الأعمال وللمقدمات الشرقيّة، بل عرض فوراً شراء شركة الميدل إيست بمبلغ يمكن بيدس أن يواجه أزمة السيولة في إنترا وأكثر. وهكذا يتخلّى إنترا عن أصل واحد هو الميدل إيست من أجل إنقاذ أمبراطورية. ولكي يصبح العرض مغرياً، أعلن لودفيغ استعداده للعمل مع إنترا للحصول على رخصة لاستخراج النفط من الحكومة العراقية. وأجاب بيدس أنّه مستعد للبحث في شتى أمور التعاون وفي أصول إنترا الأخرى إلا في موضوع شركة الميدل إيست، لأن شركة الطيران الوطني ليست معروضة للبيع.

وبعد يومين، جاء رجل الأعمال اللبناني كارلوس عريضة لزيارة بيدس في نيويورك وبدأ حديثه بمقدمات شرقية طويلة عن العائلة والصحة والوضع العام في لبنان والشرق الأوسط. ثم دخل في الموضوع بأنّه على إطلاع على تقارير من مصادر موثوق بها بأنّ وضع إنترا لا يبشّر بالخير وأنّه، مدفوعاً برغبة عمل الخير، مستعد لشراء شركة الميدل إيست.

أثار عرض كارلوس عريضة فضول بيدس. ذلك أنّ عريضة كان المالك السابق لشركة Air Liban التي اشترتها إنترا قبل سنوات وضمتها إلى الميدل إيست بعد معارك طويلة مع الطبقة السياسية اللبنانية، كما رأينا. وكان بيدس يعلم أنّ إمكانيات

عريضة المالية محدودة. فسأله عن كيفية تمويل عرضه. وأجاب عريضة بأنّه يتمتع بصداقات مهمة مع أثرياء ورجال أعمال وأصحاب نفوذ ممن سيساعدونه في التمويل.

وأضاف عريضة أنّ الأمر يتعلق برغبته في العودة إلى العمل في قطاع الطيران المدني. فأجاب بيدس أنّه لا يرغب في بيع الميدل إيست وأنّه قد رفض عرضاً مغرياً من دانيال لودفيغ.

فردّ عريضة أنّه سمع عن عرض لودفيغ، ولكن الفارق الآن أنّ شركة الميدل إيست ستبقى بأيد لبنانية كما يرغب بيدس. وزاد أنّ بيدس لن يرفض بيعه الميدل إيست بحكم الصداقة التي تجمعهما.

فطلب بيدس التريّث في الأمر، ولم يوافق فوراً على عرض كارلوس عريضة.

وكانت شكوك بيدس في محلها، إذ علم فيما بعد أنّ عريضة كان يعمل لمصلحة البليونير الأميركي هوارد هيوز الذي أراد شراء الميدل إيست وضمها إلى امبراطوريته التجارية، ولم تكن أبداً مالاً لبنانياً يبقي الميدل إيست بأيدٍ لبنانية.

وجاءت عروض لشراء أصول إنترا أخرى، منها عرض لشراء مبنى فرع نيويورك. فرفض بيدس البيع بأي ثمن لعلمه أنّ قيمة المبنى أعلى بكثير مما هو معروض. وواصل اتصالاته لتأمين السيولة اللازمة لفروع إنترا في لبنان، ومنها اتصالات مع مؤسسات مالية في أوروبا والولايات المتحدة.

جهود توفير السيولة ذاتياً لم تكن كافية، فقد وصلت نسبة السيولة في بنك إنترا إلى 3.5 في المئة من الودائع ما يعتبر جريمة في أوروبا والولايات المتحدة، ما عقّد مسألة اقتراض المال من الخارج.

خدعة أوغورليان

كان احتمال السحوبات من المودعين الكبار – السعوديين والكويتيين والروس – يشكل خطراً داهماً، ثم بدأ يصبح حقيقة.

ففي تشرين الأول، فتح السعوديون والكويتيون حسابات في مصارف سويسرية وبريطانية، وأودعوا فيها شيكات مقبوضة على حساباتهم في بنك إنترا مع طلب مستعجل لصرف الشيكات وإيداع المبالغ في المصارف الأجنبية خلال عشرة أيام. وفي الوقت نفسه، سحب الروس ودائعهم من إنترا.

وهكذا استيقظ مجلس إدارة بنك إنترا وأمامه في يوم واحد طلبات سحوبات بلغت 100 مليون ل.ل. وأبلغ إنترا مصرف لبنان بالأمر، فصعق الوزير تقلا الذي كان حاكماً لمصرف لبنان بالاسم فقط، ونائبه الأول أوغورليان لهذا التطوّر الخطير. وهو تطوّر لم يكن يحتاج، لو استُدرِك، سوى إلى ضخّ فوري للسيولة من مصرف لبنان في القطاع المصرفي، عندما كانت معظم المصارف لا تزال تتمتّع بوضع جيّد. ولكن المصرف المركزي، ولغاية في نفس يعقوب، لم يتحرّك.

وذكرت صحف غربية أنّ مصرف لبنان المركزي تقاعس عن اغتنام فرصة ذهبية لتجاوز الأزمة. فعندما طلب مجلس إدارة إنترا العون، لم يبدِ مصرف لبنان استعداداً لذلك، وأضاع الوقت وماطل في تلبية الطلب. وعندما وافق، ربط الموافقة بشروط صعبة، منها تسليم سندات وأسهم في صناديق كفالة. ولكن المبلغ الذي قدّمه كان صغيراً للغاية، مقارنة بحاجة إنترا الفورية وحتى هذا المبلغ الصغير لم يصل في الوقت المناسب. وأسوأ ما عمله مصرف لبنان أنّه قبل يومين من وقوع الكارثة، قام موظّفوه بتسريب إخبارية سلبية غير صحيحة عن انكسار إنترا.

وفي 9 تشرين الأول، استيقظ لبنان على وقع الأزمة حيث عمّ الخوف من احتمال انهيار بنك إنترا أكبر مؤسسة مصرفية في البلاد. فاشعلت هذه التطورات خيال الرأي العام، وهجم المودعون الصغار على فروع المصارف في كل لبنان يطلبون سحب أموالهم، ما شكّل طوابير طويلة من المواطنين الغاضبين في كل مكان.

وكان بيدس يتابع التطورات ويجري اتصالاته، تصله برقيات متتالية من اسكندر أيّوب مدير فرع باب إدريس – وهو الأكبر في لبنان – تكشف تفاصيل السحوبات ساعة بساعة. أمّا فرع رأس بيروت جاندارك على شارع عبد العزيز فكان يعاني من هجوم كاسح على السحوبات.

وكان الوضع يهدّد بالأسوأ لإنترا. إذ في خطوة اعتبرتها أوساط إنترا خديعة ماكرة سرّعت في انهيار البنك، أبلغ أوغورليان أخيراً نجيب صالحة، رئيس مجلس إدارة إنترا بأنّ مصرف لبنان سيقدّم سلفة 15 مليون ل.ل. (10 في المئة من المبلغ الذي ذكره حلو لبيدس) ليواجه إنترا السحوبات مقابل ضمانات سندات وأسهم. وأنّ الأمر سيتم بمنتهى السرّية حيث يمكن شحن الأوراق المالية التي بحوزة إنترا إلى مركز مصرف لبنان فيضخ المصرف السيولة المطلوبة.

ويعتبر البعض أنّ نجيب صالحة استعجل في قبول عرض أوغورليان إذ لم يكن محنّكاً في شؤون المال كيوسف بيدس والآخرين. بينما اعتبر صالحة قبول أوغورليان منح السلفة إنجازاً. ووافق صالحة على شحن بعض سندات إنترا في صناديق إلى مصرف لبنان مع أنّه كان يمكن ان يصرّ على أن يحضر خبراء مصرف لبنان للاطلاع على السندات في مكاتب إنترا. إذ أنّ أوغورليان استغل شحن السندات وترك الصناديق في بهو المصرف لبعض الوقت، يراها الزائرون وموظفو مصرف لبنان ويتهامسون في ما بينهم. وهكذا انتشر في أوساط الرأي العام أنّ بنك إنترا عرض ضمانات مقابل سلفة. وسرى الخبر كالنار في الهشيم بأنّ إنترا «تخلى عن أصوله» للمصرف المركزي بمقابل بخس[2]. وهذا لم يكن صحيحاً.

يعتبر علم الدين أنّ معركة إسقاط إنترا وبيدس كانت معدّة جيداً متّهماً كلّ من رئيس الجمهورية شارل حلو ورئيس الوزراء عبدالله اليافي بأنّهما افتتحا المعركة على إنترا في مطلع تشرين الأول 1966، في حين رفض مصرف لبنان التحرّك، وسط حملة كتَبَة الرسائل المجهولة والاتصالات الهاتفية المكثّفة على مدار الساعة لإثارة الذعر وخلق بيئة انهيار حول إنترا. إضافة إلى زيارات لعشرات الشخصيات السياسية والتجارية، ودقّ أبواب ألوف الناس لإبلاغهم بضرورة سحب أموالهم من إنترا قبل فوات الأوان.

وحتى عندما أبرز محامو إنترا ملفات مدقّق فيها مالياً تثبت ضمانات بقيمة 120 مليون ليرة يمكن تسييلها، فإنّ مصرف لبنان – وبعد تلكّؤ استمرّ أياماً – قدّم سلفة ضئيلة لإنترا لم تزد عن 15 مليون ليرة (أقل من 5 مليون دولار). ولقاء ذلك، كان على إنترا إيداع مستنداته كضمانات لدى مصرف لبنان. وفي ذلك الوقت، كان نجيب صالحة قد حلّ مكان بيدس كرئيس لمجلس إنترا، فطلب من أوغورليان أن يتّبع طريقة أقل فضائحية في تفحّص الضمانات وإتمام السلفة. ولكن أوغورليان أصرّ على نقل هذه الوثائق إلى مصرف لبنان وأنّ الأمر سيتمّ بسريّة مطلقة وأنّ نقل الوثائق سيحدث في الصباح الباكر قبل حضور الموظفين وقبل افتتاح مصرف لبنان أبوابه للجمهور. فحضرت شاحنة تحمل صناديق من إنترا فيها هذه المستندات في السادسة صباحاً.

2. Alamuddin, p. 146.

ولكن مسألة لوجستية لم تكن واضحة سابقاً هي غياب أي فريق يستلم هذه الأوراق وينقلها إلى مستودع آمن داخل المبنى في هذا الصباح المبكر. وبقيت الصناديق في مكانها حتى افتتحت الأبواب وبدأ دخول الموظفين وعامة الناس. وعند تدارك الأمر وتكليف موظفين باستلام الصناديق، أخذ هؤلاء يستعرضون المستندات في البهو الأمامي فيرى كل داخل وخارج أوراق إنترا. ثم أخذ الموظفون الآخرون يخبرون زملاءهم في المبنى ويتصّلون باصدقائهم في البنوك الأخرى وبأصدقائهم وعائلاتهم أنّ أوراق إنترا كلّها أصبحت لدى مصرف لبنان، دون شرح سياق المسألة. ما أصبح ذخيرة في الحملة ضد إنترا أنّه أفلس. كان هذا السلوك غريباً ومهيناً، إذ كان على مصرف لبنان أن يترك هذه الوثائق الهامة في خزائن إنترا وأن يُرسل خبراء من طرفه لتفحّصها في مكانها ثم تركها هناك ولم يكن من داعٍ لنقلها.

وتقول مجلة «تايم»: «في محاولة لتجنّب أزمة حادة، توجّه بيدس إلى البنك المركزي طالباً قرضاً. وهناك اصطدم بأخصام قدامى، ولم يُعط القرض. وسرعان ما بلغ نبأ الرفض قادة نقابة موظفي المصارف الذين يكرهون بيدس لأنّه، ولعدّة سنوات، أبقى إنترا خارج النقابة ودفع رواتب مرتفعة لموظفيه. وقد قام مصرفيون، على ما ذُكر، يقودهم اثنان من الزعماء السياسيين كان بيدس قد رفض إعطاءهما قروضاً مالية، بحملة واسعة من بيت إلى بيت لنشر إشاعات عن إنترا في أوساط صغار المودعين الذين اصابهم الذعر». كما أنّ صحيفة النيويورك تايمز وضعت مسؤولية انهيار إنترا المباشرة على مصرف لبنان الذي «كان رأس الحربة لدفع إنترا نحو وضع يائس»[3].

ويقول تحقيق في صحيفة «النهار»: «إنّ الدولة والمصرف المركزي خصوصاً، لو أرادا إنقاذ إنترا لفعلا ولكنهما لم يريدا. لقد تركاه لمصيره في مهب الريح والانهيار... وكان الرفض المتواصل لواضع قانون النقد والتسليف النائب الأول لحاكم مصرف لبنان جوزف أوغورليان دافعاً إلى تعزيز هذا الاعتقاد. حيث كان أوغورليان قاسياً

3. *New York Times*, October 18 and October 22, 1966; see also *The Economist*, October 17 and November 22, 1966; E. Ghattas, 'Lebanon's Financial Crisis in 1966 – A Systemic Approach', *Middle East Journal*, Winter 1971. These sources are quoted in Tabitha Petran, «The Struggle Over Lebanon», *New York Monthly Review Press*, 1987, p. 390.

ومتصلّباً جدّاً وهو من تربية بنك سوريا ولبنان. وعندما طلب إنترا مساعدة نقدية وضع صعوبات أمام تأمينها».

وذكرت «النهار» دراسة صدرت عام 1978 جاء فيها أنّ مصرف لبنان يتحمّل «مسؤولية وضع عراقيل أمام إنقاذ إنترا، بحيث عمد أوغورليان إلى معارضة كل اقتراح تم التقدم به إلى المصرف، مانعاً تسليف إنترا أي مبلغ من المبالغ التي فوّض القانون المصرف المركزي تسليفها للبنوك الأخرى، مع أنّه كان يعلم جيّداً عمق ارتباط الاقتصاد اللبناني بإنترا[4].

وحتى الاتحاد السوفياتي الذي كان في تلك الفترة يحمل لواء دعم قضايا التحرر وتنمية العالم الثالث، دخل معمعة سلخ جلد إنترا كأي دولة أو شركة رأسمالية. فقد وصلت موسكو تقارير أنّ ثمّة موجودات مهمة لدى إنترا معروضة للبيع بأسعار بخسة منها شركات وعقارات، ما أثار لعاب السوفيات للمشاركة في البازار ضد إنترا. ولكنّ الموفدين الروس عادوا بأيدٍ فارغة لأنّ أسعار عقارات وشركات إنترا لم تكن بخسة بما فيه الكفاية. كما أنّ رجل الأعمال الأميركي دانيال لودفيغ حاول دمج شركة صغيرة يملكها هي الخطوط اللبنانية العالمية مع شركة الميدل إيست، ثم عرض شراء جزء كبير من أسهم أمبراطورية إنترا. ونافسه في ذلك كونسرتيوم من بضعة مصارف أوروبية.

بيار إدّه

كان بيار إدّه، شقيق ريمون إدّه وابن رئيس الجمهورية السابق إميل إدّه، أبرز أعداء بيدس. إذ كان ينتمي إلى الطبقة السياسية والتجارية اللبنانية ورئيس بنك ورئيس جمعية المصارف اللبنانية، ووزيراً سابقاً للمالية. وليس فقط أنّ بيدس قد قاطع جمعية المصارف التي يرأسها بيار ولم يسعَ إلى عضويتها، بل إنّ بيار إدّه كان يقتني طائر ببغاء في مكتبه ويلقّنه أن يكرّر طيلة النهار «يسقط بيدس... يسقط بيدس». حتى قال بيدس لمَن حوله: «بيار إدّه يكره منظر وجهي».

لقد علم بيار إدّه عن طلب بيدس لسلفة كبيرة من مصرف لبنان في آب عام

4. هالة حمصي، **ملحق النهار**، 17 تشرين الثاني 2003.

1966، فانضم إلى جوقة من أصحاب المصارف والسياسيين بمن فيهم وزراء في حكومة عبدالله اليافي (الذي سبق أن رفض بيدس أن يمنحه قرضاً). وضغطوا جميعاً على مصرف لبنان ليمنع ضخ السيولة إلى إنترا. وأرفق أصحاب المصارف هذا الضغط بسحب أموالهم من فروع إنترا. ردّة الفعل هذه في الأوساط النافذة اللبنانية صدمت بيدس، بل أذهله أن يصل كرههم له حدّاً يدمّر أكبر مؤسسة مالية في لبنان. وكانت الصدمة كافية لتُحدث بداية انحدار في صحّته.

في العام 2001، نشرت صحيفة «الديار» تقريراً تضمّن وجهة نظر بيار إدّه حول أزمة إنترا[5] ويبرّئ ساحته حتى من الجملة التمهيدية في التقرير أنّ إدّه لم يكن يعرف مطلقاً ماذا يجري. وأنّه حتى عندما التقى يوسف بيدس وجوزف اوغورليان في أيلول 1966 في واشنطن على هامش اجتماعات مؤتمر النقد الدولي «لم يشعر طوال المدة التي قضوها معا، وهو المسؤول الاول بوصفه رئيساً لجمعية المصارف منذ تأسيسها، بأي أمر غير عادي في لبنان عن بنك انترا ولم يذكر له اوغورليان شيئاً عن ذلك اطلاقاً». وأنّه بعد انتهاء أعمال المؤتمر في آخر أيلول ذهب بيار إدّه إلى باريس حيث التقى جورج نقاش سفير لبنان لدى فرنسا وكانت المرّة الأولى التي علم فيها عن أزمة إنترا من نقّاش نفسه، وأنّ نقّاش أخبره أيضاً أنّ «جميل مكّاوي حضر الى باريس ثم غادرها راجعاً الى بيروت على جناح السرعة ليتدبّر أموره مع البنك المذكور».

ويضيف التقرير أنّ ما قاله نقّاش قد أقلق إدّه الذي كان يعلم بما كان يروج بين حين وآخر عن بنك انترا، ولكنّه لم يأخذ الموضوع بالجدية اللازمة. وبقي في باريس حتى وصلته برقية من الشيخ بطرس الخوري «يستدعي رجوعه إلى بيروت على جناح السرعة لتدارك الاوضاع التي بدأت تظهر فواجعها بسبب ما اشيع عن بنك انترا». فاتصل إدّه بنائبه في مجلس إدارة بنك بيروت الرياض، حسين منصور، الذي أكّد الاخبار عن بنك انترا وطلب من إدّه الإسراع بالعودة الى بيروت.

وكانت السوق المصرفية في حالة اضطراب، فبدأ إدّه اتصالاته «لتدارك الاخطار التي رأى حالاً أنّها تهدد الكيان اللبناني»، حسبما جاء في تقرير الديار. فاجتمع بيوسف

5. «توقف انترا عن الدفع احدث ازمة مصرفية البنوك اقفلت ثلاثة ايام ومجلس الوزراء كلف المركزي تمويلها كيف تعاملت الحكومة وجمعية مصارف لبنان مع ازمة بنك انترا»، **الديار**، 11 كانون الأول 2001.

سالم ونجيب صالحة من مجلس إنترا بتاريخ 13-10-1966 وبعدما سمع ما قاله صالحة، أصرّ على إدّه عودة بيدس إلى بيروت. ثم التقى أوغورليان «فلم يرَ منه اي تجاوب وكأن الامر قد انتهى ولم يكن بالامكان، على حد قول اوغورليان، معالجة الاوضاع التي وصلت ذروتها في التردّي». وقد يبدو الأمر إلى هذه النقطة وكأنّ إدّه يريد أن يساعد إنترا، ولكن سياق الأمور يظهر أنّه طالما أنّ الأزمة تعلقّت بإنترا وبعدوه اللدود بيدس، فإنّ إدّه كان بخير. ولكنْ، عندما امتدت النيران إلى البنوك الأخرى وإلى بنكه شخصياً، بدأ التحرّك. وما جاء عن لقائه بأوغورليان ليس دقيقاً إذ يفهم منه أنّ الأمر بالنسبة إلى إنترا فقط قد انتهى، والدليل أنّ أوغورليان ساعد كل المصارف الأخرى.

لقد دعا بيار إدّه مجلس جمعية المصارف الى اجتماع مستعجل ليس لمساعدة إنترا بل لأنّ الأزمة هدّدت القطاع. ثم ذهب إلى القصر الجمهوري للقاء شارل حلو من دون موعد، ما يفضح نفوذ وحظوة إدّه لدى الطبقة السياسية وهو صاحب البنك الصغير نسبياً مقارنة ببيدس الذي واجه حلو، واستحالة تدبير موعد له مع حلو إلا بعد أسابيع. والحقيقة أنّ إدّه يجانب الحقيقة عندما يقول هنا إنّه يوم لقائه حلو «لم يكن يعلم بأوضاع بنك انترا الحقيقية سوى يوسف بيدس نفسه واسكندر ايوب الذي كان موضع ثقة بيدس». إذ سبق ذلك أسابيع عدّة كان أوغورليان وحلو واليافي وعشرات غيرهم في اثنائها على إطلاع كاف.

في قصر بعبدا

في صبيحة 14 تشرين الأول، كان إنترا يواجه الانهيار الكامل في أزمة ابتلعت القطاع المصرفي اللبناني. فدعا الرئيس شارل حلو إلى اجتماع عام طارىء في القصر الجمهوري في بعبدا لمعالجة أزمة القطاع المصرفي.

وهنا بدت هزالة ردّة فعل الدولة أمام الوضع الصعب. حيث غاب عن الاجتماع حتى حاكم مصرف لبنان فيليب تقلا لسبب واهٍ هو حضوره اجتماعاً دورياً لصندوق النقد الدولي في واشنطن وكان بإمكانه توكيل أي موظف لديه لحضور اجتماع نيويورك

كما تفعل كل الدول[6].

حضر الاجتماع الطارىء في قصر بعبدا، إذاً، رئيس الوزراء وزير المالية عبد الله اليافي وعدد من الوزراء ورئيس جمعية المصارف بيار إدّه، الذي كان عدوّاً لبيدس، وجوزف أوغورليان عن مصرف لبنان، والياس سركيس ونجيب علم الدين، ونجيب صالحة يصطحبه رفيق نجا، النائب في البرلمان عن المقعد السني في بيروت ومستشار قانوني لإنترا، إضافة إلى أصحاب مصارف وشخصيات سياسية واقتصادية. وكان صالحة مسلّحاً بملفات مدروسة جيّداً يرافقه مستشارون ومحامون. ولكن اليافي أضعف مساهمة صالحة ودوره في الاجتماع عندما منع مستشاري إنترا، بول باركر ويوسف سلامة عن دخول القاعة، رغم أنهما كانا جاهزين بالوثائق والملفات والجداول لعرض وجهة نظر إنترا. فوقف المستشاران خارج قاعة الاجتماع.

ويتطرّق الوزير فؤاد بطرس إلى هذا الاجتماع في صفحة ونصف صفحة من مذكراته، وهي المرّة الوحيدة التي تحدث فيها عن أزمة إنترا في كتابه الذي بلغ عدد صفحاته 600 صفحة، فيقول:

«أمّا الحدث الثالث الذي هزّ البلاد لزمن طويل، وكان له أثر كبير على كامل القطاع الاقتصادي اللبناني، فكان توقّف مصرف إنترا عن الدفع. وكان هذا المصرف الذي رأس مجلس إدارته يوسف بيدس مؤسّسة مالية ضخمة للغاية ذات امتدادات داخلية وخارجية، لها استثمارات في العديد من المجالات. وقد ترك إفلاسه أثراً كبيراً على السوق اللبنانية والأوضاع الاقتصادية. لكنّنا تمكنّا من تجاوز الأمر بسرعة بفضل تشريع جديد أصدرناه لمواجهة موضوع المصارف التي تتوقّف عن الدفع. فمرّت تلك المرحلة بدون أي ضرر يذكر. أخذ البعض على الحكومة في حينه، أنّها سمحت بسقوط مصرف إنترا، وقال بعض آخر إنّ بعض الدول العربية الغنيّة أرادت إسقاطه فسحبت ودائعها. وبعد كل هذه السنوات، أودّ توضيح هذه المسألة نهائياً. في الواقع، نحن لم نكن نرغب البتّة في سقوط المصرف، لكنّ أصحابه أنفسهم وخلافاً لما زعموا، لم يتصرّفوا بشكل يدّل على رغبتهم الصادقة في استمراره.

6. إصرار المسؤولين على حضور اجتماعات في أوروبا وأميركا مع وفد هو مرض عانى منه لبنان مراراً. إذ حتى لو كان لبنان يشهد حروباً أو اغتيالات أو غزوات، لا بد أن يقوم رئيس الجمهورية أو الحكومة أو الوزير بسفرته التي تكشف الأيام أنّها لم تكن ضرورية.

ويضيف فؤاد بطرس: «عندما نشأت المشكلة، قام أعضاء مجلس الإدارة، وكانوا بمعظمهم من رجال السياسة وأصحاب رأس المال، بمراجعة المصرف المركزي والحكومة للبحث في إمكانية ضخ الأموال للبنك، بحجّة أنّ المشكلة مجرّد أزمة سيولة. فوافقت الحكومة ومصرف لبنان على درس القضية ومراجعة موازنة مصرف إنترا وإمكاناته قبل اتخاذ القرار المناسب في صدد تأمين السيولة المطلوبة. وحضر وفد من أعضاء مجلس إدارة المصرف برئاسة النائب نجيب صالحة، رئيسه بالوكالة، إلى مجلس الوزراء بصحبة محاميهم وطلبوا سيولة تتراوح بين مئة مليون وأربعمائة مليون ليرة لكي «يتمكّن المصرف من أن يستمرّ في العمل، لأنّنا نملك الإمكانيات اللازمة ولسنا في حالة عجز مستعصية». تكلّم النائب صالحة بثقة كبيرة باسم أعضاء مجلس إدارة المصرف، وكانوا جميعاً من كبار الأثرياء المعروفين في لبنان. اقتربت من رئيس الجمهورية وتكلّمت معه بصوت خافت: «بما أنّ المصرف يملك الإمكانيات اللازمة، على حدّ قولهم، أقترح أن نوافق على التسليف في حال كفل أعضاء مجلس الإدارة شخصياً تسديد المبلغ للدولة».

«ووافق شارل حلو على الفكرة، فطلبت الإذن بالكلام وقلت لهم: «يمكنكم تحديد المبلغ المطلوب بالضبط مع حاكم مصرف لبنان. وبما أنّ مصرفكم مليء ولا خطر عليه، على حدّ قولكم، سنسلّفكم المبلغ ونقوم بالترتيبات اللازمة لتسدّدوه بشكل مريح، شرط أن تكفلوا شخصياً بالتضامن إعادته إلى المصرف المركزي.» فنظر إليّ أحدهم، وقال: «نحن لا نوافق على هذا الشرط.» فسألته: «ولمَ لا؟ قلتم للتو إنّ المصرف مليء وموجوداته تفوق ديونه وإنّ المشكلة تقتصر على أزمة سيولة موقّتة، فما الضرر إذاً، في كفالتكم مصرفاً مليئاً؟» فأجابني بصورة عفوية وصريحة: «نحن نجهل الالتزامات التي يمكن أن يكون يوسف بيدس قد اتخذها خارج لبنان، ولا نعرف بالتالي ما قد نواجهه في المستقبل».

«عندها قلت له بلهجة لا تخلو من السخرية: «أنت شريكه وتجهل ما وقّع عليه من التزامات، فكيف تطلب منّا توريط الدولة في قضيّة كهذه وتعريضها لخسارة هذا المبلغ؟»

«ثم توجّهت إلى رئيس الجمهورية وقلت له: «يا فخامة الرئيس، بصفتي محامياً ورجل سياسة، ووزيراً في هذه الحكومة، أنا لا أوافق على التسليف، إن لم يكفل أعضاء مجلس إدارة المصرف تسديده. وفي حال ارتأت الأكثرية الحكومية الموافقة

على الأمر، خلافاً لرأيي، فسأستقيل». ووافق مجلس الوزراء على اقتراحي بربط إمكانية مدّ مصرف إنترا بالسيولة بكفالة أعضاء مجلس إدارته متضامنين. لقد عقد مجلس الوزراء في التاسع عشر من تشرين الأول، اجتماعه الثالث في غضون خمسة أيام للبحث في أزمة البنك المذكور، وأحال إلى مجلس النواب مشروعَيْ قانون يحملان صفة معجّل مكرّر. الأول يرمي إلى صرف خمسين مليون ليرة من المصرف المركزي لصغار المودعين، والثاني يجيز للبنك المركزي مدّ المصارف بالسيولة وفق شروط معيّنة. وقرّر مجلس الوزراء إعداد مشروع قانون لإعادة تنظيم القطاع المصرفي في لبنان بحيث تتعزّز الرقابة على المصارف بغية حماية حقوق المودعين. وانتهت أزمة بنك إنترا بأقل قدر ممكن من الأضرار بعد أن وقعت البلاد في حال من الهلع دفعت الحكومة في السادس عشر من تشرين الأول إلى إقفال المصارف ثلاثة ايام ريثما تهدأ النفوس قليلاً حتى لا تتفاقم المشكلة وتطال مصارف أخرى من جراء التهافت على السحوبات»[7].

لقد تطابقت رواية فؤاد بطرس مع رواية بيار إدّه، إذ جاء في صحيفة **«الديار»** ما يلي:

«لم يكن رفيق نجا المستشار الاول في البنك يدري بالأمر إلا من صديقه الشيخ نجيب علم الدين وكان ذلك يوم الجمعة في 14-10-1966 عندما كان الدكتور نجا يزور الشيخ صالحة في مكتبه. فاتصل الدكتور نجا هاتفياً من مكتب صالحة بالقصر الجمهوري طالباً مقابلة الرئيس حلو الذي عندما بلغه الخبر اهتم بالامر وأجّل الاجتماعات التي كان يعقدها واستدعى الدكتور نجا على الفور. وطالت المقابلة حيث شرح نجا جميع الملابسات وقدّم اقتراحاً أن تصدر الحكومة بياناً لطمأنة المودعين من دون ذكر السبب وأن تسلّف بنك انترا مبلغ خمسين مليون ليرة لقاء ضمانات معتبرة. فدعا حلو إلى اجتماع حضره رئيس الحكومة عبد الله اليافي والياس سركيس ونائب حاكم المصرف المركزي أوغورليان.. ولكن اليافي لم يوافق على اقتراح نجا بل دعا مجلس الوزراء الى الانعقاد.

ومن هنا يبدو سير أحداث اليومين التاليين من وجهة نظر بيار إدّه متناسقاً مع ما جاء في مذكرات فؤاد بطرس، إذ يضيف تقرير **الديار**: «في الساعة الرابعة من بعد ظهر الجمعة في 14-10-1966 عقد مجلس الوزراء جلسة برئاسة رئيس الجمهورية حضرها جميع الوزراء ما عدا فيليب تقلا حاكم مصرف لبنان ووزير الخارجية والمغتربين

7. فؤاد بطرس، المذكرات، بيروت، دار النهار للنشر، 2009، ص 114-116.

لوجوده خارج لبنان، وحضرها ايضا بيار إدّه ونجيب صالحة وجوزف اوغورليان المساعد الاول لحاكم المصرف المركزي والياس سركيس مدير عام رئيس الجمهورية والدكتور رفيق نجا. وجرت المداولة في موضوع بنك انترا، فكرر الدكتور رفيق نجا ما كان قد عرضه على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في جلسة الصباح، وتقدّم بيار إده باقتراح خلاصته ان يقوم المصرف المركزي بدعم الموقف، مبيّنا ما سيتعرض له الاقتصاد اللبناني من مخاطر اذا لم يتدارك المسؤولون الموقف. وقدم نجيب صالحة ميزانية موقّعة من المسؤولين عن حسابات البنك بمن فيهم مفوضو المراقبة. وسُئل نجيب صالحة عن المبلغ الذي يحتاج إليه البنك لصد الهجوم الذي تركّز عليه، فلم يستطع الاجابة عن هذا السؤال بصورة قاطعة وقال إنّ البنك يحتاج من مائة لمئتين أو اربعمئة مليون ليرة لبنانية. وبعد الاطلاع على الميزانية التي قدمها طُلب اليه توقيعها فرفض ذلك مدّعياً عدم الصلاحية».

«انسحب من الاجتماع رفيق نجا ونجيب صالحة ونزلا الى الدور الاول من القصر ليتداولا الأمر مع محاسبي البنك اسكندر ايوب وجورج الداير بالاشتراك مع المستشار الاميركي للبنك بول باركر والدكتور جوزف سلامة مدير فرع نيويورك، الذين كانوا ينتظرون في الطبقة الاولى. وتابع مجلس الوزراء اجتماعه وقدّم إدّه اقتراحا لحل الازمة خلاصته ان يخاطر المصرف المركزي بسند بنك انترا مهما كانت النتائج لأنّ انهيار بنك انترا ستكون له نتائج وخيمة تزيد في تأثيرها على الاقتصاد اللبناني اكثر بكثير من اية مخاطر يتعرّض لها المصرف المركزي في حال تسليفه لبنك انترا ما يحتاج اليه من سيولة. وإذ طال غياب صالحة عن مجلس الوزراء، طلب رئيس الجمهورية من إدّه استعجال الامر. فنزل الى القاعة التي كان مجتمعاً فيها أقطاب بنك انترا، وهناك علم أنّ نجيب صالحة لا يزال مصرّا على رفضه توقيع الميزانية وتحمّل مسؤولياتها. وعندما نوقش نجيب صالحة عن اسباب رفضه تبيّن انه يلزم نفسه بما يفرضه عليه قانون التجارة من مسؤوليات (المادة 167)، لكنه لا يمكنه ان يتحمل مسؤولية عجز الموجودات اذا كان قد تسبب ذلك العجز عن اعمال تمت في وقت لم يكن هو عضوا في مجلس الادارة او عن قرارات اتخذها مجلس الادارة، بعدما صار عضوا فيه، لم يشترك في وضعها او خالف في اتخاذها. ورجع اده وأبلغ مجلس الوزراء إصرار نجيب صالحة على الرفض».

ولكن تقرير «الديار» يفضح أيضاً أجواء الاجتماع، ويذكر أنّه «بينما كان نجيب

صالحة والدكتور رفيق نجا ينتظران في قاعات القصر للوقوف على نتيجة اجتماع مجلس الوزراء دخل قاعة الاجتماع ألفونس عريضة ومعه شخص أجنبي هو محامي دانيال لودفيك الذي حضر الى بيروت الليلة نفسها سعياً وراء شراء اسهم بنك انترا في شركة طيران الشرق الاوسط. وأنّ هذين الشخصين «انتحيا جانباً بالوزير فؤاد بطرس الذي خرج اكثر من مرة من محل اجتماع مجلس الوزراء للتحدث إلى المذكورين».

انفضّ الاجتماع حوالى الساعة الثانية من صباح السبت 15 تشرين الأول من دون اتخاذ اي قرار يساعد على حل الازمة، وعرف رجال إنترا أنّ النتيجة كانت «لا شيء». وفي الثالثة صباحاً، ذهب الدكتور نجا وصالحة إلى مكتب رئاسة بنك انترا فوجدا اعضاء مجلس الادارة وبعض كبار موظفي البنك ينتظرونهما. فاجتمع المجلس في تلك الساعة المبكرة من الصباح وقرّر التوقف عن الدفع.

وكان مجلس ادارة إنترا منعقداً بصورة دائمة منذ 14 تشرين الأول في المقرّ الرئيس في بيروت عندما وصله أنّ حكومة اليافي لا تنوي انقاذ البنك. فقرّر الأعضاء أن ينهوا حالة التريّث وأصدروا بياناً يعلن عجز إنترا عن الدفع. وما أن حل صباح 15 تشرين الأول حتى كانت فروع إنترا مقفلة في وجه الزبائن، فأعلن الافلاس في اليوم التالي.

ويقول التقرير إنّ إدّه بلَغَه مثل غيره أن انترا قرر التوقف عن الدفع. فدعا جمعية المصارف الى اجتماع مستعجل، ودار البحث حول ايجاد حلول تساعد على انقاذ الموقف صباح السبت في 1966/10/15. فقد احدث قرار انترا بالتوقف عن الدفع ذعراً فظيعاً في السوق حمل المودعين في جميع المصارف في لبنان على الهجوم عليها لسحب ودائعهم. وازاء هذا الحادث الخطير، اتخذت جمعية المصارف عدة مقررات كان اهمها اقفال جميع المصارف العاملة في لبنان اعتبارا من الاثنين الموافق 1967/10/17 وابقاءها مقفلة الى ان تضع الحكومة حلولا تساعد على اعادة الثقة من قبل المودعين، وفوّض إلى بيار إدّه تنفيذ هذا القرار. فحمل إدّه القرار الى مجلس الوزراء الذي كان منعقداً بصورة مستمرة. وتبيّن أنّ الحكومة كانت في خدمة جمعية المصارف حيث وافقت فوراً على مقترحات إدّه ومنها تخويل المصرف المركزي مد المصارف بالسيولة اللازمة بضمانات.

وهنا اعترض أوغورليان على شمولية المقترحات لكل المصارف وقال: Trop Tard بالنسبة إلى إنترا لأنّ إنترا قد توقف عن الدفع، ولذلك لا يمكن تقديم المساعدة له. ورغم إصرار الوزير كمال جنبلاط «على تسليف كل المصارف لإنقاذ البلاد من

محاذير لا يعلم مداها الا الله»، كانت المشيئة الطاغية في الجلسة هي حرمان إنترا المساعدة، وحتى تخصيص بند تفصيلي في بيان الحكومة ضد إنترا كان لأوغورليان اليد العليا في صياغته.

قرار مجلس الوزراء

يوم الاحد الموافق 1966/10/16 عقد مجلس الوزراء جلسة اخرى برئاسة رئيس الجمهورية قبل اقتراحات إدّه وكلّف فيليب تقلا الذي كان قد وصل إلى بيروت مساء السبت، والياس سركيس وبيار إدّه لوضع صيغة البيان الذي كلّف مصرف لبنان تنفيذ تدابير تؤدي الى تأمين سيولة للمصارف وتشريع عطلة مصرفية لمدة ثلاثة أيام.

وهذا هو نص البيان:

«عقد مجلس الوزراء يوم الأحد في 16 تشرين اول جلسة استثنائية برئاسة فخامة رئيس الجمهورية استعرض خلالها الوضع الناشىء عن توقف بنك انترا عن الدفع. وبعدما استمع الى حاكم مصرف لبنان بالوكالة ومدير المالية العام ورئيس جمعية المصارف وبعض الخبراء، تبين له ان الوضع المالي في البلاد سليم.

ثم استعرض الحلول الممكن اعتمادها لتسيير سيولة كافية للمصارف العاملة في لبنان تتيح لها مجابهة اعبائها في الظرف الراهن، واطلع على المذكرة المقدمة من جمعية مصارف لبنان والمتضمّنة بعض الاقتراحات بهذا الصدد، اتخذ القرارات الآتية:

1. تكليف مصرف لبنان (البنك المركزي) تنفيذ التدابير التي قرّرها المجلس والتي تؤول الى تأمين سيولة كافية للمصارف العاملة في لبنان على ان تعتبر هذه التدابير نافذة فورا.
2. وبما ان التدابير المشار اليها تقضي بإجراء ترتيبات مادية وعملية بين مصرف لبنان والمصارف تتيح لهذه المصارف انَ تستأنف اعمالها بصورة طبيعية، وتطمينا للمودعين في المصارف ولزبائنها، وبالاتفاق مع جمعية المصارف ومع مصرف لبنان، تقرر تعطيل العمل في المصارف لمدة ثلاثة ايام ابتداء من صباح الاثنين في 17 تشرين الاول 1966 على ان تعود المصارف الى اعمالها المعتادة صباح الخميس في 20 منه.
3. تكليف وزارة المالية بالاتفاق، مع مصرف لبنان، اعداد مشروع قانون النقد والتسليف على اساس توسيع سلطات المصرف المركزي ونطاق وسائل عمله بالنسبة إلى المصارف وإلى السوق المالية النقدية.

4. اما في ما يتعلق ببنك انترا، الذي اعلن توقيفه عن الدفع، وبما ان هذا المصرف قد تقدم ببيان عن وضعه المالي مرفقاً به صورة عن قرار مجلس ادارته المتخذ في 1966/10/15 والمتضمن عرض دفع ديونه على أساس مئة في المئة عن طريق صلح واق، فإن الحكومة تتابع درس امكانات حماية مصالح المودعين خارج نطاق التدابير المصرفية المقررة اعلاه.

ما لم يقله فؤاد بطرس وبيار إدّه

بعكس الصورة الوردية التي رسمها نص فؤاد بطرس القصير أنّ الأزمة كانت عابرة وأنّ الحكومة عالجتها بسرعة، وأنّه بذكائه المعهود قد أوقع مجلس إدارة إنترا وكشف زيفهم، أو بعكس رواية الأحداث من وجهة نظر بيار حيث بدا دوره هامشياً وأنّ قلبه على القطاع وعلى الاقتصاد، فقد كتبت مجلة «تايم» تفاصيل مثيرة عن اجتماعات قصر بعبدا يومي 15 و16 تشرين الأول، ومنها أنّ نجيب صالحة بعكس ما قال فؤاد بطرس قد غادر القاعة بعد اقتراح فؤاد بطرس ليعود بالضمانات المطلوبة كتابةً، ولكنّه عندما رجع مُنع من دخول القاعة ووقف خارجها. وجاء في «تايم»: «كان واضحاً أنّ رئيس الحكومة عبدالله اليافي يعلم خلفيات الأمور. فهو استدعى نجيب صالحة رئيس مجلس إدارة إنترا بالوكالة إلى جلسة لمجلس الوزراء وسأله إذا كان يتكفّل شخصياً بوضع إنترا المالي. وردّ صالحة بأنّه سيراجع مجلس الإدارة ومستشاري البنك ويعود بالجواب. ولكن الأمور سارت بسرعة جنونية خلال ساعات لغير مصلحة إنترا. إذ عندما عاد صالحة بجواب يؤكّد قدرة إنترا على تجاوز الأزمة، منعه رجال الأمن من دخول قاعة الاجتماع بالقوة. فأخذ يصرخ وينادي مَن بداخل القاعة. ولم يردّ عليه أحد بل تصرّف مجلس الوزراء وكأنّ إنترا عجز عن توفير ضمانات واتخذ قراراته على هذا الأساس، وتظاهر الوزراء ورئيس الحكومة وكأنّهم لم يسمعوا صوت صالحة خارج القاعة».

في صباح اليوم التالي، كسروا البنك كما تقول «تايم»، ولكن الضربة لم تكن مميتة. ولقد عمّ السرور أصحاب المصارف اللبنانية الأخرى بعد انتشار خبر انهيار إنترا. ولكن فرحتهم لم تدم طويلاً بل انقلبت غمّاً وتوصّلوا إلى قناعة أنّ لا شيء سيعيد الثقة

بالقطاع المصرفي اللبناني الهام لاقتصاده سوى عودة إنترا إلى فتح أبوابه. ورغم ذلك، واصلت الحكومة التضليل، وعمدت إلى نشر تقرير محاسبي عن موجودات إنترا وضع قيمتها عند 8 ملايين دولار فقط وهو ما لا يكفي لتسديد الديون. وفي الحقيقة، كان هذا مبلغاً زهيداً يستطيع أعضاء مجلس إدارة البنك تأمينه خلال ساعات لو سمحت لهم الحكومة.

وتضيف «تايم»: «من ناحيته جال بيدس في الولايات المتحدة وأسواق المال العالمية لتوفير السيولة واستطاع جمع وعود بمبالغ تصل إلى 70 مليون دولار. ففي أي وقت، كان باستطاعة إنترا بيع بعض أصوله الجامدة من عقارات وشركات كالميدل إيست. وكان المشترون جاهزين ومنهم الحكومة الفرنسية وروسيا والكويت ورجل الأعمال اليوناني ستافروس نيارخوس. ما يعني أنّ إنترا كان قادراً على فتح أبوابه في اليوم التالي لو سمحت له الحكومة بذلك. ولقد صرّح نجيب صالحة لـ«تايم»: «نحن نقوم بجهد كبير، ولكن عندما يقع الثور يُخرج الجزارون سكاكينهم الكبيرة. الوضع في غاية الصعوبة... ورغم أنّ الرأي العام بدأ يتحوّل والصحف أخذت تنشر مقالات توضيحية عن أزمة إنترا فإنّ حكومة اليافي لم تتحرك بالسرعة الكافية بل سارت في خطة بدا كأنّها مدروسة»[8].

أثناء اجتماعات مجلس الوزراء في قصر بعبدا، كان خبر اعلان إنترا عن إفلاسه ينتشر، ولكن الاجتماع استمرّ وكأن شيئاً لم يحصل. وكان الكثيرون يجيئون ويذهبون بمن فيهم أشخاص لا يفقهون شيئاً في القطاع المصرفي. وكان كره رئيس الحكومة عبدالله اليافي لبيدس واضحاً حيث كان يصفه أثناء الجلسة بـ«اللص» و«الحرامي» علناً وكأن بينهما ثأراً قديماً. وهذا يدعو إلى الاستغراب إذ لم يكن رأي اليافي الشخصي في بيدس سبباً كافياً يمنعه كرئيس للحكومة من تحمّل مسؤولياته الرسمية والوطنية في بذل المستحيل لإنقاذ أكبر مصارف لبنان من الانهيار ومحاسبة بيدس وغيره فيما بعد.

أما نجيب صالحة الذي كان مستعداً لمناقشة قضية إنترا بمساعدة مستشاريه الذين مُنعوا من المشاركة أيضاً، فحاول مراراً وألحّ على الوزراء والحاضرين أن يطّلعوا على الوثائق التي يحملها باركر وسلامة خارج القاعة فلم يلتفت إلى طلبه أحد. في حين

8. *Time*, «When the Doors Shut Down», October 28, 1966.

طلب منه البعض عدم الالحاح في ذلك لأنّهم يعرفون أنّ باركر هو صديق بيدس ومستشاره. ولذلك فلن يكون لكلامه وزن أو موضع ثقة في الاجتماع.

ورغم عمل بول باركر في إنترا لمدّة 18 شهراً، فإنّ الحكومة ومصرف لبنان بعد وضع الأيدي على البنك أضعفا دوره واعتبرا ما يقدّمه من معلومات وتقارير وإفادات ونصائح إنما ستكون لمصلحة بيدس ولذلك غير مقبولة.

لقد أثبتت الوثائق التي حملها باركر وسلامة بأدلة دامغة أن وضع البنك كان قوياً لا بل ممتازاً بفضل أصوله الكبيرة في لبنان وخارجه، وأنّه كان من حق إنترا كأي بنك في العالم أن يطلب سيولة من المصرف المركزي. وكان باركر بأسلوبه القانوني المحاسبي يظنّ أنّ المسألة في بيروت لا تختلف عن وضع مشابه في الولايات المتحدة وأنّه يكفي الدفاع عن وضع إنترا حسب دراسته ليقتنع الزعماء وأصحاب الأعمال.

كان مثيراً ومشبوهاً أثناء هذه الاجتماعات التي مُنع عنها محامو بنك إنترا، بما هو مؤسسة لبنانية، أن ينضم إليها ألفونس عريضة، شقيق كارلوس، وبرفقته دانيال لودفيغ لمفاوضة الحكومة على شراء شركة الميدل إيست، حتى قبل إعلان افلاس إنترا، ما كشف عن النوايا السيئة التي خيّمت على هذه الاجتماعات.

لقد انفضّ الاجتماع عن قرار لم يكن لمصلحة إنترا. إذ أعلنت الحكومة عن إجراء تحقيق رسمي حول أزمة القطاع المصرفي ولم تتّخذ أي خطوة إنقاذية لبنك إنترا. وكان بطرس الخوري مشاركاً في الاجتماع وهو صديق لبيدس. فما أن غادر القاعة حتى صرّح للاعلاميين: «يجب ألاّ يعود بيدس إلى لبنان لأنّ هذا الاجتماع تحوّل إلى مسلخ ضد بنك إنترا. لقد أصبح إنترا الثور الذي وقع وكثر جلاّدوه»[9].

بدلاً من مناقشة الحلول لإنقاذ القطاع المصرفي، كان همّ بعض المشاركين من الشخصيات البارزة توجيه أصابع الاتهام إلى إنترا إلى درجة أنّ الاجتماعات تحوّلت محكمة تفتيش ضد إنترا. لقد كانت سحابة الكذب السوداء سميكة إلى درجة أنّ الرأي العام في لبنان تم تضليله على مدى عقود أنّ حقيقة أزمة إنترا مجهولة، رغم أنّ الصحف الغربية قد كشفت تفاصيلها حتى بعد أسبوع من الإغلاق عام 1966. وبعد كتابنا هذا، لا عذر لأحد أن يقول إنّه لا يدري ما حصل.

9. يوسف سلامة، حدثني ي س قال، ص 97.

ومن الإعلام الغربي عام 1966 مقالة دالّة بعنوان «عندما أقفلت الأبواب»: «لبنان البلد الصغير وواحة استقرار وحرية اقتصادية في شرق أوسط متفجّر. هو ينمو ليس بنشاط تجاري صناعي بل كسوق مالي أصبحت عاصمته خلال عقدين على استقلاله مركزاً مالياً عالمياً حيث المصارف الذكية تخدم مشايخ العرب الأثرياء وشركات النفط الغربية الكبرى في المنطقة. وفي الأسبوع الماضي في أزمة هزّت أسس نظام لبنان المالي في العمق، اضطر لبنان إلى إقفال بنوكه التي بلغ عددها 93 لمدّة ثلاثة أيام. بدأت الأزمة عندما احتاج بنك إنترا إلى السيولة بعدما اجتاحته موجة عارمة من سحوبات المودعين. فأقفل أبواب فروعه إلى أجل غير مسمّى. ومستوى الصدمة كان يعادل إقفال 12 أضخم مصرف وشركة كبرى في الولايات المتحدة. ذلك أنّ بنك إنترا استوعب نسبة 38 في المئة من مجمل الودائع في النظام المصرفي اللبناني، وامتلك 9 مصارف أخرى أربعة منها داخل لبنان، و35 شركة منها أوتيل فينيسيا وشركة الميدل إيست وشركة مرفأ بيروت ومعمل الترابة وكازينو ومصنع للمعادن. حتى فاق عدد موظفي أمبراطورية إنترا 43 ألفاً يشكّلون مع أفراد عائلاتهم عشرة في المئة من سكان لبنان. وفي الخارج انتشر 12 فرعاً لبنك إنترا من نيويورك إلى نيجيريا، وانتشرت ممتلكاته من منشأة سفن في فرنسا إلى ناطحة سحاب من 27 طبقة على الجادة الخامسة في نيويورك».

الحقيقة المرّة، تقول «تايم»، «إنّ البنك لم يكن منعدم السيولة، فموجوداته فاقت 230 مليون دولار وديونه كانت 170 مليوناً. ومشكلته كانت أنّ الكثير من الموجودات ارتبطت باستثمارات طويلة الأمد لم يكن تسييلها ممكناً على وجه السرعة وخلال ساعات. وهو ما استغله أعداؤه ومنعوا أي خطوة للعلاج. كان متوقعاً أنّ هجوم السحوبات على بنك إنترا قد هدّد وأفلس بنوكاً أخرى في بيروت. وفي اجتماع ليلي، قرّرت الحكومة اللبنانية إغلاق القطاع المصرفي ثلاثة أيام لكسب الوقت. ومخافة من أن تنتقل الأزمة إليها وتُباع الأسهم، أقفلت بورصة بيروت أبوابها أيضاً، وكذلك المحال التجارية، ما أوصل البلاد إلى الجمود الاقتصادي. وأعلنت الحكومة تلزيم احتياط نقدي من 200 مليون دولار (معظمه سبائك ذهب) لدعم كل المصارف باستثناء بنك إنترا، مبرّرة عدم مساعدة هذا الأخير بأنّ مخاطر ذلك كانت كبيرة. وهكذا عندما افتتحت معظم المصارف الأخرى في الأسبوع التالي، بدا أنّ غيمة الخوف

المميت قد انقشعت لتبدأ تفاعلات أكثر جديّة وخطراً وعمقاً في الأشهر التالية[10].

17 تشرين الأول: حبل الكذب قصير

شهدنا كيف دبّ الذعر داخل جمعية المصارف التي أوعزت للحكومة بالتحرّك لأنّ البلاد باتت تقف الآن على حافة انهيار القطاع المصرفي برمّته. وكيف اجتمعت الحكومة في جلسة طارئة مساء السبت ومنحت المصارف «عطلة مصرفية» لمدّة ثلاث أيام تمتدّ من الاثنين 17 إلى الأربعاء 19 تشرين الأول، وأمرت مصرف لبنان بمنح السيولة لكل المصارف اللبنانية باستثناء بنك إنترا، كما جاء في البيان أعلاه.

ذكرنا سابقاً أنّ توجّه الحكومة نحو حرمان إنترا المساعدة قد فاجأ الوزير كمال جنبلاط الذي اعترض على هذا الاستثناء الظالم. فجاءه تبرير أوغورليان أنّهم تأخّروا، وجواب رئيس الحكومة اليافي أنّه ليس قرار الحكومة هو مَن استثنى إنترا بل إنّ إنترا هو استثنى نفسه لأنّه أقفل أبوابه باكراً يوم الجمعة 14 تشرين الأول، وإنّ إنترا قد قدّم طلباً بمثابة إشهار افلاس أمام القضاء (concordat préventif) «الصلح الواقي» لحمايته من الدائنين.

ولم يكن تبرير اليافي لحرمان إنترا صحيحاً، إذ عندما بدأ الهجوم يوم الأربعاء، فوجئ مجلس إدارة إنترا باستمراره وتصاعده إلى أن لم يعد وضع البنك يحتمل يوم الجمعة. فأخذ مجلس إنترا قراراً بالإقفال المبكر وطلب من مصرف لبنان المساعدة وفترة أيام لتدبّر السيولة. ولكن لم يكن لدى مجلس إنترا متسّع من الوقت بعد ظهر الجمعة لتقديم طلب كهذا إلى المحكمة التجارية، خاصة أنّ المحاكم تقفل في الواحدة.

ولكي لا يظهر كَذبه على جنبلاط، عمد اليافي بصفته وزيراً للمالية صباح الاثنين 17 تشرين الأول، إلى استدعاء مجموعة محامي إنترا للحضور إلى مكتبه. وهناك هدّدهم أنّه ما لم يتقدّم إنترا بطلب حماية «الصلح الواقي» disclosure أمام القضاء قبل الواحدة من بعد ظهر ذلك اليوم، فإنّه سيخرج أمام الصحافيين ويُعلن أنّ إنترا قد أفلس.

ورفض المحامون طلب اليافي واحتجّوا أنّ القانون التجاري اللبناني يمنح أي شركة مهلة 10 أيام حماية من الدائنين (وفي هذه الحالة المودعين) لتقديم مثل هذا

10. *Time*, «When the Doors Shut Down», October 28, 1966.

الطلب بعد استنفاد محاولات انقاذ نفسها بنفسها. وهذا كان ينطبق على وضع إنترا، كما أنّ ملايين الدولارات كانت في طريقها من بيدس ومصادر أخرى إلى إنترا. ولكن اليافي كان أيضاً وزيراً للعدل، ما منحه سلطات واسعة وفضفاضة، إضافة إلى معرفته العميقة في الشؤون المصرفية منذ كان مستشاراً قانونياً لدى «بنك سورية ولبنان» إلى جانب أوغورليان. فكان اليافي يردّ على اعتراضات محامي إنترا بأنّه يعرف ماذا يفعل ولن يتراجع عن موقفه بتقديم الطلب.

يوم الاثنين 17 تشرين الأول، كان مجلس إدارة إنترا يناضل بشدّة ضد أعداء جبابرة دفاعاً عن إنترا ويتداول طلب تدخّل القضاء لتطبيق «قانون النقد» الذي يجيز فترة سماح مدّتها ثلاثة أعوام لتسديد مستحقات المودعين من دون أن يتعرّض لإفلاس أو يُجبر على بيع موجوداته لتسديد الديون. وأثناء هذا الاجتماع، عاد المحامون إلى مكاتب إنترا للقاء نجيب صالحة وأعضاء مجلس الإدارة وأبلغوهم بتهديد رئيس الحكومة بأنّه سيعلن إفلاس البنك إذا لم يستجب لطلبه. فخاف الحاضرون وأسقط بيدهم. ولكن الخبراء الماليين أكّدوا أنّ إنترا يملك ما يكفي من ضمانات توفّر السيولة ويجب إهمال ما يقول اليافي والعمل على توفير السيولة مع بيدس والاستفادة من فترة إعفاء عشرة أيام كما جاء في القانون. ولكن منطق الخوف كان سيّد الموقف وخلص إجتماع مجلس الإدارة إلى قبول شرط اليافي وتقديم طلب الصلح الواقي.

لم ينجح فخّ اليافي تماماً بل استمرّت الظروف في عرقلة كذبه. إذ بعدما اتصّل محامو إنترا بمكتب اليافي ظهراً ليبلغوه أنّ إنترا سيقدّم الطلب، تبيّن أنّ المحاكم التجارية المختصة في بيروت قد أقفلت أبوابها أمام العموم. وكان هذا الأمر كافياً لكشف زيف تهديد اليافي، لأنّ همّه كان تغطية الكذب في محضر قرارات مجلس الوزراء وتعليمات الحكومة التي صدرت لمصرف لبنان مساء السبت وجوابه الكاذب عن سؤال كمال جنبلاط أنّ إنترا قدّم طلباً للقضاء يوم الجمعة. لقد كان مهمّاً جداً لدى اليافي أن يبدو إنترا بأنّه قد قدّم الطلب، حتى لو خُتم تاريخ الطلب بعد أيام من مساءلة جنبلاط.

ولكن اليافي عالج التأخير بطريقته. إذ عندما بلغه أنّ مجلس إدارة إنترا سيقدّم الطلب، كان يعلم أنّ المحاكم قد أقفلت، فاستعمل صلاحيته كوزير للعدل، وأصدر أمراً استثنائياً للمحكمة التجارية لكي تفتح أبوابها حتى المساء بانتظار وصول طلب

بنك إنترا. والمفارقة كانت أنّه فيما كانت الذئاب تنهش إنترا وتدمّرها، كان مصرف لبنان أيضاً يعمل حتى ساعات متأخرة من الليل ذلك اليوم لضخ السيولة للمصارف الأخرى. فكان ناس في الجحيم وناس في نعيم الحكومة والطبقة السياسية.

ومن ذلك اليوم، أي 17 تشرين الأول، بدأت أمور إنترا تسير نحو الهاوية. وإذ ارتكب محامو إنترا خطأً قاتلاً في تقديم الطلب بإضافة نص يُلزم البنك أنّه «مقابل الحماية القضائية سيسدّد مائة بالمائة مستحقات إنترا خلال ثلاث سنوات». وهذا البند جعل إنترا فوراً فريسة بيد أعدائه لتصفيته بحجّة أنّه طالما قد قدّم طلب الصلح الواقي فالدولة هي التي تشرف على تسديد ديونه عبر بيع أصوله وليس مجلس إدارة إنترا.

لقد كشفت وثائق المحكمة فضيحة ما حصل ذلك اليوم. ذلك أنّ محامي إنترا قدّموا الطلب في الخامسة والنصف من مساء 17 تشرين الأول، فأصدر اليافي أوامره أن يُقبل الطلب ويبدأ العمل عليه فوراً وفي المساء نفسه. وكي لا يحصل ما يعرقل عملية الإفلاس وتحصل تدخلات في اليوم التالي، استغل اليافي ظلام الليل وإقفال الدوائر ونوم البشر، وعيّن خلال ساعات من استلام الطلب لجنة خبراء مالية ومصرفية لدرس دفاتر إنترا وأوراقه وإصدار لائحة تقييمية بموجوداته وممتلكاته لاستعمالها مجتمعة لتسديد الديون.

وهذه المهام كانت بالغة الصعوبة وتحتاج إلى شهور لتكتمل كما سيظهر فيما بعد. ولكن اليافي سخّر لها كل ما لديه من صلاحيات وسلطة غاشمة لضرب إنترا في يوم 17 تشرين الأول المشؤوم.

السرعة الجنونية التي تمّت فيها الاجراءات زائد حجب السيولة عن إنترا وتفليسه ووضع اليد عليه، أدهشت العالم ودفعت عدداً من النواب إلى مساءلة اليافي في جلسة برلمانية عن خفايا دوره في تحريك عجلة القضاء يوم 17 تشرين الأول، وتدخّله هذا يعني تسييس القضاء وضرب استقلاليته.

أمّا اليافي فقد قدّم شرحاً معقّماً نظيفاً لا يوحي بأي غاية شريرة. فقال إنّه استدعى فريق محامي إنترا لمتابعة الموضوع في مكتبه ونصحهم بتقديم طلب الحماية القضائية لا أكثر ولا أقل وأنّهم فعلوا ذلك. ورغم اللهجة البريئة للنصيحة التي قدّمها اليافي فالحقيقة أنّ عدداً من الشهود حضر اجتماعه بالمحامين، وقالوا إنّه استعمل مع وفد محام إنترا لغة التهديد والوعيد وأسلوب الأوامر مستغلاً سلطات موقعه الرسمي.

وأنّه اساء استعمال صلاحياته كرئيس للوزراء ووزير للمالية ووزير للعدل لإتمام مهمّة قتل إنترا.

أمّا المسألة الثانية فهي أنّ اليافي في شرحه الذي أراد أن يثبت براءته من دم إنترا، كشف أنّه ووزراء في حكومته كذبوا على جنبلاط في جلسة يوم الأحد 16 تشرين الأول عندما قالوا له إنّ سبب استثناء إنترا من السيولة هو أنّ إنترا قدّم طلب حماية قضائية بمثابة إعلان إفلاس.

ولم يطل الأمر طويلاً، ذلك أنّه بعد شهور من سقوط حكومة اليافي وفي 31 آذار 1967، صدر التقرير السنوي لمصرف لبنان وفيه محضر النقاش حول إنترا في جلسة مجلس الوزراء يوم 16 تشرين الأول وتهديد اليافي لإنترا يوم 17 تشرين الأول وذلك في الصفحات 11 و12 من تقرير مصرف لبنان لذلك العام.

ردود الفعل

أثار تصرّف الحكومة اللبنانية السلبي ضد إنترا قلق الحكومات الغربية، فأمرت السلطات المالية بإغلاق فروع إنترا في باريس ولندن وفرانكفورت. كما أمر مراقب القطاع المصرفي في ولاية نيويورك بوضع اليد على فرع إنترا نيويورك وموجوداته لـ«حماية حقوق المودعين». وبيّنت أوراق فرع نيويورك أنّ لإنترا أموالاً مودعة لدى مصارف أميركية كبرى، مثل بنك أوف أميركا وتشايز مانهاتن وفرست ناشنال سيتي (Citibank) بلغت مليونين وخمسمائة ألف دولار. ولقد رفضت هذه المصارف تسليم هذا المبلغ بعد بيان الحكومة اللبنانية يوم 16 تشرين الأول. لأنّه إذا كان إنترا فعلاً في طريق الإفلاس فعليها مراجعة حساباتها إذا كان لديها مستحقات مع إنترا يحق لها تعويضها. وأقام مراقب المصارف في ولاية نيويورك دعوى قضائية على المصارف الثلاثة، ما أثار قلقاً أنّ الأمر سينجرّ على فروع المصارف الأميركية حول العالم.

وقالت «تايم»: «إنّه ما لم تحصل معجزة ما، فإنّ انهيار إنترا سيُفقد مؤسّسه الصاخب والودود يوسف بيدس (53 سنة) سيطرته على امبراطوريته التي فاقت قيمة موجوداتها المليار دولار» (في الستينيات كان عدد الشركات العالمية التي فاقت قيمة موجوداتها المليار دولار قليلاً):

«ورغم ضخامة أعماله وتعقيداتها، فإنّ بيدس أدار إمبراطوريته بنفسه وسخر من

أصحاب مصارف أخرى الذين كانوا قد أشاروا إلى أنّه يبالغ في التمدّد غير المدروس. وفي النهاية إنهارت الامبراطورية جراء عوامل واهية هي ابتعاد كبار المودعين العرب عنه وارتفاع الفوائد في أوروبا. ما جعل مصارف أوروبا أكثر جذباً للودائع. ولقد نجح هذان العاملان الواهيان بالضبط لأنّ بيدس تمدّد حول العالم بشكل غير مدروس».

خسرت الحكومة اللبنانية «بغبائها» - كما ذكر المراقبون الغربيون - فرصةً لتجاوز الكارثة عندما كانت كلفة التدخّل لا تزال زهيدة. فقد وضعها تلكؤها وتآمرها على إنترا أمام مهمة انقاذ القطاع المصرفي بأكمله واستعمال كل ما لدى مصرف لبنان من احتياط. بل إنّ الحكومة أصدرت مرسوماً بتوزيع 17 مليون دولار على صغار مودعي بنك إنترا، ثم أعلنت مرغمة أنّها ستباشر تطبيق قانون النقد حول الرقابة المصرفية.

ومع إعلان الإفلاس، غرق لبنان في أزمة اقتصادية أنهكته لعدّة سنوات ورمته، وخاصة قطاعه المصرفي، في أحضان النيوليبرالية العالمية. وخسرت بيروت موقعها وسمعتها كمركز مالي عالمي حتى بات صيتها أنّها كانت يوماً ما مركزاً عالمياً يثير الدهشة بعد عقود.

كان للشائعات اليد الطولى في الإجهاز على إنترا. قال الدكتور فاروق محفوظ الذي كان مستشاراً للرئيس سليم الحص وعُيّن عضوا في لجنة الرقابة على المصارف عام 1990، أنّ «القوى المضادة الداخلية والخارجية استاءت من تفوّق إنترا، وبدأت تبث شائعات: بيدس الفلسطيني يبيع أراضي فلسطين لليهود. بيدس يتعامل مع اسرائيل. اسحبوا ودائعكم من إنترا قبل افلاسه». واضاف محفوظ في دراسة له عام 1991: «لقد خاف الاقطاع السياسي من طموحات بيدس وبدأ هذا الاقطاع بابتزازه. فدفع أموالاً طائلة حتى ضاق ذرعاً بهم (أي بالسياسيين)».

«كان هناك قرار سياسي مبيّت بانهاء بيدس»، قالت لـ«النهار» اوساط مطلعة. وتضيف هذه الأوساط: «يُحكى ان الشعبة الثانية كان يموّلها البنك. ثم يبدو أنّه أوقف تمويلها. والى جانب نواب ووزراء سابقين كانوا أعضاء في مجلس الادارة مثل نجيب صالحة ورفيق نجا ومنير أبو فاضل. أفاد موظفون في البنك ان ثلث مجلس النواب كان يقصد إنترا في نهاية الشهر ليقبض المال». وتؤكّد الأوساط عينها أنه «كان هناك تدخل سياسي لإسقاط إنترا وحصلت حرتقات سياسية على المصرف. وكان بيدس أجرى صفقة كبيرة في الخارج، ويُقال انه كان في حاجة ماسة الى السيولة. فسرّبوا شائعة أن

لا سيولة لدى البنك. فهرع المودعون للمطالبة بأموالهم. والشائعة تقتل أحياناً. ويقال ايضا إنّ إيعازاً أعطي للموظفين للانتهاء من السيولة بسرعة. كانت هناك مؤامرة من الداخل والخارج. أجهزة استخباراتية اشتغلت في القضية». وتقول المصادر بحزم: «لقد تدخّلت السياسة في عمل المصرف». ولعل ابرز الحجج التي يستند اليها الفريق القائل بالمؤامرة السياسية «أنّ الدولة وخصوصاً المصرف المركزي. لو أرادا انقاذ إنترا لفعلا لكنّهما لم يريدا. لقد تركاه لمصيره في مهب الريح والانهيار».

هذا كان عتب بيدس ورجاله. وكان «الرفض المتواصل» لواضع قانون النقد والتسليف النائب الاول لحاكم مصرف لبنان جوزف أوغورليان دافعاً الى تعزيز هذا الاعتقاد. ويصف احد المصرفيين البارزين أوغورليان في حديث لـ النهار أنّه «كان قاسياً ومتصلّباً جدا وهو من تربية بنك سوريا ولبنان. وعندما طلب إنترا مساعدة نقدية تبلغ 50 مليون ليرة وضع صعوبات أمام تأمينها».

حمّلت احدى الدراسات الموضوعة عام 1978 المصرف المركزي «مسؤولية وضع عراقيل أمام إنقاذ «انترا»، بحيث عمد أوغورليان الى معارضة كل اقتراح تم التقدم به الى المصرف مانعاً تسليفه أي مبلغ من المبالغ التي فُوّض المصرف المركزي تسليفها للبنوك الاخرى. مع انه كان يعلم جيداً عمق ارتباط الاقتصاد اللبناني بإنترا.

أول معارضي نظرية المؤامرة كان الرئيس حلو الذي قدّم «مرافعة» في كتابه دافع فيها عن التدابير التي اتخذتها الدولة. وكانت شهادة امتدت على 27 صفحة أراد أن يبيّن فيها حلو حسن نية الدولة ازاء إنترا وبيدس وفي مقابل سوء ادارة مالية عاناها البنك ويتحمل مسؤوليتها مجلس ادارته.

لكن عشي لفت إلى «أنّ إنترا كان يعمل بأسلوب التحدي. لقد أراد ان يستولي على عدد كبير من المشاريع والشركات التي تعود الى المصارف الاجنبية أو مصالح أجنبية تمثلها هذه المصارف. وسط جو من الشعور بأن هذا البنك يتحدّى مصالح غربية كبيرة في البلد، من شراء راديو أوريان ومرفأ بيروت وشركة الريجي وغيرها وكانت كلها مصالح أجنبية. عدا عن أنّه كان يُعدّ فلسطينياً لأن مؤسسه فلسطيني، والمسيطرون عليه كانوا فلسطينيين. وكانت بعض الجهات اللبنانية تعتبر أنه ليس مصرفاً لبنانياً بالكامل».

وحول هوية الشخصيات التي انزعجت من بيدس على الصعيد اللبناني، يجيب

عشي: «ربما بعض المصارف اللبنانية العاملة التي لم تكن تتمتع بقوة إنترا وجبروته. ولكن لا أعني أنّ وراء توقّف إنترا عوامل سياسية. الجو السياسي لم يكن ملائماً لايجاد معالجات سريعة له في ظل غياب الإطار القانوني الملائم لهذه المعالجة كما بات متوافراً حالياً... كان الجو السياسي السائد آنذاك، وأقصد جهاز الحكم وعقليته والاجهزة الاستخباراتية غير راضٍ عن تصرفات إنترا بسبب جو التحدي الذي فرضه. لقد بلغ الامر أن أصبح لبنك إنّترا خمسة وزراء في الحكومة ونواب في البرلمان. وكان ثمّة جو أن هذا البنك يريد أن يأكل البلد. فعندما سقط، كانت هناك شماتة به. ومن دون شك، أحدث سقوطه هزة كبيرة في لبنان».

ملحق الفصل السادس عشر

وجّهت مجلة «تايم» أصابع الاتهام في تشرين الثاني بعد اسابيع من الانهيار تحت عنوان «كيف كسروا البنك»[11]:

غرق لبنان في أزمة اقتصادية عندما أغلق بنك إنترا أبوابه قبل شهر، في وقت كان يسير فيه الوضع نحو الأسوأ. فبعد إقفال لمدّة ثلاثة أيام، عادت المصارف إلى العمل باستثناء إنترا الذي هجم الناس على فروعه وسحبوا خلال ساعات 35 مليون دولار، أخذوها إلى بيوتهم ولم يودعوها في أي مصرف لبناني آخر لانعدام الثقة. المشكلة الكبرى كانت أنّ بنك إنترا سيطر على 38 في المئة من الودائع، فعرّض استمرار إقفاله البلاد لأزمة سيولة مذهلة وافتقر الناس إلى العملة ووسائل الدفع. ما سجّل هبوطاً حاداً في رواد المطاعم فاق الخمسين في المئة، وفرغت مراكز اللهو والكازينوهات من الزبائن. وأدّى تراجع النشاط الاقتصادي إلى تهديد مؤسسات تجارية بالإقفال لأنّ معظم عمليات البيع والشراء في بيروت تتمّ نقداً، وفي حال تعذّر الدفع فإنّ البضائع لا تُسلّم والشغل يتراجع أكثر.

ويتفهّم المراقب الخارجي غضب اللبنانيين وقلقهم لمعرفة كيف حصل ما حصل بالضبط ولماذا وقع لبنان في أزمة كهذه. لقد مضت بضعة اسابيع حتى أمكن وضع بعض خيوط القصّة وشرح منحى التدهور الذي سلكته الأمور. النقطة الأولى كانت أنّ قوّة إنترا ولّدت للبنك ولرئيسه يوسف بيدس أعداءً أقوياء. وعبر سلسلة من الخطوات المنفصلة ظاهرياً تمكّن هؤلاء الأعداء من بناء حلقة مدمّرة كسرت البنك. وكان لهؤلاء الأقوياء داعمون دوليون. ومن الخارج تحرّكت بريطانيا أولاً. فقد غضبت على بيدس لأنّه رفض شراء طائرات بريطانية الصنع من طراز Viscount 10

.11 «How did they break the bank», *Time*, November 28, 1966.

لصالح شركة الميدل إيست التي يملكها إنترا. فضغطت لندن على الكويت لسحب ودائعها من إنترا لتحوّلها إلى بريطانيا لدعم الجنيه الاسترليني. ثم تحرّكت فرنسا التي تملك 15 فيالمئة من أسهم الميدل إيست وتريد افتراس الشركة وتكره بيدس الذي تعتبره أميركي الهوى. فأوقفت مساعي إنترا لبناء مركز مصرفي أوروبي كبير في باريس. وبعدها جاءت روسيا التي تريد أن تُظهر نوايا حسنة تجاه الغرب في مسألة تعتبرها جانبية في الصراع الأكبر. فأمرت «موسكو نارودني بنك» بسحب ودائعه في بنك إنترا التي بلغت 5 ملايين دولار. ثم أخذ موظفو نارودني ينفخون في نار المؤامرة بأنّ «إنترا أصبح مريضاً».

ورغم أنّ مشاكل إنترا لم تكن بلا أمل، إلا أنّ رائحة الدم انتشرت في سماء السوق المالية اللبنانية وكثر الجلادون. وحاول بيدس الحصول على قرض من مصرف لبنان لكنه اصطدم بجدار الأعداء القدامى الذين رفضوا طلبه. ووصل خبر طلب بيدس سلفة وأنّ طلبه قد رُفض إلى قادة نقابة موظفي المصارف الذين كرهوا بيدس لأنّه منع موظفي إنترا من الالتحاق بالنقابة. واغتنم زعيمان سياسيان سبق أن رفض بيدس طلبهما لقروض من إنترا، الفرصة، فقادا نقابة موظفي المصارف في حملة تشهير واسعة اعتمدت على الهاتف وعلى مناشير بدون توقيع وُوزّعت باليد من باب إلى باب في بيروت والمناطق تعلن أنّ إنترا في أزمة، ما أثار الذعر في قلوب صغار المودعين.

بعدما أُقفل تحت ضغط السحوبات الطارئة لمدّة شهرين، افتتح بنك إنترا أبوابه مجدّداً قبل أسبوع، مدعوماً بقرض 45 مليون دولار وبالتزام من كبار المودعين بالإبقاء على ودائع قيمتها 90 مليون دولار لمدّة ثلاث سنوات. ولكن المخلوق الجديد لم يعنِ أنّ أزمة إنترا قد حُلّت. وعلى سبيل المثال، فإنّ فروعه في نيويورك وفرنكفورت وباريس قد أقفلت إلى الأبد والضغط اشتدّ لبيع 65 في المئة من أسهم الميدل إيست. ورغم ذلك، فإنّ إعادة افتتاح فروع إنترا لاقت ترحيباً عارماً في لبنان بعدما اهتزّت الثقة العربية والعالمية بسوقه وبعدما عانى أصحاب الأعمال من شح في السيولة، وشكت المصارف الأخرى من عجزها عن منح قروض فوق مبلغ محدّد في حين كان سقف قروض إنترا مرتفعاً. كما أنّ الإعلان عن نيّة الحكومة تأسيس مجلس إدارة جديد لإنترا قد لقي وقعاً طيّباً ومطمئناً.

في تلك الأثناء، كان القضاء اللبناني يطارد يوسف بيدس، «الرأس الكبير» في إنترا واللاجىء الفلسطيني الذي بنى أمبراطورية عالمية، لاستجوابه حول «سلوكه المصرفي غير الاعتيادي». وربما سيجد القضاء صعوبة في العثور على بيدس. فقد انتشرت إشاعة في أوروبا في الأسبوع الذي أقفل البنك فروعه هناك أنّ بيدس قد يكون في البرازيل[12].

12. *Time*, December 23, 1966.

الفصل السابع عشر

وضع اليد على «إنترا» لبنان

أصاب انهيار إنترا عام 1966 الاقتصاد اللبناني في الصميم. فقد تقهقرت البحبوحة التي تمتّع بها لبنان من 1959 إلى 1966، وابتلت البلاد بسوء حظ متعدّد الأوجه. فرغم أنّ مصرف لبنان قد ضخّ كميات كبيرة من الدولارات لمساعدة 71 بنكاً لبنانياً، فإنّ بيروت لم تتعافَ كمركز مالي وتجاري، وبقيت الثقة الدولية بقطاع لبنان المالي متعثّرة ومتردّدة.

مشايخ النفط وأثرياء العرب الذين ساهمت أموالهم في جعل بيروت عاصمة المال في الشرق الأوسط، نقلوا ثروتهم إلى عواصم غربية. وقطاع السياحة الأساسي في اقتصاد لبنان تدهور عام 1967 بسبب الحرب العربية الاسرائيلية ذلك العام. في خريف 1967، عانى هذا القطاع من غياب الزوار ففرغت الفنادق والمطاعم من الزوار، وبطأت حركة مرفأ بيروت لقلّة البضائع، وأقفلت النوادي الليلية أبوابها وبدأت إفلاسات المحلات التجارية لقلّة الزبائن[1].

حكومة اليافي تعيّن لجان تحقيق

تحرّكت السلطات اللبنانية أخيراً، كما رأينا في الفصل السابق، ليس لإنقاذ إنترا بل للاستيلاء عليه بسرعة ومنعه من النهوض. فعيّنت الحكومة لجنتين. الأولى مؤلّفة من ستة محاسبين برئاسة القاضي المتقاعد شوكت المنلا الذي لا خبرة لديه أو معرفة بشؤون البنوك والقطاع المالي وقوانينه، ولكنه كان صديقاً مقرّباً وموضع ثقة لدى

1. *Time*, October 20, 1967, «A Rescue Operation of Banks in Beirut»; *Time*, November 5, 1968, «Intra Bank Opens Again».

رئيس الحكومة عبدالله اليافي. وكانت مهمة هذه اللجنة مراجعة دفاتر محاسبة إنترا والتدقيق في سياسة البنك وسلوكه.

أمّا اللجنة الثانية فقد كانت مؤلفة من أربعة خبراء ومهمتها كانت تقييم موجودات وأموال وممتلكات إنترا. وجاء في أمر تأليف اللجنتين تقديم تقارير حول عملهما خلال أسبوع، ما أثار استغراب المراقبين حول الفترة الزمنية القصيرة جداً للتعاطي مع بنك بحجم إنترا. وبقي تفسير واحد وهو استعجال اليافي ومَن وراءه لإتمام عملية كسر إنترا حتى عن طريق خلق لجان سريعة تقدّم تقارير مسترجلة، ما يقطع الطريق على أصحاب البنك لإنقاذه بدون تدخّل رسمي.

والحقيقة أنّ أي محكمة – حتى في لبنان – كانت ستشكّك في مقدرة أي لجنة من الخبراء على الخروج بتقرير وافٍ وعادل ومتكامل حول مؤسسة بهذه الضخامة خلال أيام. فالأمر كان يحتاج إلى عامٍ تقريباً لدراسة الملف من جميع وجوهه بما فيه الأدوار المشبوهة التي لعبها بعض السياسيين والرسميين الكبار وصحّة الإشاعات ومَن أطلقها.

تسميةُ اللجنتين واختيار أعضائها المتسرّع لم يخضعا لأي معايير مهنية أو قانونية، ما سبّب استهجان وغضب كثيرين. حتى إنّ بعض المودعين العرب الذين لم يتركوا إنترا بعد، خافوا أنّ استهتار الحكومة بالتعامل مع مصير البنك قد يؤدي إلى خسارة ودائعهم.

شركة أجنبية تعكّر مسار المؤامرة

وبالفعل فقد اتسّعت دائرة الاحتجاج، ووقع اليافي تحت مجهر الضوء ما أجبره على العودة عن قراره. ثم رضي أن تتسّلم جهة دولية خبيرة مهام اللجنتين. فكلّفت الحكومة شركة Price WaterHouse الأميركية والتي كانت في تلك الفترة تقوم بمهام رقابية للبنك الدولي.

وكانت مهمة هذه الشركة الاشراف على التدقيق في دفاتر إنترا وتقييم موجوداته بأحدث الطرق الغربية المعتمدة. وكانت المفاجأة أنّ تقييم الشركة الأميركية الأولي أكّد أنّ حالة إنترا ممتازة. وهنا حدث ما أخاف الحكومة ومَن وراءها من السياسيين. ذلك أنّ مسؤولاً كبيراً في «برايس واتر هاوس» هو إريك مكميلان كشف لباتريك سيل

مراسل صحيفة «الأوبزرفر» البريطانية أنّ التحقيقات الأولية بيّنت أنّ إنترا في «وضع سائل solvent». وعلى هذا الأساس فإنّ الشركة قد نصحت الحكومة اللبنانية أنّ من مصلحة الاقتصاد اللبناني إنقاذ إنترا. ويجب على الدولة اللبنانية أن تمدّه بسيولة فورية وتسمح له بفتح أبوابه كالسابق.

لقد رأى خبير «برايس واترهاوس» أنّ إنترا، حتى في حالته الراهنة، كان من المتانة بحيث يغري أي مجموعة مالية دولية بأنّه استثمار مربح جداً. حتى إنّ إقتناع مكميلان بحال إنترا أنّ البنك قادر على فتح أبوابه بفضل إمكاناته الداخلية وبدون مساعدة، جعله يعد الحكومة لو وافقت أن يتطوّع «للتحدّث عن بنك إنترا مع أي جهة تريد شراءه أو الاستثمار فيه»[2]. لقد ظنّت الحكومة ومَن وراءها أنّهم يمكنهم التلاعب مع هذا الخبير وشركته وجرجرة الموضوع بصمت. ولكن تصريح ممثّل الشركة الأميركية للصحافة الأجنبية كان آخر ما كان اليافي وأعداء إنترا يريدون سماعه. فقد وقع التصريح كالقنبلة في بيروت لأنّه كشف، ببراءة وموضوعية، المؤامرة الدنيئة المستمرّة على البنك. ذلك أنّ مكميلان وشركته كانا يعتقدان أنّ ثمّة رغبة صادقة لدى الحكومة في معالجة تبعات أزمة إنترا من منطلق المصلحة العامة اللبنانية. ولكن كان المطلوب هو العكس أي برهنة أن إنترا متعثّر. فأخذ النظام اللبناني وزبانيته يتساءلون: كيف تجرؤ شركة «برايس واترهاوس» على أن تعلن أنّ إنترا في وضع سائل في حين أنّ الحكومة اللبنانية التي كلّفتها تريد تقريراً يقول إنّ إنترا غير سائل؟

وبدا أنّ تقرير «برايس واترهاوس» سيشكّل تحدّياً للحكومة اللبنانية إذا خرج إلى العلن، فقامت هذه الأخيرة بإنهاء العقد مع الشركة الأميركية بشكل مفاجىء ومنعت فريقها من متابعة العمل على ملف إنترا. وربما كانت هذه الشركة محظوظة بالخروج من الأوحال اللبنانية، ذلك أنّ اليافي هدّد بملاحقتها قضائياً بتهمة تسريب معلومات إلى الإعلام قبل أن تنظر فيها وتوافق عليها الحكومة اللبنانية. وهكذا تخلّص اليافي من شركة محايدة وأجنبية، وعاد إلى اللجنتين اللبنانيتين اللتين كلّفهما قبل أسابيع مع أوامر منه بأن تنجز التقرير بسرعة.

2. Patrick Seale, *The Observer*, November 5, 1966.

اللجنتان

رافق عودة اللجنتين حملة سياسية مركّزة ضد إنترا وبيدس، ووقف نواب في البرلمان اللبناني في جلسة 31 تشرين الأول 1966 يهاجمون إنترا ويتهمون بيدس باللصوصية وبمخالفة القوانين وكل ما يخطر في البال من جرائم بدون براهين وأدلة ومستمسكات ولا حتى قطعة من الورق في أيديهم. وكأنّهم يؤدّون واجباً أعلى فرض عليهم ضرورة الكلام العلني. ولم يكن كل النواب الذين شتموا بيدس من شلّة أعداء إنترا أو أنّ إنترا مَنَعَ عنهم قروضاً وخدمات. بل، كما شرح بيدس في مذكراته، إنّ بعضهم كان أيضاً من السياسيين الذين مدّهم إنترا بالمال والخدمات غبّ الطلب. ويعلّق نجيب علم الدين أنّه صُدم عندما كان يسمع مطالعة نواب ظنّ أنّهم من أصدقاء بيدس، فوجدهم يتكلّمون الآن ضد بيدس. ولأنّ هؤلاء النواب كانوا يعلمون ما قدّمه بيدس لهم، فقد انخفضت ثقة علم الدين بالبشر وعلّق لوحة كبيرة في مكتبه تقول: «اتق شرّ من أحسنت إليه».

وسيتبيّن لاحقاً أنّ النواب المحسوبين على بيدس والذين هاجموه في الجلسات قد عادوا بعد شهور وانتقدوا الحكومة على أدائها في أزمة إنترا. ولكنّ هذا لم يكن كفّارة، إذ أنّهم صوّتوا مع مشاريع الحكومة على أي حال وكان اعتراضهم على أدائها لذرّ الرماد في العيون. أي إنّهم كانوا بلا صدقيّة. وهذا السلوك ما زال متّبعاً في البرلمان اللبناني.

تزوير التقارير واعتقال إدارة إنترا

عمد أعضاء اللجنتين إلى استعارة تقرير خبراء «برايس واترهاوس» الأميركيين ثم حذفوا وأضافوا من عندياتهم كيفما اتفق. وقدّموا تقريراً يوم 14 تشرين الثاني 1966 يلبّي طلبات اليافي المستعجلة. فكان التقرير مجموعة معلومات غير دقيقة، غير موضوعي في اتهاماته العشوائية المبنية على تكهنات بعض ما اثاره أعداء بيدس وإنترا بدون سند، وغير متجانس في تعاطيه في القضية من صفحة لصفحة. وحتى لو تضمّن التقرير حقائق، فإنّ استعراض مخالفات إنترا القانونية بشكل مثير أغفل مسألة أنّ هذه المخالفات إنّما مارستها كل البنوك في لبنان كشأن عادي، وإثارتها لم يضف

شيئاً. صحيح أنّ بيدس كان مصرفياً غير عادي في سلوكه ونشاطاته، يسلك أقرب الحلول وأسرع الأساليب للوصول إلى غاياته، وفي ذلك تجاوز إجراءات وشروطاً قانونية. ولكن حجم تجاوزاته لم يكن فظيعاً أو جرمياً على أي حال. كمواطن استورد سيارة وتمهّل لبضعة أشهر قبل تسجيلها. لقد كان بيدس رجلاً في عجلة من أمره في استثماراته حتى لو لم يكن ذلك سبباً كافياً لوحده لتبرير مخالفاته. ولكن انتقام الحكومة ومصرف لبنان وأعداء بيدس كان أفظع بكثير من حجم الجرم والمخالفات.

كما تبيّن لاحقاً أنّ اتهامات مدعي عام الدولة ضد بيدس وإنترا كانت مبالغات ومهزلة أفقدت الدولة الكثير من صدقيتها.

وكان متوقعاً ماذا ستكون عليه خطوات الحكومة التالية. إذ أنّها أمرت بتوقيف إداريّي إنترا الكبار في بيروت ورميهم في السجن. وساقت ضد كل منهم اتهامات خطيرة بالتزوير والسرقة وسوء إدارة حقوق المودعين والمساهمين.

وكان اسكندر أيوب، المسؤول الأول في إدارة إنترا، أول مَن دخل السجن. ولحقه خلال أيام نائبا الرئيس إميل مسلّم وفريتز مروّم. أمّا نائب الرئيس الثالث بدر الفاهوم فقد كان خارج البلاد اثناء الاعتقالات، فلجأ إلى الأردن، حيث كانت تربطه علاقة عائلية مع الأسرة المالكة عن طريق زواج ابنة شقيقه. فتوسّط له الملك حسين لدى السلطات اللبنانية ومهّد عودته إلى بيروت على أن يحجز في غرفة في مستشفى وليس في السجن. كما أصدرت السلطات اللبنانية مذكرة توقيف بحق يوسف بيدس وسلّمتها إلى البوليس الدولي «الانتربول»[3].

ورغم محاولات تصغير قيمة الموجودات وتكبير المستحقات فإنّ تقرير اللجنتين خلص إلى أنّ موجودات إنترا هي 627 مليون ليرة وديونه 652 مليوناً وعجزه 25 مليون ليرة. وسرعان ما تبيّن يوم صدور التقرير أنّ اللجنتين أغفلتا إضافة قيمة ناطحة سحاب نيويورك وقيمة فرعي روما وفرانكفورت. ورغم أنّ هذه الإضافة أظهرت فائضاً كبيراً لمصلحة البنك فإنّ الحكومة أهملتها ولم تتخذ خطوات لتعويم البنك ومساعدته. ثم إنّ أعضاء اللجنتين أثبتوا جهلهم في إعداد التقارير والجداول. ذلك أنّهم أضافوا فندق Londonderry الذي يملكه إنترا في لندن إلى لائحة العقارات.

3. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots*, 2006, pp. 166-168.

اللجنتان

رافق عودة اللجنتين حملة سياسية مركّزة ضد إنترا وبيدس، ووقف نواب في البرلمان اللبناني في جلسة 31 تشرين الأول 1966 يهاجمون إنترا ويتهمون بيدس باللصوصية وبمخالفة القوانين وكل ما يخطر في البال من جرائم بدون براهين وأدلة ومستمسكات ولا حتى قطعة من الورق في أيديهم. وكأنّهم يؤدّون واجباً أعلى فرض عليهم ضرورة الكلام العلني. ولم يكن كل النواب الذين شتموا بيدس من شلّة أعداء إنترا أو أنّ إنترا مَنَعَ عنهم قروضاً وخدمات. بل، كما شرح بيدس في مذكراته، إنّ بعضهم كان أيضاً من السياسيين الذين مدّهم إنترا بالمال والخدمات غبّ الطلب. ويعلّق نجيب علم الدين أنّه صُدم عندما كان يسمع مطالعة نواب ظنّ أنّهم من أصدقاء بيدس، فوجدهم يتكلّمون الآن ضد بيدس. ولأنّ هؤلاء النواب كانوا يعلمون ما قدّمه بيدس لهم، فقد انخفضت ثقة علم الدين بالبشر وعلّق لوحة كبيرة في مكتبه تقول: «اتق شرّ من أحسنت إليه».

وسيتبيّن لاحقاً أنّ النواب المحسوبين على بيدس والذين هاجموه في الجلسات قد عادوا بعد شهور وانتقدوا الحكومة على أدائها في أزمة إنترا. ولكنّ هذا لم يكن كفّارة، إذ أنّهم صوّتوا مع مشاريع الحكومة على أي حال وكان اعتراضهم على أدائها لذرّ الرماد في العيون. أي إنّهم كانوا بلا صدقيّة. وهذا السلوك ما زال متّبعاً في البرلمان اللبناني.

تزوير التقارير واعتقال إدارة إنترا

عمد أعضاء اللجنتين إلى استعارة تقرير خبراء «برايس واترهاوس» الأميركيين ثم حذفوا وأضافوا من عندياتهم كيفما اتفق. وقدّموا تقريراً يوم 14 تشرين الثاني 1966 يلبّي طلبات اليافي المستعجلة. فكان التقرير مجموعة معلومات غير دقيقة، غير موضوعي في اتهاماته العشوائية المبنية على تكهنات بعض ما اثاره أعداء بيدس وإنترا بدون سند، وغير متجانس في تعاطيه في القضية من صفحة لصفحة. وحتى لو تضمّن التقرير حقائق، فإنّ استعراض مخالفات إنترا القانونية بشكل مثير أغفل مسألة أنّ هذه المخالفات إنّما مارستها كل البنوك في لبنان كشأن عادي، وإثارتها لم يضف

شيئاً. صحيح أنّ بيدس كان مصرفياً غير عادي في سلوكه ونشاطاته، يسلك أقرب الحلول وأسرع الأساليب للوصول إلى غاياته، وفي ذلك تجاوز إجراءات وشروطاً قانونية. ولكن حجم تجاوزاته لم يكن فظيعاً أو جرمياً على أي حال. كمواطن استورد سيارة وتمهّل لبضعة أشهر قبل تسجيلها. لقد كان بيدس رجلاً في عجلة من أمره في استثماراته حتى لو لم يكن ذلك سبباً كافياً لوحده لتبرير مخالفاته. ولكن انتقام الحكومة ومصرف لبنان وأعداء بيدس كان أفظع بكثير من حجم الجرم والمخالفات.

كما تبيّن لاحقاً أنّ اتهامات مدعي عام الدولة ضد بيدس وإنترا كانت مبالغات ومهزلة أفقدت الدولة الكثير من صدقيتها.

وكان متوقعاً ماذا ستكون عليه خطوات الحكومة التالية. إذ أنّها أمرت بتوقيف إداريّي إنترا الكبار في بيروت ورميهم في السجن. وساقت ضد كل منهم اتهامات خطيرة بالتزوير والسرقة وسوء إدارة حقوق المودعين والمساهمين.

وكان اسكندر أيوب، المسؤول الأول في إدارة إنترا، أول مَن دخل السجن. ولحقه خلال أيام نائبا الرئيس إميل مسلّم وفريتز مروّم. أمّا نائب الرئيس الثالث بدر الفاهوم فقد كان خارج البلاد اثناء الاعتقالات، فلجأ إلى الأردن، حيث كانت تربطه علاقة عائلية مع الأسرة المالكة عن طريق زواج ابنة شقيقه. فتوسّط له الملك حسين لدى السلطات اللبنانية ومهّد عودته إلى بيروت على أن يحجز في غرفة في مستشفى وليس في السجن. كما أصدرت السلطات اللبنانية مذكرة توقيف بحق يوسف بيدس وسلّمتها إلى البوليس الدولي «الانتربول»[3].

ورغم محاولات تصغير قيمة الموجودات وتكبير المستحقات فإنّ تقرير اللجنتين خلص إلى أنّ موجودات إنترا هي 627 مليون ليرة وديونه 652 مليوناً وعجزه 25 مليون ليرة. وسرعان ما تبيّن يوم صدور التقرير أنّ اللجنتين أغفلتا إضافة قيمة ناطحة سحاب نيويورك وقيمة فرعي روما وفرانكفورت. ورغم أنّ هذه الإضافة أظهرت فائضاً كبيراً لمصلحة البنك فإنّ الحكومة أهملتها ولم تتخذ خطوات لتعويم البنك ومساعدته. ثم إنّ أعضاء اللجنتين أثبتوا جهلهم في إعداد التقارير والجداول. ذلك أنّهم أضافوا فندق Londonderry الذي يملكه إنترا في لندن إلى لائحة العقارات.

3. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots*, 2006, pp. 166-168.

ولكنّهم أغفلوا وضع قيمته في الجدول ولم يظهر في مجموع الموجودات. وهذا الفندق بيع فيما بعد بمبلغ 8 ملايين دولار أو 24 مليون ليرة – ما يكفي وحده لسدّ العجز – ولكن أيّاً كان لم يعد إلى التقرير ويصحّح هذه المعلومة.

اليافي يستقيل ورشيد كرامي رئيساً للحكومة

تدّخل المساهمون العرب مجدّداً احتجاجاً على طرد «برايس واترهاوس» وشكوا من التقرير المضلِّل الذي قدّمته اللجنتان اللبنانيتان اللتان عيّنها اليافي. ولكن هذا حدث في وقت كانت حكومة اليافي قد قدّمت استقالتها[4] في 6 كانون الأول 1966. فكلّف الرئيس حلو رشيد كرامي تشكيل حكومة جديدة في 7 كانون الأول 1966 واستمرّت حكومة كرامي حتى 8 شباط 1968[5].

وكان كرامي زعيم طرابلس على غير موجة اليافي نسبياً، ويستمع إلى الشكاوى من اللجنتين اللبنانيتين وارتباطاتها السياسية، وأنّه يجب الاستمرار في الاعتماد على رأي شركات محاسبة أجنبية. فقد بات واضحاً الآن أنّ الشركة الأميركية واترهاوس قد أخرجت تقريراً برّأ بيدس وإنترا وأدان ضمنياً تصرف حكومة اليافي، وأنّ الحكومة أخفت الموضوع كما لو أنّ لا رأي خارجياً مستقلاً قد اصبح على الطاولة.

فتعاقدت حكومة كرامي في 23 كانون الأول 1966 مع شركة محاسبة بريطانية هي «الأخوة كوبر Cooper Brothers». ولكن الحكومة تبعت نهج عمل اليافي البيروقراطي نفسه، وعمدت إلى تكتيك التضييق على الفريق الإنكليزي والضغط عليه لإنجاز المهمة بسرعة. وكان هذا الضغط مؤذياً لأنّه حرم الخبراء الوقت الكافي

4. حكومة عبدالله اليافي من 9 نيسان 1966 حتى 6 كانون الأول 1966 مؤلّفة من (تغيّر أصحاب المقاعد الوزارية في هذه الفترة) : نائب رئيس مجلس الوزراء : فؤاد بطرس. وزير الاشغال العامة والنقل : كمال جنبلاط. وزير الاقتصاد الوطني: صبحي محمصاني. وزير الانباء: عبدالله اليافي. وزير البريد والبرق والهاتف : كمال جنبلاط. وزير التربية الوطنية: فؤاد بطرس. وزير التصميم العام: إدوار حنين. وزير الخارجية والمغتربين: فيليب تقلا. وزير الداخلية: بيار الجميّل. وزير الدفاع الوطني : فؤاد بطرس. وزير الزراعة: بشير العثمان. وزير السياحة: إدوار حنين. وزير الصحة العامة: كامل الاسعد. وزير العدل : فيليب تقلا. وزير العمل والشؤون الاجتماعية : جميل لحود. وزير المالية: عبدالله اليافي. وزير الموارد المائية والكهربائية: كامل الاسعد. وزير العدل: عبدالله اليافي.
5. عاد اليافي رئيساً للحكومة بعد كرامي واستمرّ حتى 15 كانون الثاني 1969.

للتعاطي مع الدفاتر والأرقام والوثائق، بالدقة والمهنية المطلوبتين دولياً. ولكي يكتمل العمل كان لا بد من إجراء مقابلات وجاهية مع 100 شخص من أمبراطورية إنترا ومع مسؤولين رسميين لبنانيين. وهذا لم يحصل إلا بدرجة ضئيلة.

وكانت الشركة البريطانية على علم بمصير العقد مع «برايس واترهاوس كوبر»، ولم تكن ترغب في أن تخسر عقدها هي. فرضخت لضغط الحكومة وقدّمت تقريراً مستعجلاً في 28 شباط 1967. ولكي تحافظ على سمعتها ذكرت نواقص التقرير في المقدمة، ومنها:

- أنّ فريقها لم يحصل على المهلة الكافية لمعالجة المعلومات المتوفّرة كافة وتحليلها.
- ولم يجرِ أي مقابلات ولا تحقيقات مع مديري بنك إنترا ومحاسبيه ومحاميه ومدققيه.
- ولا مع مسؤولي مصرف لبنان والحكومة اللبنانية ما كان سيضيف أبعاداً هامة لمطالعة علمية مقبولة.

وما عقّد مهمة فريق الشركة أنّ الحكومة اللبنانية كانت قد اعتقلت مديرين ومحاسبين ومحامين ومدققين من إنترا أو منعت مَن لم تعتقله من أن يدخل حَرَم فروع إنترا في لبنان. كان إنترا مكشوفاً أمام أعدائه بالكامل لا يقدر أصحابه حتى على تقديم دلائل تثبت قوّته وتثبت براءتهم. ما اضطر الخبراء الإنكليز إلى تضمين تقريرهم معلومات معظمها مكرّر مما صاغه شوكت المنلا وجنته من اللبنانيين الذين اختارهم اليافي بعناية. وقدّمت الشركة الانكليزية تقريرها الأول إلى وزارة المالية في 3 شباط 1967 على أساس أنّ قيمة الموجودات هي 738 مليون ليرة وقيمة المستحقات هي 789 مليون ليرة، أي بعجز قدره 51 مليون ليرة، أو أقل من 7 في المئة (وهو ضعف العجز الذي خمّنته لجنة المنلا). وأضاف تقرير الشركة البريطانية فقرة تقول إنّ الأرقام يجب ألاّ يعتدّ بها إلى حد بعيد لأنّه يمكن أن تكون مختلفة لو أتيح لفريق الشركة المزيد من الوقت والمجال للتدقيق.

وسيتبيّن أنّه لو فسح المجال أمام الشركة البريطانية فإنّها كانت ستخلص إلى النتيجة نفسها التي وصلت إليها الشركة الأميركية «برايس واترهاوس» بأنّ إنترا كان سائلاً وفي وضع مالي جيّد.

في تفاصيل عديدة تعلّقت بالموجودات والمستحقات، اضطر الخبراء الإنكليز إلى

قبول آراء أعضاء اللجنة اللبنانيين بدون مستند أو وثيقة ثبوتية. لقد أسند التقرير الإنكليزي أي معلومات ضعيفة إلى أعضاء اللجنة اللبنانية مع إضافة علامات استفهام بأنّها تحتاج إلى تدقيق وافٍ. وعلى سبيل المثال، كان ثمّة تباين في أرقام حسابات ودائع كمال أدهم صهر الملك فيصل وعضو مجلس إدارة إنترا، وحسابات جاسم درويش وعبدالله درويش من قطر، وبين أرقام أعضاء اللجنة اللبنانية غير الموثّقة التي منحت أدهم والقطريين وغيرهم حصصاً أهم من حساباتهم في كيفية توزيع تركة إنترا بعد بيع موجودات البنك.

كما اضطر الخبراء الانكليز، بسبب ضيق الوقت، إلى أخذ منحى محافظ في تقييم الموجودات. وتبيّن لاحقاً أنّ منحاهم لم يكن فقط محافظاً بل مبالغاً في التقليل من قيمة الموجودات، خوفاً من الوقوع في خطأ. وربّما أثّر في تقديراتهم الجو السلبي ضد إنترا لدى اللجنتين اللبنانيتين وآراء أعضائها التي كانت تقلّل قيمة الموجودات وتبالغ في قيمة المستحقات. ما خدم سياق إفلاس البنك ووضع اليد عليه كما رغبت الطبقة السياسية.

وعلى سبيل المثال، ذكر التقرير مبنى فرع نيويورك أنّ بيعه وتصفية مستحقاته سيجلبان 1.5 مليون دولار فقط. ولكن عندما بيع المبنى في منتصف 1967، كان الربح الصافي 6.5 ملايين دولار، أي أكثر من أربعة أضعاف ما ذكره التقرير.

وذكر التقرير أيضاً أنّ بيع فرع روما سيحقّق 575 ألف دولار. ولكن عندما تمّ البيع كان الربح 1.5 مليون دولار.

ويجب التذكير هنا أنّ تقييم الأرباح – والتي كانت أفضل بكثير مما ذكره التقرير – وأنّ تقدير الموجودات الجامدة غير المنقولة قد تمّ في ظروف تصفية وجو مسموم فضائحي، فاستغلّ المشترون الأمر ليحطّموا أسعار الأصول. ولم يتم البيع والتقييم في أوقات عادية قد يحصل أثناءها تفاوض ويصدر تقييم أكثر جدية للعقارات. كما كان على الحكومة تأخير عملية البيع بضع سنوات ما كان سيجلب ربحاً يفوق 100 مليون دولار على أصول إنترا. وعلى سبيل المثال، وصلت قيمة ناطحة السحاب في نيويورك إلى مليارات الدولارات بأسعار اليوم. وكان إنترا يملك 82 في المئة من أسهم شركة «لا سيوتار» لبناء السفن في فرنسا. فخمّن التقرير قيمة تلك الأسهم بأربعين مليون فرنك فرنسي، على أساس 90 فرنكاً للسهم الواحد. ولكن بعد ثلاثة شهور من هذا

التقرير، خرج التقرير السنوي للشركة الفرنسية أعدّته وكالة حكومية فرنسية وكان على أساس 200 فرنك للسهم. أي إنّ قيمة حصّة إنترا كانت 85 مليون فرنك وليس 40 مليوناً.

وكان ذكر النواقص تلميحاً ذكياً من الشركة يفهمه الفطناء في دوائر الغرب أن مضمون التقرير لا يؤخذ على محمل الجد ولا يستعمل كمسودة اتهامية ضد إنترا وأنّ أي قاضٍ محايد سيرميه خارجاً.

ولكنّ الحكومة اللبنانية تصرّفت بتهوّر عند استلامها تقرير «الأخوة كوبّر» فقد نشرته فوراً، قبل التداول به والتأكّد من مضمونه. ما خلق إشكاليات في العلن كانت في غنى عنها. إذ أنّ التقرير الجديد استعمل بعض الأرقام التي أوردها تقرير لجنة الإدارة التي عيّنتها الحكومة مع أنّ تلك الأرقام لم تكن دقيقة ومتلاعباً بها. والأسوأ أنّ الإعلام وبعض السياسيين ورجال الأعمال قد اقتبسوا من تقرير «الأخوة كوبر» أرقاماً ومعطيات منحازة تدين لدى نشرها إنترا وبيدس، وبطريقة تخدم أعداء بيدس. وقام هؤلاء بتعميم هذه الأرقام والمعطيات التي تضخّم ديون إنترا وتداولوها وصاغوا المقالات نحوها، على أساس «أنّ هذا تقرير إنكليزي مستقل من الخارج وانظروا ماذا يقول».

أثّر انتشار السريع لمضمون التقرير في مسار أي قرار أو حكم سيصدر حولها مستقبلاً وخلق حال من الفوضى والحيرة حول الملف.

ولم يكن ثمّة طريقة للهروب من الجو المسموم، ذلك أنّ أعداء إنترا كانوا بالمرصاد وكرّروا المشهد نفسه مع كل تقرير أو بيان صدر عن الحكومة أو عن مصرف لبنان حول إنترا. وفي بعض الأحيان، كان معدّو التقارير أنفسهم يختلفون حول نصوصها النهائية ويرفضون التوقيع عليها. فكان المشهد يتراوح بين الدراما والكوميديا: بين التآمر السياسي للتقليديين من ناحية والمنحى التهريجي لأصحاب بعض المصارف ورجال الأعمال، ما يصلح لمسرحية هزلية.

بعد صدور تقرير شركة «الأخوة كوبر»، قدّم بدر الفاهوم، نائب رئيس إنترا، مطالعة تحليلية لوزارة المالية اللبنانية موجّهة إلى وزيرها، يكشف فيها أخطاء بالغة حول تكبير قيمة المستحقات وتقليل قيمة الموجودات، مرفقاً مستندات وبراهين موثّقة. ولكن أي تعليق أو جواب على مطالعة الفاهوم لم يصدر عن الوزير المختص أو

عن وزارة المالية. إذ كانت المهمة الآن ذبح إنترا مهما كانت الوسائل.

كما قدّم نجيب علم الدين أيضاً مطالعة في 15 آب 1967 إلى فرنسيس شيرِر، رئيس كوبر، تتضمّن أخطاء وردت في التقرير تلحق الضرر بالمودعين والمساهمين إذا أُخذ بها. خاصة أنّ كوبر قد استند إلى تقرير لجنة الإدارة التي عينتها الحكومة وفاته أنّ خمسة من أعضاء تلك اللجنة قد رفضوا توقيع نصه النهائي لما ورد فيه من فبركات. وأنّ كوبر قد أخذ معلومات من أفراد هم أعداء لإنترا هدفهم تدميره.

وضع اليد على أموال بيدس

ويقول نجيب علم الدين إنّ حكومة كرامي ضغطت على الشركة البريطانية لكي يتضمّن تقريرها عن الموجودات - التي يمكن استعمالها لتصفية الديون - حسابات ودائع يوسف بيدس الخاصة في إنترا وحسابات زوجته وأولاده والبالغ قميتها 7 ملايين ليرة. وأن تأتي هذه الحسابات في التقرير تحت باب «موجودات البنك» ليتسنى وضع اليد عليها أيضاً. فكان هذا أسوأ جريمة ارتكبتها حكومة كرامي بحق بيدس وعائلته. وكانت نتيجة هذا العمل غير القانوني، والذي يحتاج إلى أمرٍ من القضاء بسبب قدسية الملكية الخاصة، هي حرمان عائلة بيدس من أموالها وتعريضها لاحتمال التشرّد.

وكانت هذه الجريمة بحق أسرة بيدس دليلاً إضافياً على عدم صحة ما قاله الرئيس شارل حلو لنجيب علم الدين عن تدهور بنك إنترا. لأنّ حجز أموال بيدس الآن كان يعني أنّ بيدس كان قادراً على سحب أمواله وأموال عائلته على الأقل من نيويورك وأي فروع أخرى. وأن يقبض عشرات الملايين لقاء توقيع صفقات حول عقارات إنترا المنتشِرة في لبنان وحول العالم ولكنه لم يفعل. حتى إنّ بيدس كان في منصب يسمح له بنقل ملايين الدولارات لو شاء ذلك. إذ أثناء اندلاع أزمة إنترا في أواسط تشرين الأول 1966، كان بيدس في فرع نيويورك الذي كانت لا تزال أبوابه مفتوحة أمام الزبائن. وكان بيدس محاطاً بفريق محامي الفرع الأميركيين وبمستشارين، فنصحه هؤلاء بسحب 5 ملايين دولار على الأقل من فرع نيويورك ليس كمنفعة شخصية بل كاحتياط مالي لمواجهة متهميه، ولملاحقة قضية البنك في محاكم لبنان والخارج وهذا يحتاج إلى مبلغ فوري يكون بين يديه. فردّ بعبارة واحدة: «أنا لن أسرق بنكي».

تعويض صغار المودعين

وفيما كانت تقارير الخبراء واللجان والمطالعات تتراكم، كانت الحكومة خلف الكواليس تتعرّض لعاصفة من الانتقادات المحلية حول أسلوب تعاطيها مع الأزمة وكيف أنّها أهملت مصير آلاف صغار المودعين اللبنانيين. ولذلك قدّم مجلس الوزراء مشروع قانون إلى البرلمان يجيز للحكومة انفاق 150 مليون ليرة من الخزينة أو استلافها من مصرف لبنان لتعويض صغار المودعين في إنترا عن كل حساب لا يزيد عن 15 ألف ليرة لبنانية. وبذلك امتصّت الحكومة بعض نقمة الشارع حول تقاعس الدولة عن نجدة إنترا.

كما قدّمت الحكومة مشروع قانون آخر يجيز لمصرف لبنان أن يساعد المصارف الأخرى. واثناء مناقشة مشروعي القانونين تكوّن إجماع لدى النواب أنّ ثمّة أخطاء كثيرة ارتكبها مصرف لبنان في تعاطيه مع أزمة إنترا وأنّ الحكومة تتحمّل مسؤولية ما جرى لإنترا وصولاً إلى انهياره. وكالعادة في لبنان حتى اليوم، تلى النقاش تصويت ومُرّر مشروعا الحكومة رغم الكلام على أخطاء.

باشر مصرف لبنان مساعدة المصارف الأخرى بكميات كبيرة وصل مجموعها في نهاية 1967 إلى 221 مليون ليرة حتى لا تقع هي أيضاً في بالوعة الأزمة. فقد كانت أغلبية أصحاب تلك المصارف وكبار موظفيها وعائلاتهم وأصدقائهم من خاصية الطبقة الحاكمة. وبنظر الحكم كان الواجب إنقاذهم مهما كلّف الأمر، لأنّ ذلك يساهم في استمرارية البنية التقليدية والاقطاعية في المجتمع اللبناني. ولكن حتى في ذلك فإنّ الدعم لم يكن كافياً وبعض المصارف إنهار وأعلن إفلاسه.

القضاء اللبناني يحكم ضد إنترا

ثم خرجت الحكومة بمشروع قانون ثالث يحمي المصارف من الإفلاس. وهذه المرّة لم يستثنِ القانون إنترا، بل منح حاكم مصرف لبنان السلطة للطلب إلى القضاء الإذن بتعيين مدير عام ولجنة إدارية لبنك إنترا تتسلّم صلاحية ومسؤوليات مجلس الإدارة السابق والجمعية العامة للمساهمين وفي الوقت نفسه تمثّل الدائنين. وهذه الإجراءات لم تكن قانونية وفق قانون التجارة اللبناني، كما أنّها اغتصبت حقوق المساهمين بوضع

اليد على البنك من أصحابه الشرعيين بدون حق.

قبل أسبوع من تصديق البرلمان على المشروع الذي وعد أنّه سيعالج أزمة إنترا، حصلت مفاجأة صدمت المراقبين. إذ رغم أنّ مشروع القانون الحكومي كان قيد التداول، فقد تجاهل القضاء واجبه بأنّ عليه انتظار مداولات البرلمان على القانون والتصويت عليه. وأصدر القضاء حكمه في ملف إنترا في 4 كانون الثاني 1967 معلناً إفلاس إنترا، مستبقاً أي نتيجة لمصلحة إنترا من المطالعات البرلمانية.

وكان لهذا الحكم معنى واحد هو أنّ هيئة المحكمة كانت في الحقيقة تسابق الزمن لإحباط أي عمل إنقاذي لإنترا، مستندة في حكمها إلى «تقارير الخبراء» الذين وجدوا أنّ موجودات إنترا لا تغطّي مستحقاته، رافضة الأخذ بعين الاعتبار التقارير والمستندات التي تبيّن عدم دقّة بيان الموجودات وخاصة في تقييم فرعي نيويورك وروما وأصول أخرى.

لقد بيّنت قسوة الحكم القضائي وعماه عن الحقيقة، مدى سلطة وقوّة أعداء بيدس وإنترا في لبنان. وهذا ما أكدّته صحيفة النهار في افتتاحية صفحتها الأولى في اليوم التالي (5 كانون الثاني): «النوايا كانت إفلاس البنك رغم انتشار الحقيقة عن حجم سيولته». كما أحدث هذا الحكم القضائي صخباً محليّاً وعالمياً عارماً وتناقلته وكالات الأنباء ونشرات الأخبار التلفزيونية والإذاعية.

وبعد هذه الضجة التي كانت مطلوبة لتحطيم سمعة بيدس وسمعة مجلس الإدارة والهيئة الإدارية السابقة، وبعدما توجّه الوضع بعيداً عن أولوية انقاذ البنك بصورته السابقة، صدر عن محكمة الاستئناف قرار بعيداً عن الأضواء يلغي حكم الإفلاس ويعيد الكرة مجدّداً إلى مرمى مشروع القرار الحكومي في البرلمان.

ولكن المحكمة التجارية التي حكمت بالإفلاس ومهّدت لدخول مصرف لبنان، لم تأخذ موقفاً أو لم تعطِ رأياً بقرار محكمة الاستئناف الذي ألغى حكمها وبالتالي أوجد شكّاً في صدقية أحكامها. بل وكأنّها تعمل بإيحاءات خارجة عن إرادتها الصادقة والمهنية، أهملت المحكمة التجارية مطالعة محكمة الاستئناف وعاجلت، الآن وقد صوّت البرلمان على القانون، إلى تعيين لبناني يعمل في فرع مصرف أجنبي في بيروت مديراً عاماً لإنترا ليدير أعماله اليومية. وسمّت المحكمة لجنة إدارية من عشرة أشخاص مهمّتها تقديم تقرير دقيق عن حسابات إنترا والقيمة الفعلية لموجوداته

خلال ستة شهور.

وكانت المفاجأة أنّ المحكمة التجارية قد سمّت القاضي المتقاعد شوكت المنلا نفسه رئيساً لهذه اللجنة أيضاً رغم انكشاف سوء عمل اللجنة السابقة من «الخبراء» برئاسته والتي وضعت التقرير العشوائي الأول. وإذ امتنع أربعة من أعضاء اللجنة عن المشاركة في إدارة إنترا، تُرِكَ الأمر للمنلا والأعضاء الستة. فاستقال اللبناني الذي كان يعمل في مصرف أجنبي والذي كان قد عيّن مديراً عاماً لإنترا، بداعي المرض ولم يُعيّن بديلاً عنه.

لإعادة تقييم الموجودات قامت اللجنة بتسمية لجنة فرعية من عضوين لبنانيين فيها، وممثّل لشركة كوبر البريطانية. وصدر تقرير الموجودات في 11 أيار 1967 يُظهر مرّة أخرى قيمة أقل للموجودات وقيمة أكبر للمستحقات. وشاءت الظروف في الوقت نفسه أنّ تردّ شركة «كوبّر» على رسالة نجيب علم الدين، وذلك في 3 آب 1967 بأنّ ما جاء في التقرير الجديد كان نتيجة توجيهات رئيس اللجنة المكلّفة شوكت المنلا وليس ثمرة عضوي اللجنة المصغّرة. وأنّ التقرير الجديد قد استند إلى أرقام ومعلومات جمعها المنلا وقبلتها «كوبّر» كما هي.

شوكت المنلا يعرقل عمل اللجنة

وعندما واجه أعضاء اللجنة المنلا على فعلته، اعترف أنّه فعل ذلك بعفوية وبدون قصد. ثم عالج الخطأ بخطأ، فاقترح أنّه إذا لم يعجب تقرير «كوبّر» أعضاء اللجنة فيمكن وضعه جانباً والطلب إلى أمانة اللجنة عدم توزيعه. ولكن أعضاء اللجنة أصرّوا على تدوين ما حصل في محضر الاجتماع مع المنلا وأنّه لقّن المعلومات الخاطئة لممثّل الشركة البريطانية حول ما سيكون مضمون التقرير. وكذلك تدوين تعليماته لأمانة اللجنة بعدم توزيع التقرير. ورغم ذلك، فقد تسلّمت وزارتا المالية والعدل نسخة من التقرير الذي زيّفه المنلا. وبسحر ساحر، كما يحصل عادة في لبنان سُرّبت نسخة منه إلى الإعلام لتبدأ جولة جديدة من تشويه سمعة إنترا وبيدس.

ورغم هذه الزلّة في عمل اللجنة، فقد واصل الخبيران اللبنانيان عملهما يدقّقان ويتفحّصان كل عقار وحساب ودَين، ومن ثمّ يعودان إلى اللجنة الموسّعة لمناقشته والتصديق عليه بشكل جماعي. واستمرّت هذه اللجنة على هذه الحال من العمل إلى

أن أعدّت تقريراً مفصّلاً كان أفضل من السابق بيّن أخيراً أنّ بنك إنترا يتمتّع بفائض يفوق 150 مليون ليرة.

وكانت هذه المرّة الأولى التي برز فيها فائض ضخم جداً وعلى أيدي خبراء لبنانيين.

وإذ صار التقرير هذا جاهزاً لتقديمه إلى المحكمة، دعا المنلا اللجنة إلى اجتماع لتصديقه وفي نيته تخريب الجلسة. إذ أثناء الجلسة، أثار المنلا شجاراً مع أحد الأعضاء لسببٍ واهٍ، ثم فاجأ الحضور بمغادرة القاعة على أساس أنّ العضو قد أهانه في الكلام. ثم رفض المنلا بعد ذلك دعوة اللجنة إلى الانعقاد لتصديق التقرير، معلّلاً أنّ العضو الذي أهانه لم يعتذر منه بشكل كافٍ ورسمي.

ورغم نداءات أعضاء اللجنة ورجائهم على المنلا أن يدعو إلى جلسة أخرى، فقد واصل الرفض وماطل إلى أن انتهت فترة الأشهر الستّة التي حدّدتها المحكمة لإنهاء عمل اللجنة. ولتلافي هذه الثغرة التقنية، أقدم خمسة من أعضاء اللجنة على تقديم التقرير إلى المحكمة. فما كان من المحكمة إلا أن رفضته على أساس أنّه لم يأتها بشكل رسمي من رئيس اللجنة شوكت المنلا. ثم منحت المحكمة المنلا أسبوعاً لتقديم التقرير رسمياً. ولكن المنلا استمرّ في تجميد عمل اللجنة حتى انقضى الأسبوع. ولم تتّخذ المحكمة أي إجراء بحقّه بل اكتفت بتوبيخه على «تقاعسه عن أداء الواجب».

وكان عمل المحكمة مداناً لأنّ أعضاء اللجنة كانوا قد أحاطوا المحكمة علماً بتصرّفات المنلا المعيبة.

ثم إنّ المحكمة أهملت التقرير الصحيح والأخير الذي قدّمه العضوان، وحلّت اللجنة التي قدّمته في 17 آب 1967، رغم أنّه من المفترض أن التقرير ولو لم يكن رسمياً، كان يجب أن يثير شكوكها حول صحّة ملفات إنترا المطروحة أمامها كافة.

استقالة تقلا وتعيين الياس سركيس

تعرّض فيليب تقلا للعديد من الانتقادات بعد إعلان افلاس إنترا ووقوع الانهيار المصرفي عام 1966 لأنّه كان يشغل منصب وزارة الخارجية إلى جانب حاكمية المصرف. وكان جمعه للمنصبين يتعارض مع النظام الأساسي لمصرف لبنان ويهدّد استقلاليته عن الحكومة. خاصة أنّ تقلا كان قد ترك الساحة لنائبه جوزف أوغورليان – حاكم المصرف بالوكالة. وضاعف تعقيدَ البيئة السياسية حول المصرف أنّ أوغورليان بدوره

كان أيضاً على علاقة قربى برئيس الجمهورية شارل حلو. فلم يعد ممكناً لفيليب تقلا الإستمرار في منصب الحاكمية وإن بشكل صُوَري بعد اندلاع أزمة إنترا.

الانتقاد الأكبر لمصرف لبنان هو أنّه كان أداة بيد أعداء بيدس طيلة فترة الأزمة. فقانون النقد والتسليف منح مصرف لبنان حق وضع اليد على إنترا ولم يمنح ذلك للحكومة. غير أنّ الحكومة تصرّفت وكأنّ المصرف المركزي إدارة عامة يتبع لها وليس هيئة مستقلة لها حرمتها في القانون وفي الأعراف الدولية، وكان رئيس الحكومة عبدالله اليافي يقود الحملة لوضع يد السياسيين على إنترا. كما أن حاكم المصرف فيليب تقلا كان يجلس في جلسات الحكومة كوزير في مجلس الوزراء، ناسياً دوره الوطني كحاكم، منسجماً مع دوره السياسي كوزير، ومؤيداً خاصة سائر القرارات والتوجّهات التي أطلقتها حكومة اليافي والتي كان من الممكن أن يكون لمصرف لبنان رأي آخر فيها لو لم يكن حاكمه وزيراً.

وهذا الخلط السياسي تسلّل الى الأبد عبر المحاصصة الطائفية في ملاك مصرف لبنان كغيره من المؤسسات العامة في البلد. حتى ولو توقف المزج بين المنصب السياسي والعمل في مصرف لبنان عام 1967 عندما استقال تقلا واختير الياس سركيس حاكماً.

لجنة الياس سركيس

يقول نجيب علم الدين إن الحكومة كان لديها علم مسبق بأجواء لجنة المنلا وإنّها قرّرت حلها من دون الإعلان عن الأسباب الحقيقية، بل إنّ السبب المعلن كان أنّ أعضاء اللجنة السابقة قد اختلفوا في ما بينهم. وقامت حكومة كرامي بتاريخ 5 آب بتسمية لجنة جديدة بموجب مرسوم رقم 44 حتى قبل حل اللجنة التي وضعت التقرير الموضوعي والتي تم حلّها لاحقاً في 17 آب 1967. وكان الفرق أنّ اللجنة الجديدة ليست فقط معيّنة بمرسوم من خارج البرلمان، بل إنّها مُنحت صلاحيات واسعة تتضمّن البحث عن مشترين لبنك إنترا وشركاته وفروعه وموجوداته واستثماراته وتقديم مقترحات للمحكمة التجارية للنظر فيها. وأنّه سيكون أمام المحكمة مهلة شهر للموافقة على مقترحات اللجنة الجديدة.

رأس اللجنة الجديدة الياس سركيس الذي كان قد عيّن حاكماً لمصرف لبنان، وبعضوية كلّ من رئيس مجلس القضاء الأعلى ومدير عام وزارة المالية وخبير اقتصادي

لبناني. وحتى القاضي السابق شوكت المنلا كان عضواً فيها أيضاً.

أثناء ممارسة هذه اللجنة عملها، لم تتوقّف الهجمات اللاذعة ضد إنترا وبيدس، ومنها اتهامات مؤذية نشرتها الصحف على أساس أنّها تسريبات طازجة وصلتها بأنّ إنترا سلّف مبالغ ضخمة لأعضاء مجلس إدارته ولشركات تابعة لإنترا أو له فيها اسهم. ولم يكترث مَن نشر هذه التحريضات أنّ هذه السلفات قد تمّ تسديدها وكانت شرعية ومضمونة، ومن الطبيعي أن يتعامل مساهمو إنترا وأعضاء مجلس إدارته مع هذا البنك وليس مع بنك آخر. ثم خرجت إشاعة أخرى تشوّش على وقائع تاريخية ثابتة. فقد انتشر خبر يقول إنّ سبب رفض مصرف لبنان تقديم سلفة لبنك إنترا هو معرفته المسبقة أنّ بيدس كان سيسرق المال لنفسه. ولكن حقيقة الأمر أنّ طلب السلفة الرسمي في تشرين الأول جاء من نجيب صالحة الذي حلّ مكان بيدس رئيساً لمجلس الإدارة. وكان صالحة رجل أعمال لبنانياً ونائباً معروفاً بمناقبيته وأخلاقه لا يتصوّر أحد أنّه يمكن أن يضع مال السلفة في جيبه أو أنّه سيحوّله مثلاً إلى جيب بيدس.

بعد تعيين لجنة سركيس، جاءت العروض من جهات مختلفة لشراء موجودات وشركات إنترا، معظمها مغلّف برغبة اصحابها في إنقاذ إنترا أو مساعدة لبنان. وعلى سبيل المثال، جاء عرض من شركة سويسرية كبرى مرتبطة بمصرف Crédit Suisse ومن «جول بيكه» رجل الأعمال الفرنسي باسم اتحاد المصارف الأوروبية[6] (وبيكه كان وراء عملية تأميم Banque de France لمصلحة ديغول وإطلاق الفرنك الفرنسي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية). وإذ رفضت اللجنة العرض السويسري، ساهمت السفارة الفرنسية في بيروت في ثني بيكه عن عرضه بنقلها له تحذيراً من جهات لبنانية أنّ عليه صرف النظر عن إنترا وشركاتها لأنّ ديون إنترا غير المعلن عنها كانت كبيرة للغاية. ولم يكن هذا صحيحاً بل كان الهدف هو إبعاد الفرنسيين عن دخول امبراطورية إنترا.

ظهر من التحقيقات الرسمية في العام 1967 النيّة السيئة تجاه إنترا. حيث أُحضر أعضاء مجلس إدارة إنترا أمام لجنة التحقيق بتهمة التزوير والسرقة والافلاس المتعمّد. وحتى نجيب صالحة صاحب السمعة الحسنة والذي لم يكن متعمقاً في ملفات إنترا مَثُلَ أمام اللجنة واعتُقِلَ وسُجِنَ بالتهم نفسها.

6. Crédit Suisse, Jules Piquet, Banque de France, Union Européenne des Banques.

كان الظلم واضحاً إلى درجة أنّ أحد محامي الحكومة، الياس سلامة، ادّعى أنّ أصول وأملاك إنترا في الخارج لم تكن موجودة أساساً. فقال إنّ ناطحة السحاب في نيويورك كمثيلاتها من العقارات، «من اختراع اللص بيدس». ولكن عندما واجهه وليم إيتون، محامي فرع إنترا في نيويورك، بالوثائق التي تثبت ملكية إنترا للمبنى على الجادة الخامسة في مانهاتن، تلعثم سلامة وقال إنّه يعلم ذلك، ولكنّ هيئة الرقابة على المصارف في ولاية نيويورك وضعت يدها على المبنى ما منع الحكومة اللبنانية من مصادرته. وحتى الفندق في لوغانو سويسرا اعتبره المدّعي العام أنّه من أكاذيب بيدس. فواجهه بول باركر مستشار إنترا بالوثائق الثبوتية عن وجود الفندق وقيمته. فتراجع المدعي العام ولكنه اعترض على أنّ قيمة الفندق مبالغ بها وكانت 14 مليون دولار.

وكانت هذه الوثائق من بعض الملفات التي حضّرها مستشارو إنترا لاجتماعات القصر الجمهوري قبل عام لو وافقت الحكومة على الاستماع إلى إنترا أو كانت تحمل ذرّة من المسؤولية الوطنية.

في آب 1967، بدأ بنك «كريديه سويس» مفاوضات مع الحكومة اللبنانية لشراء بنك إنترا. ودخل النائب رنيه معوّض على خط هذه المفاوضات بالتعاون مع بول باركر الذي بات مستشاراً لـ«كريديه سويس» ومنسقاً لملف إنترا. وإذ خرجت إشاعات في بيروت أنّ بيدس هو وراء العرض السويسري، صدر مرسوم بتجزئة إنترا إلى ثلاث شركات، شركة عقارية وشركة استثمار وشركة مالية. ثم بدأ الضغط على الحكومة لرفض العرض السويسري وقبول مشروع التصفية والتجزئة. والحقيقة ان بيدس لم يكن يعلم بتفاصيل هذه التطورات قبل 22 آب 1967.

بيّنت سجلات إنترا أنّ شركة تدعى Middle Eastern International Investment (MEII) على علاقة بدين بلغ قدره حوالى مليوني دولار في سجلات إنترا لصالح «بنك الكويت والبلاد العربية»، وقد استدان هذا المبلغ علي عرب وهاني سلام وفق تعليمات بيدس. وهنا اقترح بول باركر على حكومة رشيد كرامي أن تكلّف شركة «كيدر بيبودي» الأميركية للنظر في الأمر. فأقدمت الحكومة في تشرين الأول 1967 بالتعاقد مع «كيدر بيبودي». وتوصّل التحقيق إلى أنّ MEII كانت ستستعمل المبلغ لشراء عقارين باسم إنترا في باريس على شارع Ponthieu المتقاطع مع جادة

الشانزيليزيه. ولكن دفاتر إنترا التي نظر فيها المحققون بعد الانهيار بيّنت أنّ المبلغ لم يصل إلى MEII لتشتري العقارين ولا يوجد أثر أين ذهب المبلغ، باستثناء أنّه مقترن باسمَيْ علي عرب وهاني سلام شخصياً. فتقدّم بيدس برسالة عن مسؤوليته عن المبلغ لتبرئة ذمّة عرب وسلام تجاه البنك الكويتي.

روجيه تمرز

لقد وضعت الحكومة اللبنانية يدها على إنترا لتصفية أصوله ودفع المستحقات، خاصة لأصحاب الودائع. فتأسست لجنة وصاية لإدارة إنترا وتسيير أعماله برئاسة 4 أشخاص: بشارة فرنسيس وشوكت المنلا والياس سركيس وبيار داغر. وكانت مهمّة هؤلاء تتضمن تعيين مجلس جديد للادارة وتخمين وبيع كل الأصول العائدة لإنترا وتكليف شركة استشارة مالية للقيام بهذه المهمة.

وهنا اقترح هاني سلام ونجيب علم وآخرون على الرئيس رشيد كرامي أن يعيّن شركة «كيدر بيبودي» لتدرس وسائل تعويم بنك إنترا. فاختيرت شركة الاستشارة الأميركية «كيدر بيبودي» (Kidder Peabody) لتخمين الأصول وبيعها واقتراح خطة عمل لمستقبل إنترا. وكان رئيس مكتب «كيدر بيبودي» الذي تولّى المهمة شاب في العشرينات من عمره يدعى روجيه تمرز. وكان تمرز قد عمل لفترة لدى هاني سلام، شقيق صائب سلام. وسيلعب دوراً في الشؤون المصرفية في الثمانينيات، وهو ما سنراه في الكتاب الثاني عن أمبراطورية إنترا.

قدّم تمرز مشروع شركة «كيدر بيبودي» لتصفية إنترا، وملخّصه إقامة شركة استثمار جديدة وغير مصرفية. وحاول بول باركر، المستشار الأصلي لإنترا، أن يقدّم مشروعاً بديلاً يعيد إلى إنترا قوّتها ويشفيها من العلل. وكانت خطة باركر أن تقوم الحكومة ببرنامج دعم موقت بمبالغ محدودة تمكّن البنك من مواصلة نشاطاته كالسابق ما يعيد إلى بيروت مركزها الدولي، مع أن يأخذ القضاء مجراه تجاه أفراد مخالفين للقانون. فرُفض مشروع باركر بحجّة أنه محسوب على بيدس والادارة السابقة. ولكن الحقيقة أنّ سرقة إنترا كانت هي الهدف ومشروع باركر كان سيمنع ذلك.

وهكذا تمّ اعتماد مشروع الشركة الأميركية كما قدّمه ممثلها روجيه تمرز.

ولم يذهب مشروع «كيدر بي بودي» بالاتجاه المعاكس تماماً لما اقترحه باركر، إذ

باتت المعلومات متوفرة للقاصي والداني في ذلك الوقت أنّ إنترا لم يتعثّر تماماً وأنّه ليس من الحكمة بيع الأصول «بالبلاش» لتسديد المستحقات للدائنين وأصحاب الودائع وتصفية البنك نهائياً. فقد اعترفت الخطة الأميركية أنّ إنترا واجه أزمة سيولة وعجز عن الدفع، ولكنه لا يزال يملك أصولاً هائلة والحل هو تحويل الأصول إلى أسهم، وتحويل أصحاب الودائع إلى شركاء وكل حسب مبلغه.

وكانت العقبة بالنسبة إلى الحكومة اللبنانية هي كيف يمكن إقناع أصحاب الودائع بقبول أسهم مقابل الودائع. وردّت الشركة الأميركية أنّ الحكومة اللبنانية لا تحتاج إلى اقناع المودعين بالحل إذ يمكنها أن تفرض الحل – إذا كان يعجبها – بقوّة القانون. وكان يعني ذلك أنّه يمكن تحويل الودائع بموجب مرسوم حكومي إلى أسهم.

لقد جنت شركة «كيدر بي بودي» ملايين الدولارات لقاء هذه الاستشارة التي كان يمكن أن تُرفض لو قُدّمت أمام القضاء الأميركي أو الكندي، حيث القضاء كان سيتجه ليس فقط نحو السماح لأصحاب إنترا الأصليين بالدفاع عن أنفسهم، بل بمساءلة ومحاكمة المسؤولين في الحكومة والمصرف المركزي على عدم تحرّكهم السريع والحاسم لانقاذ مؤسسة اقتصادية بحجم إنترا. خاصة بعدما أثبتت الوثائق والتحقيقات وحتى اقتراحات «كيدر بي بودي» أنّه كان بالامكان إنقاذها.

وهكذا وباسم القانون، فَقَدَ الأصحاب الشرعيون ومؤسسو إنترا كل ممتلكاتهم وأسهمهم في إنترا وأودع بعضهم السجن بتهم مختلفة، وتمّ تعيين مجلس إدارة جديد لتمثيل المساهمين الجدد، أصحاب الودائع السابقين. وخلال فترة زمنية، استرجع صغار المودعين أموالهم وبقيت مبالغ كبيرة بعد تسديد متوجبات إنترا كافة، فاحتفظ بها المساهمون الجدد كأرباح.

وعلى سبيل المثال، خضع مبنى إنترا في مدينة نيويورك للبيع عبر المزاد بعدما وضعت يدها عليه هيئة رقابة المصارف في ولاية نيويورك، حتى بيع بـ15 مليون دولار لتسديد متوجبات الفرع. وتبيّن أنّه لم يكن من داع لهذه الخطوة، ذلك أنّ كل المتوجبات قد سدّدت ولم تتجاوز 6 ملايين دولار وبقي من قيمة المبيع 8 ملايين دولار، أي ضعف القيمة التي دفعها بيدس قبل سنوات وأكثر بعدّة أضعاف من ادعاءات محامي الحكومة اللبنانية. كما إنّ هذا المبنى أصبح جزءاً من مركز روكفلر وقُدّرت قيمته بـ100 مليون دولار عام 1987 وأضعاف ذلك اليوم.

أمّا ما تبقى من أصول فقد تجزّأت إلى نشاطات مصرفية محضة تحت اسم «بنك المشرق» (والذي كان عبارة عن كونسرتيوم مشترك بين متمولين لبنانيين وشركة مورغان غارانتي تراست نيويورك). وإلى نشاطات استثمارية محضة. واحتفظت الدولة بـ45 في المئة حصة في الكيان الجديد لإنترا وعلى أن تكون حصة الكويت 25 في المئة وقطر 10 في المئة. لقد خلق حل «كيدر بيبودي» مسخاً جديداً لإنترا حيث توضع موجودات امبراطورية إنترا من عقارات وشركات في سلة واحدة جديدة اسمها «شركة إنترا للاستثمار» ويحصل المودعون الرئيسيون على أسهم ومقاعد في مجلس الإدارة. أمّا أصحاب الودائع ما دون 250 ألف ليرة (80 ألف دولار) فيحصلون على نصف ودائعهم نقداً خلال ثلاث سنوات والباقي أسهماً في الشركة. أمّا فروع إنترا في الخارج فيجب إقفال معظمها. خطة «كيدر بيبودي» هذه قضت بتحويل أكبر مصرف لبناني إلى شركة استثمارية، ودفعت الحكومة اللبنانية عمولة مليون دولار لقاء أتعاب «كيدر بيبودي» الاستشارية.

تنفيذ خطة شركة «كيدر بيبودي»

بدأت لجنة سركيس العمل مع شركة «كيدر بيبودي» الأميركية التي اقترحت برنامجاً لتحويل إنترا شركة مساهمة تمنح المودعين أسهماً فيصبحون شركاء، كلّ حسب قيمة ودائعه، على أن تتولّى «كيدر بيبودي» عملية التحويل هذه بعقد مدّته ثلاث سنوات.

وجاء توقيت هذا التطوّر في خريف 1967 بعد مرور عام على الأزمة، مع وصول شهادة براءة إضافية من مدققين ماليين إنكليز أثبت تقريرهم أنّ بنك إنترا، وإن نقصته السيولة، يتمتّع بوضع ممتاز عبر موجودات مضمونة. وكان الرقمان الأكثر تداولاً في هذا التقرير أنّ انترا قد راكم ديوناً بلغت 120 مليون دولار، ولكنه كان يملك أيضاً استثمارات بقيمة 217 مليون دولار تمتد من شركة طيران كبيرة إلى عقارات في باريس. وكل ما في الأمر أنّه لم يتقدّم أحد بخطة لمراضاة الدائنين والحكومة اللبنانية ومن وراءها في الوقت نفسه.

وبدلاً من إحقاق العدالة وإعادة الحق إلى اصحابه الشرعيين، فإنّ لجنة سركيس ومن ورائها الحكومة استعملت هذا التقرير الإضافي كحافز تسويقي لمراضاة الدائنين

ودعوتهم إلى الاستثمار في شركة إنترا الجديدة على أساس أنّها موضع ثقة لاستثمارات طويلة الأمد.

كلّفت الحكومة الشركة نفسها لتنفيذ الخطة، فجمعت كيدر بيبودي مبلغ 30 مليون دولار لتهيئة موجودات إنترا من شركات وعقارات. وفي التفاصيل:

أن تقبض مؤسسة جديدة هي «شركة إنترا للاستثمار» على كل أصول وموجودات بنك إنترا ومن ضمنها الميدل إيست التي لم تتأثّر كثيراً بانهيار البنك أو بحرب 1967، ومرفأ بيروت وأوتيل فينيسيا واستديوهات بعلبك ومصانع الترابة ومستودعات ومؤسسات كازينو وشركة بناء سفن فرنسية وعقارات في جاد الشانزيليزيه.

تقوم الشركة الجديدة باستعادة خسائر المساهمين في بنك إنترا من الأرباح التي ستجنيها مستقبلياً. وتحوّل أي ودائع تفوق مبلغ 77 ألف و500 دولار (مائتي ألف ليرة) أسهماً في شركة الاستثمار الجديدة. أما الودائع دون هذا المبلغ فإنّ أصحابها سيتلقون نصف المبلغ نقداً خلال ثلاثة أعوام. ويحصلون مقابل النصف الثاني على أسهم في إنترا للاستثمار. أما صغار المودعين (دون عشرة آلاف ليرة أو 3100 دولار) فقد استردوا اموالهم باكراً عبر سلفة 15.5 مليون دولار من مصرف لبنان لإنترا.

ووافقت لجنة سركيس على هذا البرنامج، ووقّعت اتفاقاً مع أربعة من دائني إنترا الرئيسين لتفريغ موجودات إنترا لهم. وهؤلاء الدائنون كانوا حكومات لبنان وقطر والكويت والشركة المالية الأميركية[7] CCC. وكان مفتاح إتمام الصفقة التي تقدّمت بها «كيدر بيبودي» هو الفوز بموافقة دائني إنترا الكبار على تحويل ديونهم أسهماً في شركة الاستثمار الجديدة. وأهم هؤلاء كان رئيس حكومة الكويت جابر الأحمد الصباح ومعه رجال أعمال وأمراء كويتيون بقيمة 40 مليون دولار. فحازت الكويت 30 في المئة من أسهم الشركة الجديدة. وحازت الدولة اللبنانية (وزارة المالية ومصرف لبنان) 45 في المئة من الأسهم، وحكومة الولايات المتحدة 13 في المئة من الأسهم، وقطر 9 في المئة. وما تبقى ناله أفراد لبنانيون بصفتهم الشخصية في مجلس الإدارة.

وكان سبب حصول أميركا على حصة هو أنّ بنك إنترا فرع نيويورك قد اقترض

.7 Commodity Credit Corporation.

22 مليون دولار من شركة قروض تابعة لوزارة الزراعة الأميركية لشراء وتصدير فائض القمح الأميركي. فتحوّل هذا القرض في شركة إنترا الجديدة أسهماً وأصبح يحق لهذه المؤسسة الرسمية الأميركية القبض على موجودات إنترا داخل الولايات المتحدة. فوضعت اليد على ناطحة السحاب في مانهاتن وعلى حصّة إنترا في شركة Warner Brothers السينمائية[8].

أما حكاية أن تكون حكومة لبنان من بين الدائنين وطرفاً في هذا الاتفاق، فذلك لأنّ مصرف لبنان سلّف إنترا 150 مليون ليرة ليدفع إلى صغار المودعين.

لمواكبة خطوات تفكيك أمبراطورية إنترا وتحويلها شركة استثمارية، قدّمت لجنة سركيس تقريراً يتضمّن جردة نهائية حول موجودات ومستحقات إنترا، ومعلومات عن تناقضات في تقارير التقييم السابقة بما فيها تقرير «كوبر» لشهر أيّار 1967، وقامت هي بتصحيحها. وفي الواقع فإنّ تقرير لجنة سركيس حول كيفية توزيع وتحديد الموجودات ونسب الديون لم يضف جديداً لأنّه استند إلى التقارير السابقة التي كانت قد انتقدتها بالذات. بل إنّ المآرب قد تغيّرت والسياسة كانت على موجة أخرى والمطلوب اليوم يختلف عن السابق. ذلك أنّ لجنة سركيس خطّطت لأن يبرّر تقريرها صحة تنفيذ مخطط «كيدر بيبودي». وبعكس مضمون تقريرها الذي يحمل الأخذ والرد، فهي خلصت إلى استنتاج خاطىء هو أنّ عدم وصول عروض جدّية وهامة من أي جهة داخلية أو خارجية «كان دليلاً لا يدحض على فداحة ديون إنترا».

وهذا الرأي المبهم واللامنطقي لم يكن ضرورياً من المصلحة الوطنية الصرفة بل أعطى نتيجة عكسية أخاف المستثمرين السويسريين والفرنسيين وغيرهم، وفتح الطريق للشراكة الرباعية المبرمة سابقاً. إذ عملياً صادرت اللجنة أسهم إنترا لنفسها ثم حوّلتها إلى الدائنين الأربعة الكبار وحرمت مالكي الأسهم الأصليين. وهو إجراء اعتبره محامون كثر أنّه يناقض المادة 15 من الدستور اللبناني حول قدسية الملكية الخاصة، ويخالف قوانين التجارة التي توجب التعويض على المالك الأصلي بعد تصفية الديون وليس نقل الملكية كما هي لآخرين.

8. Warner Brothers, *Triple Cross movie.*

إنترا تُقدّم للأجانب على طبق من فضة

لم يحصل أيّ من مساهمي إنترا الأصليين أو أعضاء مجلس الإدارة على تعويض مادي، وألحق تقرير لجنة سركيس وأعمالها الأذى الأكبر بالمساهمين اللبنانيين في إنترا وخاصة الذين كانوا يمتلكون 80 في المئة من أسهم إنترا. ثم حوّلت الودائع أسهماً لمصلحة الخليجيين والأميركيين.

وهكذا تحوّلت امبراطورية بيدس التي كانت بأغلبية ساحقة بأيدٍ لبنانية، شركةً أجنبيةً اتخذت مركزها في بيروت وسيطرت عليها قوى خارجية منتقاة بعناية. لتصبح شركات إنترا ومنها الميدل إيست أجنبية من وجهة نظر القانون اللبناني. ويتساءل علم الدين: هل هذه الخطوات كانت مصادفة أم إنّها تخطيط ماكر مسبق أنّ الشركات التي نجح بيدس في لبننتها قد اتّجهت السلطة مجدّداً إلى إلغاء لبنانيتها، وطبعاً مع الحفاظ على دور وحصّة الجهات السياسية النافذة في لبنان؟

ولئن منع المرسوم 44 استئناف أو تحدّي توصيات لجنة سركيس لدى المحاكم، وافقت المحكمة التجارية على ما تقدّمت به لجنة سركيس. وهكذا خوّلت اللجنة بصفتها الوصي على الموجودات الدائنين الكبار تحويل 3 ملايين ليرة من موجودات إنترا كنواة رأس مال لتأسيس شركة استثمار جديدة، وخلق مجلس يضم ممثلين للكويت وقطر وأميركا. ومثّل الحكومة اللبنانية صديق شارل حلو القاضي بيار داغر.

وبرزت هنا فرصة جديدة لإنقاذ بنك إنترا بأن يقترح ممثّل الحكومة اللبنانية على أعضاء المجلس الجديد تعويم البنك وإعادته إلى العمل وافتتاح فروعه. خاصة أنّ ممثّلي الكويت وقطر كانوا قد أعلنوا استعداد حكومتي بلديهم لتعويم إنترا وإعادته كما هو. حتى إنّ مشروعاً بهذا الخصوص كان جاهزاً للتوقيع، ولكنّ الحكومة اللبنانية رفضت النظر في الأمر ولم تقدّم مبرراً لرفضها. وقيل إنّ إعادة تعويم البنك وإبقاءه أكبر مصرف لبناني سيعطي الخليجيين اليد العليا في شؤون القطاع المصرفي اللبناني. ولكن الحقيقة أنّ أي محاولات لإعادة إنترا إلى وضعه السابق كبنك إقليمي ودولي كان مرفوضاً. والأفضلية كانت خلق شركة إنترا للاستثمار لإدارة عقارات البنك وأملاكه.

وأمام فشل إعادة تعويم البنك كما هو، شرع مجلس الإدارة الجديد في تحمّل مسؤولياته بدءاً بخطوتين: إعادة تقييم موجودات إنترا وإصدار تقرير خامس بذلك والدعوة إلى جمعية عمومية لتأسيس شركة إنترا برأسمال 280 مليون ليرة. وعُيّن بيار داغر رئيساً

عليها رئيساً لمجلس الإدارة. وهكذا نفّذت الدولة اللبنانية حكم الإعدام على بنك إنترا وتم تحويله شركة استثمار.

احتاج تقييم موجودات الشركة الجديدة وعقد جمعية عمومية إلى ثلاث سنوات، ولكن المهزلة كانت أنّه خلال هذه السنوات، جُمّدت نشاطات إنترا كافة في لبنان وحول العالم، وعومل وكأنّه دكان بقالة وُضعت اليد عليه وأُقفل. ولكن مع أنّ فروع البنك قد أقفلت أبوابها، إلا أنّ شركاته حول العالم والتي زادت عن الأربعين تابعت أعمالها بدون غطاء إنترا وضماناته.

ثم لعب التدخّل السياسي دوراً سيئاً بتطبيق المحاصصة الطائفية والنفوذ، فانتشر توظيف المحاسيب والأقارب وأبناء العائلات اللبنانية في شركات إنترا العديدة بشكل تعسّفي. وزيدت رواتب هؤلاء عشوائياً. أما أبنية ومكاتب فروع البنك فقد بيعت بأسعار بخسة أو أقفلت بخسائر فادحة. وإضافة إلى الجرح، فقد سدّدت الحكومة تكلفة التقارير والتحقيقات المتكرّرة من أموال إنترا أيضاً. حتى إنّ خبيراً اقتصادياً لبنانياً كتب تحليلاً علمياً عام 1972 كشف أنّ في الفترة الممتدة من إقفال أبواب البنك عام 1966 إلى تأسيس شركة إنترا للاستثمار في مطلع 1970، بلغت تكلفة التحقيقات والملفات وإعداد التقارير 142 مليون ليرة (45 مليون دولار تقريباً). وأنّ هذا المبلغ أتى من أموال إنترا.

ويقول مروان اسكندر إنّ «شركة إنترا للاستثمار التي خلقتها الدولة عام 1970 لترث بنك إنترا، انفقت خلال 28 عاماً اي حتى 1998، مبلغ 800 مليون دولار، مع ترصّد موجودات في لبنان تفوق قيمة الرأسمال المحدود بما يوازي 180 مليون دولار. ولم يكن هذا ممكناً لولا ملكية بنك إنترا لمؤسسات ومواقع فريدة في العالم الغربي تحصّل من تسييلها مبالغ ضخمة»[9]. ولدى سؤال ابن بيدس البكر مروان «عمّن فرط بأموال بنك انترا بعد وفاة بيدس، أجاب: أكبرهم كان روجيه تمرز الذي حوّل اكثر من 180 مليون دولار إلى الخارج»[10].

9. **مروان اسكندر**، الدور الضائع: **لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين**، دار رياض الريس، بيروت، 2000، ص 211.

10. «مروان بيدس لـ«الديار»: والدي ضحية السياسيين التقليديين في لبنان وثروته المبددة تقدّر بـ100 مليون دولار في ذلك الحين» أجرى المقابلة جوزف فرح، **الديار**، **25** كانون الأول 2001.

يشهد مروان اسكندر أنّ دور يوسف بيدس كان محورياً في ازدهار امبراطورية إنترا وفي خيارات فرص الاستثمار المجزي. ويشرح أنّ إهدار موجودات «شركة إنترا» استمر أثناء رئاسة لوسيان دحداح لمجلس الإدارة حتى 1976، ثم تغيّر الوضع عندما تسلّم الرئاسة شفيق محرّم فسعى إلى حفظ موجوداتها وتنميتها. ولكن الأمور عادت إلى وتيرتها السلبية السابقة بعد خروج محرّم عام 1982، حيث طال التهديد موجودات إنترا حتى في لبنان وأهمها شركة الميدل إيست، التي **دفعت** فاتورة باهظة جراء حرب لبنان والغزو الاسرائيلي عام 1982، وأخذت تعاني من الخسائر والعجز المتفاقم. فتخلّت إنترا عن أسهم الميدل إيست طوعياً لمصلحة مصرف لبنان تفادياً لتحمّل أعباء خسائر الميدل إيست وديونها. وبدوره غطّى مصرف لبنان خسائر الميدل إيست التي بلغت خلال عامين 200 مليون دولار. ويقول إسكندر إنّ «الدولة في لبنان، بسبب خضوعها للمصالح الفئوية والطائفية، لا تستطيع إرساء قرارات مستقلة وفاعلة إلا في الحالات التي لا يخضع فيها القرار للسياسة»[11].

استمر نجيب علم الدين لعدّة سنوات بعد القضاء على أمبراطورية بيدس، وحتى بعد هجرته من لبنان واستقراره الدائم في لندن، في الدفاع عن بيدس وانتقاد أعداء بيدس في لبنان، مصرّاً على أنّ اللجنة الرسمية التي أدارت الأزمة وجلبت «كيدر بيبودي» و«الأخوة كوبر» إلى بيروت يجب أن يكون اسمها «لجنة قتل إنترا». فقد كانت أولويتها إثبات أنّ ديون إنترا أعلى من موجوداته وأصوله مهما كانت البراهين عكس ذلك. وبعدما اختلوا بالبنك وفبركوا النتيجة أنّ الأسهم لا قيمة لها، هيمنوا على الأسهم ولم يعوّضوا على أصحابها. وحوّلوا الأسهم إلى الدائنين، حكومة الكويت وحكومة قطر والحكومة اللبنانية إضافة إلى الشركة الأميركية «كرديت كومودوتي».

كل هذا حصل بشكل سافر ومناقض للدستور اللبناني في البند الذي يقدّس الملكية الفردية ويحميها. وللأسف، فإنّ المحاكم اللبنانية باركت الهيمنة على إنترا وأعلنت منع الاستئناف في القضية.

11. مروان اسكندر، المرجع السابق، ص 221.

الفصل الثامن عشر

تداعيات انهيار «إنترا» على اقتصاد لبنان

بعد سنوات طويلة ورغم الانهيار المفتعل، بقي إنترا أقوى وأكبر مؤسسة اقتصادية في لبنان رغم أنّه لم يُسمح له بالعمل في القطاع المصرفي. وحتى بعد تفكيك بنك إنترا وتحويل الملكية إلى المودعين الكبار، بقيت إنترا أكبر شركة مالية في لبنان على الأقل لفترة ربع قرن بعد العام 1966. وفي الثمانينيات، كان من الأبطال الرئيسين للأزمة الجديدة التي ضربت امبراطورية إنترا، روجيه تمرز نفسه، ممثّل شركة «كيدر بي بودي» الذي ساعد على إعادة هيكلة إنترا عام 1966. إذ بعد انتشار اسمه عام 1966، اصبح تمرز من رجال الأعمال المعروفين في الشرق الأوسط، وفي العام 1983 أصبح رئيس مجلس إدارة إنترا الجديدة. وهو ما سنعود إليه في الكتاب التالي.

بعد 15 شهراً من الانهيار المالي وحرب إقليمية بين العرب واسرائيل، وكساد الموسم السياحي عام 1967، تلقّى لبنان جرعة إيجابية في مطلع 1968 بإعادة افتتاح أبواب بنك إنترا. وجذب اليوم الأول حشوداً كبيرة من المواطنين تدخّلت قوى الأمن للجمها عن اقتحام فروع البنك. ولا عجب، فهؤلاء هم مودعو البنك القدامى الذين أتوا لسحب أموالهم وليس لإدخار مال جديد. ولم يكن ثمّة خوف على ودائعهم هذه المرّة. حتى إنّه لم يكن ثمّة خوف على ودائعهم قبل اندلاع الأزمة أصلاً.

كانت خيوط امبراطورية إنترا وأبطالها وملفاتها كبيرة العدد، ولا تستطيع أي دولة أو سلطة الإحاطة بها بشكل عادل وقانوني. وكان ثمّة اقتراح عربي وغربي أنّه طالما أنّ إنترا قد عاد إلى العمل مجدّداً، فمن الأفضل للبنان أن يدع الماضي وشأنه ومع الوقت ينسى اللبنانيون قصّة بيدس وامبراطوريته. ولكن الملاحقة استمرت خمس سنوات إضافية كما سنرى. وحتى بعد 1972، استمرّت امبراطورية إنترا طويلاً بعد أزمة 1966 وبعد زوال عدد من أبطالها عن الساحة. وحتى منتصف الثمانينيات عندما شهد

لبنان أزمة مصرفية الثانية في خضم الحرب اللبنانية كانت امبراطورية إنترا لاعباً بارزاً.

أسفرت أزمة إنترا عام 1966 عن جملة تداعيات في غاية الأهمية. منها نهاية دور القطاع المصرفي اللبناني الهوية وخضوعه للهيمنة الأجنبية وصعود مصرف لبنان كقوّة فاعلة في السوق وتقلّص إجمالي الودائع إلى درك خطير بعدما تحوّلت إلى المصارف الأجنبية في لبنان وخارجه. لقد جئنا على ذكر الوضع العشوائي للقطاع المصرفي قبل الانهيار وخاصة اساءة العمل بموجب قانون سرية المصارف، والتصرّف بأسلوب غير مهني بودائع الناس.

انهيار القطاع المصرفي

كشفت أزمة 1966 عجز مصرف لبنان عن معالجة جذور الأزمات قبل وقوعها وافتقاره إلى الصفة القيادية في تطبيق قانون النقد والتسليف. كما قلّلت المصارف التجارية شأن البنك المركزي الذي نظرت إليه كعقبة أمام العمليات المربحة فخلقت هذه المصارف في وجه السلطة النقدية حواجز تمنعها من القيام بواجبها الرقابي على السوق.

ويشخّص جورج عشي طبيعة العمل المصرفي في تلك الفترة حيث يرى: «أنّ أزمة إنترا نشأت أساساً من سوء إدارة مجلس إدارته لجهة استعمال ودائع قصيرة الأجل لإجراء توظيفات ذات أجل طويل ولا سيما توظيفات من النوع العقاري. لكن هذه الأزمة لو نشأت اليوم (عام 2003) لكان أمكن استيعابها نتيجة التشريعات الموجودة حالياً والتي مكّنت مصرف لبنان من معالجة أكثر من 30 وضعاً مصرفياً، أكثرها يحتاج إلى معالجة جذرية ناتجة من أزمات بنيوية. إنّ تعثر إنترا جرى في وقت لم يكن مصرف لبنان قد بدأ يمارس صلاحياته بالتطبيق الكامل لقانون النقد والتسليف الذي كان قد صدر عام 1963. ذلك أنّ هذا القانون أعطى المصارف مهلة 5 سنوات كي تسوّي أوضاعها مع الأوضاع المستجدة بموجب القانون. وهذا يعني أنّه في الأعوام الخمسة التي شهدت أزمة إنترا كان لا يزال هناك فلتان مصرفي»[1].

ويؤيّد سمير مقدسي هذا التشخيص حول غياب البيئة المنظمة للسوق بقوله:

1. مقابلة مع جريدة النهار، هالة حمصي، 17 تشرين الثاني نوفمبر 2003.

«مع أنّ المصرف المركزي كان قد أنشئ في مستهل العام 1964 فإنّ السياسة النقدية كانت غائبة عموماً حتى العام 1967 باستثناء مراقبة محدودة للنشاط المصرفي... وبعد أزمة بنك إنترا في العام 1966، وجدت السلطات نفسها أمام ضرورة اتّخاذ إجراءات عدّة تضمن بموجبها سلامة الأعمال المصرفية وكان من ضمنها إجراءات تفرض على المصارف أن تكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات إضافية من السيولة وإجراءات أخرى تهدف إلى تنقية القطاع من المصارف الضعيفة وضمان الرقابة الفعالة لعمل المصارف»، منها قانون 67/28 لـ9 أيّار 1967 الذي تمّ بموجبه إنشاء الهيئة المصرفية العليا مع صلاحية وضع اليد على المصارف ذات الوضع غير السليم ولجنة الرقابة على المصارف مع صلاحيات مراقبة المصارف والاشراف عليها وصندوق ضمان الودائع[2].

لقد اعترفت الحكومة متأخرة بضعف مصرف لبنان وعزمت على منحه أسناناً يفرض عبرها القانون. فلقد تأسّس مصرف لبنان في 1963 ليأخذ مهام بنك سورية ولبنان الذي قام بدور بنك مركزي للدولة اللبنانية، ولكنه خضع للمحاصصة السياسية والطائفية المعتادة في لبنان حث تألّف مجلسه من أشخاص يتبعون زعماءهم وطوائفهم وليس من تقنيين وخبراء في أعمال الصرافة المركزية. في حين جاء معظم كبار الموظفين مثل أوغورليان من بنك سورية ولبنان.

وبعد أزمة إنترا عام 1966، نمت قوّة مصرف لبنان بمساعدة لجنة الرقابة المصرفية فأصبح بالامكان تنظيم ومراقبة المؤسسات المالية.

ولاكتمال الحلقة المنظّمة، كان مصرف لبنان الهيئة المسؤولة عن أعمال لجنة الرقابة وميزانيتها مع تدقيق دوري لدورها. وساهمت اللجنة في تنظيم السوق المالي وتثبيت سلطة البنك في مراقبة توسّع التسليف وعرض النقد.

سليم الحص رئيس لجنة الرقابة المصرفية

في العام 1967، استقال فيليب تقلا من منصب حاكمية مصرف لبنان، فأخذ الياس

2. سمير مقدسي، بين الاقتصاد والحرب والتنمية – العبر، تداعيات انهيار «إنترا» على اقتصاد لبنان ة من تجربة لبنان، بيروت، دار النهار، 2004، ص 45.

سركيس مكانه. وساهم هذا الأمر في تبريد الأسواق واستعادة بعض الثقة لما لسركيس من مكانة في أوساط أصحاب المصارف ولارتباط اسم تقلا بفترة صعبة وبسنة الأزمة.

كما تمّ تعيين لجنة الرقابة على المصارف في العام نفسه برئاسة سليم الحص للتحقيق في الممارسات المخالفة للقانون في القطاع المصرفي والعوامل التي أدّت إلى أزمة 1966 وكشف دفاتر وعمليات عدد من المؤسسات المصرفية.

لقد أظهرت التحقيقات الحكومية معلومات مقلقة للغاية. حيث كانت مجالس إدارة بعض المصارف غير موجودة بل مجرّد اسماء على ورق، في حين كانت موازنات بعض المصارف فبركة وضعتها مخيلة مديريها.

وفي جلسات عقدتها اللجنة، ردّد محامو الحكومة الاتهام نفسه ضد عدد من المصارف بأنّ أصولها كانت حبراً على ورق. وكانت دعاوى الحكومة صحيحة في كثير من القضايا. حيث أظهرت ملفات بعض المصارف أنّها طلبت وحصلت على سلفات من البنك المركزي لتسديد بعض القروض والمتوجبات، ولكن هذه الطلبات كانت غير قانونية لأنّ أسباب القرض كانت مختلقة. وكذلك طلبت بعض المصارف من البنك المركزي السماح لها بتخفيض احتياط السيولة بحجة أنّ الودائع هبطت، ولم يكن هذا صحيحاً.

وأظهرت الملفات أنّ موظفي بعض المصارف حرّروا شيكات تجاه ودائع في المصارف (وهذا أسلوب مورس مراراً لاحقاً خاصة في ملف بنك المدينة عام 2002). وأنّ «البنك الأهلي» منح سلفات وصلت قيمتها إلى عشرات ملايين الدولارات لموظفيه ومديريه وأعضاء مجلس ادارته وتلبية لجهات سياسية وعسكرية[3]. وبعض المصارف المحترمة ظاهرياً والتي تأسّست بأسلوب قانوني وشرعي، كانت فردوساً للسرقة والتزوير والممارسات غير القانونية.

مبالغ ضخمة ذهبت في بالوعة الممارسات السيّئة في معظم الحالات المثبتة في محاضر لجنة الرقابة، عدا عن فضائح بعض البنوك في لوائح الرشاوى والهدايا النقدية إلى سياسيين وأصدقاء ووسطاء. حيث ثبت تورط 20 نائباً على الأقل في أعمال غير شرعية. وتبين أنّهم استعملوا دفاتر وهمية مختلقة لشركات وهمية بدون رأس مال

3. يوسف سلامة، حدثني ي س.

للحصول على خدمات مصرفية والمشاركة في أعمال مالية وتجارية متنوعة مخالفة لقانون النقد والتسليف.

كانت القضية الرئيسة التي ثبت أن معظم المصارف تقريباً كان يمارسها هي الاستثمار في مشاريع طويلة الأمد وبدون أي مردود في الأمد القصير، إلى درجة أنّ وجود أو شطب هذه المبالغ من أصول المصرف كان لا يغيّر شيئاً في القيمة الفعلية السائلة للمصرف، ما جعل الودائع تحت الطلب معرّضة للمخاطر. وحتى عندما كانت بعض المصارف تقدّم ملفات متكاملة من فواتير وجداول ووثائق عن قروض طويلة الأمد لم يكن ممكناً للحكومة استدعاء هذه القروض خلال فترة زمنية معقولة.

وخرج تقرير لجنة الرقابة المصرفية متضمّناً عدّة توصيات، منها إقفال 10 من أصل 85 مصرفاً عاملاً في لبنان وتقليص نشاط 4 مصارف إلى الحد الأدنى من الخدمات المصرفية ورفع السرية المصرفية عن 4 مصارف أخرى لترضخ لتحقيق كامل لملفاتها من خبراء الدولة. كما أنّ عدداً من المصارف المتبقية تمّت مساعدته أو انقاذه من الافلاس. ووضعت أسس جديدة فرضت حدوداً لأوجه الاستثمار التي يحق للمصارف ولوجها، كما منعت القيود مزج النشاط المصرفي بأعمال التجارة والأعمال وخاصة الاستثمار في القطاع العقاري. وفرض على كل المصارف العاملة في لبنان بأنّ تستحصل على ترخيص كمؤسسات مسجلة (ش م ل) وبرأس مال لا يقل عن 3 ملايين ل.ل. (رفع إلى 5 ملايين ل.ل. عام 1972).

وتبعاً لاقتراح من لجنة الرقابة المصرفية ، قرّرت الحكومة فرض حظر على تأسيس مصارف تجارية لبنانية جديدة لمدّة عشر سنوات تنتهي عام 1977. وبعد ثلاث سنوات من الأزمة المصرفية، هبط عدد المصارف اللبنانية من 55 إلى 38 بسبب التعثّر والدمج أو لوقوعها تحت سيطرة مصارف أجنبية. وأظهر تقرير قدّمه سليم الحص أنّ نسبة عدد المصارف حيث أغلبية الأسهم تعود إلى لبنانيين انخفضت من 60 في المئة في تشرين الأول 1966 إلى 45 في المئة فقط عام 1968.

كما أدّى قرار الحكومة منع تأسيس مصارف لبنانية إلى ارتفاع عدد المصارف الأجنبية حيث سجّلت الفترة من 1968 إلى 1974 أنّ عدد المصارف الغربية لا سيما الأميركية ارتفع بشكل ملحوظ وبات يمارس نفوذاً طاغياً على القطاع المصرفي في لبنان، فانقلبت النسبة وأصبحت المصارف الأجنبية تسيطر على أكثر من ثلثي النشاط

المصرفي في لبنان، والرأسمال العربي على 20 في المئة فيما لم تعد السيطرة اللبنانية تتجاوز 15 إلى 20 في المئة من السوق[4]. وأصبحت المصارف الرئيسة في لبنان أميركية الهوية - بنك أوف أميركا، تشايز مانهاتن، وسيتي بنك. لقد أصبح النفوذ الغربي طاغياً في وقت ظهرت تقارير وتصريحات أنّ بعض المصارف الأوروبية والأميركية كان له يد في انهيار إنترا.

وكان لهذا الوضع انعكاسات سلبية حيث كتب، على سبيل المثال، خبير اقتصادي لبناني (هشام البساط) دراسة اتهم فيها الولايات المتحدة بأنّها اشعلت أزمة إنترا لتهيمن على سوق بيروت المالي وتخدم من خلاله الشرق الأوسط وخاصة أموال النفط ومشاريع التنمية، كما أنّ عدداً من المصارف الأجنبية تعرّض لهجمات ارهابية (ومنها بنك أوف أميركا) ولعمليات نهب في السبعينيات.

إضافة إلى التداعيات فقد تركت أزمة إنترا رواسب هامة وآثاراً عميقة في القطاع المصرفي في السبعينيات والثمانينيات:

- في حين أقنعت أزمة 1966 الحكومة اللبنانية بالتدخل مباشرة في القطاع المالي الهام الذي يجب ألّا يتعرّض لأي هزات من هذا النوع، لكن القوة التي حصل عليها مصرف لبنان وسلطته التي مارسها بعد الأزمة كانت محط نقمة عدد من الذين كانوا يفضّلون العمل فوق القانون. إذ اجتمعت شبكات من المصالح الشخصية في السنوات اللاحقة واستطاع أصحاب بعض المصارف أن يوقفوا مراسيم أو قوانين أو سياسات نقدية اعتبروا أنّها تبالغ في تدخل المصرف المركزي أو الحكومة.
- من ذيول أزمة 1966 كان نضب الموارد المالية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني. حيث أصبحت معظم أموال الإدخار والأرباح اللبنانية مستثمرة في مصارف أجنبية وبالتالي تستعمل لغايات خارج لبنان، وهذه المصارف تبعت سياسات تسليف منحازة إلى القطاعات التي يستثمر فيها الرأسمال الأجنبي وخاصة التجارة والخدمات وربما بعض الصناعة، ما زاد نسبة

4. توفيق أسعد، وزير الصناعة والنفط، تقرير عن مدى الهيمنة الأجنبية على القطاع المصرفي حتى نهاية 1972، قدّم إلى مجلس الوزراء في كانون الثاني / يناير 1974، نشرته ملخصّ مجلة *Arab Economist* وذكرته تابيثا بتران، ص 390.

الهيمنة الأجنبية على القطاعات الاقتصادية. كما أنّ التدفّق العظيم السابق لرساميل المنطقة إلى لبنان قد تراجع كثيراً وتم توجيهه إلى استثمارات أوروبية وأميركية بقي فيها حتى اليوم (قدّرت توظيفات العرب في سندات وودائع واستثمارات في دول الغرب الصناعي بأكثر من 1100 مليار دولار قبل حرب العراق 2003 وأكثر من ذلك بعدها). في حين كانت مصارف لبنان تُعتبر أهم قطاع اقتصادي، أدّت أزمة 1966 إلى إزالة أسطورة لبنان كنافذة أو وسيط للقوى الرأسمالية الغربية لدى العرب. إذ ترسمل العرب وتعاطوا مع الغرب مباشرة حتى اعتبر كثيرون أنّ انهيار إنترا كان بداية النهاية للدولة اللبنانية.

- أسفرت الأزمة المصرفية عام 1966 عن انهيار امبراطورية إنترا ورأس المال الفلسطيني في لبنان. إلا أنّ الفلسطينيين عادوا في السبعينيات بمؤسسة أكبر هي «البنك العربي المحدود»، تدعمه منظمة التحرير الفلسطيني التي أضحت دولة داخل الدولة وأكبر مودع في البنك. فتأدلج الرأسمال الفلسطيني في السبعينيات بعيداً عن فلسفة بيدس التي صبغت إنترا. ويعتبر إدوارد سعيد «صعود وهبوط بيدس المذهل بأنّه نذير شؤم للصراع اللبناني الفلسطيني في السبعينيات»[5].

مصير شركة الميدل إيست

في العام 1964 وفي وقت كانت الميدل إيست تنتقل من نجاح إلى آخر، بدأت المصالح الغربية تطرق باب بيدس لشرائها. وتوافد الزوّار إلى مكاتبه في نيويورك وباريس لتقديم العروض. ودخل مفاوضات مع اللبناني كارلوس عريضة الشريك في Lebanese International Airlines ممثلاً رجل الأعمال الأميركي دانيال لودفيغ صاحب شركة «National Bulk Carrier» والذي يملك حصّة كبيرة في هذه الشركة.

وإذ انتشرت الإشاعات في أوساط موظفي الميدل إيست ووصلت إلى علم الدين،

5. Edward Saïd, *Out of Place*, New York, Alfred Knopf, 1999, p. 113.

وجّه هذا الأخير رسالة استفسار إلى بيدس تعكس قلق كثيرين داخل الشركة. وردّ بيدس أنّ مفاوضات كهذه قد حصلت فعلاً وأنّه أبلغ زوّاره استعداده «لبيع أي شيء باستثناء زوجتي وأولادي. لكل شيء سعره. ولكن بخصوص الميدل إيست، أوضحت لهم أنّ الكلمة الأخيرة تعود إلى الشيخ نجيب ثم إلى أير فرانس التي التزمت معها من مبدأ أخلاقي».

وطمأن بيدس علم الدين أنّه لا يفكّر أبداً ببيع الميدل إيست ولن يفعل قبل الوقوف على رأيه والحصول على موافقته. حول موقف بيدس من بيع الميدل إيست، يقول علم الدين إنّه صدّق طمأنة بيدس «ولكنّي كنتُ أعرف أنّ فلسفته اقتضت جني الأرباح للبنك وأي فرصة لتحقيق مبلغ كبير من المال كانت ستغريه. على الأقلّ إنّ رسالتي أوضحت له أنّي سأقوم بكل ما في وسعي لأمنع بيع الميدل إيست». وكان بيدس أفضل مما توقّع علم الدين، إذ بعد طمأنته له حول مستقبل الميدل إيست، عرض بيدس على علم الدين أن يصبح شريكاً في إنترا وبذلك يصبح في موقع يدافع فيه عن مصالح الميدل إيست بشكل أفضل. وهكذا أصبح علم الدين شريكاً مساهماً في إنترا وساعده بيدس ليصبح عضواً في مجلس الإدارة في أيّار 1964. فباع علم الدين حصّته في الميدل إيست (12 في المئة) لإنترا وحصل على خمسة آلاف سهم في البنك. ولكنّه اعتبر دخوله شريكاً في إنترا الخطأ الأكبر في حياته لأنّه خسر كل شيء عندما سقطت أمبراطورية إنترا ورفضت الحكومة تعويض مجلس الإدارة.

لقد وقعت الميدل إيست في قبضة شركة إنترا للاستثمار التي حلّت مكان بنك إنترا، وبات مصيرها تحت هيمنة وإرادة الدول الأربع، قطر والكويت والولايات المتحدة والدولة اللبنانية. وباستثناء موقف الحكومة اللبنانية من الميدل إيست، فقد ظهر تضارب في المصالح بين مصلحة الميدل إيست كشركة وطنية لبنانية وشركة إنترا الجديدة. فالدول الثلاث الأخرى كانت تملك شركات طيران منافسة مباشرة مع الميدل إيست، كما أنّ اي قرار يريد مجلس إدارة الميدل إيست أن يتخّذه كان عليه أن يمرّ عبر شركة إنترا للاستثمار، ومن هناك كان ممثلو الدول الثلاث يراجعون حكوماتهم قبل القبول أو الرفض. ويعتبر علم الدين أنّ هذا الوضع جعل الحياة جحيماً للميدل إيست بعدما أصبحت تحت رحمة أربع حكومات، ثلاث منها أجنبية. فكان كل قرار

يمرّ في حقل ألغام قبل أن يرى الحياة أو يُرفض. وأن قرارات كانت تتخّذها الميدل إيست بلحظة وبعيداً عن بنك إنترا في أيام بيدس، باتت تحتاج إلى شهور لبتّها بسبب السيطرة الأجنبية.

في العام 1970، حدّد الخبراء موجودات بنك إنترا بـ339 مليون ليرة، كما حدّدوا حصّة إنترا في الميدل إيست بـ49 مليون ليرة، وتعيّن يوم 25 حزيران 1970 لانعقاد الجلسة التأسيسية للجمعية العمومية لشركة إنترا الجديدة. فتدخّل علم الدين لدى بيار داغر الذي فُرز من لجنة سركيس ليصبح مديراً عاماً موقتاً لشركة بنك إنترا مصغّرة مرحلية. وكان علم الدين يريد إقناعه بتحييد الميدل إيست كشركة وطنية لبنانية وانقاذها من الوقوع في أيدي حكومات أجنبية وتوسيع قاعدة مساهميها قدر الإمكان حتى يمنع الاحتكار لجهة واحدة.

واقترح علم الدين أن يكون رأس مال شركة إنترا للاستثمار 280 مليون ليرة فقط لكي تُستثنى منها قيمة الميدل إيست. فإذا صوّتت الجمعية العمومية التأسيسية على توزيع أسهم الميدل إيست ستكون بنسب تساوي مساهمتهم في شركة إنترا للاستثمار. وبما أنّ عدد المساهمين في الشركة الجديدة كان 8366 مساهماً فإنّ توسيع قاعدة مساهمي الميدل إيست سيكون ضمانة لإبعاد شبح السيطرة الأجنبية عنها. ولعب الشعور الوطني اللبناني دوره في ذهن داغر، فشجّع علم الدين على السير في هذه الفكرة وطلب منه إعدادها كتابة بثلاث لغات. ولكن قبل انعقاد الجلسة، عاد داغر وشرح لعلم الدين أنّ الحكومة اللبنانية لم توافق على الفكرة.

وساعتئذٍ تذكّر علم الدين المحاولات العديدة للطبقة السياسية اللبنانية للسيطرة على الميدل إيست عبر أزمة شراء أير ليبان سابقاً، وها هم يعودون عبر شركة إنترا للاستثمار لتنفيذ الهدف السابق نفسه.

لقد كتبت صحيفة «صانداي تلغراف» البريطانية في تشرين الأول 1966 أن «انهيار إنترا الذي أحدث تردّدات حول العالم لم يكن فقط قصّة ممارسات مصرفية غير حكومية أو جزء من سياق التآمر ضد جمال عبد الناصر، مع العلم أنّ هذه الكارثة لم تكن لتقع بدون هذين العاملين. بل إنّ عاملاً مهماً استغلّ مواقع ضعف هذين العاملين، والعوامل الثلاثة مجتمعة هي التي أدّت إلى أن يغلق أكبر بنك لبناني أبوابه. وهذا العامل الثالث هو الصراع للسيطرة على شركة الميدل إيست الناشطة والقوية،

حيث امتلك بنك إنترا 60 في المئة من الأسهم. وهذا العامل ربما كان الحلقة التي ربطت تسلسل الأحداث»[6].

ويشرح حنّا عصفور ملابسات عرض لودفيك شراء الميدل إيست: «أثناء انعقاد مجلس الوزراء لبحث أزمة إنترا في 14 تشرين الأول 1966، دخل كارلوس عريضة غرفة الانتظار المؤدية إلى قاعة الاجتماع يرافقه شخص أجنبي قدّمه أنّه محامي لودفيغ. وأنّ المحامي وصل بيروت ذلك المساء لمحاولة شراء أسهم إنترا في الميدل إيست. وشاهد الحضور هذين الشخصين ينتحيان بالوزير فؤاد بطرس جانباً والذي كان يغادر قاعة الاجتماع مراراً ليتحدّث إليهما»[7].

هذه الحادثة أكّدت لعلم الدين أنّ ثمّة محاولات متواصلة منذ 1964 للسيطرة على الميدل إيست وحتى التدخّل لدى مجلس الوزراء قبل إغلاق إنترا أبوابه. ويضيف علم الدين ملاحظة كمال جنبلاط الذي كان وزيراً حاضراً في ذلك الاجتماع أنّ الوزراء في الجلسة كانوا أكثر اهتماماً بمسألة بيع أسهم الميدل إيست للأجانب من مناقشة أزمة إنترا التي كانت في طور الحدوث.

ويؤكّد علم الدين أنّ اسرة عريضة كانت تساهم بنشر الإشاعات حول صعوبات إنترا المالية، ولكن دخول آل عريضة مع لودفيغ لعرض شراء الميدل إيست لم يكن الوحيد. بل رافقته عروض كثيرة معظمها كان عرضاً تجارياً محضاً للحصول على الشركة بسعر مغرٍ وبدون خلفيات سياسية. فجاء عرض من رجل الأعمال اليوناني نيارخوس صاحب مجموعة نيارخوس وعرض آخر من «National Airlines» الأميركية وشركة لوفتهانزا الألمانية وAir Canada. وجاءت عروض من أميركيين كمساعد وزير المالية الأميركية السابق روبرت أندرسون والباكستاني آغا خان مرشد الإسماعيلية العالمي، عبر كمال خان سفيره في بيروت.

وكاد اليوناني نيارخوس يفوز بالصفقة، إذ أنّه درس ملفّه جيداً وأغرى جهات لبنانية بمشروعه الذي يتضمّن شراء حصّة إنترا في الميدل إيست ثم بيع 20 في المئة والاحتفاظ بـ40 في المئة، وأنّه سيضيف 25 مليون ليرة إلى رأسمال الشركة ويمنح ضمانات لشراء معدات وتجهيزات جديدة ويروّج لرحلات سياحية إلى لبنان بالتعاون

6. «Crucial Link in The Chain», *Sunday Telegraph*, October 1966.

7. **حنّا عصفور**، بنك إنترا قضية وعِبر، بيروت، 1969. ذكره نجيب علم الدين، ص 166.

مع شركات وفنادق في لبنان. وكان ثمّة فائدة إضافية هي ربط السياحة اللبنانية بالسياحة اليونانية والأوروبية.

ولكنّ خطأ نيارخوس الذي قصم ظهر بعير الصفقة أنّه أخذ يذيع أيضاً عن عزمه المشاركة في أفكار لتعويم بنك إنترا معتقداً أنّ هذا سيساعد على إقناع اللبنانيين بنيّاته الحسنة تجاه لبنان وأنّهم سيرحبون به من منطلق وطني. ولكنّه لم يكن يعلم الخلفية السياسية الخطرة لما يطرحه. وهذا السبب كان العامل الذي قلب الطاولة عليه. إذ رُفض عرضه لشراء الميدل إيست وتصرّفت الطبقة السياسية هنا كما كانت تتصرّف دائماً تجاه كل ما يخصّ إنترا.

كان واضحاً أنّ الميدل إيست كانت مكافأة المصالح نفسها، على تدميرها لإنترا. ويعتقد علم الدين أنّ مرسوم الحكومة اللبنانية رقم 28 بتاريخ 5 آب 1967، لم يكن بريئاً. فقد منح الدولة حقوق تأسيس شركة طيران لبنانية بملكية مختلطة عامة وخاصة، أكان ذلك عبر دمج شركات موجودة أم عبر السيطرة على كل أو بعض أسهم إنترا في الميدل إيست. وبعدها يمكن الدولة بيع جزء من حصّتها لجهات أخرى على شرط أن تحتفظ لنفسها بنسبة 10 في المئة كحدّ أدنى. وبهذا المرسوم، أصبح بامكان الدولة الهيمنة على إدارة الميدل إيست واختيار المساهمين. وكان هذا المرسوم يحضّر الأجواء لعودة الخبير الفرنسي السيّئ الذكر روبير فرنيو الذي عاد وظهر فجأة على المسرح السياسي اللبناني حاملاً مشروعاً جديداً للميدل إيست. وتضمّن مشروعه دمج الميدل إيست مع شركة عريضة ولودفيغ LIA ومن ثم دخول أير فرانس والحكومة اللبنانية شركاء بأغلبية تفوق 50 في المئة من الأسهم، ما سيضع قطاع الطيران المدني اللبناني مجدداً بين يدي مصالح أجنبية ومصالح لبنانية محدّدة. وهكذا ارتبطت خيوط المؤامرة كافة، فتبيّن مثلاً أنّ زيارات عريضة ولودفيغ وجماعات فرنسية ولقاءاتهم بزعماء لبنانيين كانت سلسلة في الملف نفسه تتم في الكواليس وليست أحداثاً منعزلة.

لقد فطن علم الدين وإدارة الميدل إيست إلى مكيدة المرسوم 28 الذي أُعدّ لخدمة أشخاص ومصالح معيّنة، وقدّموا احتجاجاً شديد اللهجة إلى رئيس الجمهورية شارل حلو بأنّ المرسوم مخالف لقوانين لبنان وحرية النشاط التجاري. وحذّروه من خطوات تصعيدية يقوم بها موظفو الشركة واتحادات عمال النقل الجوي لأنّ عمليات الدمج والدخول الأجنبي والاحتكار سيُلحق الأذى باليد العاملة اللبنانية.

وشنّت الميدل إيست حملة إعلامية في الصحف ضد المرسوم، وسعت إلى استشارة قانونية من محامين لبنانيين وفرنسيين. حتى خضع حلو وأقرّ أنّ ثمّة خطأ في المرسوم، وصرف الحكومة النظر عن مشروع فرنيو.

ولكن قبل أن يحصل هذا التراجع، كانت خطوات عملية تحصل على الأرض لتفعيل المشروع السيّئ. إذ بدون علم إدارة الميدل إيست، كان قد حضر إلى بيروت فريق من الخبراء والمدققين الفرنسيين للاطلاع على وضع الميدل إيست المالي، متّخذين السفارة الفرنسية مكاتب لهم. وتبيّن سوء نياتهم أنّهم غادروا بيروت من دون أن يتصلوا بإدارة الميدل إيست أو يخطوا قدماً في مكاتبها رغم أنّهم سلّموا نسخاً من تقاريرهم عنها للرئيس حلو ولحاكم مصرف لبنان الياس سركيس الذي كان في الوقت نفسه رئيساً للجنة الرسمية صاحبة سلطة الوصاية على موجودات الميدل إيست.

يعني أنّ حلو كان على علم بخلفيات الأمور عندما استقبل علم الدين وتظاهر بالتعاطف مع احتجاجه حول ما يحصل للشركة في الخباء.

عندما وصل نبأ زيارة الخبراء الفرنسيين وإصدارهم التقرير ومغادرتهم إلى علم الدين، أصرّ على الحصول على نسخة من تقريرهم، وهدّد باللجوء إلى الإعلام والقضاء إذا لم يحصل على نسخة. وعندما اطلع على التقرير، اكتشف أنّ ثمة عملية تزوير ارتكبت عمداً، إذ أنّ هؤلاء الخبراء خفّضوا عن قصد قيمة أسهم الميدل إيست إلى أدنى حدّ ممكن لأنّهم يعملون لدى الجهة الفرنسية التي ستشارك في الصفقة، وتريد أن تخفّض سعر الشراء. كما اكتشف أنّ هذا التقرير قد سُلّم إلى الحكومة اللبنانية بتاريخ 4 آب 1967 أي قبل يوم واحد من صدور المرسوم 28 المريح جداً لهذه الصفقة والذي يجيز للدولة تسهيل كل عقبات الدمج والشراكة مع الجهات الفرنسية. فكل شيء يدور في الخفاء في لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم، وخاصّة متى تعلّق الأمر بالصفقات وعالم المال والعمالة لدول عربية وأجنبية تدفع الملايين.

وبالمناسبة، كان تاريخ صدور هذا المرسوم هو نفسه الذي صدر فيه المرسوم 44 الذي يجيز للحكومة تعيين لجنة تهتم بالعثور على مشترين لموجودات إنترا وشركاتها.

فكان ثمّة عمليات خداع كبرى تتمّ وراء الكواليس ضد أمبراطورية إنترا. ولكنّ الكأس كان ينضح بما فيه مهما كان الحرص على سريّة الخداع. ولم يمضِ وقت حتى خرجت قصّة مشروع الخبير الفرنسي فرنيو إلى الاعلام، ليس في بيروت بل في فرنسا.

إذ خرجت مجلة قانونية فصلية فرنسية محترمة بالتفاصيل وقالت:

Dans la lutte d'influence qui s'est livrée autour de la Middle East Airlines–Air Liban (MEAL) après le krach de la Banque INTRA, en octobre 1966, Air France, qui détient 30% du capital, n'a pu s'assurer 'le contrôle' de la société, qui est passé à la nouvelle Banque INTRA, appartenant au groupe de la 'Credit Commodity Corporation of America'.[8]

وفيما البازار السياسي قائم على مصير أمبراطورية إنترا وتوزيع الغنيمة، لم يستجب أحد لاستغاثات مؤسسات امبراطورية إنترا في لبنان وحول العالم والتي تُركت تدبّر نفسها بنفسها. فقد قامت شركة دوغلاس أيركرافت الأميركية بإلغاء عقد الميدل إيست لشراء ثلاث طائرات دي سي 8 بسبب غياب ضمانة بنك إنترا. كما ألغى بنك EXIM سلفته. وكان بنك إنترا في صدد مضاعفة رأس ماله عام 1966 وقد تمّت موافقة مجلس الإدارة على ذلك قبل وقوع الأزمة. ولكن بعد وضع اليد على الامبراطورية، قام المساهمون الجدد بإلغاء هذه الخطوة الوطنية. وحتى الرأسمال السائل المتوفّر للميدل إيست تمّ حجزه مع تجميد ودائع الميدل إيست في الخارج بأمر من لجنة الياس سركيس الذي عُرف في السنوات العشر التالية بأنّه نظيف الكف ومتقشّف انتقل من منصب حاكمية مصرف لبنان ليصبح رئيساً للجمهورية عام 1976.

8. *Revue trimestrielle de Droit commercial*, janvier/février 1969, Paris.

الفصل التاسع عشر

أيام يوسف بيدس الأخيرة

نعود في هذا الفصل إلى الأحداث التي مرّت في حياة بيدس من أوائل تشرين الأول 1966 وحتى وفاته عام 1968.

فقبل انهيار إنترا، كان بيدس يتابع الأزمة من نيويورك ونصحه بول باركر ويوسف سلامة – كما ذكرنا في الفصل السابق – بأن يعود إلى بيروت ويواجه خصومه ولا يترك الميدان للاشاعات والاتهامات. ولكنّه تردّد بعدما اتصل به رجال زعيم لبناني معروف هدّدوه أنّ هذا الزعيم «سيقتله هو وأفراد عائلته إذا حطّ قدماً في لبنان مرّة ثانية»[1]. وذكر بيدس اسم الزعيم هذا وأسماء عدد كبير من السياسيين اللبنانيين الذين شاركوا في أعمال سلبية ضد إنترا وارتكبوا أعمالاً مشبوهة ومضرة بالاقتصاد اللبناني.

كما نصح مستشارو بيدس بأن يسحب مليوني دولار على الأقل من فرع نيويورك وهو مبلغ ضئيل أمام ثروته المحتملة من تصفية أصول إنترا وحذّروه من أنّه سيصبح فقيراً في حال انهيار امبراطورية إنترا ووضع الحكومة اللبنانية اليد عليها. ولكنه صرف النظر عن هذه الفكرة مكتفياً بما يحمل معه من مال وطلب تحويل مبلغ 250 ألف دولار تخصّه من فرع نيويورك، كما سبقت الإشارة.

بيدس يفرّ إلى البرازيل

عندما وصلت الأخبار إلى بيدس عن سجن كبار رجال إنترا، أصابه القلق. وعندما علم بإصدار مذكرة بحقه حلّ به ذعر كامل، كأنّه أصيب بضربة قاضية. وتحوّل ذعره إلى غضب شديد على الذين يدّمرونه ويدمّرون إنترا، وأفقدته المذكّرة الدولية بحقه

1. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 139.

المقدرة على مواصلة الجهد للإنقاذ. فاكتفى بالرد على الاتهامات التي كانت تنتشر بسرعة. واتصل باصدقائه لكي يعتنوا بشؤون عائلته ويتأكد أنّهم لن يصيبهم مكروه.

طلب بيدس من يوسف سلامة متابعة التطورات وملاحقة مذكرات الجلب بحق طاقم إنترا في بيروت بغية إلغائها وحشد دعم برلماني وسياسي. وقام منير أبو فاضل بحملة سياسية مضادة للدفاع عن إنترا وبيدس. وكان أبو فاضل نائباً في البرلمان ونائب رئيس مجلس النواب. تدخلات اصدقاء بيدس لم تساعد على تحسين الأمور التي إنّما كانت تسير من سيّئ إلى أسوأ. وحتى النائب نجيب صالحة الذي أخذ مكان بيدس في رئاسة مجلس الإدارة، تمّ اعتقاله وأودع في السجن. فحل الذعر في نفوس الناس أمام تصرّف السلطة العشوائي والقاسي وكأنّ لبنان تنحّل عن دولة بوليسية. فقد كان واضحاً المنحى الانتقامي في الاعتقال والتنكيل والاذلال بحق كل مَن عمل أو تعامل مع إنترا. واذ حرمت الدولة إداريي إنترا حتى السيولة البسيطة لمواجهة الحياة اليومية، احتاج اسكندر أيوب إلى عشرة آلاف دولار لكي يحصل على إخلاء سبيل من السجن، فوصله المبلغ من نعيم عطاالله وأنطوان بست وفكتور بربور أحد شركاء بيدس في جنيف.

أخذ بيدس يسافر من بلد إلى آخر حتى حطّ في البرازيل وهو مقتنع بأنّه ضحية مؤامرة. وبعد شهرين، علمت الحكومة اللبنانية بمكان وجوده بسبب نشر مقابلات صحافية مع مجلات أميركية. فطالبت السلطة اللبنانية من حكومة البرازيل بتسليمه. وجيء به أمام القضاء البرازيلي. ثم غادر بيدس البرازيل ليستقرّ في سويسرا وتوفي في لوسرن 30 تشرين الثاني 1968، عن عمر يناهز 56 سنة.

كانت الأسابيع التي تلت الانهيار فصلاً أسود في تاريخ لبنان، وتحوّلاً أبعده عن الماضي القريب كبلد للاعتدال والحداثة والعدل. لقد تعرّض عشرات الأشخاص للاعتقال وأهينت كرامتهم، أودعوا في السجن في ظروف صعبة مع المجرمين واللصوص.

ووضعت السلطة اليد على ودائع إنترا وأصوله وحجزت حتى أموال اصحاب البنك وإدارييه ومنها أموال بيدس وأسرته. وإذ قلقت زوجة بيدس على صيغتها ومجوهراتها بأن تتعرّض ايضاً للمصادرة، احتاجت إلى نقلها خارج البلاد. وكان ثمّة احتمال كبير أن يتم تفتيشها الدقيق في المطار لأنّها زوجة بيدس وربما مصادرة

المجوهرات رغم أنّ وضع اليد لم يصل بعد إلى الحاجات والأملاك الخاصة. واتصلت بأنطوان بست صديق العائلة في جنيف، فحضر بست وشقيقته ماري إلى بيروت ليكونا إلى جانب وداد، واستقبلها يوسف سلامة في المطار. وفي اليوم التالي، عادا إلى جنيف ومعهما المجوهرات التي أودعت في مكان آمن بعيداً عن يد السلطات اللبنانية. وقدّر نعيم عطاالله قيمتها في ذلك الوقت بـ500 ألف دولار[2].

في سان باولو، لجأ بيدس إلى منزل صديقه المليونير خوسيه خليل، الذي رأس شركة تابعة لامبراطورية إنترا. وكان خوسيه من أصل لبناني وله علاقات سياسية في البرازيل، ما سمح لبيدس بالشعور بالاطمئنان والتجوّل بحرية رغم مذكرة الجلب الدولية.

في تلك الأثناء، كانت وداد في بيروت تعاني من تداعيات الأزمة ومن طول الفترة التي فرّقتها عن زوجها. فطارت إلى لندن حيث ولداها، في آذار، وأودعت إبنها الأصغر زياد في عهدة نعيم عطاالله وزوجته، ثم تابعت إلى سان باولو للقاء زوجها. وهناك مكثت شهرين حيث قرّرت مع زوجها أن تعيش هي في بريطانيا لتكون إلى جانب أولادها الثلاثة. فاستأجرت شقّة في لندن وانتقلت إليها في أيّار 1967.

بيدس يعتمد الخطة B

وإذ فشلت الخطة الأساسية في عملية الانقاذ وتوفير السيولة لكي يبقى البنك عائماً وأمام انسداد الأبواب في لبنان، انطلق بيدس بالخطة B وكان أساسها إنقاذ امبراطوريته الخارجية بقدر الإمكان وتأمين مستقبل عائلته على الأقل. وكان بيدس بحاجة إلى السيولة وقد حُرم استعمال ثروته الشخصية وحساباته لدى إنترا بعدما جمّدتها السلطة اللبنانية.

وساعد على نجاح الخطة «ب»، كما سنرى، غموضُ بيدس وهَوَسُه بسريّة العمل. فقد خدمه ذلك عندما وقعت الأزمة وكانت الامبراطورية الخارجية طوق النجاة له ولأسرته. ذلك أنّ السرية قد أضافت قشرة سميكة من العُقَد حول صفقات

2. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots: A Second Memoir*, London, Quartet Books, 2006, p. 169.

امبراطورية إنترا وعملياتها المنتشرة في أصقاع الأرض عند كل منعطف. وسيكون التحدي الأكبر للخبراء في بيروت هو فكفكة هذه العقد وكتابة تقرير منطقي وعلمي عن إنترا. كما كانت وفاة بيدس عام 1968 عقبة كبرى في سبيل الإحاطة بالأمبراطورية لأنّ إنترا كان بيدس وبيدس كان إنترا، والكثير من التفاصيل والأسرار كان في ذهنه.

خلال إقامته في سان باولو، أخذ بيدس يجمع وثائق وتفاصيل أطراف إمبراطوريته المنتشرة خارج لبنان. خاصة أنّ معظم الأصول والشركات كانت مسجّلة باسمه شخصياً لتلافي التعقيدات القانونية والإجرائية لدى شرائها وليسهل عليه بيعها إذا احتاج الأمر. وبعد ذلك، سيكون لديه المتسّع من الوقت إلى قوننة وضعها في لبنان والخارج. ولأنّ هذا كان سلوكه غير المألوف، فإنّ أحداً في بيروت لم يكن يعرف كيف تمّـت الصفقات الخارجية واين هي الوثائق والصكوك، على أساس أنّها موجودة في مكان ما. ولكن الشخص الوحيد الذي كان يعرف تفاصيل وظروف كل صفقة كان بيدس نفسه وهو هارب في البرازيل.

سمحت إقامة بيدس في البرازيل بعيداً عن لبنان وعن الأعين في أوروبا وأميركا لكي يدوّن المعلومات والأرقام عن الأصول والشركات والأعمال الخارجية وأن يطلب من مساعديه وأصدقائه أن يتابعوها. ومنح نعيم عطاالله وكالة مفتوحة كوقاية ضد اي محاولة للحكومة اللبنانية لوضع اليد على الأصول خارج لبنان. لقد أراد بيدس أن يبعد الصفة الشخصية عن أصول وأعمال إنترا حول العالم فلا تبقى باسمه فقط. وقد نجح عطاالله وأنطوان بست في نقل بعض أصول وممتلكات بيدس في سويسرا ورفع اسمه عنها حتى لا تضع الدولة اللبنانية اليد عليها. وكرّر عطاالله وبست العملية نفسها في بلدان أخرى، وفق تعليمات بيدس من سان باولو[3]. وساعدت هذه التحركات بيدس وعائلته على مواجهة صعوبة المرحلة مادياً. كما حوّل بست وعطاالله أصول إنترا خارج لبنان إلى اسميهما بدل اسم بيدس.

وكان بست مصرّاً على أن يتحوّل كل شيء إلى اسمه أو اسم عطاالله ولا يبقى أي شيء تحت اسم بيدس، وجاء ذلك في رسالته إلى بيدس بتاريخ 21 آب 1967: مصالحك في أوروبا أصبحت باسم نعيم واسمي. أنا لا أقبل أبداً أن تثق بأي شخص

3. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots*, p. 180.

آخر في أي شيء في أوروبا، إلا بعد استشارتي والحصول على موافقتي إذا رغبت في التعاون مع أي انسان. وسبب ما أقول أنّ أصدقاءك الذين وثقت بهم كثيراً قد تخلّوا عنك مراراً. ولا شك عندي في أن الزمن دولاب وسينقلب الوضع وتجدهم يعودون إليك يقدمون نصحهم واقتراحاتهم. ولذلك أريد أن أتأكّد أنّك من الآن فصاعداً ستأخذ الحذر وتتنبّه لأنّك لن تتحمّل أن تُقدم على أي خطوة فاشلة. وأنا واثق تماماً من نعيم وأنت لديك ثقة عمياء به، وسنعمل معاً نحن الثلاثة كي لا يخطف أي شخص سنتاً واحداً منك»[4].

وكان بيدس متفائلاً في رسائله إلى بست وعطاالله متوقعاً أن «السحابة السوداء ستعبر» وأنّ «الأمر لن يطول لأنّي أشعر بأنّ النهاية قريبة وتعود الشمس لتشرق علينا جميعاً قريباً جداً». وكتب العبارة الأخيرة بأحرف كبيرة دلالة تفاؤله: VERY SOON.

وكان بيدس لا يزال يحلم بالانتصار على أعدائه وأنّه سيعود إلى مكتبه في مبنى اللعازرية في وسط بيروت وينظر من نافذته إلى مرفأ بيروت وجبل صنين. وأنّ الشعب اللبناني لا بد سيقدّره ويعيد إليه الاعتبار. وعلى هذا الأساس، في آب 1968، وجّه بيدس نداءً إلى الشعب اللبناني: «كونوا على حذر، لا تسمحوا لأولئك الذين ألحقوا أذيّة لا يمكن إصلاحها بلبنان أن يستغلوا طيبتكم وميلكم العفوي للثقة بالآخرين ليرتكبوا أعمالاً أخرى. اجعلوهم يخضعون للمحاسبة والمساءلة على أعمالهم. مصير بلدكم مهدّد ومعه مستقبل أبنائكم». ويعلّق علم الدين أنّ تحذير بيدس سقط على آذان صمّاء، والدليل هو الأحداث التي تلت من 1967 إلى 1974 وأوصلت لبنان إلى الحرب الكبرى عام 1975.

ولكن تفاؤل بيدس لم يستمر طويلاً. إذ بعد فترة قصيرة، تقدّمت الحكومة اللبنانية للقضاء البرازيلي بملف ضخم طالبة تسليم بيدس. وتضمّن الملف اتهامات عن قيام بيدس بأعمال مخلّة بالقانون اللبناني. وإذ راجع المحققون البرازيليون الملف وجدوا أنّ صياغته المهيبة والرسمية تخفي أن ما فعله بيدس كان في الحقيقة تحت القانون. وما ساقوا ضده من اتهامات كان مخالفات بسيطة وعادية في لبنان. أمّا ما

4. Naïm Attallah, *In Touch with his Roots*, p. 182.

كان اتهاماً جدياً وكبيراً في مذكرة الحكومة اللبنانية فقد كان بدون سند ومبنياً على تكهنات.

كان بيدس واضحاً في كلامه عن مؤامرة سياسية ضده إضافة الى مؤامرة مالية اقتصادية لإسقاط امبراطوريته التي تجاوزت موازنتها يوماً خمسة أضعاف موازنة الدولة اللبنانية. في 18 آذار 1967، قال باكياً أمام قاضي المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل: «اقترفت غلطة وحيدة في حياتي أنّي جعلت نفسي اكبر من حكومة بلادي (يقصد لبنان). وهذا سبب مأساتي تحديداً... ما من حكومة تسلّم بهذا الامر. لقد أيقنت ان الرئيس (شارل) حلو كان عازماً على تصفيتي كرجل اعمال».

اتهم بيدس مباشرة رؤوساً عليا في الدولة اللبنانية وكان يطلق على إنترا وصف «طفلي» بمعنى أنّه من المستحيل أن يتآمر على قتل طفله. وفي أقل من اسبوع في تشرين الأول 1966، خسر ما بناه خلال عشرين عاماً. «كان لي طفل اسمه انترا ساعدته على النمو، ليس من أجلي فحسب انها من أجل خير بلادي ايضا. والآن جُرّدت من طفلي هذا. والبلد الذي يستأثر بحبي الشامل هو لبنان». وأجهش بيدس في البكاء في المحكمة البرازيلية. «كان انترا كل ما أملك. لقد كان جنى حياتي والآن خسرت طفلي الذي هو مصرفي».

ونجح محامو بيدس في إقناع المحكمة البرازيلية برمي الملف خارجاً ورفض أي اتهام، وأنّ ثمّة مؤامرة سياسية في لبنان ضد بيدس. وإذ أقفل القضاء البرازيلي باب تسليم بيدس، لجأت السلطات اللبنانية إلى تكتيك مختلف وهو الضغط على الحكومة البرازيلية لتسليم بيدس «كبادرة حسن نية بين الحكومتين» وبغفلة عن القضاء البرازيلي. ولكن الحكومة البرازيلية اعتبرت هذا الأسلوب تلاعباً بالقانون البرازيلي ويجلب الفضيحة للحكومة في الجرائد.

كانت الحكومة اللبنانية تحاول الحد من خسائر انهيار القطاع المصرفي بإعادة افتتاح إنترا ولكن بدون بيدس ومجلس الإدارة السابق. إلا أنّ بيدس لم يصمت ويبتعد بصمت، بل كان يطلق تصريحات ويصدر تصحيحات حول ما يشاع عنه، ما جعل محاولات الحكومة اللبنانية لإنعاش إنترا بدون بيدس تتعثّر. ولذلك عزمت الحكومة اللبنانية على ملاحقته وجلبه إلى لبنان. وفي غياب اتفاقية أمنية بين لبنان والبرازيل، لم يكن ممكناً الطلب إلى الحكومة البرازيلية تسليم بيدس. فعمدت الحكومة اللبنانية في

خريف 1967 إلى توجيه مذكّرة إلى حكومة البرازيل تتلمّس طرد بيدس من البلاد كبادرة حسن نيّة نحو لبنان. ولم توافق البرازيل حيث لا ضمانات عن مصير بيدس في حال غادرها، ولا ضمانات أنّه سيلقى محاكمة عادلة أو سيُسمح له باستعمال الوثائق التي تثبت براءته وبراءة إنترا.

وبدأت تحاك في بيروت أساليب ملتوية للإيقاع ببيدس. ولجأت السفارة اللبنانية في العاصمة برازيليا إلى ترويج رواية مختلقة بأنّ بيدس يقوم بتمويل المعارضة االبرازيلية ضد الحكومة البرازيلية وأنّه قدّم مالاً لزعيم معارض عدو الحكومة الأكبر «كارلوس ليسردا»، حاكم ولاية غوانبرا السابق. ودسّت السفارة اللبنانية هذه الرواية في صحيفة برازيلية التي قامت بنشرها بشكل فضائحي. ووقعت السلطات البرازيلية في فخ الإعلام ففرضت على بيدس الإقامة الجبرية في منزله للنظر في وضعه. ثم صدر قرار بطرده من البلاد. وجاء هذا القرار في فترة سيئة عندما كان وضع بيدس الصحي يتدهور وأُدخل إلى مستشفى في سان باولو للعلاج.

بعد عامين من انهيار المصرف، تكلّم بيدس بشيء من التفصيل عما حدث: «لقد وزّعوا آلاف المناشير المليئة بالأكاذيب ضد إنترا وطلبوا من مائة موظف في مصارفهم أن يتقاسموا دليل الهاتف ويتصلوا بكل الناس ويقولوا لهم إذا كان لديهم حساب في إنترا أن يقفلوه لأنّ المصرف ينهار». ونفى بيدس لمراسل «لايف» من المستشفى في البرازيل، كل ما يقال عنه، وأعلن استعداده للذهاب إلى بيروت اليوم قبل الغد لمواجهة الذين يدينونه: «سأذهب إلى لبنان بكل سرور، شرط أن يسمحوا لي بعرض قضيتي بحرية وأن تكون هيئة المحكمة عادلة ونزيهة وعلنية. وسأشرح عندها الاتهامات ضدي في خمس دقائق. أنا لم أستفد من أي مال ولم أضع جانباً أي مبلغ. وثروتي المالية الشخصية ثلاثة ملايين دولار وهي كلها مربوطة بإنترا واستثماراته. أمّا عن الأخطاء، فقلْ لي مَن يستطيع بناء امبراطورية مالية كبرى كهذه من دون أن يرتكب الخطأ؟ لن أعود إلى بيروت حتى يقيّدوني ويسجنوني بدون محاكمة عادلة ثم يسكتوني إلى الأبد. أعدائي هناك قادرون على تدبير حادث إطلاق رصاص ضدي لقتلي. لأني إذا تكلّمت يمكنني أن أهزّ لبنان من الأعلى إلى الأسفل ومن أعلى منصب – فقط إذا أفسحوا لي مجال الكلام».

أنهى بيدس كلامه للصحافي قائلاً: «كثيرون ظنّوا أنّي سوف أنتحر وأطلق

الرصاص على نفسي. ولكني مؤمن بربّي ولديّ القدرة على مواصلة البقاء. البرازيل هي أرض المستقبل وحكومتها تحتاج إلى رجل مثلي. بفضل حكمتي وخبرتي الواسعة أستطيع أن أصنع شيئاً أكبر من إنترا هنا في البرازيل. وهذا سهل جدّاً عليّ»[5].

وإذ لم تستجب حكومة البرازيل، لجأت الحكومة اللبنانية إلى تكتيكات ماكرة لا تختلف عن أعمال المافيا في إيطاليا. فقد كانت الجالية اللبنانية في البرازيل، وخاصة في سان باولو، كبيرة وناشطة وصاحبة نفوذ. واستطاعت الحكومة اللبنانية عبر نفوذها في الجالية ممارسة الضغط على الحكومة البرازيلية وتركّز الضغط على نواب ووزراء وسياسيين برازيليين ورجال أعمال وإعلاميين متحدّرين من أصل لبناني. حتى وجد هؤلاء أنفسهم في معضلة بين ولائهم للبرازيل وولائهم لبلد بعيد جاء منه آباؤهم وأجدادهم.

وحتى صديق بيدس خوسيه خليل الذي استقبله واستضافه وعاونه في كل شيء، وخاصة في مواجهة الحملة ضده وفي أروقة القضاء، بدأ يتعرّض للضغط من لبنانيين آخرين. ورغم أنّ خوسيه بقي إلى جانب بيدس ومخلصاً له إلا أن بيدس شعر بأنّه لن يقدر على مواجهة أعدائه الكثر من هنا، من سان باولو. خاصة أنّ قوى دولية ناشطة من حكومات وشركات ومصارف تدعم الحكومة اللبنانية في ملف إنترا، ولها ثأر شخصي ضد بيدس لأنّه كان رأس حربة في لبننة الاقتصاد اللبناني وانهاء النفوذ الغربي.

ورأى بيدس أنّ خوسيه خليل قد فعل ما فيه الكفاية ويجب عدم توريطه في عملية سياسية خطرة تكون عاقبتها جدية وطويلة عليه.

فقد أبلغه خوسيه خليل أنّ معلومات موثوقاً بها وصلته أنّ دوائر السلطات البرازيلية قد رضخت للضغوط أخيراً، وهي تتداول قرار الموافقة على تسليم بيدس للحكومة اللبنانية ضمن شروط، منها ضمان أن يحصل على محاكمة عادلة. فقد كان ثمّة ضغوط سياسية محلية وأخرى ديبلوماسية من أكثر من دولة بعضها دول كبرى، على البرازيل لتسليم بيدس إلى لبنان. ولم يكن من مفرّ أمام البرازيليين سوى إعداد مذكرة تتضمّن الأسباب الموجبة لتسليمه، ومنها أنّ بيدس اختلس أموالاً من بنك إنترا وأنّه

5. «Fall of the ‘Genius from Jerusalem’», George de Carvalho, *Life Magazine* 27 January 1968, pp. 86-90.

استعمل أموالاً في عهدته لمنفعته الشخصية ومنفعة عائلته ولذلك يجب تسليمه.

بيدس يفرّ إلى سويسرا

وأمام هذه التطورات، قرّر بيدس مغادرة البرازيل في مطلع تشرين الأول 1967 إلى بلد لم يحدّده حتى لأقرب الأشخاص. وعندما فقد أصدقاؤه ومَن بقي مخلصاً له الاتصال به لعدّة أسابيع، أيقنوا أنّه لم يعد في البرازيل وربما كان في بلدٍ لاتيني آخر أو في أوروبا.

في تلك الأثناء، كان بيدس قد غادر البرازيل فعلاً وكان حذراً في سفره يستعمل جواز سفر برازيلياً بغير اسمه، مخافة أن يقع طريدة سهلة لأنّه كان على لائحة مطلوبي الانتربول. في حين كانت خطوط هاتف أصدقائه تحت المراقبة لمعرفة مكان بيدس.

بدأت مغامرة بيدس بمغادرة البرازيل بحراً بشكلٍ سري. ولا بد أن الرحلة كانت طويلة عابرة الجزء الجنوبي من المحيط الأطلسي وشمالاً باتجاه أوروبا ثم بحر الشمال ثم بحر البلطيق، وحطّ رحاله أخيراً في هامبورغ. وكان هذا السفر الطويل بحراً أفضل من المطارات حيث احتمال توقيفه أعلى بكثير. ووصل هامبورغ بالباخرة كما وصلت سيارته «اللنكولن» الفخمة. ومن هناك استقل هذه السيارة وقادها بنفسه بطول البلاد الألمانية، حيث كان معتاداً على أوروبا جراء سنوات من الإقامة فيها. واجتاز مسافة ألف كيلومتر حتى وصل إلى سويسرا. وهناك أمضى بضعة أيام في ضيافة عائلة أنطوان بست في جنيف، شارع Malagnou.

واتفق بست وبيدس أن يبقى الأخير قريباً من الحدود الفرنسية، فأقام في غرفة في فندق في قرية «إرمانس» Hermance القريبة من بلدة إيفيان الفرنسية، ما سهّل على بيدس التنقّل بين البلدين. ويُظهر موقع غوغل أنّ إرمانس ملتصقة بالحدود الفرنسية تماماً ويمكن المرء أن يجتاز الحدود خلال دقائق على الأقدام، وتبعد نصف ساعة بالسيارة عن جنيف.

وكان بست يزوره هناك كل يوم، إلى أنْ اختفى بيدس مجدّداً. فقد كان بيدس يتجوّل بسيارته في ربوع سويسرا ويواصل اتصالاته الهاتفية. وفي 22 تشرين الثاني، كان يزور زوريخ عاصمة سويسرا المالية، والتي تبعد عدّة ساعات عن جنيف بالسيارة، فغادرها

بعد الظهر وعرّج على لوسرن المجاورة لزوريخ لتناول الغداء. ثم ركن سيارته خارج مكتب البريد ووضع النقود في العدّاد ودخل ليقوم ببعض الاتصالات الهاتفية ومنها مخابرة مع زوجته في لندن.

وربما كانت مدّة مخابراته الهاتفية طويلة بعض الشيء. إذ أنّ فترة العدّاد حيث ركن سيارته قد انتهت، وعندما خرج من المبنى رأى شرطي أمام سيارته يحرّر محضراً. وهرع بيدس لثني الشرطي عن ذلك إلا أنّ الشرطي كان عبوساً وطلب منه فوراً أوراق السيارة.

وتظاهر بيدس أنّه لا يفهم ما يقوله الشرطي لأنّه برازيلي يتكلّم البرتغالية. ولسوء حظ بيدس، كان هذا الشرطي يجيد بعض البرتغالية، فخاطب بيدس طالباً أوراق السيارة وبطاقة تثبت هويته. فتلعثم بيدس وهو يحاول الإجابة ببعض العبارات البرتغالية التي تعلّمها في البرازيل، وكشف نفسه أمام الشرطي أنّه لا يعرف البرتغالية، وهنا استنفر الشرطي وشكّ في أمر بيدس وطلب مرافقته إلى قسم الشرطة. وهناك اضطر بيدس إلى الإفصاح عن نفسه، وبدأ تحقيق في ملفات البوليس الدولي حتى عثرت الشرطة السويسرية على مذكرة الإنتربول بحقه. وهنا استصدرت الشرطة مذكرة قضائية باعتقاله. وفي اليوم التالي، سمحت له بالاتصال بأنطوان بست في جنيف، الذي اتصل فوراً بمكتب محاماة Lalive et Budin الذي يتعامل معه بيدس ليتدخّل في القضية.

في مساء 23 تشرين الثاني، اتصل بست بعطاالله في لندن يبلغه أنّ بيدس قد اعتقل في بلدة لوسرن السويسرية. فنقل عطاالله النبأ إلى وداد سلامة التي باتت مقيمة في لندن. ثم توجّه الاثنان – وداد وعطاالله – فوراً إلى مدينة زوريخ بالطائرة صباح اليوم التالي. ومن هناك ذهبا إلى لوسرن بالقطار ليكونا مع بيدس، والتي بلغاها في المساء. وكان طقس لوسرن ذلك اليوم كالحاً وبارداً وقد خلت الطرق من المارة والسيارات.

ولم يكن بست قد حضر بعد، فأمضيا اليوم التالي في بحث مضن عن مكان توقيف بيدس. وعندما وصلا إليه، رفض البوليس السماح لهما بلقائه، وأنّ عليهما الانتظار 48 ساعة لكي يكتمل التحقيق ويسمح لهما القاضي بذلك. وأكّد البوليس أنّ بيدس بصحة جيدة ومكان حجزه لائق ومحترم. وساعد ذلك في طمأنة وداد جزئياً فقد

صدمها النبأ ولم تعرف بعد ماذا يحصل[6].

ثم اتصل نعيم ووداد بمحامي بيدس في جنيف، روجيه بودان لسؤاله عن توقيف بيدس وعن الخطوات القانونية لإطلاق سراحه. وفي اليومين التاليين، عاشت وداد بأعصاب مشدودة وقلق على مصير زوجها. وكانت بحاجة إلى التعاطف والاهتمام بمصاب زوجها وأسرتها. وعندما سُمح لها بلقاء بيدس بحضور شرطي، كان بيدس يعاني من الارهاق وقد بدا أكبر من سنه، وقد تحمّل ضغطاً نفسياً هائلاً في الأيام السابقة وبدت عليه مسحة القلق. ورغم ذلك، فقد كان يتصرّف بحيوية ويتكلّم بمرح لزرع الاطمئنان في نفوس محدّثيه. وهذا أيضاً كان من صفات القائد الذي لا ينكسر. ثم خفّفت الشرطة ظروف التوقيف وسمحت لوداد وعطاالله وبست زيارته بدون مراقبة.

انتشر خبر اعتقال بيدس في سويسرا بعد 13 شهراً ونيّفٍ من إعلان إفلاس إنترا. وإذ لم تستطع الحكومة اللبنانية مطالبة البرازيل بتسليم بيدس لأنّ ليس ثمّة معاهدة تبادل أمني بين البلدين، فإنّ مثل تلك المعاهدة كانت موجودة بين لبنان وسويسرا التي انتقل بيدس إليها. ورغم ذلك فطيلة شهور، كانت السلطات اللبنانية عاجزة عن تقديم حجّة واحدة موثّقة تشكّل مستنداً جرمياً على بيدس يقنع السلطات السويسرية بتسليمه. وكانت سويسرا تردّ الطلب اللبناني مراراً. وليس ذلك فقط، بل إنّ المدّعي العام الفدرالي في كانتون لوسرن السويسري تفحّص الملف الذي قدّمته السلطات اللبنانية وكانت النتيجة أنّه اقتنع ببراءة بيدس وعبّر عن قرفه من سلوك السلطات اللبنانية غير العادل. وبعد ذلك، أصبح هذا السويسري صديقاً شخصياً لبيدس وعائلته، وبقي إلى جانب بيدس حتى وفاة هذا الأخير.

كان المكان الذي اعتقل فيه بيدس في لوسرن بإدارة المدّعي العام الفدرالي الدكتور

6. في عددها الصادر في 5 كانون الثاني قالت **مجلة تايم** حول اعتقال بيدس في لوسرن: «المضحك المبكي أنّ كل الأطراف كانت منشغلة ومشتركة في إعادة هيكلة أمبراطورية إنترا إلا مؤسسها وصاحبها يوسف بيدس، الذي، ومنذ إقفال بنكه بأمر من الحكومة، ذهب إلى البرازيل ثم إلى سويسرا، حيث قبضت الشرطة عليه لأتفه الأسباب: أنّه كان يركن سيارته في مكان خاطئ في لوسرن ولم يستطع إثبات هويته فوراً أمام شرطي السير. وما زالت السلطات السويسرية تبقيه قيد التوقيف للنظر في طلب من الحكومة اللبنانية بتسليمه بجريمة إشهار إفلاس بطرق احتيالية. ولكن مجلة تايم شكّكت في احتمال إقدام سويسرا على تسليمه للسلطات اللبنانية أو على محاكمته إذا ثبت فعلاً ما تتهمه به الحكومة اللبنانية».

واكر. وكان هذا الرجل مثقفاً وانسانياً يمارس عمله بأعلى درجات المسؤولية والمهنية. وكان يتداول أحاديث مع بيدس. ومع الوقت بات متفهماً ومتعاطفاً مع بيدس، ثم متأكداً من أن بيدس بريء مما يتهم به. واستنتج خاصة أنّ القصة غامضة وليست عادية، وتتشابك خيوطها بعالم السياسة والمؤامرة أكثر من تشابكها مع عالم المال والمصارف. وجاءت قناعة واكر هذه، خاصّةً بعد اطلاعه على الملف الذي قدّمته السلطات اللبنانية إلى سويسرا لتسليم بيدس، حيث وجد في الوثائق والنصوص الكثير من التلاعبات والتلفيق والافتراضات غير المدعومة. وبات واكر يساعد بيدس ويوفّر له الراحة في مكان سجنه، وهذا ساعد بيدس كثيراً في محنته وفي المحافظة على جأشه وسلامة عقله. وكلّما حضر زوار للقاء بيدس كان واكر يتركهم حتى لا يعكّر خصوصية بيدس. حتى أنّه سمح بدخول أوراق ووثائق لبيدس تتعلّق بمصالح إنترا حتى يطالعها بيدس ويوقّع عليها إذا لزم ذلك لبيع أو شراء.

ووجد واكر طريقة لتسهيل أشغال بيدس فلا تقع وثائق ومعلومات بأيدي السلطات السويسرية، ما يجعلها في موقع حسّاس أمام السلطات اللبنانية التي تتوقّع التعاون. فكان كلّما حضرت زوجة بيدس ومعها نعيم عطاالله، ودعت الحاجة إلى تخلية القاعة لبيدس، كان واكر يدعوها إلى تناول القهوة في مكتبه تاركاً المجال لنعيم مع بيدس لقضاء عملهما والاطلاع على وثائق وتوقيع عقود. فأصبح واكر الملاك الحارس لبيدس وليس الجلاد والسجّان. وبقيت وداد في لوسرن قريبة من زوجها الذي لم يكن أمامه سوى الانتظار ريثما تتحلحل قضيته ويفرج عنه.

ولكنّ العام 1968 حلّ وبيدس لا يزال في السجن السويسري، في حين كانت ملفات إنترا المتشابكة تتفاعل في بيروت. إلا أنّ ذلك لم يمنع الشجعان ومنهم كمال جنبلاط من قول كلمة الحق. ففي الخامس من كانون الثاني 1968، كتب الوزير والنائب كمال جنبلاط رسالة إلى وداد بيدس يتضحَ من مضمونها أنّ المؤامرة السياسية كانت غيمة سوداء فوق إنترا: «الدولة هي المسؤولة عن بنك إنترا، امّا زوجك فنحن نعتبره الرجل الذي بنى أكبر مؤسسة عرفها لبنان الحديث في تاريخه القصير. ستمّر السنون ولن نرى في لبنان شخصاً يوازي ما فعله زوجك أو أن ينجح كما نجح هو في بناء هذه المؤسسة. لعلّه كان فرصة لبنان الأخيرة لبناء مصرف بمستوى عالمي. وربما كان ثمّة أمر ما غير حميد بين زوجك ورئيس الجمهورية، أو بينه وبين رجال المال

والأعمال الذين راقبوا تحركاته. مهما كان الأمر، نحن نعلم أشياء حصلت لعلّك لا تعرفينها. ونصيحتي أن يقول زوجك الأشياء كما هي. ومن ناحيتنا، سوف نواصلَ كما هي عادتنا أن ندعم الحق كما نراه».

وأنهى جنبلاط الرسالة بقوله: «لا يجب أن تيأسوا، فقد نشكو من زلات وإخفاقات حتى نحرّر النفس ونطهرها. فإذا عرفنا كيف نتعامل مع هذه الإخفاقات والزلات وخرجنا منها سالمين، فيمكن أن يكون الفشل الموقت الباب إلى النصر في المستقبل»[7].

بقي بيدس سجيناً في لوسرن لعدّة شهور، لحين فراغ السلطات السويسرية من التحقيق في قضيته، في حين كانت الحكومة اللبنانية تطالب تسليمه بإلحاح. وهذا الوضع لم يمنع بيدس من أن يستمرّ في تحويل المزيد من أملاكه وأسهمه إلى نعيم عطاالله وأنطوان بست ليبعدها من احتمال وضع اليد. وكان يعاون عطاالله في هذه الأمور المحامي الانكليزي روبرت فاوست في لندن من شركة المحاسبة Biddle & Co. فكان فاوست يتابع الوثائق المتداولة بين بيدس وعطاالله ويتولى النواحي القانونية ويتأكّد من شرعية التواقيع والمعطيات التجارية والمالية.

وكما في لندن كذلك في جنيف حيث أنطوان بست. فقد كانت شركة المحاماة التي تخدم بيدس تتولى الناحية القانونية لعملية الخطة B. وكان كل هذا يتمّ بسرية حتى لا يلفت أنظار اللجنة الرسمية التي كانت تدير إنترا في بيروت والتي تنفّذ ما يطلبه أهل السياسة. وإذ كانت أمور الشغل تسير على ما يرام لإنقاذ الامبراطورية في الخارج، تحوّل الاهتمام وبشكل طارىء إلى وضع بيدس الصحي والنفسي بعدما طالت فترة توقيفه في لوسرن. فقد بدت على بيدس ملامح التعب والإحباط وقلّ تناوله للطعام وهزل كثيراً، حتى إنّه فَقَدَ الحيوية التي تميّز بها وخاب بريق عينيه. وتوصّل الأطباء إلى توصيف هذه العوارض بأنّ أمراً ما يدمّر صحّته.

مرض بيدس ووفاته

في أواخر آذار 1968، خضع بيدس لسلسلة من الفحوص الطبية، وجاءت النتجة كالصاعق المفاجئ على عائلته وعلى دائرة الأصدقاء الصغرى التي بقيت معه. فقد

7. Attallah, pp. 203-204.

شخّص الأطباء مرض بيدس أنّه سرطان البنكرياس، وهو من أصعب أنواع السرطان وأقلها تقبلاً للعلاج وأكثرها تهديداً للجسد الذي يصاب به. والأسوأ أنّ الأطباء السويسريين لم يعطوا أي أمل في شفائه أو تحسّنه. فهرع طبيب إنكليزي متخصّص بالسرطان من لندن إلى لوسرن وأعاد فحص بيدس، وخلص إلى النتيجة نفسها أنّ سرطان البنكرياس الذي يعاني منه بيدس لا أمل في علاجه ولا يمكن إخضاعه لعملية جراحية. وحدّد الطبيب الانكليزي أنّه لم يبق سوى فترة أقصاها ستة شهور، هي كل ما بقي لبيدس. وأمر الطبيب بإعطاء بيدس أدوية قوية تخفّف الآلام لمساعدته على عبور الأسابيع المقبلة.

وكل هذا ولم يجرؤ أحد على أن ينقل لبيدس تفاصيل وضعه الصحي. إلا أنّ بيدس كان يعلم أنّ ما أصابه هو خطير جداً بدليل هزال جسده وتدهور صحته السريع وفقدانه الحيوية. وعندما وصل ملف تشخيص الحالة الصحية إلى السلطات السويسرية أمرت بإطلاق سراحه فوراً شرط أن يبقى في سويسرا حتى لا يعرّض نفسه لخطر الاعتقال في دولة أخرى.

ولكن بيدس هذه المرة لم يعد لديه من القوة والعزم ليبتعد كثيراً حتى داخل سويسرا. بل انتقل إلى شقة في لوسرن نفسها ليعيش مع زوجته وداد ويزوره الأهل والأصدقاء ومنهم أقاربه من ناحية إدوارد سعيد. وباتت ممرضة سويسرية تحضر لمساعدته. واضطر أصدقاؤه إلى سؤاله عن وصيته الأخيرة أمام وضعه الصحي المتفاقم. فانصرف بيدس إلى إملاء نصّها ورأى أنّ التصرّف الأفضل هو أن ينقل كل ما يملكه إلى زوجته وداد، ما يحافظ على وحدة العائلة ولتتمكّن هي من رعاية الأولاد الثلاثة. ووقّع على وصيته في 10 نيسان 1968، وذكر فيها مكان إقامته لوسرن، جاعلاً عطاالله وبست وصيّين على الورثة لتنفيذ الوصية وفق القوانين السويسرية.

عاش بيدس أشهره الأخيرة في وضع مؤلم للغاية، وقد هدّه السرطان واشتد هزاله وأصبح شبحاً مقارنة بشكله السابق، عاجزاً حتى عن مغادرة السرير. ولكنّه بقي إلى النهاية صاحب حضور وشخصية، ينقسم الناس حوله بين معجبين ومحبين وأعداء حاسدين، وبقي عملاقاً سبق زمانه وجيله بإنجازاته غير المسبوقة ورؤيته وذكائه كشخص على المستوى اللبناني والعربي.

توفي بيدس في 28 تشرين الثاني 1968 محاطاً بأفراد عائلته. وكانت جنازته حزينة في

يوم بارد ومعتم من خريف ذلك العام. كان بيدس فخوراً بجذوره الفلسطينية وبلبنان الوطن الذي عشقه واكتسب هويته، ولكنّه حُرم أن يدفن في بيروت أو القدس، وكانت مثواه الأخير مقبرة صغيرة في بلاد غريبة باردة. حضر إلى المكان عائلته وأنسباؤه وبعض الأصدقاء للتعزية والوداع الأخير. هذا الرجل العالمي العظيم الذي ملأ اسمه الآفاق في الشرق والغرب انتهى في جنّاز ووداع متواضعين وكأنّه شخص عادي. وكان الوداع سريعاً عند القبر الذي أحاطته عائلته بالزهور.

وعلى الأقل، مات بيدس عزيزاً لم تخدش كرامته يد أعدائه في بيروت. في السنوات السابقة عندما كان في قمة المجد أحاط به مئات الأشخاص وعمل في امبراطوريته عشرات آلاف الأشخاص وله الفضل في ثروة عدد من الناس لا حصر له، ولكن اقتصار زواره ومَن يسأل عنه على عدد قليل من الأشخاص زاد آلامه[8].

موت بيدس يوخز ضمائر قاتليه

اعترف بيدس في مذكراته غير المنشورة والتي أطلع علم الدين عليها أنّه لم يكن معصوماً عن الخطأ، وقال: «هل كان بإمكاني أو أي شخص آخر بناء هذه الشركة العالمية الضخمة وفي فترة زمنية قصيرة بدون أخطاء؟ تلافي الأخطاء ممكن في حالة واحدة وهي أن لا يعمل الانسان شيئاً». إذ بعد أزمة 1966، منحت الحكومة اللبنانية خمسة أعوام فترة تسامح مع المصارف اللبنانية لترتيب أمورها. وكان هذا يعني ببساطة أنّه كان بإمكان بيدس قانونياً العودة إلى بيروت وترتيب أمور مصرفه. ولكنّه كان مستهدفاً من أعداء كثيرين. ثم إنّ أعداء بيدس كانوا يكيلون له الاتهامات الخطيرة من دون مستند أو دليل. وحتى عندما وضعوا يدهم على شركاته واصبح بامكانهم البحث

8. This is the obituary *Time* published then: Died. *Yusif Bedas*, 56, former president of Lebanon's Intra Bank, central figure in one of the Middle East's most spectacular financial scandals; after a long illness; in Lucerne, Switzerland. Bedas founded a money-changing business on a $4,000 stake in 1948, built it into a 350$-million empire centered around Intra. But in 1966, as depositors' money suddenly flowed out of Beirut, Intra collapsed; Lebanese authorities held him responsible for «unorthodox banking practices», but Bedas maintained that «enemies» had conspired to break him.

عن دليل موثّق، أصيبوا بالاحباط لأنّ التقارير الرسمية والمستقلة كافة لم تكشف عن حادثة ابتزاز أو إهدار أموال أو سرقة قد يكون بيدس طرفاً فيها.

لم يعد بيدس إلى لبنان ولم يصمت من منفاه. بل تحدّث إلى مجلة أميركية في 12 كانون الأول 1966 مفصّلاً بعض الخلفيات السياسية للحرب على إنترا ثم وجّه «رسالة إلى الشعب اللبناني» نشرتها صحيفة «النهار» في آب 1968 وذلك قبل شهور من وفاته في لوسرن في سويسرا في 28 تشرين الثاني 1968. وكرّر هذه التفاصيل مصطفى مراد، محامي ورَثَة بيدس في بيروت، في مؤتمر صحافي عقده في 28 تشرين الأول 1970. وبعد ذلك لم يخرج إلى العلن ما يدحض موقف بيدس من الأحداث أو روايته لما حصل ضده وضد بنكه. بل بقي الجو المحموم لعدّة سنوات يوحي بمؤامرة دنيئة أبطالها في أرفع المناصب الخاصة والرسمية. وحتى لو جمع الباحثون كل ما كُتب عن بنك إنترا لما خرج بتفاصيل كافية لإدانة بيدس، بل سيتأكّدون أنّ واجب الحكومة الأول كان التدخّل الفوري والسريع لنجدة البنك من الانهيار وأنّ في القضية «قلوب مليانة» وليس المصلحة العامة.

يقول نجيب علم الدين: «أنا متأكّد أنّ سقوط إنترا كان بداية انهيار لبنان ونظامه السياسي. لقد حكَمَت لبنان حكومات فاسدة بدون أخلاق اصابت لبنان بداء قاتل منذ الاستقلال. وأخيراً رمت البلاد في أتون الحرب الأهلية عام 1975 أدّت إلى خسارة وجوده كدولة مستقلة». كان عدد أعداء بيدس ينمو بمقدار ما كانت تنمو امبراطوريته، وكلّما نمت امبراطوريته، دخل على الخط أعداء أخطر من السابقين وأشدّ دهاءً استطاعوا أخيراً القضاء عليه واستطاعوا دخول امبراطوريته ونهبها كغنيمة حرب. ولم ينجُ زملاء بيدس وشركاؤه من معاملة سيئة مماثلة على أيدي هؤلاء الأعداء.

نجاح الميدل إيست وازدهارها وتقدّمها وثباتها كان بفضل بيدس ودعمه وسهره الشخصي على مصالحها والضمانة المتينة التي كان يوفّرها بنك إنترا. حتى إنّ علم الدين شدّد على أنّ بيدس «أحبّ لبنان أكثر من أي لبناني آخر وعمل كل ما بوسعه لخدمة مصالح البلد. ولكن بعض اللبنانيين الأقوياء، وخاصّةً في السلطة، لم يبادلوه هذا الحب. ورغم الجرائم الكثيرة التي ارتكبوها ضدّه وضد بنكه، فإنّ ذلك لم يمنعه وهو على فراش الموت من أن يطلب زرع شجرتي أرز صغيرتين على قبره في لوسرن.

يوسف بيدس العبقري مَن القدس بنى امبراطورية مالية لبلد لم يستحقها، لا بل قامت حكومة هذا البلد وسلطاته بتدمير هذه الامبراطورية بقسوة لكي يستفيد بعض الزعماء السياسيين ورجال المال والأعمال. وإذا كان من دروس للشعب اللبناني من حياة ونجاح ودمار وموت يوسف بيدس فهي أنّه لو سمح للجرائم ضد الوطن اللبناني بأن تستمرّ بدون رادع أو عقاب، فإنّ هذا البلد الجميل بتراثه العظيم سيتدهور وقد يخسره ابناؤه، لأنّ جشع الرجال وشهيتهم للمال والسلطة سيدمّران لبنان. ولكن، للأسف، هذا ما حصل في منحى انحداري منذ 1968.

أشار بيدس بالاسم إلى عدّة شركات وكان كثير منها تحت سيطرة فرنسية مثل أير ليبان وشركة مرفأ بيروت وراديو أوريان وسوسيتيه فونسير دي ليبان وفندق سان جورج، الخ. وشرح أنّه عندما عرض شراء هذه المؤسسات قبِل أصحابها الأجانب فوراً لأنّ المنطقة في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات كانت تغلي بالمخاطر السياسية (الانقلابات، الحروب العربية الاسرائيلية، الأزمات الداخلية، الخ) ففي ذلك الوقت، كان الانكليز والفرنسيون يقومون بتصفية اشغالهم في المنطقة. ولكن كلما وصل خبر صفقة شراء إنترا لمؤسّسة أجنبية إلى تلك الجماعة اللبنانية حتى تسارع للاتصال بحكومتي بريطانيا وفرنسا لثنيهما عن البيع. وتبدأ الديبلوماسية بالتحرّك ويصبح الموضوع سيّاسيّاً يتعلّق بسعي باريس ولندن إلى الإبقاء على ما بقي لهما من نفوذ في المنطقة وأهمية أن يستمرّ عصب الحياة المالي والسياسي مع أصدقائهم المحليّن.

ولكي لا يجعلوا الموضوع أمراً يخص فرنسا وبريطانيا في باريس ولندن، حيث يمكن أن يتدّخل الإعلام الغربي ويُثار الأمر في برلماني هاتين الدولتين، نقلوا معركتهم إلى لبنان ليمنعوا بيدس وإنترا عن الشراء بمساعدة الجماعات النافذة داخل الدولة اللبنانية التي تستفيد مالياً من استمرار الهيمنة الأجنبية. ولقد توسّع دور هذه الفئات المحليّة بدخول أميركا على الخط لمحاربة إنترا وامبراطوريتها في الشرق الأوسط. فحاربوا بيدس ببثّ الإشاعات والإخباريات التي تنضح بها العاصمة اللبنانية كل يوم، واساءوا إلى سمعة أكبر مؤسسة مصرفية واقتصادية في لبنان حتى يبتعد عنها الزبائن والمساهمون.

مشروعه الأساسي، وهو بنك إنترا، كان النقطة الرئيسة التي استقطبت أعداءه وجلبت له الويل. إذ أنّه سار في خط تصاعدي بحيث أصبح إنترا أهم مؤسسة

مالية في الشرق الأوسط، ومن هناك توسّع في عواصم الغرب الرئيسة، واقتنى فرعاً في نيويورك هو ناطحة سحاب لم يضاهه بذلك أي بنك أجنبي في نيويورك. لقد بدا بيدس وكأنّه يتحدّى القوّة المالية للصهيونية العالمية وحلفائها في عقر دارها في نيويورك إضافة إلى مسرح نفوذها في الشرق الأوسط. ويستعير نجيب علم الدين من مذكرات بيدس دوافع هذا الأخير الوطنية والقومية: «لقد خرجت من فلسطين بتجربة علّمتني أننا خسرنا بلادنا وأرضنا لأننا عجزنا عن استعمال قدراتنا في عالَمي المال والسياسة. وأعداؤنا امتلكوا قوّة مالية وقدرة سياسية على بناء آلية منظّمة وقويةَ ونحن عجزنا في الأمرين. ولذلك حلمت أنّ لبنان يوماً ما سيملك هذين النوعين من القوّة».

بهذا الشرح الذي قدّمه علم الدين يتّضح منحى عمل بيدس الوطني عبر إنترا. إذ أنّ مساره في بناء انترا – يدعمه المال العربي وخاصة بعد فورة النفط في الستينيات – نمّ عن ولادة امبراطورية مالية اقتصادية لبنانية عربية تتطلّعُ إلى دور سياسي اقليمي.

ولكنّ مشروعاً كهذا كان ينضج في وضح النهار وأمام أعين الحاسدين والمتربصين بالشر، في وقت لم يكن لبنان ولا الدول العربية تتمتّع باستقلالية سياسية وعسكرية لتحمي إنترا عند الشدّة.

ولم تسمح العوامل السياسية وخاصة تبعية الطبقة السياسية والتجارية اللبنانية للنيوليبرالية الغربية، لهذا المشروع كي يجد طريقه إلى حيّز التطبيق. بل شُنّت حربٌ بلا هوادة ضد «الفلسطيني» بيدس وضربت إنترا في لحظة ضعفه لأنّ بيدس لم يكمل استعدادته «لبناء منظومة مالية وسياسية تواجه الشبكة الصهيونية المالية». وعندما عرف بيدس نقاط ضعف امبراطوريته وحاول معالجتها، كان الوقت قد فات ولم يعد ثمّة مجال لتدارك الانهيار.

يقول علم الدين: «لقد اصبحت قناعتي مؤكّدة أنّ تدمير بنك إنترا كان عملاً متعمّداً في حملة شريرة خاضها حلف غير مقدّس من لبنانيين وصهاينة ومصالح دولية، اتفقوا جميعاً على منع بيدس عن تنفيذ مشاريعه الجريئة. كما إنّ تدمير إنترا يمكن أن يكون جزءاً من التخطيط المسبق «للأخوية» المالية الدولية لتطويق نتائج الحروب العربية الاسرائيلية. فقد افترض هؤلاء أنّ من نتائج الحرب عام 1967 المقبلة أنّ العرب سيغضبون وسيردّون من موقع قومي بحجب ودائعهم واستثمارات عائدات النفط عن المصارف والشركات الغربية وسيجدون بنك إنترا اللبناني وفروعه حول

العالم جاهزاً لاستقبال ودائعهم واستثماراتهم. فتكون خسائر الشبكة المالية العالمية فظيعة ما يوجب القضاء على إنترا قبل أي حرب مقبلة»[9]. وعندها تتحوّل ودائع العرب إلى مصارف غربية وتسهل السيطرة عليها.

«شجّع لبنان أصحاب المال العرب الذين يشكون من داء العصاب والقلق ولا يطيقون العيش بعيداً عن ثروتهم، على إيداع أموالهم في مصارف بيروت. ونجح في ذلك بفضل سريّته المصرفية الشبيهة بسويسرا وانعدام الضرائب تقريباً وانخفاض الرسوم الجمركية والغياب شبه الكامل للضوابط النقدية (وفي ذلك الوقت لم تكن هذه الشروط متوفّرة في أي بلد في العالم سوى في لبنان وكندا). وعمد بيدس إلى توسيع استثماراته في لبنان وحول العالم بأضعاف ما كان يسمح له حجم الودائع في إنترا. فهو كان مهووساً بشراء عقارات في أوروبا وأطلق برنامج شيكات سفر خاصة بإنترا مثل «American Express»، حتى إنّه اشترك عام 1965 مع مؤسسة مالية أميركية هي «ماكدونل وشركاه» في إطلاق صندوق استثمار لبيع الأسهم المتعدّدة في الشرق الأوسط وألمانيا وسويسرا وأميركا اللاتينية».

الانزعاج السياسي والاقتصادي داخلياً وخارجياً من إنترا وضع بيدس في خانة غير المرغوب فيهم لبنانياً ودولياً، كأنّ حكماً مسبقاً بالاعدام قد صدر عليه. ولكن مَن هو الذي أراد إخراج بيدس وإنترا من اللعبة المالية على الصعيد العالمي؟ إذا كان بيدس قد وجّه أصابع الاتهام الى أعداء أميركيين، فإنّ أسماء اخرى برزت أيضاً إضافة الى دول كبيرة. وقد أحصت مجلة «تايم» الاميركية في تشرين الثاني 1966 ثلاث دول هي بريطانيا وفرنسا وروسيا. واضافت المجلة: «في ذلك الحين، كانت متاعب إنترا أبعد من أن تكون ميؤوساً منها. لكنّ رائحة الدم انتشرت في الجو المالي.

ولم يطل به الوقت ليخسر حياته... وربما مات بيدس قهرا وغمّاً.

كان علم الدين متأكّداً من أنّ انهيار بنك إنترا كان جناية نهب موصوفة، وأنّ تأثير ذلك على مستقبل لبنان السياسي والاقتصادي سيكون سلبياً ما لم يُحاكم مَن تسبّب بموت إنترا وصاحبه يوسف بيدس وتُكشف الأمور كما حصلت. ولم تمضِ سنوات إلا وتحقّقت نبوءة علم الدين حول أوضاع لبنان التي كانت تسير متسارعةً إلى حفرة

9. Alamuddin, *The Flying Sheikh*, p. 145.

جحيم في أوائل السبعينيات لم تخرج منها حتى اليوم، عندما أصبح لبنان، وفق تعبير نجيب علم الدين، «ملعباً للشيطان»: مركزاً لتجارة الأسلحة الغربية والمخابرات والتجسّس والتآمر والمرتزقة والميليشيات والمخدرات والتجارات الممنوعة. لقد تشابكت عدّة عوامل من الوضع الداخلي الاقتصادي والاجتماعي والطائفي، إلى الوجود الفلسطيني المسلّح والتدخّل العسكري السوري، والغارات والغزوات الاسرائيلية المتتالية، وانتشار الميليشيات اللبنانية، فنجم عن كل هذا خليط متفجّر أشعل حرباً طويلة عام 1975.

في خريف 1966، وأثناء مضاعفات السوق المالي الخطيرة، حمل علم الدين شعار «عند تغيير الأمم احفظ رأسك»، وصمت على المجزرة بحق إنترا حتى لا تتعرّض الميدل إيست أيضاً وموظفوها للضربة، وخاصة أنّ أعداء بيدس وإنترا كانوا أقوياء في السلطة وفي الشارع. وما أن وضعت الدولة يدها على أسهم إنترا حتى أصبح هؤلاء الأعداء داخل المؤسسة باسم «إنترا غروب» التي حلّت مكان بنك إنترا. وهي تفاصيل سنعرضها في الكتاب التالي.

الفصل العشرون

تصفية تركة بيدس

بعد قبولها خطة «كيدربي بودي»، كانت الحكومة اللبنانية قد أوقفت عملية تصفية إنترا واستبدلتها بمشروع تجزئة موجوداتها وتأسيس «شركة إنترا للاستثمار». فمسحت رأسمال البنك ووزّعت أسهم الشركة الجديدة على المودعين الكبار الذين أصبحوا اصحابه الجدد.

كانت الحكومة اللبنانية أكبر المساهمين في الشركة الجديدة تليها الكويت، فأصبح للبلدين تمثيل قوي في مجلس الإدارة الجديد. لقد توسطت الحكومة الكويتية لاقناع الحكومة اللبنانية بكفّ اليد عن فريق بيدس في إنترا السابقين، فأطلق سراحهم ولكن بقي لبعضهم قضايا أمام المحاكم التجارية في بيروت واستمرت ملاحقة يوسف بيدس. ولأكثر من عام، لم تتمكّن الحكومة من وضع اليد على الأمبراطورية المنتشرة خارج لبنان. فاقتصرت سيطرتها الفعلية على إنترا لبنان وبعض الفروع الأجنبية، فيما أصبح معظم ما بقي في الخارج بأيدي عطاالله وبست وفق وصية بيدس. وكانت الحكومة تعلم ذلك، ولكنها واجهت الأمر بتهديد الوصيّين وتخويفهما مع أن يد القانون اللبناني لا تطالها في سويسرا وانكلترا. واصبح عطاالله فجأة رئيساً لعدد كبير من الشركات التابعة لإنترا حول العالم، فأخذ يزورها ويطّلع على أحوالها متنقلاً بين المدن الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وجزر الباهامس وبرمودا. أمّا يوسف سلامة فقد اختار أن يبقى في بيروت من دون أن يثير أي ضجة، ولكنّه كان مطّلعاً على أوضاع أمبراطورية إنترا خارج لبنان، وابتعاده عن الأضواء سمح له بأن يلعب دوراً لمساعدة عطاالله على تنفيذ الوصية.

تزوّجت وداد بيدس ثانية في أوائل السبعينيات من بطرس سريال، مصري قبطي معروف في أوساط اقباط لبنان رغم أنّه كان مقيماً معظم الوقت في القاهرة. وكانا قد

التقيا في أوائل الستينيات وأقامت وداد حفل استقبال على شرفه في بيتها. وشاءت الأقدار أن تلتقيه مجدّداً بعدما أصبحت أرملة وتطوّرت العلاقة بينهما وأدّت إلى الزواج. كان بطرس مهندساً ومرتاح مادياً ويكبر وداد سنّاً بكثير. وكان لطيفاً وحنوناً في تعامله مع وداد. ولكن الأقدار شاءت أيضاً أن تفقد وداد زوجها الثاني إذ توفي بطرس بعد سنتين من الزواج وترك لها منزلاً في القاهرة بقيت تنزل فيه كلما زارت القاهرة.

خلال شهور من وفاة بيدس، استطاع عطاالله وبست تصفية الكثير من أصول إنترا في أوروبا وتحويلها سيولةً مالية. ورافق كل عملية بيع وتصفية، تعقيداتٌ قانونية وإدارية ولوجستية كادت تؤدي إلى حرمان ورثة بيدس من ملايين الدولارات.

وعلى سبيل المثال، فقد عادت إلى الواجهة السلفة التي أخذها بيدس من الكازينو وأنفقها على موائد القمار والبالغة مليوني فرنك سويسري. وكانت لا تزال ديناً على شركة بيدإنترا. واستغل بست وعطاالله ثغرة في ملف هذه الشركة أنّ أوراقها توضح أنّها مسجّلة ومملوكة لبيدس وليس لإنترا، ولكن في معاملاتها وأشغالها كانت عملياً تابعة لإنترا ودفاترها المحاسبية تذكر اسم إنترا كمالك وليس يوسف بيدس. وعندما اشترت شركة Kleinwort Benson السويسرية بنك إنترا في جنيف، نجح طوني بست بإقناع مجلس إدارة هذه الشركة باستيعاب ديون شركة بيدإنترا التابعة للفرع لأنّ ملاحقتها قانونياً سيحتاج إلى سنوات لحين فك العقد بين ما هو لبيدس وما هو لإنترا، ومن الأفضل حذفها دفترياً الآن ما يسهّل نقل ملكية الفرع والانتهاء من الصفقة.

كما كان ثمّة قصص مشابهة تتعلّق، على سبيل المثال، ببنكو دي روما وتشايز مانهاتن بنك. وكان بيدس قد تعاقد مع هذين المصرفين شخصياً حول قرض قيمته مليونا جنيه استرليني ومليونا ليرة لبنانية، مستعملاً أسهم إنترا في مؤسسة مرفأ بيروت وشركة مرفأ بيروت كضمانات للقرض. ونجح بست وعطاالله بمساعدة مكتب محاماة بيدس في جنيف، روجيه بودان، في أن يحوّلا مسؤولية هذا الدين إلى إنترا بيروت، ما حرّر أصول بيدس في أوروبا من هذين القرضين.

وإذ كان بيدس قد ذكر في وصيته أنّ وريثه الوحيد هو زوجته وداد لكي يحفظ وحدة العائلة وتستمرّ هي في رعاية أولادهما الثلاثة غسان ومراون وزياد، وهذا ما

سمح به القانون السويسري، خالف عطاالله وبست هذا البند لمصلحة العائلة أيضاً بتوزيع ما يصل إلى أيديهما من عمليات التصفية على وداد وأولادها الثلاثة وفقاً لقانون الميراث اللبناني. إذ لم يكن أمام منفّذي الوصية سوى معاملة وداد بالمثل مع أولادها، وفق ما يقتضيه القضاء في لبنان وليس في سويسرا. وكان الاستثناء الوحيد هو أموال بوليصة تأمين حياة يوسف بيدس التي أعطيت لوداد فقط وفق شروط شركة التأمين السويسرية.

ولكنّ بيع الأصول في أوروبا وتحويلها أموالاً سائلة وضعا أسرة بيدس والوصيّين أمام احتمال أن تتمكّن السلطات المالية في كل بلد من حجزها. ولذلك طافت وداد ومعها عطاالله مدن أوروبا حيث افتتحا حسابات في مصارف عديدة. وكان دائماً ثمّة مخاطرة لأنّ وداد كانت تحمل اسم زوجها ما قد يثير العراقيل في بعض المصارف والبلدان الأوروبية. وبتشتيت المبالغ وتوزيعها بات مستحيلاً على السلطات اللبنانية الإحاطة بكل الحسابات[1].

وشاء الحظ أن ينجز عطاالله وبست مهمة تعزيز وضع أسرة بيدس المالي والإحاطة بالموجودات الخارجية، في الوقت عينه الذي كانت إدارة إنترا الجديدة قد فرغت من معالجة بعض الملفات والأمور الملحّة واستقرّت وباتت في وضع مريح نسبياً لإدارة مجموعة إنترا الجديدة في لبنان. وكانت الشركة تستعد لتشخيص أنظارها إلى الأصول الممتدة خارج لبنان. ورغم التأخير، كان مجلس إدارة شركة إنترا الجديدة واثقاً، ولا يرى داعياً للعجلة في ملاحقة الأصول الخارجية لإنترا، بل كان المجلس يعتبر أنّ بعض الأصول هي باسم إنترا مباشرة ولا خوف عليها والبعض الآخر باسم بيدس وبالتالي مرتبط بإنترا، حتى لو انتقلت الملكية من اسم بيدس إلى أسماء أخرى. ولكن هذه النظرة الثنائية إلى أملاك إنترا بين ما هو ملك مباشر للبنك وما هو باسم بيدس في الخارج كان ينقصها عدم التعمّق في القوانين التجارية في أوروبا وأميركا الشمالية التي كانت معقّدة إلى درجة أنّ القضاء يعترف بالأشخاص كوحدة قانونية وليس فقط بالشركات المسجّلة. وقد جاء الامتحان سريعاً عندما بدأ مجلس الإدارة الجديد تحرّكه نحو الخارج.

1. Attallah, p. 212.

ما بدا وكأنّه تفصيل صغير في المناوشات بين ورثة بيدس ومجلس إدارة شركة إنترا متسلحاً بالسلطات اللبنانية، تحوّل شرارةَ حرب طاحنة استمرّت سنوات. بدأت الشرارة في فرنسا حيث كان بيدس يملك عدّة أصول باتت باسم عطاالله. فقد حاول مجلس إدارة إنترا بدء عمله الخارجي بوضع اليد على شقة بيدس في باريس على أساس أنّ ذلك العقار سيكون الأسهل. ولكن الشقة كانت باسم عطاالله ولم تعد باسم بيدس. وكان عطاالله مستعداً لكل الاحتمالات. فما أن حاول مجلس الإدارة وضع اليد على شقة باريس حتى وكّل عطاالله محامين في باريس لرفع دعوى ضد إنترا.

لقد كانت خطوة شركة إنترا ناقصة وغير محسوبة، ذلك أنّ القضاء الفرنسي ليتمكّن من النظر في الأمر، قام بوضع اليد على كل ما يتعلّق بإنترا وأملاك بيدس في كل فرنسا بانتظار الحكم في الدعاوى أمامه. وكان هذا لمصلحة ورثة بيدس لأنّ إجراءات المحاكم في قضية كهذه ستدوم سنوات قبل إصدار حكم، وفق ما ذكره المحامون الفرنسيون لعطاالله. وكان من الأفضل لمجلس إنترا التفاوض مباشرة مع عطاالله وبست وأسرة بيدس على حلول بعيداً عن القضاء الأوروبي بدل ركوب الخيل العالي والتعامل معهم بفوقية.

وعلم نجيب علم الدين أنّ شركة إنترا غاضبة جداً من تطور الأمور في فرنسا ومن عطاالله بالذات، حيث وصلت إلى حائط مسدود. فقلق على حياة عطاالله ونصحه بأن لا يحضر إلى بيروت إلا بعد هدوء العاصفة التي أشعلها. وقال إنّ أعداء شريرين سيكونون بانتظار عطاالله ولن يتورعوا عن تدمير ما تبقى من أمبراطورية بيدس، وعلى عطاالله أن لا يظهر كثيراً ويتأنى في خطواته. وكان تحذير علم الدين في محله إذ أنّ الوضع الأمني في بيروت كان يسير من سيّىء إلى أسوأ وقد سادت شريعة الغاب عام 1969، ولو حضر عطاالله إلى بيروت فلن يضمن أحد سلامته. فمن ناحية، ثمّة قوى عديدة على الأرض لا تمتثل للسلطات وقد توعز لأحدهم أن تغتاله أو أنّ تلقي السلطة القبض عليه لدى وصوله إلى المطار بتهمة تخريب مجرى القوانين اللبنانية ومصالح لبنان في الخارج.

كانت أسرة بيدس تسعى للحصول على الحدّ الأدنى من ثروة يوسف بيدس لتعيش بكرامة وكانت ضحية مؤامرة ماكرة في لبنان تسعى لسرقة حتى حقها القانوني في الميراث.

مجلس إدارة جديد

في تلك الأثناء، كانت شركة إنترا تخضع لتغييرات إدارية، حيث عيّنت إدارة جديدة برئاسة لوسيان دحداح عام 1970، تدير الشركة كمؤسسة عامة لأنّ مجلس إدارتها تم اختياره من وزير المالية وحاكم مصرف لبنان بالتوافق مع ممثلي الكويت وقطر. وجعل المجلس الجديد مهمته الأولى تفريغ إنترا من موجوداتها الدولية.

وكان المجلس مسيّساً كالعادة يرتهن بمشيئة الحكم، اعتمد أسلوب التصفية السريعة للموجودات كاللصوص الذين غنموا كنزاً وأرادوا بيعه بسرعة للحصول على المال. وشملت أولى المبيعات المبنى رقم 680 على الجادة الخامسة في نيويورك الذي بيع بسعر ضئيل هو 12 مليون دولار مع أنّ قيمته الحقيقية كانت عشرات ملايين الدولارات. وبيع مصرف إنترا ومبناه في جنيف إلى شخص يدعى فكتور بربور بمبلغ 2.6 مليون جنيه استرليني، ليبيعه هذا الشخص بعد يومين من اتمام الصفقة إلى شركة كلاينورث بنسون السويسرية بمبلغ 5.2 ملايين جنيه استرليني.

ورغم القصور الإداري والإنفاق المذهل، حافظت شركة إنترا على موجودات مهمة في لبنان، منها حصّتها البالغة 51 في المئة من أسهم كازينو لبنان، الذي كان يحقّق ربحاً بنسبة 12 مليون دولار سنوياً، و«بنك التمويل»، إضافة إلى عقارات مهمة منها مبنى الإدارة في شارع المعماري في بيروت ومبنى اللعازرية في وسط بيروت ومبنى مقابل وزارة العدل وأراضٍ تزيد مساحتها على مليون متر مربع في منطقتي نهر الموت والمونتفردي[2].

وكان يوسف سلامة يتابع ما يجري على صعيد مجلس إدارة إنترا ويعرف عدداً من الأشخاص على صلة بالمجلس ومنهم صديقه محمد جنّون. فاقترح على هذا الأخير أن يتصل بعطاالله ويعرض عليه التوسّط لعقد اجتماع بينه وبين الإدارة الجديدة. وإذا نجحت الوساطة، فيمكن عندها مناقشة صفقة ما لحلّ الملفات العالقة في فرنسا وربما الاتفاق حول أملاك بيدس في بلدان أخرى. وبالفعل، التقى جنّون عطاالله وأبلغه أنّ الإدارة الجديدة تختلف عن السابقة وليس في نيّاتها أي مشاعر انتقام ولم يشارك

2. مروان اسكندر، **الدور الضائع: لبنان وتحديات القرن الواحد والعشرين**، دار رياض الريس، بيروت، 2000، ص 222.

أعضاؤها في مرحلة انهيار إنترا عام 1966. وسيوافقون على اجتماع للتشاور. وطلب جنّون عمولة لقاء خدمات التوسّط بين الجانبين.

وكان اللقاء الأول هو بين نعيم عطاالله وعضو مجلس الإدارة عمر حمزة، صديق جنّون. وكان حمزة عضواً في مجلس الإدارة واستاذاً سابقاً في الجامعة الأميركية في بيروت ومقرّباً من لوسيان دحداح[3]. درس عمر حمزة في لبنان ثم حاز الماجستير في علم الاقتصاد من أوكسفورد عام 1964 ليعود إلى لبنان ويعمل أستاذاً في الاقتصاد في الجامعة الأميركية في بيروت لغاية 1970. وفي ذلك العام، عُيِّن في مجلس إدارة إنترا للاستثمار وواحداً من نائبين للمدير العام لوسيان دحداح، وكان النائب الثاني محمد كنيعو.

ولكن هذا اللقاء لم يكن ناجحاً تماماً. إذ رغم أنّ حمزة كان مهذّباً وهادئاً، إلا أنّه حمل رسالة تهديد مبطّن إلى عطاالله بما معناه «أنت لا تعرف مع مَن تلعب ولا تحاول أن تتذاكى علينا». وتماشى عطاالله مع الرسالة المبطنة وأوحى لحمزة أنّه لا يفكّر أبداً في مواجهة مجلس الإدارة لأنّه يعلم أنّه سيخسر. فطمأن موقف عطاالله حمزة بأنّ الحوار سينجح.

لوسيان دحداح

في اليوم التالي، توسّع اللقاء ليشمل لوسيان دحداح رئيس مجلس الإدارة بالإضافة إلى عمر حمزة. وكان دحداح شخصية غير اعتيادية، مرحاً، ضخم البنية، ضحوك الوجه ومنفتحاً ويهوى متع الحياة. فسحَرَ عطاالله من اللقاء الأول وأشعره بأنّ الصفقة ممكنة جداً، حيث بدا أنّه رجل علاقات عامة أكثر مما هو رجل أعمال محنّك وماكر. فقد جاء دحداح من عالم الصحافة والتلفزيون، وهو مؤسس شركة تلفزيون لبنان والمشرق وإذاعة راديو مونتي كارلو للشرق الأوسط، تخرّج في الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة السوربون في باريس وعدد من الجامعات ومعاهد التعليم العالي في بريطانيا. وبعد فراغه من الدراسة الجامعية، اصبح دحداح استاذاً في الجامعة الأميركية

3. وهو ابن فؤاد حمزة الذي غادر إلى السعودية وعمل لمدّة عام في التجارة، ثم التحق بفريق عمل الملك عبد العزيز آل سعود، مؤسس المملكة العربية السعودية كمستشار، ليصبح نائب وزير الخارجية الأمير فيصل بن عبد العزيز. وبقي في وظيفته حتى وفاته عام 1951.

في بيروت وهناك التقى زميله عمر حمزة. وفي العام 1970، عُيِّن دحداح رئيساً ومديراً عاماً لشركة إنترا للاستثمار. ثم دخل عالم السياسة ووصل إلى منصب وزير الخارجية اللبنانية.

وكان عطاالله يلتقي دحداح وحمزة في باريس، فكانوا ينهون اجتماعهم وينصرفون إلى اللهو والعشاء والتجوال في ليالي العاصمة الفرنسية الصاخبة في أوائل السبعينيات. وهنا كان دحداح يطلق العنان لجانبه المرح، في ارتياد المطاعم والمرابع الليلية، حيث كان يختلط بسهولة في المجتمع الباريسي، يتكّلم مع الجميع بلغة فرنسية رائعة وكأنّه حفيد موليير. وكان يسبق حضوره إلى باريس تحضيرات لسهرات ممتعة يستضيف فيها شخصيات فرنسية وغربية رفيعة، من مطربين وسياسيين ونجوم وعائلات ارستقراطية كحفيد شارل ديغول وكونتيسا ألمانية وأمير روسي. وأحياناً كانت هذه اللقاءات صاخبة بالموسيقى والرقص، وكان دحداح سعيداً ومرحاً إلى درجة أنّه كان يعتلي الطاولة ويرقص وسط تصفيق وضحك الحضور. فكان صاحب شخصية شيقة وممتعة إلى جانب ثقافته وتعليمه وخبراته وأهميته كشخص سياسي ورئيس شركة إنترا. فلا يمكن أيّاً كان أن يخمّن أن هذا اللاهي الراقص هو نفسه الذي يحسب له اصحاب السلطة والمال ألف حساب في بيروت.

رأس دحداح مجلس إدارة إنترا لفترتين، 1970-1976 و1989-1993. إلا انّه قعد عن العمل عام 1998 لمرضه حتى توفي عام 2003 عن عمر 74 عاماً.

اثناء لقائه مع عطاالله، كرّر دحداح تهديد حمزة المبطّن، بأنّ مجلس الإدارة متشوّق للوصول إلى حل، ولكن هذا لا يعني أن اي مخلوق سيستطيع أن يتلاعب معهم. وكان هذا الكلام العالي يعكس الثقة المفرطة في نفس دحداح ومجلس الإدارة ووراءهم السلطات اللبنانية، بأنّ أي شخص يقف في وجههم في ملفات إنترا هو إمّا محتال أو مختلّ العقل ولا يعرف مع مَن يصطدم وماذا سيحصل له. ولم يلُم عطاالله محدثيه، فأجواء بيروت وسنوات من التحقيقات وأوضاع المصارف المتعثّرة، أورثت دحداح ومَن معه شبكةً معقّدةً من خيوط العنكبوت المليئة بالمكائد والمؤامرات والأكاذيب وسلسلة من المحتالين والكذبة الذين كان بعضهم يحاول الاستفادة من الانهيارات ليضع يده على أملاك أو أموال ليست له. كما إنّ الأعضاء الجدد تعرّضوا لعملية غسل دماغ على أيدي الطبقة السياسية وأعضاء الحكومة ورجال المال والأعمال، ما لوّث

عملهم الاقتصادي البحت بمواقف سياسية مسبقة. فكانت مشاعر العداء لبيدس وأسرته ومَن بقي معه لا تزال جيّاشة.

ورأى عطاالله أنّ من الأفضل مواصلة المفاوضات بدل التوقّف عند كلام دحداح وحمزة المبّطن، خاصة أنّ المجلس الجديد كان عملياً يسعى إلى إيجاد حلول من موقع المسؤولية وتحت سقف القانون وغير ملوّثة بالسياسة. وكان من الأفضل أيضاً وضع المشاعر جانباً والانصراف إلى تفاوض يخرج بحلّ يرضي الطرفين، وهذا يبدأ بتأسيس جو ثقة متبادل.

العثرة الرئيسة بين مجلس الإدارة وورثة بيدس كانت الدعاوى العالقة في محاكم باريس، والتي أصبحت شديدة التعقيد في مطلع 1970. كما كان ثمّة احتمال أن يعترض أعداء بيدس الكثر على أي حل وسطي يُرضي ورثته، خاصة أولئك المتورطين في تدمير امبراطوريته وملاحقته حول العالم للقضاء عليه. ولكن المهم الآن أنّ الطرفين الرئيسيين، مجلس إنترا الجديد والورثة باتا في سكّة التفاوض للعثور على حل.

وفي الاجتماع الثالث مع عطاالله، حضر دحداح ومعه نائبيه حمزة وكنيعو. وكان محمد كنيعو من طينة أخرى، فقد كان زبوناً لدى بنك إنترا قبل إفلاسه عام 1966 وعايش مرحلة الآلام. وأثناء إعادة هيكلة إنترا وخلق مجلس إدارة جديد وفق خطة الشركة الأميركية، احتاجت الدولة إلى ممثّل لصغار المودعين والمساهمين فاختير كنيعو. ثم عُيّن عضواً في مجلس الإدارة وعمل عام 1970 لمعالجة الديون والسلفات المستحقة لإنترا من زبائنه وعملائه القدامى. وبسبب خبرته في هذه الأمور في السنوات السابقة، بات نقطة اتصال رئيسة مع عطاالله لحلحلة الخيوط القانونية ووضع مسودة للاتفاق بين مجلس الإدارة وورثة بيدس عندما يتوصّل إليه الطرفان. واتفق الرجال الأربعة على العمل بمنتهى السريّة لحفظ استمرارية التفاوض ومناقشة كل ثغرة أو تفصيل ومنع التدخلات السياسية.

ونصح كنيعو الحاضرين بأن يتحلّوا بالصبر لأنّ المسألة ستستغرق وقتاً. وكان هذا صحيحاً لأنّ العراقيل والصعوبات ظهرت عند كل تقدّم. وعلى سبيل المثال، كان ثمّة دعاوى كثيرة ضد بيدس في محاكم بيروت تمنع أي صفقة عادلة قد تظهر للنور بين الطرفين. كما إنّ المحامين الفرنسيين كانوا يضغطون لملاحقة الدعاوى أمام القضاء الفرنسي. فبات من الصعب التذرّع مع المحامين في باريس أنّ مباحثات تدور لإيجاد

حل خارج المحاكم، ومن الأصعب كان وضع كل البيض في سلّة المفاوضات التي ربما قد تفشل، ما يجعل ملاحقة الدعاوى هو الخيار الأفضل.

في الذكرى الرابعة لرحيل بيدس، في كانون الثاني 1972، كان وضع المفاوضات يراوح مكانه بسبب ممانعة الدولة اللبنانية إسقاط الدعاوى ضد بيدس رغم وفاته. فقد كان مهماً حفظ ماء الوجه لدى مَن قاد الحملة ضد بيدس أن يبقى سيف القضاء مصلتاً فوق ملف بنك إنترا. ورأى عطاالله أن يضغط على مجلس الإدارة. فكتب لكنيعو يذكّره أنه وعده قبل شهرين في بيروت بأنّ حلاً بات قريباً وما لم يحصل ذلك، فهو لا يقدر أن يبقي المحامين في فرنسا ينتظرون في الفراغ وحال الركود في الملف طويلاً. وهم ينصحونه بأن يتحرّك، ولكنّه إذا عاد إلى التحرّك أمام القضاء الفرنسي وكسب الدعاوى فسيكون ذلك معاكساً لروحية المفاوضات التي بدأت بين الطرفين. وعبّر عطاالله لكنيعو عن حاجته إلى إبراز تقدّم في التفاوض والعثور على حل[4]. وكان عطاالله يجتمع مع وداد وبِست مراراً اثناء هذه الفترة لإطلاعهما على سير المفاوضات ومعالجة بعض الأمور العالقة حول تصفية أملاك بيدس.

وهنا وجد مستشارو مجلس إنترا حلاً يتجاوز الدعاوى ضد بيدس، يقضي بعقد صفقة سرّية تبدو وكأنّها مع نعيم عطاالله فقط وتُبعد أسرة بيدس عن الصورة. وقضت بنود الصفقة بأن تُنقل الأصول في أوروبا من اسم عطاالله إلى اسم شركة إنترا للاستثمار بدون مقابل وبدون مقايضة، على أن تَدفع الشركة مبلغاً لنعيم عطاالله تحت باب أتعاب استشارة ومساعدة إنترا في «تحرير الأصول العائدة لها في أوروبا». ويفهم الطرفان شفهياً أنّ المبلغ الذي يتقاضاه عطاالله هو لورثة بيدس لقاء تنازلهم. وتضمّن الاتفاق أنّ السلطات اللبنانية تكف عن ملاحقة تركة بيدس الخاصة من أملاك وأموال وأصول أخرى فتستطيع أسرة بيدس التصرّف بها.

واستطاع دحداح، ومعه نائباه حمزة وكنيعو، إقناع مجلس الإدارة السير بهذا الاتفاق لأنّه يحصل على كل ما تطلبه إنترا ولا يقتل الناطور. كما وافقت زوجة بيدس وأنطوان بست عليه. ولأنّ الوصية سمّت عطاالله وبِست معاً لتنفيذها، منح بست وكالة قانونية لعطاالله للتوقيع باسمه على الاتفاق. فوقّعه عطاالله واحتفظ به محمد كنيعو، وبعد ذلك

4. Attallah, pp. 223-224.

حوّل عطاالله كل ما هو باسم البنك في أوروبا إلى إنترا للاستثمار. وبدا الطريق معبّداً للتصرّف بأملاك بيدس الخاصة لتحويلها لعائلته أو لبيعها وتحويل المال إلى عائلته أيضاً.

وإذ شعر الجميع بالراحة بعد سنوات من الجهد – مجلس إدارة شركة إنترا لأنّه نجح في استعادة أصول في الخارج، وعطاالله وبست لأنّهما نجحا في تنفيذ الوصيّة – جاءت الشكوى من جهة غير متوقّعة هي أسرة بيدس بالذات.

يقول عطاالله إنّه وبست كانا يشعران بأنّ مجرّد التوصّل إلى اتفاق مع إنترا بعد أربع سنوات من الصراع القانوني كان كافياً للاحتفال والراحة، بعدما كاد اليأس واحتمال أن تخسر العائلة كل شيء يخيّم فوق الرؤوس. ويؤكّد عطاالله أنّ أجواء العائلة قبل الوصول إلى اتفاق مع إنترا كانت القبول بأي مبلغ يمكن تدبّره وانقاذ ما يمكن إنقاذه. ولكن يضيف عطاالله أنّه متى وصل نبأ الاتفاق إلى العائلة، انقلبت أجواؤها إلى المطالبة بمبالغ أكبر بكثير مما هو متوقع. رغم أنّ الوثائق التي أبرزها عطاالله وبست للعائلة بيّنت أنّ الصفقة هي أفضل ما كان ممكناً[5]. ويشرح عطاالله أنّ ديون بيدس عشية إقفال البنك في تشرين الأول 1966 كانت تكفي وحدها لابتلاع أي مبلغ أو عقار يمكن أن يكون بحوزته. ولكن عطاالله وبست، وبالمناورة القانونية وبحكم اطّلاعهما على أسرار بيدس ووثائقه التي بحوزتهما، تمكّنا من تحويل ديون كبيرة من مسؤولية يوسف بيدس إلى مسؤولية البنك. وأنّه لم يكن ممكناً توقيع أي اتفاق مع شركة إنترا قبل الحصول على موافقة رسمية من أسرة بيدس. ولأنّ الاتفاق كان سريّاً ويجب ألّا تكون عائلة بيدس في الصورة، كان على الأسرة الموافقة خطياً أمام كاتب العدل في باريس.

ورغم أنّ عطاالله وبست اعتبرا أنّ مهمتهما تجاه وصية بيدس قد اكتملت وأنّ ما نجحا في تحصيله لعائلة بيدس كان أفضل بكثير مما كان متوقعاً، يقول عطاالله إنّ المياه العكرة هيمنت على علاقته مع ورثة بيدس لسنوات طويلة. ذلك أنّ أولاد بيدس، حسب قوله، قد ادّعوا انّ ما حصلوا عليه هو أقلّ بكثير مما كانت ثروة والدهم. حتى إنّهم بعد 20 عاماً، في 17 آب 1995 تقدّموا عبر محامين في بيروت بشكوى باسم العائلة

5. Attallah, p. 239.

(وداد بيدس وأولادها الثلاثة) ضد شركة إنترا للاستثمار وضد الوصيين نعيم عطاالله وأنطوان بست. وكانت التهمة أنّ الوصيين قد أساءا أمانة تركة بيدس ما يُعتبر جناية في قانون العقوبات اللبناني. وهكذا في 4 آذار 1996، سلّمت السفارة اللبنانية في لندن مذكرة لعطاالله تأمره بحضور محكمة في بيروت.

صدم الاتهام بسوء الأمانة عطاالله وبست، ولكن تبيّن لهما بعد مراجعة الاتهام أنّ لا علاقة لهما بما جاء في حيثياته بأنّهما قد حوّلا بعض الأصول إلى شركة إنترا بدون حق لأنّ هذه الأصول تعود إلى عائلة الفقيد. ويشرح عطاالله أنّ الأصول التي تركها بيدس كانت ثلاثة أنواع:

الأول هو ما خصّ بيدس مباشرة وذهب إلى أسرته.

والثاني هو ما خصّ بنك إنترا مباشرة وذهب إلى شركة إنترا للاستثمار.

والنوع الثالث حمل اسم بيدس نعم ولكن بصفته وكيلاً لإنترا in trust en fiducie وليس بصفة مباشرة. وهذا يعود إلى إنترا أيضاً.

ولكن صياغة الاتهام وضعت عطاالله وبست في موضع شك في أن يكونا قد عقدا اتفاقاً جانبياً مع إنترا على هذا النوع الثالث من دون علم الأسرة.

يقول عطاالله إنّ وداد بيدس رفضت الدخول في هذه المعمعة لأنّها كانت تعرف بست شخصياً منذ أوائل الخمسينيات وتعرف عطاالله منذ أوائل الستينيات، وأنّ الاثنين كانا موضع ثقة يوسف بيدس العمياء وأنّ ما فعلاه طيلة هذه السنوات كان الأفضل للعائلة وعين العقل انطلاقاً من وفائهما لزوجها. ويضيف عطاالله أنّ وداد قد اتصلت بأنطوان بست في جنيف وشرحت له أنّها تثق باستقامتهما وإخلاصهما ولكنها اضطرّت للانضمام إلى أولادها في هذه الدعوى تحت الضغط. ولو لم تفعل لأصبحت حياتها صعبة.

ويشرح عطاالله أنّ الأولاد كانوا غاضبين من والدهم لأنّه كتب وصيته وفيها تعليمات للمنفذين عطاالله وبست بأن يحوّلا ما يمكن إنقاذه من الامبراطورية لزوجته وداد على أساس أنّ هذا سيكون السبيل الأفضل لحفظ وحدة العائلة وضمان وضعها المادي. وأنّ غضب الأولاد لم يكن في مكانه لأنّ الوصيّين عملا وفق القانون اللبناني بالاتفاق مع شركة إنترا والذي قضى بتوزيع المال على الورثة الأربعة بالتساوي وليس تحويله إلى الأم فقط. وأنّ بست كان مصدوماً من هذا التصرّف وهو الذي أمضى قسماً

كبيراً من حياته إلى جانب يوسف بيدس وعائلته من دون أن يتوقّع أي مقابل مادي. خاصة أنّه في أحرج الفترات من حياة بيدس وبعد انهيار إنترا، ولمدة عام ونصف عام، كان بست إلى جانب الأسرة بشكل دائم. ويذكر عطاالله أنّ بست قبل وفاته بفترة أرسل له رسالة طويلة تتضمّن ما عملاه معاً لتنفيذ وصية بيدس وإنقاذ ثروته من الضياع وشطب ديونه وتهريب مجوهرات زوجته، وهي مهام فيها الكثير من المخاطر رفض أن يقوم بها حتى أقرباء اسرة بيدس.

لقد استمرّت دعوى أسرة بيدس سنوات في بيروت. ويقول عطاالله إنه تبيّن في النهاية أنّ لا أساس للاتهامات[6] وإنّ إسرة بيدس قد خانته وطعنته من الخلف بتصرّفاتها بعد ثلاثة عقود من الصداقة والعلاقة الحميمة. وفي العام 2004، تسلّم عطاالله رسالة من محاميه في بيروت إدمون سمَيرة، يعلمه فيها أنّه في 29 نيسان في بيروت حكم القاضي لمصلحته في قضية «بيدس ضد إنترا وعطاالله». وأنّ عائلة بيدس ستحاط علماً بالأمر وأمامها فرصة شهر لاستئناف الحكم من تاريخه. وانتهى الأمر عند هذا الحد.

قصّة مروان بيدس

إلا أنّ ابن بيدس البكر مروان يروي تفاصيل عن الورثة تختلف عمّا جاء في مذكرات نعيم عطاالله. خاصة أنّه تابع الملف لأكثر من ثلاثين عاماً.

وجاءت رواية مروان بيدس في مقابلة أجرتها معه صحيفة «الديار» البيروتية ونشرتها في 25 كانون الأول 2001، أي قبل صدور حكم القضاء بثلاثة أعوام. وشرح مروان أثناء المقابلة ظروف تركة ابيه بعد وفاته بقوله: «كان الوالد قد عيّن قبل وفاته منفذَيْن لوصيته أحدهما كان في الماضي موظفاً في فرع بنك انترا في لندن ويدعى نعيم عطاالله. والثاني هو السيد انطوان بست ولم يلعب الدور الذي لعبه المنفّذ الاول وقد توفي. وبعد مرور ما يقارب العشرين سنة على وفاة والدي، حصلتُ على وثائق عديدة تبيّنَ لي من خلالها أنّ السيد عطاالله قد حصل مني ومن باقي أفراد العائلة على وكالات دورية غير قابلة للعزل، مدعياً بأنه إذا لم نوكله كما كان يطلب فلن يتمكن

6. Attallah, p. 246.

من الوصول الى تسوية مع شركة انترا للاستثمار، وستكون النتيجة أن نفقد القليل المتبقي من ثروة الوالد ونبقى معلّقين في المحاكم لسنوات عديدة من دون أي أمل في الوصول الى نتيجة ايجابية».

«وتبيّن لي من الوثائق أنّ الحقيقة كانت عكس ما ادّعى السيد عطاالله تماماً. وهو أدّعى في مقابلة صحافية أنه يملك ثروة توازي نصف مليار دولار عام 1994. ويُلاحَظ أنّ السيد عطاالله عندما قدم الى بيروت عام 1972 السنة التي حصل فيها منّا على الوكالات المذكورة أقدم على شراء شقة سكـنيّة في مبنى ميموزا في شارع جون كينيدي مؤلّفة من غرفتي نوم وتوابعهما. ولم يكن يملك المال لشراء هذه الشقة البسيطة بل استدان مبلغاً من البنك البريطاني للشرق الاوسط لهذا الغرض كما تُبيّنُ وثائق حصلنا عليها من السجل التجاري».

«نحن الآن ومنذ سنة 1991 في دعاوى أمام القضاء لإبطال الوكالات ومفاعيلها لمحاولة استرداد ما تمّ التصرّف به من غير وجه حق، ضد نعيم عطاالله وضد شركة انترا للاستثمار، ولمحاولة استرداد حقوق عائلتنا ووالدنا الشرعية وبالتالي إعادة الاعتبار الى هذا الرجل الذي خدم لبنان. كما هناك دعاوى أقامها شركاء سابقون ليوسف بيدس ضد شركة إنترا للمطالبة بحقوقهم وحسابات مالية مشتركة في لبنان تمّ التعتيم والاستيلاء عليها في السابق. ومن أبرز هؤلاء المرحوم هاني جبران خليل، وبقية ورثة جبران خليل. ويمكننا القول إنّ تركة يوسف بيدس تتمثّل بدعاوى أمام القضاء ومشاكل مع الشركاء السابقين، مع الملاحظة أن المرحوم القاضي نزيه طربيه سبق وأصدر في سنة 1993 حكماً يزيل كامل المسؤولية المدنية عن المرحوم يوسف بيدس. وهذا الامر بالذات الذي كانت شركة انترا تركّز عليه تكراراً لتتصدى لمطالبتنا بالحصول على حقوقنا الإرثية».

وتسأل «الديار» مروان بيدس عن حجم ثروة والده لدى وفاته، فيجيب: «ثروته كانت في أسهم وحسابات في بنك انترا والشركات التابعة له، أقدّر قيمتها الفعلية عندما توفي عام 1968 بنحو 235 مليون ليرة أي ما يعادل في حينه أكثر من 80 مليون دولار. حصلنا منها على مبلغ 292 الف دولار أميركي فقط لا غير. وهناك عقارات كان له اسهم فيها حجزت عليها الحكومة اللبنانية ورُفع الحجز بموجب القرار الذي أصدره القاضي نزيه طربيه، حرّرت لمصلحتنا وقمنا ببيعها. ولم تنتقل الثروة لنا انمّا

للسيد عطاالله الذي اخذ النصف مليار دولار التي إدّعى أنّه يملكها. وبعد تحوّل بنك انترا الى شركة انترا للاستثمار لم نحصل على قرش. على العكس، اعتبروا رأسمال إنترا الاصلي هالكاً وتم انشاء شركة انترا للاستثمار برأسمال جديد قدره 280 مليون ليرة يومها، يأتي من موجودات بنك انترا السابقة. نحن مستمرون في الدعاوى على أمل أنّ القضاء ينصف بحرية، ويعيد إلينا ما أخذ منا تحت الضغوط السياسية».

الفصل الحادي والعشرون

دور بيدس في نهضة لبنان الثقافية

استثمارات بيدس الثقافية

لم تقتصر استثمارات إنترا على القطاعات المالية والسياحية والتجارية، بل شملت مسائل تدلّ على بعد نظر بيدس ورؤيته البعيدة الأمد لدور لبنان والمنطقة. خصّص بيدس الجهد والمال للشأن الثقافي من ستوديوهات سينمائية إلى فرق موسيقية إلى المسرح والموسيقى. وسنبيّن هنا أنّ وراء كل هذه النجاحات كان رأس المال الفلسطيني والمهارة الفلسطينية في الفن والصحافة والسينما والمسرح والموسيقى.

تجاوزت عبقرية بيدس عالم المال إلى عالم الثقافة والفن الذي يبني الأوطان ويحقق الازدهار في ستّة مجالات:

- **السينما والمسرح:** بتأسيسه ستوديوهات بعلبك في بيروت ودعمه لأعمال مسرحية منها لفرقة الأنوار.
- **الراديو والتلفزيون:** استثماراته في راديو أوريان ومساهمته في تلفزيون لبنان والمشرق.
- **الصحافة والطباعة:** في دعمه لـ«دار الصيّاد» وامتلاكه دار الطباعة الأميركية الكبرى.
- **السياحة والفندقية:** في ملكية إنترا لشركة الميدل إيست التي خصّصت قسماً للترويج السياحي والدعاية، وكذلك في فندق فينسيا وأوتيلات أخرى في لبنان والخارج.
- **الرقص والموسيقى:** في دعمه عدداً كبيراً من الفنانين والموسيقيين وفرق الدبكة.

وسنشير إلى دور بيدس في كل حقل من هذه الحقول في هذا الفصل. فقد كان يوسف بيدس أكبر من رجل أعمال وأعظم من صاحب مصرف. ذلك أنّه واصل

مشروع والده خليل بيدس لنهضة العرب وتطوّرهم الاقتصادي والثقافي والعلمي وتفوّق عليه بمشاريعه الثقافية والفنية التي نفّذها في لبنان بعد وقوع فلسطين بين يدي الحركة الصهيونية. وبهذا المعنى انطبق كلام جبران خليل جبران على يوسف بيدس، فاجتمع في شخصه الاقتصاد والثقافة.

أخذ البعض على بيدس أنّه لم يكن متعلماً ولا يقرأ كتب الفلسفة والأدب ولا يحب المتعلمين والمثقفين. ولكن نظرة هذا البعض كانت سطحية، ذلك أنّه كان يتحدّث مراراً أنّ في قلبه حرقة أنّه لم يواصل تعليمه في فلسطين. فقد كان عام 1928 يراقب صعود أخوته الذين يكبرونه سنّاً في المدرسة ويتشوّق أنّ يصعد مثلهم في العلم. إلا أنّ مرض والده خليل وظروف العائلة دفعته بعد عام إلى ترك المدرسة والخروج إلى العمل. وعوّض عن خسارته للعلم أن وظّف عشرات آلاف الشبان والشابات من خريجي الجامعات والكليات في شركاته.

سنعرّف بخليل بيدس هنا على أن نعود إلى مساهمات يوسف بيدس فيما تبقى من الفصل.

خليل بيدس

خليل بيدس الأديب والمربّي الفلسطيني ساهم في النهضة العربية التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر وازدهرت في النصف الأول من القرن العشرين. هو والد يوسف بيدس مؤسس بنك إنترا. اسمه الكامل خليل ابراهيم بيدس، وهو كاتب وأديب ومترجم فلسطيني من كبار رواد عصر النهضة العربية الأدبية التي انطلقت في مصر ولبنان، وهو رائد ترجمة الأدب الروسي إلى العربية.

خليل ابراهيم بيدس ابن مدينة الناصرة هو من اصحاب الاسماء اللامعة في مجال الأدب الفلسطيني. كُنِّيَ باسم بيدس والاسم الحقيقي كان «الصبّاغ»، العائلة المسيحية الفلسطينية. أما اسم «بيدس» فقد كان لقباً لحق عمه يوسف في أواسط القرن التاسع عشر وكان يكبر والده ابراهيم. فكانوا يدعونه يوسف بيدس الصباغ. وكان لخليل عمّة أيضاً اسمها مريم وكانت سيّدة مجتمع فإذا أطلّت قال المجتمعون: جاءت مريم اخت بيدس، فغلب هذا اللقب على تسمية «الصباغ» ليصبح يوسف الصباغ عم خليل بيدس، ويصبح اسم عمته مريم بيدس، ووالد خليل وهو الأصغر إبراهيم بيدس.

وُلد خليل بيدس في مدينة الناصرة عام 1874 كما هو مدّون في سجلات المعمودية في الكنيسة الأرثوذكسية، وتوفي عام 1949. وكان والده إبراهيم تاجراً لبيع الاقمشة في غور الأردن، وقد مات شاباً وله من العمر خمس وثلاثون سنة ولم يكن خليل آنذاك قد تجاوز الخامسة عشرة. وأنهى دروس المرحلة الابتدائية في المدرسة الأرثوذكسية في الناصرة حيث تعلّم مبادئ القراءة والكتابة وأظهر إبداعاً وتفوقاً ملحوظين. وشاء القدر أن تفتتح امبراطورية روسيا مدرسة عالية في مدينة الناصرة، وأسعد الحظ خليل أن يكون في عداد المنتخبين للتعليم فيها بدعم من عائلته وعائلات الناصرة الأرثوذكسية.

تلقى خليل دراسته الابتدائية، ابتداء من سن السادسة في مدرسة الروم الارثوذكس الروسية، والتحق عام 1886 بدار المعلمين «Seminar» الروسية وكانت الدار تقوم في مبنى المسكوبية حالياً. وأقام في قسمها الداخلي ستة اعوام، ما أهّله للعمل مديراً للمدرسة[1]. وكان له الفضل على الأديب اللبناني ميخائيل نعيمة الذي درس أيضاً في السمينار الروسي في الناصرة. وعمل خليل في السمينار الروسي حتى 1892 حيث كسب خبرة في تولي إدارة المدارس الروسية الابتدائية في أنحاء فلسطين وسورية. ثم انتقل للعمل في حمص حتى 1908 وبعدها عاد ليعمل في حيفا.

عرضت وزارة المعارف العثمانية وظيفة رفيعة على خليل، لكنّها كانت تتطلّب كثرة الأسفار في أراضي السلطنة الواسعة في البلدان العربية وتركيا والبلقان، وفضّل أن يبقى في فلسطين حيث يسهل عليه الانتقال إلى بيروت والقاهرة ودمشق وحلب لمتابعة اشغاله الفكرية والتربوية. وأصدر مجلة **النفائس العصرية** في حيفا عام 1908، فذاع صيتها في الاوساط العلمية والثقافية في البلاد العربية حيث حرص على إخراجها بصورة فنية، وجعلها مساحةً لأقلام أدبية من فلسطين وسورية ولبنان ومصر وبلدان المهجر. وكان لها صدى كبير في الآدب العربي.

اشتهر خليل بيدس كخطيب مفوّه ومعارض شديد المراس لوعد بلفور الانكليزي الذي استعملته الحركة الصهيونية لتبرير هيمنتها على فلسطين، ومعارضاً للحكم

1. جهاد صالح، خليل بيدس– رائد القصة القصيرة الحديثة في فلسطين وأول سفير للادب الروسي في الثقافة العربية، رام الله، سلسلة رواد الفكر والادب في فلسطين، منشورات المركز الفلسطيني للدراسات والنشر، 2005.

العثماني. وأدّى نشاطه السياسي هذا للمثول أمام القضاء عام 1918 بتهمة العمل في الحركات القومية في سورية والبلاد العربية. وهذه الحركات كانت تطالب تركيا بإنصاف العرب. وفي الأيام العادية، كان يمكن أن يصرفه القاضي إلى منزله وينهره بأن لا يعود إلى العمل في السياسة. ولكن لسوء حظ خليل بيدس، كان القضاء مسيّساً متأثراً بأجواء الحرب العالمية الأولى حيث انقلب بعض العرب ضد الترك وأعلن عرب الجزيرة «الثورة العربية الكبرى» ضد تركيا ما اعتبرته الحكومة خيانة للسلطنة. فصدر حكم الإعدام ضد خليل بيدس وتدخّل البطريرك دميانوس الأول وأنقذ حياته وحوّل الحكم إلى السجن 15 عاماً. فأودع خليل في سجن عكا ولكن ما لبث أن أفرج عنه الإنكليز بعد أربعة شهور بعد احتلالهم لفلسطين وتعيينهم هربرت صمويل مفوضاً سامياً عليها.

واعتبر خليل بيدس الحكم البريطاني أسوأ من الحكم العثماني حتى لو حكم عليه الأتراك بالإعدام. وقاد أول تظاهرة عربية في القدس ضد الاحتلال البريطاني عام 1920 ونبّه في خطبته الشعب الفلسطيني من أخطار وعد بلفور الذي ألزم بريطانيا بمنح اليهود وطناً قومياً لهم في فلسطين. وعندما اجتمعت الطاقات الفلسطينية لمواجهة الأخطار مثّل خليل طائفة الروم الأرثوذكس في المجلس المختلط في القدس. فكان مفوهاً يدعو الفلسطينيين إلى عدم الانسياق لأوامر الحكومة المحلية المنتدبة من الانكليز التي كانت تغض النظر عن الاستيطان والهجرة اليهودية وعن نهب الانكليز لخيرات البلاد.

في سنوات الانتداب البريطاني، نقل خليل بيدس مجلته إلى القدس بعدما أخذت العصابات اليهودية تهدد سكان يافا وتعلن أنّها ستبني مدينة تل أبيب فوقها. واشتغل بتدريس اللغة العربية في «مدرسة المطران» بالقدس حتى تقاعد سنة 1945. وفي القدس عاصمة فلسطين كان خليل أكثر نشاطاً حيث أسّس مكتبة لأحدث المطبوعات تحوي مخطوطات قديمة العهد وكتباً ثمينة.

لكن خليل اضطر إلى ترك القدس عام 1948 مرغماً عندما هاجمت العصابات الصهيونية القدس ونهبت منزله. وإذ دخلت الميليشيات الصهيونية الحي الذي أقام فيه خليل بيدس وعائلته في القدس، وهو حي البقعة الفوقا، فإنّهم أعملوا قتلاً في مَن وجدوه من الأهالي الفلسطينيين. وفرّ خليل على قدميه لا يحمل شيئاً عبر الوادي

الى **حي** سلوان. ولم تساعده صحته لتقدّمه في السن فأغمي عليه. وعثر عليه شبان وساعدوه حيث تعرّف عليه اهل القرية فاعتنوا به ودبروا انتقاله الى عمّان.

وبعد أيام، توجّه خليل بيدس إلى بيروت حيث سبقته عائلته وابنه يوسف وزوجته. ولكن في التاسع من شباط 1949 توفي خليل تاركاً وراءه أعمالاً وآثاراً أدبية متعددة الجوانب والمجالات، خلّدته كرائد فلسطيني من رواد النهضة العربية الفكرية الثقافية والأدبية.

ترجم خليل بيدس وألّف حوالى أربعين كتاباً، خمسة عشر منها ترجمها عن الروسية، بينها تسع روايات منها **ابنة القبطان** لبوشكين، إضافة إلى ثلاثة كتب نثرية في التاريخ الروسي منها كتاب **تاريخ روسيا القديم**. أمّا في مجال الكتب الموضوعة فقد كتب رواية **هي الوارث** صدرت عام 1920، ومجموعتين قصصيتين هما **مسارح الاذهان** صدرت عام 1924، و**ديوان الفكاهة**. وهذه الكتب نُشرت متفرّقة في مجلة **النفائس العصرية** أيضاً. وله تسعة كتب في التاريخ وأدب الرحلة منها كتاب **تاريخ القدس** وآخر عنوانه **رحلة الى سيناء**. وألّف بيدس ثماني كتب مدرسية منها «**الكسور العشرية**» و«**الكافي في الصرف**». ويشير دليل الكتاب العربي الفلسطيني إلى أنّه كان في حوزة خليل بيدس في سنواته الأخيرة مسودات لستّة كتب معدّة للطباعة بينها **المعجم الكبير**. غير أن نكبة فلسطين عام 1948 وسرقة مكتبته ونهبها حالت دون طباعة هذه المسودات. ولم يكتمل مشروع البحث عن مسوداته غير المنشورة إذ لعلها قابعة في أرشيف السلطة الاسرائيلية اليوم.

من آثاره الأدبية: **حفلات التتويج**، طباعة بيروت عام 1898، **الكسور الدارجة**، بيروت 1898، **الكسور العشرية**، بيروت 1898، **مرآة المعلّمين**، بيروت 1898، **شقاء الملوك**، القدس 1908، **أهوال الاستبداد**، حيفا 1909، **الحسناء المتنكرة**، 1911، **الدولة الإسلامية**، القدس 1911، **تاريخ الطيران**، القاهرة 1912. وغيرها من المؤلفات المطبوعة والمخطوطة التي نهبت من مكتبته الخاصة في القدس[2].

ثمّة شهادات عديدة أكّدت ريادة خليل بيدس للقصة الفلسطينية كتابةً وتعميماً،

2. المصادر عن خليل بيدس: الأرشيف الفلسطيني في الناصرة، **كتاب الناصرة اعلام وشخصيات 1948**؛ الباحث احمد مروات، **مجموعة الاديب خليل بيدس ووثائقه الخاصة**، أرشيف الدولة الإسرائيلية. وثائق وكتب خاصة لم يُعاد طبعها، مجموعة الباحث احمد مروات – الناصرة.

كما جاء في مطبوعة لجامعة الدول العربية: «أن رائد القصة في فلسطين الحديثة هو بلا منازع خليل بيدس. ولسنا نعني بالريادة أنّ بيدس كان أول من كتب القصة في فلسطين، ولا أنّ هذا الفن ابتدأ معه على غير مثال، من دون أن تسبقه جهود وتمهّد له وتنتهي اليه. فذلك امر مخالف لطبيعة الاشياء. ولكنه رائد لأنّه لم تصدر أي قصة مترجمة أو مؤلفة في فلسطين قبل خليل بيدس. ولا نعرف أحداً في هذا البلد بلغت قصصه المترجمة والمؤلفة عدد قصص خليل بيدس، ولا حتى نصف هذا العدد. ولا نعرف مجلة قبل مجلّته «النفائس» عنيَت مثل عنايتها بنشر القصص المترجمة والموضوعة. فاذا كان الامر كذلك ادركنا أنّ خليل بيدس هو رائد القصة الحديثة في فلسطين بلا منازع»[3].

يوسف بيدس والسينما اللبنانية

أسّس يوسف بيدس ستوديوهات بعلبك التي تخصّصت في انتاج الأفلام السينمائية وتضمّنت صالات التصوير الداخلي وتجهيز التصوير الخارجي في المناطق اللبنانية بهدف جذب المخرجين السينمائيين والمنتجين والفنانين إلى بيروت ليس فقط من القاهرة بل أيضاً من إيطاليا التي كانت مزدهرة سينمائياً في تلك الفترة، وفرنسا والولايات المتحدة. وكان بيدس يعلم أنّ تكاليف الانتاج السينمائي قد اصبحت باهظة في أوروبا وأنّ لبنان القليل الكلفة نسبياً قادر على المنافسة.وأصبح بيدس شريكاً في شركة Warner Brothers الكبرى في هوليوود وموّل فيلماً أميركياً هو Triple Cross. وكان هذا الفيلم الذي أنتجه عام 1966 من المستوى العالمي تعاون عليه مخرجون وسينمائيون من انكلترا وفرنسا ولعب فيه نجوم عالميون مثل النمسوية رومي شنايدر ويول براينر وكرستوفر بلامِر الذي لقي شهرة كبرى بعد فيلم «لحن السعادة» Sound of Music مع جولي أندروز. ولسوء حظ بيدس، فقد انتهى تنفيذ الفيلم وخرج إلى صالات السينما في باريس باسم La fantastique histoire vraie d´Eddie Chapman في كانون الأول 1966، بعد أزمة إنترا بشهرين، وكذلك في

3. ناصر الدين الأسد، **خليل بيدس رائد القصة العربية الحديثة في فلسطين**، معهد الدراسات العالية، جامعة الدول العربية، 1963.

لندن ونيويورك في شباط 1967.

تداولت وسائل الإعلام اسم ستوديو بعلبك عام 2010 بعد قرار هدمه ورفض طلب وزارة الثقافة صيانته وتصنيفه مبنى تراثياً[4]. وذكرت الصحف في حينه أنّ تأسيس ستوديو بعلبك اقترن «بالمصرفي يوسف بيدس (بنك انترا) إضافة إلى ثري فلسطيني الأصل هو بديع بولس». وربطت الصحف نشأة ستوديو بعلبك بفريق عمل «إذاعة الشرق الأدنى» في فلسطين، الذي رغب في متابعة نشاطاته من بيروت في «الشركة اللبنانية للتسجيلات الفنية» التي توسّع نشاطها نحو الانتاج السينمائي وباتت هي نواة ستوديو بعلبك.

كان بيدس يقول: «كلّما تأمّلت في جمال لبنان، كنت افتتن بمشاهده الطبيعية ومواصفاته المناخية المعتدلة التي تؤهله لأن يكون بيئة ساحرة للتصوير وجنة سينمائية في الشرق تجذب المنتجين على غرار هوليوود في أميركا». وبحكم موقعه في رئاسة مجلس إدارة بنك انترا، وقع بيدس في اغراء صناعة السينما وبدأ العمل عام 1955 مع بديع بولس الذي كان شريكاً لبيدس في بنك إنترا ويملك عدداً كبيراً من الأسهم. لقد أخذت فكرة دخول بنك إنترا في صناعة السينما وتأسيس ستوديوهات بعلبك طريقها الى التنفيذ عام 1957 بفضل ما اتسم به يوسف بيدس من جهد ومثابرة واخلاص في متابعة عمله على المشروع حتى نما استديو بعلبك وأكمل تجهيزاته الحديثة.

وكان بديع بولس صاحب وكالة شركة grundig الألمانية ويقوم باستيراد الأدوات الكهربائية والالكترونية الألمانية ويبيعها إلى جانب الاجهزة الاذاعية والتلفزيونية. وفي مقابلة اجراها محمد سويد في جريدة «السفير» مع أحد رجال الرعيل الأول في إذاعة «الشرق الأدنى» المخرج كامل قسطندي، روى الأخير أن فكرة استديوهات بعلبك وُلدَت اصلاً من رغبة رجال «الشرق الأدنى»، ومعظمهم من الفلسطينيين، في تطوير عملهم الاذاعي وتطبيعه بنشاطات فنية اخرى: «في البداية، أنشأنا «الشركة اللبنانية للتسجيلات الفنية... وذات يوم اتصل بي بديع بولس واطلعني على بناء ستوديو

4. «ثمانون عاماً على إنشاء معامل السينما في لبنان: مغامرات أفراد وأثرياء عصفت بها الحرب والافلاس»، ريما المسمار، **المستقبل**، 15 أيار 2009. «يوسف بيدس وأستوديو بعلبك»، رحاب أبو الحسن، **اللواء**، 26 تموز 2010.

سينمائي في شركة متخصصة بفنون الصوت والموسيقى... وأجريت اتصالاً بإميل البستاني رئيس مجلس إدارة شركة «كات» وطلبت منه الدخول في مشروع الستوديو. فسألني: «كممثل لشركة كات؟» أجبته: «لا، بصفتك الشخصية». فوافق، ولكن موافقته أثارت ريبة بديع بولس وانتهى الامر بانسحابي من المشروع. فتحولت شركة التسجيلات الفنية شركةَ انتاج سينمائي باسم ستوديو بعلبك اقترن اسمه بصاحبه المصرفي الراحل يوسف بيدس».

كان على رأس المهام الفنية والإدارية في مرحلة تأسيس ستوديوهات بعلبك الموسيقيون توفيق الباشا ونزار ميقاتي وزكي ناصيف وكامل قسطندي. وتولّى صبري الشريف منصب المسؤول عن الدائرة الموسيقية وسميح الشريف إدارة الشركة». وكان صبري العمود الفقري لجميع أعمال الأخوين الرحباني لا سيما في الليالي اللبنانية في مهرجانات بعلبك، وما زال أسمه بارزاً على جميع ألبومات فيروز. وكانت فيروز تعتبر الثالوث الفني الذي ضم عبد المجيد أبو لبن وصبري الشريف وكامل قسطندي الذين جاؤوا من محطة الشرق الأدنى في عين المريسة في مطلع الستينيات إلى ستوديو بعلبك بمثابة مداميك وقفت عليها حجارة الستوديو بفضل ما كانوا يتمتعون به من كفايات فنية لا سيما الإخراجية منها. كما أن هذا الثالوث الفني كان أول مَن بشّر بولادة إذاعة الصنائع التي تُعرف اليوم بإذاعة لبنان». وتولى رئاسة قسمها الغنائي والموسيقي الفلسطيني حليم الرومي.

بعد عشر سنوات من العمل، أكمل ستوديو بعلبك تجهيزاته التسجيلية الحديثة في الصوت والتصوير في شتاء 1965، وأخذ يستقبل المشاريع الفنية، بدءاً بمحمد عبد الوهاب وصباح والشاعر توفيق بركات لتسجيل أغنية «ع الضيعة» للفنانة صباح. كما استعمله بشكل متواصل المخرج اللبناني محمد سلمان في جميع أعماله السينمائية، برفقة زوجته نجاح سلام وكبار الممثلين اللبنانيين والسوريين والمصريين.

لقد بات نجاح السينما اللبنانية في وقت ما رهاناً شخصياً لبيدس. ومَن يدرس تاريخ السينما اللبنانية سيجد أنّ عصرها الذهبي ارتبط بالستينيات وبصعود إنترا وأنّ عدداً كبيراً من أفلام تلك المرحلة كان عبر ستوديوهات بعلبك. وكان طبيعياً بعد انهيار بنك انترا وافلاسه غير المنتظر عام 1966 ان تنتهي أحلام بيدس وتتهاوى إمكانات تطوير ستوديوهات بعلبك إلى اكثر مما كان عليه.

وشهد ستوديو بعلبك ازدهاراً كبيراً، وظهر اسمه في عشرات الأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية. فكان ستوديو بعلبك أول مَن قدّم أفلاماً ملوّنة قبل السينما المصرية في فترة بيروت العصر الذهبي، واختزن ذاكرة لبنان السينمائية على مدى أكثر من أربعة وستين عاماً. كما حضنت ستوديوهات بعلبك فناني لبنان والعالم العربي أمثال محمد عبد الوهاب وأم كلثوم وصباح ووديع الصافي وفيروز والأخوين الرحباني وفريد الأطرش وعلياء نمري وشوقي متى وغيرهم[5].

كان من مشاريع بيدس تأسيس ستوديوهات مثل هوليود في كاليفورنيا لتصوير وإخراج وانتاج أفلام لبنانية وعربية وعالمية، حتى يصبح لبنان فعلاً هوليود الشرق الأوسط. ولقد شرح بيدس هذا المشروع الذي يمكن تحقيقه لأنّ مناخ لبنان يسمح بتصوير الأفلام مدّة 320 يوماً في السنّة، وفي لبنان بنية تحتية معقولة تدعم مثل هذه الستوديوهات (فنادق، ماء وكهرباء وطرق ومطار واتصالات، الخ) ويد عاملة خبيرة. وقال بيدس: «لقد أبلغت الرئيس حلو عن هذا المشروع في سياق شرحي سبب شرائي لشركة ستوديوهات بعلبك، فقلت إنّي اشتريت أيضاً أراضي شاسعة في لبنان لبناء مجمّع ستوديوهات سينمائية كما في أميركا يضمّ أيضاً أبنية لإقامة النجوم وطواقم الأفلام.. وأنّ شركات الانتاج العالمية الهامة أبلغتني اهتمامها بهذا المشروع».

الصحافة والفنون

وحول دوره في الصحافة اللبنانية والاستثمار في الفن الموسيقي، فقد دعم بيدس سعيد فريحة والذي كان صحافياً ولم يكن قد أنشأ صحيفة «الأنوار» ولا أي مجلة بعد. وبعد تعرفه إلى بيدس وأصبح من أقرب اصدقائه أصدر صحيفة «الأنوار» ثم مجلة «الصياد» ومجلة «الشبكة» ثم اصبح صاحب دار نشر هي «دار الصياد» المقرّبة من عبد الناصر والمعادية للدول العربية المحافظة آنذاك.

5. تأثّر ستوديو بعلبك كغيره من الصروح الثقافية بالحرب اللبنانية منذ 1975 ولم تتحمّل الدولة أعباءه ما أدى إلى إقفال أبوابه والاستغناء عن خدمات موظفيه. وتعرّض الستوديو لقصف الطائرات الإسرائيلية إبّان اجتياح لبنان في صيف عام 1982 وتوقف عن العمل. وفي العام 1992، أعيد افتتاحه ليحتضن بشكل أساسي مشاريع طالبيّة وشبابية، إلى أن جرى هدمه وتحويله مرأباً للسيارات ثمّ مبانيَ تجارية كانت أكثر ربحاً لأصحاب العقار الجدد.

وفي تشرين الثاني 1966، بعد شهر من أزمة إنترا، كشف فريحة بعض ملامح علاقته ببيدس:

«كان يوسف بيدس حتى عام 1960 لا يجد متسعاً من الوقت ليحك رأسه.

وكنا، بيدس والداعي، نحكّ رأسينا معاً في ليالي السهر والسمر ودغدغة الاحلام!

وكثيراً ما حاولت اقناع بيدس بأن يفصل بين أحلام الليل وأحلام النهار وبين شؤون البنك وشؤون الساعة التي نحن فيها. فكان يسخر مني ويقول: «شايف هالزجاجة؟ إنّها بنك انترا... وشايف هالكؤوس؟ انها فروع البنك المقبلة... إن كل واحد من الحاضرين هنا أتصوّره زبوناً محتملاً في البنك، وانت نفسك أتصوّرك شيكاً بلا رصيد لانك لا تتعامل مع بنك انترا.

وعندما أخبرته أنّي لا اتعامل مع بنك انترا لاني مثقل بالديون... قال: وكم تبلغ ديونك؟

قلت: كذا...

قال: تعالَ غداً لأسدّدها عنك، شرط ان تتعامل مع بنك انترا وتكون مضبوطاً في معاملتك!

وفي ليلة من ليالي الصيف، وكانت دار الصياد تستعد لإصدار الأنوار»، قال لي يوسف بيدس: اسمع مني وخصّص جائزة في العدد الأول لأحسن أغنية عربية. ولتكن 25 ألف ليرة، وأنا أدفعها من جيبي الخاص... أمّا إذا أخبرت احداً فلن أدفع شيئاً!

وارتفعت الجائزة إلى خمسين ألف ليرة، وبرّ الصديق بوعده ودفع 25 ألفاً. وعلقتُ بعد ذلك بفرقة الأنوار وبديون جديدة... ومنذ ذلك الحين، أي منذ عام 1960، وأنا أسدد الاقساط، وقد سددت معظمها والحمد لله... وانا على استعداد لأن أسدّد الباقي بعد حسم الحساب الخاص طبعاً. وقد رفضت أن أسحب من الحساب الخاص شيئاً حتى اللحظة الاخيرة، ورغم الاضطرار الشديد.

في حين أن هناك شركاء في البنك سحبوا، وشركاء لم يسدّدوا. والمبالغ هي عشرات الملايين!

المهم ان علاقتي المالية بيوسف بيدس وبنك انترا لا تتعدى الحدود التي ذكرت. ولا صحة مطلقاً لما يهمس به البعض بدافع الشماتة، وبالبنك أو بالداعي أو بالاثنين

معا! والمهم ايضاً ان الصداقة بدأت قبل العلاقة المالية، وكان مصدرها من ناحيتي الاعجاب بيوسف بيدس»[6].

وداد بيدس

من ناحيتها، رعت وداد بيدس الفنون في بيروت كما فعلت كثيرات من سيدات المجتمع من جيلها وخاصة في إطار مهرجانات بعلبك الدولية في الستينيات. وكانت وداد سيدة مجتمع من الطراز الأول، جميلة في عزّ شبابها، ترتدي ملابس بذوق رفيع اختارتها من أغلى وأرفع شركات الموضة في باريس والعواصم الأوروبية، ما يناسب قامتها الطويلة نسبيّاً. وأينما حلّت في ليالي بيروت تحلّقت حولها دائرة من المعجبين، رجالاً ونساءً، يتبعون خطواتها. وكانت مشجّعة للفنون تصرف وقتاً لأعمال الخير. ومن أبرز نشاطاتها في دعم الفن كان رعاية الأعمال الغنائية والموسيقية، فكانت تُشاهَد دوماً برفقة المطربات الشهيرات اللواتي كنّا صديقات حميمات لها. وفي حين كان زوجها يوسف بيدس يهتمّ ببناء امبراطوريته المالية، كانت وداد تبني بيئة مكمّلة للأولى ولها أوجه محدّدة في المجتمع والفن.

وإذ ابتعدت طويلاً عن الضوء، إلا أنّها كانت ضيفة حلقة عن المشاهير مع الصحافي اللبناني ريكاردو كرم عام 1999.

السياحة

في العام 1962، كتب بيدس رسالة لزوجته يتحدث فيها عن تهديد تلقاه من اشخاص وصفهم بـ«أنهم لا يدرون ماذا يفعلون». ويقول ابن بيدس البكر مروان إنّ «القادة اللبنانيين والسياسيين التقليديين وغيرهم لم يتقبّلوا رجلاً استطاع أن يفعل ما فعله وهو من أصل فلسطيني أحبّ لبنان واستطاع رفع العلم اللبناني في جميع انحاء العالم وبالتحديد في أفخم وأرقى جادات في عواصم اوروبا الغربية وأميركا الشمالية والجنوبية وافريقيا ومحاولته الواسعة لتطوير الصناعة السينمائية في لبنان من خلال ستوديو بعلبك وجلب السياح الاوروبيين الى لبنان على متن MEA التابعة

6. سعيد فريحة، «بَيدَس كما عَرَفتُه»، صحيفة **الأنوار**، «من الجعبة، 3 تشرين الثاني 1966.

لبنك انترا، لتمضية اجازاتهم في فنادق لبنانية على الشاطئ وفي الجبل لتغذية الاقتصاد اللبناني الذي لا يتمتع بأي موارد طبيعية قطعاً. الموارد اللبنانية هي موارد الطبيعة وجمالها والمياه العذبة التي كان يوسف بيدس يتمنى ان تنشأ سدود لاستيعابها لخدمة المواطنين ولتوليد آلاف الميغاوات من الطاقة الكهربائية النظيفة واغناء البلد عن دفع مليارات الدولارات ثمن المحروقات كان يهتم بهذه المشاريع».

ويضيف مروان بيدس: «أكثر شيء كان أبي مقتنعا به أنّ لبنان له دوران يلعبهما في المنطقة ودورين فقط: 1 - مركز مصارف يستوعب ويوظّف الاموال الخليجية التي بدأ ظهورها واهميتها العالمية في ذلك الحين. 2 - مركز سياحي، حيث كان يجتمع مع المرحوم نجيب علم الدين والمرحوم الاستاذ نجيب صالحة مؤسس شركة الفنادق الكبرى التي تملك فندقي فنيسيا والفاندوم لبحث كيفية تأمين ازدياد عدد السياح الى لبنان بكثرة لكي يصبح الناتج السياحي كافيا لتأمين الدخل المشرف لاكثرية المواطنين اللبنانيين»[7].

تمدّد بيدس في تنويع نشاطاته الاقتصادية في مجالات جديدة، حيث اشترى نسبة مهمّة من كازينو لبنان، وكان مكان لقاء النخبة اللبنانية وأثرياء العرب على طاولات المقامرة والعروض الفنية الأوروبية. واعتبر بيدس أنّ نموذج كازينو لبنان مميّز وله نكهة فرنكو آراب مع فن الضيافة اللبنانية ولذلك أمر بإعداد مسوّدات مشاريع لإطلاق سلسلة مشاريع مشابهة لكازينو لبنان بنكهة لبنانية في أوروبا والولايات المتحدة وبلدان أخرى بتمويل من المستثمرين العرب في إنترا. ولكنّه بدخوله صناعة عالم المقامرة في الغرب، لم يكن يعلم أنّ الكازينوهات هي قطاع تجاري في غاية الخطورة حيث تتداخل مسائل المافيا بتجارتي المخدرات والدعارة وعالم السياسة، ما أكسبه هناك أيضاً عدداً كبيراً من الأعداء الخطرين الذين لا يتورّعون عن قتل خصومهم كما في أفلام العراب.

لقد شرحنا في فصول سابقة عن شركة الميدل إيست ودورها الكبير في نهضة لبنان وخاصة في ترويج السياحة ونضيف هنا ما كتبه سعيد فريحة عندما كان يمضي وقتاً مع بيدس في مكتبه في جنيف: «انتقلت من مكتب يوسف بيدس الى مكتب شركة طيران

7. «مروان بيدس لـلديار: والدي ضحية السياسيين التقليديين في لبنان وثروته المبددة تقدر بـ100 مليون دولار في ذلك الحين، أجرى المقابلة جوزف فرح، الديار، 25 كانون الأول 2001.

الشرق الأوسط في جنيف. وتساءلت: ترى ما سرّنا، وما سر وطننا الصغير حتى يكون له في مدينة كجنيف بنكٌ عالمي وشركة عالمية؟ ما سرّ لبنان حتى يكون له في كل بقعة من بقاع الأرض صرح من صروح العصامية والنجاح؟ إن نجيب علم الدين واحد من هؤلاء العصاميين الافذاذ الذين انتجهم وطننا الصغير الكبير. لقد لبنن شركة طيران الشرق الاوسط وجعل منها إحدى كبريات شركات الطيران العالمية. كلمات ولكن وراء هذه الكلمات القليلة إرادة حديدية وصراع جبار وقصة نجاح جديرة بأن تكتب وتدرس في كل بلد. ولكن إلا في لبنان. فيكفينا في لبنان أن ندّرس تاريخ زين الشباب أبي فراس الحمداني، وزين المادحين الشتّامين أبي الطيب المتنبي. يكفينا أن نعيش ويعيش أبناؤنا وأحفادنا على أمجاد الماضي في الأدب والفتوحات. أمّا أمجاد الحاضر والمستقبل، فيا ويل بُناتها من حسد الحاسدين واهمال المهملين».

«إن شركة «طيران الشرق الأوسط» عمل كبير وراءه فرد لا جماعة ولا دولة. فرد بدأ من لا شيء. من شهادة جامعية على كل حال، فإذا هو علم من أعلام النجاح، وإذا هذا المواطن الكريم يستغل نجاحه من أجل لبنان، لا بنظم الشعر والقاء الخطب الرنانة، بل بما تبذله الشركة من مالٍ ونشاط في ميدان الدعاية، وبما يبذله مديرها العام من جهود شخصية لإقناع المسؤولين بأن لبنان سائر الى الإفلاس والخراب الاقتصادي اذا لم نتداركه بدخل قومي من السياحة. يقول الشيخ نجيب علم الدين: إني بحكم عملي أدرك اهمية السياحة وشدة الاقبال عليها في هذا العصر. إنّ المانيا وحدها استقبلت في العام الماضي أي عام 1962 سبعة ملايين سائح. فتصور كم تستقبل الولايات المتحدة وغيرها في كل عام. فلو استقبل لبنان مائة ألف سائح فقط، وقُدّر ما ينفقه كل سائح بألف ليرة لبنانية، لبلغ دخل السياحة السنوي مائة مليون ليرة. الأمر ليس وهماً. المائة مليون بل ومئات الملايين في متناول ايدينا اذا قررنا ان نستغل جمال لبنان ونجنّبه خطر الافلاس والخراب».

«والسؤال الآن: لماذا لا نقرر؟ لماذا لا ننشىء وزارة للسياحة والاصطياف في لبنان؟ لماذا لا نصادر الكفاءات ونحشدها في مجلس او لجنة تضع الأسس السليمة لسياسة سياحية مثمرة؟ بل لماذا لا نطلب من نجيب علم الدين ونجيب صالحة ويوسف بيدس وفيكتور موسى واميل البستاني وغيرهم من العصاميين الأكفاء ان يتجنّدوا لخدمة وطنهم في هذا المشروع بالذات؟إن الذين نجحوا في أن يبنوا لأنفسهم لا بد من

أن ينجحوا في أن يبنوا لوطنهم. لقد جرّبنا محترفي السياسة والمناصب، فلنجرب محترفي الأعمال الناجحة، ولا سيما ان السياحة تعود بالنفع على الجميع. ان كل شيء يزدهر اذا ما ازدهرت السياحة وازدهر الاصطياف في لبنان. فعلينا ان نعمل ونسرع في العمل قبل خراب البصرة»[8].

8. سعيد فريحة، «أيام في سويسرا»، الأنوار، 24 كانون الثاني، 1963.

شهادات في يوسف بيدس

شهادة كمال جنبلاط

يوسف بيدس كان فرصة لبنان الأخيرة

في الخامس من كانون الثاني 1968، كتب الوزير والنائب كمال جنبلاط رسالة إلى وداد بيدس يتضح من مضمونها أنّ مؤامرة سياسية كانت غيمة سوداء فوق إنترا:

«الدولة هي المسؤولة عن بنك إنترا، امّا زوجك فنحن نعتبره الرجل الذي بنى أكبر مؤسسة عرفها لبنان الحديث في تاريخه القصير. ستمّر السنون ولن نرى في لبنان شخصاً يوازي ما فعله زوجك أو أن ينجح كما نجح هو في بناء هذه المؤسسة. لعلّه كان فرصة لبنان الأخيرة لبناء مصرف بمستوى عالمي. وربما كان ثمّة أمر ما غير حميد بين زوجك ورئيس الجمهورية، أو بينه وبين رجال المال والأعمال الذين راقبوا تحركاته. مهما كان الأمر، نحن نعلم عن أشياء حصلت لعلكِ لا تعرفينها. ونصيحتي أن يقول زوجك الأشياء كما هي. ومن ناحيتنا، سوف نواصل كما هي عادتنا أن ندعم الحق كما نراه».

وأنهى جنبلاط الرسالة بقوله: «لا يجب أن تيأسوا، فقد نشكو من زلات وإخفاقات حتى نحرّر النفس ونطهرها. فإذا عرفنا كيف نتعامل مع هذه الإخفاقات والزلات وخرجنا منها سالمين، فيمكن أن يكون الفشل الموقت الباب إلى النصر في المستقبل»[1].

1. Naïm Attallah, pp. 203-204.

شهادة أنسي الحاج

خطيئة بيدس

خطيئة يوسف بيدس أنّه كان على عكس «محاسبي» الوسط المصرفي اللبناني، إذا اقتنع بمشروع ينحاز له فوراً بمنتهى الحماسة. عِوض الحذر الصغير والبخل كان يعتمد على غريزته وخياله وثقته بالمغامرة. في لبنان خمسون عائلة تمتلك لبنان كلّه تقريباً، وهي عائلات، كما كان يقول بيدس نفسه، لا ينفكّ بعضها محارباً البعض الآخر، لكنّها سرعان ما تتّحد ضد الغرباء.

فعندما أراد بيدس أن يحوّل راديو أوريان والريجي ومرفأ بيروت، وهي مصالح أجنبية في الدرجة الأولى، إلى شركات وطنيّة، خاف بارونات المال أن يحكمها «انترا»، فلجأوا إلى إفلاسه كي يحكموه ولو أشلاء. كان لإفلاس «انترا» دويٌّ عالميّ.

ويقول بيدس إنّ الذين عملوا على انهيار البنك هم رئيس الجمهوريّة شارل حلو ورئيس الحكومة عبد الله اليافي وصائب سلام وبيار إدّه وجوزف أوغورليان وسامي شقير، وهؤلاء رفضوا تعويمه، علاوةً على دانيال لودفيغ وديفيد روكفلر. وكان لرجل الأعمال اللبناني روجيه تمرز شأن في تحطيم «انترا» لمصلحة شركة «كيدر بيبودي» الأميركيّة وتشيس مانهاتن بنك.

يذكّر التآمر على بيدس بالتآمر لقتل القياصرة. ولم يلبث بيدس، مهاجراً خارج لبنان مقهوراً ثم مريضاً، أن مات في سويسرا وقد انتصر عليه غربان المحاسبة. وكبار صحافيي ذلك الزمان شاهدوا ولم يشهدوا، بعدما عاش بعضهم على أفضال بيدس سنوات طويلة. أنْ ينجح رجل بهذا الحجم وهذه التطلّعات في بلد لا يقدّر الناجحين إلّا في الغربة، خطيئة كلّ زمان. وقد ارتكبها يوسف بيدس بكلّ حسن نيّة، كما ارتكبها جميع الفلسطينيّين، ولا سيما في الحقلين الفنّي والإعلامي، الذين اندفعوا إلى خدمة لبنان وكأنّه بلدهم.

أنسي الحاج، صحيفة «الأخبار»، 27 آذار 2013

شهادة صقر أبو فخر

يوسف بيدس: رُبان عنيد بين أمواج عاتية

غساني الأصل، عربي اللسان والقوم، لهذا سمّى أبناءه بأسماء عربية خالصة: مروان وغسان وزياد. والده الروائي والمترجم والقاصّ الفلسطيني خليل بيدس مؤسس مجلة «النفائس العصرية» (1908)، وصاحب رواية «الوارث» (1920) وهي واحدة من أقدم الروايات العربية، والمتوفى في بيروت قهراً (1949) بعدما طردته القوات الإسرائيلية من منزله في البقعة الفوقا في القدس. وعائلة بيدس فرع من عشيرة الخليفية في الناصرة ذات الأصول الحورانية (منهم السينمائي المعروف ميشيل خليفي).

من غرائب المصادفات أن يوسف بيدس ولد في 12/ 12/ 1912، واندلعت أزمته المالية في 10-10-1966، ومات بعد 777 يوماً من إفلاس المصرف الذي صرف أيام عمره في بنائه وتطويره. وهذه الأرقام ستُدهش المشعوذين والمنجمين، إلا أن سيرة هذا العبقري كثيراً ما أدهشت العارفين بتفصيلاتها ومتتبعي مأساته، حتى بات مثل أبطال التراجيديا الإغريقية، أو مثل «أوليس» اليوناني الذي طوى أيامه وهو يصارع الأمواج العاتية، والرياح الهائجة إلى أن أذاقته الردى تنانين اللجج وأفاعي الأموال في لبنان.

عاش يوسف بيدس حياة قصيرة (56 سنة)، لكنه ظل طوال هذه الفترة رباناً عنيداً يزمجر للريح فتذعن، مع أنه كان يخاف حتى ركوب الطائرات التي درّب نفسه على ركوبها بالتدريج. وكان منذ يفاعته يكره التاريخ ويأنس إلى الحساب والرياضيات؛ فالتاريخ لديه أمر مضى ولا فائدة منه إلا التسلية، بينما تمثّل الرياضيات تحدياً للعقل. والتحدي الأعظم هو كيفية تحويل الأرقام إلى ثروة وحسابات مالية، لا إلى حساب الجُمّل الصغير وحساب الجُمَّل الكبير على طريقة الأفّاقين والممخرقين.

أولى ذكرياته مشاهد الأسرى الأتراك وهم يُساقون في شوارع القدس غداة احتلال الجنرال أللنبي المدينة المقدسة. وأول تبرّع فوق الألف ليرة تلقته «حركة فتح» كان من يوسف بيدس (عشرة آلاف ليرة). وهذا الشاب الذي فَقَد بيته ووطنه في فلسطين، استدار نحو لبنان وطن أمه وزوجته لعله يجد فيه هجعة وطمأنينة، فلم يلبث أن فَقَد وطنه الجديد، وفقد معه «طفله» الأثير، أي «بنك إنترا». وقصّة بنك إنترا في صعوده

وسقوطه هي قصة النجاح الفلسطيني في لبنان والجشع المركنتلي، وانحطاط العائلات المالية والسياسية التي تمكنت، في نهاية المطاف، من تحطيم رجل نادر ومؤسسة كبرى واقتصاد كان بدأ يحبو نحو الازدهار والاستقرار.

ما إن عرف يوسف بيدس أن إقامته في لبنان ستطول كثيراً حتى راح يتقلقل في منزله. ثم بادر إلى تأسيس شركة International Traders للصيرفة مع إميل مسلم ومنير حداد ومنير أبو فاضل برأسمال قدره أربعة آلاف دولار فقط. وكان العنوان البرقي لهذه الشركة الحرفين الأولين من الكلمة الأولى، والحروف الثلاثة من الكلمة الثانية، أي «إنترا». وفي 1951/11/17 تحولت شركة الصيرفة هذه «بنك إنترا». وسرعان ما أصبح إنترا المصرف الأول في لبنان من حيث ودائعه وتسليفاته، مستفيداً من الفورة الأولى للاقتصاد اللبناني التي دشنتها الأموال الفلسطينية بعد النكبة، ثم من الفورة الثانية التي أطلقتها الأموال السورية التي تدفقت على لبنان قبيل الوحدة السورية المصرية. وبات «إنترا» جراء ذلك أمبراطورية مالية لها أربعون فرعاً غير المصارف الشقيقة والشركات التابعة مثل شركة مرفأ بيروت وراديو أوريان وفندق فينيسيا وشركة التلفزيون اللبنانية واستديو بعلبك وحوض لاسيوتا لبناء السفن في فرنسا وغيرها. وكانت مجموعة إنترا في لبنان تُشغّل ثلاثين ألف عامل، أي أكثر من موظفي القطاع العام في لبنان آنذاك.

في تلك الفترة، كان في لبنان خمسون عائلة تمتلك لبنان كله تقريباً، وهي عائلات، كما يقول بيدس نفسه، لا ينفك بعضها محارباً البعض الآخر، لكنها سرعان ما تتحد ضد الغرباء. فعندما أراد بيدس أن يحوّل راديو أوريان والريجي ومرفأ بيروت، وهي مصالح أجنبية بالدرجة الأولى، شركات وطنيةً، خاف بارونات المال أن يحكمها «إنترا»، فلجأوا إلى إفلاسه كي يحكموه ولو كأشلاء. واستعملوا لهذه الغاية الشائعات التي تشكك في الأوضاع المالية للبنك، والضغط على العملاء لسحب ودائعهم منه.

وفي 1966/10/10 سرت شائعات قوية عن قرب إفلاس «إنترا»، فراحت الجموع تتجمهر أمام مقر البنك في محلة رياض الصلح لسحب ودائعها، بينما كانت الشرطة «الفرقة 16» تنظّم الصفوف. وفي 1966/10/14 نفدت السيولة من الصناديق، ورفضت الحكومة إقراض البنك مئة مليون ليرة لتغطية هذا الطلب المفاجئ، مع أن موجودات البنك كانت أكبر بكثير من ودائع الزبائن. هنا، ولتجنب إعلان التوقف

عن الدفع، طلب بيدس من الموظفين الإضراب بحجة المطالبة بمنحة شهرين، كي يتمكن من تأمين السيولة اللازمة وهي متوافرة في الفروع الخارجية للبنك. وكان يريد أربعة أو خمسة أيام فقط لجمع 20 مليون دولار لزيادة رأسمال البنك، ثم يُفك الإضراب وتُفتح أبواب البنك. ولكن الحكومة اللبنانية تباطأت في إصدار رخصة زيادة رأس المال حتى فات الوقت، وصدرت الرخصة قبل أيام قليلة من يوم الجمعة الأسود في 1966/10/15.

يقول يوسف بيدس إنّ خصومه الذين عملوا على انهيار البنك هم رئيس الجمهورية شارل حلو ورئيس الحكومة عبد الله اليافي وصائب سلام وبيار إدة وجوزف أوغورليان (المسؤول المباشر) وسامي شقير، وهؤلاء رفضوا تعويمه، علاوة على دانيال لودفيغ وديفيد روكفلر. وكان للسمسار اللبناني روجيه تمرز شأن في تحطيم «إنترا» لمصلحة شركة «كيدربي بودي» الأميركية وتشيس مانهاتن بنك.

كان إنترا يدير 60 في المئة من الأعمال في لبنان قبيل إفلاسه، وهذه الأعمال ذهبت، في معظمها، إلى المصارف الأجنبية بعد انهيار الثقة في القطاع المصرفي اللبناني آنذاك. لكن، أبعد من أحقاد العائلات المالية اللبنانية وجشعها ثمة أسباب أخرى لانهيار البنك مثل التوسع السريع في الاستثمارات الخارجية (ألمانيا، فرنسا، البرازيل، الولايات المتحدة)، فضلاً عن أسباب موضوعية إضافية؛ ففي منتصف الستينيات، بدأت سوق الدولار في أوروبا تزدهر وتجذب ودائع العرب جراء الفائدة المرتفعة، فعمد كثيرون إلى سحب أموالهم من «إنترا» وتوظيفها في سوق الدولار. فخسر إنترا جزءاً من ودائعه. وقد كان في الإمكان التلاؤم مع هذه المتغيرات لولا شراسة المعركة التي خاضها ضده مركنتليو الدولة اللبنانية.

في 1967/3/18، وأمام أحد قضاة المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل قال يوسف بيدس: «لقد اقترفت غلطة وحيدة في حياتي هي أنني جعلت نفسي أكبر من حكومة بلادي، وهذا هو سبب مأساتي الحالية». وعندما انتقل من البرازيل إلى سويسرا، وكان يحمل جواز سفر برازيلياً باسم جوزيه كارلوس كوري (جوزيه يعني يوسف، وكارلوس يعني خليل)، وبينما كان يتابع قضية عمره، أي بنك إنترا، أصيب بسرطان البنكرياس، وتوفي في 1968/12/1 مقهوراً شريداً بلا وطن يحميه أو حكومة تؤازره،

بعدما فقد وطنين: فلسطين ولبنان[2].

***

الحزب السياسي يبدو أنه مجرد حمار نركبه للوصول إلى الكرسي. فالسياسة وسيلة لجلب الدنيا إلى الرؤساء، والدنيا هي الثروة، والثروة تحتاج إلى مَن يحميها، والحامي هو الكرسي أو السلطة، ومن دون السلطة تطير الثروة هباءً. ويقدم لنا يوسف بيدس مثالاً برهانياً لذلك، فقد أسس هذا اللاجئ الفلسطيني إلى لبنان أعمالا مصرفية بسيطة في البداية، ثم تحولت، بالتراكم الدؤوب والنزاهة المهنية والألمعية الشخصية مصرفاً كبيراً جداً، بل الأكبر بين المصارف اللبنانية كلها هو بنك أنترا. ولأن يوسف بيدس غريب، ولا يملك كرسياً تحته، ولا طائفة خلفه، ولا قبيلة أمامه، ولم يقدّم هداياه لذوي الكراسي وأصحاب العمائم والتمائم، فقد حاربوه وأفلسوه ودمّروا مصرفاً كان درّة الاقتصاد اللبناني إبان ازدهاره في ستينيات القرن العشرين. القاعدة في لبنان، وفي ديار العرب أيضاً، أنّ كل ثري عليه أن يفتش عن كرسي من كراسي السلطة، لأن الكرسي من شأنها أن تجلب له الحماية، كما تجلب المزيد من الثروة للقاعد فيها أو فوقها أو حتى إلى جانبها»[3].

شهادة نقولا ناصيف

بيدس قالها قبل الحريري: لا أحد أكبر من بلده

في العام 2011، انتقد الصحافي نقولا ناصيف اعتقاد كثيرين في لبنان أنّ رفيق الحريري هو صاحب عبارة «لا أحد أكبر من بلده». وجاء انتقاده عندما كرّر سعد الحريري هذه العبارة على أساس أنّه استعار عبارة والده. ويقول ناصيف إنّ «لا أحد يعرف إن تناهت إلى مسامع الرئيس رفيق الحريري ذات يوم عبارة كان أول مَن قالها،

2. صقر أبو فخر، «يوسف بيدس: ربان عنيد بين أمواج عاتية»، جريدة السفير «فلسطين»، تموز 2013.
3. 27 تشرين الثاني 2010، صقر أبو فخر، «كراسي من ذهب وطرابيش من قصب ومبادئ من حطب»، السفير.

لأول مرة، أحد أكبر الأثرياء النافذين مالاً وسياسة عرفهم لبنان هو يوسف بيدس مؤسس بنك إنترا ورئيسه. عبارة بيدس تلك شبيهة، ولكنها سبّاقة على العبارة التي قالها الحريري بعد أقل من أربعة عقود: «لا أحد أكبر من بلده». كثيرون يذكرون بالتأكيد عبارة الحريري، وأخصّهم نجله رئيس تيّار المستقبل الرئيس سعد الحريري الذي يستشهد بها باستمرار، في معرض إبراز تواضعه وزهده بالسلطة والتعلق بالإرث السياسي الذي خلفه له والده الراحل. لكن قلّة من هؤلاء الكثيرين لا يتذكرون العبارة الأم لبيدس؛ لأن تعاقب الأجيال والأحداث والتجارب والرجال يحجب أحياناً وقائع بالغة الأهمية ويلقيها في النسيان. وفي الغالب، يتمكّن البعض من إلغائها لوقت، من أجل إحياء وقائع أخرى. حينما مثل أمام أحد قضاة المحكمة الاتحادية العليا في البرازيل، في 18 آذار 1967، قال بيدس باكياً: «اقترفت غلطة وحيدة في حياتي هي أنني جعلت نفسي أكبر من حكومة بلادي. وهذا سبب مأساتي».

من خلال بنك إنترا الذي أسسه عام 1951، امتلك بيدس، الفلسطيني الأصل، أمبراطورية مالية واقتصادية ضخمة وصلت إلى أقاصي القارات، وأتاحت له بطموح خيالي دمج السياسي بالمالي كي يصبح في ما بعد هدفاً سياسياً بمقدار ما كان هدفاً مالياً لتقويضها. زادت موازنة إمبراطوريته تلك ذات مرة خمسة أضعاف موازنة الدولة اللبنانية إلى أن انهارت، وأفلس المصرف عام 1966 وقد عُدّ الأثرى والأوسع تأثيراً ونفوذاً في لبنان من وطأة الشركات والعقارات الضخمة التي كان يملكها في هذا البلد والعالم.

غادر بيدس إلى البرازيل بعد ملاحقته، فاعتقل هناك بطلب من لبنان وسُجن، ثم أطلق وتوفي عام 1968 ودفن في سويسرا. اتهم السلطة اللبنانية بأقوى رموزها السياسية والأمنية وأعلاها حينذاك بدءاً من رئيس الجمهورية، وبأبرزها الشعبة الثانية، بالاضطلاع بدور محوري لإفلاسه رغم الحجم المتضخّم الذي أحاط بمجازفاته المالية والسياسية، والانخراط في أكثر من لعبة سياسية داخلية على صغر دور لبنان في عقد الستينيات ودولية. بعد انقضاء كل هذا الوقت، لا أحد يعرف أيهما سبّب انهيار أمبراطورية بيدس: المال أم السياسة، أم الاثنان معاً؟ حجم فرد أكبر من الدولة التي عمل في ظلّها، أم الشائعات التي اختلط الأمني فيها بالسياسي؟

كانت العبرة المثلى في ما قاله بيدس أمام القاضي مشابهة إلى حدّ التطابق بينه وبين

تلك التي أطلقها في ما بعد، في حديث تلفزيوني، الحريري الأب، وباتت اليوم شعاراً يتلاعب به أفرقاء النزاع. ينصح الحريري الابن خصومه بالتواضع، وينصحه سياسيو 8 آذار بالتسليم بالحجم الطبيعي. ورغم مظاهر التواضع التي أضفاها الحريري الأب على تصرّفاته كثريّ كبير ذي شبكة علاقات دولية متشعّبة وسياسي استثنائي، مرآة لجذور كانت كذلك، بدا دائماً في الداخل والخارج أنه أكبر من دولته، عندما كان يقودها إلى خيارات سياسية واقتصادية غير مألوفة، على الأقل في السنوات السبع الأولى من وجوده على رأس الحكومة اللبنانية. إلى حدّ بات في وسعه اختصار بلده في نفسه، فأمسى إذ ذاك عبئاً على توازن القوى ومعادلة الأحجام المتداخلة في الصراع السياسي اللبناني.

وخلافاً لبيدس الذي قال عبارته بعدما هزمه نفوذه، قبل أن يموت على فراش المرض، أطلقها الحريري الأب في ذروة قوته في الحكم والشارع. مع ذلك، اغتاله دوره وموقعه في منطقة تغلي بتقاطع المصالح وتضاربها وتفاقم النزاعات الإقليمية وتصفية الأحجام[4].

شهادة سعيد فريحة

يوسف بيدس وحملة السكاكين

أروي قصة يوسف بيدس من خلال معرفتي به. لقد بدأ من الصفر، من مرتب شهري في باركليس بنك – فلسطين، – قدره 6 جنيهات. ومنه انتقل الى البنك العربي، وكان في طور التأسيس. وتختلف هنا رواية يوسف بيدس عن رواية سامي العلمي مدير البنك العربي في بيروت. الأول يقول إنه هو الذي كان وراء تأسيس البنك العربي وإقامته على دعائم متينة من التنظيم الحديث والعمل الناجح، والثاني يقول العكس. والاثنان من أبناء بلد واحد وصنعة واحدة! المهم ان النقلة الثالثة ليوسف بيدس، كانت الى بيروت، وفي أعقاب الكارثة. ولم يضِع الوقت، فانصرف الى اقناع بعض

4. نقولا ناصيف، «بيدس الحريري: أكبر أو أصغر من بلده»، **الأخبار** 14 تموز 2011.

اصدقائه ومعارفه من الاخوان النازحين بضرورة فتح مكتب وتأسيس شركة لتعاطي اعمال الصرافة والبورصة ووكالة سيارات فورد. أمّا رأس المال، فهات منك ألفاً، ومنك ألفين، ومن الثالث مئة، ومن الرابع مئتين... وبِع سيارتك يا منير أبو فاضل وتعال ادخل بثمنها «شريكاً مساهماً» في الشركة. وتجمّع مبلغ خمسة آلاف دولار، وفي رواية أخرى عشرة آلاف.

وتأسست الشركة وصار لها مكتب يحتل طابقاً خاصاً في بناية بيضون قرب البرلمان. وكان يوسف بيدس، منذ البداية، كل شيء في الشركة الصغيرة التي ما لبثت ان تحولت إلى بنك يحمل اسم إنترا. وتدفّقت الأرباح بكثرة وبسرعة، وقرّر يوسف بيدس، ووافق الرفاق، على بناء عمارة للبنك. وقيل له: أين؟ فاشار من النافذة الى محطة البنزين التابعة لشركة «سوكوني فاكوم»، وقال: «مكان هذه المحطة». وضحك الرفاق، وظلوا يضحكون إلى أن فوجئوا بشراء الارض ووضع الخرائط وتلزيم البناء! وكان ذلك بعد ثلاثة اعوام من النكبة، ومن بدء عملية «هات أنت ألفا، وأنت الفين»! وصارت الألوف ملايين، وارتفع رأس المال في السنوات العشر التالية إلى 60 مليوناً، وقفز في مطلع 1966 إلى 130، وظلت هذه القفزة الاخيرة بلا تغطية حتى وقع الزلزال[5].

ومنذ أن ضرب الزلزال مؤسسة بنك انترا ولا حديث للناس إلا عن يوسف بيدس. الحديث عنه هنا في لبنان وهناك في باريس ولندن ونيويورك وسائر عواصم الدنيا. وفي الصحافة العربية كما هو في الصحافة الاجنبية. الجميع يذكرون اسمه ويتحدثون عنه وعن مؤسسته التي ضربها الزلزال. وقليلون هم الذين يدافعون... وكثيرون جداً هم الذين يشهرون السكاكين!

إنّ الرجل الذي كان إلى الامس القريب عملاقاً من عمالقة المال والاقتصاد في الشرق والغرب... إنّ الجبار الذي كان يطأ أرض العالم الحر فيهز أسعار البورصة في عواصمه الكبرى... إن الاسطورة التي صنعت للبنان والعرب اضخم مؤسسة في اقصر وقت... إنّ المعجزة التي كانت تمثل العرب والاقتصاد العربي في اجتماعات البنك الدولي، وتفتح لها أبواب الرؤساء والعظماء في كل بلد... إن يوسف بيدس وقع، فجعلوه مغامراً ومقامراً، وراشياً ومختلساً ونهاباً وقاطع طريق! وهذا قبل ان

5. سعيد فريحة، «من الجعبة: بيدس كما عرفته» **صحيفة الأنوار**، الجمعة 3 تشرين الثاني 1966.

يصدر تقرير الخبراء وحكم المحكمة... وقبل أن يدان «المتهم» ويصبح في نظر القانون والخبراء الدوليين مجرماً!

ومع ذلك، فليس غرضي من كتابة هذه «الجعبة» الدفاع عن يوسف بيدس. وليس من حقي، ولا من حق أحد أن يستبق تقرير الخبراء وحكم القضاء ويدين الرجل بالاختلاس والسطو على اموال الناس! الكلمة الوحيدة التي يجوز أن تقال الآن، وقد قلتها قبل الجميع، هي أنّ يوسف بيدس أخطأ في عدم الحضور والظهور ومجابهة الموقف بصراحة العمالقة وشجاعتهم! وأخطأ في عدم التقدير وعدم التحسب للطوارئ ولضربات الزلازل. وهو الذي أقام قاعدته الرئيسة فوق ارض مليئة بالعواصف والبراكين!

وقد أصدّق كل شيء عن يوسف بيدس إلا أن يكون له مصلحة أو شبه مصلحة في هدم الامبراطورية التي بناها بكفاحه وعرقه ومواهبه الفذة. وكان هو كل شيء فيها، والجالس الوحيد على عرشها. إنه الخاسر الأول والاكبر في أزمة بنك انترا. لقد خسر المجد والعملقة، ولا أستبعد أن يكون خسر ايضاً كل جنى العمر كما ذكر في بيانه. ذلك أنّه لم يخطر له في يوم من الايام أن يفصل مصيره عن مصير امبراطوريته. ولم يخطر له كذلك أن هذه الامبراطوريّة يمكن أن تؤثّر فيها أيّة أزمة أو عاصفة أو ضربة زلزال!

وأعتقدُ أنّ يوسف بيدس لا يستحق ما حصل له. لقد خدم وساعد كثيراً، أكثر من أي رجل أعمال آخر. وبنى للبنان والعرب من المجد الاقتصادي ما لم يَبْنِ مثله احد، باستثناء طلعت حرب في مصر. واذا كان قد أخطأ، فإنّ خطأه بحق نفسه قبل الجميع، ولا سيما أنه يؤكد في بيانه أنّ الموجودات تفوق المطلوبات! وحتى هذه اللحظة، لا أزال أصدق يوسف بيدس وأتردّد كثيراً، وكثيراً جداً، في تصديق حملة السكاكين عليه»[6].

سعيد فريحه في حِوَارٍ مَع بَيَدَس

– ألو سعيد... صحيح أوقفوا نجيب صالحة؟

– نعم، صحيح.

– لماذا؟

6. سعيد فريحة، «بَيدَس كَما عَرَفْتُه»، صحيفة الأنوار، «من الجعبة»، 3 تشرين الثاني 1966.

– لأنك كلّفته بأن يستقرض مبلغ ستة ملايين ونصف المليون ليرة لبنك انترا باسمه الشخصي.

– وماذا في ذلك؟

– فيه أن بنك انترا عاجز ويحتاج الى المال لتغطية عجزه، ولتوزيع أرباح وهمية.

– خاف ربك... هذا غير صحيح.

– وما هو الصحيح في نظرك؟

– الصحيح أنّ البنك الذي بلغت الودائع فيه 600 مليون ليرة لم يكن عاجزاً، ولا يعقل ان يغطّي عجزه ويوزّع ارباحاً وهمية بمبلغ 6 ملايين ونصف المليون.

– اذاً لماذا استقرضت المبلغ في الأصل؟

– لأني اشتريت أرض الشانزليزيه، ولأن هذا الشراء وما يتبعه من بناء يحتاج الى وقت، وإلى تجميد المال.

– ولماذا لم تأخذ المال من بنك انترا وتجمّده؟

– لأني رجل اعمال ومشاريع، ولست صحافياً مثل حضرتك...

– يعني؟

– يعني أني لم اشأ ان آخذ مالاً من الودائع وأجمّده، بل فضلت ان آخذ من خزائن البنك أسهماً مجمّدة استعملها كضمانة للحصول على السيولة.

– حسناً، ولماذا عملت هذه الشطارة بواسطة نجيب صالحه ولم تعملها أنت نفسك؟

– لأني بنك... ولان البنوك لا ترهن ولا تستدين من بعضها البعض مباشرة. حتى لا تظهر بمظهر الضعف.

– ولماذا كل هذه الكركبة... ألم تكن في غنى عنها؟

– كلا، لم اكن في غنى عنها لأني لم أكن في غنى عن أرض الشانزليزيه؟

– لماذا؟

– لأن شراء هذه الأرض يعتبر من اكبر الأعمال الناجحة التي قمت بها في حياتي، على الصعيدين المادي والمعنوي.

– كيف على الصعيد المادي؟

– على هذا الصعيد احقّق أرباحاً خيالية، لأن المشروع يقضي باقامة بناء ضخم،

أسدّد من عملية خلو الرجل وحدها فيه قيمة الأرض.

– وعلى الصعيد المعنوي؟

– إنّ الشانزليزيه قلب باريس، وباريس قلب العالم، وتصوّر لبنان يملك بنكاً ضخماً في قلب العالم!

– وغير هذا؟

– تصوّر أيضاً أن احداً لم يستطع شراء أرض في الشانزليزيه منذ مئة عام، وأنّي انتزعت هذه الأرض من الأخطبوط الصهيوني العالمي، روتشيلد!

– وكانت النتيجة أن انتُزع نجيب صالحة من بيته وأودع السجن...

– وهل هذا عادل؟

– المحقق الأستاذ رامز عطية يقول إنّه عدل.

– وانت ماذا تقول؟

– لماذا تسألني، هل تريد ان انتزع من بيتي وألحق بنجيب صالحة؟

– طيّب، وما رأي رجال القانون؟

– الذي أعلمه ان رجال القانون لم يتفقوا في التاريخ كله على رأي واحد...

– ولكنهم في قضية نجيب صالحة يجب ان يتفقوا.

– لماذا؟

– لأنّ نجيب صالحة لم يسرق ولم يختلس ولم يوزّع أرباحاً وهمية... كل ما فعله أنّه استجاب لرغبتي وفتح حساباً جارياً في بعض البنوك لبنك انترا.

– هذا وحده اعتبر في نظر الاستاذ رامز عطيّه جرماً يستحق الحبس.

– يا اخي... لنفرض جدلاً انه جرم، فهل ارتكبه نجيب صالحة عن سوء نية؟ بل لنفرض أنّ هناك سوء نية، فلماذا الحبس على ذمة التحقيق؟

– هذا هو القانون.

– ابداً، إن القانون يبيح التوقيف حتى لا يهرب المتهم، او حتى لا تؤثّر حريته على سير التحقيق. ولا اعتقد ان الوضع بالنسبة الى نجيب صالحة هو هكذا.

– ومتى صرت تفهم بالقانون يا يوسف؟

– منذ ان بدأت ازمة انترا يا سعيد...

– المهم أنكّ أنت الذي جنيت على نجيب صالحة وعلى سائر رفاقك الموقوفين.

– لماذا؟

– لأنك هربت ولا تزال هارباً، وكان من جراء ذلك ان طلعت الفلّة في رؤوس رفاقك من المسؤولين في البنك.

– ولكن، ما مسؤولية نجيب صالحة بالذات؟ إنه لم يوقّع على موازنة ولم يأخذ اسهماً من دون أن يسدد ثمنها كاملاً.

– إن مسؤوليته أو جريمته الأولى هي انه اطمأن اليك، ووضع ثقله الاقتصادي في خدمة بنك انترا.

– ومن اجل هذا أنا متألم جداً مما حدث لأخي نجيب.

– اذا كان هذا صحيحاً، فلماذا لا تعود وتفتديه وتفتدي حريته؟

– سأعود، ولكن ليس الآن...

– متى؟

– عندما تظهر الحقيقة.

– أي حقيقة تعني؟

– حقيقة الجريمة التي ارتكبت بحقي وحق بنك انترا...

– عفواً، ظننت حقيقة الجريمة التي ارتكبتها انت بحق نفسك وحق البنك واصحاب الودائع، ولبنان بصورة عامة.

– ان جريمتي على كل حال لا توازي جريمة غيري...

– من هو غيرك؟

– هو الدولة اولاً، والبنك المركزي ثانياً، وأعدائي واعداء نجاحي ثالثاً.

– لماذا لا تأتي وتقول هذا الكلام في لبنان؟

– لأن نجيب صالحة الوزير السابق والنائب الحالي واللبناني العريق وصاحب المكانة والزعامة في بلده وقومه، انتزع من بيته ووضع في السجن، فكيف ستكون الحال بالنسبة اليَّ؟

– وهل هذا عذر أم تهرّب من مواجهة الحقائق وتحميل غيرك مسؤولية اخطائك؟

– احسبه كما شئت، فلن أعود الآن.

– ولكنك ستعود بالقوة...

– لا أعتقد...

- لماذا؟
- لأنّ حكومة البرازيل لا تستغني بسهولة عن رجل انشأ امبراطورية في لبنان، ويريد اليوم ان ينشىء امبراطورية ثانية في البرازيل...
- اسمع يا يوسف!
- تفضل...
- قبل ان تنشىء امبراطورية في البرازيل عليك ان تدرس قانون تلك البلاد... والى اللقاء.[7]

شهادة أسعد أبو خليل

تكالبت القوى الرجعيّة ضد يوسف بيدس

في 2011 تطرّق الكاتب أسعد أبو خليل إلى أزمة بنك إنترا في مقاله الأسبوعي:

قد تكون المحطة الأبرز سياسيّاً في التاريخ المعاصر لصائب سلام هي فضيحة بنك إنترا. تلك الفضيحة لم تنل نصيبها من التحليل ومن دراسات شهادات الدكتوراه بعد. ولم نعلم فصولها ولا نعلم ملابساتها.

ويضيف أبو خليل: «إنّ معرفتنا بالتغلغل الإسرائيلي في لبنان، قبل الحرب الأهليّة وبعدها، تدعونا الى الشك في وجود مؤامرة إسرائيليّة أميركيّة لإسقاط إمبراطوريّة إنترا ويوسف بيدس. ولا نعلم الكثير عن دور بيدس في الصراع مع إسرائيل، ولكن من المعروف أنّه كان ينتمي إلى ما يُعرف في الأدبيّات الماركسيّة بـ«البورجوازيّة الوطنيّة». وقد تكالبت القوى الرجعيّة ضد يوسف بيدس في وقت واحد، ولا سيما بيار إدّه وصائب سلام. يكفي أن تنضم هاتان الشخصيّتان الرجعيّتان للإطباق على يوسف بيدس كي تزداد الشكوك في حجم المؤامرة ضد بنكٍ لم يكن يواجه أي أزمة في السيولة (أي إنّ الأزمة كانت خليطاً من بثّ الشائعات لإحداث الذعر بين المودعين، ومن تصلّب الحكومة اللبنانيّة لمنع مدّ يد العون لإنقاذ البنك). إنّ الدور المشبوه لبيار

7. سعيد فريحة، «من الجعبة: حوار مع بيدس»، **صحيفة الأنوار**، 9 شباط 1967.

إدّه لا يتعلّق فقط بلعبه دور الرسول بين والده والحركة الصهيونيّة في أرض فلسطين (كما ذكر المؤرّخ الإسرائيلي إيتامار رابينوفيتش)، بل يتعلّق أيضاً بدور كان - حتى إصدار مذكّرات إبراهيم سلامة قبل بضع سنوات - مجهولاً في داخل مجلّة «الحوادث» اللبنانيّة في أوج صعودها. صائب سلام كان جزءاً من المؤامرة ضدّ إنترا، لكن تفاصيل تلك المؤامرة بحاجة الى مزيد من المعلومات والوثائق، قبل إصدار أحكام قاطعة»[8].

8. أسعد أبو خليل، «صائب سلام تمثالاً»، **الأخبار**، 11 حزيران 2011

ملحق

بعض النقاط الإضافية عن النيوليبرالية

لفت الدكتور سهيل قعوار نظر المؤلف إلى أن منهج النقد النيوليبرالي ليس متيناً من الناحية الأكاديمية وأساليب البحث ويمكن دحضه في عدد كبير من نقاطه. خاصة أن ما يدعيه النقد النيوليبرالي فيه الكثير من الخطابة والمشاعر ويحتاج إلى دقة وبحث أكثر هدوءاً. ولذلك نرجو القارىء أن يقرأ النقاط التالية على ما هي وفي ذهنه تحذيرات البروفسور قعوار.

تنهش في العالم الثالث

هجمة النيوليبرالية لم تكن كالسرطان - أي كالمرض الخبيث الذي يتسلّل. بل بالعكس كانت هجمة وقحة عارية بأدواتها ونتائجها. وإذ استعرضنا أدواتها في الفصل الثاني وكما تختصرها مبادىء إجماع واشنطن، يكفي أن نشير هنا إلى نتائجها. فمثلاً في دول أميركا اللاتينية أثبت عدد كبير من الدراسات العلمية أنّ 20 دولة على الأقل كانت ناجحة في سياسات حماية الصناعة والبرامج الاجتماعية والإصلاحات وتوزيع الأراضي، إلا أنّها ومنذ نهاية السبعينيات، وتحديداً منذ 1982 في حالة المكسيك، بدأت تسقط في أنياب النيوليبرالية. وثمّة دراسة عن ستّ دول هي المكسيك والأرجنتين والتشيلي والبيرو والأوروغواي وكولومبيا أعدّها أليخاندرو بورتيس وبريان روبرتس، استندت إلى إحصاءات وبيانات وتقارير واستفتاءات وأبحاث ميدانية من عشرات المدن في تلك الدول.

وكشفت هذه الدراسة أنّ هذه الدول تقهقرت في وضعها الاجتماعي وازداد الفقر والبطالة وانتشرت الجريمة وانهارت البنية التحتية في المدن واصبحت أغلبية السكان عرضة لمخاطر الإفقار والحاجة. وأنّ الاحصاءات المتجمّعة على مدى خمسين عاماً تبيّن

العلاقة المباشرة بين السياسات النيوليبرالية والنتائج السلبية الخطيرة.

ووفق هذه الدراسة فإنّ الطبقة الوسطى التي انتعشت منذ الثلاثينيات وحتى أوائل السبعينيات قد بدأت تندثر. فيما نمت بشكل مذهل الطبقة الفقيرة ودون المتوسطة لتصبح 90 في المئة من السكان. في حين استفاد عشرة في المئة من السكان من حسنات النيوليبرالية 'privileged decile'. وانتشرت الجرائم بشكل واسع وأصبحت قوى الأمن والشرطة والجيش جزءاً من شبكة الفساد الواسع.

جنود النيوليبرالية ليسوا فقط عسكراً وطائرات وصواريخ، بل أيضاً المنظمات غير الحكومية المسماة تنظيمات المجتمع المدني non-governmental organizations NGOs والتي روّج لها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على أنّها أفضل من الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية. وباتت الدول الغربية تحوّل قسماً هاماً من المساعدات المالية والعينية التي كانت تقدّمها إلى الدول النامية إلى هذه المنظمات. لقد دفعت المؤسسات الدولية الدول النامية إلى رفع الدعم عن السلع الأساسية ووقف البرامج الصحية والتربوية والصحية وخصخصة مرافق وخدمات هامة. وكي لا تنهار هذه الدول، عمد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى إجبار هذه الدول على تبنّي «برنامج تصحيح بنيوي» structural adjustment program SAPs حتى يسّهل عملية هضم هذه الدول من دون أن تنهار تماماً. فتدخل منظمات المجتمع المدني، كجزء من برامج التصحيح، لتقدّم موقّتاً بعض الخدمات التي أوقفتها حكومات هذه الدول أساساً بضغط من المؤسسات الدولية. ولكن المشكلة كانت أنّ برامج التصحيح كان لفترة وجيزة فقط ولا يمكن أن تكون بديلاً عن الدعم المالي السنوي السابق foreign aid.

وبدخول منظمات المجتمع المدني، اصاب الخلل شبكات العناية الصحية في البلدان، وفَقَدَ أهل البلاد سيطرتهم على النظام الصحي الذي كان يعمل بشكل جيد في السابق، ويخلق أجواء سيئة بين مَن يعمل في هذه المنظمات ومَن يعمل في المؤسسات المحلية.

من نتائج النيوليبرالية أنّ العولمة، وبعكس ما كانوا يبشّرون بها قبل ربع قرن، كانت وبالاً على الدول النامية أضعفت سيادتها الوطنية وجعلتها رهينة في أيدي الخارج. وسياسات النيوليبرالية تؤدّي إلى الاستغلال واللامساواة وغياب العدالة الاجتماعية. وحق الشعب في مساءلة دولته وحكومته متى تقاعست عن تقييم السلع والخدمات

والقيام بواجباتها أصبح وهماً لاقيمة له، بعد إضعاف الدول وخصخصة المرافق العامة والخدمات وإزالة القوانين المنظمة للقطاعات. ذلك أنّ الشركات الخاصة التي سيطرت على الاقتصاد ومرافقه الهامة لا تخضع لمساءلة وليست أساساً في وارد تقديم السلع والخدمات للعموم كما هي حال الدولة، بل يهمّها الربحية وتحمي نفسها بغطاء شرعي من السرية، تحميه القوانين المحلية والدولية[1].

أبرزُ نقّاد النيوليبرالية هم أميركيون منهم جوزف ستغلتز وآمارتيا سن، ومايكل هدسون وروبرت بولن وريتشارد وولف ونعوم تشومسكي ودايفيد هارفي وغايل داينز وهنري غيرو وجورج مونبيو والبلجيكي بول فرهيغه، والمصري سمير أمين.

ويعتقد معظم هؤلاء أنّ الشعب الأميركي هو أكبر ضحية لسياسات النيوليبرالية التي تقودها حكومته، من إفقار للمجتمع وبناء مولات ضخمة بدلاً من مجتمعات وأحياء، وخلق أفراد خائفين وقلقين بدلاً من عائلات مزدهرة، وبناء آلاف السجون بحيث يقبع في السجن 8.5 ملايين أميركي. وبهذه الطريقة تستطيع الحكومة الأميركية أن تخفي نسبة البطالة المرتفعة وهي الأعلى في منظمة الدول الصناعية. حتى إنّ نسبة نمو بناء السجون فاقت أي إنفاق حكومي آخر في أميركا. وأدّت خصخصة الدواء

1. Frances Goldin, Debby Smith, Michael Smith, *Imagine: Living in a Socialist USA*, Harper Perennial, 2014; George H. Nash, *The Conservative Intellectual Movement in America Since 1945*, Intercollegiate Studies Institute, 1976; YouTube Lecture series: A Brief History of Neoliberalism by David Harvey; http://www.chomsky.info/onchomsky/19990401.htm – article by Robert W. McChesney summarises the views of Chomsky; Paul Treanor, *Neoliberalism: Origins, Theory, Definition*; Stiglitz, Joseph, *Globalization and Its Discontents*, New York, W. W. Norton, 2002; Cohen, Joseph Nathan, «The Impact of Neoliberalism», *Political Institutions and Financial Autonomy on Economic Development, 1980–2003*, Princeton University, 2007; Williamson, John, «What Washington Means by Policy Reform» in John Williamson, ed., Latin *American Adjustment: How Much Has Happened?*, Washington, DC: Institute for International Economics, 1990; Portes, Alejandro, and Bryan R. Roberts. «The Free-market City: Latin American Urbanization in the Years of the Neoliberal Experiment.» *Studies in Comparative International Development* (2005): 43–82; Pfeiffer, J., «International NGOs and primary health care in Mozambique:the need for a new model of collaboration», *Social Science & Medicine* 56, 2003.

والخدمة الصحية إلى حرمان عشرات الملايين من الأميركيين أبسطَ حقوق الرعاية، خاصّةً منذ عهد الرئيس بيل كلنتون الذي شبّهوه بجون كنيدي.

Instead of citizens, it produces consumers. Instead of communities, it produces shopping malls. The net result is an atomized society of disengaged individuals who feel demoralized and socially powerless.
Robert W. McChesney

في ظل النيوليبرالية أصبحت الديموقراطية خدعة كبرى حيث يسيطر أصحاب المال على السلطة ويصبح كل الشعب الأميركي في بلد تمثال الحرية مجموعة عبيد كما كان الأفارقة فقط في السابق، وتتحوّل قوى الشرطة في المدن الأميركية إلى قبضة حديدية قاهرة تستعمل السلاح والقمع الشديدين ضد المواطنين وضد كل من تسوّل له نفسه التظاهر والاعتراض militarized policing. أمّا اعتراض نقاد النيوليبرالية الأكبر فهو على ممارسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمؤسستين أصبحتا في خدمة الشركات العالمية الكبرى.

مراجع إضافية عن النيوليبرالية

Sources

Milton Friedman. *Capitalism and Freedom*, The University of Chicago Press, 2002.

Jamie Peck and Adam Tickell, «Neoliberalizing space», *Antipode* 34 (2002): 380–404.

Peet, Richard. «Neoliberalism and Nature: The Case of the WTO». *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, Vol 590, November 2003: 188–211.

Feo, Oscar. «Venezuelan Health Reform, Neoliberal Policies and their Impact on Public Health Education: Observations on the Venezuelan Experience». *Social Medicine*, Vol 3, Number 4, November 2008: 224.

Baker, Dean, «Increasing Inequality in the United States», *Post-autistic Economics* Review 40, 2006.

Schmitt, John and Ben Zipperer, «Is the U.S. a Good Model for Reducing Social Exclusion in Europe?» Post-autistic *Economics Review* 40, 2006.

Michael Hudson, «How Neoliberalism Has Damaged Ireland», Europe Popular Resistance.

Dines, Gail. «From the Personal is Political to the Personal is Personal: Neoliberalism and the Defanging of Feminism». YouTube.

C.J. Polychroniou (27 March 2013). The Violence of Neoliberalism and the Attack on Higher Education

Ted Asregadoo (15 June 2014). Truthout Interviews Henry A. Giroux

on Neoliberalism.

George Monbiot). «Sick of this market-driven world? You should be», *The Guardian*, 5 August 2014.

Paul Verhaeghe, «Neoliberalism has brought out the worst in us», *The Guardian*, 29 September 2014.

Richard Mora and Mary Christianakis, «Feeding the School-to-Prison Pipeline: The Convergence of Neoliberalism, Conservativism, and Penal Populism», *Journal of Educational Controversy*, Woodring College of Education, Western Washington University.

Western, Bruce, *Punishment and Inequality in America*, New York, Russell Sage Foundation, 2006.

McNally, David, «Global Slump: The Economics and Politics of Crisis and Resistance», *Spectre*, 2011.

Kenneth J. Saltman, *The Edison Schools: Corporate Schooling and the Assault on Public Education*, Routledge, 2005.

Rajesh Makwana, «Neoliberalism and Economic Globalization», *STWR*, November 26, 2006.

Sheldon Richman, «End the IMF: What Is It Good For?», The *Freeman*, May 20, 2011.

Richard M. Salsman, «Paying More Blood Money to the IMF», Ayn Rand Center for Individual Rights, March 8, 1998.

E. D. Kain, «Should We Abolish the IMF?», *Forbes*, May 20, 2011.

Campbell Jones, Martin Parker, Rene. *Ten Boos For Business Ethics*, Routledge, 2005.

Further reading

Ankerl, Guy. *Beyond Monopoly Capitalism and Monopoly Socialism*,

Schenkman, Cambridge, 1978.

Bowles, Samuel, David M. Gordon, and Thomas E. Weisskopf, «Business Ascendancy and economic Impasse: A Structural Retrospective on Conservative Economics, 1979-87», Journal *of Economic Perspectives* 3(1):107–134, 1989.

Brady, David, *Rich Democracies, Poor People: How Politics Explain Poverty*. New York: Oxford University Press, 2008.

Brown, Wendy. «Neoliberalism and the End of Liberal Democracy» in Edgework: *Critical essays on Knowledge and Politics*, Princeton University Press, 2005.

Buschman, John. *Libraries, Classrooms, and the Interests of Democracy: Marking the Limits of Neoliberalsim*. The Scarecrow Press. Rowman & Littlefield. 2012.

Campbell, John L., and Ove K. Pedersen, eds. *The Rise of Neoliberalism and Institutional Analysis*, Princeton University Press, 2001.

Crouch, Colin. *The Strange Non-death of Neo-liberalism*, Polity Press, 2011.

Diaz Molaro, Lucas. «End Neoliberalism, Tax & Regulate The One Percent». 2012. *End Neoliberalism Inc.*, 2012.

Duménil, Gérard and Lévy, Dominique, *The Crisis of Neoliberalism*. Harvard University Press; Reprint edition, 2013.

Foucault, Michel. *The Birth of Biopolitics Lectures at the College de France, 1978-1979*. London: Palgrave, 2008.

Gill, Rosalind, «Breaking the silence: the hidden injuries of the neoliberal university» in Gill, Rosalind Ryan-Flood, Róisín, *Secrecy and Silence in the Research Process: Feminist*

Reflections, London: Routledge, pp. 228–244, 2010.

Giroux, Henry, *Against the Terror of Neoliberalism: Politics Beyond the Age of Greed* (Cultural Politics and the Promise of Democracy). Paradigm Publishers, 2008.

Giroux, Henry, *Neoliberalism's War on Higher Education*. Haymarket Books, 2014.

Gowan, Peter, *The Global Gamble: Washington's Faustian Bid for World Dominance*. London: Verso, 1999.

Hayek, Friedrich August Von. *The Constitution of Liberty*, 1960.

Harvey, David, *A Brief History of Neoliberalism*. Oxford University Press, 2005.

Klein, Naomi, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*. Picador, 2008.

Larner, Wendy. «Neo-liberalism: policy, ideology, governmentality,» Studies, in *Political Economy* 63 (2000) online

Plant, Raymond, *The Neo-liberal* State. Oxford University Press, 2009.

Pollin, Robert, *Contours of Descent: U.S. Economic Fractures and the Landscape of Global Austerity*. New York: Verso, 2003.

Mirowski, Philip, and Plehwe, Dieter, eds. *The Road from Mont Pelerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective*. Harvard University Press. 2009.

Prasad, Monica. *The Politics of Free Markets: The Rise of Neoliberal Economic Policies in Britain, France, Germany and the United States*. University of Chicago Press. 2006.

Roy, Arundhati, *Capitalism: A Ghost Story*. Haymarket Books, 2014.

Stedman Jones, Daniel, *Masters of the Universe: Hayek, Friedman,*

and the Birth of Neoliberal Politics. Princeton University Press, 2012.

Steger, Manfred B., and Ravi K. Roy, *Neoliberalism: A Very Short Introduction*, 2010.

Verhaeghe, Paul, *What About Me? The Struggle for Identity in a Market-Based Society*. Scribe Publications, 2014.

Wang, Hui, and Karl, Rebecca E. «1989 and the Historical Roots of Neoliberalism in China», *Positions: East Asia Cultures Critique*, Volume 12, Number 1, Spring 2004, p. 7-70.



كمال ديب كاتب كندي من أصل لبناني، دكتور في الاقتصاد وأستاذ جامعي، صدر له عن دار النهار: أمراء الحرب وتجّار الهيكل (2006)، هذا الجسر العتيق: سقوط لبنان المسيحي (2008)، بيروت والحداثة (2010)، تاريخ سورية المعاصر (2011)، أزمة في سوريا (2012) و (2013) Beirut Culture Shock

سيرة **يوسف بيدس** الكاملة بكافة أسرارها لأول مرة في الذكرى الخمسين لسقوط بنك إنترا

«لقد خرجت من فلسطين بتجربة علّمتني أننا خسرنا بلادنا وأرضنا لأننا عجزنا عن استعمال قدراتنا في عالمي المال والسياسة. وأعداؤنا امتلكوا قوّة مالية وقدرة سياسية في بناء آلية منظّمة وقوية ونحن عجزنا في الأمرين. ولذلك حلمتُ أنّ لبنان يوماً ما سيملك هذين النوعين من القوّة. وكنتُ كلّما تأمّلت في جمال لبنان، افتتن بمشاهده الطبيعية ومواصفاته المناخية المعتدلة التي تؤهله لأن يكون بيئة ساحرة للتصوير وجنة سينمائية في الشرق تجتذب المنتجين على غرار هوليوود في أميركا... قولوا لي مَن يستطيع بناء امبراطورية مالية كبرى كهذه من دون أن يرتكب الخطأ؟ لن أعود إلى بيروت حتى يقيّدونني ويسجنونني بدون محاكمة عادلة ثم يسكتوني إلى الأبد. أعدائي هناك قادرون على تدبير حادث إطلاق رصاص ضدي لقتلي. لأني إذا تكلّمت يمكنني أن أهزّ لبنان من الأعلى إلى الأسفل ومن أعلى منصب» يوسف بيدس 1968

«المؤامرة السياسية كانت غيمة سوداء فوق إنترا. الدولة هي المسؤولة عن ضرب بنك إنترا، امّا يوسف بيدس فنحن نعتبره الرجل الذي بنى أكبر مؤسسة عرفها لبنان الحديث في تاريخه القصير. ستمرّ السنون ولن نرى في لبنان شخصاً يوازي ما فعله زوجك أو أن ينجح كما نجح هو في بناء هذه المؤسسة. لعلّه كان فرصة لبنان الأخيرة لبناء مصرف بمستوى عالمي. وربما كان ثمّة أمر ما غير حميد بين زوجك ورئيس الجمهورية شارل حلو، أو بينه وبين رجال المال والأعمال الذين راقبوا تحركاته. مهما كان الأمر، نحن نعلم عن أشياء حصلت لعلكِ لا تعرفينها» **كمال جنبلاط من رسالته إلى وداد بيدس، 5 كانون الثاني 1968**



دار النهار



